

أصول التشريع الإسلامي

للدكتور

علي حبيب

أستاذ الشريعة الإسلامية

بجامعات القاهرة والخرطوم والكويت

دار الفكر العربي



أَصُولُ التَّشْرِيعِ الْإِسْلَامِيِّ

للمؤلف

علي جابر البني

أستاذ الشريعة الإسلامية

بجامعات القاهرة والخرطوم والكويت

العلم أكثر من كل شيء ،
فعلوا من كل شيء أحسنه
« ابن سينا »

الطبعة السادسة

(١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م)

حقوق الطبع محفوظة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، الرحمن الرحيم . والصلاة والسلام على خاتم المرسلين ، وإمام المتقين ، وعلى آله وصحبه ومن تبع سنته ، وسلك طريقته إلى يوم الدين .

أما بعد ، فقد أنزل الله كتابه الكريم مشتملاً على ما يصلح البشر : من أصول الدين القويم ، وقواعد العمل الصالح المستقيم ، وأمر رسوله الكريم ببيانته للناس ، فقال سبحانه : (وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ يَرَوْنَكَ يَنْفِرُونَ) ، فأوضح صلى الله عليه وسلم معامله ، وأعلى مناره ، وقوى دعائه ، وانتظم من الكتاب والسنة أعظم مرجع لمن يبحث عن أسباب الهداية ، ويلتمس طريق الاستقامة ، فتساقبت هم العلماء إلى الارتشاف من معينه ، والاعتراف من فيضه ، وتعددت اتجاهاتهم في الأخذ منه ، فأثروا من العلوم المختلفة بما يسجل لهم التقدير ويوجب لهم الشكر .

وإذا كانت علوم الدين جديرة بالعناية والتعظيم ، لأنها طريق السيادة ، وسبيل السعادة - فعلم أصول التشريع منها في الذروة ، لأنه يسد الباحث عن أحكام الشريعة ، ويعينه على الوصول إلى الحقيقة .

وإذا كان علماء الإسلام جديرين بالتقدير والشكر ، لما بذلوا من جهد في بيان المعارف الإسلامية - فإن من بواعث فخرهم سيّقتهم إلى وضع قواعد لاستنباط الأحكام من النصوص التشريعية ، مما لم يحارهم فيه أحد من أهل الشرائع الأخرى : زانما دعاهم إلى هذا ما امتاز به الإسلام من العناية بأمري الدين والدنيا ، والملازمة لكل زمان وكل مكان ، فإن ذلك العموم وتلك المرونة جعلتا مصادر التشريع فيه صالحة للاستنباط في كل آن ، وكان لزاماً ألا يترك أمر الاستنباط منها لقوضى الأهواء ونوازع الشهوات ، حتى لا تشتغل أسباب الصلاح في الإفساد ، ولا تكون الشريعة وسيلة إلى البغي والعدوان بين العباد .

وقد قُت بتلريس هذا العلم في كلية دار العلوم ، واطلعت على ما تبيأ إلى من كتب المتقدمين والمتأخرين ، فحاولت في هذا المختصر أن أجمع من تلك الرياض الواسعة طاقة متناسقة ، سهلة واضحة متعاقبة ، ترسم لذلك البحر المرامى الأطراف صورة محدودة ، وتنير السبيل للطلاب ، فتجلى له ما خفى ، وتسهل عليه ما صعب .

وقد أشرت في كثير من المواضع إلى بعض المراجع التي تنفع الباحث وتعينه على الوصول إلى الغاية ، عند الرغبة في الإفادة ، والحاجة إلى الاستزادة . ثم كان للمراجعة الطويلة بعد ذلك ، والتفهم لأغراض الشريعة من أصولها الأولى ، والرغبة في الملازمة بين المأثور من ذلك وحاجة الأمة الإسلامية في كل المصور - أثر في تفسيق هذه الطاقة تنسيقاً جديداً : يوافق تلك الأصول ، ويسر فهم هذا العلم ، ويسهل تطبيقه في المصور والبيئات الإسلامية المختلفة ، وقد دفعني هذا إلى التفكير في إعادة طبع هذا الكتاب ، وتقديمه إلى المعنيين بدراسة هذا العلم في هذا الثوب الجديد .

وأرجو أن أكون قد وقَّعتُ إلى ما قصدت من خير ، وأن ينفع الله به ، ويحمله خالصاً لوجهه ، فإنه الموفق إلى الخير ، والهادي إلى سواء السبيل .

على حسب الله

مقدمة الطبعة السادسة

بتوفيق من الله ، وتخليداً للذكرى المؤلمة الكريم الأستاذ/ على حسب الله أستاذ الشريعة الإسلامية بجامعة القاهرة والخرطوم والكويت ، وتحقيقاً لرغبة الكثيرين من رجال العلم والعلماء .

يسر أسرة مسجد السلام بالمحرم أن تقدم الطبعة السادسة

والله الموفق

القاهرة ١ رمضان ١٤٠٢ هـ ٢٢ يونية ١٩٨٢ م

فهرس الكتاب

علم الأصول

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
تعريفه	١١	طرق التأليف فيه	١٥
نقائمه	١٤	الغاية من دراسته	١٦
واضعه	١٥	مباحثه	١٨

القسم الأول الأدلة (١٩ - ٢٣٨)

الأدلة إجمالاً	٢١	الأصل الثالث : الاجتهاد (٨٧ - ١٩٩)	
الأصل الأول : الكتاب (٢٥ - ٤٢)		تعريفه ومجالاته	٨٧
تعريفه حجته	٢٥	حجته	٨٨
نواحي الإعجاز فيه	٢٧	اجتهاد الرسول	٩٤
إعجازه لغير العرب	٢٨	اجتهاد أبي بكر وعمر	١٠٠
ليوته وقراءاته	٢٨	صفات المجتهد	١٠٢
دلالة القرآن	٣٠	ملكة الاجتهاد لا تتجزأ	١٠٣
المعرض من البحث فيه	٣١	حكم الاجتهاد واختلاف المجتهدين	١٠٤
ظاهره وباطنه	٣٣	اختلاف الأحكام باختلاف البيئة	١٠٥
ما يمكن فيه	٣٦	نقص الاجتهاد	١٠٧
الانتفاع به	٣٩	الإفتاء وصفات المفتي	١١٠
الأصل الثاني : السنة (٤٣ - ٨٦)		ما يجب على المفتي	١١٢
تعريفها	٤٣	المفتي المقلد	١١٣
حجتها	٤٤	الفرق بين القضاء والإفتاء	١١٣
مترتبها من القرآن	٤٥	أنواع الاجتهاد	١١٤
أقسامها : المترتبة والمشهورة	٥٠	الاجتهاد الفردي	١١٥
خير الأحاد	٥١	الاجتهاد الجماعي	١١٦
وجوب العمل به	٥٢	الإجماع وتعريفه	١١٧
شروط قبوله	٥٧	إمكانه	١١٩
معارضته لنص أو قياس	٦٠	حجته	١٢٠
فصل الرسول	٧٧	تعقيب	١٢٦
الحديث القدسي	٧٩	مصادر الأحكام الاجتهادية	١٣١
الشرائع السابقة	٨١	١ - القياس	
فتاوى الصحابة	٨٣	تعريفه وأركانها	١٣٢
آراء الفقهاء	٨٦	قياس الأولي والقياس في معنى النص	١٣٣
		حجته القياس	١٣٦

الموضوع	صفحة
الحاجة تنزل منزلة الضرورة	٣٤٦
ما أتيح لضرورة أو حاجة	
يقدر بقدرها	٣٤٧
يرتكب أخف الضررين	٣٤٧
درء المفسدة مقدم على جلب	
المصلحة	٣٤٧
يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر	
العام	٣٤٨
العادة محكمة (العرف)	٣٤٩
الأمر بمقاصدها	٣٥١
لا ثواب إلا بالنية	٣٥٢
العبرة في العقود للمقاصد	
ولا للألفاظ	٣٥٢
وسائل المقاصد الشرعية	٣٥٥
ملازم الواجب إلا به	٣٥٦
مد اللزائم	٣٥٧
الحيل	٣٦٠
حقوق الله وحقوق العباد	٣٦٧
القسم الثالث الأحكام (٣٧٣ - ٤١٩)	
تعريف الحكم	٣٧٥
أقسامه	٣٧٦
الفرق بين التكليفي والوضعي	٣٧٦
الأحكام الوضعية البشرية	٣٧٧
أركان الحكم الشرعي	٣٧٨
١ - الحاکم	
رأى المحترقة	٣٧٩
رأى الماتريدي	٣٨٠
رأى الأشاعرة	٣٨١
٢ - المحكوم به	
أولاً : في الحكم التكليفي	

الموضوع	صفحة
ظاهر الدلالة - الظاهر	٣٠٣
النص	٣٠٥
المفسر والمؤول	٣٠٦
الحكم	٣٠٨
٤ - طرق دلالة اللفظ على المعنى	
تقسيم الحنفية	٣١٠
دلالة العبارة	٣١٠
دلالة الإشارة	٣١١
دلالة الدلالة	٣١٣
دلالة الاقتضاء	٣١٦
عموم المقضي	٣١٧
تقسيم الشافعية	
النطوق والمفهوم	٣٢١
مفهوم مخالفة	٣٢٢
الاحتجاج به	٣٢٤
إعمال الكلام أوله من إعماله	٣٢٨
التأسيس أوله من التوكيد	٣٢٨
بيان الضرورة	٣٢٩
لا يسب إلى ساكت قول	٣٣٠
القواعد الشرعية	
تمهيد	٣٣١
مقاصد الشريعة	
المقاصد الضرورية	٣٣٤
المقاصد الحاجية والتحسينية	٣٣٥
المكملات	٣٣٦
توجيه المكلف إلى المقاصد الشرعية	٣٣٨
اختلاط المصالح بالمقاصد	٣٤٠
القصد إلى المشقة	٣٤١
عدة قواعد :	٣٤٣
الخرج مرفوع	٣٤٣
المشقة تجلب التيسر	٣٤٤
الضرر ينزل	٣٤٥
الضرر لا ينزل بالضرر	٣٤٦
الضرورات تبيح المحظورات	٣٤٦

المرصوع	صفحة	المرصوع	صفحة
٤ - المكلف		١ - الوجوب	٣٨٣
المرض من التكليف وشرطه	٤٠٢	الحسام الواجب	٣٨٤
أهلية التكليف وأقسامها	٤٠٤	حكمه	٣٨٦
أهلية الوجوب	٤٠٤	٢ - الاستعجاب	٣٨٦
أهلية الأداء	٤٠٥	حكم المسحب	٣٨٧
عوارض الأهلية		٣ - الجرمية وأقسامها	٣٨٨
١ - العوارض السعادية		٤ - الكراهة	٣٨٩
الصبر والجنون والعمه والنوم		٥ - الإباحة	٣٨٩
والجهاذ والنسيان	٤٠٧	ثانياً : في الحكم الوجعي	
المرض والجنون والنفاس		١ - السب وأقسامه	٣٩١
والموت	٤٠٨	٢ - الشرط وأقسامه	٣٩٢
٢ - العوارض المكتسبة		التطبيق على الشرط	٣٩٣
السفه والسكر والسفر والخطأ	٤٠٩	الإفتران بالشرط	٣٩٤
الغزل	٤١٠	٣ - المانع وأقسامه	٣٩٤
الجهل	٤١١	العزبة والرخصة	٣٩٥
الإكراه	٤١٢	حكم الرخصة	٣٩٦
عيوم التكاليف	٤١٤	الصحة والبطالان	٣٩٧
النهاية في أداء التكاليف	٤١٦	٣ - المحكوم عليه	
		جمال التكليف في أفعال المكلفين	٣٩٩

خاتمة

٤٢٠ في بيان كمال الشريعة الإسلامية وصلاحيتها لكل زمان وكل مكان

عَلَيْهِ السَّلَامُ

التعريف بعلم الأصول

هو قواعد يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية .

فقولنا : هو قواعد - قضية تشترك فيها العلوم .

وقولنا : يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية - قيد يخرج ما عدا القواعد الموصلة إلى استنباط هذه الأحكام ، ويدخل معه في التعريف نوعان من القواعد :

١ - قواعد تمريية . كقولنا : اللفظ العام يتناول جميع أفرادهِ قطعاً ما لم يخص ، واللفظ المشترك بين معنيين أو أكثر - لا يراد به عند الاستعمال إلا معنى واحد ، والعبارة قد تساق لمعنى وتدل على غيره ، وهكذا .

وذلك لأن مصادر التشريع الإسلامي الأولى : هي الكتاب والسنة ، وهما باللغة العربية ، فلا يستطيع فهمهما والاستنباط منهما إلا من عَرَفَ مالا يدته لذلك : من ألفاظ اللغة وأساليبها ، وطرق دلالتها على معانيها .

٢ - قواعد معنوية أو شرعية ، وهي القضايا المتعلقة بالأسس التي بُني عليها الشارع أحكامه ، والأغراض التي رعى إليها بتشريعه ، كقولنا : الأصل في الأشياء الإباحة ، ومالا يتم الواجب إلا به فهو واجب ، ومن مقاصد الشارع المحافظة على الأنفس والأموال ، وهكذا .

وذلك لأن الشارع ما وضع الشريعة ، وأمر الناس باتباعها - إلا لإصلاح معاشهم ومعادهم ، وقد سلك لذلك طرقاً ، وبني أحكامه على قواعد ، فإذا حُرِّقَت الطرق التي سلكها ، والمصالح التي اعتد بها - سهل عند الاستنباط انقضاء آثاره ، والتسج على نواله ، والعمل لتحقيق أغراضه .

أما المراد من الأحكام الشرعية - فالحكم المطلق إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه .

فإذا كان طريق ذلك الإثبات أو النفي العقل : كالأول نصف الإثنين ، والاضدان لا يجتمعان - كان حكماً عقلياً .

وإذا كان طريقه المادة القطرية : كالنار محرقة ، واللحم لا يصدأ ، والخشب يطفئ على سطح الماء - كان حكماً عادياً .

وإذا كان طريقه الشرع : كالصلاة واجبة ، وشرب الخمر حرام ، وتوحيد الله واجب ، والإشراك به حرام - كان حكماً شرعياً .

فالأحكام الشرعية هي تلك القضايا المشتملة على إسناد أوصاف شرعية لأعمال الإنسان الظاهرة أو الباطنة .

وتلك الأوصاف الشرعية هي ما يجعل الشارع محكوماً به في القضية : من وجوب وحرمة ، وتنب وكرامة وغيرها ، وهي الأحكام في عرف الفقهاء ، من باب إطلاق المصدر على المفعول ، كما أطلق الخلق على المخلوق (١) .

والمراد من العملية - المتعلقة بأفعال المكلفين ، فتشمل ما يتعلق بالعبادات والمعاملات والحدود وغيرها ، وتخرج الأحكام المتعلقة بالمعاقب ، فإن البحث فيها في علم الكلام .

والمراد من الأدلة التفصيلية - آحاد الأدلة التي يدل كل منها على حكم

(١) يخاطب الله تعالى عباده بكلام ، تستنبط منه قضايا هي أحكام شرعية ، وهي مشتملة على أوصاف محكوم بها : من وجوب وحرمة . . . إلخ .

يعرف الأصوليون الحكم بأنه خطاب الله تعالى المطلق بالمعالي المكلفين القضاء (أمراً أو نهياً) ، أو تنجيهاً (إباحة) ، أو وصفاً (جعل الشيء مباحاً أو شرطاً أو مانعاً) .

وعرفه الفقهاء بما يثبت بالتطابق من الأوصاف التي يحكم بها .

وتعريف علم الأصول لا يستدعي القول بالحكم عن مناه الأصل العام الذي لقرئناه ، ولا مانع من تفسيره بالمعنى المصطلح عليه عند الفقهاء ، أما تفسيره بالمعنى المصطلح عليه عند الأصوليين فلا تظهر منه مظاهر الأحكام للأدلة في التعريف إلا إذا قلنا إن المراد بالتطابق ما يقتضيه من الأحكام ، وفي هذا رجوع إلى الرايين الآخرين .

بعينه ، كقوله تعالى : (أقيموا الصلاة) ، وقوله تعالى : (ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق) ، وقوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم) ، فالأول يدل على وجوب الصلاة ، والثاني يدل على حرمة قتل النفس المحصومة ، والثالث يدل على استحباب الإتفاق ، وهكذا (١) .

أما العلم بأن أدلة الأحكام الشرعية إجمالاً هي الكتاب والسنة وما تفرع منهما ، أو بأن الضرر في الشريعة يزال ، أو بأن الفعل يجب لوجود مقتضى ، وينقضي لوجود المانع ، أو بأن الأصل في الأشياء الإباحة ، وما أشبه ذلك . فليس من باب معرفة الحكم الخاص من دليله التفصيل ، بل من باب معرفة القواعد الأصولية الكلية من عدة أدلة مفرقة (٢) .

فوظيفة الأصولي البحث عن القواعد الكلية وتقريرها بأدلة شرعية .
ووظيفة الفقيه استنباط الأحكام الجزئية من الأدلة الشرعية باستخدام تلك القواعد الكلية .

والقائم بالوظيفتين أصول و فقيه ، فلا مانع من الجمع بينهما كما لا يخفى .

(١) من هذا علم أن الدليل في عرف الفقهاء والأصوليين غير الدليل في عرف المناطقة ، فهو عند الأولين : ما يمكن أن يحصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب عبري ، وعند الآخرين : قول مؤلف من له ما إذا سلمت ثبت عنها لذاتها قول آخر .

والاستدلال على الأحكام الشرعية يكون بهائيل أدلة مطلقة ، وموادها الأدلة الشرعية والقواعد الأصولية ، فيقال عند الاستدلال على وجوب الصلاة مثلاً : الصلاة مأثور بها في قوله تعالى : (أقيموا الصلاة) ، وكل مأثور به واجب ، فالصلاة واجبة . أو يقال : إذا كانت الصلاة مأثورة بها كانت واجبة ، وهي مأثورة بها في قوله تعالى : (أقيموا الصلاة) ، فهي واجبة . (أقيموا الصلاة) في الأصوليين دليل شرعي ، و (كل مأثور به واجب) في الأصوليين الأول - وهو دليل ملازمة للشرطية في الأسلوب الثاني - لائحة أصولية ، وللثاني من كل ذلك في الأصوليين دليل منطقي .

(٢) رأى بعض الأصوليين أن القواعد الفقهية ليست من علم الأصول ، بل هي من مباحث التي يتعمق فيها في الاستنباط ، فزاد في التصريف (توسلاً قريباً) ومن ذلك الإحصار على القواعد التي تكون كبرى في القياس الاتزان ، أو دليل للملازمة في القياس الاستثنائي كما رأيت قريباً ، وبذلك تفرج القواعد الفقهية ، لأنها لا تستقيم على هذا النحو .

(راجع ما بهد من أصول الفقه وما لا يهد في ص ١٨ ١٩ : للمؤلفات) .

نشأة علم الأصول :

نزل القرآن الكريم بلغة العرب ، وبها بينت السنة .

وكان القضاة والمفتون من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وتأبيهم - على علم بلغتهم ، ومعرفة بأسباب النزول . وبصيرة من أسرار التشريع ومقاصده ، لصحيتهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقرب عهدهم بفجر الرسالة . وكان لهم مع هذا حدة ذهن ، وذكاء قريحة ، وسرعة فهم ، وسلامة فطرة ، فلم يكونوا في حاجة إلى قواعد يسبرون على ضوئها في استنباط الأحكام من مصادرها ، كالم يكونوا في حاجة إلى قواعد لمعرفة لغتهم .

فلما اتسع نطاق البلاد الإسلامية ، واختلط العرب بغيرهم - تطرق الزهن إلى لغتهم ، واحتاجوا إلى وضع قواعد تحفظها لهم ، وتيسر تعلمها لغيرهم . وكذلك كثر تجدد الحوادث وتمتد المسائل بسبب تنوع مسالك الحياة واشتباكها ، فاضطر العلماء وحفاظ الشريعة إلى استنباط أحكام لما جدَّ من الحوادث .

وكانوا قد تفرقوا في البلاد كل بماعى ، وتأثروا بالبيئات المختلفة ، فسلك كل مجتهد في استنباطه - ما استقر في نفسه أنه الحق الملائم لما أثر عن السابقين ، وكان ذلك مثاراً لخلاف في الحكم والفتوى : تفاقم أمره في أول العصر العباسى حتى أحل لبعض الناس ما حرَّم على آخرين ، لا في بلدين مختلفين فحسب ، بل في ناحيتين من نواحى البلد الواحد (١) . وبلغت الأمة في ذلك العهد - بما ترجم لها من علوم الأمم الأخرى ولاسيما الفلسفة - حد الرغبة والتعمق في البحث ، وعدم الرضا باليسير من المعارف ، أو الوقوف عند حد الظواهر ، فاتجهت الأذهان إلى وضع قواعد للاستنباط ، في التماسها من نصوص الشريعة غذاء لمعطاة الرغبة في البحث ، في معرفتها إعانة على بلوغ الصواب ، وتقريب بين وجهات النظر .

(١) راجع في (رسائل البلاء) رسالة الصحابة إلى كتب ابن الملقع إلى أبي جعفر المنصور ، يشكو إليه سوء الحال ، ويطلبه إلى بعض نواحي الإصلاح في الدولة .

والله اعلم :

وقد بدأ هذا الاتجاه أول ما بدأ فيما كانت تؤيد به الأحكام المتقولة عن الأئمة من وجوه النظر : كالذي ورد فيها نقله أصحاب أبي حنيفة عنه ، وفي موطأ مالك رضي الله عنه ، ولم يكن في ذلك رجوع إلى قواعد كلية مفررة ، أو أصول مضبوطة مخررة . وأول من دون من بحوث هذا العلم وقواعده مجموعة مستقلة قيمة تعد نواة لما جاء بعدها - الإمام محمد بن إدريس الشافعي رضي الله عنه (١٥٠ - ٢٠٤هـ) فقد وضع كتابه الموسوم بـ (الرسالة) ، وتكلم فيه عن بيان القرآن ، وبيان السنة للقرآن ، والبيان بالاجتهاد ، أي القياس . وغير ذلك من أصول الاستنباط ، ثم تابع العلماء من بعده في التأليف والتكليف والتنسيق ، فكان لهم في ذلك طريقة واحدة - ١ - طريقة المتكلمين أو الشافعية ، وهي تحقيق القواعد تحقيقاً منطقياً ، وإقرار ما يريده البرهان العقل والنقل منها ، لا يتقيدون في ذلك بمذهب إمام ، ولا بحكم مأثور عنه في فرع من الفروع .

وعلى هذا النحو جرى أكثر الأصوليين من الشافعية : كأبي حامد الغزالي (المتوفى سنة ٥٠٥هـ) في كتابه (المستصفى) ، وفخر الدين محمد بن عمر الرازي (المتوفى سنة ٦٠٦هـ) في كتابه (المصنوع) ، وأبي الحسن الأمدى (المتوفى سنة ٦٣١هـ) في كتابه (الإحكام) .

٢ - طريقة الحنفية ، وهي تحقيق القواعد على ضوء ما نقل عن الأئمة من الفروع فإذا وجدوا من القواعد ما لا يتسع لبعض الفروع تصرفوا فيه ، وقرووه على نحو يتسع لها ولا يضيق عنها ، فكانهم إنما كانوا يقررون الأصول التي بنى عليها أئمتهم ما نقل عنهم من فروع (١) ، ولهذا كثرت الفروع في كتبهم .

(١) مثال ذلك قولهم ، (إن اللفظ لا يستعمل في حقيقته ومجازه معاً ، والمشتراك لا يصلح إلا في معنى واحد من معانيه) ومن فروع مذهبهم أن الابن يحرم عليه التزوج بمن زنى بها أبوه ، وله استدلال على هذا بقوله تعالى : (ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء) مفسرين النكاح بالوطء ، مع أنهم استدلوا بالآية كثيرهم على حرمة امرأة الأب متى عقد عليها مفسرين النكاح بالوطء ، والنكاح إما حقيقة في أحد المعنيين مجاز في الآخر ، أو مشترك بينهما ، فلذلك عدلوا القاعدة الأصولية فقالوا : إنه لا مانع من استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه معاً ، أو في معنييه إذا كان مشتركاً - متى كان ذلك في سياق انتهى كما هنا .

وعلى هذا النحو ألف كثير منهم : كفخر الإسلام على بن محمد البزدر
(المتوفى سنة ٤٨٣هـ) في أصوله (١) ، وعبد الله بن أحمد النسفي (المتوفى :
سنة ٥٩٠هـ) في كتابه (المنار) .

٣- وقد كان من العلماء من جمع بين الطريقتين ، فعنى بتحقيق القواعد
ولإقامة البراهين عليها كما عنى بربطها بالفروع الفقهية : كصدر الشريعة عبيد
الله بن مسعود البخاري الحنفي (المتوفى سنة ٥٤٧هـ) في كتابه (تنقيح
الأصول) ، الذي شرحه بكتاب مائة (التوضيح في حل غوامض التنقيح) ،
وتاج الدين السبكي الشافعي (المتوفى سنة ٥٧١هـ) في كتابه (جمع الجوامع) ،
والكمال بن الهمام الحنفي (المتوفى سنة ٨٦١هـ) في كتابه (التحريز) .
وقد جاء أبو إسحاق الشاطبي (المتوفى سنة ٥٧٨٠هـ) في كتابه (الموافقات)
بما لم يسبق به ، فعنى ببيان قواعد الأصول ، وتوضيح مقاصد الشارع مع
سهولة في العبارة ، ووضوح في الغرض .

ومن المؤلفات الموجزة الجامعة والمفيدة في هذا العلم كتاب (إرشاد الفحول
إلى تحقيق الحق من علم الأصول) للإمام محمد بن علي الشوكاني (المتوفى سنة
١٢٥٥هـ) وكتاب (أصول الفقه) للمرحوم الشيخ محمد الحصري (المتوفى سنة ١٣٤٥هـ)

الغاية من دراسته :

يذلك ما سبق في تعريف العلم ونشأته على أن الغاية من وضع هذا العلم
ودراسته هي تعريف الأسس التي بنيت عليها الأحكام الشرعية ، والمقاصد التي
تروى إلى تحقيقها ، والقدرة على استنباط الأحكام الشرعية لما لم ينص على حكمه
من أفعال المكلفين ، استنباطاً صحيحاً تتحدد فيه أوجه النظر أو تتقارب .

فإن قيل : إن الباحث لا يكاد يجد عملاً من أعمال المكلفين لم يضع له
المجتهلون السابقون حكماً ، وإذا وجد شيء من ذلك فقد قرر كثير من العلماء
إغلاق باب الاجتهاد ، فلا حاجة إذن إلى دراسة علم الأصول (٢) .

(١) وقد شرحه عبد العزيز بن أحمد بن محمد البخاري (المتوفى سنة ٥٧٣٠هـ) في كتاب
سبل العبارة مائة (كشف الأبرار) .

(٢) راجع الرد على من قال بالنساق باب الاجتهاد في ص ٣٥٦ ج ٣ : إمام الحرمين .

قلنا : إن تجدد الحوادث بتجدد الزمان ، واختلافها باختلاف الأنظار والبلدان لا يقف عند حد المأثور . عن السابقين ، على كثرة ما فرضوا من وقائع . وما وضعوا من أحكام (١) . والقائلون بإغلاق باب الاجتهاد لم يعملهم على هذا إلا أن تصدق للاجتهاد من ليس من أهله ، واجترأ عليه من لا يحسنه ، فضل وأصل .

وإذا نظرت إلى أفعال المكلفين وجدت منها ما يتعلق بعبادتهم وعلاقتهم برهم ، وليس في الدين ولا في العقل ما يمنع كل مكلف من الرجوع في هذا إلى مصادر التشريع الأولى متى شئت له أدوات العلم والقدرة على الفهم ، بل ذلك أمكن في العلم ، وأدعى إلى الكمال ، وإن اختلفت الأنظار فسيكون الاختلاف يسيراً لا ضرر فيه . لاتحاد المصادر ، ووضوح طرق الاستنباط .

ومن ما يتعلق بمعاملاتهم بعضهم مع بعض . واختلاف الأحكام في هذا مجاف للنظام ومجانِب للعدل . وخاصة في البيئة الواحدة والبيئات المماثلة . والاجتهاد هنا إنما يفيد فائدة عملية إذا اتجه وجهة جماعية . بأن تكون هناك جماعة من المجتهدين : ينظرون فيما جد من الحوادث . ويستنبطون - مستعينين بالمأثور من آراء السابقين - ما يلائم أحزالمهم من الأحكام . وتكون أحكامهم هذه نافذة في الناس : يلزمون جميعاً باتباعها ، ويحكم القضاء بمقتضاها .

وبهذا تبرى أن باب الاجتهاد يجب أن يظل مفتوحاً . لحاجة الناس إليه في كل العصور . ويجب ألا يبلغه إلا من شئت له وسائله ، حتى لا تنبى الأحكام على نزعات شيطانية ، وتتخذ وسيلة إلى تحقيق أهواء ومآرب شخصية .

على أن الأمم قد درجت منذ بعيد على وضع أحكامها التشريعية في معاملاتها وعقوباتها ونظمها المختلفة في نصوص قانونية : يرجع إليها القضاء في أحكامهم ، والمتفقون في تعرف نظم الدولة وأوامرها ونواهيها ، وأخذ الأحكام من هذه القوانين ينبنى أن يكون على نظام معقول مقبول ، وخير ما يستعان به على هذه الغاية هو قواعد أصول الفقه .

وقصارى القول : إن قوانين هذا العلم أسس صالحة لاستنباط الأحكام من
نصوص الشرائع ، مماوية كانت أم وضعية .

مباحث علم الأصول :

تتخصر مباحث هذا العلم في ثلاثة أقسام :

القسم الأول : الأدلة ، وهى مصادر التشريع .

القسم الثانى : طرق الاستنباط ، وهى قواعد العلم .

القسم الثالث : الأحكام التى تستنبط بهذه القواعد من تلك الأدلة .

القسم الأول

الأدلة

الأدلة الشرعية

روى معاذ بن جبل رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بعثه إلى اليمن قال له : (كيف تصنع إن عرض لك قضاء ؟) ، قال : أقضي بما في كتاب الله . قال : (فإن لم يكن في كتاب الله ؟) . قال : فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال : (فإن لم يكن في سنة رسول الله ؟) . قال : اجتهد رأيي ولا ألو . قال معاذ : فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم صدرى ثم قال : (الحمد لله الذي وفق رسول الله لما يُرضي الله ورسوله) .

ويؤخذ من هذا الحديث أن أصول التشريع ثلاثة على الترتيب : الكتاب ، فالسنة ، فالاجتهاد بالرأى ، ولهذا كان فيما كتب عمر إلى أبي موسى الأشعري قاضيه بالبصرة (١) : (انهم القهم فيما تلجج في صدرك مما ليس في كتاب ولا سنة : أعرف الأشياء والأمثال ، وقس الأمور عند ذلك) . وفي هذا تصريح من عمر رضي الله عنه بطريق من طرق الاجتهاد بالرأى ، وهو قياس الأمور على أشباهها وأمثالها ، وسرى بعد أن طرق الاجتهاد كلها ترجع إلى ذلك . ولما وثق عمر شريعاً قضاء الكوفة قال له : (انظر ما يتبين لك في كتاب الله فلا تسأل عنه أحداً ، وما لم يتبين لك في كتاب الله فاتبع فيه سنة رسول الله ، وما لم يتبين لك في السنة فاجتهد فيه رأيك ، واستشر أهل العلم والصلاح) .

وفي هذا إرشاد إلى الاستعانة بأهل العلم والصلاح وعدم الاستبداد بالرأى عند تعرف الحكم في مسألة لم يتبين حكمها في الكتاب والسنة ، فإن رأى القزم عزيمة للخطأ والزلل ، ورأى الجماعة إلى الحق أقرب ، وبهذا أمر الرسول صلى الله عليه وسلم من قبل في قوله تعالى : (وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ) ، فإذا اجتمع رأى الجماعة على أمر وجب العمل به .

ويؤيد هذا ما روى سعيد بن المسيب عن علي رضي الله عنهما أنه قال :

(١) نزل المسلمون بالبصرة سنة ١٤ من الهجرة ، ولكن لم يتم تنظيمها وتأسيسها إلا بعد سنة ١٧هـ حينما أعطت الكوفة ، وقتل عمر رضي الله عنه في ذي الحجة سنة ٢٣هـ .

قلت : يا رسول الله ، الأمر ينزل بنا لم ينزل فيه قرآن ، ولم تمض فيه منك سنة ؟ قال : (اجمعوا له العالمين - أو قال : العابدين - من المؤمنين ، فاجعلوه شورى بينكم ، ولا تقضوا فيه برأى واحد) .

وروى البخارى عن ميمون بن مهران أنه قال : (كان أبو بكر الصديق إذا ورد عليه حكم نظر في كتاب الله تعالى ، فإن وجد فيه ما يقضى به قضى به ، وإن لم يجد في كتاب الله نظر في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإن وجد فيها ما يقضى به قضى به ، وإن أعياه أن يجد في سنة رسول الله جمع رؤساء الناس فاستشارهم ، فإذا اجتمع رأيهم على شيء قضى به . وكان عمر يفعل ذلك) .

فاجتمع أهل الرأي في الأمة للتشاور في حكم مسألة لم ينص على حكمها في الكتاب أو السنة ، والوصول إلى رأى يتفقون عليه فيها - نوع من أنسواع الاجتهاد ، وأصل من أصول الأحكام الشرعية في الإسلام ، واتباع رأى الجماعة حينئذ مقدم على العمل بالاجتهاد الفردي .

وكان فيها كتب عمر إلى شريح أيضاً : (فإن أدرك ما ليس في كتاب الله ولم يسن رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقض بما أجمع عليه الناس ، وإن أدرك ما ليس في كتاب الله ولا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يتكلم فيه أحد قبلك فإن شئت أن تجهد رأيك ففعل ، وإن شئت أن تأخر فتأخر ، وما أرى التأخر إلا خيراً لك) ، وفي بعض الروايات : « وإن شئت أن تؤامرني ولا أرى مؤامرتك إلا خيراً لك والسلام » (١) .

وفي هذا دعوة إلى التخرج من القول بالرأى ما أمكن ، حتى لا يقدم عليه المرء وهو خائف أن يخطئ ، فيكون حكمه إلى الصواب أقرب .

قد يقول قائل : إن الرسول صلى الله عليه وسلم حينما بعث معاذاً إلى اليمن أقره على ثلاثة أصول للتشريع : الكتاب ، والسنة ، والاجتهاد بالرأى ، ولم يأمره بالاستشارة والعمل برأى الجماعة ، وحين سأل على رضى الله عنه عن الأمر لم ينزل فيه قرآن ، ولم تمض فيه سنة - قال : اجمعوا له العالمين ، فاجعلوه شورى بينكم ، ولا تقضوا فيه برأى واحد . ويكاد هذا يكون اختلافاً

(١) راجع هذه النصوص في ص ٧٠ - ٧٤ - ٩٧ - ٩٨ - ٢٤٣ - ١٣ : إعلام الموقعين

في الأصول التشريعية ، وفي المراحل التي يمر بها المجتهد في استنباط الأحكام .
 - إتساعياً يؤمر واحد بالعمل برأيه - يؤمر الآخر بجمع العالمين واستشارتهم .

ويتضح الجواب من الفرق بين ما يذهب معاذ للقضاء فيه ، وما يتأكل عنه
 على رضى الله عنه ، وذلك أن معاذاً يذهب إلى اليمن ليفصل في الخصومات بين
 الأفراد . أى في حوادث جزئية يكفى للوصول إلى الحق فيها - إذا لم ترد في
 كتاب ولا سنة - أن يجتهد فيها رأيه ، فإذا أعوزه الرأى القاطع فالاستشارة
 عند العرب أصل من أصول الحكمة ، ولا يُظنُّ بمعاذ أن يعدل عنه عند الحاجة
 إليه ، وإذا وقع له من الأحداث ما يتعلق بشئون الدولة عامة ، وما يخرج عن
 دائرة اختصاصه فالمرجع فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهو لا يزال بين
 ظهرانيهم . ومن هذا النوع الأخير ما سأل عنه على رضى الله عنه ، فإنه سأل
 عن التوازن التي تهم الأمة إذا نزلت بهم بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم .
 والذي يخلص لنا من أن أصول التشريع في الإسلام ثلاثة : الكتاب ،
 فالسنة ، فالاجتهاد فيما ليس فيها . وهذا الأخير قسمان : اجتهاد من مجموع
 العالمين بشئون الأمة ، واجتهاد فردى . والأول مقدم ضماً على الثاني .
 ويلاحظ في الأدلة الشرعية أمران :

١ - أنها نوعتان : عقلية وعقلية .

فالنقل الكتاب والسنة ، وهل يلحق بهما شرع من قبلنا ومذهب الصحابي؟
 سنين هذا فيما بعد .

والعقل الاجتهاد فردياً كان أو جماعياً ، وسنين مصدره في كل منهما
 بعد أن شاء الله تعالى .

وكل واحد من النوعين مفقور إلى الآخر ، لأن الاستدلال بالمقول لا بد
 فيه من النظر والتدبر بالعقل . والأدلة العقلية لا تعتبر شرعاً إلا إذا استندت
 إلى النقل . ويدلك هذا على أن الأدلة التقليدية هي الأصل في الاستدلال ،
 ولذلك يستدل بها على الأحكام الجزئية الفرعية ، ويستدل بها على القواعد
 الكلية التي تستند إليها الأحكام الفرعية .

ومرجع الأدلة كلها - نقلية أو عقلية - الكتاب الكريم ، لأن السنة إنما جاءت مبنية له ، وشارحة لمعانيه ، وهو الذى دل على اعتبارها : من جهة أمره بطاعة الرسول ، ومن جهة إعجازه الدال على صدقه ، وهو الذى دل على اعتبار الاجتهاد بالقياس أو برعاية مصلحة الخلق كما سيأتى .

فكتاب الله تعالى هو أصل الأصول الشرعية . والغاية التى تنهى إليها أنظار النظار ، ومدارك أهل الاجتهاد ، وليس وراءه غاية لمستزيد . قال تعالى : (وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ) . وقاله تعالى : (مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ) (١) .

٢ - إنما لا تنافى قضايى العقول ، لأن العقل هو مناط التكليف ، ولهذا يسقط التكليف عند ارتفاعه ، وتكليف العاقل بما يتنافى العقل كتكليف غير العاقل ، بل هو أثقل عبثاً . وأعظم وزراً ، وأشدّ بلاءً .

هذا إلى أن الأدلة إنما أقيمت فى الشريعة لتلقاها عقول المكلفين بالقبول ، ويعملوا بمقتضاها ، فإذا كانت منافية للعقول لم تقبل . فلم تعمل بمقتضاها ، فتضيق لائحة التشريع (٢) .

ونشرع فى الكلام على الأصول الثلاثة ، فنقول وبالله التوفيق :

(١) راجع ص ٢١ ٣٣ : المواقف .

(٢) راجع ص ١٣ ٢٣ : المواقف .

الأفضل الأول الكتاب

الكتاب أو القرآن هو كلام الله تعالى ، المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم ، بلسان عربي مبين ، تبياناً لما به صلاح الناس في دنياهم وأخراهم . وهو عمدة الشريعة ، وأصل أدلتها كما سبق .

وقد جعله الله معجزة رسوله الكبرى ، وتعبّد المؤمنين بتلاوته . وألهمهم حفظه وكتبته في المصاحف ، وبشّر أمر نقله إلى الأجيال المتتابعة بالتواتر ، تحقيقاً لوعده في قوله سبحانه : (إِنَّا نَحْنُ الذِّكْرُ وَإِنَّا لَهُ لَخَافِظُونَ) (١) . ولا تعتبر ترجمة القرآن إلى غير العربية ولا تفسيره بها قرآناً :

فلا يصح الاستنباط من الترجمة ، لأن فهم المراد من الآيات يحتمل الخطأ ، والتعبير عنه باللغة الأخرى يحتمل الخطأ أيضاً ، ومع هذين الاحتمالين لا تكون الترجمة نصّاً قطعياً يرجع إليه في الاستنباط .

وكذلك لا يصح الاستفتاء بترجمته عنه في الصلاة ، وقد روى عن أبي حنيفة جواز الصلاة بالترجمة لغير المبتدع ولو من غير علم . قالوا : لأن المعنى هو المقصود في حال المناجاة . وهو قول انفرد به الإمام ، وصح عند العلماء رجوعه عنه .

حجية القرآن :

لا خلاف بين المسلمين في أن القرآن حجة على كل مسلم ومسلمة ، لأنه كتاب الله تعالى ، وقد ثبت هذا بإعجازه .

فقد أمر الرسول صلى الله عليه وسلم - وهو بمكة - أن يبين للناس شأن القرآن ، وأنه فوق أن ينال بالمعارضة لخروجه عن الطاقة البشرية في قوله تعالى :

(قُلْ لِّئِنْ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُوا بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا) (١) .

ولكن الكافرين أصروا على اتهام الرسول بالافتراء ، فأمر أن يتحداهم في قوله تعالى : (أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا مَنِ اسْتَعْتَقْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ) (٢) . وأتى لهم أن يأتوا بسورة مثله : مشتملة على حقائق سامية ، وحكم عالية ، مؤثرة في القلوب . مطهرة للنفس ؟ .

فلما تبين عجزهم أطلق لهم العنان ، وتنازل عن أهم نواحي الإعجاز ، وطالبهم بعشر سور مثله مقتربات : تماثله في النظم فحسب ، فلا بيان فيها لحقيقة ، ولا هداية للضال ، ولا إرشاد للمسترد ، ولا أثر فيها لحكمة أو خير صادق . فقال تعالى : (أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ مُقَرَّبَاتٍ وَادْعُوا مَنِ اسْتَعْتَقْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ) (٣) .

فوقروا حيارى مبهوتين ، فعاد يطالبهم بحديث مثله في قوله تعالى : (أَمْ يَقُولُونَ نَقُولُ بِحُلٍّ لَّا يُؤْمِنُونَ . فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ) (٤) .

وقع كل هذا التحدي في مكة ، فلما هاجر الرسول صلى الله عليه وسلم إلى المدينة أعاد الكرة ، فتحلواهم مؤكداً عجزهم في قوله تعالى : (وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَئِنْ تَفْعَلُوا لَا تَنْقُضُوا أَلْعَلَّ النَّارُ إِلَيْنَا وَقَدْ هَمَّ النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعْلِنَتْ لِلْكَافِرِينَ) (٥) .

على هذا النحو جرى أمر التحدي بالقرآن الكريم . فكث نحو خمسة عشر عاماً يطالب العرب بالإتيان بشيء من مثله ، وبثبرهمهم . ويحفر عزائمهم :

(١) : الإسراء . (٢) : ٣٨ : يونس .

(٣) : ١٢ : هود ، وما ترونها ليل إيراد هذه الآية منى على أن الافتراء واقع في المأاني التي تتردها السورة المطلوبة (راجع ص ٥٧٦ ج ٣ : تفسير الألوسي) ، ويحتمل أن يكون الافتراء في نسبة هذه السورة إلى الوحي ، كأنه فرض أن امتناعهم عن الإتيان بسورة مثله إنما كان لتوقف ذلك على نسبة أشياء إلى الوحي عن الله ، وليس هذا في مقدورهم ، فبين لهم في هذه الآية تنازله من جهة هذه النسبة ، واكتفاءه في الصلوة بأن يأتوا - من عند أنفسهم - بعشر سور مثله في البلاغة والصدق .

(٤) : ٢٢ ، ٢٤ : الطور . (٥) : ٢٣ ، ٢٤ : البقرة .

تارة بانتقاص آفتهم ، وأخرى بتسفيه أحلامهم ، وورميهم بالجمود على الباطل ، وحجم أرباب الفصاحة ، وفرسان البلاغة ، وأمراء البيان ، وفيهم عزة وإباء ، وحرص على القلب ، ومع كل هذا فترت المهم ، وخرست الألسنة ، وعمجروا عن الإتيان بشيء يلفع عنهم الخزي والعار ، ويحقق النماء : وينصرهم على الأعداء ، وصدق الله العظيم في قوله المين : (إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ . فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ . لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ . تَنْزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ) (١) .

نواحي الإعجاز :

يرجع إعجاز القرآن إلى فصاحة ألفاظه ، وبلاغة أساليبه ، وخفته على اللسان ، وحسن وقعه في السمع ، وأخذه بمجامع القلوب ، وإخباره بأمور مغيبة ، ماضية أو مستقبلية ، وإشالة على أخلاق سامية فاضلة ، وشرعية عادلة كاملة ، صالحة لكل الناس في جميع البقاع والأجيال . ثم سلامته - على كل هذا - من التعارض والتناقض ، (وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا) (٢) .

وقد اجتمعت له كل هذه الصفات مع أن الذي جاء به ولد يتيمًا ، فقيرًا . وترى بين قوم مشركين ، ولم يجلس إلى معلم . ولم يخط يمينه حرفًا ، قال تعالى : (وَنَقَدْ نَعْلَهُمْ أَنْهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ - لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِي) (٣) وَهَذَا لِسَانُ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ (٤) ، وقال تعالى : (وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه يمينك ، إذ نزلناك المبطون . بل هو آيات بينات في صدور الذين أوتوا العلم . وما يجحد بآياتنا إلا الظالمون) (٥) .

هذا إلى ما ثبت بالتجربة من رقى الأفراد والجماعات التي تهتدى بهديه ، وتقوم على فواعده ، وتأليفها أمة مثالية لم يشهد التاريخ لها نظيرًا .

(١) ٧٧ - ٨٠ : الواقعة . (٢) ٨٢ : التفسر .

(٣) يقر أن ذا اللسان الأعجمي لا يحسن الحديث بالعربية . فكيف يثبت منها كلام في أعز

مراتب البلاغة يلقه إل محمد ؟ (٤) ١٠٢ : النحل .

(٥) ٤٨ ، ٤٩ : المتكوت .

إعجاز القرآن لغير العرب :

وإذا قيل : كيف يكون القرآن حجة على غير العرب وهم لا يعرفون اللغة العربية - قلنا : إذا كان القرآن الكريم معجزاً للعرب بفصاحة ألفاظه ، وبلاغة أساليبه ، وخفته على اللسان ، وحسن وقعته في السمع ، وأخذه بمجامع القلوب - فإنه معجز للبشر أجمعين بما تضمنته من الحقائق الثابتة ، والتوجيهات السديدة ، والأغراض السامية ، والمقاصد النبيلة ، والإخبار بأمور مغيبة لا تستغل المدارك الإنسانية بمعرفتها .

وإذا كان العرب الذين يتكلمون اللغة العربية بفطرتهم ، ويأتون من وجوه البلاغة بما يعجز عنه غيرهم قد عجزوا عن الإتيان بمثله - فمن عداهم من لا يعرف لغتهم يكون أعجز حتماً .

وإذا فرضنا أن الأعجمي تعلم لغة العرب وأجادها فقصارى ما يصل إليه في ذلك أن يكون مثل بلغاتهم الذين عجزوا عن الإتيان بشيء من مثل الكتاب الكريم ، فيكون عاجزاً عن ذلك مثلهم ، وبهذا يكون القرآن الكريم حجة على غير العرب من هذه الناحية أيضاً (١) .

ثبوت القرآن وقراءاته :

القرآن قطعي الثبوت ، لأنه أمر سمعي نقل إلينا بالتواتر جيلاً بعد جيل ، فقد نقله بالكتابة والمشافهة في كل عصر جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم : لم يختلفوا منه شيء يقدح في بلاغته . أو ينقص من أحكامه ومبادئه ، على اختلاف أجناسهم ، وتباعد ديارهم . والتواتر من طرق اليقين ، وبه نؤمن بكثير لم نره : من وقائع وبلاد ، وملوك وقواد ، وغير ذلك .

أما قراءاته ، وطرق أدائه المختلفة فهي ثلاثة أنواع :

(١) أنف العلماء في بيان إعجاز القرآن كثيراً كثيراً ، منها :

١ - إعجاز القرآن لأبي الحسن الرضا المصنف (٢٧٩ - ٣٢٨) .

٢ - إعجاز القرآن لأبي سليمان البستي (٣١٩ - ٣٨٨) .

٣ - إعجاز القرآن لأبي بكر الباقلي (٥٤٠٣ - ٥٤٠٣) .

١ - قراءة متواترة ، وهى التى رواها فى كل العصور - ابتداء من عصر الصحابة - جمع يؤمن بتواطؤهم على الكذب .

٢ - قراءة مشهورة ، وهى التى رواها فى عصر الصحابة عدد لم يبلغ حد التواتر ، ثم تواترت فى عهد التابعين ، كخصائص مصنف ابن مسعود .

٣ - قراءة شاذة ، وهى ما ليست متواترة ولا مشهورة : كخصائص مصنف أبي بن كعب رضى الله عنه .

ولا عبرة بالشهرة الطارئة بعد للعصور الثلاثة اتفاقاً ، لأن أكثر أخبار الأحاديث رويت بعدها بالتواتر ، لتوافر للدواعى على النقل والتدوين .

ولا خلاف بين العلماء فى أن القراءة المتواترة قرآن يحتج به (١) .

كما أنه لا خلاف فى عدم الاعتماد بالقراءة الشاذة .

أما القراءة المشهورة فهى حجة عند الحنفية دون غيرهم .

(١) المشهور عند العلماء أن شروط الاعتماد بالقراءة ثلاثة : استقامة الإعراب والمعنى ، وصحة السند ، والموافقة لرسم المصنف . فإذا فقد أحد الشرطين الأولين لم تعد قراءة ، وإذا فقد للشرط الثالث كانت قراءة شاذة ، وقيل إذا فقد الشرط الثالث لم تعد قراءة ، وإذا كان السند غريباً كانت شاذة .

وقال الصفايى فى (غيث النفع فى القراءات السبع) : (ملهب الأصوليين وفهاء اللغاهب الأربعة والمحدثين والقراء - أن التواتر شرط فى صحة القراءة ، ولا تثبت بالسند الصحيح غير التواتر ولو وافقت رسم المصاحف المعتمدة) .

وله ادعى قوم تواتر القراءات السبع المعروفة دون غيرها . وهى قراءة ابن كثير قارىء مكة ، ونافع قارىء المدينة ، وابن عمر قارىء الشام ، وابن عمرو قارىء البصرة ، وعاصم وحيدة والكساى قراء الكوفة . وادعى آخرون تواتر هذه القراءات وبقية القراءات العشر ، وهى : قراءة يعقوب ، وابن جعفر ، وحلف .

سؤال اشوكانى :

(وليس على ذلك اتساع من علم ، فإن هذه القراءات كل واحدة منها متفردة فقلاً أحاديثاً كما يعرف ذلك من يعرف أسانيد هؤلاء القراء لقراءاتهم ، وله نقل جماعة من القراء الإجماع على أن هذه القراءات مائة أحاد ، ولم يقل أحد منهم بتواتر كل واحدة من السبع فضلاً عن العشر ، وإذا هو قول ناهى بنى أهل الأصول ، وأهل الفن أجبر بفهم) ، قال : (والحاصل أن ما اشتمل عليه المصنف الشريف وانفق عليه القراء المشهورون فهو قرآن ، وما احتفظوا فيه فإن احتمل رسم المصنف قراءة كل واحد من المختلين مع مطابقتها لقوجه الإعراب والمعنى العربى فهو قرآن كلها ، وإن احتمل بعضها دون بعض فإن صح إسناد ما لم يحتله وكانت موافقة لقوجه الإعراب والمعنى العربى فهى الشاذة ، وشأ حكم أخبار الأحاد فى الدلالة على مدلولها ، سواء أكانت من القراءات السبع أم من غيرها ، وأما ما لم يصح ، إسنادها لم يحتله الرسم وليس بقرآن ، ولا منزل منزلة أخبار الأحاد) .

(راجع ص ٢٧ : إرشاد للمعول للشوكانى ، وص ٢٧ ج ١ : فتح البارى) .

وقد اتبني على هذا الخلاف أمور ، منها :

- ١- أن الحنفية يشترطون التابع في صوم كفارة اليمين ، عملا بقراءة ابن مسعود : (فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام متتابعات) (١) . ولم يشترط غيرهم ذلك ، لأنه لا يعتد بهذه القراءة (٢) .
- ٢- أن الحنفية يرون عدم قطع اليد اليسرى عند السرقة الثالثة لفوات المحل ، عملا بقراءة ابن مسعود : (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْمَانَهُمَا) (٣) . وغيرهم يرى قطعها ، لأنه لا يعتد بهذه القراءة .
- ٣- أن الحنفية يرون أن التيمم في الإبلاء لا يعتد به إلا في أثناء مدته عملا بقراءة ابن مسعود : (لِلَّذِينَ يُؤْذَنُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ أَنْ يَقْبِضُوا أَيْمَانَهُمْ ، فَإِنْ فَاوَأْ فَنِسَاءُ اللَّهِ غَفَوْنَ رِجَالَهُمْ) (٤) . ويرى غيرهم أن التيمم كما يكون في أثناء ألمة يكون بعد انقضائها ، لعدم اعتدادهم بهذه القراءة .
- ٤- أن الحنفية يوجبون النفقة في قرابة ذى الرحم المحرم دون سواها لقراءة ابن مسعود : (وَحَلَى الْوَارِثِ ذِي الرَّحِمِ الْمَحْرَمِ مِثْلَ ذَلِكَ) (٥) . وغيرهم لا يعتد بهذه القراءة (٦) .

دلالة القرآن :

دلالة ألفاظ القرآن وأسانيه على معانيها قد تكون قطعية : كدلالة كل عدد على مدلوله الخاص في قوله تعالى : (وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِسُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً) (٧) . وقد تكون ظنية : كدلالة القراء على الحيض أو على الطهر في قوله تعالى : (وَالْمُطَلَّاتُ يَرْبِضْنَ بِأَرْبَعِينَ نَفْلَةً قُرْأَةً) (٨) .

(١) ٨٩ : للسائلة .

(٢) رابع ص ١٠٢ : المصنف للزلال ، وص ٢٢٩ : الإحكام للامني .

(٣) ٢٨ : للسائلة .

(٤) ٢٧٦ : البقرة .

(٥) ٢٢٢ : البقرة .

(٦) رابع لفظة الأتارب في ص ٢٥٧ : من كتابنا « الفرة بين القرويين » .

(٧) ٤ : النور .

(٨) ٢٢٨ : البقرة .

الغرض من البحث في القرآن (١) :

نزل كتاب الله تعالى على رسول الله صلى الله عليه وسلم لهداية الناس إلى ما به صلاح حالهم في الدنيا والآخرة ، وحملت آياته الكريمة بالنص على ذلك ، قال تعالى : (وَمَا أُنزِلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا نُبَيِّنَ لَكُمْ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ) (٢) ، وقال تعالى : (كِتَابٌ أُنزِلَ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِّيَشِيرُوا آيَاتِهِ وَلِيَذَّكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ) (٣) .

واقراً لأوائل البقرة ، والأعراف ، وطه ، والفرقان . وغيرها من الآيات .

وإنما يتحقق هذا الغرض بإصلاح قلوب الناس وعقولهم بالعقائد الصحيحة والأخلاق القاضية ، وتوجيه جوارحهم إلى الأعمال الصالحة . فكل بحث في القرآن يراد به الوصول إلى هذه الغاية فهو بحث سديد . ندعو إليه الحاجة ، ويؤيده الدليل . أما البحث لغير ذلك فلا يقوم على استحسانه دليل شرعي ، والدليل على هذا :

١ - ما جرت به عادة الكتاب الكريم من توجيه المسلمين وجهة عملية ، وصرفهم عما لا يفيد تصحيح عقيدة ، أو إصلاح عمل . ومن ذلك ما يرى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الحلال : لم يلبس في أول الشهر دقيقاً كالخيط ، ثم يخله حتى يصير يدرأ ، ثم يعود إلى حاله الأول ؟ فنأى به القرآن الكريم عما قصده بانسؤال إلى ما يتعلق به صلاح العمل وحملة العبادة ، وجعل الاهتمام بغير هذا وتوجيه إليه كإتيان البيوت من ظهورها . قال تعالى : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ ، قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ . وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ اتَّقَى . وَأَتَى الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا ، وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ) (٤) .

ومش رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الساعة : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ : أَيَّانَ مَرْسَاها ؟) فنفى الله تعالى علمه بها : (رَقِمْ أَتَتْ مِنْ ذِكْرِنَا ؟ إِلَى رَبِّكَ

(١) جامع ص ١٥٢ : للوفقات . (٢) ٦٤ : الفصل .

(٤) ١٨٩ : البقرة .

(٣) ٢٩ : ص .

مِنْهَا) ، ونبه إلى النافع من أمرها ، وهو وجوب الاستعداد لها : (إِنَّمَا أَتَى مُنْذِرٌ مِّنْ يَّحْيَاهَا) (١) وقال صلى الله عليه وسلم للسائل عنها : (ما أعددت لها ؟) ، ثم بين في أحاديثه أشرطها وعلاماتها ، لما في ذلك من حفز المهم إلى الاستعداد لها .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الروح ، فأمره الله أن يبين للناس أنها مما اخضع الله تعالى نفسه بعلمه ، ولا يتوقف أمر التكليف على معرفته ، قال تعالى : (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا) (٢) ، وهذا القليل هو ما يكفي لإصلاح المعاش والمعاد .

٢- ما ورد في السنة : من نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الكلام في القدر ، لعدم توقف التكليف على الكلام فيه ، حيث قال صلى الله عليه وسلم : (إِذَا ذُكِرَ الْقَدْرُ فَأَمْسِكُوا) ، وعن أبي هريرة رضى الله عنه أنه قال : خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نتنازع في القدر ، ففضب حتى احمر وجهه وقال : (أهبذا أوترتم ؟ أم هبذا أُرْسِلْتُ إليكم ؟ إنما هلك من كان قبلكم حين تنازعوا في هذا الأمر ، عزمت عليكم ألا تنازعوا فيه) .

وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحج : أتى كل عام هو ؟ فلام السائل ، ثم نهي عن السؤال عما لا يفيد فقال : (ذروني ما تركتكم ، فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم . . . إلخ) .

٣- وعلى هذا المنهج سار أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأتباعهم من بعده :

قرأ عمر (وَفَاكِهَةٌ وَأَبٌ) ، ثم سئل - أو سأل نفسه - عن الأب ، فلم يعرفه . فقال : هذا لَعَنَهُ الله التكليف ، وما عليك يا بن أم عمر ألا تدري ما الأب ؟ ابتغوا ما بين لكم في كتاب الله فاعملوا به ، وما لم تعرفوه فكلوه إلى ربه .

ولما قدم المدينة صَبِغُ بْنُ عُسَيْلٍ التميمي ، وأكثر من السؤال عن متشابه القرآن - أدبه عمر بالضرب والنفي من المدينة ، ومنع المسلمين من مجالسته ،

صرفاً له عما لا يفيد ، وقطعاً لدأبر الفتنة (١) .

وسئل على رضى الله عنه عن القدر فقال : (طريق مظلم فلا تسلكوه ، ويحمر عميق فلا تلجوه ، وسر الله فلا تتكلفوه) (٢) . وسأله أين الكواء عن الدارِياتِ ذَوُوا ، فَأَلْحَامِيَاتِ وَفَرَأ . . . فقال له : وبلك ! سل تفقها ، ولا تسأل تمتأ . . . إلخ .

وعن ابن عباس رضى الله عنه أنه قال - في سؤال بني إسرائيل عن صفات البقرة - : (لو ذبحوا بقرة ما لأجزأهم . ولكن شدّدوا ، فشدّد الله عليهم) . . .

وحكى عن مالك بن أنس رضى الله عنه أنه كان يكره الكلام فيما ليس تحته نعل ، وكان يحكى كراهيته عن تقدمه .

٤ - هذا إلى أن البحث عما وراء التكاليف ليست له فائدة أخروية : لأن المرء لا يسأل في الآخرة إلا عما أير به أو يُسئ عنه . ولا دنيوية ، لأن الباحث لا يزدد به مهارة في تدبير الرزق وتيسيره : ولا خبرة بشئون الحياة . ولذلة المعرفة العاجلة لا تكافئ مشقة الاكتساب وتعب البحث . ولو فرض التكافؤ بينهما فلا عبرة بلذلة لا يُعتد بها الشارع : وإلا كان الزنا وشرب الخمر ونحوهما من الملاذ منافع مشروعة ، ولا قائل بهذا .

وإلى ذلك أن عامة المشتغلين بالعلوم التي لا يتعلق بها التكليف ، ولا ترتبط بها مصلحة دنيوية معتد بها - كثيراً ما يفتنون في دينهم ، وينحرفون عن سواء السبيل ، بسبب توغلهم في هذه البحوث توغلاً تضطرب به عقولهم وتفسد فطرتهم ، وقد ينتهى أمرهم إلى الإلحاد ، ومحاولة صرف الناس عن التدين ، وما لهذا أنزل القرآن ، ولا بمثله يصلح بئ الإنسان .

ظاهر القرآن وباطنه (٣) :

إذا سمع المرء كلاماً عربياً تبادر إلى ذهنه ما يدل عليه الكلام بحسب وضعه العربى ، فإذا تدبره فقد يفهم منه مقاصد مطوية ، وأغراضاً خفية .

(١) ج ٤ : الإتقان . (٢) ج ٣٧٨ : فروح نبع البلاغة .

(٣) راجع ص ٢٢٧ - ٢٤٢ ج ٣ : للمواهب ، ص ٢٤٩ - ٢٦٤ ج ١ : الإحياء .

فالتبادر الأول هو ظاهر الكلام ، ويكاد يتركه كل عارف باللفظة (١) .

والمفهوم الثاني هو باطنه : وهو لا يترك إلا بشيء من التدبر .

ولتقرآن ظاهر وباطن بهذا المعنى ، وكلاهما مراد ، غير أن الثاني لا يمتد به إلا إذا لم يكن مناقضاً للأول ، وكان له شاهد من مقاصد الدين ومراميه .

ومن ذلك قوله تعالى : (فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَاداً وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ) (٢) ، فإن الظاهر من الأنداد ما كان المشركون يعبدون عند التنزيل من الأصنام ، ولكن بعض العلماء قال إن أكبر الأنداد النفس الأمارّة بالسوء ، فإن من أطاعها فقد جعل لله نداً ، كما أن من أطاع الأبحار والرهب في التحريم والتحليل فقد اتخذهم أرباباً من دون الله ، لقوله تعالى في اليهود والنصارى حينما فعلوا ذلك : (اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللَّهِ) (٣) .

ومثل هذا ما قيل في قوله تعالى : (يُؤْمِنُونَ بِالْجِبِّ وَالطَّاعُوتِ) (٤) : إن وألس الطواغيت كلها النفس الأمارّة بالسوء .

والظاهر من قوله تعالى : (وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ) (٥) النهي عن الأكل منها ، ولكن بعض العلماء قال : إن النهي عن الأكل هنا ليس لذات الأكل بل المراد به تحريض آدم وحواء على الركوب إلى الله والخضوع إليه وجده . والبعد عن بواعث الأكل ، من فتور الهمة ، وضعف العزيمة عن مقاومة داعي الشهوة . ليتوجه كل منهما إلى الله ، ويتقطع عن غيره ، ولو أن كلامهما شد عزيمته ، ما زال زلته ، ولكنهما وقعا في الخطيئة ، ثم تابا إلى الله ، فغفر الله لهما .

وسئل ابن عباس عن قوله تعالى : (إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ . . .) ، فقال : إنما هو أجل رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلمه الله إياه . فقال عمر : والله ما أعلم منها - أي عما قصد بزيورها من الأغراض الخفية - إلا ما تعلم .

(١) وتعد المسائل البيانية واللفظية من مسائل فهم الظاهر : كما نذكر الفرق بين صديق وهاشم في قوله تعالى : (يجعل صدره هيباً حرجاً) وقوله تعالى : (فلعلك تارك بعض ما يوحى إليك وصائق به صدرك) ، والفرق في التداء بين يأبى الناس ويأبى الذين آمنوا ، وفي الشرط بين إن وإذا ، ونحو ذلك .

(٢) : البقرة .

(٣) : القصص .

(٤) : النساء .

(٥) : البقرة .

فالظاهر من السورة أمر الرسول بالتسليم والاستغفار عند مجيء النصر والفتح ، ووراء هذا غرض مطوى أدركه الصحابيان الجليلان (١) .

وليس من الفقه في الدين أن يقف المرء عند ظواهر الألفاظ ، ويتصرف عن تدبر كلام الله ، فقد ذم الله المنافقين لوقوفهم عند الظواهر ، وانصرفهم عن التدبر بقوله سبحانه مخاطباً المؤمنين : (لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِمْ مِنْ اللَّهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ) (٢) . وقوله سبحانه : (قَالُوا لَهُمْ لَوْلَا اللَّهُ لَهْلَكُونا يَقِفُهُمْ حَذِثًا) (٣) ذلك لأن الوقوف عند الظواهر يُبعدُ عن المقاصد الشريفة ، ويبطل حكمة التشريع ، ومن ذلك أنه لما نزل قوله تعالى : (مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً) (٤) - قال اليهود الواقفون عند الظواهر : (إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ) (٥) . وقال أبو الدحداح (٦) - وقد فقهه المقصد - : إن الله كريم استقرض منا ما أعطانا .

وفي عام المجاعة عطل عمر رضى الله عنه حد السرقة ، ولم يقف عند ظاهر النص الموجب للحد ، وكذلك منع سهم المولفة قلوبهم حينما كثرو المسلمون وهز الإسلام .

وقوله تعالى : (وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَغْرِمٍ آتَيْنَاهُمْ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُلُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُلُودَ اللَّهِ فَلَاحُجٌّ عَلَيْهِمَا فِيمَا اقْتَدَتْ بِهِ) (٧) . فيه دليل على صحة اقتداء المرأة نفسها بشيء من المهر . وحل أخذ الزوج إياه ، متى دفعته طيبة النفس بدفعه ، كما قال تعالى : (فَإِنْ طِبَّنَا لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا) (٨) . فلو أنه ضارها حتى اقتدت نفسها لا يكون عاملاً بباطن الآية وروحها وإن كان عاملاً بظاهرها .

والذى يجتال لإسقاط الزكاة المفروضة عليه ببهة ماله قليل حولان الحول

- (١) راجع ما روى في تفسير سورة النصر ص ٥١٩ ج ٨ : فتح تبارى .
 (٢) ١٣ : الحشر . (٣) ٧٨ : النساء .
 (٤) ٢٤٥ : البقرة . (٥) ١٨١ : آل عمران .
 (٦) راجع ص ٢٣٧ ج ٣ : تفسير القرطبي . (٧) ٢٢٩ : البقرة .
 (٨) ٤ : النساء .

لمن يتن برده إليه - يكون علما بظاهر الشرع ، لياطته وروحه . ومثله كل من يتوصل بحجة ما إلى إسقاط واجب عليه .

وكذلك ليس من التفة في الدين القول بإطاع لا يمت إلى المفهوم الغروي بسبب ، لأن الله تعالى أنزل القرآن نبيانا لكل شيء بلسان عربي مبين : (وَقَدْ صَرَّفْنَا الْإِنْسَانُ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ، قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ) (١) . ولو كان له من المعاني الخفية ما لا صلة بينه وبين معانيه الظاهرة - لم يكن كما وصفه الله .

ومن هذا ما ذهب إليه الباطنية في كثير من المواضع ، كفسيرهم قوله تعالى : (وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ) (٢) بأن الإمام وريث علم النبي . وقولهم - في تفسير قوله تعالى : (إِنَّ الْقَسَمَ وَالْمَوْءَا مِنْ شَمَائِلِ اللَّهِ) (٣) - : الصفا محمد ، والمروة علي ، وقولهم - في قوله تعالى : (قُلْنَا يَا نَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَى إِبْرَاهِيمَ) (٤) - إن المراد بالنار غضب غمروذ عليه ، لا النار الحقيقية . وقول عبد الله بن سبأ زعيمهم - في قوله تعالى : (إِنَّ آتَيْنَا فَرَسَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِرِادِّكَ إِلَى مَعَادٍ) (٥) - : إن المراد بالرد إعادة الرسول في الدنيا إلى الحياة بعد الموت . وقول جابر الجعفي منهم - في قوله تعالى : (وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ) (٦) - : إن المراد بالدابة علي ، والآية دليل على رجعه . إلى غير ذلك مما أكثر منه الباطنية ، ولا صلة بينه وبين ظاهر المفظ ، بل لا يخطر ببال عارف بالغة ، ولا يقوم دليل على اعتباره ، ولا يؤثر شيء منه عن أحد من السلف .

ما يحكي في القرآن (٧) :

جرت عادة الكتاب الكريم إذا حكى أمرا لا يقره ، أو ذكر شيئا يوم غير المراد - أن يشير إلى بطلانه ، أو يأتي بما يدفع ثروهم وينفي الاحتمال . ومن ذلك قوله تعالى : هُوَ وَقَالُوا هَلْه أَسْمَاءُ وَحَرَّتْ مَحْجِرُهُ لَا يَطْمَعُهَا إِلَّا مَنْ نَشَأَ بِرَبِّهِمْ وَأَسْمَاءُ مَحْرَمَةٌ طَهُورًا وَأَسْمَاءُ لَا يَذْكُرُونَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْكَ إِذْ عَلِمَكَ ،

(١) ٢٧ : ٢٨ : الزمر . (٢) ١٦ : النمل .

(٣) ١٥٨ : البقرة . (٤) ٦٩ : الأنعام .

(٥) ٨٥ : القصص . (٦) ٨٧ : النمل .

(٧) راجع ص ٢٠٦ : ٢٠٧ : المواقفات .

سيجزبهم بما كانوا يفترون . وقالوا : ما بي بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا ومحرم على أزواجنا وإن يكن ميتة فهم فيه شركاء . سيجزبهم وصفهم . إنه حكيم عليهم (١) . فقد ذكر من أعمال المشركين مالا يقره ، ولم يسكت عليه ، بل أورد في ثناياه ما يفيد رده حيث قال تعالى (يزعمهم) ، و : (افترأه عليه) . و : (سيجزبهم بما كانوا يفترون) ، و : (سيجزبهم وصفهم) .

ومنه قوله تعالى : (وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَخْتَصِمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَثَتْ فِيهِ غَمٌّ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ . فَفَتَنَّاكَ سُلَيْمَانَ . وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا) (٢) . فإن قوله تعالى : (فَفَتَنَّاكَ سُلَيْمَانَ) تقرير لإصابته عليه السلام ، ولعماء إلى خلاف ذلك في داود عليه السلام ، وربما فهم منه ما لا يليق به مع أن كل مجتهد مأجور ، فلهذا أتبعه سبحانه بقوله : (وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا) ، فارتفع بذلك الاحتمال ، وانتفى الإبهام . قال الحسن : (وَاللَّهُ لَوْلَا مَا ذَكَرَ اللَّهُ مِنْ أَمْرِ هَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ لَرَأَيْتُ أَنْ الْقَضَاةَ قَدْ هَلَكُوا ، فَإِنَّهُ أَثْبَتَ عَلَى هَذَا بَطْلَهُ . وَعَدَرَ هَذَا بِاجْتِهَادِهِ) .

ومثل هذا قوله تعالى : (وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ، ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ .) (٣) ، وقوله تعالى : (إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ) (٤) ، وقوله تعالى : (قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا ، قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ) (٥) .

ذلك لأن الله تعالى أنزل كتابه لإرشاد الناس ، وسماه فرقاناً وهدى ونوراً ، وجعله بياناً وتبياناً وبرهاناً ، فلا يناسبه — وهذا شأنه — أن يحكي ما ليس بحق ثم لا ينبه عليه ، فإن السكوت عنه يعد إقراراً له . ومن هنا نشأت القاعدة الآتية :

(١) ١٣٨ ، ١٣٩ : الأنعام .

(٢) ٧٨ ، ٧٩ : الأنبياء . ونفثت الغم في الحرت : رمته ليلا . وله حكم داود بالنم لصاحب الحرت ، وجعل سليمان يطلع الحرت إلى أصحاب النم ليعيدوه كما كان ، وطلع النم إلى صاحب الحرت يطلع بألبانها حتى يرد إليه حره .

(٣) ٢٠ : التوبة . (٤) أول المنافقون .

(٥) ١٤ : الحجرات .

قاعدة :

ما حُكي في القرآن - إذا ورد معه ما يفيد رده فهو باطل لا يصح الاستنباط منه . وإذا لم يرد معه رده فهو صحيح معتد به .

وبهذه القاعدة استدل مالك وأصحابه والأوزاعي والليث والشافعي على جواز السَّلم في الحيوان بما ورد في بقرة أصحاب موسى ، إذ قالوا : إنه يدل على إمكان تعيين الحيوان بصفاته ، ولم يقرن بما يفيد رده (١) .

واستدل جماعة على الاعتداد بالقرائن في الأحكام بما حكي القرآن عن شاهد يوسف عليه السلام . فقد بنى حكمه على القرينة ولم يرد معه ما يفيد عدم الاعتداد به (٢) .

واستدل المالكية والشافعية والحنابلة على جواز الجمالة بقوله تعالى : (ولن جاء به حمل بعير وأنا به زعيم) (٣) .

واستدل بعضهم على أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة بقوله تعالى : (كل نفس بما كسبت رهينة . إلا أصحاب اليمين . في جنات يتساءلون . عن المجرمين . ما سلككم في سقر . قالوا لم نك من المصلين . ولم نك نعلم المسكين) (٤) .

كما استدل بعضهم على أن أصحاب الكهف سبعة وثامنهم كليهم بأنه تعالى لما حكى القول بأنهم ثلاثة أو خمسة - رد ذلك بقوله سبحانه : (وَجُمًا بِالْقَيْبِ) ، وحين حكى القول بأنهم سبعة وثامنهم كليهم لم يتبعه بما يطله ، بل قال : (قُلْ رَبِّيَ أَعْلَمُ بِعَدَّتِهِمْ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ) (٥) .

(١) راجع ص ٤٥٣ ج ١ : تفسير القرطبي ، ويمكن رد هذا الاستدلال بأن المقصود من ذكر الأوصاف في الآية تعيين ما يتحقق به انتال الأمر بصرف النظر عن القيمة المالية . لما في السلم بالمقصود الأوصاف التي تؤدي إلى تعيين الموصوف وقيمت المالية ، والحيوان ليس مثلياً ، فلا يتركز في الأوصاف فيه لا يؤدي حتماً إلى التساوي في القيمة ، وعدم التساوي فيها يؤدي إلى النزاع

(٢) راجع ١٧٤ ج ٢ : تفسير القرطبي ، وراجع العمل بالقرينة في كتاب الطرق الحكيمة لابن القيم .

(٣) ٧٧ : يوسف .

(٤) ٣٨ - ٤٤ : المغيرة .

(٥) ٢٣ : الكهف .

الانتفاع بالقرآن (١) :

على من يريد الانتفاع بالقرآن أمور :

١- أن يتخذ سميره وأنيسه ، ويواظب على قراءته وفهمه والعمل به ، متى كان - مع هذا - خبيراً باللسان العربي ، أو شك أن يفوز بفهمه ، ويظفر بطلته :
ذلك لأنه لا طريق إلى الله سواه ، ولا فلاح ولا نجاة بغيره ، وهو ينبوع الحكمة ، وعمدة الملة ، وكل الشريعة ، ثم هو يفسر بعضه بعضاً (٢) ، فإذا غفل المرء عن بعضه لم يسلم استنباطه من الزلل ، وتعرض عمله للفساد .
فلينبغي - مثلاً - أن يفسر قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ) (٣) مع الغفلة عن قوله تعالى : (لَا يَبْهَتُهُمْ عَنْ اللَّهِ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُجِرْكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ) (٤) .
ولا قوله تعالى : (وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ) (٥) ، مع الغفلة عن قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَمِدُوهَا) (٦) .
ولا قوله تعالى : (وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا اصْرِفْ رَأْسَنَا مِنْ ذَاكَ الْقَرْيَةِ الَّتِي نَجْعَلُهَا رَأْسًا وَنَحْنُ نَعْمَلُ الْفَوَاحِشَ) (٧) مع نسيان قوله تعالى : (وَأُولَئِكَ الْأَخْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضْمَنَّ حَتْلَهُنَّ) (٨) ،
ولا قوله تعالى : (انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا) (٩) ، مع إهمال قوله تعالى : (لَيْسَ عَلَى الضَّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يَنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ) (١٠) ، وهكذا .

٢- ألا يهمل النظر في السنة ، لأنها تبيان له كما سيأتي ، فلا يستغنى عنها طالب فهمه ، والاستنباط منه . ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : (حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا إِلَيْهَا فَإِنَّهَا قَائِمَةٌ) (١١) : فالتقوت يطلق على الذكر أو الطاعة أو الخشوع ، وهذا لا يناق الكلام . ولكن السنة بينت أن

(١) ص ٢٠٠ - ٢٠٤ ، ٢١٧ ج ٣ : المواقفات .

(٢) راجع ١٩ ، ١٧٥ ج ٢ : الإيقان .

(٣) ٥١ : اللادة . (٤) ٨ : المصحة . (٥) ٢٢٨ : القيرة .

(٦) ٤٩ : الأحزاب . (٧) ٢٢٤ : القيرة . (٨) ٤ : الطلاق .

(٩) ٤١ : التوبة . (١٠) ٩١ : التوبة . (١١) ٢٢٨ : القيرة .

الكلام في الصلاة بنافي الخشوع فيما روى عن ابن مسعود أنه قال : حينما رجعتنا من عند النجاشي (١) أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي ، فسلمت عليه ، فلم يرد عليّ ، فلما قضى الصلاة قال : (إنه لم يمتنعني أن أورد عليك السلام إلا أنا أمرنا أن نقوم لله قانتين : لا نتكلم في الصلاة) . وعن زيد بن أرقم أنه قال : كنا نتكلم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة : يكلم الرجل منا صاحبه وهو إلى جنبه حتى نزلت : (وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ) ، فأمرنا بالسكوت ، وحينما عن الكلام (٢) .

ومن ذلك أن الله تعالى أمر بالاستئذان عند دخول البيوت في قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُذَكَّرُونَ ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فِيهَا أَحَدًا فَلَا تَدْخُلُوهَا حَتَّى يُؤْذَنَ لَكُمْ ، وَإِنْ قِيلَ لَكُمْ ارْجِعُوا فَارْجِعُوا ، هُوَ أَزْكَى لَكُمْ . وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ) (٣) . وقد بينت السنة حدود هذا الاستئذان ، وأنه لا ينبغي أن يزيد على ثلاث مرات (٤) .

وعلى من لم يجد في موضوع الآية سنة أن يستعين بتفسير السلف الصالح ، فإنهم أعرف بالقرآن من غيرهم ، فإن لم يجد شيئاً من آثارهم اكتفى بالفهم العربي إذا كان من أهله .

(١) يريه الرجوع من الهجرة الثانية إلى الحبشة حيث رجع منها إلى المدينة بعد نزول الآية (٤٧ ، ٤٨ ، ٣٦ : فتح الباري) .

(٢) راجع ص ٢٣٥٣ : تفسير الطبري ، وص ٢١٤ : تفسير القرطبي .

(٣) ٢٨ ، ٢٧ : التور .

(٤) ورد هذا البيان في ثانيا قصة طريقة : جاء أبو موسى الأشعري إلى عمر وعمرى الله حينما ، فقال : (السلام عليكم ، هذا عبد الله بن ليس) ، وكان عمر مشغولاً لم يفتحه له ، فقال (السلام عليكم ، هذا الأشعري) ، فلم يؤذن له ، فلما انصرف ثم تفتحه عمر فزعموا قال : ألم أسمع صوت عبد الله بن ليس إذنوا له ، فلم يجده ، فأرسل في أثره فلما جاء قال له : يا عبد الله ، أشد عليك أن تحبس على بابي ؟ أعلم أن الناس كذلك يشتد عليهم أن يحبسوا على بابك . فقال أبو موسى : بل استأذنت ثلاثاً فلم يؤذن لي فرجعت . ولقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع) . وكان حال أبي موسى حينئذ لم تكن عادة في نظر عمر ، فطلب منه الدليل على صحة هذا الحديث ، فجاء بشهود سمعوه من رسول الله صلى الله عليه وسلم . وجاء في بعض طرق الحديث أن عمر قال لأبي موسى : أما إنني لم أهلك ، ولكني أودت ألا يصير الناس على الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . (راجع ص ٢١ - ٢٤ : فتح الباري) .

٣- أن يعرف أسباب النزول ، فإنها قرائن تعين على التفهم ، والغفلة عنها توقع في الخطأ : قال عمر : كيف تختلف هذه الأمة ونبيا واحدا وقبلها واحدة ؟ فقال ابن عباس : يا أمير المؤمنين : إنا أنزل علينا القرآن فقرأناه وعلمنا فيه نزل ، وإنه سيكون بعدنا أقوام يقرعون القرآن ولا يدرون فيه نزل ، فيفسرونه بالرأى ، فيختلفون ، فيقتلون .

وتتجلى لك فائدة سبب النزول في بيان المعنى فيما يأتي :

أرسل مروان إلى ابن عباس يسأله عن قوله تعالى : (لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَهُونَهُ إِذَا أَنُوتُوا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَلُوا بِأَلْمٍ يَقُولُوا فَلَا تَحْسِبْنَهُمْ عِمَّا زَقَّ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ) ، قال : لئن كان كل امرئ فرح بما أتى وأحب أن يُحمَد بما لم يفعل معذبا لِعَذَابِنا اللهُ أَجْمَعِينَ ؟ فقال ابن عباس : ما لكم وهذه الآية ! لقد سأل الرسولُ يهود عن شيء فكنموه وأخبروه بغيره واستحمدوه بما أخبروه ، وفرحوا بما أنوا من الكتمان ثم قرأ : (وَإِذْ أَخَذَ اللهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ... وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ) (١) .

وقيل لابن مسعود : إن رجلا يفسر قوله تعالى : (فَأَرْسَلْنَا يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ) (٢) بأن دخانا يأتي الناس يوم القيامة ، فيأخذ بأنفسهم . فقال : من علم علما قليلا به ، ومن لم يعلم فليقل : الله أعلم . إنما كان ذلك لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا على قريش - حين استعصوا عليه - بسنين كسى يوسف ، فأصابهم قحط وجهد حتى جعل الرجل منهم ينظر إلى السماء . فيرى كهينة الدخان .

٤- ويتصل بهذا معرفة عادات العرب في أقوالها وأفعالها ومجاري أحوالها في عصر التنزيل ، فإن هذا مما يعين على فهم القرآن . ويبعد من الوقوع في انسيه ، فمن علم من عادات العرب أن خراعة منهم عبدة الشجرى ، ولم يبد العرب كوكبا سواها - فهم سر تخصيصها بالذكر في قوله تعالى : (وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشَّجَرَى) (٣) ، ومن علم أنهم كانوا يتخذون آكلة في الأرض أو من

(١) ١٨٧ ، ١٨٨ : آل مروان .

(٢) ١٠ : النجم .

(٣) ٤٩ : النجم .

جمادها أو حيوانها - عرف سبب ذكر الجهة حيث لا جهة في قوله تعالى :
 (أَلَيْسَ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يُخْفِيَ بِكُمْ الْأَرْضَ فَلْيَذَاهِقَ تَمُورَ) (١) . ومن علم أن
 الحج كان من تقاليدهم ، المقلمة ، وشعائيرهم المحترمة - فهم سبب الأمر
 بالإتمام دون الأمر بأصل الحج في قوله تعالى : (وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ) (٢)
 وهكذا . .

(١) ١٦ : الملك .

(٢) ١٩٦ : البقرة ، ولعل هذه الآية نزلت بعد قوله تعالى : (وقد علم الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) . (٩٧ : آل عمران) .

الأَصْلُ الثَّانِي

السُّنَّةُ

تعريفها (١) :

هي في اللغة الطريقة . فإذا أُضيفت إلى الرسول صلى الله عليه وسلم لفظاً أو دلالة كان المراد بها ما أثر عنه من قول أو فعل أو تقرير .

ذلك لأن الله تعالى بعثه بكتابه الكريم ليبلغه خلقه ، ويبينه لهم ، ويرشد بهم إلى طريق الحق والخير الذي رسمه لهم ، وقد يكون هذا بقول مخاطبهم به معبراً عن قصده ، كقوله صلى الله عليه وسلم : (ألا لا يحل لكم الحمار الأهل ، ولا كل ذي ناب من السباع) ، أو فعل يوضح به مراده : كالذي وقع من تعليمهم أعمال الصلاة ، ومناسك الحج . وقد يقع من أصحابه في حضرته ، أو يُؤلفه عنهم قول أو فعل ، فلا ينكره ، بل يسكت مع القدرة على الإنكار ، أو تظهر عليه دلائل الرضا والاستبشار : كالذي روى من عدم إنكاره على من أكل الضب على مائدته . وقد يدخل في هذا ما يُنقل من تركه صلى الله عليه وسلم لبعض الأفعال في ظروف : لو كان الفعل مشروعاً فيها لفعله كثيراً الأذان والإقامة لصلاة العيد . وترك الجهر بلفظ النية عند الدخول في الصلاة ، وعدم أخذه زكاة من الحضراوات والمباطخ وقد كانت تزوج بجمار المدينة كل سنة ، وهكذا . فيكون كل ذلك من سنته وهديه .

والحديث الكلام الذي يُتحدث به وينقل بالصوت والكتابة فإذا نُسب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم - قيل يكون خاصاً بما ينقل من قوله ، فيكون أخص من السنة ، وقيل يراد به كل ما ينقل عنه ، فيكون مرادفاً لها .

(١) راجع أول الجزء الرابع من المؤلفات :

حجبتها :

السنة أصل من أصول الدين ، وحجة على جميع المسلمين ، وقد بين ذلك الكتاب والسنة :

١ - أما الكتاب فإن الله تعالى أمر بطاعة رسوله ، وقرنها بطاعته ، وجعلها طاعة له فقال تعالى : (وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ، وَاتَّقُوا اللَّهَ ، إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ) (١) ، وقال تعالى : (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُخَرِّجُوا شَجَرًا مِنْ بَيْنِهِمْ لَمْ يَقُولُوا لَا يَخْلُودُ فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا) (٢) ، وقال تعالى : (لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا . قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَسْلُكُونَ مِنْكُمْ لُؤَادًا ، فليَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ) (٣) ، وقال تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ قَوْمٌ مُّؤْمِنُونَ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا زِينَتَكُمْ لَئِيَّا تَذَكَّرْتُمْ) (٤) ، وقال تعالى : (وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ، وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا) (٥) ، وقال تعالى : (مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ) (٦) .

٢ - وأما السنة ففيها حديث معاذ حين بعثه الرسول صلى الله عليه وسلم إلى اليمن وقد تقدم ، وسيأتي في باب الاجتهاد .

ومنها ما رَوَى عن أنس بن مالك وزيد بن ثابت رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبهم بمسجد الخيف من منى فقال : (نَصَرْتُكُمْ اللَّهُمَّ أَسْمِعْ مَقَالِي فَحَفِظْهَا وَوَعَاها ، وبلغها من لم يسمعها ، ألا قُرْبَ حَامِلٌ فَقَه لا قَه له ، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه) .

وما رَوَى الإمام أحمد وغيره عن أبي نجيح المزباض بن سارية السلمي رضي الله عنه أنه قال : وَعَظَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَوْعِظَةً

(١) ٧ : الحشر . (٢) ٦٥ : النساء . (٣) ٦٢ : التور .
(٤) ٥٩ : النساء . (٥) ٣٦ : الأحزاب . (٦) ٨٠ : النساء .

وَجَلَبَ مِنْهَا الْقُلُوبَ ، وَفَرَّقَتْ مِنْهَا الْعُيُونُ ، قُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، كَأَنَّهُا مَوْعِدَةٌ مَوْدِعٌ ، فَأَوْصَانَا قَالَ : (أَلْوَسِيكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ وَإِنْ تَأَثَّرَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ ، وَإِنَّهُ مِنْ بَيْتِ مَنْكُمْ فَسِيرُوا بِأَخْلَاقًا كَثِيرًا ، فَعَلَيْكُمْ بِسِتْرِ وَسَمْتِ الْخَلْقَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمُهَلِّينَ ، عَضُوا عَلَيْهَا بِالتَّوَاجُذِ (١) ، وَإِيَّاكُمْ وَمَحَلَّاتِ الْأُمُورَ ، فَمَنْ كُلَّ عَمَلَةٍ بَدْعَةٍ ، وَكُلَّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ ، وَكُلَّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ) .

وما روى الإمام أحمد والترمذي وأبو داود عن القحطاني بن سعد يكره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم خيبر : « أَلَا لَا يَحِلُّ لَكُمْ الْخَلَارِ الْأُمْلَى ، وَلَا كُلُّ خَيْتَابٍ مِنَ السَّبَاعِ » ، وَلَا لِقَعَةٍ مَعَاهِدٍ إِلَّا أَنْ يَسْتَفِي عَنْهَا صَاحِبُهَا ، ثُمَّ قَالَ : « يَوْشَكَ أَنْ يَقْعِدَ الرَّجُلُ مِنْكُمْ عَلَى أُرَيْكَةِ يُحَلِّتُ بِحُلِيِّي فَيَقُولُ : بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ كِتَابُ اللَّهِ ، فَأَوْجِدْنَا فِيهِ حَلَالًا اسْتَحْلَاهُ ، وَمَوْجِدْنَا فِيهِ حَرَامًا حَرَمَاهُ » . وَإِنْ مَاحَرَمَ رَسُولُ اللَّهِ كَمَا حَرَّمَ اللَّهُ (٢) .

منزلتها من القرآن :

السنة هي الأصل الثاني من أصول الأحكام الشرعية ، قال الكذب مقدم ، وهي تالية له ، لأن القرآن كلام الله تعالى الموحى به إلى رسوله . والمصنف يتلوه ، والمقول إلينا بالتواتر ، فهو وحى بلفظه ومعناه ، ومقطوع به جملة وتفصيلا ، وهو عمدة الملة ، وكل الشريعة ، وأصل أصولها . أما السنة فلفظها غير متعبد به ، والمقطوع به جملة لا تفصيلها . وإليه مرجع الاحتداد بها ، ثم هي بيان للكتاب ولا شك في أن البيان مؤخر من الميز (٣) .

ويؤيد هذا حديث مناذ السابق ، وما جرى عليه عمل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمين في جميع العصور من غير مخالفة .

وما ورد في السنة بالإضافة إلى ما ورد في الكتاب ثلاثة أنواع (٤) :

(١) التواتر : الأتباع والأمرس ، والقبولة كلية من فئة التمسك .

(٢) راجع ص ٨٩ - ٩١ : قرارة الشقي .

(٣) سأل الإمام أحمد عما يقال من أن السنة لاحقة على الكتاب ، فقال : ما أجهل من هذا لأن قوله ، إن السنة تفسر الكتاب وتبينه . (٢٦ ج٤ : للوفقات) .

(٤) راجع ص ٩١ : من قرارة الشقي رحمه الله .

النوع الأول : ما كان مطابقاً لما فيه . فيكون مؤكداً له ، ويكون الحكم مستحداً من مصليين : القرآن مثبتاً له ، والسنة مؤيدة . ومن ذلك الأحاديث الدالة على وجوب الصلاة والزكاة والصوم والحج . والدالة على حرمة الشرك وشهادة الزور وقتل النفس المعصومة وعقوق الوالدين .

النوع الثاني : ما كان بياناً للكتاب عملاً بقوله تعالى : (وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ يُبَيِّنُ لِنَاسٍ مَا نَزَّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ) (١) .

والسنة خير مبين للكتاب ، فقد كان عمر رضى الله عنه يقول : سبأى قوم يحادلونكم بشبهات القرآن ، فخلوهم بالسنة ، فإن أصحاب السنن أعلم بكتاب الله عز وجل .

وقيل للطف بن عبد الله : لا تحدثونا إلا بالقرآن ، فقال : والله ما نريد بالقرآن بدلاً ، ولكن نريد من هو أعلم بالقرآن منا .

وسأل رجل عمران بين حصين ، فحدثه ، فقال الرجل : حدثونا عن كتاب الله عز وجل ، ولا تحدثونا عن غيره . فقال : : إنك امرؤ أخفك ، أتجد في كتاب الله صلاة الظهر أربعاً لا يجهر فيها ؟ - عد الصلوات والزكاة ونحوهما ثم قال - : أتجد هذا مفسراً في كتاب الله ؟ كتاب الله قد أحكم ذلك ، والسنة تفسره .

وقال على رضى الله عنه لعبد الله بن عباس حينما بعثه إلى الخوارج : (ولا تخصمهم بالقرآن ، فإنه حتمال ذو وجوه ، ولكن حاججهم بالسنة ، فإنهم لن يجدوا عنها محيصاً) . ولذلك لما استدل الخوارج على كفر مرتكب الكبيرة بظواهر بعض النصوص - كقوله تعالى بعد الأمر بالحج : (وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ) - لم يجد على أن يبلغ في الرد عليهم من السنة إذ قال : (وقد علمتم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجم الزاني المحصن ، ثم صلى عليه ، ثم ورثه أهله ، وقتل القاتل ، وورث ميراثه أهله ، وقطع (يعني يد السارق) . وجلد الزاني غير المحصن ، ثم قسم عليهما من القاء ، ونكحوا المسلمات ، فأخذهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بذنوبهم ، وأقام

حق الله فيهم ، ولم يمنعمهم سهمهم من الإسلام ، ولم يخرج أفعالهم من بين أهله .

فالسنة أثر عظيم في إظهار المراد من الكتاب ، وفي إزالة ما قد يقع في فهمه من خلاف أو شبهة .

ويكون بيانها للكتاب على ثلاثة أنواع :

١ - تفصيل جملة ، ومن ذلك أن الله تعالى أمر بالصلاة في الكتاب من غير بيان لمواقعها وأركانها وعدد ركعاتها ، فبينت السنة العملية ذلك ، وقال صلى الله عليه وسلم : (صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي) . وَوَرَدَ فِي الْكِتَابِ وَخِزْبُ الْحُلُجِّ مِنْ غَيْرِ بَيَانٍ لِمَنَاسِكِهِ ، فَبَيَّنَتِ السَّنَةُ ذَلِكَ ، وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ) ، وَوَرَدَ وَجُوبُ الزَّكَاةِ مِنْ غَيْرِ بَيَانٍ لِمَا تَجِبُ فِيهِ ، وَلَا لِمَقْدَارِ الْوَاجِبِ ، فَبَيَّنَتِ السَّنَةُ كُلَّ ذَلِكَ .

٢ - تقييد مطلق ، كما في قوله تعالى : (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا) فَإِنْ قُطِعَ الْيَدُ لَمْ يَقْدِرْ فِي الْآيَةِ بِمَوْضِعٍ خَاصٍّ وَلَكِنْ السَّنَةُ قَيَّدَتْهُ بِأَنْ يَكُونَ مِنَ الرَّسْغِ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : (وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ) يُوجِبُ الطَّوْفَ مُطْلَقًا ، وَلَكِنْ السَّنَةُ الْقَعْلِيَّةُ قَيَّدَتْهُ بِالطَّهَارَةِ . وَقَوْلُهُ تَعَالَى : (مَنْ بَعَثَ وَصِيَّةً يُوصِي بِهَا) وَرَدَّتِ الْوَصِيَّةُ فِيهِ مُطْلَقَةً فَقَيَّدَتْهُ السَّنَةُ بِعَدَمِ الزِّيَادَةِ عَلَى الثَّلَاثِ .

و بَيْنَ اللَّهِ مَنْ يَحْرِمُ الزَّوْجَ بَيْنَ فِي آيَاتِ الْمَهْرَمَاتِ : ثُمَّ أَبَاحَ الزَّوَاجَ بَيْنَ عِدَاهُنَّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَأَحْزَلْ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ) . فَقَيَّدَتِ السَّنَةُ هَذَا الْحَالَ بِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (لَا تُنْكِحُ الْمَرْأَةَ عَلَى عَمِّهَا ، وَلَا عَلَى خَالَاتِهَا ، وَلَا عَلَى ابْنَةِ أَخِيهَا ، وَلَا عَلَى ابْنَةِ أَخْتِهَا ، فَإِنَّكُمْ إِنْ فَعَلْتُمْ ذَلِكَ قُطِعَتْ أَرْحَامُكُمْ) .

٣ - تخصيص عامه ، ومن ذلك أن الله تعالى أمر أن يرث الأولاد الآباء أو الأمهات على نحو ما بين في قوله تعالى : (يُورِثُكُمْ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ . . . الْآيَةِ) ، فَكَانَ هَذَا الْحُكْمُ عَامًا فِي كُلِّ أَصْلٍ مُورَثٍ ، وَكُلِّ وَلَدٍ وَارِثٍ . فَقَصَرَتِ السَّنَةُ الْأَصْلَ الْمُرُورُثَ عَلَى غَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ بِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (نَحْنُ مَعَاشِرُ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورِثُ ، مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةٌ) ، وَقَصَرَتِ الْوَلَدُ الْوَارِثُ عَلَى غَيْرِ الْقَاتِلِ بِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (لَا يَرِثُ الْقَاتِلُ) .

ومن ذلك تخصيص العام في قوله تعالى : (وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ) .
بقوله صلى الله عليه وسلم : (يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب) .

النوع الثالث : ما كان مشتقاً على حكم جديد ، غير مؤكد لما في القرآن ، ولا مبين له ، وقد اختلف العلماء في هذا :

١ - فقال بعضهم : قد تآنى السنة بما ليس في الكتاب ، ولذلك أمر الله تعالى بطاعة رسوله مع الأمر بطاعته في كثير من الآيات ، وأقر الرسول معاذاً على الرجوع إلى السنة إذا لم يجد في الكتاب ما يربد ، وذنم من يترك سنته ويتمسك بالكتاب وحده فيما رآه المقدام بن معد يكرب عنه صلى الله عليه وسلم : (ألا وإني قد أوتيت الكتاب ومثله معه . . . إلخ) ، وجاءت السنة بأحكام لم ترد في الكتاب : كتحريم الحبيب الأهنية ، وكل ذى ناب من السباع ، وتحريم نكاح المرأة على عمها أو خالتها .

والرسول لا يأتي - في هذا الباب - بما يناقض القرآن ، لأنه أعرف بالخلق بما يبلغ عن ربه ، وأخبرهم بمقاصد الشريعة ، لعناية الله تعالى به ، وعصمته من الزيغ ، وتوقيفه إلى الحق ، وتسديده إلى الصواب .

٢ - وقيل : إن السنة لا تأتي إلا بما له أصل في الكتاب ، فإذا كانت مفصلة لمجمله ، أو مفيدة لمطلقه ، أو مخصصة لعامة - فهي موضحة للأمراد منه ، وإذا جاءت بغير ذلك فالمقصود منها إما إلحاق فرع بأصله الذي خفي إلحاقه به ، وإما إلحاقه بأحد أصليين واضحين يتجاذبان .

فن الأول ما ورد في السنة من تحريم الجمع بين المرأة وعمها أو خالتها . فإنه في الحقيقة قياس على ما نص عليه من تحريم الجمع بين الأختين ، ولذلك تعرض الحديث لبيان المصلحة المترتبة على الحكم إذ قال صلى الله عليه وسلم بعد آلهي عن الجمع بين الإختين : (فلأنكم إن فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم) .

ومنه أيضاً أن الله تعالى ذكر الفرائض مقدرة ، ولم يذكر من ميراث العصباء إلا ما نص عليه في قوله تعالى : (يُورِثُكُمْ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمُ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ) وقوله تعالى : (وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ) ، وهو يقتضي أن العاصب من غير الأولاد والإخوة ليس

له فرص مقدر . بل بأحد ما يبقى بعد أداء الفرائض . ولكنه قياس قد يحق
فيه الرسول صلى الله عليه وسلم بقوله (ألحقوا الفرائض بأهلها . فما بقى
فهو لأولى رجل ذكر)

ومن الثانى أن الله تعالى أحل الطيبات وحرم الخبائث . فمن الأشياء ما تنفع
إلحاقه بأحد الأصلين ، ومنها ما شته كالحمر الأهلية وذى الناب والمخبر ،
فنصت السنة على ما يرفع الشبهة ، ويرجع أحد الجانبين المشتبهين . بالنهى عن
أكل الحمر الأهلية ، وكل ذى ناب من السباع . وكل ذى غلب من الطير ،
وإباحة أكل الضب والأرنب وما شابههما .

ومنه أيضاً أن الله تعالى أحل شرب مالا يسكر كالبن والمسل ، وخرم
المسكر وهو الخمر ، فاشتبه بالأصلين مالم يسكر بمسكر ولسكنه بخم ، أن
يسكر ، وهو نبيذ الدباء والمزق والمقير ونحوها . فثبت السنة أن هذا ملحق
بالمسكر سدا للفرقة (١) .

وهكذا لا تاقى السنة بحكم إلا وله فى الكتاب أصل يرجع إليه . فهى
خادمة له بتبيين مقاصده . والإعانة على تطبيق أصوله وقواعده .

ولما كان الرسول هو المبين لمقاصد الكتاب . وطاعة الله لا تتحقق إلا إذا
كان العمل بكتابته مطابقاً لهذا البيان - أمر الله تعالى بضاعة رسوله مع طاعته ،

(١) قدم وفد عبد القيس على رسول الله صلى الله عليه وسلم . وسألوه فى حديثهم عن
الأشربة ، وكان الناس يكترون من الانتباه فى أوعية الخمر والدباء . والمزق والمقير ،
فنهاهم عن الانتباه فيها ، لقرب العهد بقرب المسكر . واستصالح هذه الأوائى لفظه ، فكان ما يتخذ
فيها يتأثر بما ينصح فيه . منه ، ليكون الشارب منه معرضاً لمسكر من حيث لا يدرى ، وأباح لهم
القرب فى ظروف الأدم دون سواها .

ولما ألف الناس اجتناب المسكر ، وتخلصت تلك الأوائى من آثاره - زال سبب تنهى ، فعاد
يهم إلى الإباحة الأصلية : روى عبد الله بن بريدة عن أبيه - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
« كنت جئتكم عن الأشربة ألا تقرّبوا إلا فى ظروف الأدم ، ألا تقرّبوا فى كل وعاء ، غير
ألا تقرّبوا مسكراً » (راجع ص ١٧٨ ج ٢ : تفسير الوصول) .

والخمر - بفتح الحاء والتاء يهيمون ساكنة - جرة كان يحمل إليها الخمر .
والدباء - بتشديد الدال مضمومة والياء مفتوحة - القرع اليابس ، كانوا يخرطون فيه
الضب ، ثم يملئونه حتى يهدم ثم يموت .

والمقير - وعاء يتخذ من أصل للتخلة بالنقر ، كانوا يملئون فيه الرطب والقيس ويهدمونه
حتى يهدم ثم يموت .

والمزق والمقير ، ما طبل بالزوت أو القار من الأوعية .

(راجع ص ١٠٥ ج ١ ، ٤٩ ج ١٠ : فتح البارى ، ١٩ ج ٤ : الموالفات) .

ودم الرسول من لا يستعين بالسنة على فهم الكتاب . وأقر معاذاً على الرجوع إلى السنة إذا لم يهتد إلى مأخذ الحكم من الكتاب
أقسام السنة (١) :

تقسم السنة باعتبار متنها ثلاثة أقسام :

١- السنة المتواترة :

وهي ما رواه في كل عصر - منذ عصر الصحابة - جميعُ مُجِبِلِ المادة تواتروهم على الكذب . لكثرة تم وتباعدهم أما كذبهم - مما تلقوا له أبصار الناس وأسماعهم (٢) .

وأكثر ذلك من السنن الفعلية . كالتي روى في كيفية الوضوء والصلاة والصوم والحج وغير ذلك ، مما يطلع عليه جمهور الناس . فينقله جمع يؤمن تواتروهم على الكذب إلى أمثالهم ، ثم ينقله عن هؤلاء أمثالهم . . . وهكذا . ويندر أن تكون من السنن القولية . وقد مثّلوا لها بقوله صلى الله عليه وسلم : (من كذب علىّ فليتبوأ مقعده من النار) (٣) .

والنثرات قطعي الثبوت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فيفيد علماء يقيناً . ويجب العمل به . ويكفر جاحده .

٢- السنة المشهورة :

وهي ما رواه من الصحابة عدد لا يبلغ حد التواتر ، ثم تواتر في عهد التابعين . وقيل : يكفي في شهرته أن يبدأ تواتره في عصر تابعي التابعين (٤) . ويرى الحنفية أنه يفيد ظناً قريباً من اليقين أي أنه يفيد علم طمأنينة لا علم

(١) راجع هذا الموضوع في ص ٣٩٠ ، ٣٩٨ ، ٣٧٠ ج ٧ : كشف الأسرار .

(٢) قال ابن حجر : « إن الأخبار التي تشاع - ولو كثر نقلها - إن لم يكن مرجعها إلى أمر حسن من مشاهدة أو سمع لا تستلزم تصديقاً » ، (ص ٢٢٦ ج ٧ : فتح الباري) ، وهذا هو شأن الأدلة النظرية التي يرجع فيها إلى النقل ، أما العقلية لمرجعها للعقل .

(٣) راجع ص ١٤٢ ، ١٤٤ ج ١ : فتح الباري ، ٤٩ : تلويح شذفت الحديث .

(٤) نقل الشوكاني هذا الرأي عن الحنفية (ص ٤٤ ، إرشاد الفحول) ، والأول هو الراجح ، لأن ما اجتهد فيه في عهد تابعي التابعين لا يكون ثبوته من الصحابة قطعاً .

يقين . لأنه قطعى الثبوت عن الصحابي وقد تلقته الأمة في عهد التابعين بالقبول وإذا لم يكن متواتراً في عهد الصحابة - فالراجح في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم - وقد نالوا شرف محبته - التزه عن وصمة الكذب . لشهادة الله تعالى بصدقهم وعدالهم في كثير من آى الكتاب الكريم . كقوله تعالى : (وَالشَّاقِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ . . .) (١) ، فيجب العمل به . ولا يكفر جاحده .

والمشهور من الأحاديث كثير ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : (إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى . . .) .

وبه يفيد مطلق الكتاب ، كحديث المغيرة بن شعبة في انسح على الخفين . فقد قيد به الأمر بغسل الرجلين في الوضوء . وحديث : (لا تنكح المرأة على عمتها) فقد قيد به الحل في قوله تعالى : (وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ) .

وبه يخصص عام الكتاب : كحديث : (نحن معاشر الأنبياء لا نوث) . وحديث : (لا يرث القاتل شيئاً) ، فقد خصص بالأول عموم الورث . في آيات القرأنس ، وبالثاني عموم الوارث فيها .

فكل من المتواتر والمشهور يجب العمل به .

ويمتاز المتواتر بأنه يفيد علماً يقينياً ، فيكفر جاحده .

٣ - غير الأحساد :

وهو ما عدا المتواتر والمشهور ، أى ما رواه عدد لا يبلغ حد التواتر . لا في عهد الصحابة ، ولا في عهد التابعين ، وإن كثر رواته بعد ذلك .

وقد اختلف العلماء في مبدأ الأخذ به وفي مجاله :

١ - فذهب الخوارج والمعتزلة إلى إهماله وعدم الأخذ به ، قالوا : لأنه - بما فيه من احتمال الخطأ والوهم والكذب - لا يفيد علماً مقطوعاً به ، ولا عمل

إلا عن علم ، لقوله تعالى : « وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ » (١) ، ولهذا لا يكون حجة في إثبات عقيدة ، ولا في إيجاب عمل .

٢- وذهب داود الظاهري إلى الاعتداد به . وأنه يفيد العلم والعمل جميعاً ، وقد حكى هذا القول عن مالك وأحمد ، واختاره ابن حزم وأطال في الاحتجاج له (٢) .

(أ) لما وجوب العمل به : فدلله الكتاب والسنة والإجماع (٣) :

فأما الكتاب فقوله تعالى : (قُلْ لَّوْلَى نَفَرٍ مِّنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّمَّنْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ) (٤) ، فإنه يدل على صحة أخذ العلم عن الطائفة ، وهي تصدق بالواحد والإثنين ، لأنها جزء من الفرقة التي هي ثلاثة فأكثر (٥) .

وقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا) (٦) ، فإنه أمر بالتبين عند مجيء الفاسق بالنبا ، فدل على أن انخبر إذا جاء به العدل كان مقبولا من غير تبين (٧) .

وأما السنة - فيها ما روى عن أنس بن مالك وعبد الله بن مسعود أنه صلى الله عليه وسلم قال : (نضر الله امرأ سمع مقالتي فحفظها وعاما ، وبليغها من لم يسعها ، ألا فرب حامل فقه لا فقه له ، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه) .

(١) ٢٦ : الإسراء .

(٢) راجع ص ١١٩ - ١٣٧ : من كتاب الأحكام لابن حزم .

(٣) راجع ص ٤٠١ - ٤١٩ : الرسالة للشافعي .

(٤) ١٢٢ : القسمة .

(٥) كلام غير ملحق ، لعدم الدليل على أن الفرقة هنا ثلاثة لتكون الطائفة صادقة على الواحد . وكل ما يؤخذ من هذا السياق أن الطائفة أقل من الفرقة ، لأن الأول جزء من الثانية ، والله بالطائفة في الآية للكرامة أن تكون جماعاً ، لأنها مرجع جميع الجمع في قوله : « ليتفقوا » فتكون الآية دليلاً على وجوب العمل بالمتطهرين ، وهو الذي رواه في كل عصر من الصور الثلاثة - ثلاثة فأكثر دون أن يبلغ حد التواتر ، ويستدل به وجوب العمل بالتواتر من باب أول .

(٦) ٦ : المائدة .

(٧) هذا استدلال بالجمهور ، وهو مذهب خلاف مشهور بين الأصوليين .

ومها ما كان يفعله النبي صلى الله عليه وسلم من إرسال أفراد من الصحابة لدعوة الناس إلى الدين وتعليمهم أحكامه - وإذا كانت رواية الحوادث الجزئية في هذا الباب آحادية - فهي في مجموعها متفقة على المعنى المطلوب ، فتكون متواترة المعنى وبمثلها تثبت القواعد الأصولية .

وقد روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل خبر سلمان في الصدقة والهبة ، إذ جاء بطبق فيه رطب وقال : هذا صدقة . فلم يأكل منه النبي وأمر أصحابه بالأكل منه ، ثم جاء بطبق آخر وقال : هذا هبة ، فأكل منه وأمر أصحابه بالأكل منه .

وقبل صلى الله عليه وسلم شهادة الأعرابي في رؤية الهلال من غير بحث عن عدالته . بل سأله : أتشهد أن لا إله إلا الله ؟ قال : نعم . قال : أتشهد أن محمداً رسول الله ؟ قال : نعم ، فأمر بلالا أن يؤذن في الناس بالصوم .

وأما الإجماع - فارُوي عن الصحابة من العمل بأخبار الآحاد في حوادث بلغت من الكثرة حد التواتر المعنوي وإن كانت الرواية لكل حادثة منها آحادية (١)

ومن ذلك ما روى أن عمر رضي الله عنه قال : ه كنت أنا وجار لي من الأنصار (٢) في بني أمية بن زيد - وهم من عوالي المدينة - وكنا نتناوب الزول على النبي صلى الله عليه وسلم ، فأنزل يوماً ، وينزل يوماً : فإذا نزلت جئته بما حدث من خبر ذلك اليوم من الوحي وغيره ، وإذا نزل فعل مثل ذلك . . .

وما روي أن عبد الله بن عمر سمع من سعد بن أبي وقاص أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين ، فسأل أباه عمر عن ذلك : فقال عمر : نعم ، إذ أحدثك سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً فلا تسأل عنه غيره (٣) .

وما روى سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب كان يقول : ه للدية على العاقلة (٤) ولا ترث المرأة من دية زوجها شيئاً : حتى أخبره الضحاك ابن سفيان الكلابي - وهو أعرابي استعمله الرسول صلى الله عليه وسلم على

(١) راجع ص ١٤٨ ١٣ : المسكن للفراء .

(٢) هو أوس بن عول بن عبد الله بن الحارث الأنصاري (ص ٢٢٤ ٩٣ : فتح الباري) .

(٣) راجع ص ٢١٣ ١٣ : فتح الباري .

(٤) المائلة مصبة الجاني التي تحصل عنه عقوبة القتل خطأ ، وهم آثاره من جهة أبيه

(٢٤٣ ٧٣ : نيل الأوطار) .

الأعراب - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إليه أن يؤثّر امرأة أشيم الصّبائي (١) من دينه ، فرجع إليه عمر .

وما روى عن عمر أنه سأل في إملاص المرأة فقال أذكر الله امرأ سمع من النبي في الجنين شيئاً . فقام حمل بن مالك بن النابغة فقال : (كنت بين جاريتين لي - يعني ضريرتين - فضريرت إحداهما الأخرى بمسطح . فألقت جنيناً ميتاً ، ففقد في رسول الله بقرّة) ، فقال عمر : لو لم نسمع هذا لقضينا بغيره (٢) . وروى أن عثمان أرسل إلى قُرَيْمَةَ بنت مالك بن سنان - أخت أبي سعيد الخدري - يسألها عن اعتداد المتوفى عنها في بيت زوجها . فأخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرها حين قتل زوجها بالاعتداد في بيته . فقضى عثمان بذلك (٣) .

قد يقال : إن الصحابة كانوا يطلبون الدليل على صحة الخبر قبل أن يعملوا به .

ومن ذلك ما روى قَيْصَةَ بن ذؤيب - أن جدة جاءت إلى أبي بكر تلتمس أن تؤثّر ، فقال : ما أجد لك في كتاب الله شيئاً . وما علمت أن رسول الله ذكر لك شيئاً . ثم سأل الناس ، فقال المغيرة بن شعبة : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطيها السدس . قال أبو بكر : هل معك أحد ؟ فشهد محمد بن مسلمة الأنصاري بمثل ذلك فأنفذه أبو بكر رضي الله عنه (٤) .

وما روى أن أبا موسى الأشعري استأذن على عمر ثلاثاً فلم يؤذن له . فخرج فاستدعاه عمر ولامه ، فاعتذر بأن الرسول صلى الله عليه وسلم قال :

(١) أشيم - على وزن أحمر - صحابى قتل خطأ في عهد النبي صلى الله عليه وسلم (ص ٤٢٩ : الرسالة الشافعي ، ٣٤٠ ج١ : فتح القدير) ، والصبابي - بضاد ممجمة مشددة بالكسر وباء مخففة - نسبة إلى صباب - جمع صب - وهو اسم رجل هو أبو بطن من بطون العرب ، والنسبة إليه على الجمع لأنه سمى به ، كما تقول في نسب إلى كلاب : كلابي (تاج العروس) .

(٢) ألصقت المرأة - ألقت جنينها ميتاً قبل موعد ولادته ، والمسطح عود الخيل أو القسطاط ، والقرّة عود أو لمة (ص ٤٢٧ : الرسالة الشافعي) ، وفي البخاري أن الذي أجاب عن موأله عمر هو ، المغيرة بن شعبة ، فقال له عمر : من يشهد بذلك ؟ فشهد به محمد بن مسلمة (ص ٢٠٢ ج١ : فتح الباري) .

(٣) راجع ٤٢٨ : الرسالة الشافعي ، ٢٩٧ ج١ : فتح القدير ، ٢٢٩ : من كتابنا في الفرة بين الزوجين .

(٤) راجع ص ١٧٥ ج١ : نيل الأوطار .

(إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له - فليرجع . فقال عمر : لتأتيني على هذا بيعة أو لأوجعن ظهرك . وأجعلك عظة . فشهد أني بن كعب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذلك (١) .

وما روي أن أني بن كعب ذكر لعمر رضي الله عنهما - حديث إيماء الله إلى داود أن يني له بيتاً يُذكر فيه . فطلب منه ما يؤيد روايته . فشهد له أبو ذر وآخران معه . فعمل بالحديث (٢) .

وم روى عن علي رضي الله عنه أنه قال : « كنت إذا سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً نفعني الله بمشائه أن ينفعني به . وكان إذا حديثي غير مستحلفته ، فإذا حلف صدقته . وحديثي أبو بكر - وصدق أبو بكر - قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : (مامن عبد يذنب ذنباً . ثم يتوضأ ويصلي ركعتين . ثم يستغفر الله - إلا غفر الله له) .

فتنقرو : إن هذه الحوادث - وإن دلت على أن بعض الصحابة كانوا يستوثقون بالشهادة أو باليمين أحياناً - هي من القلة بحيث لا تقوى على معارضة الحوادث الكثيرة التي تقتضي قبول خبر الواحد متى رواء من يوثق بصدقه وعدايته . وقد نجد في كل حادثة منها ما يثير الرغبة في الاستيثاق . ويدعو إلى طلب الأطمئنان القلبي .

فحديث قبيصة عن أبي بكر - أراد أبو بكر فيه أن يثبت ويحتاط في مسألة يعد قبول الخبر فيها فصلانها شيئاً أبدياً في موضوعها . لأنه مما لا مجال للرأي فيه . وقد يكون هذا الحكم منسوخاً بناسخ لم يطلع عليه قبيصة : فبشهادة شاهد آخر وعدم معارضة أحد من الحاضرين - يرجح جانب استقرار الحكم وعدم نسخه . وبعض العلماء مقال في هذا الحديث (٣) .

(١) ص ٢١ - ٢٤ ١١٣ : فتح الباري ، وص ٤٠ من هذا الكتاب .

(٢) راجع الحديث بتهذه في آخر باب المصالح المرسلة من هذا الكتاب .

(٣) قال فيه ابن جزم : لم يرد عن أبي بكر في هذا المعنى إلا هذه الرواية ، وأعلها بالإتضاع (ص ١٤١ ٢٣ : الأحكام له) ، وقال الثوري كان تعليقاً لهذا : لأن قبيصة ولد عام الفتح على التراجع ، فيبعد أن يكون قد شهد الحادثة ، ولا يصح له سماع من أبي بكر (ص ١٧٥ ٢٣ : نيل الأوطار) ، وراجع ص ١٣٥٤ : للمصنف فيقال .

وحديث الاستئذان رواه أبو موسى - وقد كان قاضي البصرة حين استأذن على عمر ثلاثاً فلم يؤذن له - وربما يتأثر المرء في مثل هذه الحال فيغضب لكرامته . ولهذا قال عمر لأبي موسى : اشتد عليك أن تحتبس على باني ؟ وكان عمر شديداً على من أكثر الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو أتى بخبر لا شاهده عليه (١) .

وحديث أبي بن كعب روى في خصومة بين عمر والعباس بن عبد المطلب عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وجاء معارضاً لرغبة كان عمر حريصاً على تحقيقها لمصلحة الإسلام والمسلمين ، فلا عجب أن توجه نفسه إلى الاستيثاق من صحته .

. وحديث على رضي الله عنه - وإن دل على أنه كان يستوثق بتحليف الراوي - يدل آخره على أن الراوي مادام معروفاً بالصدق يكون خبره مقبولاً من غير تحليف .

هذا إذا ما كانت الحالة العامة تدعو إليه في ذلك الزمن الذي ابتدأت فيه الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، من إشعار الناس بخاطر الرواية عنه ، حتى لا يستنبطوا بها ، ويعرجوا عليها جرأتهم على رواية أحداثهم وشؤونهم الخاصة ، ولهذا قال عمر لأبي موسى : أما إني لم أتهتك ، ولكني أردت ألا يتجرأ الناس على الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال لأبي بن كعب : ما أتهتك يا أبا المنذر ، ولكني أردت أن يكون الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ظاهراً . وما أشبه هذه المقالة بقول إبراهيم عليه السلام لربه : (يَا وَلِيِّيَ لَكَ الْبُذُنُ) (٢) .

(ب) ولما إرادة الخبر العلم : فقد ثبت بالأدلة السابقة وجوب العمل به شرعاً ، ومتى كان كذلك كان مفيداً للعلم بحكم الشارع ، لأنه لا عمل إلا عن علم ، لقوله تعالى : (وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ) (٣) ، ويجوز هذا قبول خبر الواحد في أمور الآخرة باتفاق .

(١) راجع ص ٨٨ : تأويل غلط الحديث .

(٢) ٢٦٠ : البقرة ، وراجع ص ٢٨ : كشف الأسرار .

(٣) ٢٦ : الإسراء .

٣- وذهب الحنفية والشافعية وجمهور المالكية والحنابلة - إلى وجوب العمل بخبر الواحد ، لما قلنا من الأدلة الدالة على ذلك .
ولا تلازم بين وجوب العمل وإفادة العلم ، لأن الظن الراجح كاف في الأمور العملية ، كما سيأتي في الكلام عن الاجتهاد والقياس .

مضى يجب العمل بالخبر :

يجب العمل بالخبر إذا تحققت شروط قبوله (١) .
وهي شروط في الراوى ، وشروط في المروى .
فأما شروط الراوى فتوعان : شروط للتحمل ، وشروط للأداء .
فيشترط في الراوى لصحة التحمل ، أى التلق :

١- التمييز ، وهو معرفة الضار والنافع من الأمور ، فلا يقبل حديث تلقاه الراوى وهو غير مميز أو في حكم غير المميز كالمعتوه ، وقد قدرت سن التمييز بسبع سنين .

٢- الضبط ، ويراد به العناية بسماع الخبر في بقعة وفهم لمعناه ، وعدم اشتغال بغيره عند سماعه .

ومضى تحقق هذين الشرطان كان التحمل صحيحاً ولو كان المتحمل كافراً ، ولهذا اتفق على قبول رواية أنس بن مالك وكانت سنة عند وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم نحو تسع عشرة سنة ، وقبول رواية ابن عباس وكانت سنة عندهما نحو ثلاث عشرة سنة ورواية ابن الزبير ، والعمان بن بشير ، ولم تتجاوز سن كل منهما عندهما عشر سنين . وكذلك قبلت رواية مطعم بن جبير أنه - قبل إسلامه - سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بسورة الطور .

ويشترط في الراوى لصحة الأداء ، أى التبليغ :

١- البلوغ ، فلا تقبل رواية غير البالغ ولو كان مميزاً ، لأنه لا يعرف

الخوف من الله ، فيكون احتمال الكذب منه راجحاً أو مساوياً ، فلا تحصل غلبة الظن بصدقه .

٢- الإسلام ، فلا تقبل رواية الكافر ولو كان مترهباً عدلاً في دينه ملتزماً بالصدق في خبره ، لأن قبول الرواية تلقى للدين ، وكيف يطلق الدين ممن يعاديه ويعمل فساداً صلاحاً وخيراً .

ومثل الكافر - المبتدع بما يكفر ، وهو من يُنكر أمراً معلوماً من الدين بالضرورة . أما المبتدع المتأول فهو كغيره من المسلمين : تقبل روايته متى كان صدوقاً موثقاً به ، وقد اختلف في قبول رواية من يدعو الناس إلى بدعته من هؤلاء (١) .

٣- العدالة ، وهي صفة تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة . والتزام جانب الحق والعدل ، وتجعله موضع ثقة الناس . ويكون ذلك بأن يجنب الكبائر ، ويترك من الصغائر ما يدل على نقص الدين وعدم الترفع عن الكذب ، كسرقة لقمة ، والتطفيف بحجة ، وأن يترك من المباحات ما يدل على نقص المروءة ودناءة الهمة ، كالأككل في السوق ، والبول في الشوارع ، وصحة الأراذل .

٤- بقاء الضبط من حين سماع الخبر إلى وقت أدائه ، ويكون هذا بالاهتمام بحفظه عن ظهر قلب ، وتمهده بالذاكرة والعمل ، أو تقيده في كتاب بعيد عن احتمال التحريف والتبديل ، والزيادة والنقص - من وقت التحمل إلى وقت الأداء .

ويكفى لتحصيل غلبة الظن بصدق الراوي - أن يكون هذا هو الراجح من حاله (٢) .

ومن اجتمعت فيه العدالة والضبط كان من الثقات الذين تقبل روايتهم ، فإذا قيل : فلان ثقة - فنعناه أنه جُمع بين هاتين الصفتين .

٥- وما يتصل بشروط قبول الخبر في الرواية - اتصال السند ، وهو ألا يهدف الراوي أحداً من سلسلة الرواية من مبدأ الرواية حتى يصل إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ، فإذا حذف أحد الرواة - من أدنى السند ، أو من وسطه ،

(١) راجع ص ١٠٧ - ١١٠ : اختصار علوم الحديث لابن كثير .

(٢) راجع ص ٤٩ ، ٥٠ ج ٣ : كشف الأسرار .

أو من أعلاه لم يكن الحديث متصل السند ، ولهم في تسمية أنواعه اصطلاحات مختلفة ، منها المرسل .

ويقلب إطلاق المرسل على الحديث الذي حذف التابعي فيه من سمعه منه من الصحابة ، وقد يطلق على الحديث الذي حذف الصحابي فيه من سمعه منه من الصحابة إذا لم يكن قد سمعه من الرسول نفسه — ويسمى هذا مرسل الصحابي — كما يطلق على حذف الراوي شيخه المباشر ، وبهذا يشمل الإرسال حذف أي راو من السند .

وأكثر العلماء على أن مراسيل الصحابة مقبولة ، لم يخالف في هذه إلا قليل ، لأن الصحابي لا يروى عن غير صحابي إلا نادراً .

أما مراسيل التابعين فهي مقبولة عند المالكية والحنفية ، لأن التابعين الذين كانوا يروون عن الصحابة — ما كانوا يحفظون اسم من روى عنه من الصحابة إلا إذا نوا قد روى الحديث عن عدد منهم . فقد ذكر الحسن البصري أن من عاده — إذا سمع حديثاً من صحابي واحد ذكر اسمه فقال : حدثني فلان ، وإذا سمعه من كثير أرسله فقال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . وكان يقول : كنت إذا اجتمع أربعة من الصحابة على حديث أرسلته إرسالا .

ومثل هذا مراسيل من دون التابعين من الرواة : قال إبراهيم النخعي للأعمش : إذا قلت لك : حدثني فلان عن عبد الله بن مسعود — ففلان هو الذي رواه لي عنه ، وإذا قلت لك : قال عبد الله بن مسعود — فقد رواه لي عنه غير واحد . فالإرسال — سواء أكان في أعلى السند أم كان في أدناه — لا يقدر في صحة الخبر — بل هو دليل على كثرة الرواة .

هكذا كانت الحال حتى جاء الشافعي رضي الله عنه ، وقد بعد المهد بالصحابة وشاع الوضع ، واختلط صحيح الأخبار بفاسدها — فاحتاط في قبول المرسل ، فلم يقبله إلا من كبار التابعين الذين اتفقوا بعدد كبير من الصحابة ، على أن يكون هناك ما يقوى جانب الخبر ، بأن يروى الحفاظ الثقات معناه مستنداً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو يروى مرسل من طريق آخر ، أو يشهد له قول صحابي أو فتواه ، أو يكون مرسله ممن لا يروون عن مجهول ولا مرغوب عن

الرواية عنه ، ولا من يأتون بما يخالف ما عليه الحفاظ (١)
 فإذا لم يكن المرسل كذلك كان مرجوحاً عنده ، لجواز أن يكون الراوى
 المخلوف ممن لا تقبل روايته .
 والإمام أحمد بعد المرسل ضعيفاً لا ساقطاً . ويحتاج به إذا لم يجد في
 موضعه حديثاً متصلاً .

والذى استقر عليه رأى الحفاظ والنقاد بعد ذلك هو ضعف المرسل وعدم
 الاحتجاج به ، لأن المجهول فيه مجهول وقد يكون غير موثوق به
 ولا حاجة في مجهول أو غير موثوق به . قال ابن الصلاح : « وما ذكرناه
 من سقوط الاحتجاج بالمرسل والحكم بضعفه — هو المذهب الذى استقر عليه
 آراء جماهير حفاظ الحديث ونقاد الأثر ، وتداولوه في تصانيفهم (٢) .
 وأما شروط المروى فنوعان أيضاً : شروط في لفظه ، وشروط في معناه :
 فيشترط في لفظه : ألا يحذف الراوى منه ما يتوقف تمام المعنى عليه ، فإن
 حذف غل بالفتح ، ومفسد للاستنباط . وقد دعا الرسول صلى الله عليه وسلم
 لمن يحفظ عنه ما سمع ويؤديه كما سمعته في قوله : (نَصَّرَ الله امرأ سمع منا
 مقالة فوعاها ، وأداها كما سمعها) .

ففي مثل حديث عبادة بن الصامت : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ينهى عن بيع الذهب بالذهب . . . إلا سواء بسواء . عيناً بعين » - لا يصح
 للراوى أن يحذف الاستثناء الأخير ، وإلا فسد المعنى . أما قوله صلى الله عليه وسلم :
 (المسلمون متكافؤ دماؤهم ، ويسمى بذمتهم أدناهم ، وهم يد على من سواهم) -
 فلا مانع من رواية بعض منه دون بعض ، لعدم فساد المعنى بذلك .
 ويشترط في معناه عدة شروط :
 الشرط الأول - ألا يعارضه ما هو أقوى منه : من كتاب ، أو سنة
 متواترة أو مشهورة (٣) .

(١) راجع ص ٤٦١ - ٤٦٥ : الرسالة للشافعى .

(٢) راجع ص ٣٤ - ٤٠ : الباعث الحديث ، وابن الصلاح هو الحافظ الفقيه قن الدين
 أبو عمرو عثمان بن الصلاح عبد الرحمن الشهير زورى ، تزيل دمشق ، وصاحب كتاب « علوم
 الحديث » الذى اشتهر به ، مقدمة ابن الصلاح « (توفى سنة ٨٦٣هـ) .

(٣) راجع ص ٢٨٧ وما بعدها من الرسالة للشافعى .

ومن ذلك ما روى أن عبدا لله بن عمر سمع بكاء عند وفاة أم عمرو بنت أبان بن عثمان ، فقال لابن أبي مليكة : ألا تنهى هؤلاء عن البكاء ، فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (إن الميت يعذب ببكاء أهله عليه) ، فأخبر ابن أبي مليكة عائشة بذلك . فقالت : والله إنك لتخبرني عن غير كاذب ولا منهم ولكن السمع يخطيء ، وفي القرآن ما يكفيكم : (أَلَا تَرَوْهُ وَذَرَوْهُ وَذَرَّ آخَرَى) .

ومنه ما روى أن بعض الأطفال يعذبون يوم القيامة - وهو ما قال به الأزارقة من الخوارج في أطفال المشركين (١) - كالذي روى أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن مآل الأطفال الذين يموتون . فقال : (الله أعلم بما كانوا فاعلين) ، فهذا وما ورد بمعناه مردود لمعارضته الكتاب والسنة والموافقة له . أما الكتاب فنه قوله تعالى : (الْيَوْمَ نَجْزِي كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ لَا ظُلْمَ الْيَوْمَ) (٢) وقوله تعالى : (فَأَلْيَمَ لَا تَطْمَئِنُّ نَفْسٌ شَيْئاً وَلَا يَحْزَنُونَ إِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ) (٣) ، وقوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ) (٤) ، وغير هذا كثير .

وأما السنة فاروى أنه صلى الله عليه وسلم - رأى في المنام إبراهيم عليه السلام في روضة خضراء ، فيها من كل نور ونعيم ، وحوائله من أحسن صيوان وأكثرهم فسأل عن الصيوان ، فأخبر أنهم من مات من أولاد الناس قبل أن يبلغوا . قيل : يا رسول الله ، وأولاد المشركين ؟ قال : (وأولاد المشركين) (٥) :

ومنه أيضاً ما روى أن فاطمة بنت قيس قالت : (طلقني زوجي ألبنة . فخاصسته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في النفقة والسكنى ، فلم يجعل لي نفقة ولا سكنى) ، وأن عمر رضي الله عنه لما سمع ذلك قال : « لا ندع كتاب ربنا وستة نينا يقول امرأة لا تدرى لعلها نسيت أو شبه عليها » . ولهذا رده الحنفية ، وجعلوا للمبتوتة النفقة والسكنى معاً (٦) .

(١) راجع ص ٧٧ - ٧٩ ج ١ : تفصيل لابن حزم .

(٢) ١٧ : غافر . (٣) ٥٤ : يس . (٤) ٤٥ : التلا .

(٥) راجع ص ٣٧٤ : إثبات الحق على الخلق ، ٥٥ ، ٥٦ من هدى السنة للبولف .

(٦) راجع حديث فاطمة بنت أبي سلمة ص ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ١٠٣ : المحل ، ٢٨٦ ج ١ : فتح

الباري ، واعتراض ابن حزم على رده في ص ١٣٤ - ١٣٧ ج ٢ : من الأحكام له ، وفتح

الحنفية عن الرد في ص ٢٣٩ ، ٣٤٠ ج ٣ : فتح القدير .

قال عيسى بن أبان (١) : مراد عمر لاندع القياس الصحيح الثابت بالكتاب والسنة بقول هذه المرأة ، فيكون من باب رد الحديث المخالف للقياس كما سيأتي في ملهيه .

وقال أبو جعفر الطحاوى (٢) : أراد عمر بالكتاب قوله تعالى : (لَا تَحْرُجُوهُنَّ مِنْ بَيْتِيْنَ) وبالسنة ما روى عن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (للمطلقة ثلاثاً السكنى والنفقة) .

ونرى أن المراد بالكتاب قوله تعالى : (أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ) ، لأنه الوارد في المبتوت ، أما قوله تعالى : (لَا تَحْرُجُوهُنَّ مِنْ بَيْتِيْنَ) فهو في المطلقة رجسياً ، والمراد بالسنة - إن صح ذكرها في حديث عمر - ما ورد في قصة فاطمة بنت قيس : أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم ، أى أنه أسكنها . وأما ما ورد في بعض الروايات عن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (للمطلقة ثلاثاً السكنى والنفقة) . ففيه مقال (٣) .

هذا إذا عارض الخبر ما هو أقوى منه ، وفي معارضته للعام من النصوص بحث سيأتي في الكلام عن تخصيص العام (٤) .

وإذا عارض الخبر خبر آخر - قدم خبر الأئمة من الرواة على خبر الفقيه ،

(١) هو أبو موسى عيسى بن أبان بن صدقة ، كان من أصحاب الحديث ثم طلب عليه الرأي ولفقه على محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة . ويقال إنه لم يكن لأهل بغداد حدث أدنى من عيسى ابن أبان وبشر بن الوليد ، توفي وهو قاضي البصرة سنة ١٧٢١هـ (ص ١٥٧ ج ١ : تاريخ بغداد لعلي بن أبي حنيفة) .

(٢) هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوى الأزدي المصري (٢٢٧ - ٢٢٢هـ) ، صاحب خاتمة الميزان الشافى ولفقه عليه ، ثم ترك ملهيه إلى مذهب الحنفية فأصبح من أتباعهم - قال : لأنه كان يرى حاله يديم النظر في كتب أبي حنيفة - وكان ثقة ثيباً ، وله كتاب «شرح الآثار» لمحمد بن الحسن وكتب أخرى كثيرة (راجع ج ١ : وفیات الأعيان ، و ج ١١٣ : البداية والنهاية) .

(٣) راجع بحثنا لهذا الموضوع في ص ٢٠٩ - ٢١٨ من كتابنا «الفرقة بين الزوجين» ، وسرى من أن عمر رضي الله عنه أنكروا قولها : «لم يجعل لي سكنى» فقط ، لأن هذا هو المخالف لقوله تعالى : (أَسْكِنُوهُنَّ) والمخالف لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي تقررت بإسكانها إياها في بيت ابن أم مكتوم . أما حرمانها النفقة فإنه موافق للكتاب لأن الكتاب لا يوجب لها النفقة إلا إذا كانت حاملاً حيث قال تعالى : (وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يمتحن حملهن) .

(٤) راجع ص ٣٠٩ : كشف الأسرار .

وخبر الفقيه على خبر غيره . وسيأتى لهذا مزيد بيان في الكلام عن الترجيح إن شاء الله تعالى

معارضة الخبر للقياس :

وإذا عارض الخبر القياس فقد اختلف العلماء فيما يقدم منهما :

(أ) حكى عن مالك رضى الله عنه أن القياس يقدم على الخبر ، ولهذا أبطل صيام من أكل أو شرب ناسياً ، لانتفاء حقيقة الصوم في حقه ، ولم يعمل بالخبر الوارد بصحة صومه . وذلك لأن القياس يتضمن القواعد العامة التي يرتبط بها تحصيل المصالح الشرعية ودرء المفاسد . وموافقة هذه القواعد المقررة أوف من مخالفتها بخبر يحتمل السهو والخطأ والوهم (١) .

وقد أثر عن السلف رد الخبر المخالف للقياس . فقد روى عن ابن عباس أنه لما سمع أبا هريرة يروى : « توضؤوا مما سمت - أو أنضجت - النار » قال له : لو توضأت بماء سخن أكنت تتوضأ منه (٢) ؟ ولما سمعه يروى « من حمل جنازة فليتوضأ » قال له : أيلزمنا الوضوء من حمل عسان يابسة ؟ (٣) .

(١) راجع ص ٣٧٨ ج ٢ : كشف الأسرار .

(٢) روى هذا الحديث مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي عن أبي هريرة مرفوعاً (ص

٢٥٢ ، ٢٦٢ ج ١ : نيل الأوطار) وله بين ابن القيم موافقة للقياس ، واستظهر نسخ الوجوب وبقاء الاستصحاب (ص ٩٨ ج ٢ : إعلام الموقعين) .

ونحن نرجح أن المراد بالوضوء فيه النظافة وإزالة آثار التمس ، لا وضوء الصلاة ، لما أخرج الترمذي في جامعه من عكراش بن ذؤيب - أنه أكل مع أنبي صلى الله عليه وسلم قطعة من ثريد ، ثم أتى بماء فغسل يده وله مسح وجهه وقال : يا عكراش . هذا وضوء مما سمت النار ، وهو وضوء أو نظافة مستحبة لابتداء ، ولا تنع في الموضوء ، كما روى أنه صلى الله عليه وسلم شرب لبناً ، ثم دعا بماء فغمض وقال : « إن له دسماً » (٣١٨ ج ١ : فتح الباري) ، وراجع دوران الآس بين نعمته القوى ومعناه الشرعي في ص ٣٥٧ ج ١ : استقصى .

(٣) أخرج الترمذي والنسائي عن أبي هريرة مرفوعاً : « من غسل ميتاً للقتل ، ومن

حمله فليتوضأ » وأخرجه أحمد من طريق فيها ضعف وقال : لا يصح في هذا الباب شيء (ص ٩٠ ج ١ : سبل السلام ، ٢٩٧ ج ١ : نيل الأوطار) .

ونرى أن المقصود بالانقصال والوضوء هنا إزالة التلوثات المادية أو المعنوية ، والتباس القنطار ، كالذي روى أن الرسول - في أثناء إقامته إلى مزدلفة - نزل فبال وتوضأ وضوءاً عظيماً ، فلما وصل المزدلفة توضأ وضوء الصلاة ، فلذلك أن المراد بالوضوء الخفيف غسل الأعضاء تحلياً من وعاء البئر ، وطلباً للقنطار ، لا وضوء الذي يرفع به الحدث .

(ب) وذهب جمهور الصحابة والتابعين إلى أن الخبر يقدم على القياس .
 فقيل كان الراوى أو غير فقيه ، موافقاً كان الخبر لقياس آخر أو غير موافق .
 لقوله صلى الله عليه وسلم (*الْأَقْرَبُ حَامِلُ فِقْهِ لَا فِقْهُ لَهُ*) ورُب حامل فقه إلى من
 هو أفقه منه) ، ولأن الخبر نص ، والقياس رأى واجتهاد ، والنص مقدم على
 الاجتهاد وإذا كان الخبر ظني الثبوت فالقياس كذلك ، وقبول الخبر مبنى على
 الثقة بالراوى ، وترجع جانب صدقه وعدلته ، والظاهر من حال الصحابة
 والرواة المدلول أن يرووا الخبر كما سمعوه ، وإذا غيروا لم يتجاوزوا المعنى ، واحتمال
 الخطأ أو السهو والوهم منهم احتمال لم ينشأ عن دليل ، فلا يقدح في صحة
 الاستدلال بالخبر .

ولم يذهب الشافعي وأحمد ، وهو قول عند المالكية ، ونسب إلى
 أبي حنيفة ، وقد صرح به أبو الحسن الكرخي ومن تبعه من الحنفية (١)
 ويؤيده ما وقع من قبول السلف أخباراً مخالفة للقياس من رواة لم يعرفوا
 بالفقه فيها لا يحصى من المسائل :

ومن ذلك أن عمر رضى الله عنه قبل خبر الضحاك بن سفيان في إرث
 المرأة من دية زوجها ، وعمل به مع مخالفته للقياس ، فإن الإرث لا يثبت
 قياساً إلا في مال كان يملكه الميت قبل وفاته ، والدية لا تجب إلا بعد الموت .
 وقيل خبر حماد بن مالك في دية الجنين وقضى به مع مخالفته للقياس
 الذى يوجب الدية كلها إذا كان الجنين حياً عند الجنابة على أمه ، وعدم
 وجوب شيء منها إذا كان ميتاً ، ولهذا قال عمر : لولم نسمع هذا لقضينا بغيره .
 ولم يكن الضحاك ولا حماد من فقهاء الصحابة .

وكان عمر رضى الله عنه يعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في اليد
 بخمسين من الإبل ، وَوَجَدَ أَنَّ فِي الْيَدِ خَمْسَةَ أَطْرَافٍ مُخْتَلِفَةِ الْجُمَالِ وَالْمَنَافِعِ ،

(١) راجع ص ٣٨٣ ٢٤ : كنف الأسرار ، وص ١٦٩ ٢٤ : الإحكام للأمدى ،
 وص ٤ ٢٤ : التلويح على التوضيح ، والكركمى هو أبو الحسن عبيد الله بن الحسين دهم الكركمى
 (٢٦٠ - ٣٤٥) ، كان رئيس الحنفية في العراق ، ومع إسحاق بن حسن القاضي ، ومحمد
 ابن عبد الله الحنفى وروى عنه كثيرون . وقد صنف المختصر ، وشرح الجامعين الصغير والكبير
 محمد بن الحسن ، وكان يند من المجتهدين في المسائل . (راجع ص ٢٥٣ ١٠٣ : تاريخ بغداد
 لعلامة الهندى) .

فَنَزَلَهَا مَنَازِلَهَا ، قَضَى فِي الْإِبَاهِمِ بِخَمْسِ عَشْرَةٍ ، وَفِي كُلِّ مِنَ السَّبَابَةِ وَالْوَسْطَى بِعَشْرٍ ، وَفِي النَّصْرِ بِتِسْعٍ . وَفِي الْخَنَصْرِ بِسِتٍ ، فَلَمَّا ثَبَتَ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ كِتَابَ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ (١) - وَفِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : (وَفِي كُلِّ إَصْبَعٍ مِائَةُ عَشْرٍ مِنَ الْإِبِلِ) . أَخَذُوا بِهِ ، وَتَرَكَوْا مَا كَانَ يَعْمَلُ بِهِ عَمْرٌ مِنْ قِيَاسٍ . قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ : (وَلَوْ بَلَغَ عَمْرٌ هَذَا صَارَ إِلَيْهِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - كَمَا صَارَ إِلَى غَيْرِهِ فَمَا بَلَغَهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) (٢) .

وقبل أبو حنيفة خبر أبي هريرة : « من نسي وهو صائم ، فأكل أو شرب - فليتم صومه ، فإنما الله أطعمه وسقاه » (٣) ، وقال : لولا هذا لقلت بالقيايس .
أى لقلت بطلان الصوم لانتفاء حقيقته بالأكل . واحتج في تقدير مدة الحيض بما روى عن أنس : « أقل الحيض ثلاثة أيام ، وأكثره عشرة » .
(ج) وذهب عيسى بن أبيان - وبيعه أكثر المتأخرين من الحنفية - إلى التفصيل ، فقالوا :

(أ) يقدم الخبر على القياس إذا كان الراوى معروفاً بالرواية والفقه :
كأخلفاء الأربعة ، والعبادلة (٤) . وزيد بن ثابت ، وأبي موسى الأشعري :
ومعاذ بن جبل . وعائشة - رضي الله عنهم .

(ب) فأما إذا كان معروفاً بالرواية دون الفقه - كأبي هريرة ، وأنس ابن مالك . وسلمان الفارسي - فإن القياس يقدم على خبره ، إلا إذا كان الخبر موافقاً لقياس آخر ، فلا يترك الخبر إذن لضرورة مخالفته لكل قياس .
وقد نسب هذا إلى أبي حنيفة أيضاً .

(١) هو كذب كتب فيه النبي صلى الله عليه وسلم الفرائض والنسب والديات وغيرها لعمره ابن حزم حينما بنه أمير آل إمين ، وقد أخرجه أبو داود والنسائي وابن حبان والدارقطني (راجع ص ١٢٢ : الرسالة ، الشافعي ، وص ٨١ ، ١١٣ ، ٢١٣ ج ٥ ، ١٢٣ ج ٦ : أهل لابن حزم) .
(٢) في ص ١٢ ج ٢ : من الإحكام لابن حزم ، وص ٦٣١ ج ٩ : من المغني - أبي عمر رضي الله عنه أجاب بما في كتاب آل عمرو بن حزم ، فأخذ به وترك قوله الأول .
(٣) راجع ص ٢٨٣ ج ٤ : نيل الأوطار .

(٤) العبادلة هم - عبد الله بن عمرو بن العاص (تنس ٦٦) ، وعبد الله بن عباس (تنس ٦٨) وعبد الله بن عمر (تنس ٧٣) . وقد زاد ابن حنبل : عبد الله بن الزبير (تنس ٧٣) ، وزاد الطبري عبد الله بن مسعود (تنس ٣١) ، وتركه ابن حنبل لأنه توفي مبكراً .

ذلك لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أوتي جوامع الكلم ، فلا يفتط حديثه ويحيط بمعانيه إلا من له حظ من الفقه والتجسس بالأجساد ، وقد كانت الرواية بالمعنى شائعة ، فإذا لم يكن الراوى قتيهاً ، وكان ما رواه مخالفاً للقياس - لم يرجح نقل الخبر نقلاً صحيحاً ، وقبوله حينئذ يجعله ناسخاً للنصوص الثلاثة على اعتبار القياس ومعارضاً للإجماع المؤيد لها .

وقبول عمر وغيره من كبار الصحابة للأحاديث لا تنازع فيه ، بل تعديه شهادة بصحتها وإن كانت مخالفة للقياس في المظاهر ، ولو أضمتنا النظر فيما قبلوه لوجدناه في أكثر الأحوال - وبخاصة في الأمور غير التعبدية - موافقاً للقياس الصحيح (١) ، كما في حديث حمل بن مالك في دية الجنين ، فإنه - وإن يخالف قياساً ظاهراً - موافق لقياس أدق منه في موضوعه ، لأن معرفة حياة الجنين أو موته عند الجنابة على أمه - وبخاصة بعد انفصاله عنها - متعذرة وتعلق الحكم بها يفتح باب نزاع عريض فكان من الحكمة الرجوع إلى الضابط الواضح الذي وضعه الرسول صلى الله عليه وسلم حسماً للنزاع ، كما سيأتي في حديث المصرة .

وإنما قبل أبو حنيفة حديث أبي هريرة : « من نسي وهو صائم ... إلخ » مع مخالفته للقياس - لأنه وافق قياساً آخر ، هو قاعدة رفع الحرج عن الأمة فيما لا يمكن التحرز عنه . وسيأتي له نظير في معارضة المصلحة لنص أو قياس . وقبل حديث أنس في مدة الحيض لأنه لم يخالف قياساً ، إذ هو فيما لا مجال للرأى فيه ، ومع هذا قرأه ما روى عنه عن ابن مسعود ، ووالله بن الأسقع ومعاذ بن جبل ، وأبي سعيد الخدري (٢) .

وحديث أبي هريرة في المصرة : « من اشترى شاة فوجد لها عفتة فهو بخير

(١) عقد ابن القيم في إعلام الموقعين (ص ٨٢ - ٢٨٤ ٢٩) لصلاً تليها : بين فيه أن أن كل حكم ثبت بصر صريح - لا يمكن أن يكون معارضاً للقياس صحيح ، شأنه شأن الشريعة المأدلة الصالحة لكل زمان وكل مكان ، ومن لقواعد القواعد المشهورة - « أن النقل الصحيح لا يأتي بما يخالف العقل الصريح » ، فإذا ورد ما يوهم غير ذلك وجب الجمع بينهما بحمل المنقول على ما لا يخالف العقول (راجع ص ٧٧ : توجيه النظر إلى أصول الأثر) وانظر ما كتبه في ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في كتاب « القياس في الشرح الإسلامي » .

(٢) (راجع ص ٢٨٢ ٤٤ : نقل الأوطار .

النظرين إلى ثلاثة أيام ، إن رضىها أمسكها ، وإن مضطها ردها وصاعاً من نمر
وفى رواية : « من اشترى غنماً مصراً فاحتلبها ، فإن رضىها أمسكها ، وإن
مضطها ففى حلبها صاع من نمر » (١) . وقال فيه الحنفية : إنه يخالف لقاعدة
« الخراج بالضمان » لأنه يوجب لبن الدابة على المشتري الباقى بإيوائها وحلبها
وحفظها عند احتلاب هذا اللبن منها ، ومخالف أيضاً لقاعدة الضمان العامة ،
وهى دفع مثل المثلث عملاً بقوله تعالى : (فَمَنْ أَعْتَدى عَلَيْكُمْ فَاغْتُكُوا عَلَيْهِ
عِثْلِي مَا أَعْتَدى عَلَيْكُمْ) ، أو دفع قيمته عملاً بقوله صلى الله عليه وسلم : « من
أعنى شخصاً له فى عبد قوم عليه نصيب شريكه إن كان موسراً » .

ومع مخالفته هذين القياسين لم يوافق أى قياس آخر .

فلهذا يرد ، ويفتح باب الاجتهاد فى المسألة .

وقد حكى عن الطرفين أن للمشتري أن يرجع على البائع بالفرق بين
قيمة الشاة غزيرة اللبن وقيمتها قليلة ، ولا حق له فى الرد . لأنه لا يكون إلا
بأحد أمرين : ظهور عيب فى المبيع ينافى سلامته ، أو قوأت وصف مشروط ،
ونقصان اللبن ليس واحداً منهما (٢) .

وتخرج الحديث على هذا النحو مردود ، لأن اللبن مما يُقصد من شراء
الشاة ونحوها ، وقد دلس البائع بفعله على المشتري ، فأوهمه أنها غزيرة اللبن
وليس كذلك ، فكان من حقه أن يرفع اللبن عن نفسه بالرد من غير
اضرار بالبائع ، ونظيره ما ثبت بالسنة من الخيار للركبان إذا باعوا إلى من
تلقاهم قبل الوصول إلى السوق ومعركة السر .

فإذا أمسك المشتري الدابة فلا شئ له ، وإذا ردها كان عليه أن يردّها كاملة
بما كان فيها من لبن ، وفى الرواية الثانية للحديث ما يشير إلى هذا ، فإنه جعل
المريض فى مقابل الحلبة التى كانت فى ضرع الشاة عند شرائها ، فدون ما احتلب
منها بعد ذلك ، وهذا لا يكون الحديث مخالفاً لقاعدة « الخراج بالضمان » .
ولما كان الحكم يرد اللبن أو قيمته لا يرفع الزرع ، لا مكان الخلاف فى

(١) يقال : « صرّى الفاقة أو الشاة نصرية » أى حلبها تحليلاً - إذا ترك حلبها ، فاجمع

لبن فى جرعها ، لوهم الناس أنها غزيرة ، فهى مصرة أو محلبة .

(٢) ج١ ١٤١ ج٢ : ٤٤١ ابن جابر .

مقداره - قلر الرسول صلى الله عليه وسلم بحكته العالية شيئاً معلوم القدر .
يغلب جرده ، ولا مجال لخلاف فيه ، وهو الصاع من القمر - أحد القوتين
المعروفين إذ ذاك في المدينة - فارتفع الخلاف في المقدار .

وبهذا أخذ مالك والشافعي وأحمد وأبو يوسف وزفر وابن أبي ليلى ،
غير أنهم لم يوجبوا جميعاً دفع القمر عيناً ، نظراً لاختلاف البيئات ، بل عمل
أكثرهم بمغزى الحديث ، ففهم من قال بصاع من قوت البلد ، ومنهم من
قال بقيمة ذلك نقداً ، ومنهم من قال بغير هذا مما هو قريب منه (١) .

(ج) وإذا كان الراوى غير معروف بالروية - بأن عرف بحديث
أو حديثين أو نحو ذلك ، كوابصة بن معبد ، وسلمة بن الحُجَّج ، ومَعْقِل
ابن سنان :

١ - فإن ظهر حديثه المخالف للقياس قبل انقراض السلف (الصحابة)
وقبلوه أو سكوا عن الطعن فيه فهو مقبول .

وإن ردوه فهو مردود ، كحديث وابصة بن معبد أن رجلاً صلى خلف
الصفوف وحده ، فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يعيد صلاته (٢) ، وحديث
سلمة بن الحُجَّج فيمن وطئ جارية امرأته : « إن كان استكرها ففي حرة
وعليه لسيدها مثلها ، وإن كانت طأعته ففي له ، وعليه مثلها » ، فإنه يخالف
للقياس الصحيح الذي يقضى بإقامة الحد إذ لم تكن هناك شبهة تدروء عنه (٣) .
وإن قيلَ بَعْضُ وَرَدَهُ بَعْضُ قِيلَ إن وافق قياساً ورواه عن راويه
ثقات ، كحديث معقل بن سنان في بَوَّع بنت واشت : أن زوجها توفي عنها
قبل أن يدخل بها وأن يفرض لها صداقاً ، فقضى لها النبي صلى الله عليه وسلم
بمثل مهر نساءها وجعل لها الميراث وعليها النكحة .

فقد ظهر هذا الحديث في عصر التابعين قبل انقراض الصحابة ، بخلاف
لسقوط المهر كله قياساً على الثمن إذا هلك المبيع قبل القبض ، وخالفوا لوجوب المتعة

(١) راجع ص ٢٤٧ و ٢٤٨ : فتح الباري ، و ٢٢٧ و ٢٢٨ : نيل الأوطار .

وله ثالث ابن القيم هذا الحديث وبين مولفته للقياس في ص ١٢٥ و ١٢٦ : إعلام الموقعين .

(٢) أنكر ابن القيم على من رده ، وبين مولفته للقياس في ص ١٢٨ و ١٢٩ : إعلام الموقعين .

(٣) أنكر ابن القيم على من رده ، وبين مولفته للقياس في ص ١٣٢ و ١٣٣ : إعلام الموقعين .

دون المهر قياساً للوفاة قبل الدخول على الطلاق قبله

وقد رده على وقال : « ما يصنع بقول أعرابي يؤان على عقيبه ؟ حبسها الميراث » وكذلك رده ابن عباس وابن عمر .

وقبله عبد الله بن مسعود وأفتى بمقتضاه .

والى الأول ذهب مالك والأوزاعي والليث والهادي ، وبه قال الشافعي أخيراً ، وقد : (لا أحفظ حديث بَرُوع من وجه يُثْبِتُ مثله ، ولو ثبت لقلت به » .
والى الثاني ذهب ابن سيرين وابن أبي ليلى وأحمد ، وإليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه وقلوا : إن الحديث صحيح ، فقد رواه عن معقل ثقات ، كعلقمة ومسروق ونافع بن جبير والحسن ، وإذا كان مخالفاً للقياسين السابقين فإنه موافق لقيس آخر ، هو قياس الموت قبل الدخول على الدخول نفسه ، لاشتراكهما في إيجاب العدة .

ونقول : إن هذا الحديث لو لم يصح لكان العمل بمقتضاه واجباً بقياس أظهر وأهم من الأقية التي ذكروها . وهو قياس المتوفى عنها قبل الدخول وقبل التسمية على المتوفى عنها قبل الدخول وبعد التسمية ، وقد أجمعوا على أن هذه تستحق إهر كاملاً ، وسبيل وجوب المهر لكل منهما واحدة ، هي التمتع والتزوية . وتخفيف لوعة الحزن والأسى ، كالذي يجب للمطلقة قبل الدخول في حالتي تسمية وعدمها وكما وجبت للمتوفى عنها بعد الدخول بقوله تعالى : (ولذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً وصية لأزواجهن متاعاً إلى الحول غير إخراج) (١) .

وم ذهب إليه أصحاب الرأي الأول من حرمانها هذه المتعة لا لبيل عليه ، ولا وجه له . وقياس المهر فيه على الثن - حين يتعذر تسليم المبيع - فاسد ، لأنه لو صح لوجب حرمان المتوفى عنها قبل الدخول وبعد التسمية أيضاً ، وهو ما لم يقل به أحد .

٢ - وإذا ظهر حديث غير المعروف بالرواية بعد انقراض الصحابة - في عصر التابعين أو تابعيهم - جاز العمل به إن وافق قياساً .

(١) : ٢٤٠ : البقرة ، وراجع بحث الفتة ص ١٠٨ - ١١٧ : من كتابنا « الفرة بين الزوجين » .

٣ - وإذا ظهر بعد ذلك لم يعتديه - لعدم الاعتداد بما بعد القرون الثلاثة -
الشرط الثاني لوجوب العمل بالخير - ألا يكون معناه مما يحيل العقل أو
الحس والملاحظة قبوله (١) .

ومن هذا فيما أرى - ما روى أنه لما نزل قوله تعالى في شأن المنافقين :
(اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ) (٢) .
قال صلى الله عليه وسلم : (لأزیدن في الاستغفار على سبعين مرة) ،
فنزله قوله تعالى : (سَوْءَ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ
لَهُمْ) (٣) .

وما روى أنه لما توفي عبد الله بن أبي بن سلول دُعي صلى الله عليه وسلم
للصلاة عليه ، فوقف عمر في سبيله وقال : أتصلي على عدو الله الذي قال كذا
وكذا يوم كذا ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : (أخر عني يا عمر . إني خيِّرتُ
فاخترت ، قد قيل لي : « اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ
مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ » ، ولو أعلم أنني إن زدت على السبعين غفر له لزدت ،
ولما صلى عليه نزل قوله تعالى : (وَلَا تَصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ بَمَا تَأْتِيكُمُ الْبَيِّنَاتُ) (٤) .

فمثل هذه الأخبار مردود في نظري . لأنه لا يعقل أن يجهل الرسول صلى
الله عليه وسلم لغة قومه التي نزل بها القرآن . فيفهم من قوله تعالى : (اسْتَغْفِرْ
لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ) أنه يخير له . مع أنه اقترن بقوله تعالى : (إِنْ تَسْتَغْفِرْ
لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ) ، ولا أن يفهم أنه لو زاد على السبعين
لكان الاستغفار جائزاً ومرجو الإجابة ، لأن العدد هنا لا يراد به إلا الكثرة ،
أو هو لا مفهوم له كما يقول علماء اللغة ، ولا أن يفهم أن الصلاة غير
الاستغفار ، وإن كانت متضمنة له كما لا يخفى .

هذا إلى ما بين الحديثين من التناقض ، إذ ينسب الأول إلى الرسول أنه
قال : لأزیدن على السبعين ، كأنه - وحاشاه - يخالف توجيه الله تعالى له ،
ثم ينسب إليه الحديث الثاني أنه قال : لو أعلم أنني إن زدت على السبعين
غفر له لزدت ، والحديث الثاني مع هذا يناقض ما روى عن أنس بن مالك

(١) راجع ما يرد به الخبر ص ١٤٢ ج ١ : للمصنف .

(٢) ٨٠ : التوبة . (٣) ٦ : المائدة . (٤) ٨٤ : التوبة .

أن النبي صلى الله عليه وسلم لما تقدم للصلاة على ابن أبي جند جبريل ثوبه وتلا عليه : (وَلَا تَصَلَّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا) .

وقد أنكر ما أنكرناه من ذلك جمع من العلماء ، منهم القاضي أبو بكر الباقلاني ، وإمام الحرمين ، والنزالي ، وابن المنير (١) .

وبما اختلف العلماء في رده من الأخبار - ما رواه البخاري ومسلم وغيرهما عن عائشة رضي الله عنها - أن لبيد بن الأعصم من بني زُرَيْقٍ - سحر النبي صلى الله عليه وسلم ، حتى كان يخيل إليه أنه فعل الشيء ولم يكن فعله ، وقد بقي عن هذا ستة أشهر - على ما اعتمده بن حجر - حتى أخبره الله تعالى تعالى بمكان السحر واستخرج ، فقال لعائشة : (قد عافني الله) (٢) والسحر كل ما لطف وخفى سبه ، وأنواعه كثيرة (٣) .

منها أن يكون الساحر قادراً على تغيير مزاج المسحور ، وإصابته بمثل خبل في العقل . أو مرض في البدن - يَرْقَى وتعاويز ونفث وعُقْد - لا بالأسباب صعبة الموصلة إلى هذا كالأدوية والعقاقير التي تؤثر في العقل أو البدن . وهذا النوع هو الذي يعنينا هنا .

(أ) وقد ذهب جمهور أهل السنة إلى إمكان هذا النوع ، بل ذهب فريق منهم إلى ما هو أبعد منه . فجازوا أن تتغير بالسحر حقائق الأشياء وأشكالها وخواصها الطبيعية كطيران الإنسان في الهواء ، وثني أعضائه المستقيمة . وقلب الإنسان حيواناً والحيوان إنساناً . وقلب الحيوان جاداً والجاد حيراً (٤) ، وقالوا : إن هذا يكون بقدره الله تعالى ، بأن يجعل ما يصدر من الساحر سبباً يوجد سبحانه عقب وقوعه ما توجهت همه الساحر إليه ، ولم يفرقوا بين أن يكون المسحور نبيّاً أو غيره . وقد استدلوا على ما ذهبوا إليه :

١ - بقوله تعالى : (وَمَا لَهُمْ بِصَاحِبِ يَدِيهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا يُلْذِنُ اللَّهَ) (٥) . فإن الاستدعاء يدل على جواز وقوع المستثنى .

(١) راجع تفاسير الطبري والسيبوري والقرطبي وص ٢٣٩ - ٢٣٧ ٨٣ : فتح الباري .

(٢) راجع ص ١٧٩ - ١٨١ ١٠٣ : فتح الباري .

(٣) راجع ص ٤٤٢ ١٣ : تفسير الفخر الرازي .

(٤) قال ابن حجر : من يدعي هذا لا يستطيع إقامة البرهان عليه .

(٥) البقرة : ١٠٢ .

٢- بحديث عائشة الذي أوردها ، وقول النبي فيه - بعد زوال السحر عنه (قد عافاني الله) ، فإن المعافاة لا تكون في مثل هذا إلا من إصابة واقعة .

(ب) - وذهب عامة المعتزلة ، وأبو بكر الرازي من الحنفية ، وأبو جعفر الأسرلاباذي من الشافعية ، وابن حزم الظاهري ، وغيرهم - إلى أن السحر لا يعدو أن يكون تمويهاً وتخبيلاً ، أو ضرباً من الشعوذة والخفة ، أو استخداماً لشيء من العقاقير أو الحيل الخفية ، ونقل ابن حجر عن القرطبي أنه قال : « السحر حيلٌ صناعية يتوصل إليها بالاكْتِسَاب ، ولذَيقها لا يعرفها إلا آحاد من الناس ، ومادته الوقوف على خواص الأشياء ، والعلم بوجوه تركيبها ، وأكثرها تخيلات بغير حقيقة ، وإلهامات بغير ثبوت ، ولهذا قال الله تعالى فيه : (يُخِيلُ إِلَهُكُمْ أَنْ يَرَوْهُمْ أَنَّكُمْ خَافُوهُمْ إِنَّهُمْ لَا يَخَافُونَ اللَّهَ وَلَهُ الْحُكْمُ) (١) ، ولم يقل إنها تسعى على الحقيقة » . وإذا جاز أن يتأثر الناس بمثل هذا - فقام الرسول ومنصب الرسالة أرفع من أن ينال بشيء منه . والدليل على هذا :

١- قوله تعالى : (وَاللَّهُ يَعْصِيكَ مِنَ النَّاسِ) (٢) ، فإن المراد به عصمته صلى الله عليه وسلم عما يمنعه من تبليغ الرسالة كالقتل ، أو بضعف من شأنها ويصرف الناس عنه كتابه بما لا يليق به من النقائص ، ولو جاز أن يصاب صلى الله عليه وسلم بالسحر لكان أمره على الناس ، ولا اختلطت المعجزة بالسحر ، واتنى دليل الرسالة ، ووقع الشك في كل ما جاء به ، إذ يحتمل - كما ورد في الحديث - أن يخيل إليه أنه يرى جبريل وهو لا يراه ، أو أنه يوحى إليه ولم يوح إليه شيء .

٢- إن روح الرسول صلى الله عليه وسلم أقوى الأرواح البشرية ، وهمة أعلى لهم ، ولا يعقل أن تتسلط على روحه أو همته روح أضعف منها . قال ابن القيم رحمه الله : « وقد علم السحرة أن سحرهم إنما يتم تأثيره في القلوب الضعيفة والنفوس الشوانية ، ولهذا كان أكثر ما يؤثر منه في الصبيان والنساء والجهال وأهل البوادي ومن ضَعَفَ حظه من الدين والتوكل والتوحيد ومن لا نصيب له من الأوراد الإلهية والدعوات والتحوذات النبوية . . والأرواح الخبيثة إنما تنشط على أرواح تلقبها ضعيفة مستعدة للتسلط عليها ،

ومن أنفع الأدوية لمقاومة السحر عنده الأدوية الإلهية من الأذكار والآيات والدعوات ، وكلما كان القلب ممثلاً بذكر الله متوجهاً إليه - كان في منعة من الإصابة بالسحر (١) .

وهل يعقل أن يصاب بالسحر من لا يغفل عن ذكر الله ؟ ومن تنام عينه ولا ينام قلبه ؟ ومن يعلى بالليل حتى ترم قدماه ؟

٣- قوله تعالى في ذم من اتهموا الرسول بالسحر : (وَقَالَ الظَّالِمُونَ إِنَّا تَعْتَمُونَ إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا ، انظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ فَضَلُّوا فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا) (٢) ، وقد وصفهم الله تعالى بالظلم والضلال لأنهم اتهموه بما قد يقع لغيره من خيل السحر ، ولو كان ما اتهموه به حقاً ما وصفهم بذلك ، ولا وجه إليهم لوماً .

٤- واستدلواهم بقوله تعالى : (وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا يَذِّنُ اللَّهُ) وإن دل على جواز وقوع المستثنى - لا يثبت وجوب وقوعه ، كما في قوله تعالى : (خَالِئِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ) (٣) ، ولا على أنه إذا وقع يصيب شخصاً بعينه . وخاصة من قام الدليل على أنه لا يصاب به كالرسول صلى الله عليه وسلم .

٥- والأحاديث الواردة في صحر النبي صلى الله عليه وسلم - كلها أخبار آحاد لا تقوى على معارضة هذه الأدلة الثابتة ، وإذا كانت صحة أسانيدها تجعلنا بين تزيين لا مفر من اقتحام إحداها ، فأى التارين أقل إحراقاً وأيسر ألماً ؟ أرذ ما دل عليه الكتاب والعقل من عصمة الرسول وصحة منصب الرسالة ؟ أم رد خبر الآحاد المعارض له وفي الأخير ما فيها من احتمال (٤) ؟

وقد حاول بعض العلماء التوفيق بين الأمرين :

فقد نقل ابن حجر عن أبي عبد الله المازري (٥) أنه قال في حديث عائشة

(١) راجع ص ١٤٠ ٣٣ : زاد اللام ، وقد تعجب إذا وجدت من يقول هذا الكلام يصدق ما روى أن اليهود سحرُوا النبي صلى الله عليه وسلم .

(٢) ٩ : ٨ ، الفرقان ، ٤٧ ، ٤٨ : الإسراء . (٣) ١٠٧ ، ١٠٨ : هود

(٤) الرأ ما كتبه الشيخ محمد عبد الله رحمه الله في تفسير قوله تعالى : (وَبَيْنَ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ) .

(٥) هو محمد بن علي بن محمد التميمي المازري (٤٥٣ - ٥٢٦) نسبة إلى مازر - بصح

الزنى - بجزيرة صقلية ، وهو محدث من فقهاء المالكية ، له كتب في الحديث والفقه والأصول والأدب

رضي الله عنها : « أنكر بعض المبتدعة هذا الحديث ، وزعموا أنه يحط منصب النبوة ويشكك فيها ، قالوا : وكل ما أدى إلى ذلك فهو باطل ، وزعموا أن تجويز هذا ينفي الثقة بما شرعوه من الشرائع ، إذ يحتمل على هذا أن يخيل إليه أنه يرى جبريل وليس هو ثم ، وأنه يوحى إليه بشيء ولم يوح إليه . . . قال المازري : « وكل هذا مردود ، لأن الدليل قد قام على صدق النبي صلى الله عليه وسلم فيما يبلغ عن ربه ، وعلى عصمته في التبليغ ، والمعجزات شاهدات بصدقه ، فتجوز ما قام الدليل على خلافه باطل . وأما ما يتعلق ببعض أمور الدنيا التي لم يبعث لأجلها - فهو فيها عرضة لما يصيب البشر كالأمراض ، فغير بعيد أن يخيل إليه في أمر من أمور الدنيا ما لا حقيقة له مع عصمته عن مثل ذلك في أمور الدين . »

وإلى هذا ذهب ابن القيم في زاد المعاد (١) .

ولا ندري هل يستطيع المازري ومن تحا نحوه - أن يمنع تسرب الشك إلى قلوب الناس بهذا التقسيم ؟ وهل في طاقة الإنسان أن ينفي الشك عن نفسه مع قيام ما يثيره فيها .

ونحمد الله أن رد الخبر في هذا المثال كرده في مثال السابق - لا يترتب عليه كبير أثر في الأحكام الشرعية العملية .

وكذلك اختلفوا فيما أخرج البخاري ومسلم والترمذي عن أبي هريرة - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لم يكذب إبراهيم النبي قط إلا ثلاث كذبات : ثنتين منها في ذات الله تعالى ، قوله : إني مبقي ، وقوله : بل فعله كبيرهم هذا ، وواحدة في شأن سارة . »

فردة بعضهم لما في ظاهره من نسبة الكذب إلى إبراهيم عليه السلام ، وقالوا إن نسبة الكذب إلى الراوي أهون وأولى من نسبته إلى الخليل عليه السلام . فقله بعضهم : لأن كلام إبراهيم عليه السلام مصروف عن ظاهره ، فإنه لم يرد به الإخبار ، بل كانت له أغراض أخرى ، وتسميته في الحديث كذباً باعتبار شبيبته ، لا أنه كذب على الحقيقة (٢) .

(١) واسع ص ١٧٧ ج ١٠٠ : فتح الباري .

(٢) ص ٣٠٠ ج ١١٣ : تفسير القرطبي ، ص ٨٣ : توجيه النظر إلى أصول الأثر ، لظاهر

ابن صالح الجزائري المشرق ، ص ١٠٨-١٢٤ : تلخيص الأنبياء للمرحوم الشيخ عبد الوهاب التجار .

الشرط الثالث نوجوب العمل بالخبر - ألا يفرد الراوى بخبر جرت العادة ، بأن ينقله العدد الكثير من أهل التواتر ، فإن انفرد به حينئذ يورثه شكاً يعده عن درجة الاعتبار ، كالذى روى عن عائشة رضى الله عنها في صمر النبي صلى الله عليه وسلم ، فإن هذا الحديث العظيم لو وقع حقاً لذاع وانتشر ، وما استقل بروايته واحد ، وخاصة إذا كان الرسول قد بقى مسحوراً مئة أشهر على ما رجحه ابن حجر .

الشرع الرابع : ألا يكون موضوع الخبر مما تم به البلوى (١) ، وقد اشترطه أبو الحسن الكرخى وبعض الحنفية ، لأنه لو كان كذلك لذاع وانتشر وما استقل بروايته واحد ، فعلم ذبوعه حينئذ يورثه شكاً ، ولهذا لما سلم الرسول صلى الله عليه وسلم على رأس الركعتين ساهياً ، وقال له ذو اليمين - دون سائر الحاضرين : أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله ؟ - توقف في قبول خبره ، وظن أنه مخطئ ، فلما وافقه الحاضرون عمل بقوله .

ومن هنا رد الحنفية حديث رفع اليمين عند الركوع وعند الرفع منه ، وحديث إجماع بالتسحية في الصلاة ، وقالوا : إن موضوعه ليس مما تم به البلوى . والأكثر على قبول خبر الواحد ولو كان فيما تم به البلوى ، لإطلاق التصريح بالدالة على وجوب العمل بالخبر ، واتفاق الصحابة على العمل به في ذلك .

الشرط الخامس : ألا يعمل الراوى بخلاف ما روى ، وقد اشترطه جمهور الحنفية وبعض المالكية ، لأن الخبر - وإن كان ظنيّاً عند غير الصحابي الذي رواه - قضى عنده ، فهو لا يعمل بخلافه إلا إذا قام عنده دليل قطعى على نسخه .

ولهذا ردوا حديث أبي هريرة : « إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعاً إحداهن بالتراب » ، لأنه لم يعمل به ، بل كان يكفى بالفضل ثلاثاً (٢) .

وردوا حديث عائشة رضى الله عنها : « أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل » ، لأنها عملت بخلافه ، فزوجت حفصة بنت أخيها عبد الرحمن

(١) راجع ص ١٤ ٧٣ : الإحكام لابن حزم ، وص ١٦٥ ٧٣ : الإحكام للامد ، والذي تم به البلوى هو ما يكثر وقوعه بين الناس ، فبحاج الكثير منهم إلى معرفة حكمه .

(٢) ص ٧٥ ، ١٣ ٧٦ : فتح القدير .

— وهو غائب بالشام — من المنذر بن الزبير ، فلما حضر غضب ، ولكنه عاد فأقر ما فعلت (١) .

وردوا حديثها : « من مات وعليه صيام صام عنه وليه . . . » ، لأنه معارض لقوله تعالى : (وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى) ، ولأنها أفت بخلافه حين سئلت عن امرأة ماتت وعليها صوم ، فقالت : « يطعم عنها » ، وأخرج البيهقي أنها قالت : « لاتصوموا عن موتاكم ، وأطعموا عنهم » .

ونرى أن عمل الصحابي بخلاف ما روى لا يسقط خبره . بل يفتح مجال الاجتهاد فيه ، لاحتمال ألا يكون منسوجاً ، بل مصروفاً عن ظاهره ، أو مفهوماً على وجه لا يتعارض مع عمله ، أو أن الصحابي عمل بخلافه قبل أن يبلغه ممن سمعه منه من الصحابة — كما قرر ابن حزم — إذ كان بعض الصحابة يروى عن بعض (٢) .

فيقال في حديث أبي هريرة مثلاً : إن الغسل سبع مرات إحداهن بالتراب يتعلق بالإنياء الذي يوضع فيه الطعام والشراب . والغسل ثلاثاً يتعلق بغير ذلك من ثوب أو بدن .

ويقال في حديث عائشة الأولى : إن عملها يقتضي تقييد حديثها بمضور الولي ، فإذا كان غائباً كانت الحادثة محل اجتهاد . وجاز أن يكون الزواج بإذن من يهتم بمصلحة المرأة من أقاربها حتى لا يفوتها الزوج الكفء .

وقيل : لعل عائشة مهدت لزواجها ، ثم أمرت بعض أوليائها بتزويجها ، لما روى عن القاسم بن محمد بن أبي بكر : أن عائشة كانت تخطب إليها المرأة من أهلها فتشيد ، فإذا بقيت عقدة النكاح قالت لبعض أهلها : زوّج ، فإن المرأة لا تلي عقد النكاح .

ويقال في حديثها الثاني : إن المراد بالولي الولد خاصة ، وهذا لا يكون معارضاً لقوله تعالى : (وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى) ، ولا لفتواها ، لأن المطالبين بالإطعام فيها هم من عدا الأولاد من الأقارب ، على أن يكون الإطعام عن المتوفى مما ترك من مال .

(١) ص ٣٩٤ - ٣٩٥ فتح القدير .

(٢) ص ١٥١ - ١٥٢ الإحكام لابن حزم .

ولهذا قال غير الحنفية : لا يقدر في صحة الخبر إلا أن يعلم به الصحابة
ويتركوه فإنهم لا يفعلون ذلك إلا لأمر يوجب (١) .

تليه :

فبين لك من هذا البيان أن من شروط قبول الخبر ما يرجع إلى روايته .
ومنها ما يرجع إلى معناه ، وأن عدالة الراوى وحدها - أو الثقة به - لا تكفى
لقبول خبره . لأن الخبر قد يردُّ لمخالفته لنص قاطع من كتاب أو سنة
أو لمخالفته موجبات العقول أو لانفراد الراوى به في حالة توجب العادة أن
ينقله جمع من أهل التواتر . أو . . . إلخ .

وقد نقل السيوطي في التدريب عن ابن الجوزي أنه قال : « ما أحسن
قول القائل : إذا رأيت الحديث يباين العقول - أو يخالف المنقول - أو
يناقض الأصول - فاعلم أنه موضوع » (٢) .

ونذكر هنا ما قاله ابن الصلاح في عدم التلازم بين صحة الحديث وصحته في
الواقع حيث قال : « ومنى قالوا : هذا حديث صحيح - فعناه أنه اتصل سنده
مع سائر أوصاف المذكورة (يعني في الرواة) . وليس من شرطه أن يكون
مقطوعاً به في نفس الأمر إذ منه ما ينفرد بروايته عدل واحد . وليس من الأخبار
التي أجمعت الأمة على تلقياها بالقبول . وكذلك إذا قالوا في حديث : « إنه غير
صحيح » - فليس ذلك قطعاً بأنه كذب في نفس الأمر . إذ قد يكون صدقاً في
نفس الأمر . وإنما المراد به أنه لم يصح إسناده على الشرط المذكور » (٣) .

فعل الرسول صلى الله عليه وسلم : فعله نوحان :

النوع الأول : ما صدر منه بمقتضى الجلبة الإنسانية . والطبيعة البشرية .
كالقيام والتعبود . والمشي والنوم . والأكل والشرب . وما فعله بمقتضى
خبرته وتجاربه في شئون الدنيا : من تجارة . وتديير حربي . ووصف
دواء لمريض . ونحو ذلك .

(١) ص ٥١ - ٥٣ : إعلام المولىين .

(٢) ص ٧٨ : إحصاء علوم الحديث لأبي كثير .

(٣) راجع ص ٨٢ : توجيه النظر إلى أصول الآثار .

ولا يدل وقوع مثل هذا منه صلى الله عليه وسلم إلا على الإباحة .

النوع الثاني : ما صدر عنه بمقتضى رسالته ، وهو أنواع :

١ - ما دل الدليل على أنه خاص به ، فلا تكون الأمة فيه مثله : كوجوب التهجيد من قوله تعالى : (ومن الليل فتهجد به نافلة لك) ، وجواز مواصلة الصوم من قوله صلى الله عليه وسلم حين نهاهم عن الوصال فقالوا إنك تواصل : (وأبيكم مثلى ؟ إني أبيتُ يطعمني ربي ويستقي) ، وإباحة الزوج بأكثر من أربع من فعله صلى الله عليه وسلم مع نبي غيره عن الزيادة ، وإباحته له بغير مهر من قوله تعالى : (وأمازاة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي . . .) (١) .

٢ - ما ثبت أنه بيان للكتاب ، فيكون متمماً له ، ويكون حكمه كحكم ما بينه ، ويُعرف كون الفعل بياناً إما بدليل قولي : كقوله صلى الله عليه وسلم في شأن الصلاة : (صلوا كما رأيتموني أصلي) ، وقوله في الحج : (خذوا عنى مناسككم) أو بقرينة حال : كأن يرد في الكتاب لفظ مجمل ، فيقع عند الحاجة إلى بيانه أو تطبيقه عملاً - فعلاً صالحاً لتلك البيان : كالقطع من الكوع عند تنفيذ حد السرقة والتهيم إلى المرفقين عند الحاجة إلى التيمم .

ومنه ما روى أن أنصاريّاً قبل امرأته وهو صائم . فَوَجِدَ من ذلك وجداً شديداً : فأرسل امرأته تسأل عن ذلك ، فدخلت على أم سلمة أم المؤمنين فأخبرتها فقالت أم سلمة : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل وهو صائم ، فرجعت المرأة إلى زوجها فأخبرته ، فزاده ذلك شراً ، وقال : لسا مثل رسول الله ، يحل الله لرسوله ما شاء ، فرجعت المرأة إلى أم سلمة فوجدت رسول الله عندها ، فقال : ما بال هذه المرأة ؟ فأخبرته أم سلمة فقال : ألا أخبرنيها أنى أفعل ذلك ؟ فقالت أم سلمة قد أخبرتها ، فلذهبت إلى زوجها فأخبرته ، فزاده ذلك شراً ، وقال : لسا مثل رسول الله ، يحل الله لرسوله ما شاء . فنضب رسول الله وقال : (والله إني لأتقاكم لله وأعلمكم بمحموده) (٢) .

(١) ٥٠ : الأحزاب .

(٢) رقم ١١٠٩ ص ٤٠٤ : الرسالة الشافعية .

٣- ما عدا النوعين السابقين . وهذا إن عُرِفَت صفته الشرعية بالإضافة إلى الرسول صلى الله عليه وسلم فعلياً التأسى به (١) ، لقوله تعالى : (لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ) (٢) ، وقال تعالى : (فَلْيَتَلَذَّذُوا فِيهَا مَثَلاً هَشْواً وَعَسُوا عَنِهَا إِلَى الْمُؤْمِنِينَ كَرَجاً فَنِي أَبْزَجَ أَعْيَانَهُمْ إِذَا قُضُوا مِنْهُمْ أَوَّلَهُمْ) (٣) ، فدللت الآية على أن الرسول إنما تزوج زينب بعد أن طلقها متبناه زيد ليرفع بذلك الحرج عن المسلمين ، وإنما يكون هذا بمتابعتهم له ، واستباحتهم ما استباح .

وقد كان الصحابة أحرص الناس على متابعة الرسول صلى الله عليه وسلم ، يفعلون مثل فعله ، ويحتجون بعمله . ومن ذلك قول عمر حيناً قبل الهجرة الأسود : « لولا أني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبلك ما قبلتك » . وإن لم تُعلم صفته الشرعية فإن كان من جنس القرب : كصلة ركنين من غير مواظة عليهما فهو مندوب ، وإن لم يكن من جنس القرب ، كالبيع والشراء وغيرهما من المعاملات - فهو مباح .

الحديث القدسي :

هو حديث آحادي ، رَوَى فِيهِ الرَسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئاً عَنْ رَبِّهِ : كَالَّذِي رَوَى عَنْ أَبِي ذَرٍّ الْغَفَارِيُّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَا يَرْوِيهِ عَنْ رَبِّهِ هَزَّ وَجَلَّ أَنَّهُ قَالَ : (يَا عِبَادِي - إِنِّي حَرَمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي ، وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّماً ، فَلَا تَظَالَمُوا . . . إلخ) . وما رَوَى عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : (يَقُولُ اللَّهُ : أَنَا الرَّحْمَنُ . وَهَذِهِ الرَّحْمَ . شَقِقتُ لَهَا اسماً مِنْ اسْمِي ، فَمَنْ وَصَلَهَا وَصَلْتَهُ . وَمَنْ قَطَعَهَا قَطَعْتَهُ) .

والأحاديث القدسية مخاطب المواقف البشرية ، فتحثها على التفضيلة والخلق الكريم . وتوجهها إلى امتثال أوامر الله واجتناب نواهيه طمعاً في رحمته وخوفاً من عذابه . فهي إلى علم الأخلاق أقرب منها إلى علم الفقه وأصوله .

(١) التأسى بالتغير في الفعل : أن تأت - من أجل ذلك التغير - بمثل فعله صورة وحكماً ويسمى هذا متابعة أفعالاً ، غير أن المتابعة كما تكون في الفعل تكون في القول . والمواظقة تطلق على التأسى وعمل المتابعة ، سواء أوقع الفعل أو القول من أجل ذلك التغير ، أم وقع اتفاقاً (راجع ص ٢٤٥ : الإحكام للآلئ) .

(٢) ٢١ : الأحزاب . (٣) ٣٧ : الأحزاب .

والفرق بين الحديث القلمي والقرآن - وكل منهما وحى - أن القرآن ينزل جبريل بلفظه ومعناه في الیقظة ، ثم هو متعبد بتلاوته . ومعجزة باقية على الدهر ، ولا تصبح نسبه - عند القراءة - إلا إلى الله تعالى .

أما الحديث القلمي ، فإن الرسول يُلهم معناه فقط في الیقظة أو في المنام ، ثم يعبر عنه بعبارة من عنده ، فليس معجزاً بلفظه ، ولا مُتَعَبِّداً بتلاوته ، وتصبح نسبه عند روايته إلى الله أو إلى الرسول ، فيقال : قال الله تعالى فيها رواه عنه الرسول صلى الله عليه وسلم ، أو يقال : قال الرسول صلى الله عليه وسلم فيها روى عن ربه .

الشرائع السابقة ، والآراء المتأخرة

قد نجد لبعض الحوادث أو الأفعال أحكاماً في الشرائع السابقة ، أو فيها رُوي عن المتقدمين من علماء الأمة وأئمتها من الصحابة والتابعين ومن جاء بعدهم .

فقد نُقل إلينا بعض ما شرع الله لمن قبلنا من اليهود والنصارى .

وتصدى لإفتاء المسلمين والفصل في قضاياهم وحل مشكلاتهم — بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم — جُمع من فقهاء الصحابة وعلمائهم الذين امتازوا بطول صحبته واطلعوا على أسباب نزول القرآن . وفهموا أغراضه ، وعُيِّن الرواة بنقل ما أثر عنهم من الفتاوى والأحكام .

وامتدأت كتب الفقه في المذاهب المختلفة بأراء زعماء المذاهب الفقهية ، وآراء تلاميذهم ومن سار على طريقتهم في الاستنباط من أتباعهم في شتى المسائل ومضايها التي تعرض للناس .

فهل تعتبر هذه الأحكام كالمختصص عليه في الكتاب والسنة ، ويجب العمل بـ . وتنفي الحاجة إلى الاجتهاد فيها ؟

فأما الشرائع السابقة : فقد تنقل إلينا في كتب أصحابها ، أو على السنة أتباعها وهو نقل لا يعتمد به ، لما وقع في كتبهم من تغيير وتحريف ، ولأن غير المسلم لا يوثق به في نقل شريعة المسلم إليه .

وقد تنقل إلينا في الكتاب أو السنة الصحيحة . فيكون النقل صحيحاً ، والمنقول حينئذ ثلاثة أنواع :

١ — ما دل الدليل على أنه مشروع في حقنا ، فنكون مطالبين به بمقتضى أصولنا . كما في قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْيَكُمْ أَصْبَاهُكُمْ كَمَا كَتَبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ) . وقوله صلى الله عليه وسلم : (صُيِّبُوا) . فإنها سنة أبيكم إبراهيم .

٢ — ما دل الدليل على أنه منسوخ في حقنا ، فلا يكون شرعاً لنا ، كما في

قوله تعالى : (قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أَوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِثْقَلُ أُوتَمَةٍ مَقْشُورًا أَوْ لَحْمِ خَيْرٍ فَإِنَّهُ رَجَسٌ أَوْ فِصْقًا أَجَلٌ لَعَنَ اللَّهُ بِهِ ، فَنَرَضَطْرَ غَيْرَ بَاقٍ وَلَا عَادِلَ فَإِنَّ رَبَّكَ عَفُورٌ رَحِيمٌ ، وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ طَلُورُهَا أَوْ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ . ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِبَيْعِهِمْ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ) (١) ، وقوله صلى الله عليه وسلم : (وَأَجَلَتْ لِي الْغَنَامُ وَلَمْ تَحُلْ لِأَحَدٍ قَبْلِي) .

٣- ما لم يدل دليل على أنه مشروع أو غير مشروع لنا ، كما في قوله تعالى : (وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذْنَ بِالْأُذُنِ وَالشَّيْءَ بِالشَّيْءِ وَالْجُرُوحَ قِصَاصًا) (٢) . وقوله تعالى : (وَنَبِّئِهِمْ أَنَّ الْمَاءَ قِسْمَةٌ بَيْنَهُمْ كُلٌّ شَرْبٌ مَحْضَرٌ) (٣) وقد اختلف في هذا :

١- فنقل عن أصحاب أبي حنيفة ، وبعض المالكية . وبعض أصحاب الشافعي ، وعن أحمد في إحدى روايتين عنه - أن يكون شرعاً لنا ، لأنه شرع من عند الله ولم يثبت نسخه ، فنكون مطالبين به ، لقوله تعالى (شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ) (٤) ، وقوله تعالى : (ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ) (٥) . وقوله تعالى : (أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمُ افْتَدِهْ) (٦) .

ولهذا استدل الفقهاء على جواز القسمة بالمهاياة بقوله تعالى : (وَنَبِّئِهِمْ أَنَّ الْمَاءَ قِسْمَةٌ بَيْنَهُمْ) . واستدل الحنفية على قتل المسلم بالذئ والرجل بالمرأة بقوله تعالى : (وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ) . واستدل بعض المالكية وبعض الشافعية وبعض الحنابلة على جواز الجعالة بقوله تعالى في سورة يوسف : (وَلَمَّا جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ) .

(١) ١٤٥ ، ١٤٦ : الأنعام ، ويلاحظ أن ما حرم على اليهود في الآية الثانية لم يحرم للذئ ، بل حرم عليهم عقوبة لهم ، ولهذا كان التحريم متعلقاً بالاتضاع به عبثاً ولعبة .

(٢) ٤٥ : المائدة .

(٣) ٢٨ : القمر .

(٤) ١٣ : الشورى .

(٥) ١٢٣ : النحل .

(٦) ٩٠ : الأنعام .

٢- وعن بعض أصحاب الشافعي ، وبعض المالكية ، وفي رواية عن أحمد ، وعليه الأشاعرة والمعتزلة - أن ذلك لا يكون شرعاً لنا ، لأن الأصل في الشرائع السابقة للخصوص ، أما الشريعة الإسلامية فعامّة نعمة لكل ما تقدمها ، قال صلى الله عليه وسلم : (وكان النبي يُبْعَثُ إلى قومه خاصة ، ويُبْعَثُ إلى الناس عامة) ، فلا تكون الشرائع السابقة شرعاً لنا ما لم يدل دليل على مطالبتنا بها ، ويؤيد هذا قوله تعالى : (فَاعْلَمُوا بِبَيِّنَاتٍ مِمَّا أُنْزِلَ اللَّهُ . وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ . لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً) (١) .

والمراد بما أورده أصحاب الرأي الأول من الآيات - ما هو عام في كل الشرائع : من التوحيد والبعث ، وهو الذي يسمى منه . ويناقض الشرك ، وليس منه ما يرد عليه النسخ من مسائل الفروع .

والنفس أميل إلى الاعتداد بالشرائع السابقة المنقولة إلينا نقلاً صحيحاً إذا لم تناقض ذنباً معتداً به عندنا ، وقد يؤيد هذا ما ثبت في صحيح أنه صلى الله عليه وسلم كان يحب موافقة أهل الكتاب فيما لم ينزل عليه . ومالبت عن ابن عباس أنه سجد في سورة (ص) عند قوله تعالى : (وَطَنَ دَاوُدَ إِذَا فُتِنَهُ فَاسْتَغْفِرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعاً وَأَنَابَ) وقرأ قوله تعالى (أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمْ أَقْنَدَهُ) .

وأما المأثور من فتاوى الصحابة (١) - فقد ذهب جماعة من العلماء إلى القول بحجيته ، وأطال ابن القيم في الاحتجاج له ونقل عن أبي حنيفة أنه قال : « إذا جاء الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم فعل رأس العين وإذا جاء عن الصحابة نختر من قولهم . وإذا جاء عن التابعين زحمتهم » . ويُقَلُّ عن الشافعي أنه قال « ما كان الكتاب والسنة موجودين فلا عذر في العدول عنهما فإن لم يكرنا - صرنا إلى أقاويل الصحابة أو واحد منهم ، وقول الأمة أي بكر وعمر وعثمان أحب إلينا إذا صرنا إلى التقليد . لأن قول الإمام مشهور يُلْزَمُ الناس به ، فهو أرجح من فتاوى تقع في البيوت أو المجالس الخاصة

(١) ٤٨ : المسألة .

(٢) راجع ص ١٠٣ ج ٣ : الإحكام للأبدي ، ٣٧٧ - ٤٠٥ ج ٣ : إعلام الموقعين .

ولا يُعنى الناس بها عنايتهم بقول الإمام ، وقد يأخذون بها وقد يدعون . كل ذلك إذا لم يتضمن الاختلاف بين الصحابة دليلاً على ما هو الأقرب إلى الكتاب والسنة من آرائهم ، وإلا اتبعنا القول الذى معه الدلالة . ٨١ (١) .

وجمهور العلماء على أنه ليس بحجة ، وعليه جمع من متأخري الحنفية والشافعية والمالكية والحنابلة وأكثر المتكلمين .

ذلك لأن المأثور عن الصحابي لا يرقى إلى مرتبة الخبر المرفوع ، وهو مؤخر عن القياس إذا كان راويه معروفاً بالرواية دون الفقه كما تقدم .

والصحابي مجتهد ككل المجتهدين ، ويجوز عليه من الخطأ ما يجوز على غيره ، فقد كان أبو بكر رضى الله عنه إذا اجتهد برأيه يقول : هذا رأيي ، فإن يكن صواباً فمن الله ، وإن يكن خطأ فني وأستغفر الله ، وكتب كاتب لعمري - هذا ما رأى الله ورأى عمر ، فقال له : بشئنا قلت ! هذا ما رأى عمر ، فإن يك صواباً فمن الله ، وإن يك خطأ فمن عمر .

وامتياز الصحابي بالتقوى والعلم والفضل لا يوجب على مجتهد آخر تقليده ، فإن الأدلة الدالة على بطلان التقليد عامة تشمل الصحابي وغيره .

هذا إلى أن الصحابة ما كانوا يرون إلزام الناس بآرائهم إذ وجدوا غيرها أقوم دليلاً ، وأهمل سبيلاً ، فقد أفنى عثمان يافراد الحج ليؤدى المسلم العمرة بزيارة خاصة للبيت فيعظم أجره ، فاعترض عليه على رضى الله عنه ، فأقبل عثمان على الناس يقول : ما نبيت عن التمتع ، وإنما هو رأى أشرت به ، فمن شاء أخذ به ، ومن شاء تركه (٢) .

وكذلك أفنى عمر بالإفراد وأفنى ابنه عبد الله بالتمتع ، فقيل له ، كيف تخالف أباك ؟ فقال : وبلكم ! ألا تتقون الله ؟ إن كان عمر نهى عن ذلك فإنما كان يفتي الخبر بإتمام العمرة ، إنه لم يقل لكم : إن العمرة في أشهر الحج حرام ، بل قال : إن أتم العمرة أن تفردوها من أشهر الحج ، فلم تحرمون ما أحل الله وعمل به رسوله ؟ أفنسته رسول الله أحق أن تتبعوا أم ستة عمر ؟ (٣) .

(١) وانظر ما قاله الشافعي في رسالته الجهادية في ص ٩٢ ج ١ : إعلام الموقعين .

(٢) ص ٦٥ ج ١ : إعلام الموقعين . (٣) ص ٦٧ ج ١ : المحل .

قال الشوكاني رحمه الله في قول الصحابي : « والحق أنه ليس بحجة ، فإن الله تعالى لم يبعث إلى هذه الأمة نبياً ورسولاً إلا محمداً صلى الله عليه وسلم ، والأمة كلها مأمورة باتباع الكتاب والسنة ، لا فرق بين الصحابي وغيره ، فن قال إن الحجة تقوم في دين الله بغير الكتاب والسنة . أو ما يرجع إليهما - فقد قال في دين الله بما لا دليل عليه ، وهذا أمر عظيم وثقوث بالغ لأصحابنا . الركون إليه ، ولا العمل به ، ولا شك أن مقام الصحبة عظيم ، ولكن ذلك في الفضيلة وارتفاع الدرجة وعظم الشأن ، ولا تلازم بين هذا وجعل الواحد منهم مُشرعاً كالرسول ، ولا يصح التمسك في هذا المقام بما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال : (أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم) . فإنه لم يثبت قط . والكلام فيه معروف عند أربابه » (١) . على أنه لو ثبت من وجه صحيح لكان معناه أن حرصهم على اتباع الشريعة الثابتة بالكتاب والسنة يجعلهم قدوة كاملة للناس ، وما يجب أن يقتدى بهم فيه ألا يقول الإنسان قولاً لا وقد عرف دليله من كتاب أو سنة كما كانوا يفعلون . وعلى هذا المبنى يحمل ما صح عنه صلى الله عليه وسلم من قوله : (اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر) ، وما صح من قوله : (عليكم بسني وستة الخلفاء الراشدين المهديين) (٢) .

واختار عند الحنفية التخصيص :

١ - فإذا كان ما روى عن الصحابة مما لا يترك بالرائي فهو حجة عندهم باتفاق . لأن مثله لا يكون من الصحابي إلا وقد سمع فيه شيئاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (٣) . وقد مثلوا له بما روى عن أصحابه من المقبريات : كأكثر مدة الحمل ، وأقل المهر .

(١) قال ابن عبد البر : هذا الكلام لأصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، رواه عبد الرحمن ابن زيد عن أبيه عن سعيد بن المسيب عن ابن عمر عن قتبي صلى الله عليه وسلم . وربما رواه عن أبيه عن ابن عمر ، وإنما أتى ضعف هذا الحديث من قبل عبد الرحمن بن زيد ، لأن أهل العلم سكتوا عن الرواية لحديثه .

(٢) من ص ٢١٤ : إرشاد الفحول بتصرف .

(٣) هنا غير مسلم ، بلواز أن يكون ما ذكره الصحابي له علق بنهته عما انفرد بين الناس في البينة التي يعيش فيها ، أو سمعه من لا يوثق به ، وقد اشترط شيخ وفيد رحمه الله لقبول الخبر في هذه الحالة ألا يكون موضوعه من الإسرائيليات لأنها كانت تؤخذ عن كعب الأحمال (ص ٤٧٩ : تفسير للتلار) .

٢- وإذا كان مما يدرك بالرأى ، ولكنه اشتهر ولم يعرف له مخالف فهو حجة ، لأنه يعد من الجميع عليه إجماعاً مسكوتاً .

٣- وإذا كان مما يدرك بالرأى ولم يشتهر فهو مختلف فيه :

ف قيل إنه حجة ، لأن احتمال السماع من الرسول صلى الله عليه وسلم أرجح من علمه ، وإذا لم يكن سماع فهو أقرب إلى الصواب ، للقرب من الرسول صلى الله عليه وسلم .

وقيل ليس بحجة ، لأن احتمال السماع ليس واجباً ، إذ الصحابي ليس ممنوعاً من الاجتهاد ، فَلَمَّا اجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ ، ولو كان عنده نقل عن الرسول صلى الله عليه وسلم لصرح به .

والخلاصة : أن قول الصحابي لا يعنى المجتهد من طلب الدليل ، ومضى وجهه لم يصح له العسول عنه إلى قول قائل ، صحابياً كان أو غيره ، وإذا لم يكن دليل فاتباع قول الصحابي أولى من القول بالتشبي واتباع الموى .

وأما المأثور من آراء الفقهاء : فهو آراء اجتهادية ، لجأ إليها أصحابها حين أحوزهم الدليل من الكتاب والسنة ، وتأثروا فيها بظروفهم الخاصة ، وبيئاتهم المختلفة ، ومهما تبلغ من الصحة والملاءمة نحصى الذى استنبطت فيه فإنها لا تبلغ مرتبة آراء الصحابة ، وبهذا لا تكون حجة على أحد ، ومعرفتها لا تعنى المجتهد من البحث عما يلائم عصره من الأحكام الشرعية فى ظل قواعد الشريعة العامة ، ولكنه سيجد فيها مادة غزيرة صادرة من عقول راجعة مترسنة بالبحث الفقهى : فتفتح للباحث مجال الدراسة الواسعة ، وتعينه على الفهم ، وتوجهه الوجهة الشرعية السليمة .

والمطلع على آراء الفقهاء فى المذاهب الإسلامية المختلفة يراها قد استوعبت كل الآراء التى يمكن أن يصل إليها أى مفكر ملتزم لحدود الإسلام ومعترف بوجوب الاستهداء بهداه فى أى عصر من العصور . وفى أية بيئة من البيئات .

الأَصْلُ الثَّالِثُ الاجتهاد

هذا هو المصدر الثالث من مصادر التشريع الإسلامى .

وهو فى اللغة - بذل الجهد ، واستفراغ الوسع فى تحقيق أمر لا يكون إلا بكافة ومشقة . ولهذا يقال : اجتهد فى حمل قنطار من اقمح مثلا . ولا يقال : اجتهد فى حمل عصاه .

وفى اصطلاح الأصوليين - بذل الفقيه جهده فى سنباط حكم شرعى من دليله . على وجه يُحس فيه العجز عن المزيد .

مجال الاجتهاد :

أوسع مجالاته ما لم ينص على حكمه فى الكتاب والسنة . وبهذا الاعتبار كان المصدر الثالث من مصادر التشريع الإسلامى .

وقد يدخل فى مجاله ما كان ظنى الثبوت أو ظنى الدلالة من نصوص الكتاب وسنة . وهو كثير كما سيأتى .

فإذا كان النص ظنى الثبوت كان موضع بحث اجتهاد فى سنده ، ومدى صلاحيته لإثبات الحكم . وإذا كان ظنى الدلالة كان البحث فى تفسيره أو تأويله وفى قوة دلالته على المعنى المقصود ، وفى سلامته من المعارضة ، أو معارضته بما يورث فيه ، وفى خصوصه أو عمومه . وما يدخل فيه من الجزئيات ومالا يدخل ، وهكذا .

وسرى عند الكلام فى اجتهاد عمر رضى الله عنه أنه لم يقف فى الاجتهاد عند هذا الحد ، بل بحث عن مقاصد الشارع فى نصوص قطعية فى ثبوتها ودالاتها . وحكم بما أداه إليه اجتهاده فيها .

حجة الاجتهاد :

لاخلاف بين العلماء في حجة الاجتهاد ، إذا كان متعلقاً بالنصوص الشرعية من جهة ثبوتها أو دلالتها ، وعمومها وخصوصها ، أو الجزئيات من جهة دخولها في النص أو عدم دخولها فيه . أما إذا كان الاجتهاد لمعرفة حكم شرعي في حادثة لم ينص على حكمها - فقد اختلف فيه :

فذهب الشيعة والنظام وجماعة من معتزلة بغداد والظاهرية - إلى أنه ليس بحجة ، فهم من زعم أنه ممنوع شرعاً . ومنهم من بانع فزعم أنه ممنوع عقلاً . وذهب جمهور المسلمين إلى أنه جائز عقلاً وشرعاً . وعندما تدعو الحاجة إليه يكون واجباً كما سيأتي . وهو قول السلف من الصحابة والتابعين والأئمة الأربعة وأكثر الفقهاء والمتكلمين .

استدل الماترون بأدلة (١) ، منها :

١- أن نصوص الكتاب والسنة - بعموم معانيها - كافية في تعرف ما يحتاج إليه الإنسان من أحكام شرعية . من غير حاجة إلى اعتماد على الرأي بقياس أو غيره قال تعالى : (وَزَكَّيْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ) (٢) : وقال سبحانه : (مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ) (٣) .

وعالم يقتوله نص من النصوص يبق على الإباحة الأصلية - كما سيأتي و الاستصحاب - عملاً بقوله تعالى : (هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مِمَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا) (٤) ، وقوله : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنَ أَشْيَاءٍ إِن تَبَدَّلَ لَكُمْ تَنبُؤُكُمْ وَلَئِن سَأَلْتُمُوهُنَّ لَيَبْزُلَنَّ الْفَرَأَنَ تَبَدَّلَ لَكُمْ عَفَا اللَّهُ عَنْهَا وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ) (٥)

٢- أن من النصوص الشرعية ما يدل على عدم الاعتماد بالرأي ، كقوله تعالى : (وَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ) (٦) . لم يقل ،

(١) راجع ص ٢٢٤ ١٣ : للمصنف ، وص ٢٧٥ ١٣ : لإمام المؤمنين .

(٢) ٨٩ : النحل .

(٣) ٣٨ : الأنعام .

(٤) ٢٩ : البقرة .

(٥) ١٠١ : الشورى .

(٦) ٥٩ : النحل .

فردو . و آرائكم وقوله سبحانه : (إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بِهِ
الْقَائِمِينَ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ) (١) ، لم يقل : بما رأيت أنت . وروى مالك الأشجعي أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « تفرق أمتي على بضع وسبعين فرقة ، أعظمها
فتنة قوم يقيسون الدين برأيهم ، يحرمون ما أحل الله ، ويحلون ما حرم الله » (٢) .

٣- وعلى هذا سار أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأنزل عن الكثير
منهم قَمُّ القول في أمر الدين ، والتحذير من الاعتقاد عليه (٣) . ومن هذا قول
عمر رضي الله عنه : « أصحاب الرأي أعداء السنن . أحبهم الأحاديث أن
يحفظوها . وفتلت منهم أن يعوها ، واستخبروا - حين سئلوا - أن يقولوا :
لا نعلم ، فصاروا السنن برأيهم ، فلا يأكل ولا ياهم » . وقول علي رضي الله
عنه : « نركن الدين بالرأي لكان أسفل الخلق أهل بالمسح من أعلاه » .
وقول ابن مسعود رضي الله عنه : « يذهب فقهاؤكم - أو علماءكم - أو خياركم -
ويشخذ الناس رؤساء جهالا يقيسون الأمور برأيهم ، فيبهد الإسلام ويثلم » ،
وقول ابن عباس رضي الله عنه : « إنما هو كتاب الله وسنة رسوله ، فمن
قال بعد ذلك برأيه فلا أدري : أتى حسانته يمد ذلك في سيئاته » . وقول
عبد الله بن عمر رضي الله عنهما : « العلم ثلاثة : كتاب الله الناطق ، وسنة
ماضية ، ولا أدري » ، وغير هذا كثير .

واستدل الخبجون له بالكتاب والسنة والعدل (٤) :

١- أما الكتاب فقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ
وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ ، فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ) ، فإن المراد
بطاعة الله ورسوله اتباع ما علم من نصوص الكتاب والسنة . أما الرد إلى الله ورسوله
عند التنازع فالمراد منه التحذير من اتباع الهوى ، وجوب الرجوع إلى ما شرع
الله ورسوله بالبحث عما قد يكون خافياً أو غائباً عن البال من النصوص ،
أو بتطبيق القواعد العامة ، يلحق الشيء بشيئه ، أو التوجه إلى تحقيق المقاصد
التي دلت تصرفات الشارع العامة على الاعتداد بها ، فكل هذا رد إلى الله
ورسوله .

(١) : ١٠٥ : القلم . (٢) : ص ١٦٠ : إمام للوفيين .

(٣) : ص ١٦١ : إمام للوفيين .

(٤) : رابع ص ٢٤١ . للمصنف ، وص ٥٩ ، ١٥٤ : إمام للوفيين .

ولو كان المراد بالرد عند التنازع هو المراد بما تقدمه من طاعة الله ورسوله..
لكان الكلام تكراراً خالياً من الفائدة ، وهو ما يتبو عنه أسلوب القرآن الحكيم .

٢- ولما السنة : فمنها ما روى عن معاذ بن جبل رضى الله عنه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أراد أن يبعثه إلى اليمن قال له : (كيف تقضى إذا عرّض لك قضاء ؟) قال : أقضى بما في كتاب الله . قال : (فإن لم يكن في كتاب الله ؟) قال : فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال : (فإن لم يكن في سنة رسول الله ؟) . قال : أجتهد رأيي ولا آلو . قال معاذ : فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم صدرى ، وقال : (الحمد لله الذى وفق رسول الله لما يرضى الله ورسوله) (١) .

ومنها ما روى سعيد بن المسيب عن علي رضى الله عنه : أنه قال : قلت : يا رسول الله ، الأمر ينزل بنا لم ينزل فيه قرآن ولم تمض فيه منك سنة ؟ قال : (اجتمعوا له العالمين - أو قال : العابدين - من المؤمنين ، فاجعلوه شورى بينهم ، ولا تقضوا فيه برأى واحد) (٢) .

ومنها ما روى من اجتباة رسول الله صلى الله عليه وسلم . وأمره أصحابه بالاجتهاد ، وإقراؤه من اجتهد منهم على اجتباة كما سيأتى :

٣- وأما العقل : فقد جعل الله الإسلام خاتمة الأديان ، وجعل شريعته صالحة لكل زمان وكل مكان ، ونصوص الشريعة من الكتاب والسنة محدودة :

(١) أخرجه أبو داود (ص ١١٦ ج ٢) والترمذى (ص ٦١٦ ج ٣) والدارقنى (ص ٣٤ ج ٤) عن الحارث بن عمرو عن أناس من أهل حمص من أصحاب معاذ بن معاذ وقال فيه التزلى : « قلت الأمة بالمقبول ولم يظهر أحد فيه طناً أو إنكاراً ، فلا يفتح فيه كونه مسلماً ، بل لا يجب البحث عن إسناده » (راجع ص ٢٥٤ ج ٢ : المستقصى وص ٢٤٣ ج ١ : إعلام المولفين) .

(٢) هذا الحديث - وإن قيل : إنه غريب من حديث مالك ، وفى روايته من لا يصح به (ص ٧٤ ج ١٣ : إعلام المولفين) - معناه فى غاية الصدق والصحة ، لأنه دعوة إلى الشورى فى مهام الأمور ، ويؤيدها حديث القرآن الكريم على ذلك ، وحمل الرسول صلى الله عليه وسلم أصحابه من بعده ، وروى الطبرانى ملك فى مجمع الزوائد الأوسط (ص ١٧٨ ج ١ : ط مصر ص ٨١٥٢) ، ووجهه لثقات من أهل الصحيح . ورواية العالمين أرجح فى المعنى من رواية العابدين ، لأن التفرغ من الاجتهاد للتشاور قورصول إلى رأى فيما نزل بالناس ، وهذا يكون بقوى العلم والرأى ، لا بالتبدين المتبايعين عن شؤون الناس لأن من هؤلاء من تستحب فى الصلاة إمامته وقد لا تقبل صدقه لقامى شهادته . وكان الإمام مالك رضى الله عنه يقول : « كم من أخ لى بالدينة أرجو دعوته ، ولا أقبل شهادته » .

وحوادث الناس ومائلهم إلى مقاصدهم متجددة وغير محدودة ، ولا يمكن أن تفي انصوح المحدثون بأحكام الحوادث المتجددة غير المحسودة والجزئيات التي لا حصر لها إلا إذا كان هناك مجال لتعرف أحكام الحوادث الطارئة بالاجتهاد في قياسها على نظائرها ، أو توجيهها إلى تحقيق المصالح التي ترمى إليها الشريعة . وبغير هذا تفقد الشريعة صلاحيتها لكل زمان وكل مكان .

وما استدلل به الماتعون لاحجة لهم فيه :

١ - فأما الآيات التي زعموا أنها تدل على إبطال القرآن الكريم على كل ما يستجد من الأحداث - فالمراد بها أن القرآن الكريم مشتمل على كل الأصول نعمة التي لا بد منها لصلاح البشر في معاشه ومعاده ، ومن هذه الأصول ما أرشد إليه الكتاب الكريم والسنة المطهرة : من إلحاق الشيء بشيئه والتوجه بالأعمال إلى تحقيق المصالح التي جرت عادة الشارع بالمحافظة عليها كما سيأتي .

ولو كان المقصود بتلك الآيات ما ذهبوا إليه - ما اجتهد الرسول ولا اجتهد أمته في حادثة لانص فيها . وقد اجتهد الرسول كما سيأتي ، واجتهد أصحابه في لا يحصى من المسائل (١) .

ومن ذلك حكمهم بإمامة أبي بكر ، وقبلهم عهده بالخلافة إلى عمر . وكأنهم جعلوا عهد الإمام بالخلافة لمن بعده كبايعه الأمة له .

واجتهدهم في كتابة المصحف وإجماعهم على ذلك بعد أن اختلفوا فيه .

واجتهدهم في تقسيم العطاء بين مستحقه من المهاجرين والأنصار ، فقد رأى أبو بكر أن يسوي بينهم فيه ، فقال عمر : « كيف نجعل من ترك دياره وأمواله مهاجراً إلى النبي صلى الله عليه وسلم كن دخل في الإسلام كرهاً ؟ » . فقال أبو بكر : « إنما أسلموا لله ، وأجورهم على الله ، وإنما الدنيا بلاغ » . فلما انتهى الأمر إلى عمر عمل بما رأى .

واجتهدهم في حد الشرب ، وقول على رضي الله عنه فيه : « من شرب هذى ومن هذى افترى » فأرى عليه حد المفترى ، فكانه جعل الشرب كالقذف ، لأنه مظنة له .

وقوله: **لَنَا كَثِيرٌ** : اجتهد فيه الصحابة رضى الله عنهم ، فاجتهدوا على الحكم في ما بين يدي الخلاف في بعض آخر ، ولو أن نصنا دل على ما ذهبوا فيه أو ضل به بعمومه ما اجتهدوا ولا اختلفوا .

وقولهم : **إِنْ مَا لَا نَصَ فِيهِ يَبْقَى عَلَى الْإِبَاحَةِ الْأَصْلِيَّةِ** : **لَا يَبْقَى** تعالى : **هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا** ، إنما يقبل فيها لا يشترك أصلاً منصوباً على حكمه في علة هذا الحكم ، كما سيأتي في بابي القياس والاستصحاب ، فأما ما تحقق في هذه المشاركة فإن المقول البشرية تقتضي بغيرها أن يشترك في الحكم كما شاركة في العلة .

والسؤال المهي عنه في قوله تعالى : (**لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ**) هو السؤال الذي يتعرض به السائل لما لا مجال للرأى فيه طلباً لزيادة التكليف ، ويؤيد هذا ما روى في سبب نزول الآية : أنهم سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحج : أتى كل عام هو ؟ فقال : (لو قلت نعم لوجبت ذروني ما تركتكم فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة مسائلهم . واختلف فهم على أنبيائهم) ، وقوله صلى الله عليه وسلم : (**أَعْظَمُ الْمُسْلِمِينَ فِي الْمُسْلِمِينَ جُرْماً مَنْ سَأَلَ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يَحْرَمْ عَلَى النَّاسِ ، فَحَرَمَ عَلَيْهِمْ مِنْ أَجْلِ مَسْأَلَتِهِ**) (١) .

٢- وأما النصوص الدالة على عدم الاعتداد بالرأى فقد بينا أن قوله تعالى : (**فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ**) . دليل لنا لأهم .

وأما قوله تعالى : (**لِيَتَحَكَّمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ**) فإفراد به : للحكم بينهم بما يترك الله به وعلمك إياه . وقد يكون فيها علمه بذلك الجهد لمعرفة الحكم فيها لا نص فيه كما وقع فعلاً ، ولا دليل على قصر معنى الآية على مانص على حكمه ، وسيأتي مزيد بيان لذلك .

٣- وأما ما ورد عن الرسول صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه من ذم الرأى والتحذير من العمل به فيعارضه ما ثبت قطعاً من اجتهد الرسول ، وأمره أصحابه بالاجتهاد ، وإقرار من اجتهد منهم على اجتهداه ، وعلمهم به بعد

فلك فيما لا يحصى من المسائل ، ولا بد حينئذ من حمل كل نوع من هذه النصوص المتعارضة على ما يلائمه ، توفيقاً بين الأدلة .

وبيان ذلك أن من أمور الدين ما لا مجال للرأى فيه ، وذلك ما نُسبتنا عن السؤال عنه ، ومنها ما له فيه مجال ، والرأى في هذا نوعان :

(أ) رَأْيٌ يصدر عن جهل أو هوى واطِّراح لقواعد الدين العامة ، وقد يُحمل حراماً أو يُحرَّم حلالاً ، كالاتِّداد بمصلحة ألفاها الشارع ، وكالحاق أمر بآخر لا اشتراكهما فيما لا يصح علة للحكم مما يسميه بعض الأصوليين بقياس الشبه (١) : كالحكم بحل الربا قياساً على البيع يجامع أن كلا منهما مبادلة مبنية على تراضٍ وفيها نفع للعاقدين ، وكالحكم بحل الميتة قياساً على الجذابة يجامع لزهد الروح في كل منهما ، وربما قيل : إن الميتة أولى بالحل من المذكاة . لأن إزهاق روح الأولى من الله ، وإزهاق روح الثانية من الإنسان ، وكالحكم بحل الخمر قياساً على الماء يجامع السيولة في كل منهما ، ونحو ذلك .

(ب) وَرَأْيٌ جرى على سنن الحق والعدل . فأُلحق فيه الشيء بشيئه لا اشتراكهما في معنى يقتضى اشتراكهما في الحكم . ولم يتناقض حكماً متصوفاً عليه ، وه يتخذ وسيلة إلى مصلحة لا يعتد بها الشارع . وهو القسط الذي دعا الإسلام إليه ، وحث القرآن الكريم عليه في قوله سبحانه : (لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بَيِّنَاتٍ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ) (٢) . وهو الرأى الصحيح الذي جرى عليه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم .

فكر رأى محمود فهو محمول على هذا النوع الأخير ، وكل رأى مذموم فهو محمود على ما عداه من النوعين السابقين . وفي مثل هذا نزل قوله تعالى : (ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السموات والأرض ومن فيهن) (٣) وفي النصوص السابقة ما يشير إلى ذلك (٤) .

(١) راجع ص ١٧٦ ج ١ : إعلام الموقعين .

(٢) ٢٥ : الحديد . (٣) ٧١ : المؤمنون .

(٤) راجع ص ٦٩ ، ٧٠ ج ١ : إعلام الموقعين . وفي ص ٧٦ منه تجد أنواع الرأى بعامة ، وفي ص ٩١ تجد أنواع الرأى المحدود .

الاجتهاد في المصدر الأول :

كلّ ما قدمنا من الأدلة على أن الاجتهاد مصدر من مصطلح التشريع يعتمد في النجاة على ما وقع في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم وزمن خلفائه الراشدين مما بعد إجماعاً من كثرة المسلمين الكثيرة - التي لا يعتد بمن خالفها - على أنه لا مفر من الاجتهاد فيها لا نص فيه ، ولهذا نتكلم هنا عن اجتهاد الرسول صلى الله عليه وسلم ، وعما وقع في زمنه من اجتهاد أمر به أو أمّره ، ثم ما وقع من صفوة أصحابه رضوان الله عليهم :

اجتهاد الرسول صلى الله عليه وسلم :

أنزل الله القرآن على رسوله الكريم ، وأمره أن يحكم بين الناس بما أنزل فيه ، فقال تعالى : (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّئًا عَلَيْهِ . فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ، وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ) (١) . فكان واجباً عليه أن يتصدى للفصل فيما يقع بين الناس من نزاع . وهو صلى الله عليه وسلم - كغيره من القضاة والمنقذين - يحتاج في القضاء والإفتاء إلى نوعين من الفقه :

أولهما : فقه الحادثة التي يريد القضاء أو الإفتاء فيها ، ولا بد في هذا من براعة في استخلاص الحقيقة من أقوال الخصوم وشهودهم ، أو من أسئلة المستفتين من العامة ، ولا خلاف في أن مرجع هذا إلى اجتهاد الرسول صلى الله عليه وسلم . وهو في فهمه للحقيقة من أقوال الناس يتأثر بما يتأثر به البشر ، ولهذا قال صلى الله عليه وسلم : (إنما أنا بشر ، وإنكم تختصمون إليّ ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض ، فأحسب أنه صادق ، فأقضي له ، فن قضيت له بئن مسلم فلإنما أقطع له قطعة من النار ، فليحملها أو يندرها) (٢) .

(١) ٤٨ : المسألة .

(٢) كان لكثير من القضاة فرجة وقادة ، ودكاء باهر ، وقلعة بارعة ، في الاحتيال لمعرفة الحق من أحوال المتخاصمين . ومن ذلك ما روى أن امرأتين اخصمتا إلى نبي الله داود وابنه سليمان عليهما السلام في صبي ولا بينة لواحدة منهما ، فعلم به داود للكبرى ، وقال سليمان : اتنونا بسكني أشق نصلين ، فأطلى كلا منهما نصفه . فرضيت بذلك الكبرى ، وقالت الصغرى : لا تفلح يا نبي الله ، هو ابنها لقضى به للصغرى .

ثانيهما : فقه الحكم الشرعي لهذه الحادثة ، فإذا كان منصوباً في كتاب الله ، فهو صلي الله عليه وسلم سيد العلماء ، وإمام الفقهاء ، فلا يحتاج في إدراكه إلى اجتهد لفهم الكتاب كما يحتاج ، ولا إلى بذل جهد في استنباطه كما نبذل .

وإذا لم يكن منصوباً - فهل للرسول صلى الله عليه وسلم أن يستببط حكمه باجتهاده ؟ اختلف المغمون بالخلاف في هذا :

فقال الأشاعرة وكثير من المعزلة : ليس له أن يجتهد ، واستدلوا :
١ - بقوله تعالى : (وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ، إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى) (١) :
فقد نبي الله عنه أن يصدر منه كلام عن الهوى ، وقصر ما يصدر منه على كونه وحياً يوحى ولو كان له أن يجتهد ما كان كل كلامه صدرأ عن وحى .

٢ - بأنه لو كان له أن يجتهد ما انتظر الوحي للإجابة عن سؤال يوجه إليه ، وقد انتظر الوحي للإجابة في كثير من المسائل .

ومن ذلك أنه لما أرسل بعض رجاله لاستطلاع خبر قريش ، فقاتلوا في الشهر الحرام من غير إذن ، وغنموا وأسروا ، وسئل عن القتلى في الشهر الحرام - توقف في أمر الغنيمة والأسرى . وقال : ما أمرتكم بقتل في الشهر الحرام ،

= وشكا زجر إلى سليمان عليه السلام أن جيراناً له يسرقون أوزة ، ولا يعرف السارق منهم ، فجمع سليمان - س ، وعطيم ، فكان فيما قال : وإن أحدكم يسرق أوزة جاره ، ثم يدخل المسجد والريش على رأسه ، فسح رجل رأسه ، فقال سليمان : خذوه فهو لسرق .

وحاصم رجل إلى شريح في سور ، فطلب منه البيعة ، فقال : ما تجد بيعة في سور ولدت عندنا ، قال شريح : اذهب وإياي إليها فأرسلوها ، فإن استقرت واستمرت ودوت فهي له ، وإن هي انقضت وراوت فليست له .

وشكا حسن إلى إلياس القاضي أنه استودع ماله وجلاً ، ثم عاد إليه يضنيه به فيجده ، فقال له : عد إلى بعد يومين ، ولا تخبره بمجيبك إلى . ثم دعا إليه ذلك الرجل ، وطلب له : لقد بلغني الكثير عن أمانتك وحضانتك بيتك ، وإنني أريد أن استودعك ماعندي من ودائع الناس وأموال الأيتام حتى أحضر من سفر بعيد عزمت عليه . قال : جيباً وكرامة . قال : فذهب فأعد مكاناً حريزاً وحالين حسن المال إليه . ثم دعا صاحب التوديعة وقال له : اذهب إن صاحبك ، واطلب منه وديعتك ، وهدده بالشكوى إلى أن امتنع ، فذهب إليه فأعطاه حقته . ثم جاء الرجل إلى القاضي ومعه المالون ، فقال له : اذهب فقد عدلت عن السفر وعزوه على عيانة الأمانة بعد أن استخلصها من هذه الحيلة البارة . (راجع الطرق الحكيمة ، وإعلام المتقنين لابن القيم ، والجزء الثاني من المستطرف ، والجزء الأول من المعقد حريه) .

(١) أول سورة التجم .

وَسُقِطَ فِي أَيْدِي الْمَقَاتِلِينَ ، وَعَنْهُمْ إِخْوَانُهُمْ حَتَّى نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ، قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ . . .) الْآيَةُ (١) .

ومنه ما وقع في إرث ابنتي سعد بن الربيع : إذ شكت أمهما إليه أن عيهما استأثر بماترك أبوهما ، فقال صلى الله عليه وسلم : (يقضى الله في ذلك) .
فنزل قوله تعالى : (يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ . . .) الْآيَةُ (٢) .

ومنه ما حدث في الظهار ، إذ شكت خولة بنت ثعلبة إليه مظاهرة زوجها منها وسألته مخرجاً من الضيق الذي حل بها ، فقال : (ما أمرت في شأنك بشيء حتى الآن ، وما أراك إلا قد حرمت) : ولم يلبث أن نزل قوله تعالى : (قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا . . .) الْآيَاتُ (٣) .

٣- بأن الاعتماد على الاجتهاد أضعف من الاعتماد على الوحي ، لجواز الخطأ في الأول دون الثاني ، ومتى أمكن الاعتماد على الأقوى لم يجوز العدول عنه إلى الأضعف .

وقال جمهور الأصوليين : له أن يجتهد ، واستدلوا :

١- بقوله تعالى : (إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ) (٤) ، فإن الإراءة فيه لا يصح أن تكون من الرؤية بالعين .
لان الأحكام أمور معقولة ، ولا من الرؤية بمعنى العلم . لحاجتها حينئذ إلى ثلاثة مفاعيل ، وليس في العبارة إلا إثنان : كاف انخضاب . والضمير المستتر العائد إلى ما ، فلم يبق إلا أن تكون من الرأي ، وانعنى : لتحكم بين الناس بما جعله الله لك رأياً .

وقد حكى هذا عن أبي يوسف رحمه الله (٥) .

والظاهر أن أرى هنا بمعنى علم ، وهو يحتاج إلى مفعولين فقط ، والمعنى : لتحكم بين الناس بما علمك الله ، وقد يكون منه الاجتهاد ، فلا يكون في الآية دليل على جوازه ، ولا على منعه .

٢- بقوله تعالى : (فاعتبروا يا أولي الأبصار) ونحوه من الأدلة التي تأمر

(١) ٢١٧ : البقرة . (٢) ١١ : النساء .

(٣) لول المحادثة . (٤) ١٠٥ : النساء .

(٥) راجع ص ٢٦٨ ج ٢ : سلم الثبوت .

بالاعتبار وقياس الأشياء على الأشياء ، على نحو ما سيأتي في الكلام من القياس ورعاية المصلحة ، فإن تلك الأدلة تشمل الرسول وغيره ، بل هو صلى الله عليه وسلم أولى بمجاوز الاجتهاد ، لأنه أدرى بوجوه القائل وللشابه ، وأعلم بمقاصد الشريعة .

٣- بأنه إذا جاز الاجتهاد لمن يخطئ ويحق على خطئه - جاز - من باب أولى - لمن يندر خطؤه ، ولا يقره الوحي على خطأ .

٤- بأن منع الاجتهاد إضعاف للمدارك الإنسانية ، وتعطيل للعقول البشرية والاجتهاد يشهد الأذهان ، ويُقوِّم المدارك ، ويحرك العقول إلى التفكير المستقيم ، وتحزى الرأي السديد ، فلا يفتنى أن يمنع منه الأنبياء كما لم يخرجهم الله من دائرة التكليف التي تهذب النفوس ، وتقوى العزائم .

٥- وقد كان الرسول يجتهد ، ويأمر أصحابه بالاجتهاد ويقرهم عليه .

فإن الأول : أنه صلى الله عليه وسلم نهي عن لزاج صيد مكة وعن قطع شوكها باجتهاده ، ولهذا لما عقب العباس على هذا النبي بقوله : إلا الإذخر يا رسول الله - قال : (إلا الإذخر) (١) ، وأقره الوحي بالسكوت على ذلك .

واجتهد في أسارى بدر فوافق على قبول الفداء ، وكان رأياً خطأً هاتبه الله عليه في قوله (مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُفْخَرَ فِي الْأَرْضِ) (٢) .

وأعرض - باجتهاد منه - عن ابن مکتوم حين جاء يلتمس المرفة ، واشتغل بمحادثة صناديد قريش طبعاً في إسلامهم ، فوثب على ذلك في قوله تعالى : (عَبَسَ وَتَوَلَّى أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى . . .) الآيات (٣) .

وقد عد من اجتهاده صلى الله عليه وسلم قوله : (لَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَتِهَا وَلَا عَلَى خَالَئِهَا ، وَلَا عَلَى ابْنَةِ أَخِيهَا ، وَلَا عَلَى ابْنَةِ أَخِيهَا ، فَإِنَّكُمْ إِنْ فَعَلْتُمْ ذَلِكَ قَطَعْتُمْ أَرْحَامَكُمْ) ، فإنه قياس منه على ما نصه الكتاب من حرمة الجمع بين الأخنتين ، وقوله : (يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب) ، فإن وضع هذه القاعدة مبنى على قياس ما لم ينص عليه منها على ما نصت عليه

ويؤيد هذا ما روت أم سلمة رضي الله عنها أنه صلى الله عليه وسلم قال :

(١) راجع الإحرام وما يعلق به ٢٣٩ : سهل السلام .

(٢) ٦٢ : الأنفال . (٣) أوائل سورة عبس .

(إني أفضى بينكم بالرأى فيما لم ينزل فيه وحى) (١).

ومن الثاني : أنه صلى الله عليه وسلم قال لعمر بن العاص في بعض القضايا : احكم . فقال : اجتهد وأنت حاضر ؟ قال : (نعم) ، إن أصبت فذاك أجران ، وإن أخطأت فذاك أجر . وأنه حكم سعلماً في بني قريظة ، فحكم فيهم باجتهاده فأقر حكمه .

ومنه ما روى عن أبي سعيد الخدري أن رجلين خرجا في سفر ، فحضرت الصلاة وليس معهما ماء ، فتيما وصليا ، ثم وجسد الماء في الوقت ، فتوضأ أحدهما وأعاد الصلاة ، ولم يعد الآخر ، ولما ذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم قال للذي لم يعد : « أصبت السنة وأجرتك صلاتك » ، وقال للذي توضأ وأعاد : « لك الأجر مرتين » ، فأقر كلا منهما على اجتهاده في موضع لا نص فيه (٢) .

ومنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم - لما أمره الله تعالى بهزوى بني قريظة عقب هودته من غزوة الأحزاب إلى المدينة - قال لأصحابه : (من كان سامعاً مطعماً فلا يقبلنَّ العصر إلا في بني قريظة) ، فخرج المسلمون يراعاً ، وأدركتهم صلاة العصر في الطريق ، فقال بعضهم : لقد ثبتنا عن الصلاة حتى نصل بني قريظة فصلوا هناك ليلاً ، وقال الآخرون : لم يرد الرسول منا تأخير الصلاة حتى نأتي بني قريظة ، وإنما أراد سرعة النهوض ، فصلوا في الطريق ، ولما علم الرسول صلى الله عليه وسلم بذلك لم يوجه إلى أحد منهم لوماً . فقد اجتهد كل من الفريقين مع وجود النص ، فعمل فريق بلفظه ومنطوقه ، وعمل الفريق الآخر بمخزاه ، وأقر الرسول صلى الله عليه وسلم كلا منهما على اجتهاده .

وفي غزوة ذات السلاسل سنة ثمان من الهجرة ، احتلم أمير الجيش عمرو بن العاص في ليلة باردة ، وغشى على نفسه الملك من الماء ، فتيم وصل الصبح بأصحابه وعلم بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : (يا عمرو ، صليت بأصحابك وأنت جنب) ؟ فقال : لقد خفت البرد ، وسمعت الله تعالى يقول : (وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا) ، فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقل شيئاً (٣) .

(١) ٢٣٢٥٥ : للشيخ .

(٢) ص ١٣٩٧ : سبل السلام ، ص ١٣٢٣٥ : نيل الأوطار .

(٣) ص ٢٢١ : زاد اللطيف ، وص ٢٤ : نيل الأوطار .

أما ما استدلل به على عدم جواز اجتهاده فلا دليل فيه :

١ - فأما قوله تعالى (وَمَا يَنطَلِقُ عَلَى الْهَوَىٰ ، إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى) ،
فمع الاعتراف بأنه صلى الله عليه وسلم لا يتقاد إلى هواه في قول أو عمل لمكانه
من العصمة - يبنى حمل الكلام في الآية الأولى على القرآن بدليل الآية
الثانية التي لا يصح حملها على غيره ، لأنها لو كانت عامة لكان كل كلامه
وحيّاً لا يحتمل الخطأ ، وقد شهد القرآن بغير هذا حين عاتبه على أخطاء وقع
فيها ، فلا تكون الآية مانعة من اجتهاده صلى الله عليه وسلم .

٢ - وأما انتظار الوحي - فإنما كان منه فيما ليس مجالاً للاجتهاد ، أو
فيما أشكل وجه الحكم فيه ، بما لا يُعرف إلا بالوحي ، فأما ما يعرف حكمه
بالاجتهاد من غير إشكال فإنه لا يتوقف فيه ، ويعرف هذا من تتبع أقصيته
وأحكامه صلى الله عليه وسلم (١) .

٣ - وأما كون الاعتماد على الاجتهاد أضعف ويجب إعماله عند التمكن
من الاعتماد على الوحي - فبرده ما وقع من اجتهاده صلى الله عليه وسلم ،
وأن الوحي ليس خاصاً لإرادته ، فلا يكون في مقلوده (٢) .

على أنه لو اجتهد وأخطأ فإن الوحي كتيل برده إلى الصواب ، ويكون
اجتهاده حينئذ ملحاً بالوحي ، ولهذا ساء الحنفية (الوحي الباطن) .

والخلاصة : أن من الأحكام ما لا يعرف إلا بالوحي وفي هذا يقضي
الرسول بما نزل ، أو ينتظر الوحي ، ومنها ما يعرف بالاجتهاد ، فإن وجد
فيه نصاً قضى به والاجتهاد ، فإن أصاب فيها ، وإلا نزل الوحي بتسليمه إلى الصواب .
وقد مضى الخلفاء الراشدون على التماس الأحكام في كتاب الله وسنة
رسوله صلى الله عليه وسلم ، فإن لم يجدوا فيها اجتهدوا واستشاروا ، وقد
أشرنا إلى ذلك أول الكلام عن الأدلة (٣) .

(١) راجع الجوابين الثالث والرابع من (زاد المعاد) لابن القيم .

(٢) راجع تفسير : (ولا تجعل بالقرآن من قبل أن يقضى إليك وحيه) (١١٤ : ط)

في تفسير القرطبي .

(٣) راجع اجتهاد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في ص ٢٤٤ : ١٣ : إلمام اللوعين .

اجتهاد أبي بكر رضي الله عنه :

كان أول ما واجهه المسلمون - عقب وفاة رسول الله - من الأحداث التي لم يكن لها نظير في عهده - مسألة المرتدين الذين سَعَوْا الزكاة مع إقرارهم بالإسلام ، وإقامتهم الصلاة . وقد رأى أبو بكر رضي الله عنه أن يقاتلهم حتى يودعوا ما كانوا يؤدونه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال له عمر : كيف تقاتلهم وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يفرضوا : لا إله إلا الله ، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها ؟ » ، فقال أبو بكر : ألم يقل : إلا بحقها ؟ فمن حقها إيتاء الزكاة ، كما أن من حقها إقامة الصلاة . وواقعهم الحاضرون على ذلك .

ثم عرضت مسألة جمع القرآن في مصحف حين نهافت الناس في قتال المرتدين وقتل من القراء خلق كثير وخشى عمر أن يضع القرآن بموت حفظته ففرض على أبي بكر أن يجمع القرآن ويكتبه ، ففرض منه أبو بكر وقال : أفضل ما لم يفعل رسول الله ؟ وأرسل إلى زيد بن ثابت ، وعرض عليه اقتراح عمر ، ففرض كما فطر أبو بكر ، وقال مقالته ، فقال عمر : إنه أمر لا ضرر فيه ، بل فيه الخير للإسلام والمسلمين ، فوافقاه على ذلك ، وألفت لجنة من الحفاظ الموثوق بهم لتنفيذ القرار .

وسوى أبو بكر في قسمة السلاطين المهاجرين والأنصار برأيه ، وخالفه في هذا عمر كما تقدم (١) .

اجتهاد عمر رضي الله عنه :

ونبه عمر من الأحداث ما لم يواجهه غيره ، فعلى يديه فتحت البلاد ، ومعصرت الأمصار ، وخضعت للمسلمين أمم ذوات مدنيات قديمة كالفرس والروم ، وكان هذا من أسباب امتياز عمر رضي الله عنه بسعة الأفق ، وتوسيع مجال العمل بالرأى السديد ، فإنه رضي الله عنه لم يقتصر على الاجتهاد فيها لأن نص فيه ، بل اجتهد في تعرف المصلحة التي يرمى إليها النص من كتاب أو سنة ، واسترشد بهذه المصلحة في أحكامه . أي أنه كان يعمل بروح الشريعة لا بتطويقها فقط (٢) .

(١) ص ٩١ .

(٢) قال ابن القيم في ص ٢٦٢ من إلهام القلوب : « والقول عليه في الحكم قصد الحكم والاعتداد لم قصد القواها ، وإنما هي مقصودة لبحث ، وتوصل بها إلى معرفة مراد الحكم ، وعنده يظهر من عموم لفظة تارة ، ومن عموم المعنى التي تصدق تارة ، ولا يكون له من المعنى أخرى ، ولا يكون من القضاة أخرى ... إلخ » .

واليك مثلاً من اجتهاده :

١ - روى خديفة بن الحمان أنه تزوج كناية بالمندان ، فكتب إليه عمر : أن خلّ سيلها « فكتب إليه خديفة : أحرام هي يأمر المؤمنين ؟ فكتب إليه عمر : « أعزم عليك ألا تضع كتابي هذا حتى تخلّ سيلها ، فإني أخاف أن يقتدى بك المسلمون فيختاروا نساء أهل الذمة لجهلهم ، وكفى بذلك فتنة لنساء المؤمنين » ، قال محمد صاحب أبي حنيفة : وبهذا نأخذ وإن كنا لا نراه حراماً .

٢ - روى ابن عباس : أن الطلاق الثلاث دفعة واحدة كان يعدّ طلاقاً واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وستين من خلافة عمر ، ثم وجد عمر أن الناس قد أكثروا منه مع مخالفتهم لما شرع الله ، فقال : إن الناس قد استجلبوا في أمر كان لهم فيه أناة ، فلو أمضيناه عليهم ؟ فأماضاه عليهم ، تأديباً للمطلقين ، وزجراً لغيرهم (١) .

٣ - أمر الله تعالى بقطع يد السارق والسارقة في قوله تعالى (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَتَبَ كِتَابُ اللَّهِ) (٢) ، وحلت بالمسلمين أيام عمر مجاعة ، فكثر السراق ، فوقف عمر إقامة الحد عليهم ، إذ وجد أن المصلحة المرجوة من العقوبة لا تتحقق مع مجاعة تلجئ الناس إلى أكل الحرام .

٤ - سرق غلمان لحاطب بن أبي بلتعة ناقة لرجل من مزينة وأكلوها ، وأقروا بذلك أمام عمر رضي الله عنه ، فأمر بقطع أيديهم ، ثم عاد فأمر بردهم ، وقال لعبد الرحمن بن حاطب : « أما والله إنكم لتستعصمونهم ويحجمونهم حتى إن أحدهم لو أكل ما حرم الله لكان له حلالاً ، فإن أنقطع أيديهم ، وإذا لم أفعل فلا غرم لك غرامة توجعك : ادفع للمزني ضعف قيمة الناقة » ، وكانت قيمتها أربعمائة ، فدفع له ثمانمائة .

٥ - جعل الله تعالى للمؤلفة قلوبهم نصيباً مفروضاً من الزكاة في قوله تعالى (إِنَّمَا الصَّلَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهِ وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ ...) الآية (٣) ، فلم يقف عمر أمام هذا النص جامداً ، بل فهم أن المقصود به إعزاز

(١) راجع تطبيقنا على هذه المسألة في ص ٣٩ : من كتابنا « الفقرة بين الزوجين » .

(٢) ٢٨ : المائدة . (٣) ٦٠ : التوبة .

الإسلام ، وتكثير سواد المسلمين حيناً يحتاجون إلى ما يقوهم ويمزهم ، وقد عز الإسلام وكثر المسلمون حتى أصبح الإعطاء على هذا الوجه ذلة وخنوعاً ، فتمه عمر ، وهو لا يريد إلا العزة التي أرادها الإسلام للمسلمين .

٦ - لما فتح الله على المسلمين العراق والشام حنة - كانت ظواهر النصوص تقتضي أن تقسم أربعة أخماس الغنيمة بين الفزاة الفاتحين ، والخمس فقط للمصالح المنصوص عليها في قوله تعالى : (وَأَخْلَصُوا إِلَيَّ فَأَنْزِلُنَا مِنْ شَمَائِلِ فَانْ يَدَّ حُسْنُ وَلِيَّ رَسُولِي وَلِيَّ الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ) ، وقد طالب الفزاة بهذا فعلاً ، وأبدنهم كثيرون ، ولكن عمر رضى الله عنه رأى بثاقب فكره وببعد نظره أن يطبق ذلك على ما غنموه من الأموال المنقولة ، فأما الأرض فرأى أن تبقى في يد زارعها في نظير مال يدفعونه كل سنة للدولة ، لتتفق منه على الجيوش المرابطة على حدود العراق والشام وغيرهما من أقطار الدولة ، وعلى اليتامى والمسكين وابن السبيل من هذه البلاد كلها ، وقال : « إذا لم أفعل ذلك فن أين آتى بالمال الذي أحافظ به على هذه الحدود ؟ وقد تفتح بلاداً أخرى ليس فيها ما في العراق والشام فيكون أهلها عبداً علينا ، فن أين نأتى بالمال الذي نغول بمقتراهم ؟ » فوافقوه على ذلك : مكلماً كان اجتهد عمر رضى الله عنه .

ومن مثل عمر في صدق إيمانه ، وقوة يقينه ، وسعة أفقه ، وحسن فهمه لدينه ، وإخلاصه في عمله ، وحرصه على التمسك بالحق والعدل ؟ جزاء الله عن الإسلام والمسلمين غير الجزاء .

صفحات المجتهد :

المجتهد من اجتمعت فيه - إلى كمال العقل والدين - شروط ثلاثة (١) :

١ - العلم بالفتنة وطرق دلالتها على المعاني ، ولا يكون ذلك إلا بالزواول علومها المختصة ، واطلاع على كثير من آثار فصاحتها إلى الحد الذي يميز به بين الخاص والعام ، والحقيقة والخيال ، والحكم والتمشاه ، وغير ذلك مما سياتى الكلام

(١) راجع ص ٥٠٩ : رسالة لافان ، ٢٧٤ : ٣٣ : الأم ٥٦ : ٥٦ : لوفانات ، ٢١٥ : ٥٦ : الإحكام لافان .

فيه ، وما تتوقف على معرفته القدرة على الاستنباط .
ولا يلزم أن يصل في معرفة اللغة إلى مرتبة الخليل وسيبويه والأصمعي وغيرهم من أئمة العلوم العربية ، بل يكفيهِ القدر اللازم لفهم النصوص فهماً صحيحاً .

٢ - العلم بالقرآن والسنة وما جاء فيهما من أحكام ومانع منها وما لم ينسخ مع ربط المجمل ببيانه والمطلق بقيده ، والعام بمخصصه .

ولا يشترط في ذلك أن يكون حافظاً لكل ما ورد ، بل يكفي أن يكون قادراً على جمع ما يرتبط بموضوع بحثه منها ، وعلى معرفة ما قاله المختصون في الحديث من صحة أو ضعف ، وما قالوه في رجاله من جرح أو تعديل (١) .

٣ - العلم بمقاصد الشارع ، وأحوال الناس وما جرى عليه عرفهم وما فيه صلاح لهم أو فساد ، والقدرة على معرفة علل الأحكام وقياس الأشياء على الأشياء ، ليستطيع فهم الوقائع ، واستنباط الأحكام الملائمة لمقاصد الشارع ، والحقيقة لمصالح العبادة المتبعة .

ملكة الاجتهاد لا تتجزأ (٢) :

متى تحققت القدرة على الاجتهاد بتحقيق شروطه - كان المجتهد قادراً على استنباط الأحكام من أى باب من أبواب الفقه . ولا يقال إن فلاناً مجتهد في باب كذا دون باب كذا ، إلا أن يكون إلمامه ببعض الموضوعات أوسع من بعض ، لكثرة اطلاعه عليه ، وممارسته القضاء أو الفتيا فيه ، فإن هذا يجعل اجتهاده فيه

(١) من العلماء من قدم بغير آيات الأحكام ، وجمع السنة وترتيبها على أبواب الفقه ، ومن أعظم كتب هذا التصريح (أحكام القرآن) لأبي بكر أحمد بن محمد الجصاص الحنفى المتوفى سنة ٥٢٧هـ ، و (أحكام القرآن) للقاضي أبي بكر بن عبد الله المالكي المعروف بابن العربي والمتوفى سنة ٥٤٢هـ ، و (الجامع لأحكام القرآن) لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى القرطبي المتوفى سنة ٦٧١هـ .

ومن أعظم كتب السنة (فتح الباري) شرح صحيح البخاري (للقاضي أحمد بن محمد بن عبد الشافعي المصري والمصنف الأصل ، والشجر بابن حجر ، والمتوفى سنة ٨٥٢هـ) ، و (المنهاج) شرح الجامع الصحيح لشمس بن حجاج) ، للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي الشافعي المتوفى سنة ٦٧٦هـ . و (نيل الأوطار ، شرح متن الأبحار) لمحمد بن عبد الشوكاني المالكي المتوفى سنة ١٢٥٥هـ .

(٢) راجع ص ٤٤٥ - ٣ أطول الموقعين وص ٥٧ ج ٤ : للوافقات .

أسرع . وإجابته عند الإفتاء أسرع ، مع تحقق القدرة على الاجتهاد بوجه عام ، وهذا لا يمنع المجتهد من التوقف أحياناً إذا خفى عليه وجه الدليل ، وخشى الوقوع في الخطأ ، كالذي نقل عن مالك رضى الله عنه : أنه سئل عن أربعين مسألة ، فأجاب عن أربع منها ، وقال في ست وثلاثين : لا أدري .

حكم الاجتهاد (١) :

مضى بلغ المرء رتبة الاجتهاد كان من الواجب عليه أن يجتهد لنفسه فيما يمرض له من المسائل ، فإذا وصل إلى الحكم المطاوب بغالب ظنه امتنع عليه تقليد غيره ، وإذا اجتهد فلم يصل ، أو ضاق وقته عن الاجتهاد - فكان في حكم العاجز وصح أن يقلد من يتق به من المجتهدين الأحياء أو الأموات الذين نقلت إليه آراؤهم نقلاً صحيحاً (٢) .

ويجب عليه أن يجتهد لغيره إذا لم يكن هناك من يستطيع الإجابة غيره ، وخيف فوات وقت العمل ، فإذا كان هناك غيره ، أو لم يخش الفوات - كان الاجتهاد واجباً على سبيل الكفاية (٣) .

اختلاف المجتهدين (٤) :

كل ما علم من الدين بالضرورة ليس مجالاً للاجتهاد كما تبين لك ، فلا يكون مجالاً للاختلاف ، والحق فيه واحد غير متعدد .

أما ما كان مجالاً للاجتهاد فهو مجال لاختلاف المجتهدين بسبب اختلاف البيئات أو القطر والأنظار (٥) ، وفي هذا قال بعض العلماء : إن الحق غير متعين ، فكل ما يصل إليه المجتهد باجتهاده فهو حق ويسمى أصحاب هذا الرأي (المُتَوَكِّبَة) لأنهم يقولون : إن كل مجتهد مصيب وإن اختلفت الآراء ، ويخير المقلد على هذا في أن يقلد ما يشاء من المجتهدين ، كما يخير المجتهد في العمل بأى

(١) انظر من يتوجه إليه الخطاب بالاجتهاد في ص ١٢٧ ج ٤ : المؤلفات .

(٢) راجع تفصيل القول في التقليد في ص ٢٩٢ ج ٢ : إعلام الموقعين .

(٣) راجع ص ٤٠٥ ج ٣ : إعلام الموقعين .

(٤) راجع ص ٦٣ - ٧٣ ج ٤ : المؤلفات .

(٥) انظر أسباب الاختلاف في ص ١١٩ ج ٤ : المؤلفات .

الرأيين المتعارضين عند المعجز عن ترجيح أحد الدليلين مع الجهل بالتاريخ ، وهذه التسعة هي الرحمة المقصودة في قول القائل : (اختلاف الأئمة رحمة) .

وقال بعضهم : إن الحق عند الله واحد غير متعدد ، فمن وصل إليه مصيب ومن لم يصل إليه خطيئ . والخطيئ معذور ، وكلاهما مأجور . ويسمى أصحاب هذا الرأي (المخطئة) ، وما ذهبوا إليه هو الموافق لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران ، وإن أخطأ فله أجر) ، وما رُوي عن أبي بكر رضي الله عنه أنه قال في الكلالة : « أقول فيها برأى ، فسيان يكن صواباً فمن الله ، وإن يكن خطأ فمن الشيطان » وما قال ابن مسعود - بعد أن اجتهد شهراً لمعرفة حكم الخوخة : « أقول فيها برأى فإن يكن صواباً فمن الله ، وإن يكن خطأ فني ومن الشيطان » إلى غير ذلك من الأخبار الدالة على أن الصحابة كانوا يرون أن المجتهد يخطئ ويصيب ، وأن الخطيئ لا يأثم بخطئه ، ومعنى قول القائل : « اختلافهم رحمة » على هذا أن اجتهد السابقين في مجال الاجتهاد ، وعمل كل منهم بما أداه إليه اجتهداه من غير جمود أو تخرج - سنة حميدة ، وحجة لمن يأتي بعدهم على صحة العمل على نهجهم ، وعلى عدم تكلف مالم يس في الوسع من الوصول إلى عين الحق . ولعل المصوبة كانوا يريدون بما روى عنهم - أن كل مجتهد مكاف بما يؤديه إليه اجتهداه لأنه هو الصواب في نظره وإن لم يكن صواباً في الواقع ، وهذه قضية لا يخالف فيها أحد من أئمة المسلمين .

اختلاف الأحكام باختلاف البيئة (١) :

يجب أن نلاحظ هنا أن الاجتهاد في الأمور الاجتهادية - سواء أكان فردياً أم جماعياً - لا يقصد منه وضع أحكام تطبق على جميع بلاد العالم الإسلامي ، وفي كل عصر من العصور ، ولذا نرى عمر يجتهد فيما يعرض له من الأمور . ويستشير من حوله في المدينة ، ثم يأمر قضائه في الأقاليم أن يفعلوا مثله فيجهدوا

(١) راجع اختلاف الفتوى باختلاف الأزمنة والأمكنة في ص ٢٧ ٢٨ : إعلام اللوالبين .

فما يعرض لهم من الأمور ، ويستشيروا من عندهم من ذوى الرأى والعلم .
وبهذا يقرر عمر قاعدة اختلاف الأحكام الاجتهادية باختلاف البيئات
والأقطار ، وهى نتيجة لازمة لسمة البلاد الإسلامية ، وتفرق الصحابة فيها ،
واختلاف حوائجها ومشكلاتها .

ومما يدخل فى باب تغير الأحكام بتغير الأحوال ما ذكرناه عن عمر رضى
الله عنه من إيقاع الطلاق الثلاث بلفظ واحد ثلاثاً على خلاف ما كان عليه
العمل قبله ، وإسقاطه حد السرقة فى عام الحجاة ، وإسقاطه سهم المولفة
قلوبهم ، ونفى قبل نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن إقامة الحدود فى الغزو
خشية أن يفر من عليه الحد إلى بلاد العدو ، أو تضعف شوكة المسلمين فى القتال .

ومن أمثلة ذلك ما وقع من عمر بن عبد العزيز . إذ كان والياً على المدينة
فكان يحكم للمدعى بدعواه إذا جاءه بشاهد واحد وحلف اليمين . فيعد يمين
المدعى قائمة مقام الشاهد الثانى ، فلما ولي الخلافة - وأقام فى عاصمة الدولة
بالشام - لم يحكم إلا بشهادة رجلين ، أو رجل وامرأتين ، فستل فى ذلك ،
فقال : لقد وجدنا أهل الشام على غير ما عليه أهل المدينة .

ومنه ما ذكر شمس الأئمة السرخسى - أن أباحيفة رحمه الله كان يجوز
القضاء بشهادة مستور الحال فى عهد تابعى التابعين : اكتفاء بالعدالة الظاهرة
أما بعد هذا العصر فقد منع الصحابة القضاء بشهادته لانتشار الكذب بين الناس .

ويشبه هذا ما عليه القضاء الشرعى فى مصر الآن من عدم الحكم للمدعى
الزوجة بدعواه إذا أنكرها مخصمه إلا إذا أيدها بوثيقة رسمية .

وكان أبو حنيفة رحمه الله - فى أول عهد الفرس بالإسلام ، وصعوبة
نطقهم بالعربية - يرخص لغير المبتدع منهم بقراءة ما لا يقبل التأويل من
القرآن فى الصلاة بالفارسية ، فلما لانت ألسنتهم ، وانتشر الإلحاد والابتداع -
رجع عن ذلك

وكتب عياض بن عبد الله قاضى مصر إلى عمر بن عبد العزيز يسأله فى
مسألة ، فكذب إليه عمر ، إنه لم يبلغنى فى هذا شيء ، وقد جعلته لك ، فاقضى

فيه برأيك ، ومعنى هذا أن المسألة إذا كانت محل اجتهاد فأولى الناس بالاجتهاد فيها هو العارف ببيتها والخير بظروفها .

وطلب أبو جعفر المنصور من مالك رضى الله عنه أن يكتب للناس كتاباً يتجنب فيه رخص ابن عباس وشذائد ابن عمر ، فكتب الموطأ وأراد المنصور أن يجعل الناس في الأقطار المختلفة على العمل بما فيه ، فأبى مالك وقال : لا تفعل يا أمير المؤمنين ، فقد سبقت إلى الناس أقاويل ، وسمعوا أحاديث ، وأخذ كل قوم بما سبق إليهم ، فدفع الناس وما اختار أهل كل بلد لأنفسهم ، فعزل المنصور عن عزمه ، وهكذا يقرر الإمام الجليل ترك الناس في الأقطار المختلفة أحراراً في السير على ما سبق إليهم ، أو اختيار ما يطمنون إليه من أحكام مادام رائد الجميع إقامة الحق والعدل في ظل كتاب الله وسنة رسوله .

نقض الاجتهاد (١) :

إذا اجتهد فقيه لنفسه ، وعمل بما آداه إليه اجتهاده ، ثم تبين له خطؤه - وجب عليه أن ينقض اجتهاده الأول باجتهاده الثاني ، فلو أنه خالف امرأته بعد طلقتين مثلاً ، واجتهد فرأى أن الخلع لا يعد طلاقاً ، فراجعها ، ثم تبين له أن الخلع طلاق - وجب عليه أن يفارقها .

وإذا اجتهد للإفتاء أو القضاء ثم تبين له أنه خالف نصاً أو إجماعاً - وجب عليه أن يعلم المستفي أو ينقض قضاءه الأول . كما فعل عبد الله بن مسعود رضى الله عنه حين أفتى رجلاً في الكوفة بحل أم امرأته التي طلقها قبل الدخول ، فزوجها الرجل ، فلما رجع ابن مسعود إلى المدينة وعرف خطأه وتبين له أن من عقد على امرأة حرمت عليه أمها بمجرد العقد عليها - عاد إلى الكوفة وطلب الرجل وفرَّق بينه وبين زوجته .

أما إننا عدل عن رأي الأول لرأى رآه أرجح منه - ففي الإفتاء لا يجب عليه إعلام المستفي بعدوله ، فإذا علم المستفي يرجع مفتيه بعد أن عمل هو بالفتوى

(١) دارج ص ٧١ ، ١٢٤ ، من الأبداء والنظر لسيوطي ، ص ٥٢ : من الأبداء

والنظر لابن نجيم .

لم ينقض عمله ، وإذا علم قبل الصل بها وجب عليه التوقف حتى يستفي مجتهداً آخر ثم يراجع فتوى الثاني ما تردد فيه الأول (١) .

وفي القضاء لا يصح له أن ينقض قضاءه الأول بإجهاده الثاني وإن وجب عليه أن يعمل به في المستقبل ، احتراماً للقضاء ، وقطعاً للذابر النزاع ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما لم يؤمر بما يصنع في أسارى بدر استشار أصحابه فيهم ، فأشار عليه أبو بكر بالفداء انصاعاً بالمال ، وطمعاً في إسلام من يرجى إسلامه ، فأشار عمر بضرب أعناقهم ، استئصالاً لشفاعة الكفر ، وتقويضاً لدعائمه ، وتقريراً لعة الإسلام وهيبة المسلمين . فاطمان الرسول صلى الله عليه وسلم إلى رأى أبي بكر وعمل به ، فنزل قوله تعالى : (مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُفْخَرَ فِي الْأَرْضِ ، تَرْيَلُونَ عَرْضَ الدُّنْيَا وَأَنْهَ يُرِيدَ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) (٢) ، فكان مؤيداً لرأى عمر . من غير نقض لما تم بناء على رأى أبي بكر . والمراد بقوله تعالى بعد ذلك : (لَوْلَا كِتَابُ مِنْ اللَّهِ سَبَقَ لَنُنَظِّمَنَّهَا أَتَذَكَّرُ عَذَابٌ عَظِيمٌ) . تخويف المجتهدين وحثهم على المبالغة في تحرى الصواب والحكم بما هو أقرب إلى الصواب .

وروى أن عمر رضى الله عنه قضى في المسألة المجبرية بعدم التشريك ، ثم عرّضت له مرة أخرى ، فقضى فيها بالتشريك ، فقيل له : إنك لم تشرك بينهم عام كذا وكذا . فقال عمر : تلك على ما قضينا يومئذ وهذه على ما قضينا اليوم .

وهذا فسر ابن القيم قول عمر رضى الله عنه في كتابه إلى أبي موسى الأشعري : لا يمنعك قضاء قضيت به اليوم ، فراجعت فيه رأيك . وهديت فيه لرؤيتك أن تراجع فيه الحق ، فإن الحق قديم لا يبطله شيء ، ومراجعة الحق خير من التمسك في الباطل (٣) .

وكذلك لا يصح لمجتهد أن ينقض حكم مجتهد آخر مخالف له ، إلا إذا كان الاجتهاد الأول مخالفاً لنص مقطوع به أو لإجماع المسلمين ، لأن أحد الاجتهادين ليس أولى بالصواب من الآخر . ونقض الأول بالثاني فتح لباب الفوضى وعدم الاستقرار في الأحكام ، والاستهانة بالقضاء .

(١) ص ٤٥٠ ، ٣٣ : إعلام الموقعين .

(٢) ٦٧ ، ٦٨ : الأنفال .

(٣) راجع ص ٩٩ ، ١٢٠ ، ٣٣ : إعلام الموقعين .

وقد روى أن عمر لى رجلاً فقال : ما صنعت ؟ - يعنى فى مسألة كانت معروضة للفصل فيها - فقال الرجل : قضى على وزيد بكنا . قال : لو كنت أنا لقضيت بكنا ، قال : فما يملكك والأمر إليك ؟ قال : لو كنت أردك إلى كتاب الله أو إلى سنة نبيه صلى الله عليه وسلم لفعلت ، ولكنى أردك إلى رأى والرأى مشترك .

فلم ينقض عمر ما قال على وزيد ، لعدم مخالفته لنص مقطوع به (١) .
ولهذا كان من المقرر بين العلماء أن كل قضاء فى فصل مجتهد فيه يرفع الخلاف ، أى فى هذه الجزئية التى فصل فيها .

(تنبيه) لا يصح للقلد ، ولا مجتهد لنفسه أو لغيره - أن يتجسس رخص المذاهب فيأخذ من كل مذهب ما هو أخف وأيسر ، من غير نظر إلى دليل . فإن هذا ميل مع الهوى ، يؤدى بصاحبه إلى الاستهانة بأمر الدين . وقد يؤدى إلى بطلان عمله باتفاق المذاهب التى أخذ منها ، كما إذا جاء من مذهب الحنفية علم نقض الموضوع بمس المرأة ، ومن مذهب الشافعية علم نقضه بخروج الدم ، فإنه إذا تروأ ، ثم صلى بعد أن لمسه المرأة ، وسأل منه الدم - كانت صلاته باطلة باتفاق الحنفية والشافعية ، وكان يتزوج بلاولى بناء على مذهب الحنفية ، وبلا شهود بناء على مذهب المالكية ، فإن زواجه يكون فاسداً عند الفريقين . ولا يصح الاحتجاج لهذا بأن الدين يسر لا عسر ، فإن مواضع التيسير فى الدين معروفة ، ولو كان التيسير أساساً عاماً لسقطت كل التكاليف ، لأن سقوطها يسر من بقائها فى أية صورة من صورها .

واعلم أن الأئمة - رضوان الله عليهم - يملوا فى استنباط الأحكام جهدهم واستغفروا وسعهم ، غلصين لربهم ودينهم ، ولكنهم بشر معرضون لخطأ فيجب علينا أن نتعرف بفضلهم ولا يجب أن نلتزم كل أقوالهم ، فالحق والإنصاف ألا ننصهم وتقدس أقوالهم ، ولا نوثقهم ونستريح الوقية فيهم (٢) .

(١) ص ٧٤ : إتمام التولين .

(٢) راجع ص ٣٢٠ : إتمام التولين .

الإقسام

لا تقياً مطالب العيش ، ولا تنتظم أمور الحياة - إذا طوّل الناس جميعاً يبلوغ مرتبة الاجتهاد بحيث يكون ذلك فرض عين على كل واحد منهم ، إذ بذلك ينقطع الحرث ، وتتعطل الحرف والصناعات ، ويقف دولاب العمل ، فلا بد من انقسام الناس قسمين : قادرين على استنباط الأحكام وعاجزين ، أو مجتهدين وعوام .

وقد جرت العادة أن يلجأ العامة في تعرف أحكام دينهم إلى العلماء ، ويستغفروا المجتهدين ويقتلونهم ، والواجب على هؤلاء أن يفتوهم ولا يكلفوهم ما لا طاقة لهم به من استنباط الأحكام ، كما كان علماء الصحابة يصنعون مع عوامهم ، قال تعالى : (فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ) (١) وقال صلى الله عليه وسلم : (من سئل عن علم فكتمه ألجمه الله يوم القيامة بلجم من نار) .

ويجب على القاضي أن يتوجه بالسؤال إلى من يتق بعلومه وعدلته ، فإذا جهل حاله كفاه أن يراه مشهوراً بين الناس بذلك ، ومع هذا لا يكرأ فتمته بالعمل بفتواه إلا إذا كان مطمئن القلب إليها ، فإذا كان يعلم أن الأمر في الواقع على خلاف الفتوى لم يبرأ من الإثم وإن كان الملقى أعلم العلماء ، كما لا ينضمه قضاء القاضي إذا كان يعلم أن الأمر في الواقع على خلاف ما قضى به ، قال صلى الله عليه وسلم : (اسقت قلبك وإن أفتاك الناس وأفتوك) ، وقال : (من قضيت له بشيء من حق أخيه فلا يأخذه ، فإنما أقطع له قطعة من نار) .

صفات القاضي (٢) :

روى عن الإمام أحمد رضي الله عنه أنه قال : (لا ينبغي للرجل أن يتصب نفسه للقضاة حتى يكون فيه خمس خصال) :

(١) : ٧ : الأبيد .

(٢) : راجع ص ٤٣٤ ٣٥ : إتمام الوصية .

أولها : أن تكون له نية ، فإن لم تكن له نية لم يكن عليه نور ، ولا على كلامه نور ، يعنى أن يتخلى بفتواه وجه الله تعالى ، فلا يبقى طمعاً في مال أو جاه ولا خروفاً من ذى سلطان ، وقد جرت عادة الله تعالى أن يلبس الخالص من المهابة والنور ومحبة الخلق ما يتناسب إخلاصه ، وأن يلبس المرائى من المهانة والبغض ما يلائم ريائه .

(الثانية : أن يكون له علم وحلم ووقار وسكينة) ، أما العلم فالحاجة إليه ظاهرة ، ومن أفق بغير علم فقد تعرض لعقاب الله تعالى ، ودخل في حكم قوله : (قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ يَعْتَبِرَ الْحَقُّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُرَزَّ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ) (١) . وقوله سبحانه في كلام عن الشيطان : (إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ) (٢) ، وشر منه من يقبى بغير ما يصلم ، فإنه كاذب على الله : (وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ) (٣) وقال تعالى : (وَلَا تَقُولُوا لِمَا نَصَبُ الْيَتِيمَ الْكُذِبَ : هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِّتُزَكَّوْا عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ ، إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ لَا يَفْلِحُونَ ، مَتَاعٌ قَلِيلٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ) (٤) .

وأما الحلم فإنه كسوة العلم وجماله فالعلم يُعرِّف المرة رشده ، والحلم يثبتة والوقار والسكينة من ثمرات الحلم .

(الثالثة : أن يكون قوياً على ما هو فيه وعلى معرفته) ، أى متمكناً من العلم غير ضعيف فيه ، فإنه إذا كان قليل البضاعة أحجم عن الحق في موضع الإقدام أو التأخر في موضع الإحجام .

(الرابعة : الكفاية ، وإلا مضغه الناس) ، يريد بالكفاية الغنى عن الناس وعدم الحاجة إلى ما في أيديهم ، فإن هذا يبين العالم على إحياء علمه ، ومن امتنت يده إلى الناس زهد الناس في علمه ، وتناولته السنهم باللم .

(الخامسة : معرفة الناس) ، فإن الجاهل بأحوالهم يُقيد بالفتوى أكثر

(١) : الأعراف . ٣٣ . (٢) : البقرة . ١٦٩ .
(٣) : القصص . ٢٥ . (٤) : ١١٦ ، ١١٧ . فصل .

بما يصلح ، إذ يروج عنه مكرهم وخداهم حين يتمثل له الظالم بصورة المظلوم ، والمبطل بصورة الحق .

ما يجب على الحق (١) :

يجب عليه إذا رفعت إليه مسألة - أمور : منها :

١ - ألا يقدم على الإفتاء وهو في غضب شديد ، أو خوف مزعج ، أو هم مقلق ، أو جوع مفرط ، أو نعاس غالب ، أو شغل قلب مستحکم أو مدافعة للأعدائين ، لأن كل ذلك يخرج عن حال الاعتدال وكمال الثبوت .

٢ - أن يُشعر قلبه الحاجة إلى ربه ، ويستمد منه المعونة على ما هو بسبيله : ليوثق به إلى الصواب ، ويفتح له سبيل الرشاد ، ثم يتجه إلى نصوص الكتاب والسنة وآثار الصحابة ، ويطلع على ما أثر من أقوال العلماء ، ويدل جهده في تعرف الحكم من أصوله ، مستعيناً بآثار من سبقه ، فإن ظفر به وإلا يادر إلى التوبة والاستغفار ، وألح في استمداد المعونة من معلم الخير وملهم الصواب ، فإن العلم نور يقذفه الله في قلب عبده ، والهمى والمعاصي رياح عاصفة ، تطفى ذلك النور ، وتشر الظلمة في أرجاء الصدور .

٣ - أن يتحرى الحكم بما يرضى ربه ، ويعمل نصب عينيه قوله سبحانه (وَأَنَّ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ يَمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْزَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ) (٢) .

فلايصح له أن يعتمد في فتواه على مجرد وجود الحكم بين أقوال الفقهاء ، بل يجب عليه أن يتحرى ما هو أرجح منها تبعاً لقوة الدليل وإلا كان متبعاً هواه ، وقائلاً في دين الله بالتشهى ، ولا يصح له أن يفتى بالحيل المكرمة أو المكروهة ، أما الحيل التي تخلص المستفتى من الحرج من غير مفسدة - فإنها مستحبة . وسيأتى بيان ذلك في باب الحيل إن شاء الله تعالى .

ولا يصح له أن يحايى في فتواه ، فيفتى بالرخص من أراد نفعه من أقاربه وأصدقائه ، أو من طمع في بره وجلواه ، من ذوى السلطان والجاه ، دون غيرهم

من عائلة الناس . كأن يفتى من حلف بالطلاق من قريب أو ذى جاء يعلم وقوع الطلاق بالحنث . ويفتى من حلف به من غيرهم بوقوعه ، أو يفتى من طلق منهم بانقضاء الكناية بوقوع الطلاق رجعيًا ، ويفتى من طلق به من غيرهم بوقوعه بانثاء ، أو يفتى من طلق منهم ثلاثًا بلفظ واحد بوقوع طلاق واحدة ، ويفتى من فعل ذلك من غيرهم بوقوعه ثلاثًا ، وهكذا .

المفتى المقلد :

من لم يبلغ رتبة الاجتهاد ولكنه حفظ مذهباً من مذاهب الفقهاء المعروفين ، وأخذ نفسه بتقليده معتقداً صحته — يجوز له — إذا لم يكن هناك مجتهد يرجع الناس إليه — أن يفتى بهذا المذهب إذا فهم أصوله وأحسن التصرف في تطبيقه وإذا وجد العائق مجتهداً عدلاً فليس له أن يلجأ إلى غيره .

والمفتى المقلد ليس مفتياً في الحقيقة ، بل هو ناقل لفتوى من يقلد ، ولهذا لا يُعَدُّ من العلماء ، ويجب عليه إذا أفتى برأى إمام أن ينسب الفتوى إلى صاحب الرأي ويحرم عليه أن يقول : هذا مذهب فلان لما لا يعرف نسبه إليه ، ولا يكتفى في صحة النسبة بمجرد وجود الرأي في كتب المذاهب . بل لابد أن تكون نسبة القول إلى الإمام مشهورة بين العلماء ، فكم في كتب المذاهب من آراء لم تصح نسبتها إلى أصحابها ، أو اختلفت في نسبتها إليهم . أو ذكرت تخريجاً على قواعدهم ، فالصالحها بهم تقول عليهم (١) .

ما بين القضاء والإفتاء من وفاق وعلال (٢) :

يتفق القضاء والإفتاء في أنه لابد لكل من المفتى والقاضى من فتوىين . كما ذكرنا في اجتهاد الرسول صلى الله عليه وسلم :
أولهما : فقه الحادثة التي يريد الإفتاء أو القضاء فيها .
ثانيهما : فقه الحكم الشرعى لهذه الحادثة (٣) .

(١) : راجع ص ٣١ ٣٢ : إعلام اللوطين .

(٢) : ص ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ : إعلام اللوطين ..

(٣) : وهناك نوع ثالث من الاجتهاد يراد به نفس النزاع بين المتخاصمين بأى طريق . ومن —

ويفترقان في أمره .

- ١ - إن الإفشاء أوسع مجالاً من القضاء ، فيصح الإفشاء من السر والعبد والرجل والمرأة ، والبعيد والقريب ، والأجنبي والصدیق . بخلاف القضاء .
- ٢ - إن القضاء ملزم الخصوم وناقل مذهبهم . بخلاف الإفشاء . فإن المستفي غير بين العمل بالقوى وإعمالها .

٣ - إن قضاء القاضى بما يخالف فتوى المفتى ناقل . ولا يعد نقضاً لقضاء سابق بخلاف القضاء بما يخالف قضاء سابقاً ، فإنه لا ينفذ .

٤ - والمفتى لا يقضى إلا إذا وكل القضاء بخلاف القاضى . فإنه يجب عليه الإنشاء إذا تعين له ، ويمرّز منه إذا لم يتعين ، وقد كره جماعة من الشافعية والمناطقة إنشاءه في المسائل التى يُرجعُ إليه للقضاء فيها ، لأنه قد يفتى في مسألة ، ثم ترفع إليه ليقضى فيها ، فيرى فيها عند القضاء ، غير ما رأى عند الإنشاء ، فإذا قضى بما أفتى جانب الحق في اعتقاده ، وإذا قضى بما بدا له تأولته الألسنة بالظلم ، واستهان الناس بقضائه ، ولهذا كان شريح يقول :
أنا أقضى بينكم ولا أفتى .

أنواع الاجتهاد :

فقدّمنا في باب الأدلة أن الاجتهاد نوعان : فردى ، وجماعى .

== ذلك ما روى أن رجلاً فكاً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم جاراً يؤكله ، فقال له : انطلق فأخرج مضطجك إلى الطريق ، فضا قبل ذلك اجتمع إليه الناس ، وأسأله : ما هذا ؟ فذكر لهم خبر جاره ، فبسطوا يدايهم ويذمونه ، فأقبل الجار إلى صاحبه يهتف إليه ، ويعدده بينهم العودة إلى أبيه .

ومنه ما روى أن ثلاثة من أهل اليمن احصوا إلى عل رضى الله عنه في غلام ، فزعم كل منهم أنه ابنه ، ولا بيئة لواحد منهم ، فأخرج رضى الله عنهم بينهم ، وجعل الولد للقارح ، والأزبه أن يبلغ لكل من الرجلين ثلث الدية ، وبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فصعد حتى بدت نواجده (١٧٣ هـ : زاد المعاد) .

الاجتهاد الفردي

الاجتهاد الفردي - هو كل اجتهاد لم يثبت اتفاق المجتهدين فيه على رأى في المسألة ، وهو الذى دل عليه إقرار الرسول لمعاذ حين قال : « اجتهد رأيي ولا آلو » ، وقول عمر رضى الله عنه لأبي موسى الأشعري : « الفهم الفهم فيما تلجلج في صدرك مما ليس في كتاب ولا سنة : اعرف الأشياء والأمثال . وقس الأمور عند ذلك » ، وقوله لشريح : « وما لم يتبين لك في السنة فاجتهد فيه رأيك » .

ومنه اجتهاد أبي بكر وعمر في تقسيم العطاء بين المهاجرين والأنصار .
وقول ابن عباس - في المتطوع بالصيام يعدل عن صيامه - : « إنه كالمتبرع أراد التصديق بمال ، فتصدق ببعضه ، ثم بداله » .
وقول ابن مسعود في المفوضة (١) - بعد أن فكر شهراً - : أرى لها مثل مهر نساءها : لا وكس ولا شطط ، ولها الميراث وعليها العدة » .
وقولهم - في قول الرجل : « أَنْتَ عَلَيَّ حَرَامٌ » - : إنه ظهار ، أو طلاق ، أو يمين .

وقول زيد بن عمرين (٢) : إن الأم تأخذ ثلث الباقي بعد نصيب أحد الزوجين واعتراض ابن عباس عليه بقوله : أين وجدت في كتاب الله ثلث ما بقى ؟ ورد عليه بقوله : أقول برأى ، وتقول برأيك .
وقول أبي بكر وعمر وابن عباس في الجدة مع الإخوة ، إنه يحجبهم .
وقول علي وزيد وابن مسعود - إنه يشاركهم ولا يحجبهم (٣) . وغير هذا كثير .

(١) المفوضة - التي مات عنها زوجها قبل أن يدخل بها وأن يفرس لها مهرًا .

(٢) العمرة - التي اجتمع فيها من الورثة الأبوان وأحد الزوجين دون واحد آخر .

(٣) راجع ص ١٢٨ : من كتابنا (الميراث في الشريعة الإسلامية) .

الاجتهاد الجماعي

الاجتهاد الجماعي : هو كل اجتهاد اتفقوا عليه المجتهدون فيه على رأى فى المسألة ، وهو الذى دل عليه حديث على رضى الله عنه حين سأل الرسول عن الأمر ينزل بالناس لم ينزل فيه قرآن ولم تحض فيه سنة . فقال صلى الله عليه وسلم : (اجمعوا له العالمين من المؤمنين ، فاجملوه شورى بينكم ، ولا تقضوا فيه برأى واحد) ، وقول عمر لشريح : « واستشر أهل العلم والصلاح » ، وما روى ميمون بن مهران عن أبى بكر وعمر : أن كلا منهما كان إذا ورد عليه حكم ولم يجد فى كتاب الله ولا فى سنة رسول الله ما يقضى به - جمع رؤساء الناس واستشارهم فلذا اجتمع رأيهم على شيء قضى به (١) . ومنه اتفاق الصحابة على إمامة أبى بكر ، وموافقهم على عهده بالخلافة إلى عمر .

واتفاقهم على ما ذهب إليه أبو بكر من قتال مانعى الزكاة بعد تبادل الرأى فيه .

واتفاقهم على ما ذهب إليه عمر من كتابة المصاحف بعد أن عارضه أبو بكر وقال : فعل ما لم يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم .

واتفاقهم على إشراك أم الأب مع أم الأم فى سنس التركة - بعد أن أعطاه أبو بكر أم الأم وحدها ، فقبل له : لقد ورثت امرأة من ميت لو كانت هى الميتة لم يرثها ، وتركتم امرأة لو كانت هى الميتة ورثت جميع ما تركت .

واتفاقهم على عدم بيع أمهات الأولاد بعد أن اختلفوا فيه ، ونحو ذلك . فلتكلم عن هذا النوع من الاجتهاد ، فنقول وبالله التوفيق .

(١) راجع النوع الثالث من أنواع الرأى المصود ص ٩٩ ج ١ : إعلام الموقعين .

الإجماع

يعرفه : هو في اللغة العزم والتصميم على الأمر ، أو الاتفاق عليه .
فمن الأول قوله تعالى : (فَأَتَّبِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ) ، وقوله صلى
الله عليه وسلم : (لا صيام لمن لم يجمع الصيام من الليل) .

ومن الثاني قولك : أجمع القوم على كذا - إذا اتفقوا عليه .
وفي اصطلاح الأصوليين : اتفاق المجتهدين من أمة محمد صلى الله عليه
وسلم في عصر من العصور بعد وفاته على حكم شرعي .

فقولنا : اتفاق المجتهدين - يخرج اتفاق العامة ، فلا يعتد عند جمهور
العلماء بقولهم ، لمجردهم عن النظر والاستدلال ، وإذا خلا عصر من المجتهدين
لم يتحقق فيه إجماع شرعي ، وإذا وجد عدد منهم في أي عصر انعقد الإجماع
باتفاقهم مهما يكن عددهم عند جمهور العلماء ، واشترط إمام الحرمين
وغيره أن يبلغ عدد المجتهدين حد التواتر ، لأنه الحد الذي يؤمن معه الوقوع
في الخطأ .

ولا بد من اتفاق المجتهدين جميعاً ، حتى لو خالف واحد منهم لم يتعقد
الإجماع ، وعن ابن جرير وأبي بكر الرازي وأبي الحسين الخياط من المعتزلة .
وأحمد بن حنبل في إحدى الروايتين عنه - أن اتفاق أكثر المجتهدين كاف
في انعقاد الإجماع ، واشترط بعض هؤلاء ألا يبلغ عدد المخالفين حينئذ
حد التواتر (١) .

والحنفية على أنه لو اتفق فريق من المجتهدين على حكم ، أو أبدى أحدهم
حكماً ، وسكت الباقون أكثر من مدة التأمل والبحث من غير عذر - انعقد
الإجماع ، ويسمى هذا عندهم : (الإجماع السكوني) .

وقولنا : من أمة محمد صلى الله عليه وسلم - يخرج اتفاق أرباب الأديان
الأخرى ، فليس بحجة عندنا ، لأنهم متأثرون بعقيدتهم الدينية ، ومتفقون

عل القول بطلان الإسلام كله ، ويُخرجُ المجتهدَ المبتدع بما يُكفر ، فلا يعتد بقوله وإن لم يعلم بكفر نفسه ، لأنه لا يعد من الأمة ولا يؤتمن على شئونها (١) . أما المبتدع بما لا يكفر فالخيار دخوله فيمن يعتد بأرائهم من المجتهدين .

وقولنا : في عصر من العصور - يراد به أي عصر اتفق فيه المجتهدون على حكم مسألة بعينها . فلا يشترط اتفاق مجتهدى الأمة في كل العصور ، وإلا لم يتحقق إجماع حتى تقوم الساعة .

والظاهرة لا يعتدون بالإجماع إلا في عصر الصحابة ، لتعلم وقوعه بعد عصرهم ، وهو الرواية المشهورة عن الإمام أحمد ، ولا يمتد العصر إلى انقراض المجتهدين خلافاً للإمام أحمد وبعض أصحاب الشافعى .

ولما قلنا : بعد وفاته صلى الله عليه وسلم - لأنه لا إجماع في حياته ، استغناء عن الإجماع بالروى .

وقولنا : على حكم - يراد به عند الجمهور ما يشمل الاتفاق على حكم واحد في المسألة . وأن يستقر الخلاف على قولين في مسألة تختلف فيها . فإنه لا يصح لمن يأتي بعد أن يُحدِّث في هذه المسألة قولاً ثالثاً (٢) - هكذا قالوا - خلافاً لبعض من الشيعة والخنفية والظاهرية .

فإذا قال بعض المجتهدين في إرث الجدة مع الإخوة : إنه يرث جميع المال دونهم . وقال بعضهم بالمقاسمة - لم يكن لمن يأتي في عصر آخر أن يقول : إنه لا يرث معهم شيئاً . وإذا قال بعضهم بوجوب النية في الطهارات كلها ، وقال بعضهم بوجوبها في بعض دون بعض - لم يكن لمن يأتي في عصر آخر أن يقول بعدم وجوبها في شيء منها .

وكذلك إذا قال بعضهم بجواز فسخ النكاح بميؤب حسة . وقال بعضهم بعدم جواز الفسخ بشئ منها - لم يكن للمتأخر أن يقول بجواز الفسخ ببعضها دون بعض . وإذا قال بعضهم في العمريتين : للأثم ثلث الكل فيهما

(١) كنكر الخلق وصفاته ، والنبوة واليث ، والقال يصعب الإله وتشبيه بخلقه ، وعابد التيران ، والساجد لغير الله ، ومرتكب الكبيرة مستباحاً لها ، أما من ارتكبها مصداقاً بحرماً مختلف فيه .

(٢) خص بعضهم هذه الصورة بما إذا كان الخلاف واقعاً بين الصحابة دون غيرهم .

وقال بعضهم : هائلت الباى فيما - لم يكن للمتأخر أة يقول : هائلت الكل فى إحداهما ، وثلث الباى فى الأخرى (١) . وهكها .

والمتأخر عند الأصولين أن القول الثالث إذا كان يرفع حكماً اتفق عليه القولان - السابقان - كان مخالفاً للإجماع ، فىكون ممتنعاً : كما فى المثالين الأول والثانى . فقد اتفق القولان فى المثال الأول على أن الجديرث ، فالقول بأنه لا يرث مخالف للمتنق عليه ، واتفقا فى المثال الثانى على وجوب التبة فى بعض الطهارات . فالقول بعدم وجوبها فى كلها مخالف للمتنق عليه .

وإذا كان القول الثالث لا يرفع حكماً اتفق عليه القولان السابقان - لم يكن ممتنعاً : كما فى المثالين الثالث والرابع ، فإن القول الثالث فى كل منهما يوافق أحد القولين فى بعض ، ويوافق القول الثانى فى بعض آخر ، ولا يخالفهما فى شىء اتفقا عليه . فىكون جائزاً .

وتقييد الحكم بالشرحى فى التعريف : لإخراج الأحكام العقلية والعادية ، فلسنا بصدد الكلام فيها .

إمكان الإجماع ، والعلم به :

جمهور الأصوليين على أن الإجماع على نحو ما ذهبوا إليه ممكن الوقوع ، وخالفهم النظام وبعض الشيعة : قالوا : إن الإجماع إن كان عن دليل قاطع فلا بد من نقله إلينا . لأن العادة تحيل توأطو الجمع الكثير على إخفاائه ، ولو نقل إلينا لمكان هو الدليل ، وإن كان عن دليل ظنى - فالعادة تحيل اتفاقهم على حكم واحد مع اختلاف أذهانهم وبيئاتهم ، كما تحيل اتفاقهم على تناول طعام معين فى وقت واحد .

وإذا فرض وقوع الإجماع ففرفته ممكنة عند الجمهور خلافاً لبعض العلماء ومذهب أحمد بن حنبل . فقد روى فى إحدى الروايتين عنه أنه قال : « من ادعى الإجماع فهو كاذب . لعل الناس اختلفوا ، ولكن يقول :

(١) ذهب أبو بكر الصم إلى أن الأم تأخذ ثلث الباى فى العمرة ذات الزوج ، وثلث الكل و ذات الزوجة . لأن المقصود من القصة العمرة مع الأم من الزيادة على الأب لا عن سواها (ص ٤٩ : من كتابنا : الميراث فى الشريعة الإسلامية) .

لا نعلم الناس اختلفوا أو لم يبلغنا ، وقال ابن القيم : « إِنَّ عِلْمَ الْإِنْسَانِ بِاتِّفَاقِ النَّاسِ فِي شَرْقِ الْأَرْضِ وَغَرْبِهَا - إِنْ لَمْ يَكُنْ مُتَعَلِّماً - فَهُوَ أَصْعَبُ شَيْءٍ وَأَشَقُّهُ » (١) .

حجية الإجماع :

جمهور العلماء على أن الإجماع حجة شرعية ، ويجب العمل به ، خلافاً للشبهة والخوارج والنظام من المعتزلة .

وقد استدلل القائلون بحجيته بالكتاب والسنة والمعقول :

١ - « إِنَّا الْكِتَابَ فَاقْرَأْ مَا تَمْسُكُوا بِهِ قَوْلَهُ تَعَالَى : (وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا) (٢) ، قالوا : إِنْ اللَّهُ تَعَالَى تَوَعَّدَ عَلَى مُتَابَعَةِ غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مُحَرَّمًا مَا تَوَعَّدَ عَلَيْهِ ، وَلَا حَسَنَ الْجَمْعِ فِي التَّوَعُّدِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا حَرَّمَ مِنْ مُشَاقَّةِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، كَمَا لَا يَحْسُنُ الْجَمْعُ فِي التَّوَعُّدِ بَيْنَ الْكُفْرِ وَآكُلِ الْخُبْزِ الْمُبَاحِ ، وَخِلَافُهُ مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ اتِّبَاعَ لغير سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ ، فَتَكُونُ مُحَرَّمَةً ، وَيَكُونُ اتِّبَاعُ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ بِالْعَمَلِ بِإِجْمَاعِهِمْ وَاجِبًا .

وعما تَمَسَّكُوا بِهِ قَوْلَهُ تَعَالَى : (سُبْحَانَ اللَّهِ الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ ، فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ) (٣) فقد أمر الله تعالى بالرجوع إلى الكتاب والسنة عند التنازع فإذا لم يكن تنازع بالاتفاق - حَلَّ هَذَا الْاِتِّفَاقُ عَمَلَ الرَّجُوعِ إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، وَلَا مَعْنَى لِلْإِجْمَاعِ إِلَّا هَذَا .

وقد تكلفوا الاستدلال بقوله تعالى : (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ) (٤) ، وقوله تعالى : (وَاصْطَلُّوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا) (٥) ، وقوله تعالى : (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ) (٦) .

(١) ص ٣٣٤ ، ٣٣٥ : إعلام المؤمنين ، ٦٨ ، ٦٩ : إرشاد الفحول .

(٢) : النساء .

(٣) : النساء .

(٤) : البقرة .

(٥) : آل عمران .

(٦) : آل عمران .

٢- وأما السنة - فأروى دالاً على عصمة هذه الأمة من الخطأ والضلال كقوله صلى الله عليه وسلم : (لا تجتمع أمتي على الخطأ) ، و : (لا تجتمع أمتي على ضلالة) ، وقوله : (مَنْ سَرَّهْهُ بَخْوَصَةُ الْجَنَةِ فَلْيَارِمْ الْجَمَاعَةَ) ، وقوله : (مَنْ غَارِقَ الْجَمَاعَةَ قِيدَ شِبَعٍ فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ مِنْ عُنُقِهِ) وغير هذا كثير ، مما تواتر نقله عن الثقات ، وإذا لم يكن متواتراً باللفظ فهو متواتر بالمعنى .

٣- وأما المعقول - فإن العادة تحيل أن يجتمع كل المجتهدين في عصر من العصور على حكم ، ويجزوا به جزءاً قاطعاً ، ولا يكون لهم من الكتاب أو السنة مستند قاطع بنوا عليه إجماعهم ، كما تحيل أن يكونوا مغلطين في إجماعهم ولا يقننه إلى الخطأ واحد منهم ، فما اتفقوا عليه إذن صواب مستند إلى دليل من الكتاب أو السنة ، فيكون العمل به واجباً .
وقد رد المعارضون هذه الأدلة :

١- فأما قوله تعالى : (ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى . . الآية) فإن المراد بسبيل المؤمنين فيه . . اقتداؤهم بالرسول صلى الله عليه وسلم ، واقتضاء آثاره الشريفة في عبادته وخلقه وجهاده ، وإطلاق السبيل على مثل هذا معهود مقبول ، فالتردد في الآية موجه إلى من يكفر بالرسول . ثم ينضم إلى أعدائه في محاربتهم ، قال ابن حزم : « إن الله تعالى لم يتوعد في هذه الآية متبع غير سبيل المؤمنين فقط إلا مع مشاقته لرسول الله صلى الله عليه وسلم بعد أن تبين له الهدى . . واعلم أنه لا سبيل للمؤمنين ألبتة إلا طاعة القرآن والسنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومعنى الآية على هذا - ومن يعاد الرسول ، ويعمل بغير شريعته - نكله في الدنيا إلى نفسه ، ونصله في الآخرة نار جهنم .

ولا دليل على أن المراد بسبيل المؤمنين بما اتفقوا عليه إجماعهم على النحو الذي بينوه ، ولذلك لم يظهر الاستدلال بهذه الآية على حجية الإجماع إلا أيام الشافعي رضي الله عنه .

وأما قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم . الآية) فالمتبادر من أولى الأمر فيه كل مؤمن على أبرأ من أمور

الدولة كالخليفة والأمير الذي ينوب عنه في إمارته . والقاضي في دائرة اختصاصه ، والقائد في جيشه ، وهكذا ... ويؤيد هذا ما ورد في سبب نزولها (١) .

وحملها على الإجماع الذي عرّفه يجعلها حجة عليهم لا لهم ، لأنها تدل على أنه إذا نازع المتأخرون المتقدمين فيها أجمعوا عليه وجب الرجوع إلى كتاب الله وسنة رسوله ، وبذلك لا يكون إجماع المتقدمين حجة على المتأخرين . واستدلهم بالآية على هذا الوجه يُشعرُ بأن الاتفاق يغني عن الرجوع إلى الكتاب والسنة وإن كان مخالفاً لهما ، وهو ما لا يقول به أحد .

قال الآمدي بعد مناقشة ما عسكوا به من الآيات : « واعلم أن التسك بهذه الآيات - وإن كانت مفيدة للظن - فغير مفيدة للقطع . ومن زعم أن المسألة قطعية فاحتجاجة فيها بأمر ظني غير مفيد للمطلوب ، وإنما يصح ذلك على رأي من يزعم أنها اجتهادية ظنية » (٢) .

٢- وأما ما روى من الأحاديث فهو أخبار آحاد لا تنفيذ اليقين . وإن سلم أنها متواترة المعنى فالمراد بنى الضلالة والخطأ عن الأمة حصصاً من الاتفاق على الكفر ، ومن الخطأ فيها يوافق الأدلة القطعية ، ويؤيد هذا ما في بعض الروايات الصحيحة من قوله صلى الله عليه وسلم : (لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق ، لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم كذلك) فإن معناه أن الأمة لا تجتمع على الباطل وعلى متابعة المنحرف عن الحق ، بل لا بد أن يكون فيها قسائل بالحق وقائم به ، لا أنها لا بد أن تكون مجمعة على الحق (٣) .

على أن الإجماع لا يكون إلا عن اجتهاد ، والمخطيء في الاجتهاد لا يوصف بالضلال ، بل للمخطيء أجر وللمصيب أجران . أو المراد من الأحاديث التحذير من الخطأ ، والنهي عن الوقوع في الضلال وعن مفارقة الجماعة إذا حزبها أمر ، أو أغار عليها علو ؛ فهي لبيان

(١) راجع ص ٤٢ ، ١٧٦ هـ : فتح الباري لابن حجر .

(٢) ص ٢١٧ هـ : الإحكام ، وراجع الرد على من زعم أن حجية الإجماع ظنية في

ص ١٧ هـ : المواظقات .

(٣) راجع ص ١٢٨ ، ١٢٣ هـ : الإحكام لابن حزم .

ما ينبغي أن يكون ، لا لبيان الواقع ، كما تقول : المؤمن لا يشرب الخمر ، أى جدير به ألا يفعل ذلك .

ولا دليل على صرف هذه الأحاديث عن هذا المعنى المتبادر منها إلى معنى الإجماع الذى وصفوه ، لأنها لم تُسَقَّ في معرض الكلام على أصول الأحكام ، والذى سبق هذا المساق هو حديث معاذ وليس فيه إلا الكتاب والسنة والرأى ، فلو كانت وراء ذلك شىء لبينه الرسول صلى الله عليه وسلم ، والسكوت في معرض البيان بيان ، وعلى هذا سار عمر فيما كتب إلى أبى موسى وشريح كما تقدم .

على أن هذه الأحاديث مُعَارَضَةٌ أيضاً بالأحاديث التى تجوز الخطأ على الأمة ، ومنها قوله صلى الله عليه وسلم : (لا تقوم الساعة إلا على شرار أمتي) ، وقوله صلى الله عليه وسلم : (إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد ولكن يقبض العلم بقبض العلماء ، حتى إذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤساء جهالاً ، فسئلوا ، فأفتوا بغير علم ، فضلوا وأضلوا) .

٣- وأما ما ذكروا من المَقُول - فهو غير مقبول ، لأنه مُبَيَّنٌّ على فرض التسليم بوقوع الإجماع ، وهو غير مسلم به كما سبق .

وعلى فرض تسليمه لا بد أن يكون له مستند من الكتاب أو السنة كما قالوا فيكون دليل الحكم المُجْمَع عليه إذن هو الكتاب أو السنة ، لا الإجماع ، كما في قولهم : إن الزوج بالجدة حرام بالإجماع استناداً إلى قوله تعالى : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ) ، وقولهم : إن ميراث الجدَّة السُّلْسُ بالإجماع استناداً إلى ما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاهما السُّلْسُ ، وقولهم : إن وفاء ديون الميت مقدم على تنفيذ وصاياه بالإجماع بناء على قول على رضى الله عنه : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بدأ بالدين قبل الوصية ، فلم نقول في هذه المسائل : إن الحكم ثبت بالإجماع - ولا نقول - إن الأول ثبت بالكتاب والآخِران ثبتا بالسنة (١) ؟ .

(١) الحق أن الأول ثبت بالكتاب ، وبالإجماع استنع حمل الأهمية على الولايات دون الجندات والآخِران ثبتا بالسنة ، وبالإجماع ارتفعت مرتبة الحديث ، فلم يبق مجالاً للاختلاف في الأخذ به .

وإذا سلمنا ماعدا هذا من أقوال المحتجين بالإجماع - فغاية ما يدل عليه أن ما أجمعوا عليه صواب في حقهم ، وذلك لا يوجب متابعتهم فيه ، فإن مستند الإجماع في نظرنا الاجتهاد ، وكل مجتهد يجب عليه أن يعمل بما أداه إليه اجتهاده ، ولا يجب على غيره اتباعه (١) . فكل ذلك هؤلاء المجمعون على حكم : يجب عليهم هم أن يعملوا بما اتفقوا عليه ، ولا يجب على غيرهم اتباعهم ، فيصح أن جاء بعدهم أن يجتهد فيما اجتهدوا فيه .

« ثلثية » الإجماع حجة غير قابلة للنسخ عند الجمهور . إذ لا يتصور نسخه بنسخ من كتاب أو سنة . لانقطاع الرحي . ولا بغيره ، وإلا جاز على الأمة الخطأ . وارتفعت العصمة ، فلا يكون إجماعها حجة .

وجوز أبو عبد الله البصري نسخ الإجماع بالإجماع . قال الرازي : وقول الأولى . وقال الصفي المندى : مأخذ أبي عبد الله قوى (٢) .

وذلك لأن الإجماع قد يكون عن اجتهاد . والأحكام الاجتهادية قابلة للتفسير . وقد روى أن عمر رضى الله عنه هم بكتابة السنن ، ووافقه عامة الصحابة على ذلك - فم الإجماع عند القائلين به - ولكن عمر تردد بعد هذا . واستخار الله تعالى . شهراً . فأصبح وقد عزم على عدم الكتابة وقال : لقد تذكرت قوماً من أهل الكتاب من قبلكم كتبوا مع كتاب الله كتباً ، فأكتبوا عليها . وتركوا كتاب الله ، وإني والله لا أشوب كتاب الله بشيء .

وقد ذهب ابن حزم إلى تفسير الإجماع بالاتفاق على نقل شيء عن الرسول صلى الله عليه وسلم . لأن المشرع هو الله وحده . والرسول مبلغ ومبين . والعلماء ينقلون بيانه إلى الناس في الأجيال المتعاقبة . فاتفقهم على نقل شيء عنه صلى الله عليه وسلم حجة في ثبوته ووجوب العمل به (٣) .

وهذا النوع من الإجماع لا يخالف في وقوعه ولا في حجتيه أحد من المسلمين . لأنه نقل السنة على سبيل التواتر في أعلى مراتبه .

(١) ص ٦٩ : إرشاد الفحول للشوكاني .

(٢) راجع ص ٧٦ : إرشاد الفحول . ٢٢٦ : الإحكام للأندلسي .

(٣) راجع ص ١٢٨ - ١٤٢ ج ٤ : من الإحكام لابن حزم .

والشافعي رضى الله عنه - مع قوله بحجية الإجماع واستدلاله له - بقول
 « لست أقول ، ولا أحد من أهل العلم - : هذا مجتمع عليه .. إلا لما لا تلقى
 عالماً أبداً إلا قاله لك ، وحكاه عن قبله : كالتَّطَهُّر أربع ركعات ، وكتحريم
 الخمر ، وما أشبه هذا » (١) . يعنى أن الإجماع لا يكون إلا فى الأمور
 المعلومة من الدين بالضرورة . وهو ما لا يخالف فيه أحد من المسلمين
 كذلك .

وقد يمكن حمل كلام الأصوليين فى الإجماع - على فتاوى السلف
 فى المسائل التى لم يعرف حكمها من الكتاب أو السنة إذا لم يعرف لهم فيها
 مخالف . لأن هذا يعد إجماعاً منهم على حكمها . ومن هذا النوع كثير
 مما ورد فى كلام الفقهاء عند الاستدلال بالإجماع . وهو يجارى مذهب
 الحنفية فى الإجماع السكونى . ويتعلل توجيهه على رأى الجمهور .

تعقيب .

وبعد فرى مما تقدم أن الإجماع الذى عُيِّنَ الأصوليون بالكلام فيه - قد أغفلت فيه ناحية هامة وهى ناحية اجتماع أولى الأمر لتبادل الرأى فيما بينهم الناس من الأحداث وتقدير الحكم الملائم لكل منها ، فكان كلامهم متجهياً فى الكثير إلى إجماع وقع اتفاقاً من غير نظر إلى اجتماع مقصود لتبادل فيه الآراء للوصول إلى أحكام ملائمة فى ظل قواعد الشريعة العامة .

وترى أيضاً أن مسأله الميئنة فى كتبهم - لم تخل واحدة منها من خلاف بينهم ، وأن ما استدبل به القائلون بحجته - على الوجه الذى فسر به - لا يقوم حجة على ما ذهبوا إليه ، وأن ما ورد عن الرسول صلى الله عليه وسلم فى بيان الأدلة الشرعية . وما جرى عليه عمل الصحابة والتابعين وتابعيهم - لا يؤيد ما قالوا فى تعريف الإجماع ، ولا يسير فى الطريق الذى رسموه له .

فأما ما ورد عن الرسول صلى الله عليه وسلم بياناً للأدلة فهو حديث معاد ، وليس فيه إلا الكتاب ، والسنة والاجتهاد بالرأى ، ثم حديث على رضى الله عنه (١) ، وهو يوجب استشارة العالمين ، وينهى عن الاكتصار على الرأى الفردى عند التوازل ، وواضح أن هذا فى مصالح الأمة الدنيوية . التى كان الرسول صلى الله عليه وسلم يستشير فى مثلها فى حياته ، لا فى الأمور الدينية المحضة التى تُستمد من الوحي ، ولا مجال للرأى فيها ، فلا إجماع فى مثلها إلا على النحو الذى قرره ابن حزم ، وارتضاه الشافعى .

وما رَوَى ميمون بن مهران : من عمل أبى بكر وعمر - يدل على أنهما ما كانا يجتمعان رؤساء الناس للاستشارة إلا إذا لم يجدا فى كتاب الله ولا فى سنة رسول الله ما يريدان ، فالاستشارة إنما كانت لاستنباط حكم بالاجتهاد والرأى ، وإذا اجتمع رأى المستشارين على أمر كان أولى بالاتباع من رأى الفرد قطعاً ، وهو سیر فى الطريق الذى ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الحديثين السابقين .

وبهذا يخرج الإجماع عن دائرة الرواية التي حصره فيها ابن حزم ،
ويختل عما افترضه العلماء فيه ثم قطعوا به : من اعتاد أهل الإجماع على سند
من الكتاب أو السنة لم نطلع عليه .

ونستطيع بعد هذا أن نقول : إن الإجماع نوعان :

١ - إجماع الأمة على حكم مسألة من المسائل الدينية المهمة أو التي
لا يستقل العقل بإدراكها ، وأكثر ذلك من الأمور المعلومه من الدين
بالضرورة ، التي لا تَقْلَى أحداً من المسلمين إلا وافق عليها ، ونقلها عن
قبله - كما قال الشافعي رضي الله عنه - كالإجماع على أن الجلد يرث مع
وجود الإخوة ، وأن الجدة يَحْرُمُ الزوج بها كالأم ، وترث السدس إذا لم
تكن هناك أم ، والإجماع على عدم بيع أم الزلد .

ولابد أن يتعد هذا النوع من الإجماع في عهد الصحابة رضوان الله عليهم
علما بما ذهب إليه الظاهرية وأحمد في الرواية المشهورة عنه ، لأن من جاء
بعدهم لا يُعْقَلُ أن يُظَهِّرَ له من مثل هذه الأمور ما خفى عليهم .

وهم لا يُجْمَعُونَ في مثل هذا عن هوى أو مع مخالفة لسنة معلومة ، فلا بد
أن يكون لهم سند من قول الرسول صلى الله عليه وسلم ، أو قَوْلِهِ ، ثم يُنْقَلُ
الكافة عنهم ما أجمعوا عليه ، فيكون نقل كافة عن كافة على نحو ما ذهب
إليه ابن حزم في تفسير الإجماع .

ويجب الإيمان والعمل بما أجمعوا عليه من ذلك باعتباره منقولا من الرسول
صلى الله عليه وسلم ، أو مقتبسا من هديه - كما يجب الإيمان والعمل بالسنة
المتواترة - امتثالاً لأمر الله تعالى في قوله : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ
وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ) .

وهذا النوع من الإجماع لا يَقْبَلُ النسخ . لأنه لا يُعْقَلُ ولا يقبل أن يُجْمَع
المتأخرون على خلافه ، لعدم الحاجة إلى تغيير ما لا يستقل العقل بإدراكه من
أمور الدين (١) .

(١) الإجماع الذي ينتقل إلينا في معرض الاستدلال على بعض الأحكام - فالأدلة الصالحة
أبو عبد الله عز الدين بن محمود بن إبراهيم الحنفى المعروف بابن الوزير (٧٧٠ - ٨٤٠هـ) -
في ص ١٦٨ . من كتابه « إنباط الحق على الخلق » : « اعلم أن الإجماعات نوعان : أحدها نقل
صحة بالضرورة من الدين بحيث يكفر مخالفه ، فهذا إجماع صحيح ، ولكنه مستغنى عنه بالعلم =

٢- اتفاق أولى الأمر في الأمة على حكم مسألة لم يُنصّر على حكمها في كتاب أو سنة ، مما هو مجال للرأى من مصالح الأمة الدنيوية التى تختلف باختلاف الزمان أو المكان . كالإجماع على إمامة شخص بعينه . أو على إعلان حرب على عدو . أو على وضع حد أعلى للملكية الأرض إذا كان فى ذلك مصلحة ظاهرة للأمة ، وهذا ما نعينه بالاجتهاد الجماعى .

وهذا النوع يتأتى فى كل المصور ، لأن وسائل الناس إلى مصالحهم الدنيوية تختلف باختلاف الزمان والمكان (١) . والأئمة مطالبون باستشارة أولى الأمر فى المهم منها : لقوله تعالى : (وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ ، وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَى الْأَمْرِ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُ الَّذِينَ يَخْفَضُونَ إِلَيْهِمْ) (٢) ، وقوله تعالى : (وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ) (٣) . وقوله تعالى فى مدح المؤمنين بصفات مميزة وظاهرة : (وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنَّهُمْ سُورُوا بِبَيْنِهِمْ رَزَقَاهُمْ يَتُفَقِّونَ) (٤) ، وقوله صلى الله عليه وسلم فى حديث على : (اجمعوا له العالمين . فاجعلوه شورى بينكم . ولا تقصروا فيه برأى واحد) .

ولا يتوقف انعقاد هذا الإجماع على اتفاق جميع أولى الأمر : عملاً بما نقل عن ابن جرير وأبى بكر الرازى وأبى الحسين الخياط من المعتزلة ، وأحمد ابن حنبل فى إحدى الروايتين عنه . فقد تمت البيعة لأبى بكر بالإجماع مع مخالفة على رضى الله عنه وعدم مبايعته إلا بعد ستة أشهر لما توفيت زوجته فاطمة

== المصروف من الدين - ولأنهما ما نزل من هذه المرتبة ، ولا يكون إلا طناً ، لأنه ليس بعد الثواتر إلا الطن ، وليس بينهما فى ثقل مرتبة قطعية بالإجماع .

وهذا يلحق معنى فى النوع الأول . ولكنه لا يذكر شيئاً من النوع الثانى ، فراجع تفسير قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اطِيعُوا اللَّهَ وَاطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَطِيعُوا أُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ) . فى تفسير المنار .

(١) راجع اختلاف الأحكام باختلاف البيعة فى ص ١٠٥ من هذا الكتاب .

(٢) ٨٣ : النساء ، وراجع الكلام فيها فى تفسير المنار .

(٣) ١٥ : آل عمران . وله دوى عن أبى عباس أن الرسول صلى الله عليه وسلم لما نزلت هذه الآية قال : (أما إن الله ورسوله لغنيان عنها ، ولكن جعلها الله تعالى رحمة لأمتي ، فإن استفادتهم لم يعلم رشداً ، ومن تركها لم يعلم غياً) أخرجه أبى حنبل والبيهقى فى الشعب بسند حسن . (٤) ٣٨ : الشورى : ولا حظ أنه نظم للشورى مع الصلاة فيسك واحد ، لأن الشورى عماد الدنيا ، كما أن الصلاة عماد الدين .

رضي الله عنها ، وكان الإمامان - أبو بكر وعمر - يستعينان عند الاستشارة في الأمور القضائية والإدارية بمن يتيأ لهما من أولى الرأي ، فلم يؤثر عن أحدهما أنه كان يتوقف في الحكم حتى يستشير القضاة في الأقاليم ، أو قواد الجيوش في أنحاء الأرض ، بل أثر عن عمر أنه أخبر بالوباء حين خرج إلى الشام ، فاستشار من معه من المهاجرين . أيقدم أم يعجم ، فاختلفوا ، فاستشار من كان معه من مكيبة قريش من مهاجرة الفتح ، فاتفقوا على الرجوع بالناس خوف الوباء ، فعمل بمشورتهم (١) .

وحين كان عمر يفعل ذلك بالمدينة كان يأمر شريعاً ، أن يفعل مثله في الكوفة فيستشير كل منهما من يتيأ له في بلده ، ويبني على هذا قضاءه . وسار على هذا النهج عمر بن عبد العزيز حين ولي المدينة ، فجمع عشرة من فقهاء ، هم سادة الفقهاء في ذلك الزمان ، وكان فيما قال لهم : إنما دعوتكم لأمر توجبون عليه . وتكونون فيه أعواناً على الحق : ما أريد أن أقطع أمراً إلا برأيكم ، أو برأي من حضر منكم (٢) .

والذي يعمل للإجماع هنا قيمة عملية صَبَّغَتْه القانونية وصدوره من ولي الأمر أو نائبه ، فإن الذي كان يجمع الرؤساء ويستشيرهم في المدينة هو أبو بكر أو عمر ، والذي كان يجمع أهل العلم والصلاح ويستشيرهم في الكوفة هو شريح القاضي ، وكلهم تصدر منه الأحكام ، فتكون واجبة النفاذ .

واللاحق من هذا النوع من الإجماع ينسخ السابق إذا كان معارضاً له ، وعليه يحمل ما ذهب إليه أبو عبد الله البصري والرازي والصفى الهندي : من ترجيح نسخ الإجماع بالإجماع .

والدليل على حجية هذا النوع ما أوجب الله تعالى على المؤمنين من طاعة أولى الأمر في قوله تعالى : (وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ) (٣) .

(١) وروى أنهم لما اضطفوا جاء عبد الرحمن بن عوف - وكان متعباً في بعض حاجته - فقال : إن عدني من هذا طعماً ، سمعت رسول الله صل الله عليه وسلم يقول : (إذا سمعتم به بأرض فلا تقموا عليه ، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تقربوا قراراً له) وهذا أحد عمر (١٧٤ هـ : صحيح مسلم) ، وفي هذا الحديث لغيره لقاعدة الجبر الصلي المعروفة الآن .

(٢) ص ٥٧٤ ج ١ : تاريخ الأمم الإسلامية للبصري رحمه الله .

(٣) التعبير بصيغة الجمع يشير إلى منع استبداد الفرد بالرأي ، وهو ما صرح به الرسول صل الله عليه وسلم في حديثه : ولا تقصوا إليه برأي واحد .

والمراد بأولى الأمر من صاروا يعلمهم وحسن سيرتهم وخبرتهم بشئون الأمة - موقع ثقة الناس ، قَوْلُهُمْ أمورهم راضين مطمئنين ، ووكّلوا إليهم النظر في مصالحهم : من الحكام والرؤساء والعلماء ، وهم الذين تنفذ بهم البيعة للإمام ولا مانع - عند كثرة السكان وسعة العمران - من وضع حدود تقيدهم ، ونظام لاجتماعهم .

... على أن طاعتهم لا تجب إلا إذا كانوا مختارين فيها صدر منهم ، ثم لم يكونوا مخالفين للكتاب أو السنة ، فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إنما الطاعة في المعروف) ، وقال : (لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق) .

وإنما وجبت هذه الطاعة تنظيماً لمصالح الأمة الدنيوية ، وصوناً لوحدها من التفرق والشقاق ، لا لأن أولى الأمر معصومون من الخطأ ، فإن المعصية لا تكون إلا للرسل عليهم الصلاة والسلام .

مَصَانِدُ الْأَحْكَامِ الْإِجْتِهَادِيَّةِ

سواء أكان الاجتهاد فردياً أم جماعياً فإن مرجعه واحد من أمرين :
أولهما : قياس الأشباه على أشباهها ، فإذا عرضت للمجتهد مسألة لم ينص
على حكمها ، ولكن ورد في الكتاب أو في السنة حكم في حادثة تشبهها - فإن
عليه أن يقيس ما عرض له على ما نص على حكمه ، وذلك قول عمر رضى الله
عنه لأبي موسى : « اعرّف الأشباه والأمثال ، وقس الأمور عند ذلك » .

وثانيهما : رعاية مصالح الخلق ، وتقرير ما يحلّ لهم النفع والخير ،
ويدفع عنهم الأذى والشر ، وذلك حين لا يكون للحادثة الطارئة نظير ورد
حكمه في الكتاب أو السنة ، كالذي وقع حين تخرج أبو بكر من جمع القرآن
وقال : أفضل ما لم يفعل رسول الله ؟ إذ قال عمر : إنه أمر لا ضرر فيه ،
بل فيه الخير للإسلام والمسلمين . وحين تزوج حذيفة بن اليمان الكناينة
بالمدائن ، إذ كتب إليه عمر أن يحلّ سبيلها وقال له : « أحزم عليك ألا تضع
كتابي هذا حتى تحلّ سبيلها ، فإنّي أخاف أن يقتدى بك المسلمون فيختاروا
نساء أهل اللمة لجهلهم وكفى بذلك فتنة لنساء المؤمنين » .

وسرى بعد أن هذا يرجع إلى قياس أوسع مجالا من القياس المشهور عند
الأصوليين يسمى « قياس المصلحة » .

ونشرع في الكلام عن هذين المنهجين من منافع الأحكام الاجتهادية
فتقول وبالله التوفيق :

القياس

- تعريفه : هو في اللغة التقدير . يقال : قاس الثوب بالذراع - إذا قدره به .
وفي اصطلاح الأصوليين - هو مشاركة مسكوت عنه لمنصوص على حكمه الشرعي في علة هذا الحكم ، وإلحاقه به فيه .
أركانه : يؤخذ من تعريف القياس أن أركانه أربعة :
١ - المقيس عليه ، وهو ما نصَّ على حكمه ، ويسمى الأصل .
٢ - المقيس ، وهو ما يراد لإلحاقه بالأصل في الحكم ، ويسمى الفرع .
٣ - الحكم ، وهو ما حكم به النص على الأصل .
٤ - العلة ، وهي ما بُني عليه الحكم في الأصل ، وتحقق في الفرع .
واليك أمثلة توضح هذا :

١ - وَرَدَ النص بحُرمة الخمر - وهي ما اشتد من عصير العنب - في قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ) (١) .

فانخر أصل منصوص على حكمه وهو الحرمة ، لِعَلَّةِ هي الإسكار ، ونبيل الشعير أو التمر فرع لم ينص على حكمه ، فإذا وجدنا العلة التي بُني عليها الحكم في الأصل متحققة فيه لزم - بطريق القياس - أن يكون مثله في الحكم .
٢ - وَرَدَ النص بحرمان قاتل المورث لإرثه في قوله صلى الله عليه وسلم : (لا يرث القاتل شيئاً) .

فقاتل مورثه أصل محكوم عليه بالحرمان من إرث المقتول لَعَلَّةِ هي ارتكاب جريمة قتل حرام للحصول على منفعة قبل أوانها الشرعي ، وقاتل الموصى له - فرع ، فإذا وجدنا علة حكم الأصل متحققة فيه لزم - بطريق القياس - أن يكون مثله في الحكم ، ويَحْرَمُ ما أوصى له به .

٣- وَرَدَ النص بحرمة ابتياع المؤمن على بيع أخيه و قوله صلى الله عليه وسلم : (المؤمن أخو المؤمن ، ولا يعلل المؤمن أن يخطب على خطبة أخيه أو يبتاع على بيع أخيه حتى يلبس) .

فالابتياع على بيع الأخ أصل يحكم عليه في النص بالحرمة ، ولعلّه هي أنه مبادلة تؤذى الأخ ، وتؤدي إلى قطيعته وعداوته ، والاستتجار على استتجار الأخ فرع ، وقد تحققت فيه علة حكم الأصل ، فلزم أن يكون مثله في الحكم .

٤- أجمع المجهلون على ثبوت ولاية التزويج على البكر الصغيرة .

فالبكر الصغيرة أصل محكوم عليه بثبوت ولاية التزويج بالإجماع ، لعلّه هي الصغر ، والثيب الصغيرة فرع ، تحققت فيه علة حكم الأصل ، فلزم أن يكون مثله في الحكم ، وهكذا .

والحاق المسكوت عنه بالمنطوق به لمنى مشترك بينهما - ثلاثة أنواع (١) .

الشرع الأول : ما كان المسكوت عنه فيه أولى بالحكم من المنطوق به . بحيث يُتوكل العارف باللفظ أن المسكوت عنه لا يصح استبعاده من معنى العبارة كقوله تعالى : (فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفُ) (٢) ، فإن كل عارف باللفظ يفهم منه النهي عن شتم الوالدين وضربهما ، بل يرى أن ذلك أولى بالنهي ، وإن كان النهي في العبارة متعلقاً بقول «أف» دون سواء ، كقوله صلى الله عليه وسلم : « أدوا الحَيَظَ والحَيَظَ » ، فإنه يدل قطعاً على حرمة الغلول في الغنيمة وأخذ القليل والكثير منها .

وكثيره صلى الله عليه وسلم عن التضحية بالموراء والعرجاء ، فإنه شتم عن التضحية بالعمياء ومقطوعة الرجلين أيضاً ، وكالنص الدال على قبول شهادة اثنين ، فإنه يدل على قبول شهادة ثلاثة أو أكثر ، والنص الدال على وجوب الكفارة على من جامع امرأته في نهار رمضان - فإنه يدل على وجوبها على من زنى فيه أيضاً وهكذا .

(١) راجع ص ٢٨١ ٢٨٢ : المصنف .

(٢) الإسراء : ٢٢ .

فكل هذه إلحاقات مأخوذة من النص قطعاً ، ولا يُعتبر إلحاق المسكوت عنه بالمنطوق به فيها قياساً ، بل هو من باب دلالة الدلالة : أو دلالة النص ، أو فعوى الخطاب ، ويسميه الشافعية « مفهوم الموافقة » كما سيأتى . وربما سموه قياس الأول ، أو القياس الجلى ، ولا وجه لتسميته قياساً فيها أرى (١) .

النوع الثانى : ما يكون المسكوت عنه فيه مساوياً للمنطوق به ، فلا هو أولى منه بالحكم كالنوع الأول ، ولا هو دونه .

ومن ذلك قوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا) (٢) ، فإنه يدل على حرمة إتلاف أموال اليتامى بأى وجه من وجوه الإتلاف وإن كان النص متعلقاً بالأكل دون غيره .

وقوله تعالى : (إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ) - يدل على حرمة غير البيع من التصرفات فى ذلك الوقت .

وقوله تعالى : (وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ . . .) - يدل على أن من يرى المحصنين من الرجال كذلك .

وقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ لَمَّا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عَدَمٍ فَتَنَلُوهُنَّ فَتَمْسُوهُنَّ وَسَرَّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا) يورثه منه حكم الكتايات أيضاً .

(١) قد يشتبه بهذا النوع ما يكون الإلحاق فيه مظهرًا بسبب خطأ الفرق بين المسكوت عنه والمنطوق به ، فيكون جهلاً للاجتهاد ، ومن ذلك رد شهادة الكافر بناء على رد شهادة الفاسق أحدًا من قوله تعالى : (إِنْ جَاءَكُمْ نَاسٌ مِنْكُمْ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ) (٩ : المجرات) .

ولعل باب الكفارة فى القتل الصمد بناء على وجوبها فى قتل الخطأ أحدًا من قوله تعالى : (وَمَنْ قَتَلَ مَوْثَنًا عَطَاً فَصَرِيرٌ وَلَهُ مِائَةُ ذِيَّةٍ سِدَّةٌ إِلَى اللَّهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقَ) (٩٢ : النساء) .

والحد الجزية من الولي بناء على أحداها من الكتاب من قوله تعالى فى أهل الكتاب : (حَتَّى يَضْرِبُوا الْجِزْيَةَ مِنْ يَدِهِمْ مَضْرُوبَةً) (٢٩ : التوبة) .

والذى يبدو فى هذه الأمثلة لأول وهلة - أن المسكوت عنه أولى بالحكم من المنطوق به ، وليس الأمر كذلك ، لأن بينهما من الفروق ما هو موضع بحث وخلاف بين العلماء ، فقد يقال فى المثال الأول : إن الكافر لا يرد شهادته لأنه لا يستطيع ما يستطيع الفاسق من الكذب ، وفى الثانى : إن الكفارة فى منى العباد ، ولا لا تقبل من الدائن أحدًا لظلمة جرمه ، وبمثل هذا يقال فى الجزية .

وقوله تعالى في الإمامة: (فَإِذَا أَحْبَبْتَ فَمَنْ أَتَيْتَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْتَ نَصْفَ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ) (١) ، فإن العيب في هذا كالإمام ، وفارق الذكورة والأنوة بينهما لا يقتضي اختلافهما في مثل هذا الحكم .
وقوله صلى الله عليه وسلم : (من باع عبداً وله مال فإله للبائع إلا أن يشترطه المبتاع) ، فإن الأمة في هذا كالعبد (٢) .

وهذا النوع كسابقه مقطوع به ، وكلاهما يجري في الأحكام التي لا تقبل التعليل ، أو تقبله ولكن لم تعرف العلة أو لم تتعين ، لعدم الحاجة فيهما إلى البحث عنها ، كما ألحق الزبيب بالتمر في حرمة الربا ، لعدم الفارق بينهما بصرف النظر عن علة هذه الحرمة .

والفارق بين النوعين أن الإلحاق في الأول يفهمه كل عارف باللغة ، فهو مأخوذ من النص من غير حاجة إلى اجتهاد ، أما النوع الثاني فإن وجوه الشبه بين المنطوق به والمسكوت عنه فيه متكاثرة إلى حد يصرف المجتهد عن التكثير في علة جامعة أو وجه للمشابهة - إلى البحث عن الفارق بينهما وأنه لا يقتضي التفرقة بينهما في مثل هذا الحكم ، ولهذا عده الشافعية من القياس (٣) ، لا من دلالة النص خلافاً للحنفية .

ويُعرف كون الفارق بين المنطوق به والمسكوت عنه لا يقتضي اختلافهما في الحكم - باستقراء أحكام الشرع الدالة على إلغاء هذا الفارق في مثل هذا الحكم .

ويطلق على هذا النوع « القياس في معنى النص » ، وهو الجليد باسم « القياس الجلي » ، فيما أرى (٤) .

(١) ٢٥ : النساء .

(٢) راجع - هل يملك العبد ديناً ؟ في ص ٧٩٠ ج ٤ : المعنى لابن قدامة :

(٣) ص ٤٧٩ : الرسالة الشافعية ، وراجع دلالة الدلالة فيما سأت .

(٤) قد يشبه هذا النوع أيضاً ما يكون الإلحاق فيه مظهرين لا مقطوعاً به ، كإلحاق الأكل

والقرب مدأ في نهار رمضان بالوقوع فيه في لزوم الكفارة ، لأن كلا منهما إظهار مصدق وانهاك حرمة الشهر .

وقد يقال : إن بهما لرفق يقتضي اختلاف الحكم من حيث أن دواهي شهوة الفرج أقوى من دواهي شهوة الأكل ، فمحتاج إلى ما هو أقوى في التزجر .

النوع الثالث : ما لا يكون المسكوت عنه فيه أولى بالحكم من المنطوق به -ولا مساوياً له ، فيكون الإلحاق فيه مظنوناً ظناً راجحاً ، ويتحقق هذا حين تكون الفروق بين الأصل والفرع داعية إلى البحث عن معنى مشترك بينهما يقتضى اشتراكهما في الحكم .

وهذا النوع هو الذى يسمى قياساً بالاتفاق .

والفرق بينه وبين سابقه - أن العقل لا يتجسس - في النوع السابق - إلى البحث عن معنى يجمع بين الأصل والفرع ، لتكاثر المعاني الجامعة ، بل يتجه إلى البحث عن الفارق بينهما ، وأنه لا يقتضى اختلافهما في الحكم ، أما في هذا النوع فإن البحث يتجه إلى الكشف عن معنى يقتضى المشاركة بينهما في الحكم ، وهو العلة .

حجية القياس :

الذين أنكروا الاجتهاد فيما لا نص فيه - أنكروا القياس ، لأنه نوع منه .
والذين أوجبوه - فتحوا باب القياس ، لأنه أقوى دعائمه ، وأوضح طرقه .

وقد استدل المتكرون بأدلة ، منها :

١ - ما استدلوا به على الاجتهاد فيما تقدم ، وقد ردناه عليهم .

٢ - أن القياس دليل ظنى في كل مرحلة من مراحلها ، إذ يُجتمَع يرى المجهد حكم الأصل معللاً وهو في الواقع غير معلل ، أو يراه معلل وهو معلل بغيرها ، أو يراه معللاً بعلته وهو معلل بجزء منها ، أو يراه بعلته وهو معلل بها مع وصف آخر غاب عنه أو أهمله .

ويحتمل - مع كل هذا - أن يرى المجهد العلة في الفرع وليست فيه (١) .
وبهذا يُعْمَدُ القياس عن الحقيقة ، ويُعْمَنُ في مجال الظن والاحتمال ، والظن لا ينفى من الحق شيئاً كما جاء في الكتاب الكريم : بل هو أكذب الحديث كما ورد في السنة المطهرة . فلا يكون من حكمة الحكيم إقحام الخلق في ورطته ، وتكليفهم الحكم بما لا يتحققون أنه حكم الله تعالى ، وما لافائدة لهم فيه .

(١) راجع مواضع الاحتمال الستة في كل فهارس في ص ٢٧٩ ج ٢ : المصنف .

وامتثل المؤمنون - فوق ما استدلوا به في باب الاجتهاد - بالكتاب والسنة
والمسقول (١) :

أما الكتاب : فثلاثة أنواع من آياته الكريمة :

النوع الأول : آيات تختص على الاعتاط والاعتبار بما وقع للناس في الحاضر أو الماضي ، ولا معنى للاعتاط والاعتبار بما وقع لهم إلا أن نقيس حالنا بحالهم ونترقب أن يصيبنا مثل ما أصابهم إن فعلنا مثل فعلهم ، ومن ذلك قوله تعالى : (هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ مَا ظَنَنْتُمْ أَنْ يَخْرُجُوا وَظَنُّوا أَنَّهُمْ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ) (٢) . فقد قص سبحانه ما وقع لبني النضير بسبب نكثهم عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم أمر بالاعتبار بهم ، ولا معنى لهذا إلا أن يقيس أولو الأبصار حالهم بحالهم ، ويتروعوا أن يصيبهم من الضر مثل ما أصابهم إن هم فعلوا مثل فعلهم .
ومنه قوله تعالى : (أَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ : كَانُوا أَكْثَرُ مِنْهُمْ وَأَشَدَّ قُوَّةً وَأَثَارًا فِي الْأَرْضِ فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ) (٣) ، فإن معناه أن نقيس حالنا بحال من سبقنا من قوى البأس والشدة والبراء الذين لم يُغن عنهم من الله شيئاً ما لهم من قوة وثراء حينما عصوا أمره فحلت بهم عقوبته .

النوع الثاني : آيات ربطت فيها الأحكام بملكوته أوصاف في الأفعال المحكوم عليها ، مناسبة لتلك الأحكام ، ومن ذلك قوله تعالى : (قُلْ لَا أَعِدُّ فِتْيَا أُوحِيَ إِلَيَّ خَيْرًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِثَّةً أَوْ كَمَا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمِ خَنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ) (٤) ، فقد حرم سبحانه الميتة والدم المسفوح ولحم الخنزير ، لأن كل ذلك رجس ، أي قدر نتن تنفر منه الطباع السليمة ، ومثله قوله تعالى :

(١) راجع أدلة مثبتي القياس في ص ١٥٤ ، ٢٣٦ ج ١ : إعلام المؤمنين .

(٢) أول سورة الحشر . (٣) ٨٢ : غافر .

(٤) ١١٥ : الأنعام .

(إِنَّمَا أَخْلَقْتُمُ وَالْبَشَرَ وَالْأَنْصَابَ وَالْأَزْوَاجَ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوا) .
ومنه قوله تعالى : (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَيْضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ
فِي الْخَيْضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَبْلُغْنَ (١) ، فقد نبى سبحانه عن قربان
النساء في الخيض ، وجعل علة النبى ما في الخيض من أذى ، أى ضرر
وقدارة تنفر منها الطباع السليمة .

وقوله تعالى : (يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ) (٢)
فقد جعل سبحانه رفع درجات بعض الناس منوطاً بصفى الإيمان والعلم فيهم .
وقوله تعالى : (فَمَعَاذَ رَسُولِ رَبِّهِمْ فَأَخَذَهُمْ أَخْذَةً رَابِيَةً) (٣) ، فقد
جعل سبحانه علة أخذهم - ما قتلوا من معصية رسوله .

فهذه الآيات وأمثالها مما اقترنت فيه الأحكام بعلل أو أوصاف في الأفعال
المحكوم عليها مناسبة لتلك الأحكام - لا يستقيم معناها في العقول السليمة إلا
إذا أريد بها الدلالة على تعلق الأحكام بتلك العلة أو الأوصاف ، بحيث توجد
الأحكام أينما وجدت تلك العلة أو الأوصاف ، ولا تتخلف عنها إلا لما منع
يقتضى تخلفها . وذلك هو القياس (٤) .

النوع الثالث : آيات استُخدم فيها القياس للاستدلال ، كقوله تعالى :
(إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ : خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) (٥)
فإنه سبحانه يستدل على إمكان خلق عيسى من غير أب بقياسه على آدم الذي
خلق من غير أب وأم ، ويشير إلى أن علة الوجود الحقيقية ليست وجود الأب
أو الأم بل هي مشيئة الله تعالى ، وهي متحققة في الحالتين ، فيكون وجود
عيسى من غير أب ممكناً كوجود آدم . بل هو أولى .

وقوله تعالى : (أَحْسِبِ الْإِنْسَانَ أَنْ يُبْرَكَ سُدًى . أَلَمْ يَكُنْ نَفْثَةً مِنْ مِمْ
يَحْيَى . ثُمَّ كَانَ عِلْقَةً فَنُفِثَ فَمَسْوًى . فَجَعَلْنَاهُ نَرْوَجِينَ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى .
أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى) (٦) فإنه سبحانه يستدل على إمكان

(١) ٢٢٢ : آية . (٢) ١١ : المجادلة .

(٣) ١٠ : الحاقة .

(٤) راجع ص ٢٣٦ : إلام للوفيين ، وراجع معارضة للمصلحة لقياس لالمسائل .

(٥) ٥٩ : آل عمران . (٦) ٣٦ - ٤٠ : القلمة .

البحث بقياسه على الإيجاد الأول ، إذ السبب فيهما واحد ، وهو إرادة الله تعالى .

وقوله تعالى : (صَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِنْ أَنْفُسِكُمْ : هَلْ لَكُمْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ فَبِمَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ) (١) ، فهو سبحانه يقيس حاله مع خلقه بحال المالكين مع ما يملكون فكما أن السادة لا يرضون أن يشاركونهم عبيدهم في تدبير أمورهم والتصرف في أموالهم - لا يَرْضَى اللهُ سبحانه أن يكون له من خلقه شريك في ملكه .
وقوله سبحانه : (مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْجَارِ يُتَحَدَّى أَشْقَارًا) (٢) . فقد استدل سبحانه على أن العلم لا يرفع صاحبه إذا لم يتدبره ولم يعمل به بقياس العالم الذي لا يعمل بعلمه على الجار الذي يحمل أسفارا لا يدري ما فيها .

ولا يستقيم في نظر العقلاء أن يكون القياس حجة لله على خلقه ، ثم لا يكون الخلق في تعرف أحكامه فيها لا نص فيه .

وأما السنة : فيها ما يدل على ربط الأحكام بأوصاف في الأفعال مناسبة لتلك الأحكام كقوله صلى الله عليه وسلم في المرة : (إنها ليست بنجسة إنما من الطوافين عليكم والطوافات) . وقوله صلى الله عليه وسلم في حل نبيذ النمر : (نَمْرَةٌ طَيِّبَةٌ وَمَاءٌ طَهُورٌ) . وقوله تعليلا للنهي عن ادخار لحوم الأضاحي : (كُنْتُ نَبِيْتُكُمْ عَنْ ادْخَارِ لَحُومِ الْأَضَاحِيِّ مِنْ أَجْلِ الدَّلَاقَةِ الَّتِي دَقَّتْ) (٣) ، وقوله صلى الله عليه وسلم - وقد سئل عن بيع الرطب بالتمر - : (أَيْتَقَصُّ الرُّطْبَ إِذَا بَيْسَ ؟) قالوا : نعم . قال : « فلا إذن » . وقوله لمن لعن شارب الخمر : (لا تلعنه . فإنه يحب الله ورسوله) . وقوله في ابنة عمه حمزة : (إنها لا تحل لي . إنها ابنة أخي من الرضاة) . وغير هذا كثير .

ومنها أقيسة الرسول صلى الله عليه وسلم وضربه الأمثال لأئمة (٤) ، ومن ذلك

(١) : ٢٨ : الروم . (٢) : ٥ : الجمعة .

(٣) : الدلق : السابلة ، من دف إذا سار سيراً لئناً . والمراد بهم أنواع من الأعراب كانوا يذهبون إلى المدينة أيام الأضحية ، فأراد الرسول بالنهي عن الإدخار الترسعة عليهم .

(٤) : راجع من ٢٢٨ ، ٢٢٩ ج : ١ : إعلام الموقعين .

ما رَوَى عن عمر رضى الله عنه أنه قال : يا رسول الله ، صَنَعْتُ اليومَ أمراً عظيماً : قَبَلْتُ وأنا صائمٌ . فقال صلى الله عليه وسلم : « أَرَأَيْتَ إِنْ مَضِمْتُ بِإِيمَانٍ ؟ » قُلْتُ : لَا بَأْسَ . قال : « فَهَـ ، » أَيْ فَمَا وَقَعَ مِنْكَ أَمْرٌ هَيْنَ سَهْلٍ لَا بَأْسَ بِهِ كَالْمَضْمُضَةِ ، فَقَدْ قَاسَ صلى الله عليه وسلم الثُّبُلَةَ عَلَى الْمَضْمُضَةِ ، لِأَشْرَاطِهِمَا فِي عَدَمِ إِيصَالِ شَيْءٍ إِلَى الْجُوفِ ، وَالْحَقُّهَا بِنَا فِي الْحُكْمِ ، وَهُوَ عَدَمُ إِيصَالِ الصَّوْمِ .

ومنه ما روى عن ابن عباس أن امرأة من جُهَيْنَةَ جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فقالت : إِنْ أُمِّي نَلَرْتُ أَنْ تَحْجَّ فَلَمْ تَحْجَّ حَتَّى مَاتَتْ ، أَفَأَحْجُّ عَنْهَا ؟ قَالَ صلى الله عليه وسلم : (نَعَمْ ، حِجِّي عَنْهَا ، أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أَمْلِكِ دِينَ ، أَكُنْتُ قَاضِيَتَهُ ؟ أَقْضُوا اللَّهَ ، فَاللهُ أَحَقُّ بِالْوَفَاءِ) ، فَقَدْ قَاسَ صلى الله عليه وسلم دِينَ الله تعالى عَلَى دِينِ الْعِبَادِ ، لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا ثَابِتٌ وَاجِبٌ الْأَدَاءُ ، ثُمَّ أَلْفَقَهُ بِهِ فِي جَوَازِ آدَاءِ الْفَرَعِ مَا وَجِبَ عَلَى أَصْلِهِ ، وَبِرَاءَةِ ذِمَّةِ الْأَصْلِ بِذَلِكَ . وَمِنْهُ مَا رَوَى أَنَّ أَعْرَابِيًّا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ : إِنْ أُمَرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ ، وَإِنِّي أَنْكَرْتُهُ ، فَقَالَ صلى الله عليه وسلم : « هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ ؟ » قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : « فَمَا أَلَوْنَهَا ؟ » قَالَ : حُمْرٌ . قَالَ : « هَلْ فِيهَا مِنْ أُورُقٍ ؟ » (١) قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : « فَأَيُّ تَرَى ذَلِكَ جَاءَهَا ؟ » ، قَالَ يُزْقُ نَزْعُهُ . قَالَ : « وَلَعَلَّ هَذَا عَرِقٌ نَزَعُهُ » (٢) .

وأما المقول : فقد قلنا في أدلة الاجتهاد أن صلاحية الإسلام لكل زمان وكل مكان تقتضى فتح باب الاجتهاد - بل وجوبه - فيها يستجد من الأحداث التي لا نص فيها ، وأول ما تنقضه إلحاق ما لم ينص عليه بما ورد فيه نص ، متى تحققت فيه علة حكمه ، أو كَيْفَ ضابطه العام ، وهذا هو القياس .

وقد فُطِرَ الله العقول البشرية على التسوية بين المتماثلين وعدم التفرقة بينهما وعلى التفرقة بين المختلفين وعدم التسوية بينهما ، وخاطب العقول البشرية على أساس هذه الفطرة في كثير من آيات الكتاب الكريم (٣) .

(١) التوبة كالخمر والخمر - يبايع إلى سواد - (ومسألة) .

(٢) راجع ص ١٤٢ ١٤٣ : فتح الباري .

(٣) راجع ص ١٥٥ ١٥٦ : إعلام الموقعين .

فمن ذلك أنه تعالى ذكر إزال عقوبته بآل فرعون لتكذيبهم ، ثم قال لمعاصري التنزيل من العرب : (أَكْفَارُكُمْ خَيْرٌ مِنْ أَوْلِيَّتِكُمْ) (١) ، وهذا تقرير منه سبحانه للتسوية بين المماتلين ، وإنكار للفرقة بينهما .

ومنه أنه سبحانه بين أن عقوبته تحمل بالمجرمين ، وأن جنته أعدت للمعتدين ثم قال : « أفجعل المسلمين بالمجرمين . مالكم كيف تحكمون » (٢) ، فأنكر سبحانه أن يساوى المسلمون بالمجرمين في الحكم وقد اختلفوا في علته . ومثل هذا قوله تعالى : (أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ ابْتِغَوْا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَنَحْمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَعَهُمْ وَنَمْسِكُمْ ؟ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ) (٣) .

وقول المنكرين : إن القياس دليل ظني ليس من الحكمة لإحكام الخلق في ورطته ولا فائدة لهم فيه — مردود بأن من الأمور ما يتعذر التكليف فيه باليقين ، فيكون التكليف فيه بما ترجح بغلبة الظن ، رحمةً بالعباد ، وتيسيراً عليهم كما قال تعالى فيمن طلقت ثلاثاً فتزوجت زوجاً آخر — (فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا مَحْجَازَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ) (٤) ، فجعل سبحانه الظن أساساً لجواز إعادة الزوجية بعد مفارقة الزوج الثاني للمرأة .

ومن ذلك حصة الصلاة بالتوجه إلى الجهة التي غلب على الظن أنها القبلة حين يتعذر التوجه إلى عين الكعبة ، وحصة الحكم بناء على غلبة الظن بصدق الشاهدين لتعذر معرفة حقيقة صدقهما ، وحصة تقدير الكفاية في نفقة المرأة والأقارب بغلبة الظن . وكذلك تقدير المثل في ضمان المتلفات ، وهكذا .

فهذا وأمثاله — مما لا يمكن أن تحيط به نصوص الشريعة ، ولهذا أجمعت الأمة على حصة بناء الأحكام فيه على غلبة الظن من غير منازع .

ولولا فتح باب الاجتهاد ، وقبول العمل فيه بالظن — لتوقف الناس في الحكم على كثير من الأعمال ، وفاتهم كثير من المنافع .

أما الفائدة التي تعود على المكلفين من هذا التكليف — فهي الاستهداء بهدى الشريعة الإلهية فيباستجد من الأحداث ، وعدم اتباع الهوى أو التوقف فيه .

(١) : ٤٣ - ٤١ : القمر . (٢) : ١٧ - ٣٦ : ن .

(٣) : ٢١ : المجاثية . (٤) : ٢٣٠ : البقرة .

وإلى هذا ما حكاه الغزالي في قوله : « لعل الله تعالى علم لطفاً بعباده في الرد إلى القياس ، لِيَتَحَمَّلَ كُفَّةَ الاجتهاد ، وكند القلب والعقل في الاستنباط لتبيل الحيرات الجزيلة — يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات (١) وَيَجْشِمُ القلب بالفكر لا يتقاعد عن تجشم البدن بالعبادات » (٢) .

والظن الذي ورد في الكتاب الكريم أنه لا يغنى من الحق شيئاً هو الظن في أمور العقيدة ، لا في كل الأمور (٣) ، والذي ورد في السنة أنه أكذب الحديث هو الظن الذي لا يقوم على أمانة تثيره في النفس ، ومنه سوء الظن بالناس إلى حد يحمل على سوء معاملتهم ، أو على الإضرار بهم ، دون الظن الذي يَتَّقَى به الشر ، أو يَحْتَلِبُ به الخير ، وهو الذي وردت فيه الحكمة المشهورة : « سوء الظن عصمة » . وإلى هذا يشير قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ) (٤) ، لم يقل : اجتنبوا كل ظن ، ولا قال : إن كل ظن إثم .

(١) : المجادلة : ١١ .

(٢) : ص ٢٣٥ - ٢٣٦ : المصنف .

(٣) : اقرأ الآيات ١٧ - ٢٨ : من سورة النجم .

(٤) : الحجرات : ١٢ .

المسألة

العلة هي أهم أركان القياس ، وأوسع مجالات الكلام فيه .
وإذا لم يترك العقل علة لحكم الأصل امتنع القياس ، لانعدام أهم ركن
من أركانه ، ولهذا لا يصح القياس في الأمور التعبدية المحضة ، كالصلاة
والزكاة والحج (١) .

ومن ذلك المقدرات الشرعية ، كعدد الركعات ، وأنصب الزكاة ،
وأشواط الطواف ومراتب السعي . ومنها مقادير العقوبات ، كجلد الزاني ومائة
جلدة وقاذف المحصنات ثمانين (٢) . ونحو ذلك .

وقبل أن نتعرض لمباحث البلمة المختلفة يجب أن نعلم أن الشرائع لم توضع
إلا للمصالح الخلق التي تنحصر في جلب النفع لهم ، ودفع الأذى والضرر عنهم (٣)
وقد علم بالاستقراء أن المصالح المقصودة من الشرائع ثلاثة أنواع :

١ - مصالح ضرورية . وهي التي تتوقف عليها حياة الناس الدينية والدنيوية

(١) وأجاز بعضهم القياس فيما يمرض لمبادئ من صحة وفساد ، وفيما تتوقف عليه من
شروط ، كالطهارة للصلاة . وهذا يهملهم فيكون في توافق الوضوء ، ومعدات الصلاة ،
والصوم ، ونحو ذلك ، (راجع ما لا يخفى فيه القياس في ص ٢٢٧ ، ٢٢٨ ج٢ : للمصنف) .
(٢) بهذه القائلين وأحمد يزعم أن الخفيف والكفارات كما كتبت بالكتاب والسنة تثبت
في القياس ، لأن الأدلة الدالة على اعتبارها لا تتوقف بين الخفيف والكفارات وفيها (ص ٨٧ ج٢ : الإحكام
للإمام) .

ويرى الحنفية أنها لا تثبت به ، لأنها شرعت لغير الآكام المترتبة على أسبابها ، ولتجر من
أولئك الأسباب . وإنما تعرف الآكام الموجبة للحدود بالنص ، وإلى هذا أن الحدود تدرك
بالشبهات ، وفي القياس شبهة بسبب الاحتمال الواقع في تعيين المعنى الذي ينطأ به الحد أو الكفارة
(راجع ص ٢٢١ ج٢ : كشف الأسرار) .

(٣) راجع أول الجزء الثاني من المواقفات . وقد نفا غير القليل الرازي في محصولة منحي
الفلاسفة في تفسير التشريع بالعادة أو ما يكون طريقاً إليها ، والفرق والآن وما يكون طريقاً إليه .
وعرف الطوائف المصلحة بسبب العرف بأنها السبب المؤدى إلى الإصلاح والنفع كالصيانة
المؤدية إلى الربح . ويحجب شرع بأنها السبب المؤدى إلى مقصود الشارع عبادة أو عادة (ص ٢٣ :
من كتاب المصلحة في التشريع الإسلامي ونجم الدين الطوق قد كثر حفظه رحمه) .

فالمصالح عند الطوائف هي الوسائل إلى الإصلاح ، وعند الرازي هي الوسائل والمقاصد جميعاً .
ونرى أن المصلحة من الغاية ، وما يؤدى إليها وسيلة . وتسمية الوسيلة مصلحة باعتبار إيجابها
إليها ، لا أنها هي . ولا بد من الفصل بينهما ، لأن من الوسائل ما لا يتخير أو يمنع دون المقاصد
كما سيأتى .

يبحث إذا قَدِّت اختلت الحياة الإنسانية في الدنيا وفات النعم وحل العقاب في الآخرة ، وهي تنحصر بالاستزراء في المحافظة على خمس : الدين ، والنفس ، والعقل ، والنسل ، والمسال .

٢ - مصالح حاجية ، وهي رفع المشقة ودفع الحرج والضيق عن الناس فيفقدها لا تختل حياتهم ، بل يُصيبهم حرج وضيق لا يلغان مبلغ الفساد المتوقع في فقد الضروريات ، كتيسير حاجاتهم بإياحة البيع والإجارة ونحوهما ، وتخفيف التكاليف عنهم بقصر الصلاة والفطر في رمضان للمسافر ، وإياحة المسح على الخفين ، ونحو ذلك .

٣ - مصالح تحسنية ، وهي ما يكون من قبيل الأخذ بمحاسن العادات وما تقتضيه المروءات ، ويجمعه قسم مكارم الأخلاق . كستر العورات ، وتحريم أكل الخبائث من المطعمات ، وكراهة أكل كل ذى ريح كربة ، واستحباب لبس الجديد من الثياب في العيد ، والأبيض التنظيف في الجمعة ، ونحو ذلك .

هذه المصالح هي المقاصد والغايات الشرعية . وهي ثابتة لا تتغير مادام الإنسان إنساناً بفطرته التي فطره الله عليها ، والأفعال البشرية - إيجاباً أو سلباً - هي الوسائل الموصلة إليها . وهي - في جملتها - قابلة للتطور والتغير بتغير الزمان والمكان والظروف والأحوال (١) .

وبعد - فهل تعلل الأحكام - التي يحكم بها الشارع على الأفعال الإنسانية - بتلك المقاصد والغايات . وهي الحكم المقصودة منها . أم بما في الأفعال من معان تقتضى ترتيب هذه الأحكام عليها . لتكون مفضية إلى تلك المصالح ؟ لقد حكم الشارع على الخمر بالحرمة - مثلاً . فهل تعلل هذا الحكم بما يترتب عليه من مصلحة . وهو المحافظة على العقل . وضمان أدائه لوظيفته ، فنكون قد عللنا الحكم بنكته ؟ أم نعلله بمعنى الخمر . هو الشدة التي تستر العقل . ونمنعه من أداء وظيفته . فنكون قد عللناه بوصف في المحكوم عليه ؟ وجعل الشارع للشريك حق الشفعة إذا باع شريكه حصته لغيره . لينج

(١) راجع ص ٦٢ ٣ : من الموافقات للشاطبي . لتعلم أن مقاصد الشريعة وقواعده الكلية لا تتغير . ولهذا لم تكن قابلة للتسخ في عهد الرسالة ، وإيما يتعلق بالتسخ بما يقبل التغير من الجزئيات التي هي وسائل إلى المقاصد .

عن الشريك القديم ضرر الشريك الجديد ، فهل نعالُ ثبوت حق الشفعة بمنع الضرر المتوقع من الشريك الجديد ، فيكون معللاً بالحكمة ، أم نعاله ببيع الشريك حصته لغير شريكه . فيكون معللاً بوصف يعتبر ربط الحكم به مفضياً إلى تلك الحكمة ؟

الأصل في تعليل الأحكام أن تعلل بالمصالح المترتبة عليها ، لأن تلك المصالح هي البواعث على وضع هذه الأحكام ، وهي المقصودة منها ، غير أن هذا يقتضى أن تكون المصالح محدودة ، وترتبط على أسبابها بيناً واضحاً تدرك العقول ولا تخلف فيه ، على نحو ما عللنا به حرمة ابتغاء الأخت على بيع أخيه فيما تقدم ، إذ قلنا إنه تصرف يؤدي الأخت ، ويؤدي إلى قطيعته وعداوته .

ولو كانت المقاصد كلها محدودة والارتباط بينها وبين الوسائل واضحاً باطراد لاكتفى المشرع في تشريعه ببيان المقاصد وترك للناس أمر تقدير الأفعال أو الوسائل المؤدية إليها ، ولكن المصالح قد تتفاوت ، والارتباط بينها وبين الوسائل كثيراً ما يخفى ، فيختلف الناس في مقدار المصلحة وفي مدى صلاحية الفعل لتحقيقها ، ولهذا اقتضت حكمة الحكم ورحمة بعباده - أن يوجههم إلى المقاصد في ضمن أحكام على بعض الأفعال ، ليكون لهم من ذلك نماذج عملية يسجون على منوالها في تحقيق مصالحهم المشروعة .

فمن مقاصد الشريعة مثلاً - عصمة الدماء والأموال ، والحفاظة على القول ، وهي أهداف لم تكلف الشريعة بالنص عليها وترك للناس أمر تقدير الوسائل الموصلة إليها ، بل وجههم إليها في ضمن أحكام على بعض الأفعال ، كالنص الدال على قتل القاتل عدماً وعدواناً ، والنص على وجوب الكفارة في قتل الخطأ ، والنص على قطع يد السارق ، وعلى حرمة شرب الخمر ، وهكذا ، فكان لزاماً أن نبحث في الأفعال المحكوم عليها في النصوص عن الخصائص أو المعاني التي اقتضت هذه الأحكام . فكانت بذلك مقضية إلى تلك المصالح . فهذا البحث بحث عن العلة التي يُبنى عليها حكم الأصل تمهيداً لقياس عليه وما للعلل إذن إلا ضوابط ومعايير للأفعال التي يتوصل بها إلى تلك المقاصد (١) .

(١) اختلف الأصوليون في جواز تعليل الأحكام بالحكمة المجردة من الصواب أي التي لا تصح على وصف مناسب في الفعل المحكوم عليه ، فيجوز الأولون ، ومنه الأكثرون . واحتار الأئمة جواز لتعليل بها إذا كانت متعينة بظنها غير مضطربة ، (راجع ص ٢٩٥ ج ٣ : الإحكام الامدى) .

ولتشرع بعد هذا في تعريف العلة فنقول .

تعريف العلة : تعلق العلة في اللغة - على المرض ، وعلى الباحث على على الفعل ، وعلى الفعلة العقلية ، وهي ما يلزم من وجوده وجود شيء آخر عقلاً (١) .
أما في اصطلاح الأصوليين - فقد عرفها الغزالي ومن تابعه بأنها وصف أضاف الشارع الحكم إليه ، وناطه به ، ونصبه علامة عليه (٢) .

فقوله تعالى : (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا) (٣) - جملة السرقة فيه مناطاً لقطع اليد ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « لا يرث القاتل » - جعل فيه قتل المورث مناطاً لحرمات القاتل إرث المقتول .

وكذلك قوله تعالى : (فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ) (٤) ، جعل فيه شهود الشهر مناطاً لوجوب الصوم ، وقوله تعالى : (أَكْمِرِ الصَّلَاةَ لِدَوْلِكَ الْكُنُوسِ) (٥) ، جعل فيه الدلولك مناطاً لوجوب الصلاة .

فكل حكم من الأحكام في هذه الأمثلة الأربعة - جعل له الشارع مناطاً يربطه به ، ورتبه عليه ، فهذا المنطاط يسمى - بمقتضى هذا التعريف - علة .

ولكن الناظر في هذه الأمثلة الأربعة يجد بين المثالين الأولين والمثالين الآخرين فرقاً ، من جهة أن العقل يترك في المثالين الأولين علاقة وارتباطاً بين الحكم ومناطه ، ويرى أن ترتيب الحكم على هذا المنطاط يؤدي إلى مصلحة مقصودة شرعاً ، هي المحافظة على المال في الأول ، وعلى النفس في الثاني ، أما في المثالين الآخرين فإن العقل لا يترك مثل هذا الارتباط ، بل يجوز ربط الصلاة بغير الدلولك ، وربط الصيام بغير شهود شهر رمضان .

ويقول الغزالي ومن تابعه في هذا : إن الشارع الحكيم فاعل مختار ، له أن يجعل ما يشاء من الأوصاف أو الأحداث علة أو علامة لما يشاء من الأحكام .

(١) راجع ص ٢٣٤-٢٣٥ : المصنف (٢) راجع ص ٢٢٦ : المصنف .

(٣) ٢٨ : السابق . (٤) ١٥٨ : البقرة .

(٥) ٧٨ : الإسراء . والدلولك الانقطاع ، قيل : إن المراد به الغروب وقيل : زوال الشمس ، عن كبد الدنيا ، وهو المشهود ، لما روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (أتاني جبريل لدلولك الشمس حين زالت ، فصلوني عنها) .

وإذا كانت أفعال الحكم لا تخلو من حكمة فإن العقول البشرية لا تترك كل ما في أفعاله سبحانه وتعالى من حكم .

ونحن لا نتكر عليهم هذا ، بل نقول : إن ما يجعله الشارع مناهياً للحكم مما لا يدرك العقل ارتباطه به — خاص بالأمور التصيدية التي لا يجرى فيها القياس فلنكتف بتسميته سبباً شرعياً ، لأن الشارع جعله علامة ومناهياً للحكم فقط ، ولا نسميه علة ، لأنه ليس باحثاً على الحكم في نظر العقل . فاما الملل التي يجرى بها القياس فلا بد أن تكون على وفق ما هو الكثير في تصرفات الشارع من الموافقة لمنهج العقلاء في تصرفاتهم (١) ، ولهذا عدلنا عن التعريف السابق للعلة إلى ما يوافق ما عليه جمهور الأصوليين ، فقلنا :

العلة معنى في المحكوم عليه يدرك العقل مناسبه لبناء حكمه الشرعي عليه (٢)
معنى المناسبة : ومعنى مناسبة المعاني أو الأوصاف أو العلل التي في الأفعال للأحكام — أن ربط الأحكام بها ، وبناءها عليها — يؤدي في نظر العقل إلى تحقق المصالح التي شرعت الأحكام لتحقيقها ، وهذا ما هو عنه التفتازاني في التلويح بقوله في تعريف المناسبة : « هي كون الوصف بحيث يكون ترتب الحكم عليه متضمناً لطلب نفع أو دفع ضرر معتبر في الشرع » (٣) .

(١) وقد اعترف الفزالي بهذا عند كلامه على المناسب القريب واحضار له للاعتداد به إذ قال : « أغلب عادات الشرع في غير العبادات اتباعاً للمناسبات والمصالح دون التصككات الجسدية ، فتزيل حكمه عليه أغلب على الظن » (ص ٣٠٤ : المستقصى) .

(٢) قال الألباني : « احتفظوا في جواز كون العلة في الأصل بمعنى الأمانة المجردة ، والاختار أنه لا بد أن تكون العلة في الأصل بمعنى الباعث ، أي مشتملة على حكمة صالحة أن تكون مقصودة للشارع من شرع الحكم ، وإلا فلو كانت وصفاً طرفياً لا حكمة فيه ، بل إشارة مجردة للتعليل بها في الأصل يمتنع » (ص ٢٨٩ : الإحكام) .

ونقل صاحب التلويح عن نظر الإسلام ومن تبعه — « أن جمهور العلماء على أن الوصف لا يصير علة بمجرد الاطراد ، بل لابد لذلك من معنى يعقل ، بأن يكون صالحاً لبناء الحكم عليه ، ثم يكون مدعياً . . . إلخ » هل ميسأت في الكلام من الاجبار والملاسة (ص ٦٩ : شرح التلويح ، وراجع ص ٣٧٩ ، ٣٧٧ : الإحكام للألباني) .

هذا ما جعلنا نعتبر المناسبة ركناً في تعريف العلة ، لا شرطاً كما ذهب إليه بعضهم .

(٣) راجع ص ٦٩ : شرح التلويح . وأعلم أن المناسبة من المعاني الإضافية ، فالعلة ، والحكم المبنى عليها ، والمصلحة المترتبة على بناء الحكم عليها — يتناسب بعضها بعضاً ، ولهذا ربما عيروا بالانحياز عن الحكمة ، وهي المصلحة المترتبة على ربط الحكم بالعلة ، وله كان هذا سبباً لما وقع في كلامهم من ليس في هذا الموضوع .

فالعلة الشرعية لقصاص من القاتل - كون القتل عمداً وعدواناً ، وربط الحكم بهذه العلة يترتب عليه بحكم العقل تحقق المصلحة المقصودة من الحكم ، وهى المحافظة على حياة الناس ، فهى وصف مناسب لهذا الحكم .

وعلة حرمة الخمر الإسكار ، وربط الحرمة بهذا الوصف يترتب عليه فى نظر العقل تحقق المصلحة المقصودة من التحريم ، وهى المحافظة على عقول الناس ، فالإسكار وصف مناسب لتحريم الخمر .

وعلة حرمان القاتل لإرث المقتول ارتكاب جريمة قتل محرمة لاستعمال منفعة قبل أوانها ، وربط الحرمان بهذا المعنى يترتب عليه فى نظر العقل تحقق المصلحة المقصودة من الحكم ، وهى المحافظة على النفوس بمنع الورثة من قتل مورثيهم ، لأنهم إنما يقتلونهم استعمالاً لإرثهم ، فارتكاب الإرث تلك الجريمة وصف مناسب لحرمانه ما استعجله . وقد ذاع فى هذا قول الفقهاء : من استعجل شيئاً قبل أوانه عوقب بحرمانه .

ومثل هذا ترتيب نقل الملكية على عقد البيع لدلالته على التراضى ، وترتيب ثبوت السب على عقد الزواج الصحيح لأنه أساس حل التمتع والمفصى إليه ، وترتيب ثبوت الولاية للبالغ على بلوغه . وهكذا .

فإذا لم يكن الوصف مناسباً فإنه لا يصح ربط الحكم به ، سواء أكان مطرداً ، أى لازماً لموصوفه ككون الخمر سائلة أو حمراء ، أم اتفاقياً ، أى عارضاً غير لازم ، ككون القاتل أبيض أو أسود أو من جنس معين من الناس . وكذلك لا يصح ربط الحكم بوصف مناسب فى ذاته ولكنه اقترن بما ينشأ عنه تلك المناسبة . كعقد البيع إذا اقترن بالإكراه . وعقد الزواج إذا ثبت عدم التلاقى بين الزوجين منذ إنشائه ، وبلغ الصغير إذا اقترن بسفه أو جنون (١) .

(١) إذا كان ترتيب الحكم على الوصف المناسب مفصياً إلى الحكمة تعلقاً أم فناءً ، فلا خلاف بين العلماء فى عدم مناسبة ، ولا فى صحة التعليل به ، أما إذا كان مفصياً إليها شكاً أو وهماً فقد اختلف فيه ، والمعهور على أن مناسبة لا تنغرم ، ويصح التعليل به ، وإذا تحقق عدم اتصاله إليها انقضت مناسبة وانقضت صلاحته لتعليل ، كقطع يد السارق عام المجاعة ، وعقد البيع المقترن بإكراه ظاهر . (راجع ص ٣٩١ - ٣٩٢ : الإحكام للأشعري ، ص ٣٩٦ - ٣٩٨ أصول الفقه للقمي) .
وهو لا تنغرم مناسبة الوصف للحكم بمسألة تنزله ؟ راجع هذا فى ص ٢٦٤ - ٢٦٥ : مسلم الثبوت ، وراجع معارضة المصلحة للقياس فى باب المصالح المرسلة الآتى .

شروط العلة :

يُشترط في الوصف المناسب ليكون علة في قياس - شروط (١) :

١ - أن يكون ظاهراً ، أى واضحاً يمكن إدراكه والتحقق من وجوده أو علمه ، كالصفر في ثبوت الولاية على الصغير ، والرشد في ثبوتها للرشيد ، والإسكار في حرمة الخمر ، وقتل الوارث مورثه في حرمان القاتل ليرث المقتول . وذلك لأن العلة علامة على الحكم ، فإذا كانت خفية لم تكن صالحة للملك . وقد يكون الوصف المناسب خفياً ، كالأوصاف المتعلقة بأعمال القلب أو العقل أو النفس ، والأعمال التي جرى العرف بإخفائها ، فيقيم الشارع أمراً ظاهراً يقترن به ويدل عليه .

فالمصلحة المقصودة من إباحة تبادل الأموال والمنافع ونقل الملكية بين الناس - تيسر سبل الحياة لهم ، والوصف المناسب هو رضى المتعاقدين بالتبادل . وهو أمر خفى ، فأقيم مقامه ما يقترن به ويدل عليه ، وهو صدور العقد من غير إكراه ظاهر .

والمصلحة المقصودة من القصاص حفظ النفس ، والوصف المناسب للحكم وقوع القتل عمداً وعدواناً ، وإذا كان القتل يُرى فالتعمد أمر خفى . فأقيم مقامه ما يقترن به ويدل عليه . وهو استعمال الآلة التي تستعمل عادة في القتل .

والمصلحة المقصودة من إثبات النسب المحافظة على الأنساب وعدم ضياعها ، والوصف المناسب للحكم هو الوطء الحلال ، وهو أمر جرى العرف بل أمر

(١) اتفق الكل على جواز تحليل حكم الأصل بالأوصاف الظاهرة العبرة عن الاضطراب ، سواء أكان الوصف معقولاً كالرضا والخط ، أم هنساً كالقتل والسرقة ، أم عربياً كالجنس والقبيل ، وسواء أكان موجوداً في المحكوم عليه كهذه الأمثلة ، أم كان غير موجود له ولكنه ملازم له ، كتصليب حرمة نكاح الأمة برق قوله (راجع ص ٢٨٨ ج ٣ : الأحكام لقاضي) . وبذلك هذا على أنه لا يراد بالوصف حقيقة بل يراد به ما يشمل الوصف والفعل والقول ، فالقول في أثناء الكلام على إثبات العلة : (يلتصق بهذا الجنس كل حكم حدث عقب وصف حادث ، سواء أكان من الأقوال . . . أم من الأفعال . . . أم من الصفات) (ص ٢٩١ ج ٢ : المسكن) . فالأول كذلك المنبسط على صحة العقد ، والثاني كاستئصال اللمة بالنية عقب القتل الخطأ ، أو بقيمة الخلف عقب إزالته ، والثالث كعمرة الشرب بقاء على الشدة المسكرة في قفراب .

الشارع بإنفائه ، فأقام مقامه سببه الظاهر المفسى إليه في العادة ، وهو العقد الصحيح ، وهكذا .

٢- أن يكون منضبطاً ، أى محدوداً ، لا يختلف باختلاف موصوفه .
إلا أن يكون الاختلاف يسيراً ، فإنه لا يعتد به .

فقتل الوارث مورثه - في الحرمان من إرث المقتول - أمر محدود ، لا يختلف باختلاف القتيل أو المقتول .

والشدة المؤدية إلى السكر في حرمة الخمر وصف محدود ، لأنها في نبيذ العنب مثلها في نبيذ الشعير أو التين أو التمر أو غيرها . وإذا اختلف السكر شدة وضعفاً باختلاف استعداد الشارب أو اعتياده فهو اختلاف يسير لا يعتد به . وقد يكون الوصف المناسب غير منضبط ، فيقيم الشارع مقامه أمراً منضبطاً يقرن به ويدل عليه ، كإباحة الفطر في رمضان : فإن المصلحة المقصودة منه تيسير التكليف ، وعدم إيقاع المكلفين فيما يشق عليهم ، والوصف المناسب الذي ينبغي أن يكون مناهياً للحكم هو فعل متوقع فيه مشقة يُدَّ تحملها إرهاقاً وجوعاً ، وهذه المشقة ليس لها في ذاتها حدود معلومة ، فقد يعد مشقة عند بعض الناس ما لا يعد مشقة عند آخرين ، ولهذا أقام الشارع مقامها ما هو مظنة لها من الأمور المنضبطة ، وهو السفر أو المرض (١) .

٣- أن يكون متعدياً ، أى غير مقصور على الأصل ، فإذا كان مقصوراً عليه لم يصح القياس ، لانعدام العلة في الفرع (٢) ، كإباحة الفطر في رمضان للمسافر والمريض ، فإنه لا يقاس عليهما المشتغل بالأعمال الشاقة ، لأن العلة هي السفر ، وهو لا يوجد إلا في مسافر ، أو المرض وهو لا يوجد إلا في مريض (٣)

(١) أنه يتعرض على انضباط السفر والمرض باختلاف الطعام في تحديد مسافة السفر ، وبأن من المرض ما هو سهل يسير ، وما يعصف الأطباء الصوم علاجاً له . ويرى أن مثل هذه الأمور تعبدية ، تتعلق بضائر الناس وحالاتهم بربهم ، فينبغي أن يترك أمر تقيدها إلى المثل ، ولا يحسن اتحاد الناس فيها ، لأنها ليست من الأمور التي تشترك فيها مصالحهم .

(٢) راجع العلة الفاصلة في ص ٣٤٥ ج ٢ : المستصحب .

(٣) نصروا علة الترخيص بالفطر على السفر والمرض مع أن من الأعمال ما تكون المشقة المتوقعة في الصيام منه أشد من المشقة المتوقعة في الصيام مع السفر ، والمصلحة المترتبة على الفطر فيه أهم وأهم من المصلحة المترتبة على الفطر في السفر أو المرض كالجهد في سبيل الله .

ومن ذلك ما ثبت من الأحكام أنه خاص بالرسول صلى الله عليه وسلم وأبأحد من أصحابه . كثرة وجه أكثر من أربع ، وتحريم أزواجه على غيره من بعده بقوله تعالى : (وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تُنكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا) ، وكاختصاصه خزيمة بن ثابت بإجزاء شهادته عن شهادة رجلين (١) ، واختصاصه أبا بريدة بن نيار بإجزاء التصحية بالعناق الجلدة (٢) .

١ - ألا يكون من الأوصاف التي ألغى الشارع اعتبارها ، أي أورد أحكاماً تدل على عدم اعتداده بها ، كتوقف عقد الزواج على رضا الزوجين ، فإنه وصف مناسب للتسوية بينهما في ملكية الطلاق ، ولكن الشارع ألغى اعتباره بالنص على أن الطلاق حتى خالص للزوج في قوله صلى الله عليه وسلم : (إنما الطلاق لمن أخذ بالساق) .

٢ - وقد ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية إلى إباحة الفطر فيه ، وأتى حاكم المسلمين بالفطر حينما انظروا بهمومهم بظاهر دمشق ، ويؤيد هذا ما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لأصحابه : (إنكم مصبحو عديكم ، والفطر أقوى لكم ، فافطروا) ، فجعل علة أمره بإيهاهم بالفطر لقاء العدو ، وذكر المصلحة المفسودة بقوله : (والفطر أقوى لكم) ، ولو كان السفر هو العلة لذكره وما انتصر على بهاء ، ومثله ما روى عن ابن عمر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لأصحابه يوم فتح مكة : (إنه يوم قتال ، فافطروا) (راجع ص ٢٢٨ ج ١ : زاد المعاد) .

ومنعوا أن يقاس المشتغل بالأعمال الشاقة على السفر والمرض ، لعدم انضباط المفقات . وينبغي أن نلاحظ أن من اعتاد عملاً شاقاً - انتقلت عنه مشقة ، سفرأ كان كسائق القطار والمواخير ، أو غيره كعمل الخزائن الهندية وإيقاد الأفران في المواخير ، ولهذا نرى - والله أعلم - أنه لا رخصة لسائق القطار أو المواخير وإن كانوا مسافرين ، ولا لحامل الخزائن ومولدي الأفران . وتثبت الرخصة لمن يقع في مشقة طارئة تسببه عن الصيام ، ولن يسأل وليس السفر عملاً دائماً له .

(١) روى أحمد والسنائي وأبو داود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : اشترى من أمراء فارساً ، واستنجه بلباسه الثمن ، وأسرع الرسول في السير وأبطأ الأمراء ، فأعد رجال يترصون طريقه ، ويسامونه بالفارس فلما أنه لم يصبه ، فتأذى الأمراء الرسول وقال له : إن كنت مبتاعاً هذا الفارس فاجبه وإلا بعت . فقال صلى الله عليه وسلم : أو ليس قد ابتعت منك ؟ قال : لا والله . فقال صلى الله عليه وسلم : بل قد ابتعت منك . فقال الأمراء : هل قبيحاً ، فقال خزيمة لرسول : أما أشهد أنك قد ابتعت . فقال له الرسول : لم تشهد ولم تكن حاضراً ؟ قال بتصديقك يا رسول الله . أي باني صدقتك فيما جئت به ، وآمنت أنك لا تقول إلا حقاً . فقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم شهادة خزيمة شهادة رجلين . اه باختصار . (راجع ص ٢٧١ ج ٥ - نيل الأوطار - وراجع ص ٧٥ من الطرق الحكيمة لابن القيم ، ص ١١٨ ج ١ : من إعلام الموقعين له ، نصم أن مولود فيه ليس خاصاً بخزيمة) .

(٢) العناق كسحاب : الأثني من أولاد الميز ، والجلدة : الصغيرة .

وكصد أزواج الرجل ، فإنه وصف مناسب لحكم بالإباحة . لما فيه من المحافظة على النسل ، ولكن الشارع ألغى اعتباره فيما فوق الأربع بالأدلة الدالة على حرمة ذلك .

وكلاشتراك في البنية لشخص ما ، فإنه وصف مناسب للحكم بتساوى الأولاد ذكوراً وإناثاً في إرثه ، ولكن الشارع ألغى اعتباره بقوله تعالى : (يُورِثُكُمْ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ الْإُنثَى) .

وكلاستسلام للعلو أو القرار عند لقائه ، فإنه وصف مناسب للحكم بالإباحة بمخالفة على النفس . ولكن الشارع ألغى اعتباره بإيجاب النفي وتحريم القرار عند اللقاء بقوله تعالى : (ائْتُوا خِفَاءً وَنِقَالاً وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) (١) وقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا فَلَا تُولُوهُمْ الْأَدْبَارَ) (٢) .

ومثل شبه المولود بالزاني ، فإنه وصف مناسب لثبوت نسبه منه بمخالفة على النسل ، ولكن الشارع ألغى اعتباره بقوله صلى الله عليه وسلم : (الولد للفراس وللعاهر الحجر) .

وكتبوت نفاق المنافق ، فإنه وصف مناسب لعدّه من الكفار ، ولكن الشارع ألغى اعتباره بمعاملته معاملة خاصة (٣) .

ومن أمثلته أيضاً ما أفق به الفقيه يحيى بن يحيى الليثي ، تلميذ الإمام مالك ، من وجوب التكفير بالصيام على أحد ملوك المغرب حين أفطر بالطوء . عابداً في نهار رمضان ، فألزمه بذلك ليعتبه من الإفطار ، فالظاهر أنه اعتبر تعمد الإفطار من مثله وصفاً مناسباً لتشديد العقوبة عليه ، لتحصل المصلحة المقصودة من الحكم ، وهي المحافظة على الدين ، فأوجب عليه التكفير بالصيام الشاق دون عتق الرقبة الذي لا يردع مثله عن مثل هذه الجريمة ، ولكن الشارع ألغى اعتبار هذا الوصف علة لهذا الحكم حين أوجب العتق على القادر ابتداء ، فإن عجز فالصيام ، فإن عجز فالإطعام ، فقد روى عن أبي هريرة أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : هلكت يارسول الله . قال : ما شانك ؟ قال : وقعت على امرأتى في رمضان . قال : فهل تجد رقبة

(٢) ١٥ : الأمصال .

(١) ٤١ : التوبة .

(٣) ٢ : راجع ص ٢٦٩ ج ٢ : الأم .

تحتها ؟ قال : لا . قال : فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ قال : لا . قال فهل تستطيع أن تطعم ستين مسكيناً ؟ قال : لا . الخ (١) .

وهذا يدل على أن عتق الرقاب مقدم عند الشارع على الجالعة في الزجر . وهكذا كلما كان الوصف المناسب يقتضى حكماً مخالفاً للنص في موضع منصوص على حكمه - لا يعمل به لأنه لا قياس مع النص .

« فليبه » : مما تقدم يتضح لك الفرق بين العلة والسبب والحكمة .

فالعلة وصف مناسب ظاهر منضبط ناطق الشارع به الحكم كجعله الإلتلاف علة لضمان المتلف ، والجريمة علة للعقوبة عليها ، والعقد علة لترتب آثاره عليه

والسبب : وصف ظاهر منضبط ، ناطق به الشارع الحكم ، مناسباً كان - كأمثلة العلة السابقة - أو غير مناسب كجعل الدلوك سبباً لوجوب الصلاة وشهود رمضان سبباً لوجوب صومه ، فهو أعم من العلة .

والحكمة ما يترتب على ربط الحكم بعلمه أو سببه ، من جلب مصلحة أو دفع مضرة .

والعلماء متفقون على أن الأحكام تناط بعلمها أو أسبابها ، وتلور معها وجوداً وعدمياً وإن تخلفت الحكمة (٢) .

(١) تمامه في ص ٢٩٣ : ليل الأوطار ، وص ٧١ ج ٢ : العناية مع فتح القدير .

وله يقال إن يحيى تبع في فواء من يرى أن هذه الكفارة على التصير محضاً بحديث سعد بن أبي وقاص : أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إنى أفطرت في رمضان ؟ فقال : (أعتق رقبة ، أو صم شهرين ، أو أطعم ستين مسكيناً) ، فاعتار يحيى لسك من ذلك ما وآه زاهرأ له لا على أنه لا يجوز سواء . ولكن حديث سعد هذا لا يقوى على معارضة حديث أبي هريرة الذي ورد في الكتب الستة ، ويمكن تأويل حديث سعد بحمله على حديث أبي هريرة ، أو بأنه وارد في الإفطار بغير الجراح .

وله روى أن الرشيد حدث في يمين ، وأثناء الفلحاه يمتن رقبة ، ثم سئل الإمام مالك في ذلك ، فأجاب بوجوب صيام ثلاثة أيام ، فعجب الرشيد وقال له : يقول الله تعالى « فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام » فالتفت بمقام المعدم ؟ فقال مالك رضي الله عنه : يا أمير المؤمنين ، كل ما في يدك ليس لك ، فليترك صيام ثلاثة أيام .

وروى أن عيسى بن أبيان من الحنفية أتى إلى عزازان يمثل هذه الفتوى ولم يتذكر عليه أحد ، لأنه علم فواء بغير الوالي ، باعتبار أن تبعاته تستغرق ما عنده من المييد ، فلا يكون قادراً على الإلتحاق ، فبقتل الوجوب إلى الصيام (ص ٢٦٦ ج ٢ : مسلم الثبوت) . وانظر مثل هذه الفتوى في ص ٢٨٥ ج ٢ : الاختصاص للشاطبي .

(٢) العلة عند الشاطبي هي الحكمة اعتباراً لما هو الأصل في التعليل ، والوصف الذي يناط به الحكم - سواء أكان مناسباً أم غير مناسب - يسمى سبباً ، والأحكام تناط عنده بأسبابها لا بعلمها (ص ١٨٥ ج ١ : الموافقات) .

فقبول رخصة القطر للمسافر في رمضان منوط بسفره وإن لم يشعر بشيء من التعب ، كسفر الترفين .

وإباحة الاستمتاع بالمرأة منوطا بالعقد الصحيح محافظة على النسل .
وتثبت الإباحة بالعقد ولو كانت المرأة يائسة .

وثبت حق الشفعة منوط ببيع الشريك حصته لغير شريكه ، أو بيع الجار عقاره لغير جاره . والحكمة المقصودة من هذا الحكم دفع الأذى المتوقع من الشريك أو الجار الجديد ، ومنى تحققت العلة ثبت الحكم ولو لم يكن هناك ضرر يحتاج إلى درئه . وإذا لم يتحقق لم يثبت الحكم وإن كان هناك ضرر من الشريك القديم .

مجال الاجتهاد في العلة (١) :

يكون الاجتهاد في العلة في إحدى النواحي الثلاث الآتية :

١ - الاجتهاد في استنباطها إذا لم تكن منصوصة . ويسمى هذا النوع من الاجتهاد : « تخريج المناط » . كأن يراد عن الشارع تحريم الخمر أو تحريم الربا في البر - من غير نص على علة التحريم . فيبحث المجتهد عن علته . وهذا النوع من الاجتهاد يعترف به مثبتو القياس دون نفاذه .

٢ - الاجتهاد في تنقيحها . أي تخليصها مما يشوبها من أوصاف لا تدخل لها في العلية . ويسمى : « تنقيح المناط » . ويكون حين يفتن بالسبب الذي أضاف الشارع الحكم إليه أو صاف لا مدخل لها في العلية . فيبحث المجتهد في تخليص الوصف المناسب . مما اقترن به من هذه الأوصاف . ويسقطه عن درجة الاعتبار ليتسع مجال الحكم . كقوله صلى الله عليه وسلم للأعرابي الذي أفطر بمخالطة أهله في نهار رمضان : (أعتق رقبة) . فإن الحكم بالعتق في هذه الحادثة منوط بإبطال صيام . بوطء . مباح . من أعرابي معين . في رمضان معين . فلو أنا اعتبرنا كل هذه القيود مناطاً للحكم لضاعت دائرته . فكان مقصوراً على هذا الأعرابي . وفي هذه الحادثة المأينة . واكن من القيود أو الأوصاف ما لا أثر له في اقتضاء الحكم . فيكون ساقطاً عن درجة الاعتبار .

فكون إبطال الصيام من أعرابي معين ، أو في رمضان معين - لا يعتد به ، فيدخل في الحكم كل أعرابي ، بل كل مسلم ، وكل رمضان - من باب القياس الجلي - أو القياس في معنى النص ، وكذلك لا يعتد بكون الوطء مباحاً ، فيدخل في الحكم الوطء المحرم ، من باب دلالة النص . أو قياس الأولى .

أما كون إبطال الصيام بالوطء خاصة فإنه موضع نظر وخلاف بين العلماء ، وقد اعتد به الشافعية ، فجعلوا الحكم منوطاً بالوطء دون ماعده ، ولم يعتد به الحنفية ، فجعلوا مناط الحكم انتهاك حرمة الشهر ، وألحقوا بالوطء كل مفطر ، وقد سبقت الإشارة إلى هذا .

وقوله صلى الله عليه وسلم لجهينة - التي سأله : هل يحج عن أمها التي نذرت أن تحج فماتت قبل أن تفعل ؟ : (نعم ، حجي عنها . .) ، فإن الحكم بإباحة النيابة في الحج في هذه الجادثة منوط بأنني من بني جهينة ، تريد أن تحج عن أمها ، حجة منلورة ، فلو اعتبرنا كل هذه القيود مناطاً للحكم لضاعت دائرته ، فكان مقصوداً على من اجتمعت فيها هذه القيود دون سواها ، ولكن من هذه الأوصاف ما لا أثر له في اقتضاء الحكم ، ككون النابة أنثى ، وكونها من بني جهينة ، وكونها تنوب عن أمها دون أبيها - فتكون ساقطة عن درجة الاعتبار ، لما عرف في الشرع من عدم التفرقة بين القبائل المختلفة . ولا بين الذكر والأنثى في مثل هذه الأحكام ، فيكون لكل أنثى أو ذكر ، من بني جهينة ومن غيرها ، أن يحج عن أمه أو عن أبيه . ودخول الابن مع البنت ، والأب مع الأم ، والقبائل الأخرى مع بني جهينة - من باب القياس الجلي ، أو القياس في معنى النص .

أما كون النيابة عن الأصل دون سواه ، وكون الحجة منلورة لا حجة فرض فهو موضع خلاف بين العلماء (١) .

وهذا النوع من الاجتياد - كما يعرف به المثبتون للقياس - يعرف به أكثر منكروه ، لأن الملة المنصوصة قد يقرن بها من الأوصاف ما لا أثر له في اقتضاء الحكم . فاحتاج إلى تمحيص وتنقيح .

(١) راجع النيابة في أداء التكليف في آخر هذا الكتاب .

٢- الاجتهاد في الفروع لمعرفة تحقق مناط الحكم أو عدم تحققه فيها ،
ويسمى : « تحقيق المنطوق » ولا خلاف بين العلماء في جوازه ، لأنه يكون مع
القياس ويدونه ، كالبحث في نبيذ الشعير ، وهل هو مسكر فيلحق بعصير
العنب أم غير مسكر فلا يلحق به ؟ والبحث في القاتل ، هل هو متعمد فيقتص
منه ؟ أم غير متعمد فلا قصاص ؟ والبحث في البقرة : هل هي مثل حمار
الرحش ، فتجب على من قتله في الحرم عمداً بقوله تعالى : (فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ
مِنَ النَّعَمِ) ، أم ليست مثلاً له ، فيكون الواجب شيئاً آخر؟ وغير هذا كثير .

مسالك العلة :

يراد بمسالكها الطرق التي تعرف بها ، وهي ثلاثة :
الأول : النص من كتاب أو سنة ، وهو أنسواع :
فنه ما يكون صريحاً في الدلالة على العلة ، كما في قوله تعالى : (فَبِمَا رَحْمَةٍ
مِّنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ) ، وقوله تعالى : (فَعَصَا رَسُولُ رَبِّهِمْ فَأَخَذَهُمْ أَخْذَةً رَّابِيَةً) ،
وقوله صلى الله عليه وسلم : (كنت نبيتكم عن ادخار لحوم الأصاحي من أجل
الدَّائَةِ التي دَفَّتْ ، فكلوا وادخروا) ، وقوله صلى الله عليه وسلم فيمن مات
مُحْرِمًا : (لا تقربوه طيباً ، فإنه يحشر يوم القيامة مليئاً) ، وقوله لمن لعن
شارب الخمر : (لا تلمه ، فإنه يحب الله ورسوله) وقوله في الهرة : (إنها
ليست بنجسة ، إنها من الطوافين عليكم والطوافات) .

ومن هذا ما ورد على ألسنة رواة الحديث من ترتيب الحكم على حدث
بالفاء ، كقولهم : « سها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فسجد » ، و :
« زنا ما حر ، فرجم » .

ومن النص ما يكون إيماء إلى العلة ، كذكر المحكوم عليه بوصف بعينه ،
وهو المراد بقولهم : إن التعبير بالمشقة يشعر بعلة ما منه الاشتقاق كقوله تعالى :
(وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا) ، وقوله تعالى : (الزَّانِيَةُ
وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ) ، فإن الأول يشير إلى أن علة
القطع السرقة ، والثاني يشير إلى أن علة الجلد الزنا .

ومثله قوله صلى الله عليه وسلم : (لا يرث القاتل) ، وقوله : (لا وصية

لوارث) ، وقوله : (لا يقضى القاضى وهو غضبان) ، وقوله : (للراجل سهم ، وللفارس سهمان) .

الثانى : الإجماع ، وقد مثلوا للعلة الثابتة به بالصفر فى ثبوت الولاية على مال الصغير ، ثم قاسوا عليها الولاية على نفسه ، وبالاشتراك مع المورث فى الانتساب إلى الأبوين فى تقديم الأخ الشقيق على الأخ الأب فى الميراث ، فيصح أن يقاس عليه التقديم فى ولاية النكاح .

الثالث : المناسبة ، فإذا لم تثبت العلة بنص أو إجماع . بحث المجهّد فى الأصل المنصوص على حكمه عن وصف يدرك العقل مناسبة ، أى صلاحيته لربط الحكم به ؛ وبنائه عليه ، لتحقيق المصلحة المقصودة منه كما قلنا ، وهذا هو عماد القياس فى الحقيقة .

فإذا أدرّك المجهّد فى الفعل المنصوص عليه وصفاً مناسباً متميزاً كان هو العلة ، وإذا أدرّك وصفاً مناسباً تشوبه أوصاف لا أثر لها فى الحكم — كان عليه أن يجهّد فى تحصيله وتنقيحه ، على نحو ماسبق فى « تنقيح المناط » . وإذا وجد فى الفعل عدة أوصاف مناسبة — كان سبيله إلى تعيين أحدها « التقسيم والسير » .

أما التقسيم فهو حصر الأوصاف المناسبة التى تصلح علة لحكم الأصل فى نظر المجهّد .

وأما السير فهو بحث كل وصف من هذه الأوصاف واختباره ، ليصل المجهّد إلى إبطال بعضها ولو بدليل ظنى ، فيسلم له منها وصف لا يحتل الإبطال فيكون هو العلة . وهذا مجال واسع للاجتهاد والاختلاف بين المجهّدين . ومن ذلك ثبوت الولاية على البكر الصغيرة فى النكاح ، فإنه يمكن إضافته إلى البكارة ، ويمكن إضافته إلى الصغر ، وكلاهما وصف مناسب ، وليس هناك وصف آخر يصلح لذلك ، وقد اختلف الفقهاء فيه ، فأضافه الشافعية إلى البكارة ، قالوا : لأنها مظنة الجهل بأمور الزواج ، وأضافه الحنفية إلى الصغر ، لأنه دليل العجز عن تحقيق المصلحة المقصودة ، واستشهدوا لصحة التعليل به باعتبار الشارع إياه علة لثبوت الولاية على المال بالإجماع .

ومنه الحكم بالفرقة بين الزوجين إذا أسلم أحدهما: وأبى الآخر . فإنه يمكن إضافته إلى إسلام من أسلم ، لأنه الأمر الطارىء . الذى اقتضى الفرقة . ويمكن إضافته إلى إباء من أبى ، لأنه لو أسلم مع رفيقه ولم ياب – لم يحكم بالفرقة ، فكلاهما وصف مناسب يمكن إضافة الحكم إليه . وليس هناك وصف آخر يصلح لذلك . وبالحديث نجد إضافة الحكم إلى إباء من أبى أقوى مناسبة ، لأن الإباء عرف فى الشرع مسقطاً للحقوق ومهتراً للدماء ، أما الإسلام فقد عرف عاصبا للدماء والأموال بقوله صلى الله عليه وسلم : (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله ، فإذا قالوها عصموا منى دماءهم وأموالهم إلا بحقها) ، وبما روى أبو الأسود عن معاذ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : (الإسلام يزيد ولا ينقص) ، أى يزيد فى حقوق من أسلم ولا ينقص منها شيئاً (١) .

وفى حديث الجهنمية الماضى – يمكن أن يضاف حكم إباحة النياحة فى الحج إلى الجهنمية باعتبارها فرداً من أفراد المسلمين يحج مختاراً عن غيره ، فيكون لكل مسلم أن يحج عن غيره وإن لم يكن قريباً له ، وهو ما عليه أكثر الفقهاء . ويمكن أن يضاف الحكم إليها باعتبارها ولداً للمحجوج عنها ، فيكون لكل فرع أن يحج عن أصله ، وهو أقوى مناسبة فى نظرنا ، لموافقة قوله تعالى : (وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ) (٢) ، وقوله تعالى : (وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَقَى) (٣) ، وغيرهما من الآيات ، ولأحاديث أخرى وردت بمعناه ، وقد روى : « ولد الإنسان من سعيه » (٤) .

اعتبار الشارع للوصف المناسب :

عبر العلماء بهذه العبارة عن ثبوت عليية الوصف بالنص أو الإجماع ، وعبروا بها عن ورود أحكام شرعية فى بعض الجزئيات تؤيد عليية الوصف

(١) ص ١٦٦ ٧٣ : المفنى لابن قدامة .

(٢) ٥٤ : يس .

(٣) ٢٩ : النجم .

(٤) راجع ص ٤٨ - ٥٧ : من هدى السيرة والملوك .

الذى أدرك المجتهد مناسبة الحكم بإجتهاده فى حادثة منصوصة ، و هذا ما نريده هنا (١) .

فلماذا لم تثبت علة الحكم بنص أو إجماع ، وبحث المجتهد عنها ، فاهتدى إلى وصف مناسب للحكم - فهل يكفى إدراك هذه المناسبة لعد الوصف علة وصحة القياس عليه ؟

الذى عُرفَ عن أكثر الشافعية أنهم يكتفون - فى عد الوصف المناسب علة - بإدراك العقل للمناسبة واقتناعه بها ، من غير حاجة إلى دليل ، وهذا ما يسمى عندهم «الإعالة» ، أى الظن الراجع ، وهو الذى لا يعارضه مساو له ولا أقوى منه ، تقول لحدثك : خلطت تخمخ - إذا ترجع عندك أنه يريد المزاج . أما الحنفية وبعض الشافعية فقد عُرِفَ عنهم أنهم يشترطون شهادة الشارع باختيار الوصف ، بأن ترد عنه فروع أخرى تؤيد اعتباره . وربما قالوا : إن القياس يجوز بمجرد المناسبة ، ويجب إذا شهد الشارع للوصف بالاعتبار والواقع أن جميع الفقهاء يكتفون فى صحة القياس بالمناسبة ، فإذا انضم إليها شهادة الشارع بالاعتبار كان القياس أقوى (٢) .

وأوجه هذا الاعتبار ثلاثة ، هى فى القوة على الترتيب الآتى :

١ - أن يعتبر الشارع عين الوصف علة لجنس الحكم ، أى يعتبر نفس الوصف الذى أدركه المجتهد فى الأصل - علة لحكم آخر من جنس الحكم الذى فى الأصل ، كما إذا بحث المجتهد عن الوصف المناسب فيما ورد عن الشارع من ثبوت ولاية التزويج على البكر الصغيرة ، فرأى أنه الصغر لا البكارة . ثم بحث عن شاهد له من تصرفات الشارع ، فوجد أنه قد اعتبر نفس الصغير علة لثبوت الولاية عليها فى مالها . فالوصف فى الشاهد هو الوصف فى الأصل ، أما الحكم فى الشاهد فهو حكم آخر ولكنه يتدرج مع حكم الأصل

(١) وله يبرون بها أيضاً من غير الحكم الشرعى من الشارع على وصف الذى أدرك المجتهد مناسبة من غير أن يكون هناك فرع آخر يشبهه به بإجتهاده . فإسماعيل الشافعية لغيره وأدله بعض الحنفية فى المراسل فيما يأتى . وقد كانت هذه الإطلاقات المختلفة من أسباب ملوحيق فى كلامهم من ليس وغوص فى هذا الموضوع .

(٢) راجع مراتب القياس فى القوة فى ص ٢١٨ و ٢١٩ : المصنوع .

في جنس أعلى يشملهما ، وهو مطلق الولاية أو السلطة . وبناء على هذا تقاس
الثيب الصغيرة على البكر الصغيرة .

٢- أن يعتبر الشارع جنس الوصف علة لعين الحكم ، أى يعتبر وصفاً
آخر - يتدرج مع وصف الأصل في جنس يشملهما - علة لنفس الحكم الذى
في الأصل ، كما إذا بحث المجهّد عن الوصف المناسب فيها ورد عن الشارع من
جواز الجمع بين الصلاتين في المطر ، فرأى أن المطر - باعتبار إقامته مقام
المشقة المتوقّعة من أداء الصلوات فيه مفرقة في أوقاتها - هو علة ذلك الحكم ،
ثم بحث عن شاهد يؤيده من تصرفات الشارع ، فوجد أنه قد جعل السفر -
باعتبار إقامته مقام المشقة المتوقّعة من أداء الصلوات فيه على ذلك النحو -
علة لهذا الحكم بعينه ، وهو جواز الجمع بين الصلاتين ، فالحكم في الشاهد هو
الحكم في الأصل ، والوصف في الشاهد غير الوصف في الأصل ، ولكنه
يتدرج منه في جنس أعلى يشملهما ، وهو توقع المشقة الداعية إلى التخفيف .
وعلى هذا يمكن أن يقاس البرد الشديد . والحرج اللافح المؤذى ، والأعاصير
القاسية - على المطر فيباح فيها الجمع بين الصلاتين .

٣- أن يعتبر الشارع جنس الوصف أو نظيره علة للجنس الحكم ، أى
يعتبر وصفاً آخر من جنس الوصف الذى استنبطه المجهّد - علة لحكم آخر من
جنس الحكم الذى حكم به الشارع على الأصل ، كما إذا بحث المجهّد عن
الوصف المناسب فيها ورد عن الشارع من سقوط الصلاة عن الحائض ،
فرأى أنه هو الحيف باعتبار إقامته مقام المشقة المتوقّعة في إعادة الصلوات
التروكة فيه ، ثم بحث عن شاهد يؤيده من تصرفات الشارع ، فوجد أنه قد
جعل السفر - باعتبار إقامته مقام المشقة المتوقّعة في إتمام الصلاة فيه - علة
لقصر الصلاة . فالوصف في الشاهد غير الوصف في الأصل ، ولكنهما
يندرجان في جنس أعم يشملهما ، وهو ما تضمنته كل منهما من توقع المشقة
الداعية إلى التخفيف . والحكم في الشاهد غير الحكم في الأصل ، ولكنهما
يندرجان في جنس أعلى يشملهما ، وهو ما تضمنته من التيسير والتخفيف
بالتجاوز عن بعض التكاليف . وبناء على هذا تقاس النساء على
الحائض .

وكما إذا بحث المجهّد عن الوصف المناسب فيها أجمع عليه العلماء من وجوب المهر المسمى لمن مات عنها زوجها قبل الدخول وبعد التسمية ، فرأى أنه وفاة الزوج باعتبارها حدثاً يحرّز المرأة فتحْتَاج معه إلى ما يخفف عنها الحزن والأسى لفراقه ، ثم بحث عن شاهد يؤيده من تصرفات الشارع ، فوجد أنه قد جعل استبداد الرجل بتطليق امرأته علة لوجوب المنة لها بقوله تعالى : (وَالْمُطَلَّاتُ مَتَاعٌ وَالْمَكْرُوفِ حَقّاً عَلَى الْمُتَّقِينَ) (١) ، فللوصف في الشاهد - وهو استبداد الرجل بتطليق المرأة - غير الوصف في الأصل - وهو موت الزوج - ولكنهما يتدرجان تحت جنس أعم يشملهما ، وهو وقوع حدث للمرأة يقتضى أن تمنح ما يخفف عنها لوعة الحزن والأسى لفراق الزوج ، والحكم في الشاهد - وهو وجوب المنة - غير الحكم في الأصل - وهو وجوب المسمى - ولكنهما يتدرجان تحت حكم أعم يشملهما ، وهو إعطاء المرأة ما يخفف عنها ألم الحزن .

وبعد هذا يمكن أن تقاس المتوفى عنها قبل الدخول وقبل التسمية على المتوفى عنها قبل الدخول وبعد التسمية ، لتحقق وصف الأصل في الفرع ، ثم يحكم بمجر المثل ، لأنه القائم مقام المسمى عند عدم التسمية .
ومن الشهادة لهذا النوع من الأوصاف - على النحو الذى بيناه - شهادة النص الدال على أن تطواف المرأة علة لطهارة سوّرها .

« ثلثه » : لا يكتفى لصحة القياس بتحقيق المناسبة واعتبار الشارع للوصف المناسب ، فقد يكون في الفرع وصف يمنع إلحاقه بالأصل ، ويكون القياس حينئذ ، « قياساً مع الفارق » ، وكثيراً ما ورد في هذا مناقشات الفقهاء .

ومن ذلك أن بعضهم ذهب إلى أن ألقار المشفوع فيه يقسم بين الشفعاء بنسبة مالكل منهم في القمار المشفوع به ، قياساً على علة الملك ، ورأى آخرون أنه يقسم بالتساوى ، وردوا قياس الخافقين بأنه « قياس مع الفارق » ، لأن الغلة ثمرة من ثمرات الملك ، والشفوع فيه ليس كذلك ، فلا يقاس الثاني على الأول .

ومن ذلك أن أباء حنيفة وجمعا من الصحابة والتابعين ذهبوا إلى أن الجلد يجتنب الإحوة الأشقاء أو لأب في الميراث ويستأثر به دونهم ، وما استدلّ

به لهم قياس الجلد على ابن الابن ، لاتحاد العلاقة التي تجمعهما بالأخ ، فكما اغتير ابن الابن إنا يعتبر أبو الأب أباً ، ولهذا كان عمر رضى الله عنه يقول : « كيف يكون ابني ولا أكون أباه » .

وذهب الأئمة الثلاثة وجماعة من الصحابة إلى أن الإخوة لا يُعجبون بالجلد ، بل يشاركونه ، وما استدلّ به لهم إبطالُ قياس المخالفين بأنه « قياس مع الفارق » ، لأن ابن الابن مُقبلٌ على الحياة ، والجد مدبر عنها وحاجة المقبل عليها إلى المال أشد من حاجة المدبر عنها ، فكيف يقاس المدبر عن الحياة على المقبل عليها في أخص وسائلها ، وهو الحصول على المال والحلاقة فيه عن صاحبه ؟

أنواع الوصف المناسب وألقابه : أنواعه خمسة :

الأول : وَصَفْتُ ثَبْتَ عَلَيْهِ بالنص أو الإجماع ، كالقتل عمداً وعدواناً علة للخصاص من قوله تعالى : (وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَذِيَّةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا) ، وقوله تعالى : (وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَدِّاً فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِداً فِيهَا) (١) ، وقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ ... الآية) (٢) . وكالآذى علة لاعتزال النساء في الحيض من قوله تعالى : (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَيْضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْرِضُوا النَّسَاءَ فِي الْخَيْضِ) (٣) .

والإسكار علة لحرمه شرب الخمر من قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ) (٤) ، وقوله صلى الله عليه وسلم : (وكل مسكر حرام) .

والصغر علة لثبوت الولاية على مال الصغير بالإجماع باعتبار الصغر دليل الحاجة إلى الرعاية ، أخذاً من قوله تعالى : (وَابْتَئُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ) (٥) .

وقتل الوارث مورثه علة لحرماته إرثه من قوله صلى الله عليه وسلم : (لا يرث القاتل) .

(٢) ١٧٨ : البقرة .

(١) ٩٢ ، ٩٣ : النساء .

(٤) ٩٠ ، ٩١ : المائدة .

(٣) ٢٢٢ : البقرة .

(٥) ٦ : النساء .

وكل هذا اعتباراً لوصف معين علة لحكم معين ، ويسميه الشافعية :
« المؤثر » .

الثاني : وَصَفَ أدرك المجتهد مناسبتة لحكم متصوص ، ثم ثبت اعتبار الشارع له بوجه من وجوه الاعتبار السابقة : اعتبار عينه في جنس الحكم ، أو جنسه في عين الحكم ، أو جنسه في جنسه ، ونسبته - كما سماه الشافعية - « الملائم » (١) .

الثالث : وَصَفَ أدرك المجتهد مناسبتة في حكم متصوص ، ثم بحث عن فرع آخر يشهد له بالاعتبار فلم يجد ، وليس من الأوصاف التي ألغى الشارع اعتبارها كما لو ورد عن الشارع تحريم الخمر من غير نص أو إشارة إلى علة التحريم ، وبحث المجتهد عن العلة فوجدتها الإسكار ، ثم بحث عن فرع آخر يشهد باعتبار هذه العلة فلم يجد ، فلو أنه قاس على الخمر غير ما يجمع الإسكار لكان القياس مبنياً على علة لم يشهد الشارع باعتبارها ولا يلغائها (٢) .

وكذا إذا بحث المجتهد عن علة للحكم بعدم الإرث في قوله صلى الله عليه وسلم :
(لا يرث القاتل) ، فرأى أن الوصف المناسب هو ارتكاب أمر بغيض لفرص غير مشروع ، وأن الحكم بعدم الإرث يتضمن المعاملة بتقيض القصد ، ثم بحث عن فرع آخر يشهد لهذه العلة بالاعتبار فلم يجد ، فلو أنه قاس على هذا

(١) الملائمة عند الشافعية هي شهادة الشارع لوصف المناسب بالاعتبار بوجه من وجوه الاعتبار الثلاثة ، فهي أمر شرعي ، وعند الحنفية هي المناسبة ، فهي أمر عقلي .

وقد اضطرب كلام الفرائي ، فعبر بالملائمة مرة عن الوصف المناسب الذي ورد فرع أو فروع تشهد له بالاعتبار ، وهو معنى الملائمة عند الشافعية ، وعبر به مرة أخرى عما هو أم من هذا ، وهو الوصف المناسب الذي يترتب على رعايته مصلحة معتد بها فرعاً ، ولا يخرج من دائرته من الأوصاف المناسبة حينئذ إلا المناسب الذي ألغى الشارع اعتباره لأنه قصد به مصلحة غير مشروعة ، ولعل تفسير الحنفية الملائمة بالمناسبة كان يخل على ذهن الفرائي أحياناً ، فيطلق الملائمة على أي مناسب . ومن العلماء من جعل المناسب الذي اعتبر الشارع عينه في جنس الحكم أو جنسه في عين الحكم - من قبيل المؤثر ، وقصر اسم الملائمة على ما اعتبر جنسه في جنس الحكم ، وقد عد الفرائي هذا الأخير ملائمة مرة ، وغريباً مرة أخرى ، وهو ليس بغريب .

أما الحنفية فيسبون ما اعتبر بأحد الوجوه الثلاثة مؤثراً ، وقد يسبون الأخير منها مرسلاً . وفي الموضوع أقوال كثيرة مضطربة لا جدوى فيها (راجع ص ٣٤٠ : الإحكام للامدني ، ص ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٣٢٠ : المسكن ، ص ٦٩ ، ٧٠ : التلويح على الصحيح) .

(٢) راجع ص ٤٠٧ : الإحكام للامدني .

القتل - تطبيق المريض مرض الموت امرأته ثلاثاً : فحكم عليه بتقيض قصده ، وورث امرأته منه - لكان القياس مبنياً على وصف مناسب لم يشهد الشارع باعتباره ولا بإلغائه .

وقد سمي الشافعية هذا النوع « الغريب » .

الرابع : وَصَفُ أَذْرَكِ المَجْتَهِدِ مناسبتة لحكم في حادثة غير منصوبة ، كما لو فرضنا أن الشارع - أمر بالمحافظة على العقول الإنسانية . ولم يَرِدْ عنه تحريم الخمر ، فبحث المجتهد مسألة الخمر وأثرها في العقول ، ورأى أن مافيا من شدة مسكرة وَصَفُ مناسب للحكم بحرمتها تحقيقاً للغرض المشروع ، فلو أنه حكم على الخمر بالحريمة بناء على هذا الوصف لكان حكمه مبنياً على وصف مناسب لم يشهد الشارع باعتباره ولا بإلغائه .

وكما لو بحث المجتهد في متهم منكر. أحاطت به الشبهة ، فلم يجد نصاً يبيح إيلانه لحمله على الاعتراف بالحقيقة ، ورأى أن تمكن الشبهة منه وصف مناسب للحكم بضربه ، ليعترف بالحقيقة ، فنحفظ دماء الناس أو أموالهم ، فإن هذا الحكم يكون مبنياً على وصف مناسب في حادثة غير منصوبة ، ولم يشهد الشارع باعتباره ولا بإلغائه .

ويسمى هذا النوع « المناسب المرسل » (١) ، ومنه أكثر ماورد عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كجمع مصحف القرآن ، وجمع المسلمين على مصحف واحد وإحراق ما عداه ، ومحاربة مانعي الزكاة ، وجعل عقوبة الشرب أربعين ، ثم رَفَعَهَا إلى ثمانين في عهد عمر رضي الله عنه ونحو ذلك مما ثبتت الإشارة إليه في باب الاجتهاد ، ونعود إلى الكلام فيه في باب المصلحة المرسلة إن شاء الله تعالى .

الخامس : وَصَفُ يَدُوٍّ للمجتهد أنه مناسب لحكم في حادثة ما ، ولكن

(١) يلاحظ أن الوصف المناسب في النوعين - الثالث والرابع - لم يشهد الشارع باعتباره ولا بإلغائه ولهذا المعنى المشترك بينهما أطلق بعض العلماء عليه في كل منهما اسم « المرسل » كما أطلق

بعضهم عليه فيما سمى الغريب

ولكن في النوع الثالث وصف مناسب في حكم مخصوص عليه ، وفي النوع الرابع وصف مناسب لحكم غير مخصوص عليه ، ولهذا الفرع سمي بعضهم الثالث ، و« غريباً » والرابع « مرسل » وبهذا اعتدنا .

الشارع ألغى اعتباره بأن حكم في هذه الحادثة على غير وقته . ويسمى
« الملغى » ، وقد سبق بيانه .

والخلاصة : أن الوصف المناسب إن كان في حادثة منصوص أو مجمع
على حكمها - فإن كانت عليه ثابتة بالنص المثبت لحكم فهو النوع الأول ،
وإن كانت عليه ثابتة بالمناسبة وله شاهد من الشارع فهو النوع الثاني ، وإن
كانت عليه ثابتة بالمناسبة ولا شاهد له فهو النوع الثالث .

وتتجلى في هذه الأنواع الثلاثة معاني الاعتبار الثلاثة ، فالوصف المناسب
في النوع الأول معتبر أى ثبتت عليه بالنص ، وفي النوع الثاني معتبر أى
شهدت له بالاعتبار فروع مأثورة ، وفي النوع الثالث معتبر بمجموع الحكم على وقته .
وإن كان في حادثة غير منصوص على حكمها فهو النوع الرابع .
وإن كان في حادثة منصوص على حكمها ولكنه مناسب لحكم آخر غير
الحكم المنصوص عليه فهو النوع الخامس .

حكم العمل بالأوصاف المناسبة :

الأوصاف المناسبة خمسة أنواع كما سبق :

فأما النوع الأول : وهو ما ثبتت عليه نص أو إجماع - فقد يرد النص به
بلفظ يفيد العموم ، كقوله تعالى : (**وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا**) ، وقوله
صلى الله عليه وسلم : (**كل مسكر حرام**) ، فإن السرقة في الأول مناط للقطع
من أى سارق في أى زمان وفي أى مكان ، والإسكار في الثاني مناط للحرمة سواء
أكان في حر أم في غيرها ، ولا وجه لعد شيء من هذا قياساً باتفاق ، لأن التعدد فيه
ناشئ من تعدد أفراد المحكوم عليه نصاً ، لا من إلحاق مسكوت عنه بمنطوق به .

وقد يرد النص بلفظ غير عام كما لو قال المشرع : « **حرمت الخمر**
لإسكارها » فإذا فسرنا الخمر بما اشتد من عصير العنب خاصة ، ثم ألحقنا به
ما اشتد من غيره - فهل يعد هذا الإلحاق عملاً بالنص ؟ أم قياساً (١) ؟ .
ذهب النظام إلى أن العمل بمقتضى العلة في هذا يكون عملاً بالنص ، لأن
العبارة تدل على أن الإسكار هو مناط الحكم وضابطه ، فحيثما وجد الضابط
وجد الحكم بمقتضى النص .

وذهب الغزالي إلى أن النص على هذا الوجه لا يفيد - بحسب الوضع اللغوي - إلا حرمة الحر ، ولولا أن الله تعالى تعبدنا بالقياس ما ألحقنا بالمنصوص عليه غيره ، لجواز أن تكون العلة هي الوصف مُقَيِّداً بموضعه ، فلحاق المسكوت عنه بالمنطوق به هنا ناشئ من القياس لا من النص ، غير أنه قياس جلي ، أو قياس في معنى النص ولهذا لم يكن الإلحاق فيه موضع خلاف .

وأما النوع الثاني : وهو ما ثبتت عليه بالمناسبة ، ثم ثبت اعتبار الشارع له بوجه من وجوه الاعتبار السابقة - فلا خلاف في وجوب العمل به أيضاً عند تثبيتي القياس .

وأما النوع الثالث : وهو الوصف الذي أدرك المجتهد مناسبه لحكم منصوص عليه ، ولم يجد له شاهداً بالاعتبار ولا بالإلغاء - فقد اختلف فيه : فذهب الحنفية وبعض الشافعية إلى عدم الاعتداد به ، وعدم صحة القياس عليه ، قالوا : لأنه يُحْتَمَلُ - مادام الدليل لم يقم على اعتباره - أن الحكم غير مطلق ، أو أنه معلل بغير الوصف الذي أدركه المجتهد ، ويكون العمل به حينئذ محكماً من غير برهان ، وداخلاً في باب العمل بالمصلحة المرسلة .

وذهب أكثر الشافعية إلى الاعتداد به ، وجواز القياس عليه ، اكتفاء بما أدرك المجتهد فيه من المناسبة ، لأنهم يكتفون بالإحالة كما سبق ، ولهذا قال الغزالي فيه : « إن المناسب الغريب في محل الاجتهاد ، ولا يبعد عندي أن يغلب ذلك على ظن بعض المجتهدين ، ولا يدل دليل قاطع على بطلان اجتهاده » وقال : « إن إثبات الحكم على وفقه يشهد لملاحظة الشرع له ، ويغلب ذلك على الظن » (١) .

وقول الحنفية ومن تابعهم : يُحْتَمَلُ أن يكون الحكم فيه غير معلل - مردود بما هو الكثير في تصرفات الشارع : من اعتبار مصالح الخلق ، وتعميل الأحكام بالأوصاف المناسبة لها . وهو ما جرى عليه الصحابة رضوان الله عليهم في اجتهاداتهم الكثيرة التي لا حصر لها .

وقولهم : يُحْتَمَلُ أَنْ تُكَوْنَ الْعِلَّةُ غَيْرَ مَا أَدْرَكَهُ الْمُجْتَهِدُ - لَا يُعْتَدُ بِهِ ،
لأننا مكلفون بما في وسعنا ، فمضى أدركنا مناسبة الوصف للحكم وجب علينا أن
نعمل به حتى يظهر لنا خلاف ما أدركناه .

وقد أشرنا إلى أن الواقع العملي في الأقيسة الفقهية إجراء القياس على أية
حادثة نُصِّ على حكمها ، متى أدرك المجتهد الوصف المناسب للحكم فيها ، غير
أن القياس المبني على هذا النوع من الأوصاف يكون أضعف من القياس
المبني على وصف شهد الشارع باعتباره على النحو الذي بيَّناه للاعتبار .
وبهذا لا يكون هناك وجه لعد العمل به عملاً بالمصلحة المرسل ، وَيُضَعَّفُ
وجه تسميته مرسلًا .

وأما النوع الرابع فهو الوصف الذي أدرك المجتهد مناسبة لحكم في حادثة
غير منصوطة - فهو المرسل الذي يعد العمل به عملاً بالمصلحة المرسل باتفاق ،
ولا يُعَدُّ قِيَاساً عند جمهور الفقهاء لعدم وجود أصل معين يقاس عليه فيه .
وأما النوع الخامس : وهو ما ألفى الشارع اعتباره - فلا خلاف في بطلان
العمل به ، لما يترتب على العمل به من اندراس معالم الشريعة ، قال الغزالي فيه :
«إن القول به مخالفة لنص الكتاب بالمصلحة ، وفتح هذا الباب يؤدي إلى تغيير
جميع حدود الشرائع ونصوصها بسبب تغير الأحوال ، وإذا حُرِّفَ هذا من
صنيع العلماء لم يثق الناس بأقوالهم ، وظنوا أن كل ما يصدر عنهم ليس إلا
تحريفاً للشريعة بأرائهم الخاصة» (١) .

ولقد صدق الغزالي في قوله ، فإن من واضعي القوانين من يعتمد في
وضعها على ما يبدو له في الأنعال من أوصاف مناسبة ، ويتفاضى عما ورد عن
الشارع من أحكام تدل على إلغاء هذه الأوصاف ، ثم يزعم أنه يعمل بشريعة
الله وشريعة الله منه بريئة .

وقد ضرب الرسول مثلاً لمن يتجاوز حدود الله بالأوصاف المناسبة في
زعمه ، وما يجب على المسلمين من وقفة عند حده - فيما روى النعمان بن بشير

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (مثل القائم في حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا على سفينة - فأصاب بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها فكان الذين في أسفلها إذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم ، فقالوا : لو أنا خرقنا في نصيبنا خرقاً ولم نؤذ من فوقنا ؟ فإن تركوهم وما أرادوا هلكوا جميعاً ، وإن أخذوا على أيديهم نجوا ، ونجوا جميعاً) (١) .

(١) رواه البخاري وأبو داود وغيرهما (ص ١٠١ ج ٣ : الترهيب والترهيب) .

المصالح المرصدة .

علمت أن الشرائع لا يراد بها إلا تحقيق مصالح الخلق ، وأن المراد بالمصلحة جلب المنفعة ودفع المضرة ، وأن المصالح - بحسب مرتبتها في الوفاء بمطالب الحياة الإنسانية وإشباعها - ثلاثة أنواع : مصالح ضرورية ، ومصالح حاجية ، ومصالح تحسينية .

فاعلم أن هذه المصالح - كالأوصاف المناسبة - منها ما اعتبره الشارع ، أى وضع من الأحكام ما يوصل إليه : كالمحافظة على النفس والعقل ، ودفع الحرج والمشقة عن المكلفين .

ومنها ما ألفاه ، أى وضع من الأحكام ما يدل على إهداره : كالمبالغة في التدين بالرهانية ، ومصلحة الجبان في عدم خوض المعركة ، ومصلحة أكل الربا في زيادة ثروته (١) ، ومصلحة المريض الميتوس من شفاؤه ، أو من ضاقت به سبل العيش - في الموت ، ونحو ذلك من المصالح التي ترتب على أحكام ينبت على أوصاف شهد الشارع بإلغائها .

ومن ذلك عندى مصلحة المرأة في أن تكون مساوية للرجل في ملكية الطلاق ، أو في سلب ماله من حق فيه ، أو سلب حقه في تعدد الأزواج ، ومصلحة المطلق طليقة أولى أو ثانية في فطام نفسه عن الرجوع إلى امرأته يجعل طلاقه بائناً في بعض الأحوال عندما يريد هو ذلك .

وتناسق التقسيم يقتضى أن يكون من المصالح ما لم يشهد الشارع باعتباره ولا بإلغائه ، ولعله لا وجود له ، لأن الله تعالى أمر بكل خير ومعروف ، ونهى عن كل شر ومنكر ، وما قد يظنه بعض الناس مصلحة - بما لا يخل في المصالح الشرعية - لا يكون إلا من باب متابعة الهوى ، ومجاراة الشهوات (٢) فهو من باب المفاصل لا المصالح .

(١) ألقى الشارع هذه المصلحة لما فيها من ضرر واضح يصيب الدين ، وعن مصيب الدائن ، ويعرف بشئ من البحث والتدبر . ويلاحظ أن الإسلام لا ينظر إلى المصلحة الفردية مجردة ، بل يقيدها بما يبنى للضرر عن الآخرين - كما سأتق في القواعد الشرعية .

(٢) أقرأ في ص ٢٥ ج ٢ : من المواقفات - بيان أن للشريعة اتجاه إلى الأهواء والشهوات .

وبعد : فامعنى الإرسال فى قولنا : « المصلحة المرسله » ؟

فقد يراد به - أن يوكل أمر تقدير المصلحة إلى العقول البشرية ، دون التقيد باعتبار الشارع أو عدم اعتباره لها .

وقد يراد به - ألا يقيد المجتهد فى حكمه على ما يستجد من الأحداث المختلفة بالقياس على أصل منصوص عليه ، وإن تقيد بالمصالح والأهداف التى رعى إليها الشارع .

ولو أن العلماء اتفقوا على أحد هذين المعنيين للإرسال - ماختلفوا فى حكم العمل بالمصلحة المرسله ، فإن من أنكر العمل بها لاحظ المعنى الأول ، ولهذا يقول الشافعى رضى الله عنه حين ينكر العمل بها : القول بالاستحسان قول بأن الله تعالى ترك بعض مصالح خلقه ، فلم يشرع من الإحكام ما يحققه لهم ، أو يحفظه عليهم ، وهو متاقض لقوله تعالى : (أَلَيْسَ الْإِنْسَانُ أَنْ يُنْزَلَ سُدًى) (١) ، ويقول الغزالى : « كل مصلحة لا ترجع إلى حفظ مقصود فهم من الكتاب أو السنة والإجماع ، وكانت من المصالح الغريبة لا تلائم تصرفات الشارع - فهى باطلة مطرحة ، ومن صار إليها فقد شرع » (٢) .

ومن جاز العمل بها لاحظ المعنى الثانى ، ولهذا يقول الغزالى : « وإذا فسرنا المصلحة بالمحافظة على مقصود الشرع فلا وجه للخلاف فى اتباعها ، بل يجب القطع بكونها حجة » (٣) .

وقد علمت أن الذى يرجع إليه فى استنباط الأحكام الشرعية بعد الكتاب والسنة - الاجتهاد بالرأى ، وأول طرقه أو أقوى دعائمه القياس وعلمت فى القياس أن الأحكام تنطأ بعلمها ، أى بأوصاف مناسبة فى الأفعال المحكوم عليها ، لا بالمصالح المترتبة عليها ، إلا أن تكون المصالح منضبطة ، وترتبها على الأحكام المبنية على تلك الأوصاف واضحاً جلياً .

(١) ٢٩ : القلم ، وربع ص ٢٧٠ : الام للشافعى .

(٢) ص ٣١٠ : للمصنف .

(٣) ص ٣١١ : للمصنف .

فإذا اهتمدنا إلى وصف مناسب في فعل منصوص على حكمه - كان لنا أن نقيس عليه ما استجد من الأحداث إذا تحقق فيه ذلك الوصف ، وتتفاوت درجة القياس تبعاً لدرجة اعتبار الشارع للوصف على نحو ما بيناه في أنواع الوصف المناسب .

وإذا حدثت من الأفعال ما لم نجد له نظيراً منصوصاً على حكمه لنقيسه عليه ، فهل نقف حياله جامدين ، فلا نحكم عليه بحكم شرعي ؟

أم نحكم عليه باعتبار ما ندرّك فيه من وصف مناسب مرسى : لم يشهد الشارع بإلغائه ولا باعتباره بأى وجه من وجوه الاعتبار على نحو ما بيناه في النوع الرابع من أنواع الوصف المناسب ؟ فنكون قد عللناه بضابط أو معيار اجتهادى ؟

أم نحكم عليه باعتبار ما يترتب عليه من جلب منفعة معتبرة أو دفع مضرة ؟ فنكون قد عللناه بالحكمة المترتبة عليه ؟

ولنضرب لذلك مثلاً . ما إذا كشف العلماء عن مادة أو عقار لا يسكر ، ولكنه يورث متناوله - بشهادة الأطباء - خللاً في أعضاء البدن ، أو بِلادة واضطراباً في الفكر والعقل - كأنواع التهديدات - فهل نتوقف في الحكم عليه بحكم شرعي لعدم تحقق العلة وهي الإسكار ؟ أم نحل تناوله لانتفاء علة التحريم وهي الإسكار ؟ أم نحرّمه لما فيه من إضرار بالبدن وإفساد للعقل ، فنحافظ بذلك على الأنفس والعقول ؟

إذا حرّمناه تحقيقاً لتلك المصلحة المشروعة - من غير قياس على نظير منصوص عليه - كنا عاملين في حكمنا عليه برعاية المصلحة المرصّة ، أى المطلقة ، التى لا تنقيد رعايتها فيها جد من الأعمال بنظير منصوص على حكمه ، أو بوصف في الفعل المحكوم عليه شهد الشارع باعتباره (١) .

وكذلك إذا شاعت شهادة الزور بين الناس إلى حد يؤدى إلى اختلاط الأنساب أو ضياعها ، أو إلى أكل أموال الناس بالباطل ، ورأينا أن تسجيل عقود الزواج والبيع يمنع هذا الضرر أو يخفف منه - فهل نترك للناس الحيل

(١) ومن المفارقات المصيبة أن نجد الدولة الجنود ، وتزود الكثير من المال للحدادة التهديدات ، ثم تبيح الخمر التى نص الشارع على تحريمها .

على الغالب لأنه ليس هناك فعل مماثل لتسجيل العقود منصوص على حكمه لنقيس عليه ؟ أم نعملهم على تسجيل هذه العقود ، منعاً لتلك الضرر ، وتحقيقاً لتلك المصلحة التي دلت تصرفات الشارع عامة على رعايتها وهي حفظ التسل والمسال ؟

فحمل الناس على تسجيل عقودهم لما يترتب عليه من المحافظة على مصلحة شرعية من غير قياس على فعل مماثل ، أو إلزامهم بذلك لوجود وصف مناسب يترتب على ربط الإلزام به مقتضى مصلحة شرعية — هو من باب رعاية مصالح الخلق ، أو العمل بالمصلحة المرسلة .

وإذا وجدنا رجلاً يسرفون في إنذاء أزواجهن ولا يعاشرهن بالمعروف كما أمر الله فوضعنا نظاماً يسمح للفاضي بالتفريق بين الزوجين في هذه الحالة ، دفعاً للضرر عن المرأة — من غير قياس على فعل سابق منصوص على حكمه — كتعاملين برعاية المصلحة التي لا تخرج عن دائرة المصالح المعتمدة شرعاً ، وهكذا . ويتبين من هذا أن العمل بالمصلحة المرسلة معناه تعليل الأحكام في الأفعال التي لم ينص على حكمها بالمصالح المشروعة المترتبة عليها ، أو بضوابط ومعايير اجتهادية ، هي أوصاف مناسبة في الأفعال المحكوم عليها ، لم يشهد الشارع بإلغائها ، ولا باعتبارها بأى وجه من وجوه الاعتبار .

حكم العمل بالمصلحة المرسلة :

اتفق العلماء على أن الأمور التعبدية الخالصة يقتصر فيها على ما ورد به النص ، وكما لا يفتقد فيها بالقياس — لا يصح العمل فيها بقاعدة المصالح المرسلة ، لأن المقصود بها لإرضاء الله تعالى ، ووسائل رضاء لا تعرف إلا منه ، ولأن نفع باب العمل بالمصلحة فيها يفتح باب الابتداع في الدين ، وتتغير به شاعريته بمرور الزمان (١) .

(١) قال الشافعي : « إن الشارع لم يكمل شيئاً من التعبدات إلّا آراء العباد ، فلم يبق إلّا الوقوف عندما حده ، والزيادة عليه بدعة ، كما أن التقصير منه بدعة » (٣١٦ ج٢ : الاختصاص) ، ولما رأينا هذا الكتاب نعلم أن منقلاً الإبداع في الدين هو عدم الوقوف عند حد المأثور في الأمور التعبدية ، وضع باب العمل بالمصلحة المرسلة أو الاستصسان فيها .

أما المعاملات فقد اختلف العلماء في اعتبار المصلحة المرسلة فيها :

(١) فذهب بعضهم إلى عدم الإعتداد بها ، لأن العمل بها يفتح الباب لوصول ذوى الأهواء من الولاة والقضاة ونحوهم إلى أهوائهم بصيغها بصيغة المصالح ، ووضع الأحكام المرسلة إليها ، وقد يُعِينهم على ما يريدون - اختلاف وسائل الناس إلى مصالحهم باختلاف الأزمنة والأمكنة والأحوال والأنظار ، فيجعلون المقاصد قابلة للتغير كالوسائل .

وقد نُسِبَ هذا القول إلى الحنفية ، ثم نُسِبَ إلى الإمام الشافعي رضي الله عنه لأنه شدد النكير على من يقول بالاستحسان ، والاستحسان عنده هو الاعتداد بمصلحة ليس لها شاهد من الشرع ، ولهذا قال : « فليس تنزل بالإنسان نازلة إلا والكتاب يدل عليها نصاً أو جملة » ، وقال : « والقول بالاستحسان قولٌ بأن الله تعالى ترك بعض مصالح خلقه ... إلخ ما قلناه عنه قريباً .

(ب) وذهب بعض آخر إلى جواز العمل بالمصالح المرسلة ، ونُسِبَ هذا إلى مالك وأحمد رضي الله عنهما ، ويُستدل له :

١ - بأن الشارع قد أثر عنه بما لا يحصى من الأدلة - أن الشريعة لم توضع إلا لمصالح العباد ، ومن ذلك قوله تعالى في الوضوء : (مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ) (١) .

وقوله في الصلاة : (وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ) (٢) .
وقوله تعالى في إباحة أكل الميتة للمضطر : (فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِيمَانِهِ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ) (٣) .

وقوله للرسول صلى الله عليه وسلم : (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ) (٤) .
ولا يكون الرسول رحمة للعالمين إلا إذا كانت شريعته عميقة لمصالحهم .
وقوله صلى الله عليه وسلم : (لا ضرر ولا ضرار) .

٢ - بأن وسائل الناس إلى مصالحهم الدنيوية المشروعة قد تتغير بتغير الزمان ولا سبيل إلى حصرها ، فإذا لم يعتبر منها إلا ما وقع له نظير في عهد

(٢) ٤٥ : التكهوت .

(٤) ١٠٧ : الأنبياء .

(١) ٦ : المائدة .

(٢) ٣ : المائدة .

النزول - وقفوا من الأعمال في محيط ضيق . وحيل بينهم وبين التفكير في تفسير سبل العيش والياس أفضل الوسائل للوصول إلى الأغراض الشريفة والمصالح المشروعة ، وذلك إضرار عظيم بهم ، فلا بد من التوسع في التشريع بمراعاة شواهد الشريعة العامة ، وعدم الوقوف عند الشواهد الخاصة ، وهذا من محاسن الشريعة ، ومن أسباب مرونتها وصلاحياتها لكل زمان وكل مكان .

٣- وكما أثر عن الشارع تعليل الأحكام بأوصاف في الأفعال المحكوم عليها مناسبة لتلك الأحكام - كما مر في القياس - أثر عنه تعليل الأحكام بالمصالح المترتبة عليها .

ومما ورد من ذلك في الكتاب الكريم - تعليل وجوب الوضوء بالطهارة في قوله تعالى : (مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ) . وتعليل وجوب الصلاة بما يترتب على أدائها من البعد عن الشرور والآثام في قوله تعالى : (وَأَمِ السَّلَاةُ إِنَّ السَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ) .

وتعليل النهي عن شرب الخمر ولعب الميسر باتقاء المضار المترتبة عليهما في قوله تعالى : (إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْمَلَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوْنَ) (١) .

وتعليل قسمة الثروة على ذوي الحاجة وعدم قسمته كما تقسم الغنائم باتقاء زيادة ثروات الأثرياء وحرمان الفقراء في قوله تعالى : (مَا آفَأَهُ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِلَّذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْلًا بِكُونِ دُولَةٍ بَيْنَ الْغَنِيَاءِ مِنْكُمْ) (٢) .

وتعليل إباحة تزوج الرسول بحليلة متنبهة برفع الحرج عن المؤمنين في قوله تعالى (فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا) (٣) .

وتعليل الأمر بفعل الخير - بما يترتب على فعله من الفلاح في قوله تعالى : (وافعلوا الخير لعلكم تفلحون) (٤) ، وغير هذا كثير .

(١) ٩١ : المائدة .

(٢) ٣٧ : الأحزاب .

(٣) ٧ : الحجر .

(٤) ٧٧ : الحج .

ومما ورد من ذلك في السنة قوله صلى الله عليه وسلم للمغيرة بن شعبة .
وقد خطب امرأة لم يرها - : (انظر إليها ، فإنه أحرى أن يؤدم بينكما) .
وقوله صلى الله عليه وسلم - بعد النبي عن الجمع بين المرأة وعمتها أو
خالتها : (فإنكم إن فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم) .
وقوله صلى الله عليه وسلم في تعليل الأمر بالاستئذان قبل الدخول : (إنما
جعل الاستئذان من أجل البصر) .
وقوله : (إذا كنتم ثلاثة فلا يتناج اثنان دون الثالث ، فإن ذلك ينزله) .
وغير هذا كثير .

فإذا صح القياس بناء على تعليل الشارع للأحكام بالأوصاف المناسبة -
وجب أن يصح التعليل بالمصلحة ، لأن الشارع علل بها كثيراً من الأحكام .
٤ - وتعليل الحكم بالمصلحة في حادثة ما - لا يعدو - في الواقع - أن
يكون قياساً على الأعمال التي أقرها الشارع لتحقيق هذه المصالح ، بناء على
تعليل الأحكام بالحكم المترتبة عليها حين تعلل تعليلها بأوصاف مناسبة في أفعال
منصوص على حكمها ، وهو ما سماه بعض العلماء «قياس المصلحة» .

فتحريم العقار الذي يورث شربه - بشهادة الأطباء - بلادة واضطراباً في
العقل وإن لم يسكر - يمكن إثباته بالقياس على الخمر ، لا باعتبار ما فيها من
شدة مسكرة ، بل باعتبار ما يترتب على شربها من إضرار بالعقل ، وهو وصف
مناسب لترتيب الحكم بالحرمة عليه ، وذلك مماثل لقياسهم الاستئجار على استئجار
الأخ - بالبيع على يبعه ، فإن العلة فيه أن كلا منهما تصرف يؤدي الأخ ،
ويؤدي إلى قطيعته وعداوته ، وقياسهم سائر الحدود على حد السرقة وإلحاقها
به في الحكم بعدم إقامة في الغزو ، لأن ذلك يؤدي إلى فرار من استحق الحد
إلى الكفار ، وبهذا تضعف شوكة المسلمين .

ويقال مثل هذا في كل حادثة ليس لها نظير منصوص على حكمه تشاركه
في وصف مناسب قريب ، كتسجيل عقود الزواج بحافظة على النسل ،
وتسجيل عقود البيع بحافظة على المال ، فإنه يمكن قياس كل منهما على ما يماثله
مما شرع للمحافظة على النسل أو المال ، كما تقاس كل الحوادث الماثورة عن

الصحابة والتابعين على ما يلائمها ، ويتناس ما ذهب إليه مالك من إباحة ضرب المنهم لحمله على الأقرار بالحقيقة - على ما يلائمه مماشع لحفظ الأنفس أو الأموال أو غيرها إن لم يكن هناك ما يمرض هذا القياس (١) ، وهذا هو المراد بمراعاة الشراهد العامة ، وعدم الوقوف عند الشواهد الخاصة .

ويؤيد هذا قول عمر رضى الله عنه لأبي موسى الأشعري : « اعرف الأشياء والأمثال ، وقس الأمور عند ذلك » ، فإنه لا دليل على قصره على القياس المصطلح عليه ، بل هو شامل للقياس المبني على الاشتراك في الحكمة المقصودة من الحكم .

وقول الشافعي رضى الله عنه : « والقياس من وجهين : أحدهما أن يكون الشيء في معنى الأصل ، فلا يختلف القياس فيه ، وأن يكون الشيء له في الأصول أشياء ، فذلك يلحق بأولاهيه ، وأكثرها شيئا فيه ، وقد يختلف القياسون في هذا » .

فالظاهر أنه يريد بالأول القياس في معنى النص ، وبالثاني المشابهة القائمة بين الفرع والأصل باشتغالها على علة الحكم . أو بإفضاء كل منهما إلى الحكمة المقصودة منه ، فكل ذلك يسمى قياساً عنده . ولهذا قال عن القياس والاجتهاد : « هما اسمان لمعنى واحد » (٢) .

وفي معناه ما قال الغزالي في المصالح : « وأما ما شهد الشرع لاعتبارها فهي حجة ، ويرجع حاصلها إلى القياس . وهو اقتباس الحكم من معقول النص . والإجماع » (٣) .

وقال ابن رشد في إجازة مالك لشهادة بعض الصبيان على بعض في الجراح : « وإجازة مالك لذلك هو من باب إجازته قياس المصلحة » (٤) .

وعلى هذا لا تكون العلة في القياس دائماً وصفاً متناسباً في الفعل ، بل يصح

(١) . ذكر للغزالي رأى مالك هذا ثم قال : « ولا نفعل به ، لا لإبطال النظر إلى جنس المصلحة ، لكن لأن هذه المصلحة تعارضها أخرى ، وهي مصلحة المصروب ، فإنه ربما يكون بريئاً من الذنب ، وترك الضرب في مذنب أعين من ضرب بريء » . (ص ٢٦٧ ج ١ : المستحق) .
واعلم أن من أكره على الإقرار بشيء من المحمود لا يقيم عليه الحد ، يمكن التوبة (راجع ما روي في هذا عن مالك رضى الله عنه في ص ٩٣ ج ١ : من المدونة) .

(٢) . راجع ص ٤٧٧ ، ٤٧٩ : الرسالة للشافعي . (٣) ص ٢٨٤ ج ١ : المستحق .

(٤) . راجع ٣٨٦ ج ٧ : بداية المجتهد ، طبع دار الخلافة .

أن تكون العلة ما يترتب على الأحكام من مصالح .

هـ - وقد جرى السلف من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على مراعاة مصالح الخلق والاكتفاء بالشواهد العامة من غير قياس على حوادث خاصة فيما لا يحصى من المسائل :

فأبو بكر رضي الله عنه جمع مصحف القرآن المتفرقة ولم يجمعها رسول الله صلى الله عليه وسلم . وحارب مانعي الزكاة ولم يقع له نظير من قبل . واستخلف عمر مع أن رسول الله لم يستخلف . وإذا عد الاستخلاف قياساً على البيعة المجمع عليها فالعلة الجامعة حينئذ هي الحكمة المترتبة على كل منها . وعمر رضي الله عنه أسقط سهم المولفة قلوبهم من الصدقات وهو ثابت بالنفس . وأسقط حد السرقة عام الجماعة وهو منصوص . وجعل حد الشرب ثمانين ولم يكن كذلك من قبل (١) . وترك التغريب في حد الزنا حين لحق أحد المغتربين بالروم وتنصر . وقتل الجماعة بالواحد حين اشتركوا في قتله . وكان يشاطر من يتبعه من الولاة ماله . لاختلاط أموالهم الخاصة بأموال رجبها بسلطان الولاية . ومنع بيع أمهات الأولاد . وكَنَّ يمين زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وزمن أبي بكر (٢) . ونفى نصر بن حجاج - وكان شاباً جميلاً -

(١) روى أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى برجل قد شرب الخمر ، فجلده بمرتين نحو أربعين ، وأن أبا بكر فعل ذلك . فلما كان عمر كتب إليه خالد بن الوليد : « إن الناس قد انمكوا في الخمر وتعاثروا العقوبة » ، فاستشار عمر من عنده من المهاجرين والأنصار ، فقال عبد الرحمن بن عوف : « أخف الحدود ثمانون » . فأمر به عمر . وقول الراوي « نحو أربعين » يفهمه ما أخرجه البيهقي وأحمد : (فأمر قريباً من عشرين رجلاً ، فجلده كل واحد منهم جلدتين بالجريرة والتعال) .

وروى أن عثمان أمر علياً بجلد الوليد بن عقبة في الخمر ، فقال علي لعبد الله بن جعفر : اجلده ، فلما بلغ أربعين - وفي رواية البخاري : فلما بلغ ثمانين - قال : « أسك ، جلد رسول الله أربعين ، وجلد أبو بكر أربعين ، وجلد عمر ثمانين ، وكل سنة ، وهذا أحب إلَيَّ » وقوله : « هذا أحب إلَيَّ » - يعني الوقوف عند الأربعين على الرواية الأولى ، وعند الثمانين على رواية البخاري . قال في سبل السلام : والآي في البخاري أرجح . (راجع ص ٣٦ - ٤٠ ج ٤ سبل السلام ١٦٥ ج ١٢ : تفسير القرطبي) .

(٢) روى عن جابر رضي الله عنه أنه قال : « كنا نبيع سراويلنا أمهات الأولاد والنبي صلى الله عليه وسلم لا يرى بذلك بأساً ، وكذلك في زمن أبي بكر ، فلما كان عمر ثماناً فاقبضنا » وعن بريدة أنه قال : « كنت جالساً عند عمر إذ سمع صائحة ، فتأذى غلاماً يرقاً ، وقال له : انظر ما هذا الصوت . فنظر ثم خاف ، فقال : جارية من قريش تباع أمها . فقال عمر : ادع لي المهاجرين والأنصار . فلم يمض ساعة حتى امتلأت الدار والحجرة ، فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال : لما =

حين سمع بعض النساء يشبّه به بما يفريه (١).

وعثمان رضي الله عنه جمع المسلمين على مصحف واحد وأحرق ما عداه
اتقاء الفتنة بالخلاف . وورث امرأة المطلق القار منه معاملة له بتقيض قصده .

واتفق الخلفاء الراشدون على تضمين الصناعات . متناً لما عرف عنهم من
الإهمال . ومحافظة على أموال الناس الذين لا يستغنون عن معاملتهم . وكان
على رضي الله عنه يقول في ذلك : « لا يضر الناس إلا ذاك » .

٦ - وكذلك جرى على هذا من جاء بعد الصحابة من كبار الفقهاء :
فأما الحنفية - فقد أفتى أبو حنيفة بجواز إعطاء الصدقة لبنى هاشم . مع
ما ورد في الحديث : « إن الصدقة لا تنبغي لآل محمد » . وعلل فتواه بأنهم - بعد
موته صلى الله عليه وسلم - حرّموا نصيبه من الخمس المنصوص في قوله تعالى :
(وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى ...) (٢) .
وأفتى الصحابة بتضمين الصناعات إلا من سبب قاهراً ، كالحريق الغالب .
والعدو المكابر . محافظة على أموال المستضعفين

وأفتى محمد بجواز تلقى الركبان إذا كثرت السلع فانتفى ضرر التلق ، مع

سببه ، فهل كان فيها جاز به صدق صلى الله عليه وسلم قطعة ؟ قالوا : لا . قال : فإنها قد أصبحت
فيكم غانية . ثم قرأ : (فاعلم صهيون إن قولهم أن تصدوا في الأرض وتقطوا أرحامكم ؟) ،
ثم قال : وأرى قطعة لمصلحة من أن تباع أم لمصرى . منكم وقد أوسع الله لكم ؟ قالوا : فاصنع ما بدا
لك . فكتب إلى الأمان ألا تباع أم حر ، فإنها قطعة . وإنه لا يجل . (راجع ص ١٤ ، ١٥ ،
ج ٣ : سهل السلام) وانظر إلى عمل عمر رضي الله عنه كيف كان يفهم الإسلام ، ويطبق أحكامه
بنظرة واسعة ، وبصيرة نافذة ، واعتداف بخير الأمة ، وتحقيق لمقاصد الشريعة العامة .

وعمل عمر رضي الله عنه أيام خلافته بيع أمهات الأولاد وقال : إن عمل عمر كان رأياً وافقناه
عليه . فقال له قاضيه عبدة السلفي : يا أمير المؤمنين . رأيتك ورأى عمر في الجهة أحب إلينا
من رأيتك وحده فقال علي : انصروا كما كنتم تفعلون ، فإن أكره الخلاف (ص ١٧٨ : المطرقة الحكيمة)

(١) بينا عمر يمس ليلة في المدينة مع امرأة تقول :

هل من سبيل إلى घर فأنسري ؟ أم هل سبيل إلى نصر بن حجاج ؟

فلما أصبح استدعى نصر بن حجاج فإذا هو أصبح الناس وجهاً ، وأسنهم شعراً ، فلما
بعض شعره ، فبدا حسنه ، فلمره أن يتم ، فارتد حسناً ، فقال عمر : والله لا يلزم بأرض أنا فيها ،
وأمر له بمأصلحه . وسيره إلى البصرة ، ولعله لو أبقاه تحت ولايته القرية لكان أصلح من إبعاده عنه .

(٢) : ٤١ : الانفصال .

عن الرسول صلى الله عليه وسلم عن تلقيا (١) .

وأجاز الحنفية والشافعية الوصية في سبيل الخير من السفيه . استثناء من القاعدة العامة : لا يصح التبرع من المحجور عليه . كما أجازوا إتلاف ما يغمه المسلمون من طعام أو حيوان أو شجر أو متاع - إذا عجزوا عن نقله أو الانتفاع به . إضعافاً لشأن العدو .

وأما المالكية - فقد أفتوا بجواز نصب إمام غير مجتهد إذا لم يوجد مجتهد . منعاً لوقوع الناس في القوضى والاضطراب . كما أجازوا نصب المفضول إذا خيفت الفتنة من نصب الفاضل .

وأجازوا للإمام - إذا عجز بيت المال عن كفاية الجند - أن يوظف على الأغنياء ما فيه كفايتهم حتى يصلح بيت المال ، على أن يأخذ من الأغنياء في أوقات جنى الثمار وتحصيل الغلات . حتى لا يوحش قلوبهم ويوغر صدورهم . وبهذا جمعوا بين العمل بالمصلحة العامة والعمل بقوله تعالى : (وَإِنْ تَوَلَّيْنَا وَلَاحِزٌ لَّكُمْ أَجُورُكُمْ لَا يُبْطَلُكُمْ أَمْوَالُكُمْ . إِنْ يَسْأَلُكُمْ فَاذْكُوا بِأُنْفُسِكُمْ تَتَحَلَّوْا وَيُخْرِجَ أَصْفَانَكُمْ) (٢) .

وأجازوا ضرب المتهمل لحمله على الإقرار بالحقيقة مع معارضة ذلك الحديث : (البينة على من ادعى . واليمين على من أنكر) . وقيلوا بشهادة بعض الصبيان . على بعض مع انتفاء شرط العدالة بانعدام البلوغ . للحاجة إلى ذلك . وأجاز المالكية والشافعية قتل الجماعة بالواحد حتى لا يتخذ الناس الاجتماع على القتل ذريعة إلى إهدار الدماء . كما أجازوا قتل الترس البريء - وهو

(١) ٢٩ ٣٣ : سبل سلام .

(٢) ٣٩ ٣٧ : محمد ، وفي وصية رسول الله صلى الله عليه وسلم لعاد بن بهث إلى الإيمن : (إنك ستأق يوماً من أهل الكتاب ، فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله . فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة ، فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صعة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم ، فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم دعوة للظلم ، فإنه ليس بيننا وبين الله حجاب) (رقم ٢٩ - ٣٠ ص ٥٠ - ١٥ : صحيح مسلم ١٧٠ : ٤٠ : قبل الأوطار) . والقرأ المتالين الخامس والسادس من نسخة المصلحة المرسلة في ص ٢٩٥ - ٣٠٠ : الاحتصام للشاطبي .

معصوم الدم بالنص - إذا تعين قتله طريقاً إلى المحافظة على حياة الجماعة .
جواز المالكية والحنابلة تضمين الأجير المشترك وإن لم يكن صانعاً بمحافظة
على الأموال .

وأما الشافعية - فقد نقل أبو ثور عن الشافعي جواز قطع الشوك من
فروع الشجر في الحرم منعاً لما يصيب الناس من أذاه ، وقد قال صلى الله عليه
وسلم في حرمة مكة : (لا يَحْتَلُ شَوْكُهَا) ، أى لا يقطع (٢) .
وأجاز الشافعية ضمان الدَّرك ، وهو أن تضمن للمشتري الثمن إذا استحقَّ
المبيع ، أو تضمن للبائع المبيع إذا استحق الثمن ، الحاجة الناس إلى معاملة
من لا يعرفون . وهو استثناء من القاعدة العامة : لا ضمان لما لم يثبت .
وأباحوا قتل الزنابق المستتر وإن تاب ، دفعاً لما يصيب الناس في دينهم
من هجوم أفكراء . وقد دلت النصوص على أن من قال : لا إله إلا الله -
فقد عصم دمه وماله (٣) .

وأما الحنابلة - فقد أفتى أحمد بنى أهل الفساد والدعارة إلى حيث يأمن
الناس فسادهم . وأفتى بتفليظ عقوبة شارب الخمر في نهار رمضان لشناعة
جرمه . وأوجب عقوبة من يظن في الصحابة ولم يسمع بالعضو عنه .

وأباح تفصيل بعض الأولاد على بعض في العطية إذا كان هناك ما يقتضى
التفصيل كالعمى والزمانة والاشتغال بالعلم وكثرة العيال ، أو يقتضى الحرمان
كالفسق والابتداع والاستعانة بالمال على الفساد .

وأفتى الحنابلة بإجبار الصانع على القيام بأعمالهم بأجر المثل عند الحاجة
إلى ذلك . كما أفتى بعض متأخريهم بجواز التسمير إذا وقع الناس بؤونه في
خرج مع نبي الرسول عنه .

وأفتوا بجواز إجبار المالك على أن يسكن في داره من لا يجد مأوى إذا كان

(١) أهل القاموس قال ذلك أيضاً لشوك على الفواسخ الخمس التي دلت النص على جواز
قطعها . وهي : للرباب ، والحداة ، والغرب ، والفأرة ، والكلب الطور ، وقد زهد طيها :
الحية ، والسمك القاذى ، والذئب ، والفر (راجع ص ٢٦٩ - ٢٧٢ : سبل السلام) .

(٢) (راجع ص ٢٩٨ : المستقصى ، وقد فرق بينه وبين من يطلق بالشهادتين من البيعة ،
والنصارى بأنهم يقرؤنها معنيين أنها تعقلهم من دين إلى دين . أما هو فيقولها قبيحاً ، لأنه لا دين له .

عنده منسح له . ثم قال بعضهم : لا يأخذ على ذلك أجراً . وقال آخرون :
يأخذ أجر المثل .

ومن أنعم النظر فيما روى عن الصحابة وما نقل عن أئمة الفقهاء - وجدهم
جميعاً قد بنوا أحكامهم على رعاية مصالح دلت تصرفات الشارع عامة على
رعايتها وإن لم يكن لكل حادثة حكماً فيها مثال معين متعصم تقاسم عليه .
أما ما استدل به الذين يمتنعون : بناء الأحكام على رعاية المصلحة -
فردود :

١ - فأما قولهم : إن العمل بها يفتح الباب للنوى الأهواء . . . إلخ - فإن
أرادوا إباحة العمل بها مع تفسير الإرسال بالإنطلاق في تقدير المصالح .
وعدم التقييد بالمشروع منها - فهو صحيح . ولكننا لا نبيح العمل بها على هذا
الوجه . بل على الوجه الذي ارتضيناه في تفسير الإرسال . ومنع العمل بها
حينئذ - مع أنه سد لباب من أبواب رحمة الله بالخلق - لا يفتح المفسدين من
الفساد . فإن من اتخذ إلهه هواه . وتكذب طريق الإسلام ففسد ضميره . وساء
عمله - يسلك كل الطرق لبلوغ مآربه وأهوائه . ولا يبالى في منعه من الفساد
إلا التخلص منه . ومنى كان من الواجب شرعاً ألا توكل شئون الأمة إلا لمن
كل إيمانه . وحسن عمله - كان من الواجب على الأمة أن تكف الفساد عن
الفساد . أو تتخلص منه وتولى أمرها من يصلح . فإن الإسلام الذي ندين به
ونهى بغيره إنما جاء هو الفساد . والتكليف للحق والعدل . ولهذا قال صلى الله
عليه وسلم : « لَتَأْمُرَنَّ بِالْمَعْرُوفِ . وَلَتَنْهَىَنَّ عَنِ الْمُنْكَرِ . وَلَتَأْخُذَنَّ عَلَى سِدِّ
الظَّالِمِ . وَلَتَنْطَرِقَنَّ عَلَى الْحَقِّ أَطْرَافاً - أَوْ تَقْصُرَنَّ عَلَى الْحَقِّ قِصَراً - أَوْ يُعْرِبَنَّ
الله بقلوب بعضكم . على بعض . . . إلخ » (١) .

وعن أبي بكر رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :
« إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيروه - أوشك الله أن يجمعهم بعباده » .

ولما قال عمر : من رأى منكم فتاً اعرجاجاً فليقرمه . وقيل له : لو وجدنا

(١) رواه أبو داود والترمذي (راجع به في ص ٢٣٠ ، ٢٣١ ج ١ : من كتاب جامع
الأصولين لابن الأثير الجزري) .

فيك اعوجاجاً لقومناه بعد السيف - قال : الحمد لله الذي جعل في الأمة من يقوم لعوجاج عمر بالسيف (١) .

ولما صح إعمال العمل برعاية المصلحة للاحتيال الذي ذكروا - - لصح لقاتل أن يقول : إن البلاغ قد يُستعمل في قتل الأبرياء . فيجب منع الشرطة ورجال الجيش من حمله ، والصلاة قد يؤديها المصل رياء ونفاقاً . فلا يصح تكليف الناس بها ، وهكذا .

٢ - وأما نسبة هذا القول إلى الحنفية أو الشافعية أو غيرهم - فهي مردودة بما أوردنا من الفتاوى التي عللوا الأحكام فيها بالمصالح المترتبة عليها من غير قياس على نظير معين منصوص على حكمه .

ولا ينكر الحنفية ولا غيرهم ما برع فيه أبو حنيفة من الاستحسان ، وبخاصة ما استثنى به بعض مسائل من القياس أو من القواعد العامة ولا سند له إلا رعاية المصلحة بالمعنى الذي فسرناها به .

وكل ذلك لا ينكر أحد أن الشافعي بنى كثيراً من أحكام مذهبه الجديد في مصر على عرف أهلها ، وترك ما بناه من قبل على عرف أهل العراق والحجاز ، ولا معنى لهذا إلا رعاية مصالح الناس في كل مرة من البيتين .

وقد بين إمام الحرمين الجويني مذهب الشافعي والحنفية بقوله : « وذهب الشافعي ومعظم أصحاب أبي حنيفة رضي الله عنه إلى اعتماد الاستدلال وإن لم يستند إلى حكم متفق عليه في أصل . ولكنه لا يستجيز التأني والبعد والإفراط ، وإنما يستوعق تعليق الأحكام بمصالح يراها شبيهة بالمصالح المعتبرة وفقاً ، وبالمصالح المستندة إلى أحكام ثابتة الأصول قارة في الشريعة » (٢) .

فالشافعي يميز ربط الأحكام بعلى في حوادث منصوصة ، وهذا قياس ، ويميز ربطها بالمصالح المشروعة ، أو بالأوصاف المناسبة في حوادث غير منصوصة ، وهذا عمل بالمصلحة المرسل . أما ما أنكره من استحسان فقد بينا مراده به .

(١) نقل أحد الكتاب في ص ٧٥ من مجلة الحوادث البيروتية (عدد الجمعة ١٩٧٢/١٠/١١) ولم ٨٨٢ - أن عمر رضي الله عنه نصح بقتل الحاكم المتصرف حيث قال : من لي بأمة لو أوجع إمامها قنوطه . فراجع طبعه رضي الله عنه قال : « فلا قلت : عزوه ؟ قال عمر رضي الله عنه : لا . القتل أنكل بن بحد » .

(٢) ص ٢٢١ : من كتاب البرهان في أصول الفقه لإمام الحرمين الجويني الشافعي المتوفى سنة ٥٤٧٨ هـ .

قال ابن دقيق العيد : « الذي لا شك فيه أن المالك ترجيحاً على غيره من الفقهاء في هذا النوع ، وبإيه أحمد بن حنبل ، ولا يكاد يخلو غيرهما من اعتباره في الجملة ، ولكن لذين ترجيح في الاستعمال له على غيرهما » . وقال القرافي : « حتى عند التحقيق في جميع المذاهب ، لأنهم يقومون ويقعدون بالمناسبة » (١) . وبهذا يتبين لك أن المصالح المرسلة - على الوجه الذي فسرناها به - أصل في التشريع الإسلامي في المذاهب الأربعة .

مدى الاعتداد بالمصالح المرسلة :

قد علمنا أن العبادات لا يُعتمد فيها بالمصالح المرسلة كما لا يُعتمد فيها بالقياس . وأن المعاملات وما في معناها - يُعتمد فيها بالقياس المبني على علة يترتب على ربط الحكم بها تحقق مصلحة معتد بها شرعاً ، سواء أكانت من الضرورات أم من الحاجيات أم من التحسينات ، ولا خلاف في هذا .

ويعتد فيها أيضاً ببناء الأحكام على رعاية هذه المصالح مادامت لا تعارض نصاً ولا قياساً ، وقد تبين لك أنه لا خلاف في هذه أيضاً (٢) ، ومنه جمع صحف القرآن المنفردة ، وجمع المسلمين على مصحف واحد ، محافظة على الدين ، وجمعاً لكلمة المسلمين ، وجعل حد الشرب ثمانين مخافة على العقول ، ونفى نصر بن حجاج منعاً للفتنة ، ومحافظة على النسل ، واستخلاف أبي بكر عمر محافظة على مصالح الأمة كلها . ونحو ذلك .

فإذا عارضت المصلحة نصاً أو قياساً كان ذلك مجالا للبحث :

المصلحة عند التعارض :

إذا استعرضنا ما قدمناه من الفروع الماثورة في رعاية المصلحة وجدنا

(١) ص ٢١٢ ، ٢١٣ : إرفاد الفحول .

(٢) ولا وجه حينئذ لقول الفزاري - بعد أن قسم المصالح إلى ضرورية وحاجة وتحسينية : « الواقع في المرتبة الثانية لا يجوز الحكم بفردية إن لم يعتد بشهادة أصل إلا أن يجري مجرى وضع الضرورات فلا بد أن يؤدي إليه اجتهد بجهده وإن لم يلبه له أصل معين » (١٩٤ ج ١ : المستصحب) : ولا نقول أن إصطلاح الشافعي : « إن حاصل المصالح المرسلة يرجع إلى حفظ أمر ضروري أو دفع حرج لازم في الدين » وكل تقدير فليس فيها ما يرجع إلى التطبيق والتزيين أبه ، (٢١٢ ج ١ : الاتصاف) - إلا أن يعمل ذلك على ما إذا عارضت المصلحة نصاً أو قياساً .

منها ما اعتبرت فيه المصلحة مع معارضتها للكتاب ، أو السنة ، أو القياس :
فن النوع الأول - إسقاط عمر سَهَمِ المُرْتَفعة قلوبهم محافظة على مال الدولة
 حينما وجد أن إعطائهم لا يأتي بالقرض المقصود منه ، وقد يؤدي إلى نقيضه ،
 وذلك معارض لقوله تعالى في آية الصدقات : (**وَالْمَوْلُفَةُ قُلُوبِهِمْ**) .

ومن إسقاطه حد السرقة عام المجاعة محافظة على الأنفس حينما وجد أن
 الحافز على السرقة أقوى أثراً من القطع . وأن القطع حينئذ يضرر بالبدن
 لا يتحقق به مقصود شرعي . وذلك معارض لقوله تعالى : « **وَالسَّارِقُ
 وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا** » .

ومن قتل المجاعة بالواحد حتى لا يَتَجَذَّبَ الناس الاجتماع على القتل ذريعة
 إلى إهدار الدماء ، وذلك معارض لقوله تعالى : (**الْحَرْبُ بِالْحَرْبِ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ**) ،
 وقوله سبحانه : (**وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ**) .

ومن النوع الثاني - ترك التفرغ في حد الزنا محافظة على الدين ، وهو
 معارض لقوله صلى الله عليه وسلم : (**البكر بالبكر : جلد مائة وتفرغ عام**) .
 ومنه قتل الزنديق المتستر وإن تاب إذا خيف ضرره محافظة على الدين ؛
 وهو معارض لقوله صلى الله عليه وسلم : (**أُيُزَّرُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا :
 لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . فإِذَا قَالُوا عَصَمُوا مِنِّي دِمَائِهِمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا**) .

ومن دفع الأذى أو المخرج والضيق بإباحة إعطاء الصدقة إلى من
 هاشم ، وجواز التسعير عند الحاجة إليه . وجواز تَلْقَى الركبَان إذا كَثُرَتِ
 السلع . وجواز تفضيل بعض الأولاد على بعض في العطية إذا وجد ما يقتضي
 الزيادة أو النقص ، وجواز قطع الشوك من فروع الشجر في الحرم إذا اضطر
 طريق الحاجج ، وأذا هم ، وقد نهت السنة عن كل ذلك .

وفي المواقفات أن مالكا يُهمل الخير إذا عارض أصلاً قطعياً ، ومن الأصول
 القطعية عند أصل رفع المخرج الذي يُعْبَرُ عنه بالمصالح المرسله ، وبهذا أنكر
 حديث إكفاء القدور التي طُبِخَتْ من الإبل والغنم قبل قسمة الغنمة بين
 الجيش ، وأجاز أكل الطعام قبل القسمة لمن احتاج إليه دفء المخرج (١) .

ومن النوع الثالث - تضمين الضائع محافظة على أموال المستعنيين وهو معارض للقياس العام لأن من أوثق على شيء بعد أميناً عليه حتى يثبت تخلف ذلك .

ومنه جواز ضمان التارك محافظة على المال ودفعاً للرج ، وهو معارض للقاعدة العامة : لا ضمان لما لم يثبت .

ومنه جواز الوصية في سبيل الخير من السفه ترغياً في فعل الخير حيث لا ضرر في التبرع ، وهو معارض للقاعدة العامة : لا يصح التبرع من المحجور عليه .

ومنه جواز دخول الحمام من غير اتفاق على مقدار الأجر ولا مدة المكث فيه ، ولا مقدار ما يؤخذ من الماء ، وجواز شرب الماء من يد السقاء من غير اتفاق على مقدار ما يؤخذ من ماء أو يدفع من بدل ، لأن ذلك من الأمور التافهة التي يترك المشاحة فيها من محاسن العبادات ومقتضى المروءات ، وهو مخالف للقياس العام الذي يقتضي بطلان بيع المجهول وإجارته .

الأصل في تقديم المصلحة على النص أو القياس :

علمنا أن الأحكام الشرعية - سواء أكان مصدرها النص أم القياس - لا يراد بها إلا تحقيق مصالح الخلق . فإذا عارضت المصلحة المشروعة نصاً أو قياساً - فحق هذا معارضتها للمصلحة المقصودة من كل منهما . أي أن المعارضة في الواقع معارضة بين مصلحتين معتبرتين شرعاً .

وقد عرفت من عادة الشرع أنه يقصد إلى الأرجح من المصلحتين عند التعارض ، ولهذا أباح للمكره أن ينطق بكلمة الكفر محافظة على حياته في قوله تعالى : (مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ - إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ - وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا - فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ) (١) ، وكذلك أباح للمضطر أن يأكل من الميتة في قوله تعالى : (فَمَنْ اضْطُرَّ فِي

مَحْتَمَّةٌ غَيْرُ مَتَّجَانِفٍ لِأَنَّهُ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ (١) ، وأمر بقطع يد السارق بقوله تعالى : (وَالتَّارِقُ وَالنَّازِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا) (٢) ، محافظة على أموال الناس ، مرجحاً لهذه المصلحة على مصلحة السارق في بقاء يده .

ومنع الرسول صلى الله عليه وسلم إقامة حد السرقة في الحرب استثناء من الآية السابقة ، محافظة على قوة المسلمين . وأباح التمسك بقوله : من أسلم منكم فليسلم في كيل معلوم أو وزن معلوم أو إلى أجل معلوم (٣) ، تبسيطاً على الناس ، وهو استثناء من قاعدة عدم بيع الميسر . وأباح للشفيع أخذ المشفع فيه من يد مشتريه استثناء من قاعدة احترام الملكية ، ولم يعلل صوم من أكل ناسياً مع انتفاء حقيقة الإمساك منه ، لما في بطلانه من الضيق والمخرج ، وعُدل عن بناء الكعبة على قواعد إبراهيم ، وقال لعائشة رضي الله عنها : (لولا قومك حديثو عهد بكفر لهدمتُ الكعبة وبنيتها على قواعد إبراهيم) ، واحتل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل ، فأمر بالاعتقال فاغتسل . وكان مصاباً بجرح - فأت ، وبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : (قتله قتلهم الله ! ألم يكن شفاء العي السؤال ؟) (٤) ، وقد قدمنا في باب الاجتهاد ما وقع لعمرو بن العاص إذ احتل وخشى على نفسه الهلاك من البرد ، فقيم مع وجود الماء . وصلى الصبح بأصحابه ، فأقره الرسول على ذلك .

وعلى هذا يجب على المجتهد - عند معارضة المصلحة للنص أو القياس - أن يوازن بين المصلحة الجزئية العارضة والمصلحة المقصودة من النص أو القياس ، ويُقدِّم الراجحة منهما ، وبمجال الاجتهاد العقلي هنا واسع جداً .

وواضح - عند تعارض المصالح مع اختلاف أنواعها - أنَّ تَقَدُّم الضرورية على الحاجية ، والحاجية على التحسينية .

قال الفزالي : « وإذا فسرنا المصلحة بالمحافظة على مقصود الشارع فلا وجه للخلاف في اتباعها ، بل يجب القطع بكونها حجة ، وحيث ذكرنا خلافاً

(٢) : ٣٨ : المائدة .

(١) : ٢ : المائدة .

(٣) : ص ١١٧ ج ٥ : نيل الأوطار .

(٤) : رقم ٢٠٥٧ ص ٢٢ ج ٥ : سنن الإمام أحمد .

فذلك عند تعارض مصلحتين ومقصودين ، وعند ذلك يجب ترجيح الأقوى ؛
ولذلك قطعنا بكون الإكراه مبيحاً لكلمة الردة وشرب الخمر وإكل مال
الغير وترك الصوم والصلاة ، لأن الحظر من سفك الدم أشد من هذه الأمور ،
ولا يباح به الزنا ، لأنه مثل محذور الإكراه (١) .

وقد احتاط الغزالي - وتبعه الآمدي - في ترجيح المصلحة على النص
خشية أن يفتح الباب على مصراعيه ، فيتابع (٢) الناس في اتباع المصالح
 وإهمال النصوص . فاشتراط لتقديم المصلحة على النص أن تكون ضرورية .
وعامة مقطوعاً بها أو مطلوبة ظناً قوياً ، وأورد شاهداً لذلك مثال الترس ؛
فقال : « أما الواقع في رتبة الضرورات فلا يعد في أن يؤدي إليه اجتهد بجهد
وإن لم يشهد له أصل معين ، ومثاله أن الكفار إذا ترسوا بجماعة من أسارى
المسلمين ، غلو كففنا عنهم لصلفونا وغلبوا على دار الإسلام وقتلوا كافّة
المسلمين ، ولو رمينا الترس لقتلنا مسلماً معصوماً لم يذنب ذنباً ، وهذا لا عهد
له في الشارع ، ولو كففنا لسلطنا الكفار على جميع المسلمين ، فيقتلونهم
ثم يقتلون الأسارى أيضاً ، فيجوز أن يقول قائل : هذا الأسير مقتول بكل
حال ، فحفظ جميع المسلمين أقرب إلى مقصود الشرع ، لأننا نعلم قطعاً أن
مقصود الشرع تقليل القتل كما يقصد جسم سبيله عند الإمكان ، فإن لم تقدر
على الجسم قلبرنا على التقليل ، وكان هذا التفاتاً إلى مصلحة علم بالضرورة
كونها مقصود الشرع ، لا بدليل واحد وأصل معين ، بل بأدلة خارجة عن
الحصر ، لكن تحصيل هذا المقصود بهذا الطريق - وهو قتل من لم يذنب -
غريب : لم يشهد له أصل معين ، فهذا مثال مصلحة غير مأخوذة بطريق
القياس على أصل معين ، وانقدح اعتبارها باعتبار ثلاثة أوصاف : أنها
ضرورية ، قطعية ، كلية (٣) .

واعلم أن معارضة المصلحة للنص أو القياس لا تكون إلا في جزئيات يعد
اعتبارها فيها استثناء من قاعدة النص أو القياس ، ولا يعد إلغاء لواحد منهما ،
فإن القواعد الثابتة بالنص أو القياس هي المعالم الواضحة إلى المقاصد الشرعية ،

(١) ٣١١ ، ٣١٢ : المصنف .

(٢) الصحاح - التمهيد والتهذيب .

(٣) ٢٩٤ ، ٢٩٥ : للمصنف ، وراجع ٢١٦ : الإحكام للآمدي .

فلذا تبيّن في بعض الجزئيات أن العمل بالنص أو القياس لا يحقق المصلحة المقصودة - بل يرجع إقصاؤه إلى مفسدة - وجب استثناء هذه الجزئيات في أضيق الحدود تحقيقاً للمصلحة المشروعة . وبقي النص أو القياس قائماً فيما عداها ، كما لو أشرف إنسان أو جماعة على الموت جوعاً . فإنه يجب إطفاءهم من مال الغير غنوةً به وجب دفع المثل أو القيمة عند القدرة . وفي هذا اعتناء على حرمة المال . لكنه استثناء لمعارض في مسألة جزئية لا يبطل القاعدة العامة التي تحرم العدوان على أموال الناس في كل حال .

وهذا ما تراه واضحاً فيما نقلناه من فتاوى الصحابة والتابعين وأئمة المجتهدين . وما نسجوا على منواله مما ورد في الكتاب والسنة :

لم تراع المصلحة عند معارضتها لنص أو قياس على أنها نظام عام يلغى النص أو القياس ويحلّ محله بل زوعيت في بعض الجزئيات استثناء من النص أو القياس . ولهذا قال الفزاري في الإفتاء بقتل الزنديق المتستر : « فهذا لو قضينا به فحاصله استعمال مصلحة في تخصيص عموم . وذلك لا يكره أحد » (١) . وقال نجم الدين الطوفي في معارضة المصلحة لدليل شرعي . « وإن خالفها دليل شرعي وفق بيننا وبينه بما ذكرنا من تخصيصه بها وتقديمها عليه بطريق البيان » (٢) . يعنى : لا بطريق النسخ .

وقال الشاطبي نقلاً عن ابن العربي : « فالعموم إذا استمر ، والقياس إذا اطرده - فإن مالكا وأبا حنيفة يريان تخصيص العموم بأى دليل كان من ظاهر أو معنى . ويستحسن مالكا أن يخص بالمصلحة ، ويستحسن أبو حنيفة أن يخص بقول الواحد من الصحابة الوارد بخلاف القياس » (٣) .

وقد اتفقت على هذا عدم صحة القياس على الجزئيات المستثناة (٤) ، واستقر

(١) ص ٢٩٨ ، ٢٩٩ ج١ : المصنف .

(٢) ص ٢٤ : ملحق رسالة (المصلحة في التشريع الإسلامي ونجم الدين الطوفي) الدكتور مصطفى زهد ، وراجع نجم الدين الطوفي في المجلد التاسع من مجلة المنار الشيخ محمد رشيد رضا .

(٣) ص ٢٩٩ ج٢ : الاختصاص .

(٤) نص المستثناة بالإجماع ، أما ما استثنى بعض شرعي فلا مانع من القياس عليه إذا كان النص معقول المنى كما سيأتى في الانحصان (وراجع ص ٢٥٢ ، ٢٥٣ : أصول الفقه القرطبي) .

عند الأصوليين أن ثابت على خلاف القياس لا يقاس عليه . لأن فتح هذا الباب يجعل المستثنى أصلاً . ويعرّض على المشروع الأصل بالإبطال .
والخلاصة : أن المصلحة المشروعة إذا عارضت نصاً أو قياساً - تُقدّم عليه إذا كانت راجحة على المصلحة المقصودة منه . ولا يصح أن تكون هادئة له وحالة محله . بل تكون كاستثناء منه . إذ لو قُتِح بابُ تقديمها عليه على الإطلاق لتغيرت معالم الشريعة . وزالت قواعدها بمرور الزمان (١) .

وكل جماعة إنسانية : تريد أن يكون منها مجتمع إسلامي يسير على مناهج الإسلام ويهتدى بهديه - لا تمتدئ هذا الحد في وضع قوانينها ، فإن تصور الشريعة وقواعدها العامة - كما لا تقبل النسخ - لا تقبل بحال أن تكون عرضة للبطلان بمصالح يقوم تقديرها على إعمال العقل الإنساني والفكر البشري .

وقد ظهر في المسلمين منذ بدأ استعمار الأوروبيين للبلاد الإسلامية من يرى تقليد المستعمرين ، ووضع القوانين الملائمة للبيئة - كما يدعون - دون التقيد بقوانين الإسلام وأصوله المعروفة

قالوا : إن الإنسان يعيش في تطور وتقدم مستمر .
ألم تر إلى الكهرباء . كيف هزت حياة الناس هزاً عنيفاً ، فغيرت مظاهرها وأهدافها . حتى هجروا الأكواخ إلى القصور ، وتركوا ركوب الدواب إلى ركوب القطر الحديدية والسيارات والطائرات ، واستخدموا المصاعد الكهربائية في المساكن المرفوعة . وأوصلوا المياه باردة وساخنة في مساكنهم إلى حيث يريدون . بل كيفوا هواء الحجرات والأبهاء بالحرارة والبرودة كما يشتهون . وأنشأوا المصانع العظيمة التي تخرج ما لا يحصر له من المصنوعات العجيبة . ونقلوا الأصوات إلى أنحاء المعمورة في لحظات البرق الخاطف بالهاتف (التليفون) . كما سجلوا صور المراثيات ونقلوها بالخيالة (السينما) ، ثم سجلوا الصور والأصوات معاً ونقلوها بالخيالة والتليفزيون .

ألم تر إلى المرأة كيف لم تقنع بوظيفتها التقليدية : من تدبير أمر البيت

(١) راجع في القواعد المتنوعة الآتية : ما أتيح للضرورة أو الحاجة بقدر بقدرها . . .
وراجع في ص ٢٢٨ ٢٢٩ : الاعتصام بكتابي - أن وضع الأحكام بالرأي على سهل يسير - إلخ من إلخ .

وتربية الأولاد . فشاركت الرجل في كل أعماله . تعلمت كما يتعلم وجلست
بجواره في الدواوين . ووقفت معه في المصانع . وراولت كل ما يزاول من أعمال ؟
ألم تر أن الإنسان يحاول الوصول إلى القمر (١) . والسفر إلى الزهرة .
ولا يعلم إلا الله ما سيكون من أمره حينئذ ولايته على الذرة . فيستخدمها في
تغيير معالم الحياة ؟

قالوا : وإذا كان الإسلام صالحاً لكل زمان وكل مكان - كما يقال -
أطليس من صلاحيته أن يمكن المسلمين من وضع القوانين الملائمة لبيئاتهم
المختلفة وإن خالفت تلك القوانين القديمة ؟

قالوا : وليس هذا بغريب عن الفكر الإسلامي . فقد سبق إليه عمر في صدر
الإسلام حين وضع من الأحكام ما يلائم زمانه ولم يعبأ بمخالفة بعض النصوص
الاصريجة : أفنى سهم المولقة قلوبهم في الصدقات . وهو منصوب في قوله
تعالى : (إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمولقة قلوبهم وفي
الرقاب . .) (٢) . ومنع إقامة حد السرقة في عام المجاعة . وهو منصوب في قوله
تعالى : (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) (٣) . وأمر حذيفة بن اليمان -
حين تزوج كناية - أن ينخل سبيلها . وتزوج المسلم الكناية جائز بقوله تعالى :
(أُولَئِكَ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ وَالَّذِينَ أَوْفُوا بِالْكِتَابِ حَلَّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حَلَّ لَكُمْ
وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أَوْفُوا بِالْكِتَابِ مِنْ قَبْلِكُمْ ...) (٤) .
فلماذا يقف المسلمون جامدين في حدود قوانين وضعت منذ ما يقرب من
أربعة عشر قرناً ؟

هكذا يقولون ، ونحن نقول رداً عليهم :

لانصرف في الشرائع السماوية شريعة تمنع الإنسان من محاولة الكشف عن
أسرار الكون والانتفاع بما فيه من قوى وخيرات . بل تجد الإسلام يحث على النظر
فيه ، واستجلاء غوامضه . ويقرر أن الله تعالى خلق ما في الأرض من أجل

(١) ولد وصل إليه فلاح حيث نزل الأمريكيون عليه في يوليو ثم في ديسمبر من سنة ١٩٦٩ .

(٢) : لقوبة . (٣) : المسافة .

(٤) : المسافة .

ذلك المخلوق الذي ميزه بالعقل والإرادة ، والاستعداد لاكتساب العلوم والمعارف . وهو الإنسان . وبامر الناس بالسمر في مناكب الإزسى جعلها الله ذلولاً لينضموا بخيراتها . قال تعالى : (قُلْ أَنْظَرُوا مَاذَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) (١) : وقال سبحانه : (أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ . وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ . وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ . وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ) (٢) . وقال تعالى : (هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَاءَ الْأَرْضِ جَمِيعاً) (٣) ، وقال سبحانه : (هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ ذُلُولاً فَأَنْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ) (٤) .

وتطور الإنسان بكشف أسرار الكون تطوراً مادي ، ليس في الإسلام ولا في غيره من الديانات فيها تعلم — ما يجمع الإنسان منه كما قلنا . بل كلما ازداد الإنسان بذلك علماً أمكن أن يكون أتمد حياة وأهدأ بالا .

ولما كان الإنسان مستعداً لتغير والشر بفطرته ، وفي طبيعته البشرية حب النفس والتأثر بالهوى . وقد يؤدي به هذا إلى طغيان المادية ، وقطع الروابط الإنسانية اللازمة للحياة الكريمة — اهتم الإسلام بالتقدم لتلقى والسمو الروحي ، الذي يقوم على قاعدة من الاعتراف بوجود خالق الكون ومدير أمره . والإيمان بأنه — كما أحكم بناء الكون ونظامه — ككل تقص الإنسان وتعرضه للانحراف عن الصراط المستقيم بإرسال الرسل وإزالة الشرائع الهداية إلى طريق كماله الصحيح . ووعد بمجازاته على الخير خيراً ، وعلى الشر شراً .

وبهذا يستيقظ في الإنسان ذلك الباعث الفائق إلى الخلق الكريم . وهو الضمير الإنساني الذي يصرف صاحبه عن الشر ، ويحبب إليه الحق والخير . ويندفع به المرء راضياً مختاراً إلى رعاية مصلحة الجماعة التي يعيش فيها إلى حد الجود بنفسه وولده وماله في سبيل الدفاع عنها إذا دعت الحاجة إلى ذلك ، قال تعالى : «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَأَمْسُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ وَيَجْعَلْ لَكُمْ نُوراً تَمْشُونَ بِهِ» (٥) . وقال تعالى : «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَاناً» (٦) أي نوراً في البصيرة تعرفون به الحق من الباطل والخير

(١) ١٧ - ٢٠ : القصص .

(٢) ١٥ : البقرة .

(٣) ٢٩ : الأعراف .

(١) ١١٠ : يونس .

(٢) ٢٩ : البقرة .

(٣) ٢٨ : الحديد .

من الشر . وقال تعالى . (وَمَنْ يُوْمِنْ بِاللّٰهِ يَدْرِ قَلْبُهُ) (١) . وقال تعالى :
وَإِنْ تَطِيعُوهُ تَهْتَبُوا (٢) .

وتطور الإنسان في هذه الناحية هو في الواقع عمل لتكميل معنى الإنسانية فيه ، ولتحقيق الفرق بينه وبين غيره من المخلوقات الدنيا التي لا هم لها في الحياة إلا الحصول على غذائها المادى . قال تعالى : (أَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ لَهُ هَوَاهُ أَفَانَتْ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكَيْلًا ؟ أَمْ يُخَفِّبُ أَنْ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ ؟ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا) (٣) . وقال سبحانه : (إِنْ اللَّهُ يُدْخِلِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَتَمَتَّعُونَ وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ الْأَنْعَامُ وَالنَّارُ مَثْوًى لَهُمْ) (٤) وقال تعالى : (فَإِنْ لَمْ يَنْتَهِبُوا لَكَ فَاغْلَمْ أَعْمًا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ . وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ يَفْعِلْ هُدًى مِنَ اللَّهِ) (٥) .

فالتطور الروحى هو الذى يعنى التطور المادى من الانحراف . ويجعله وسيلة إلى تيسير سبل الحياة الإنسانية . وحياتها من الهلاك والدمار وإلى تأمين الإنسان على نفسه وحرية وعقيدته وثمرات جهده . لا إلى ظلم الإنسان لأخيه الإنسان . وإهدار إنسانيته وكرامته . فإذا مال الإنسان بالمادية ذات الجبن أو ذات الشمال رده الإيمان بالله . أو الشريعة الإلهية ، أو الوازع النفسى - وهو الضمير الحى - إلى التوسط والاعتدال . قال تعالى : (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا) (٦) وقال سبحانه : (وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ) (٧) .

وبهذا يتحقق معنى خلافة الإنسان لله في الأرض على النحر الذى أراده الله في قوله سبحانه : (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ : إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ، قَالُوا : أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ؟ قَالَ : إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ) (٨) .

(١) : التنازين . (٢) : ٥٤ : النور .

(٣) : ٤٤ ، ١٣ : الفرقان . (٤) : ١٢ : محمد : (٥) : ٥٠ : القصص .

(٦) : البقرة : ١٤٣ . (٧) : ١٥٣ : الأنعام .

(٨) : ٣٠ : البقرة أشارت الملائكة إلى ما في فطرة الإنسان من الميل إلى الفساد ، فبين الله تعالى لهم أنه أعلم به منهم . يعنى - و - أعز - أنه سيالج ما فيه من نقص بإرسال الرسل وإنزال الشرائع وتعليمه ما لم يكن يعلم .

دوره تتميز للإنسان حياة طيبة في الدنيا ، ونعم مقام في الآخرة ، قال تعالى : (مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْهَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) (١) .

ويتبين لك من هذا أن تطور الإنسان المادى لابد أن يكون منه سمو روحى أو خلقى يحميه من الإغتراف حتى لا يكون وبالاً على البشرية بالاعتداء على الحريات والمطلوب على الأنفس والأموال ، وأن الشعور الروحى أو الانحطاط الخلقى لا يصح أن يمد تطورا توضع القوانين على أساس الاعتراض به وحاشية ، بل ينبغى أن توضع لحماية الإنسان منه ، وتوجيهه إلى الكمال الذى أعده الله له . وإلا كان الإنسان فى عمله أسير شوائبه ومصالحه الخاصة ، أو عبداً للتحكم فيه من المستعبد الجبارين ، فيكون كالأداة ، لا تعمل إلا بيد من يحركها ، وإلا حيث أراد كما أن تعمل ، ولا يكون صالحاً للحياة الإنسانية الكريمة .

والذين لا يؤمنون بمبادئ الكون ومدير أمره ، ولا يعترفون بكرامة الإنسان وحقه فى حياة إنسانية كريمة تحفظ عليه نفسه وعرضه والعصريته فى عقيدته ، وفى إبداء رأيه وفى تنقله - هؤلاء هم الذين لا يربون فى مؤمن إلا ولا فمة ، وهم الذين يحتنون على كرامة الإنسان ولا يستحقون أن يتمسوا بما أحرموا غيرهم إياه ، وكل نظام فى الحياة لا يعترف بهذه الحقائق وما تقتضيه من حقوق ، أو يقوم بالاعتداء عليها - فأكاله الأسفار - وإن طال به الزمان .

ومن غريب أن نجد فى الدول التى تدعى السبق فى المدنية ، وتلج فى دمية غيرها إلى ما تورطت هى فيه - من تدعى حلتاً إلى الإلحاد والبعث من هداية الله .

فقد نشرت الأهرام فى ص ١ من عدد الجمعة ٢٩ يونيو ١٩٧٣ تحت عنوان « دراسات فى الإلحاد ينظمها الحزب الشيوعى السوفيتى » - ما يأتى : قالت صحيفة برافدا السوفيتية اليوم (١٩٧٣/٦/٢٨) - إن الحزب الشيوعى السوفيتى بدأ ينظم دراسات مسائية فى الإلحاد ، لقتضاء على آخر الرواسب الدينية فى الاتحاد السوفيتى ، وقالت الصحيفة : « إن من الساذجة للظن بأن

المؤسسات الدينية قدمات عن آخرها . . ثم حذرت رجال الكنائس القليلين في الاتحاد السوفيتي من محاولات التوصل إلى نفوذ جديد لهم عن طريق تدريس الدين .
 وإنما يريد أصحاب هذا الاتجاه صرف الناس عن التمسك بهداية الرحمن إلى الانتماس في الضلال ومتابعة الهوى تسليلاً لنيل أغراضهم في الحياة ، فقد نشرت صحيفة الأهرام أيضاً في ص ١ من عدد الثلاثاء ١٩ يونيو ١٩٧٣ - تحت عنوانه عوامل تفصيل - بريقة وردت إليها من موسكو - نصها : نشرت الصحافة السوفيتية واقعة لم يسبق لها مثيل . وهي أن توريين الكهراء الضخم الذي جرى احتفال كبير بمناسبة بدء تشغيله منذ ٥ سنوات في أحد صدد سيريا لم يركب في موضعه قط ، بل إنه احترق تماماً في أثناء تجربته في المصنع الذي أنتج فيه . ومن الغريب أن وجود هذا المولد قد أدرج في الكتب السوفيتية والتقارير الاقتصادية التي تهتم بالإنجازات الاقتصادية في الاتحاد السوفيتي ، والتي صدرت طوال السنوات الخمس الماضية كما كانت الصحف السوفيتية كلها بلا استثناء قد أشارت إلى الاحتفالات الكبيرة بمناسبة بدء تشغيل هذا المولد في سد نازاروف -جنوبي سيريا- . ويوصف هذا المد الضخم بأنه بداية الثورة التكنولوجية في المنطقة ، الخ .

ولعل قصة التاصر والظافر والقاهر التي صنعت بمصر وعرضت لها نماذج من الكرتون في احتفالاتها من هذا الباب . ولم تظهر حقيقتها الفعلية إلا في المزمعة المنكرة في ٥ يونيو ١٩٦٧ .

ومن مظاهر الشرور والفساد في المدينة الحديثة - ما نشرته صحيفة الأهرام في ص ٢ من عدد ١٩٧٣/١٢/٣ - تحت عنوان « التعذيب صار عرفاً في العالم كله » .

قالت منظمة العفو الدولية التي تهتم بمشاكل المسجونين السياسيين في العالم : إن الجوء إلى التعذيب أصبح بمثابة عرف جار في العالم كله .

وقالت المنظمة في تقرير يزيد على ٢٠٠ صفحة - إن العديد من الحكومات يشجع استخدام أساليب التعذيب دون تفرقة بين ذكر وأنثى وشاب وشيخ ،

وهمهم ومريض ، كما أصبح عدد مزايده من نظم الحكم يبيع هذه الأساليب
بهدية ، فيقاد في السلطنة ، اه .

واقراً : كتاب الإسلام يتحدى ، الذي ألفه الكاتب الهندي وحيد الدين
خان ، وترجمه غفر : للإسلام خان وراجعه وقدم له الدكتور عبدالصبور شاهين
فقد ختمه المؤلف بكلمة نقلها عن أ . كريسي مورسون رئيس أكاديمية
العلوم الأمريكية بنيويورك قال فيها : إن الرق والاحترام والمعاه وعظمة
الأخلاق والقيم والمذاعر للسامية . وكل ما يمكن اعتباره نفعات إلهية - لا يمكن
الحصول عليه عن طريق الإلحاد ، فإن الإلحاد نوع من الأثانية حيث يجلس
الإنسان على كرسي الله . سوف تنتحر الحضارة بدون العقيدة والدين وسوف
يتحول النظام إلى فوضى . وسوف ينعدم التوازن وضبط النفس ، والتسلط
بالقضائل . وسوف يتفشى الشر في كل مكان . إن الحاجة إلى توثيق صلتنا
بالله حاجة ملحة ؟ .

وقد تضمنت الشريعة الإسلامية كل القوانين الخالدة . التي تكفل إقرار
الحق والعدل بين الناس . وتقرر المحافظة على أنفسهم وأولادهم ونموات
جهودهم وحريتهم في عقائدهم وآرائهم ، كما تضمنت كل أسباب التقدم
الروحي والخلق التي تحقق للبشرية كلها الإنسانية .

وكل قوانينها صحيحة صادقة كاملة . صالحة لكل زمان وكل مكان .
وغير قابلة للتغيير أو التكيف . لأن الذي شرعها للناس هو رب الناس أجمعين
وهو أعلم بما يضرهم وما ينفعهم . وما يفسدهم وما يصلحهم .

وإليك بعض هذه القوانين :

قال تعالى : (وَاغْلِبُوا اللَّهَ وَلَا تُخْشَوْا بِهِ شَيْئًا وَبِالَّذِينَ إِحْسَانًا) (١) .
وقال سبحانه : (وَرَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَسْبُدُوا إِلَّا يَأْمُرَ بِالَّذِينَ إِحْسَانًا) (٢) .
وقال تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا بِالْعُقُودِ) (٣) ، وقال سبحانه : (لَئِنْ لَّمْ
يَأْمُرُوا بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ الْمُتَّقِينَ فَرَبُّنَا أَخَذَ عَنْهُمُ الْعَهْدَ فَذُكِّرُوا بِلِقَائِهِ) (٤) .

(٢) ٣٣ - ٣٤ : الإسراء .

(١) ٣٦ : النساء .

(٤) ٩٠ ، ٩١ : فصل .

(٣) أول سورة النحل .

وقال تعالى : (وَأَتَىٰ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْيَتَامَىٰ وَالسَّبِيلَ وَلَا يَبْدُؤْا تِلْكَ) (١) .

وقال تعالى : (إِنْ أَفْضَىٰ بِأَمْرِكُمْ أَنْ تَرْجِعُوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ . . .) (٢) .

وقال تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَافُسٍ شَيْئَكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ) (٣) .

وقال تعالى : (وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَنْ صَبَرْتُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَقْتُلُوا . وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ) (٤) ، وقال سبحانه : (وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَنْ تَتْلُوا آيَاتِ اللَّهِ هُوَ أَوْلَىٰ بِنَفْسِكُمْ) (٥) .

وقال تعالى : (لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ . إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ) (٦) .

وقال صلى الله عليه وسلم : (من أذى فيمًا فإنا خصمه يوم القيامة) .

وقال صلى الله عليه وسلم : (لا ضرر ولا ضرار) .

وقال سبحانه : (لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدَتَيْنِ الرَّشْدَ مِنَ النِّفْيِ) (٧) .

هذه مُثَل من القوانين التي جاء بها الإسلام فهل ترى فيها ما تقتضي المدينة أو التطور البشري تغييره أو تعديله بالنقص منه أو الزيادة عليه ؟ .

وهل يصح أن يورث التطور أو التقدم البشري — في نظر عاقل منصف —

(١) : الإسراء : ١٧ : القساء .

(٢) : القساء : ٢٩ : المساقمة .

(٣) : المساقمة : ٨ : النجاسة .

(٤) : البقرة : ٢٥٦ : ولا حظ أن دين الإسلام — وهو حق من عند الله — لم يورث ياكراه الناس على اعتناقه ، بل راعى في إصلاح البشر تلك القاعدة التي قررها بهذه الآية الكريمة ، ونهى الله رسوله صلى الله عليه وسلم عن مخالفتها في قوله سبحانه : (ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعاً) . ألمأت فكره الناس حتى يكونوا مسلمين ؟ (٩٩ يوسف) وكذلك كان الرسل من قبله ، فقد قال نوح لقومه : ه انزلوكموا وأنتم على كاثيرون (٢٨ هود) فلهذا لا يورث — من باب أولى — ياكراه الناس على اعتناقه رأى أو منصب بشرى ، لأن كل نظام يعرض يقوم على الإكراه والقهر والسيادة العليا (الشيء أو إمامها — لا بقائه ، (ستة الله التي قد جعلت من الملوك من قبله سنة الله تعديلاً (٢٢ الفصح) ، (لأن فيه لسنة الله تعديلاً ولن فيه لسنة الله تعديلاً (٢٢ الفصح) .

إلى قطع الصلة بين المرء وخالفه ، أو عدم البر بالوالدين وذوى القربى واليتامى والمساكين وأبناء السبيل ، أو استباحة الأموال والأعراض أو الإضرار بالناس والانطلاق في الشوارع ؟ أو يؤدي إلى استباحة الرثا والسرقة مثلاً ، فيوجب على ذوى الرأى إلغاء العقوبة طليها أو تخفيفها أو يجعل العدل والصدق وغيرهما رذائل بعد أن كانت فضائل ؟ أو يسمح بأن تكون وسائل الإعلام في الدولة وسائل تفضيل ؟

وهل وجدنا الإسلام يستبيح ظلم مخالفيه وإيذاءهم ، وينتهك حرمتهم ، ويرج بهم في السجون ، ليرغمهم على اعتناق مبادئه ، فرأينا تغير هذا المبدأ ليلم الأمن والسلام جميع بني الإنسان ؟ أم وجدناه يتبع صدره المخالفين ، ويوجب العدل بين الناس أجمعين .

إن شريعة الله لعباده صحيحة صادقة كاملة ، لا تقبل تغييراً ولا تكليلاً ، لأنها تنزيل من حكيم حميد ، فهي غير قابلة للتطور ، وإنما يجب على الناس أن يتطوروا في ظلها : فإذا وصلوا بالتطور إلى حد التسليم بكل ما فرض الله عليهم ، والانتفاء عما نهىهم عنه - فلا حرج عليهم بعد هذا في تغيير أساليب حياتهم ، وفي الانضاع بكل ما أودع الله في الأرض من قوى وغيرات . قال تعالى : (لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مُجُنَّاحٌ فِيهَا كُفْرًا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقَوْا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقَوْا وَأَحْسَنُوا وَاللَّهُ يَجِبُ الْمُحْسِنِينَ) (١) .

ولهذا يؤيد الإسلام تطور الإنسان من عبادة الأشخاص والأصنام إلى عبادة الخالق وحده . ومن معيشة العرى إلى معيشة اللباس ، ومن الحياة القبلية إلى حياة الجماعة . ومن حياة الجهل إلى حياة العلم ، ومن حياة الكسل والخمول إلى حياة الجهد والعمل والابتكار واستغلال كنوز الأرض .

ومعنى صلاحية الإسلام لكل زمان وكل مكان - أن شريعته - بكل أوامرها ونواهيها - توجه الإنسان دائماً إلى كماله ، وتبنيه عما ينقص من إنسانيته . أو يلجئ به الدمار والمهلك . ولو كان منها ما زعموا من غرضها لتطور الإنسان وتركتها له الحبل على الغارب ليضع من القوانين ما يشاء - لم

تكن هادية له ، ولا حاكمة عليه ، بل تكون محكمة به . وقاضية على نفسها بالقضاء .

إن الإسلام حين يواجه بتشريعہ واقع الناس - لا يواجهه ليعترف به . ويلتزم له من شريعته سنداً يؤيده كما نرى في محاولات بعض أدياء العلم في زمتنا ، بل يواجهه ليطبق عليه أحكامه . فيقر منه ما يوافق مبادئه ، ويمنع منه ما يخالفها .

لقد أوشك العرف المتطور - فيما تعرضه الإذاعة والتلفزيون من تمثيلات أن يبيع للمرأة الاستمتاع بعشيقها إذا وهنت عاطفة الحب بينها وبين زوجها ومالت إلى غيره ، فهل يجب على أولى الرؤى من رجال الشريعة أن يتطوروا مع هذا العرف المتحلل ، ويضعوا القوانين على أساس الاعتراف به ؟ وهل يعد هذا تطوراً للشريعة أم هو هدم لها ؟ (١) .

إن كلمة التطور بخدعة دسها أعداء الإسلام في أفكار المسلمين للقضاء على مبادئه ، ويوسفنا أن يتأثر بها بعض الناس ، فسمع منهم من يقول : « إن شريعة الإسلام متطورة » ، وماهى بمتطورة . ولكنها تضع الحلود الصحيحة للتطور الإنساني السليم .

وما زعموا أن عمر رضى الله عنه - وضع من الأحكام ما يلائم عصره مع مخالفته لبعض النصوص الصريحة - نجن على عمر . ولا دليل فيه على ما ذهبوا إليه :

فلماؤاه سهم المؤلفة قلوبهم من الصلقات - لم يكن إسهالاً للنص كما قالوا ، بل لأنه لم يجد مجالاً للعمل به ، فقد عز الإسلام ، واستغنى بقوته وعزته عن استرضاء العتبة والاستعانة بالخالفين ، وأصبح إعطاء هؤلاء - مدَّةً (وَفَرَّ الْفَرَّةَ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنِينَ) ولو أنه رضى الله عنه وجد مجالاً للنص ببعد

(١) نشرت صحيفة الأهرام في ص ١٥ بتاريخ ١٩٦٨/٦/٢١ - أن أحد المرشحين للانتخابات في إحدى الوحدات الانتخابية - قدم منهجه على أساس التصريح للفتيات بارتداء المني جوب (وهو ثوب قصير لا يستر الفخذين) متناً لكبت والعقد النفسية .

كان هذه المسألة - وفق الفتاوى خاصة - هي أهم ما استرعى نظره من وجوه الإصلاح في بلده ، فقال الله هذا المصلح الذي فكر وفكر ، فقتل كيف قدر ، ثم قتل كيف قدر ، ثم نظر ، ثم عيس ويسر ، ونفذ بفكره إلى ما غفل عنه غيره ، ثم كان شجاعاً فلم يتح من ذكر اسمه مع هذا المنهج ، وقد نتيج في الانتخاب بطريقة ما فيصبح من مثل الأمة في بلد إسلامي .

هذا ما توفى عن تطبيقه ، ولو كان الآن حياً لأعطى من هذا السهم كل من دخل في الإسلام من غير المسلمين فانتظمت موارد رزقه أو مرتبه ولم يجد ما يكتفيه ، أو أعطى غيره ممن يحتاج المسلمون إلى معرفته في عهدهم .

ومنه إقامة حد السرقة عام المجاعة - لم يكن إلغاء النص أيضاً ، بل لأنه لم يجد السارق الذي يستحق القطع بسبب المجاعة التي قد تلحق الناس إلى أكل الحرام ، وقد علم أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : (ادعوا الحدود بالشبهات) ، ولذا رجع المسلمون إلى تطبيق النص بعد انتهاء المجاعة .

وإذا امتنع الناس عن الجرائم التي توجب الحدود ، فلم يبق الحاكم حلاً - فهل يقال : إنه ألغى النصوص التي توجب إقامتها ؟

وأمره حذيفة بتطبيق الكفاية التي تزوجها ليس إلغاء النص المبيح لتزوجها بل لأنه وجد في مفارقه إياها مصلحة أرجح من إقامتها معه ، كما تمنع الحكومات الآن رجال السياسة أو المثليين الدوليين خاصة من تزوج الأجنيات خوفاً من إذاعة أسرار الدولة (١) .

فما فعله عمر رضي الله عنه لم يكن في الواقع ناشئاً من تطور الأمة إلى حالة تستدعي وضع أحكام جديدة تلغى النصوص وتحل محلها ، بل نشأ من عدم تحقق شروط العمل بتلك النصوص ، أو هو من قبيل استثناء جزئيات من النص العام لمصلحة شرعية عارضة ، فهو داخل في حكم ما قدمنا من معارضة المصلحة المشروعة لنص أو قياس عام .

وإليك أمثلة توضح معالم هذه الطريق :

١ - أوجب الله صيام رمضان على كل قادر ، واستثنى بعض الناس في بعض الأحوال دفعا للضرر والأذى ، مع وجوب القضاء عن بعض ، والقضاء على بعض آخر ، فإذا زعم زاعم أن تطور الأمة وحاجتها إلى زيادة الإنتاج تقتضي إباحة الفطر للعمال - وكل فرد في الدولة عامل ، لأنه أداة من أدوات الإنتاج - فذلك قول بإلغاء الفريضة ، وهدم لمبدأ من مبادئ الإسلام .

٢ - حث الإسلام على الزواج استكثاراً للنسل واستعداداً لمواجهة الأعداء .

(١) كان حليفه من كبار القواد في واقعة نهوند ، وقد ولي إمارة الجبل هناك بعد استبداد قائده لتعانين بن مرقن في المحرم سنة ٥١٩هـ .

وعد المحافظة على النسل من الضروريات الخمس التي تحافظ عليها كل الديانات وقد تدعو الضرورة بعض الأسر إلى منع الحمل أو تأجيله مؤقتاً محافظة على حياة المرأة أو منعاً للإضرار بمولود سابق ، فيباح هذا في هذه الصورة الجزئية استثناء من الأصل الكلي ، فأما دعوة الأسر جميعاً إلى منع النسل أو التقليل منه لعجز القائمين بالأمر في الدولة عن فتح مجالات العمل النافع للناس - فهي نقض لأصل كلي من أصول الدين (١) .

٣- أوجب الإسلام سرّ العورات . وقد أتيح كشف عورة المريض للطبيب - عافطة على النفس ، أما أن يباح ذلك في المصايف ودور التمثيل ونحوها بدعوى التطور ومسايرة المدنية ، أو استجابة لداعي الفن أو لمساواة المرأة بالرجل - فذلك محاربة لمبادئ الإسلام .

٤- حرّم الإسلام شرب الخمر ، واستثنى من ذلك المضطر والمكره ، وقد يستثنى المريض الذي قرر الأطباء شفاؤه بالخمر ، فإذا قيل : إن تطور الأمة وتقدمها يقتضي إباحة الخمر على الإطلاق - فذلك بُعد عن الدين ، وهدم لقواعده وأحكامه .

٥- قرر الإسلام حق الملكية الفردية . وأوجب على الدولة حماية بما وضع من عقوبة رادعة للشرّاق وقطاع الطرق ، وأجمع المسلمون على أن المحافظة على المال من الضروريات الخمس التي تحافظ عليها كل الأديان .

وقد يستثنى من ذلك استيلاء الدولة على مال أخذه بعض عمالها من الناس بسلطان الولاية ، كما فعل الرسول صلى الله عليه وسلم مع ابن النقيّة ، واستيلائها على العقار بقيمتها العادلة تحقيقاً لمصلحة عامة ، كإنشاء طريق عام ، وتوسيع مسجد ضاق بأهله ، كما فعل عمر عند توسيعه البيت الحرام .

(١) نشرت مجلة الأهرام الصادرة بتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٦٨ في الصفحة الأولى منها - أن البابا بولس السادس (زعيم الكاثوليك بالفاثيكان) أصدر قراراً بتحريم جميع الوسائل الصناعية لتعديد النسل واستثنى ما إذا كان منع الحمل لازماً لشفاء اضطرابات خصوية ، وقال : « إن كل فعل من أفعال الزواج يجب أن يكفل استمرار الحياة » ، و : « إن القضاء على أجنة الماهرة الزوجية وغاياتها - ولو جزئياً - يتعارض مع إرادة الله ومشيئته » ، و : « إن كل عمل من شأنه أن يجعل عملية التوالد مستحيلة - سواء أكان في أثناء الزواج أم قبله - يجب استناده » . وقد حكمت المحكمة ما قبل به هذا القرار من اعتراضات في العالم الكاثوليكي .

عنه عليه السلام. ابن اللبيرة فقد أخرج البخاري ومسلم وأبو داود عن أبي سعيد الخدري أنه قال : استعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً (عبد الله بن النخعي) على صدقات بني سليم ، فلما عاد قال : هذا لكم وهذا أهدي إلى . فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر ، فحمد الله وأثنى عليه ثم قال (أما بعد فإني استعمل الرجل منكم على العمل بما ولاني الله عز وجل . فيأتي فيقول : هذا لكم وهذا أهدي إلى : أفلا جلس في بيت أبيه أو بيت أمه حتى تأتيه هديته إن كان صادقاً ؟ والله لا يأخذ أحد منكم شيئاً بغير حله إلا لقي الله تعالى يحمله على رقبتة يوم القيامة : إن كان بغير آله رغاء . أو بقره لها خوار . أو شاة تعرج) ، ثم رفع يديه حتى رُئي يابض إبطه وهو يقول : (اللهم هل بلغت) ؟ ثلاثاً (١) .

وفي شرح هذا الحديث نقل ابن حجر عن المهلب أنه قال : فأوجب صلى الله عليه وسلم أخذ الهدية وضمتها إلى بيت مال المسلمين . قال ابن حجر : كذا قال . ولم أقف على أخذ ذلك منه صريحاً (٢) .

وأخرج أبو داود والحاكم عن جريرة - أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (من استعملناه على عمل - فبرزناه رزقاً - فإأخذ بعد ذلك فهو غلول) . وأما صنيع عمر رضي الله عنه في السنة السابعة عشرة من الهجرة وسبع المسجد النبوي ثم المسجد الحرام .

فأما توسيع المسجد النبوي فقد روى أنه اشترى ما حوله من الدور إلا حجرات أمهات المؤمنين وداراً للعباس بن عبدالمطلب أبي أن يبيعها : فخيرها عمر بين أن يبيعها عما أراد من مال ، أو يبنى له حيث يشاء داراً أخرى بدلاً منها . أو يتصدق بها على المسلمين . فأبى العباس . واحتكما إلى أبي بن كعب . فقال أبي : لقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (إن الله أوحى إلى داود أن ابني لي بيتاً أذكر فيه . فخط خطة بيت المقدس فدخل فيها زاوية بيت رجل من بني إسرائيل أبي أن يبيعها . فحدثته نفسه أن يأخذها منه :

(١) ص ١٢١ ج ٢ : تيسر الوصول .

(٢) ص ٢٨٢ ج ١ : فتح الباري .

فأوحى الله إليه : « يا داود ، أمرتك أن تبني لي بيتاً أذكر فيه : فأودت أن تدخل في بيتي العقب وليس من شأنى العقب . . . ») . فأخذ عمر بمجامع أنى وقال : (جئت بك بشئ ، فحجنتى بما هو أشد منه ، لتأتينى على ما تقول بينة) ، وقاده إلى المسجد لسؤال من فيه من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن هذا الحديث ، فقال أبو ذر أنا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال ثان وثالث : وأنا سمعته كذلك ، فأرسل عمر أياً ، فقال : أتبعنى على حديث رسول الله يا عمر ؟ فقال عمر : ما أهتمك عليه يا أبا المنذر ولكنى أردت أن يكون الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ظاهراً . ثم قال للعباس اذهب ، فلا أعرض لك في دارك . فقال : أما إذ فعلت هذا فلانى قد تصدقت به على المسلمين . أوصع بها عليهم في مسجدهم فأنا وأنت تخافنى فلا ، فخط له عمر داراً بالزوراء بناها من بيت مال المسلمين (١) .

أما في توسيع المسجد الحرام فقد رضى بعض أصحاب الدور ببيع دورهم ، وأن بعضهم ، فقال عمر لهؤلاء : « أنتم نزلتم بفناء الكعبة . وبنيتم به دوراً ، ولا تملكون فناء الكعبة ، وما نزلت الكعبة في سوحكم وفنائكم » ، يعنى رضى الله عنه أنكم استوليتم على أرض في حرم الكعبة لا تملكونها وبنيتم فيها . فحق الكعبة فيها مقدم على حقكم . ثم قويت الدور ووضع ثمنها في جوف الكعبة حتى طلبه أصحابه فأعطوه . وهدمت الدور . وأدخلت أرضها في المسجد .

ومن هذا تعلم أن إلغاء حق الملكية ، ومصادرة أموال الناس ولو كانوا كفاراً - ليس من الإسلام في شيء .

٦ - قرر الإسلام مبدأ الإرث . ووضع نظامه . فإذا قيل بإسقاط الورثة الشرعيين ، ودفع أموال الموتى إلى غيرهم فذلك خروج على أحكام الإسلام ونقض لقواعده .

وغیر هذا - مما يدور على الألسنة في هذه الأيام - كثير . كحرمان الزوج حق تطليق امرأته ، وحق طاعتها . ومنع تعدد الأزواج ، ونحو ذلك مما يراد فيه اتباع الهوى والابتعاد عن أحكام الشريعة الغراء .

ومن هذا نرى أن فتح الباب لتقديم المصلحة على النص على مصراعيه بدعوى

(١) راجع ص ١٣٨ : تذكرة الحفاظ ، ١٣ ، ١٤ ج ٤ : طبقات ابن سعد .

التطور - يؤدى إلى قيام مجتمع يبيع شرب الخمر ، وكشف الموراث .
والفطر في رمضان . ويُسقط حق الملكية والتوارث . وينزع الطلاق وتعدد
الأزواج . ليقم مقام ذلك نظاماً يرتفع به بعض مفكره .

فهل يكون مثل هذا المجتمع مجتمعاً إسلامياً ؟ أم يكون مجتمعاً أشلم زمامه
للهمى ، فضل الطريق ، وانحرف عن الإسلام ؟

قال الإمام الشاطبي رحمه الله : « أكثر أهل الابتداع لا يعيرون أن يناظروا
أحداً ولا يفتاحوا عالماً ولا غيره فيما ينتفون . خوفاً من الفضيحة ألا يجدوا مستنداً
شرعياً ، وإنما شأنهم إذا التقوا يعلم أن يصانوا . وإذا وجدوا جاهلاً ألقوا
عليه في الشريعة الطاهرة إشكالات ، حتى يزلزلوه ويغلطوا عليه . ويلبسوا
دينه ، فإذا عرفوا منه الحيرة والالتباس ألقوا عليه من بدعهم على التدرج
شيئاً فشيئاً . وزعموا أنهم هم أهل الله وخاصته ، والعاملون بروح شريعته .
وذموا أهل العلم بأنهم أهل الدنيا المكيون عليها » (١) .

ونحنم الكلام في هذا الموضوع بقول الله تعالى لرسوله الكريم :

(وَأَن اخْرُجْ مِنْهُمْ بِنَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتَنُوكَ
عَن بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ . فَإِن تَوَلَّوْا فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ
ذُنُوبِهِمْ . وَإِن كَثُرَ مِن النَّاسِ لَفَاسِقُونَ . أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ؟ وَمَنْ
أَحْسَنُ مِمَّنْ اللَّهُ حُكْمًا يُقْضَىٰ يَوْمَئِذٍ) (٢) .

وقوله تعالى : (فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَجْعَلُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ
مِمَّنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ . إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ) (٣) .

وقول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم : (لا يؤمن أحدكم حتى يكون
هواه تبعاً لما جئت به) (٤) .

(١) ص ٢٢٨ ج ٧ : الاعتصام .

(٢) اقرأ الآيات ٦٠ ، ٦١ : النساء ، ٤٤ - ٥٠ : المائدة ، وراجع ماكتب عنها
في ص ٢٠٩ - ٢١٤ . وض ١٤١ - ١٧٢ ج ٤ : عمدة التفسير عن ابن كثير ، المرحوم
الشيخ أحمد محمد شاكر . (٣) ٥٠ : القصص .

(٤) هذا الحديث هو الحديث الحادى والأربعون من الأربعين حديثاً النبوية ، قال له
النبوى : « حديث صحيح زويناه في كتاب الحجّة بإسناد صحيح » . ورواه الحافظ أبو نعيم في
كتاب الأربعين حديثاً فى شرط فيها الصحة ، ورواه الطبرانى ، وأخرجه الديلمى في مستدركه عن
عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما (ص ١٩١ ج ٢ : زهر الفردوس المنصور
عن المخطوط رقم ٢٠٩٩ حديث بدار الكتب المصرية) .

الاستحسان (١)

الاستحسان عد الشيء حسناً . وقد وقف بعض العلماء عند هذا التصريف ، فأنكروا الأخذ بالاستحسان . حتى قال الشافعي : من استحسِن فقد كُفِّرَ ، أى جعل نفسه مشرعاً من دون الله . وقال : إن الاستحسان تُلْغى وتُؤلَّ بالهوى ، فلا يكون أصلاً للأحكام الشرعية (٢) .

وذهب إلى الأخذ به الحنابلة . وأكثر الحنفية ، ونسب إمام الحرمين إلى مالك ، قال الباجي : إن الاستحسان الذي ذهب إليه مالك هو القول بأقوى الدليلين ، وقال ابن الأثير : الظاهر من قول مالك في الاستحسان اعتبار مصلحة جزئية في مقابلة قياس كلي ، ومقتضاها تقديم الاستدلال المرسل على القياس ، وقد تقدم في معارضة المصلحة للقياس .

وبالقولين معاً يوافق مذهب مالك ما ذهب إليه الحنفية إذ قالوا في تعريف الاستحسان : إنه ترجيح قياس غنى على قياس جلى ، أو استثناء مسألة جزئية من أصل كلي - لدليل استقر في عقل المجتهد وأطمأن إليه .

مثال الأول قولهم : إن وقف الأرض يدخل فيه شربها وطريقها من غير نص عليهما استحساناً . وذلك أن شرب الأرض وطريقها لا يدخلان في عقد بيعها إلا بالنص عليهما ، ويدخلان في عقد إيجارها من غير نص على ذلك . والوقف يمكن قياسه على البيع باعتبار أن كلا منهما إخراج للعين من ملك صاحبها . فلا يدخل الشرب والطريق فيه إلا بالنص ، وهو قياس جلى ، ويمكن قياسه على الإجارة باعتبار أن كلا منهما يراد به إفادة ملك المصلحة فقط . وهى لا تنأى إلا بطريقها وشربها : فيدخلان فيه من غير نص عليهما ، وهذا قياس غنى . فإذا استقر في عقل المجتهد وجنحان القياس الثاني على الأول ، لأن المقصود من الوقف مجرد الانتفاع ، وهو لا يتأى إلا بدخول الطريق والشرب في وقف الأرض وإن لم ينص عليهما - كان ذلك استحساناً .

(١) راجع ص ١٣١٤ من الموطأ للحريص ١١٦٠ هـ ، للعلامة ١٣٧٧ هـ : للمصنف .

(٢) راجع ص ٥٠٢ ، ٢٥ : الرسالة للشافعي ، ص ٢٦٧ : الإمام .

وَمَثَلُ ثَلَاثِي قَوْلِهِمْ : إِنْ الْمَجْبُورُ عَلَيْهِ لَسَفَهُ نَصَحَ وَصِيَّتُهُ فِي سَبِيلِ الْخَيْرِ استحساناً ، وذلك أَنَّ القاعدة العامة عَدَمُ صحة التبرع من المَجْبُورِ عَلَيْهِ ، ولكن المَجْتَهِدُ يرى أَنَّ المقصود من هذا حفظ مال المَجْبُورِ عَلَيْهِ حتى لَا يَكُونَ فِي الْحَيَاةِ كَلْفًا عَلَى غَيْرِهِ . وَالرَّوْبَةُ فِي سَبِيلِ الْخَيْرِ - وَإِنْ كَانَتْ تَبَرُّعًا - تَأْتِي بِخَيْرٍ ، وَلَا تَتَنَاقَضُ الْمَقْصُودُ مِنَ الْحَجَرِ ، لِأَنَّهَا لَا تَنْفِيذُ الْمَلِكِ إِلَّا بَعْدَ الرِّفْقَةِ ، فَاسْتَنْتَاهَا مِنَ الْقَاعِدَةِ الْعَامَةِ لِهَذِهِ الْمَصْلُحَةِ الْخَاصَّةِ يُسَمَّى اسْتِحْسَانًا .

وَالِاسْتِحْسَانُ عَلَى هَذَا لَا يُخْرِجُ عَنْ كَوْنِهِ تَرْجِيحًا لِقِيَاسٍ خَفِيَ عَلَى قِيَاسِ جَلِيٍّ لِقُوَّةِ الْأَوَّلِ وَتَرْجِيحَ جَانِبِ الْمَصْلُحَةِ فِيهِ ، تَرْجِيحًا لِمَصْلُحَةٍ فِي أَمْرٍ جَزْئِيٍّ عَلَى قِيَاسٍ عَامٍ ، وَقَدْ مَرَّ هَذَا فِي مَعَارِضَةِ الْمَصْلُحَةِ لِلنَّصِّ أَوْ الْقِيَاسِ .

وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ : الْاسْتِحْسَانُ يُثْبِتُ تَرْكَ مَقْتَضَى الدَّلِيلِ عَلَى طَرِيقِ الْإِسْتِثْنَاءِ أَوْ التَّرْخِصِ ، لِمَعَارِضَةِ مَا يُعَارِضُ بِهِ فِي بَعْضِ مَقْتَضِيَّاتِهِ (١) .

فَالِاسْتِحْسَانُ لِبَسِّ مَصْدَرًا مُسْتَقْلَمًا مِنْ مَصَادِرِ التَّشْرِيعِ ، وَلِهَذَا قَالَ الشُّرَكَائِيُّ : « إِنْ ذَكَرَ الْاسْتِحْسَانُ فِي بَحْثٍ مُسْتَقِلٍّ لِإِفَادَتِهِ فِيهِ ، لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ رَاجِعًا إِلَى الْأَدَلَّةِ الْمُتَقْلَمَةِ فَهُوَ تَكَرُّرٌ . وَإِنْ كَانَ خَارِجًا عَنْهَا فَلَيْسَ مِنَ الشَّرْعِ فِي شَيْءٍ » (٢) .

وَقَالَ الشَّاطِئِيُّ : « إِنْ الْاسْتِحْسَانُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِمُسْتَحْسِنٍ ، وَهُوَ إِمَّا الْعَقْلُ أَوْ الشَّرْعُ . أَمَّا الشَّرْعُ فَاسْتِحْسَانُهُ وَاسْتِقْبَاحُهُ قَدْ فُرِغَ مِنْهَا . لِأَنَّ الْأَدَلَّةَ اقْتَضَتْ ذَلِكَ ، فَلِلْفَائِدَةِ لِتَسْمِيَةِ اسْتِحْسَانًا . وَلَا لَوْضَعِ تَرْجُمَةٍ لَهُ زَائِدَةٍ عَلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ وَمَا يَنْشَأُ عَنْهُمَا مِنَ الْقِيَاسِ وَالِاسْتِدْلَالِ ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الْعَقْلُ هُوَ الْمُسْتَحْسِنُ . فَإِنْ كَانَ لِدَلِيلٍ فَلِلْفَائِدَةِ هَذِهِ التَّسْمِيَةُ ، لِرَجْوِهِ إِلَى الْأَدَلَّةِ لَا إِلَى غَيْرِهَا ، وَإِنْ كَانَ بِغَيْرِ دَلِيلٍ فَلِذَلِكَ هُوَ الْبِدْعَةُ الَّتِي تَسْتَحْسِنُ » (٣) .

وَقَدْ يُطْلَقُ الْحَنِيفِيُّ الْاسْتِحْسَانُ عَلَى مَخَالِفَةِ الْقِيَاسِ الْعَامِ بِنَصِّ لُحَاصٍ ، كَمَنْ أَكَلَ تَامِيًا فِي رَمْهَانٍ ، فَإِنَّ الْقِيَاسَ يَقْتَضِي فُسَادَ صَوْمِهِ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِمُغْلُوبٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ) ، وَلَكِنْ هَذَا الْقِيَاسُ مَرَكُوزٌ هُنَا ، لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ ، فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ -

(١) (٢) ص ٢١٢ : إِبْدَاعُ الْحَقِيقَةِ .

(١) ٢٢٠-٢٢١ : الْإِحْصَامُ .

(٢) ٢٢١-٢٢٢ : الْإِحْصَامُ .

فلْيَمِمْ صَوْمَهُ ، فَإِنَّمَا أَفْطَمَهُ وَسَقَاهُ (١) .

ومثل هذا قولهم : إِنْ التَّمَّ شَرَعَ دَفْعاً لِمَا حَاجَهُ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ ، فَإِنْ الْقِيَاسُ يَقْتَضِي عَدَمَ صِحَّةِ التَّمِّ عَلَى الْمَعْلُومِ . لما يؤدي إليه من النزاع . ولكن هذا القياس ترك في السلم : لقوله صلى الله عليه وسلم : مَنْ أَسْلَمَ مِنْكُمْ فَلْيُتِمَّ : فَيَكِلَ مَعْلُومٌ . أو وزن معلوم . إلى أجل معلوم (٢) . وهكذا .

فلا استحسان عندهم يشمل استحسان المجتهد . واستحسان الشارع . والحكم في الثاني ثابت بالنص لا بالاستحسان كما هو واضح .

ولا يخفى عليك أن استحسان الشارع هو الأصل الذي اعتمدنا عليه في ترجيح المصلحة المشروعة على النص أو القياس عند التعارض .

وكل حكم ثبت بالاستحسان الاجتهادي - لا يقاس عليه . أما الثابت باستحسان الشارع فيصبح القياس عليه إذا كان معقول المعنى ، وقد سبقت الإشارة إلى هذا (٣)

(١) ص ٣٥٩ ج ١ : لَيْلِ الْاَوَّلِ .

(٢) عَنْ عَلِيٍّ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَرَّمَ الْعَبْدَ عَلَى مَنْ تَلَسَّسَ بِالْإِحْرَامِ أَوْ دَخَلَ أَرْضَ الْحَرَمِ يَقُولُ : (لَيْسَ بِمَعْنَى الْعَبْدِ وَالْمَنْ حَرَّمَ) . وَكَانَ يَقُولُ الْقَوْلَ مِنْ ذَلِكَ الْخَمْسِ الْفَوَاسِقُ يَقُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (جَسْرٌ مِنَ الدُّوَابِّ كُلِّهَا فَوَاسِقٌ لَيْسَ عَلَى الْحَرَمِ فِي قَطْعِهِ جَنَاحٌ : الْفَرَابُ ، وَالْجَدَّةُ ، وَالْمَقْرَبُ ، وَالْفَارُ ، وَالْكَلْبُ الْمَقْرُورُ) . وَهُوَ اسْتِحْصَانٌ شَرْعِيٌّ مَقْضُودٌ الْمَعْنَى ، وَهَذَا قَبْلُ عَلَى هَذِهِ الْخَمْسِ - الْحَيَّةُ وَالْقَنْبُ ، وَالنَّمْرُ ، وَالسَّبُعُ الْبَادِي ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ . وَكَانَ أَلْفٌ شَاغِلٌ يَجُوزُ قَطْعُ الشُّوْكِ فِي الْحَرَمِ إِذَا لَمْ يَكُنْ الْحَاجُّ . اسْتِثْنَاءٌ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حُرْمَةِ سَكَةِ : (لَا يَجُوزُ شُوكُهُمْ) ، قَالُوا : وَلِمَ قَالُوا هَذَا قِيَاساً عَلَى الْفَوَاسِقِ الْخَمْسِ .

وحته ثابتة بالنسبة من صحة بيع العرايا - أي بيع الرطب على التخل بمطه تحراً - استثناء من قاعدة الرما . فإنه مفعول المعنى بما فيه من التفسير على الناس ، فيصح أن يقاس عليه بيع العتب على شجره بمطه زيبياً (راجع ص ٣٣٧ ، ٣٣٨ ج ١ : للتصريح) . وكذلك ثابتة بالنسبة من عدم الاستثناء في الحرب استثناء من الآية ، فيقاس عليه سائر الجنود .

ومنه حالته بالنسبة من البيع عن التناكب كالكلام عامة ، ثم استثناء كلب الصيد والمباشرة والزرع فقد ليس على هذا الاستثناء . التنازها لحظ الدور والدروب ونحوها . لأنه استثناء مفعول المعنى (راجع ص ٨٥ ج ١ - شرح النووي لصحيح مسلم ج ١ : للتعليق)

الاستصحاب

هو في اللغة طلب المصلحة .

وعند الأصوليين . الحكم على الشيء بما كان ثابتاً له نو مضيأ عنه ،
لعدم قيام الدليل على خلافه ، فبناه عدم قيام الدليل على تغيير حكم سابق ،
ولهذا كان آخر ما يلجأ إليه المجتهد .

وهو باعتبار الحكم السابق نوعان :

الأول : استصحاب حكم العقل بالإباحة أو البراءة الأصلية عند عدم
الدليل على خلافه .

فكل طعام وشراب ليس في الشرع ما يدل على حرمة يكون مباحاً .
لأن الله تعالى إنما خلق ما في الأرض ليفتق به الناس . كما قال تعالى : (هُوَ
الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مِمَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً) . ولا يكون كذا إلا إذا كان الأصل
في الأشياء الإباحة حتى يقوم دليل على الحرمة .

وكل عقد يعزى بين الناس لتبادل السلع والمنافع - إذا لم نجد في الشرع
ما يدل على حرمة يكون مباحاً كذلك (١) .

والقول بعدم وجوب صلاة سابعة . أو بعدم وجوب صوم شعبان
مثلاً استصحاباً لحكم العقل بالبراءة الأصلية . قهلم بانتقام ما يدل على خلافه .

وإذا ادعى زيد ديناً على عمره . ولم يستطع إثباته اعتبرت ذمة عمر برينة .
لأن هذا هو الأصل حتى يثبت زيد دينه عليه .

وبهذا تقررت القاعدتان :

« الأصل في الأشياء الإباحة »

وه الأصل في القصة البراءة » .

(١) راجع في ٢١٧ ١٢ : المستصحب ، وص ٢٧ ٢٦ : إعلام الموفين ، ص ٢٧ :
الإشهاد والنظر لسطو ، وص ٣٧ : الإشهاد والنظر لابن تيم .

الثاني : استصحاب حكم شرعي ثبت بالدليل ولم يتم دليل على تغييره كالأحكام التي بناها الشارع على أسباب ربطها بها ، فهي وقع العلم بتحقيق السبب ترتب عليه الحكم واستمر حتى يقوم دليل على انتفائه فلذا توضحاً المرء ، ثم شك في انتقاض وضوئه - بقى له حكم المتوضو . . استصحاباً لما ثبت من قبل ييقن ، وقد ذكر لثني صلى الله عليه وسلم رجل يخيل إليه أنه يجد الشيء في الصلاة ، فقال : (لا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً) (١) . وفي مثناه ما روى مسلم عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (إذا شك أحدكم في صلاته ، فلم يَلْمِزْكم صلى ؟ أفلا تأم أربعم - فليطرح الشك . وليتيم على ما استيقن) .

وإذا ثبت أن فلاناً عقد زواجه على فلانة ثبت الزوجية بينهما ، ووسع من علم بذلك أن يشهد بالزوجية ما لم يتم عنده دليل على الفقرة . وإذا علم امرؤ أن فلاناً وَزَرَ فلانة ثبت من أبيه مثلاً - : أنه إن يشهد بملكه له ما لم يتم عنده دليل على زوال ملكه بسبب طارئ . وبهذا تقررت القاعدتان :

« اليقين لا يزول بالشك » .

وهذا الأصل بقاء ما كان على ما كان حتى يثبت خلافه .

ويظهر لك من كل هذا أن الاستصحاب لا يثبت حكماً جديداً ، بل يستمر به حكم العقل والإباحة أو البراءة الأصلية ، أو حكم الشرع بشيء بناء على تحقق سببه ، ولهذا قالوا : إن الاستصحابية حجة لإبقاء ما كان ، لا لإثبات ما لم يكن . وهو لهذا يصلح حجة للدفع لا للإثبات (٢) .

(١) جامع ص ٢٥٥ ج ١ : دليل الأوطار .

(٢) يرى الخطية أن الاستصحاب يصلح حجة للدفع فقط ، لا لإثبات الحكم الاستصحابي ، الاستصحاب البراءة الأصلية لأنه ليس حجة لبرائتها حقاً ، بل الدفع دعوى من يدعي ثبوتها حتى يثبت دعواه ، واستصحاب الملكية التابعة بقدر سابق ليس حجة لبقاء الملكية ، بل الدفع دعوى من يدعي زوالها حتى يثبت دعواه بالهبة .

ويرى القاضية أن الاستصحاب تقرير الحكم الثابت حتى يقوم دليل على تغييره .

وقد اتفق على هذا الخلاف خلاف في عدة مسائل .

فإنه خيوط عتقاً يعتبر حياً استصحاباً للحال التي كانت ثابتة له عند فقده .
ولكن هذه الحياة المعتبرة بالاستصحاب تدفع عنه ما يترتب على وفاته : من
توريث ماله : وفراق زوجته ، ولا تثبت له ما يترتب على حياته : من أخذ
مال غيره : بفريق الإرث أو الوصية .

= منها أن الصلح عن إنكار يصح عند الخلقة ولا يصح عند الخلقة استصحاباً لبرائة الفذة
(وأصح ص ١٠١ ، ١٠٢ م ٢ : التوضيح) .

ومنها أن المخلود - إذا بق أمره مجهولاً حتى حكم القاضي بموته بناء على طول غيبته وتوهم
موته عنه - لا يرث من مات من آثاره حال غيبته عند الخلقة والمالكية ، لأن وجوده لم يكن
ثابتاً بيقين ، وورثته عند الخلقة والمالكية استصحاباً لحالته التي كانت ثابتة بيقين قبل فقده .
أما إذا ظهر حياً أو ثبت موته في وقت معين بالجنة - فلا خلاف بين الفقهاء في حكمه .
وليس مما نحن فيه .

تعارض الأدلة^١

التعارض : أن يقتضى أحد الدليلين المتساويين في مرتبة الثبوت - تقيض ما يقتضيه الآخر . كآيتين . أو مستين متواترين . أو خبري أحاد ، أو قياسين - يقتضى أحدهما تقيض ما يقتضيه الآخر . فإذا اختلفا في المرتبة . كآية وخبر أحاد - لم يكونا متعارضين ، ووجب العمل بالأعلى منهما .

وإنما يتحقق التعارض باجتماع حكيم متناقضين في محل واحد وزمن واحد . كقولك لفلانك : كُلْ هذا الطعام الآن . وقولك له لا تأكل هذا الطعام بعينه الآن . فإذا اتحد الحكم . أو اختلف الغلام أو الطعام أو الزمان - فلا تعارض .

ولا يقع هذا التعارض حقيقة بين النصوص الشرعية . قطعية كانت أم ظنية . لأن الشريعة الواحدة الصادرة عن المعصوم لا تقبل التناقض .

وإنما يكون التعارض ظاهراً بحسب أفهامنا ومداركنا ، ونخطئنا في فهم المراد أو جهلنا بتاريخ الحكمين . فإذا فهمنا المراد حق الفهم أو عرفنا التاريخ ارتفع التناقض .

فإذا ظهر للمجهد تعارض بين دليلين - بوزود حكيم مختلفين على محل واحد - فإن كانا قطعيين ثبوتاً ودلالة . كآيتين أو مستين متواترتين - ففلك تعارض لا يتأتى معه ترجيح أحدهما على الآخر . ولا يتصور هذا في النصوص الشرعية إلا أن يكون أحد الحكمين متعلقاً بالمحل في زمن ، والثاني متعلقاً به في زمن آخر ، لأن الشارع الحكيم لا يطالب المكلف بأمرين متناقضين في زمن

(١) راجع ص ١٢٧ ، ٢٧٨ ، ٢٩٢ ج٢ : للمصنف ، ١٨٩٤ ، ٧٠٤ ج٢ : سبأ
ثبوت ، ٢٢٠ ج٢ : الأحكام للأعلى ، ١٠٢ ج٢ : التوضيح ، ١٧٤ ج٢ : المواقفات ،
٤٣١ ج٢ : أصول الفقه .

(٢) راجع ص ٦٢ ج٢ : المواقفات .

واحد . فإن علم التاريخ فالتأخر ناسخ للمقتد . وإلا حاول المجهد الجمع بينهما بما يرفع التناقض من اختلاف محل الحكم أو حال المكلف - ويسمى هذا عملاً بالشين - فإن لم يستطع ذلك ترك العمل بهما . وانتقل في الاستدلال إلى المرتبة التالية من مراتب الأدلة .

وإذا كان التعارض بين قطعيين ثبوتاً وأحدهما أو كلاهما ظني . الدلالة . أو بين ظنين ثبوتاً وأحدهما أو كلاهما ظني الدلالة أو ظنياً - ففلك تعارض يتأتى فيه النسخ كما يتأتى فيه الترجيح .

فإذا جُمع التاريخ - وكان المتأخر أقوى من المتقدم أو معادلاً له - فهو ناسخ له . وإلا حاول المجهد ترجيح أحدهما على الآخر . فإن لم يستطع حاول التوفيق بينهما والعمل بكل منهما ما استطاع ، فإن لم يستطع سقط الاستدلال بهما . وبعث عن الحكم من دليل آخر .

قال الشافعي رضي الله عنه : « إذا اختلفت الأحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم - فالاختلاف فيها وجهان :

أحدهما - أن يكون بها ناسخ ومنسوخ ، فنعمل بالناسخ ، ونترك المنسوخ . والآخر - أن تختلف ولا دلالة على أيها الناسخ . فنذهب إلى أثبت الروايتين . فإن تكافأتا ذهب إلى أشبه الحديثين بكتاب الله وسنة نبيه فيها سوى ما اختلف فيه الحديثان من سننه ، ولا يعدو حديثان اختلفا عن النبي صلى الله عليه وسلم أن يوجد فيهما هذا أو غيره ، مما يدل على الأئمة من الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم » (١) .

وقال النزالي : « إذا أمكن الجمع بين الدليلين عمل به ، وإن لم يكن وعرف التاريخ كان المتأخر ناسخاً للمقدم . وإلا سقط الاستدلال بهما وبعث المجهد عن الحكم من دليل آخر ، فإن لم يجد كان غيراً بينهما » .
ولذلك للكلام في النسخ ، والترجيح ، والتوفيق بين الأدلة المتعارضة .

النسخ (١)

هو في اللغة : الإزالة ، والنقل . فمن الأول : نَسَخَتِ الشمسُ الظلَّ ، ونسخت الریحُ الأثر ، وقوله تعالى : (مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ يُلْهِسَ) ، ومن الثاني : نَسَخْتُ الكتاب . وقوله تعالى : (إِنَّا كُنَّا نَسْتَنْسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ) .

ثم قيل : هو حقيقة في الأول مجاز في الثاني - وعليه الأكثرون - . وقيل : العكس وقيل : هو مذكرك بينهما .

وهو عند الأصوليين - رُفْعُ الشارع حكماً شرعياً بدليل شرعي مَرَّاح عنه . كالذي في قوله صلى الله عليه وسلم : « كنت نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها » فإن الأمر بالزيارة رَفَعَ النبي السابق ، وأصبحت الزيارة به مباحة بعد أن كانت محرمة .

فلذا لم يرفع اللاحق الحكم السابق لم يكن ناعماً . كقوله صلى الله عليه وسلم : « كنت نهيتكم عن ادخار لحوم الأصاحي من أجل الدَّافَّة التي دَفَّت فكلوا وادخروا » ، فإنه لم يرفع النبي عن الادخار . بل بين أن له علة . وأنه يجب العمل به إذا تحققت .

ومثله ما في قوله صلى الله عليه وسلم : « كنت نهيتكم عن الأشربة ألا تشربوا إلا في ظروف الأدم . ألا فاشربوا في كل وعاء . غير الأتسربوا مسكراً » (٢) .

وبإضافة الرفع إلى الشارع ينفي النسخ فيما عدا الكتاب والسنة من أدلة الشرع . وقولنا : رُفِعَ الشارع حكماً شرعياً - يُدخل في النسخ نسخ شريعة سابقة بشريعة لاحقة . ونسخ بعض أحكام الشريعة الواحدة ببعض ، ويُخرج منه إبطال ما كانت عليه العرب في الجاهلية - مما لا صلة له بشريعة جاهلية - بما

(١) راجع ص ١٠٧ : المصنف ، ٢٣ : ٢٤ : مسلم التبروت ، ١٦٩ : ٢٣ : الإحكام للأئمة ، ٢٣ : ٢٤ : التوضيح .

(٢) راجع طائفة ص ٤٩ : من هذا الكتاب .

تُشرع للإسلام من أحكام جديدة ، كشروعية القصاص ، وحرمة الزوج بامرأة الأب . بحصر الطلاق في ثلاث تطبيقات . كما يُخرج منه رفع الإباحة الأصلية الثابتة بحكم العقل . نكل ذلك لا يعد نسخاً عند جمهور الأصوليين .
وقيد الراعي بين الدليلين - يخرج تخصيص العام ؛ لأن التخصص - سواء أكان لازماً أم غير كلام - يفتقر بالعام ليدل على أن المراد به من أول الأمر بعض أفراده أو أنواعه كما سيأتي . أما النسخ فلا يكون إلا بعد استقرار الحكم الأول (١) .

وقد اختلف في مدة الراعي بين الناسخ والمنسوخ :
فاكتفى الأشاعرة وبعض الحنفية وأكثر أصحاب الشافعي وأكبر الفقهاء - بمدة يتمكن المكلف فيها من عقْد القلب وإن لم يتمكن من الفعل . فيصح أن يُلغى التكليف عندهم قبل مجيء وقت الامتثال .
واشترط المعتزلة وأكثر الحنفية وأبو بكر الصيرفي من أصحاب الشافعي وبعض أصحاب أحمد - أن تكون المدة بحيث يتمكن المكلف من الفعل وإن لم يفعل (٢) .

وما دنا لا نريد وضع قاعدة يسير عليها لإنشاء نسخ جديد ، بل نريد تحقيق الحق فيما وقع - فإن من الخير ألا تشغل أنفسنا يبحث نظريات لا تمت إلى الواقع بسبب . وأن ستعرض من صور النسخ ما اتفق العلماء أو أكثرهم على القول بالنسخ فيه . فقد نستبسط منه رأياً أقرب إلى الصواب إن شاء الله .
وإليك هذه الصور من النسخ :

١ - بكث رسول الله صلى الله عليه وسلم عقب الهجرة إلى المدينة بضعة عشر شهراً يتوجه في صلاته إلى بيت المقدس ، وكان يُقَلَّب وجهه في الدماء ضارعاً إلى الله أن يوحهه إلى البيت الحرام . قبله أبيه إبراهيم ، فأُزيل الله تعالى :

(١) لا نجد في كتاب الله ولا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا روى عن السلف - بيان الأسبق من المطلق واليه ؛ ولا لتمام وضعه ، وهذا تؤمّد لتصوص الشريعة - بعد كمال الدين وانقضاء الوحي - جملة كآنها أنزلت في وقت واحد : المطلق والعام قيد كالمستثنى منه ، والمفرد والمخصص كالاستثناء ، فلا يجد في ذلك نسخاً (راجع ص ٢٩ : تاريخ التشريع الحديث قسري) .

(٢) ص ١٨٥ ج ٧ : الإحكام للأمام .

(قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ...) (١) ، فحل التوجه إلى البيت الحرام في الصلاة محل التوجه إلى بيت المقدس .

٢ - أوجب الله الوصية للوالدين والأقربين بقوله تعالى : (كَتَبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ) (٢) ، وقوله صلى الله عليه وسلم : (ما حق امرئ مسلم - له شيء يوصي فيه - بيتَ ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده) ، واستمر العمل على هذا حتى نزلت آيات الموارث (٣) . فقال صلى الله عليه وسلم : (إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه ، فلا وصية لوارث) ، فُلْحِثَتِ الْوَصِيَّةُ لِمَنْ كَانَ وَارِثًا مِنَ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ (٤) .

٣ - كان من أحكام الصيام في مبدأ تشريعه - إذا أمسى الصائم فنام قبل أن يفطر - حَرَمَ عليه الطعام والشراب والنساء حتى يفطر من الفد ، وقد نام صِرْمَةُ بن قيس بن صِرْمَةَ الأنصاري (٥) قبل أن يفطر ، فلم ينتصف النهار حتى غشى عليه ، وواقع عمر بن الخطاب امرأته بعد أن نامت . ثم تأم من ذلك . وكذلك فعل كعب بن مالك ، وذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم . فنزل قوله تعالى : (أَجَلٌ لَكُمْ قِبْلَةُ الصَّيَامِ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ مَنْ لَيْسَ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِيَسَ مَنْ . عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالْآنَ بَاشِرُوا مَنْ وَابْتِغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمْ الْمَخِيطُ الْأَيْضُ مِنَ الْمَخِيطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتَمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ...) (٦) ، فأبيح به ما كان حراماً .

٤ - كان يباح للمصل في صدر الإسلام أَنْ يُكَلِّمَ صاحبه بحاجة وهو إلى

(١) ١٤٤ : البقرة . (٢) ١٨٠ : البقرة .

(٣) ٩ - ١٢ ، ١٧٦ : النساء .

(٤) راجع ما قبل في هذه الآية في ص ١٠٧ - ١٠٩ ج ٢ : تفسير الطبري الرازي .

(٥) هو أبو قيس صيرمة بن أبي أنس هاشمي بن صيرمة الأنصاري .

(٦) ١٨٧ : البقرة ، وراجع ص ٢١٧ ج ٢ : الروض الأوفى .

التي في الصلاة ، وقد عودهم الرسول صلى الله عليه وسلم أن يرد عليهم السلام .
 (إن الله تعالى يحب من صلى ، لم يشغل ابن مسعود على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلم يرد عليهم ، فلم يرد عليه السلام ، فلما أتم صلاته قال :
 (إن الله تعالى يحب من صلى في أمره ما يشاء ، وإنه لم يمنعني أن أرد عليك السلام إلا أنا أكرهنا أن نقرم الله قانتين (١) : لا نتكلم في الصلاة) ، فحرم الكلام في الصلاة بعد أن كان مباحاً .

٥ - دلّ قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ) (٢) - بظاهرة أو إشارته - على إباحة شرب الخمر إذا لم يمنع الشارب من أداء الصلوات في أوقاتها . فكان من يشرب الخمر من المسلمين يتمتع عن شربها نهاراً ، فإذا صلى العشاء الآخرة شرب ما شاء قبل أن ينام ، ثم نزل قول الله تعالى : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تَفْلَحُونَ (٣) ، دالاً بعبارة على حرمة شرب الخمر ، فكان تامهاً لتلك الإباحة .

٦ - افترض الله تعالى على رسوله - قبل فرض الصلوات - قيام الليل بقوله سبحانه : (يَا أَيُّهَا الْمَرْزُوقُ قُمْ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ، نِصْفَهُ أَوْ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا ، أَوْ زِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا) ، وذكر سبب اختصاصه بهذه الفريضة بقوله سبحانه : (وَأَنَا سَأَلْتُكَ قَوْلًا قَلِيلًا . . . الآيات) ، فكثرت صلى الله عليه وسلم يهجد بقراءة القرآن - وتبعه طائفة من أصحابه كما دلتهم في ترسيم خطاه - حتى نزل قوله تعالى في آخر السورة : (إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ وَيُنِصُّهُ ذُنُوبُهُ وَطَائِفَةٌ مِنَ الَّذِينَ مَعَكَ وَاللَّهُ يُعَذِّبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ عِلْمَ أَنْ كُنْ مَخْصُوفًا فَتَابَ عَلَيْكُمْ فَاقْرَءُوا مَا بَيَّنَّ مِنَ الْقُرْآنِ . . . الآية) ، وبهذا صار التهجد تطوعاً من الرسول وأصحابه بعد أن كان واجباً عليه وحده . وفي هذا روى مسلم في حديث عن عائشة رضي الله عنها : (إن الله عز وجل افترض قيام الليل في أول هذه السورة ، فقام نبي الله صلى الله عليه وسلم

(١) المراتب ٢٣٨ : البقرة . (٢) ٤٣ : النساء .

(٣) ٩٠ : المائدة .

وأصحابه حولاً ، وأمسك الله خاتمها اثني عشر شهراً في السنة حتى أنزل الله في آخر هذه السورة التخفيف ، فصار قيام الليل تنوعاً بعد فريضة (١) .

ثم نزل بالمدينة بعد هذا قوله تعالى : (وَبَيْنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُوداً) (٢) ، فقيل : إنه أعاد وجوب التهجد على الرسول وحده ، فكان نافعاً للناسخ السابق نسخاً جزئياً . وقيل : إنه لم ينسخه ، لأنه جعل التهجد نافلة له . لا واجباً عليه . ولا داعي إلى تفصيل القول في هذا ، لعدم جليواه في موضوعنا (٣) .

٧- ومن المواضع المختلف فيها نسخ عدة الحامل المتوفى عنها في قوله تعالى : (وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَيُتْرُونَ أَوْ جَاءَ يَرَبُصْنَ أَنْفُسَهُنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً) (٤) بقوله تعالى : (وَأُولَئِكَ الْأَعْيَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ) (٥) . فإن الآيتين - باعتبار دلالتيهما على وجوب التريص - لاتعارضان . ويمكن العمل بكل منهما بأن تعتد بأبعد الأجلين : وتريص المدة الطولى يتضمن تريص المدة القصوى . وبهذا قال علي وابن عباس وجماعة من الصحابة رضى الله عنهم وهو مذهب الإمامية وأحد قولين في مذهب مالك رضى الله عنه .

ولكنهما باعتبار دلالتيهما على إباحة الزوج بعد مدة التريص - وهى متماسقتان - متعارضتان في الحامل المتوفى عنها :

فإذا تمت عدتها بالأشهر قبل وضع الحمل فإن آية الاعتداد بالأشهر تنبج

(١) المعروف أن سورة المزل نزلت بمكة في أول عهد الرسالة ، وأنها الأخيرة التي ذكرت فيها الصلاة نزلت بالمدينة وكانت الصلاة قد فرضت قبل الهجرة بسنة فعمل الإثنى عشر شهراً المذكورة في حديث عائشة تبدأ من فرضية الصلاة أو من الهجرة ، لا من وقت نزول السورة كما هو المتبادر القوي يقتضي أن تكون مدة تهجد الرسول بين مدة عشر سنين كما روى عن صحبه بن جبر (ص ٧٤ - ٢٥٠ تفسير الطبري) فليبحث . (٢) ٧٩ : الإسراء .

(٣) والثاني رضى الله عنه في هذا أن يدل على أن حديث عائشة رضى الله عنها لم يبلغه ، لأنه يجعل آية المزل الأخيرة نافذة لتقدير التهجد بما قدر به في الآية الأولى دون وجوبه ، فيصير التهجد - واجباً بما تيسر من صلاة ، لا من قراءة ، ويجعل قوله تعالى : « ومن الليل فتهجد به نافلة لك » نافعاً لوجوب التهجد من أصله ، لأن السنة دلت على أنه لا واجب من الصلاة إلا الخمس . ثم قال : « ولست أعجب لأحد ترك أن يتهجد بما يسهره الله عليه من كتاب مصلحاً به ، وكيفما أكثر فهو أحب إلينا » (ص ١١٢ - ١١٦ : الرسالة) .

(٤) ٧٢٤ : البقرة . (٥) ٤ : الطلاق .

(٦) راجع دلالة العبارة ودلالة الإشارة فيها تقسيم .

هذا ثم واج - وآية الاعتدال بوضع الحمل تمنعها منه .
 وإذا وضعت حملها قبل تمام العدة بالأشهر فإن آية العدة بوضع الحمل
 تبيح لها الزواج ، وآية الاعتدال بالأشهر تمنعها منه .
 والآية من النسخ أو الرجوع في الحالتين :

وقد ذهب ابن مسعود رضي الله عنه إلى أن آية العدة بوضع الحمل ناسخة
 لآية العدة بالأشهر في حق المتوفى عنها الحامل . فتكون عدتها بوضع حملها .
 سواء أرضعت ، قبل تمام العدة بالأشهر أم بعد ذلك . قال ابن مسعود : « من
 شاء بأهلته ، إن سورة النساء القصوى -- يعني سورة الطلاق وفيها عدة الحامل --
 نزلت بسورة النساء الطولى ، يعني سورة البقرة وفيها عدة المتوفى عنها بالأشهر .
 وعلى هذا جمهور الفقهاء .

والذين يترفون بالتعارض بين الآيتين وينكرون النسخ - يلجئون إلى
 الترجيح ، ويرجعون العدة بوضع الحمل في الحالتين :

فعندما تم العدة بالأشهر قبل وضع الحمل - يرجح اعتبار العدة بوضع
 الحمل بالإجماع لأن أهم مقاصد العدة تعرف براءة الرحم وعدم اختلاط
 الأسباب ، ولهذا كان الحمل مانعاً من الزواج وإن كان من زناً .

وعندما تضع الحامل قبل تمام العدة بالأشهر يرجح اعتبار العدة بوضع
 الحمل بحديث سبيعة الأسلمية التي ذكرناه في الخاص الإضافي في باب العام (١)
 ويؤيده أن العمل به ترجيح لمصلحة ضرورية - هي المحافظة على حياة
 المولود - على مصلحة تحسينية هي مراعاة شعور أقارب المتوفى بمدة فترة الحداد
 على قريبهم .

٨ - ومن المواضع المختلف فيها أيضاً نسخ صيام عاشوراء بصيام رمضان .

قال الحنفية أول ما فرض من الصيام صوم عاشوراء ، ثم نسخ وجوبه
 بفرض رمضان . لما روى عن ابن عمر وعائشة رضي الله عنهما : أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كان يصوم عاشوراء مع قريش في الجاهلية . فلما
 قدم المدينة صامه وأمر بصيامه ، فلما فرض رمضان في السنة الثانية ترك صوم
 يوم عاشوراء ، فكان من شاء صامه ومن شاء أفطره .

والمشهور عند الشافعية أنه لم يجب قبل رمضان صوم قط ، فلا نسخ إذن ، لما روى عن معاوية رضى الله عنه أنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (هذا يوم عاشوراء ، لم يكتب الله عليكم صيامه ، وأنسا صائم ، فمن شاء فليصم ، ومن شاء فليفطر) .

وليس لأحد الفريقين دليل قطعى على ماذهب إليه كما ترى ، فإن صيام رسول الله عاشوراء مع قرينش فى الجاهلية يحتمل أن يكون قد وقع بحكم الموافقة لهم فيها هر خير كما حصل فى الحج ، وصيامه إياه فى المدينة بعد الهجرة ، وأمره ، بصيامه بعد أن علم أن اليهود تصومه - يحتمل كذلك أن يكون تأليفاً لليهود كما وقع فى استقبال قبلهم أول الأمر ، ويحتمل - فى الحالتين - أن يكون قد صامه بأمر الله تعالى . وحديث معاوية لا دليل للشافعية فيه . لأن الأمر بصوم عاشوراء كان فى السنة الأولى من الهجرة . وصحبة معاوية لرسول الله بدأت عام الفتح ، وكان وجوب صيام عاشوراء منسوخاً ، فما سمعه معاوية لابعده أن يكون تقريراً للواقع وقت أن سمعه (١) .

والخلاف بعد هذا - كأكثر الخلاف فى وقائع الفسخ - نظرى . ليست له قيمة عملية .

هذه الحوادث من حوادث النسخ هى أهم حوادثه ، ولم يرد الناسخ فى كل حادثة منها إلا بعد مدة استقر فيها الحكم الأول وعمل به كقانون نافذ .

ونستطيع بعد هذا أن نقول : إن النسخ لا يرد إلا على حكم قد عمل به فعلاً ، وعليه أبو الحسن الكرخى من الحنفية . وهو الملائم لتعريف بعضهم النسخ بأنه بيان انتهاء مدة العمل بالحكم .

فإذا صدر تشريع . وعمل الناس به زمناً ، ثم صدر تشريع آخر معارض له كلاً أو بعضاً - فلا بد أن يكون الثانى ناسخاً للأول . نسخاً كلياً ، أو نسخاً جزئياً . ولا يمكن أن يقال - فى الحالتين - : إن الثانى بيان للأول ، لأن البيان لا يتأخر عن وقت الحاجة إليه . وإلا كان التجهيل الذى يتنزه الله عنه ، اللهم إلا أن يكون العمل بالنصر الأول بعيداً عن موضع الحاجة إلى البيان ،

(١) راجع ص ٧٢ ، ١٧٥ - ١٧٧ ج ٤ - فتح البارى .

كذلك . لا فائدة منكم عن ادخار لحوم الأصاحي من أجل الدقة التي دقت . فتكونوا رادخروا . فإنه بيان لسبب النبي السابق . كما لو أقيم حد القذف على غير الزوج قبل نزول آية اللعان في المثال الآتي :

وإذا صدر التشريع الأول ، ثم صدر الثاني متصلاً به ، أو منفصلاً عنه وقبل العمل به - فإن الثاني لا يمكن أن يكون رافعاً للأول كله ، وإلا كان العبث أو البداء الذي يشتره العليم الحكيم عنه . بل يكون الثاني بياناً للأول ، كالتخصيص بمستقبل متصل ، وكذلك وقع في آية القذف واللعان . فقد نزلت الأولى : (وَالَّذِينَ يَزُمُونَ الْمَخْصَنَاتِ) عامة . وعندما وقعت أول حادثة وهم الرسول بتطبيقها على عمومها - نزلت الثانية : (وَالَّذِينَ يَزُمُونَ أَزْوَاجَهُمْ) ، فبينت قبل الوقوع في الخطأ - أن العموم ، في الأولى ليس مراداً . فهي مينة لا ناعمة ، وإلى هذا ذهب الشافعية ، لأن البيان عندهم لا يجب أن يكون مقترناً بالمبين ، بل يكفي ألا يتأخر عن وقت الحاجة إليه . ولنزول الآية الأولى منفصلة عن الثانية - مع علم الله تعالى بأنها لن يُعمل بها إلا عند نزول الثانية - حكمة يدرکہا ذوو الألباب ، وهي في نظرنا إعداد الأذهان للعمل بهذا الحكم الخطير ، وعدم مفاجأة الناس به . وهو شبيه بتأجيل العمل بالقوانين الوضعية في زمننا إلى ما بعد نشرها في الصحيفة الرسمية بشهر .

وقال الحنفية : إن الآية الأولى - وإن لم يُعمل بها قبل نزول الثانية - فهمها المكلفون واستقرت في أذهانهم مستقلة عن الثانية . بدليل هم الرسول بتطبيقها على عمومها ، فتكون الثانية رافعة لحكم تضحته الأولى . أي أنها ناعمة نسخاً جزئياً ، فالبيان لا بد أن يكون متصلاً بالمبين عندهم .

ورأى الشافعية أقرب إلى ما استنبطناه من وقائع النسخ السابقة .

وبهذا الذي قررناه يتبين أنه لا نسخ بين آية الأنفال : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ حَرَّضَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ : إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يُغْلِبُوا مِائَتَيْنِ . وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يُغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ . الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّكُمْ ضَعْفًا ، فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يُغْلِبُوا مِائَتَيْنِ . وَإِنْ يَكُنْ

مِنْكُمْ الْكَافِرِينَ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ (١) .

ذلك لأن الآيتين متصلتان ، ولم يَمُحْ دليل على أن الثانية منهما تأخر نزولها حتى عُرِلَ بالأولى ، بل نزلت سورة الأنفال بما فيها من أحكام القتال مُصَرَّف النبي صلى الله عليه وسلم من بدر ، وما قبل الآيتين وما بعدهما فيها متعلق بأحداث بدر ، وقد كان أمر الإقدام على الحرب أو الإحجام عنها حتى غزوة بدر هذه موكِّلاً إلى تقدير الرسول والمسلمين بصرف النظر عن عدد المقاتلين من الفريقين المتحاربين ، ولهذا وقع التشاور والاختلاف عند السير إلى هذه الغزوة .

وأول السورة عرض للسؤال عن الغنيمة قبل قسمتها ، وفي أواخرها خطاب للأسرى المفادين قبل أن يعودوا إلى أهليهم : (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّإِنِّي فِي أَيْدِيكُمْ مِنَ الْأَسْرَى ... الْآيَتِينَ) (٢) .

والقائلون بالنسخ هنا يعترفون باتصال الآيتين حين يقررون أن الثانية هي القرينة على أن الأولى خبر في معنى الأمر .

فلهذا لا نستطيع القول بأن في الآية الأولى تكليفاً نسخته الثانية ، فذلك — على ما يَبَيَّنُ — بَدَأَ يَنْزِلهُ العليم الحكيم عنه . بل يُقَرَّرُ أن الآية الأولى سبقت للتحريض على القتال ، ولهذا بدئت بقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ) ، فهي كقول المعلم لتلميذه يحثه على المذاكرة ، ويعدده لتقبل ما سيكلفه إياه : إنك — بما أعهد فيك من ذكاء وحب العلم — تستطيع أن تذكر من هذا الكتاب كل يوم مائة صفحة ، ثم يُتَبَّعُ هذا بقوله : وأنا : الآن أخفف عنك ، فلا أكلفك هذا الذي تقدر عليه ، لأنني أعلم أن عليك من العلوم الأخرى ما يحتاج إلى مذاكرة ، فذاكر كل يوم عشرين صفحة .

قد يخشى الطالب — حين يسمع صدر هذا الكلام بما فيه من إشادة بذكائه وحبه للعلم — أن يُكَلَّفَ مذاكرة مائة صفحة يومياً ، فيشقى عليه ، ولكنه لا يلبس أن يسمع بقية كلام المعلم : فيطمئن إلى حسن تقديره ، ويتقبله راضياً ، ويحس بما فيه من يسر ورحمة .

وقريب من هاتين الآيتين — وإن كان يحتاج إلى شيء من البحث — قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقُلُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةٌ ،

ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَأَطِيعُوا ، فَإِنْ لَمْ تَعْمَلُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ . أَسْتَفْتِمُ أَنْ تُقَدِّمُوا
بَيْنَ يَدَيَّ تَجَوُّزاً صَدَقَاتٍ فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا
الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ . وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ (١) ، فاجتنبه على ضوء
ما قدمنا لك .

حكم النسخ :

زعم فريق من اليهود أن النسخ لا يجوز عقلاً ، لما يلزمه في نظرهم -
من الميت أو الجداء ، أي الظهور بعد الخفاء . قالوا : إن النسخ إن لم يكن
لمصلحة - كان عبثاً يشتره الله تعالى عنه ، وإن كان لمصلحة فإنه يقتضي ظهور
مصلحة لم تكن ظاهرة له تعالى : وذلك محال عليه :

وقولهم هذا مردود :

أما عند نفاة التعليل فإن الله تعالى يفعل ما يشاء ، ولا يسأل عما يفعل ،
فلا يوصف فعله سبحانه بعيب ولا هو .

وأما عند القائلين بالتعليل فإن المصالح تختلف باختلاف الأزمان ،
وليس مجافياً للعقل أن يعلم الله تعالى صلاحية الفعل في زمن وعدم صلاحيته
في زمن آخر ، فيأمر به في الزمن الأول لصلاحية ، وينهى عنه في الزمن
الآخر لعدم صلاحية ، وعلم الله تعالى بالأميرين أزلي قديم .

ونظير ذلك ما يفعل الطبيب بالمريض : يأمره بتعاطي دواء ما في مرحلة
من مراحل مرضه ، ثم ينهيه عنه ويأمره بتعاطي غيره في مرحلة أخرى ،
وهو في الحالتين يطبق تجاربه ومعارفه السابقة ، وكذلك الوالد في تأديب
ولده ، فإنه يعامله في كل مرحلة من مراحل حياته بما يلائمه ، وهو يعلم من
قبل ما يلائم كل مرحلة .

فكذلك المشرع الحكيم يتدرج بالمكلفين ، ولا يفاجئهم بما يتصل عليهم ؛
حتى لا يذهبهم إلى العصيان ، مع علمه الأزلي بما يناسب كل مرحلة من
مراحل هذا التدرج .

وزعم فريق آخر من اليهود أيضاً أن النسخ لا يجوز شرعاً ، لما زعموا أنه منقول إليهم بالتواتر مما هو مكتوب في التوراة أو منقول عن موسى عليه السلام مثل : « تمسكوا بالسبت - أى بالعبادة فيه - ما دامت السموات والأرض » ، « وتمسكوا بشريعتي ما دامت السموات والأرض » ، « وإن شريعتي لا تُنسخ » ، « وأنا خاتم النبيين » .

وهو مردود بما ورد في التوراة : أن الله تعالى أمر آدم أن يزوجه بناته من بينه ، ثم حرم ذلك في شريعة من بعده ، وأنه تعالى قال لنوح عند خروجه من الفلك : « إني جعلت كل دابة مأكلاً لك ولعزبتك » ، وأطلقت ذلك لكم كنبات العشب ، مأكلاً للدم فلا تأكلوه ، « ثم حرم كثير من النواهي على من بعده من أرباب الشرائع ، وأن العمل في يوم السبت كان مباحاً ، ثم حرم على موسى وقومه ، وأن الجمع بين الأخنتين كان مباحاً في شريعة يعقوب ، ثم حرم في شريعة من بعده ، وغير هذا كثير .

وما ادعوه من النصوص مُفَرَّغٌ ، ولا يقوم تواتره على أساس .

وجميع أهل الشرائع بعد أولئك متفقون على جواز النسخ عقلاً وشرعاً . وعلى وقوعه فعلاً ، إلا أبا مسلم الأصفهاني من المسلمين (١) . فقد حكى عنه أنه ينكر النسخ ، أو ينكر وقوعه في القرآن .

استدل الجمهور على جوازه عقلاً بما تقدم في الرد على اليهود .

واستدلوا على جوازه ووقوعه شرعاً بأمرين :

- ١ - النص صريح الدلالة على ذلك ، وهي قوله تعالى : (وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ - وَأَنَّهُ أَكْبَرُ دَرَجَةً يُرْسِلُ - قَالُوا : إِنَّمَا أَنْتَ مُفَرِّغٌ ، بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ) (٢) .
- وقوله تعالى : (مَا تَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنِّهَا أَوْ مِثْلَهَا) (٣) .
- وقوله تعالى : (يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ) (٤) .

(١) هو أبو مسلم عبد بن بحر الأصفهاني (٢٥٩ - ٣٢٢ هـ) كان كاتباً بليغاً متكلماً جداً سخر له عالمًا بالتفسير وغيره من صنوف العلم (ص ٣٥ ج ١ : معجم الأدباء) .

(٢) ١٠١ : النحل . (٣) ١٠٦ : القلم . (٤) ٢٩ : الرعد .

٢- الإجماع على وقوعه **شكلاً** . فقد اتفق المسلمون على أن الشريعة اللاحقة تنسخ الشريعة السابقة ، ووقع من حوادث النسخ في الإسلام ما لا يستطاع إنكاره ونقضنا منه ما فيه الكفاية .

أما أبو مسلم الأصفهاني فنحن لا نصدق أن عالماً غاضلاً مثله ينكر نسخ شريعة شريعة ، أو ينكر نسخ القرآن للسنّة ، فذلك مما لا يحق على مثله . ولا ينكره مسلم . وقد نقلا عنه أنه يستدل على ما ذهب إليه بقوله تعالى : (لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد) (١) ، وهذا يدل على أنه إنما **يُنْكَرُ** نسخ شيء من القرآن ، فكأنه يقول : إن آيات الكتاب الكريم كلها محكمة يجب العمل بكل ما فيها .

وقد عذّ العلماء كثيراً من أمثلة النسخ في القرآن . واختار السيوطي أنها عشرون مثلاً . وبين أستاذنا الحضري رحمه الله أن القول بالنسخ لا يظهر إلا في التبيين منها (٢) ، وحصر الدكتور مصطفى زيد دعاوى النسخ بالقرآن أو فيه - في رسالته «النسخ في القرآن الكريم» - في نحو تسعين ومائتي موضع . لم تصح دعوى النسخ فيها على رأيه إلا في تسعة مواضع : أربعة منها نسخ للسنّة وهي نسخ القبلّة الأولى ، ونسخ جواز الكلام في الصلاة . ونسخ وجوب صوم عشوراء . ونسخ حرمة الأكل وقربان النساء على من نام في رمضان قبل أن يفطر وخمسة منها نسخ للقرآن . وهي :

- ١- نسخ الآية ٦٥ بالآية ٦٦ من سورة الأنفال . وقد بينا بطلانه .
- ٢- نسخ الآية ١٢ بالآية ١٣ من سورة المجادلة . وقد أحققناها بسابقتها . ولو سلمنا النسخ هنا فإنه لا مجال للكلام في أن الآية الأولى محكمة أو غير محكمة في حق . لأن التكليف فيها متعلق بمناجاة الرسول . وهي مالا يتأق بعد وفاته .
- ٣- نسخ قوله تعالى : في سورة النساء : (لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى) بقوله تعالى في سورة المائدة : (إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ وَجَسٌّ مِنْ

(١) : ١٢ : ص ١٢٢ .

(٢) : ص ٢٠٧ : الإقلاق للسيوطي ، ٢٠٢ : أصل الحضري ، ٢٠٢ : المؤلفات .

عَنِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ) ، وقد بينّا أن النسخ فيه ورد على مفهوم الإشارة ، وهو غير مقصود بسوق الكلام كما تقدم ، ومدلول العبارة باق على إحكامه باتفاق .

٤ - نسخ صدر سورة المزمل بآيتها الأخيرة ، وقد بينّا أن التكليف فيه كان موجهاً إلى الرسول وحده . فلا مجال للكلام في أنه محكم أو غير محكم في حقنا .

• - لم يبق بعد هذا إلا نسخ قوله تعالى في سورة النساء : (وَاللَّاتِ يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نَسَائِكُمْ فَاَسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةٌ مِنْكُمْ . . .) (١) بقوله تعالى في سورة النور : (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةٍ . . .) (٢) ، ولأن مسلم في الآية الأولى تأويل يخرجها عن أن تكون منسوخة وهو يحتاج إلى بحث ومناقشة .

فأبو مسلم - على هذا - لا يستحق كل ما وجه إليه من لوم وتشنيع ، ولا ينبغي أن نُصَدَّقَ كُلُّ مَا أَفْتَرَى عليه ، ومن حقه علينا ، بل من واجبنا لأنفسنا - أن ننظر في الآيات التي استدلت بها القائلون بالنسخ على وقوعه في القرآن ، وأنكر هو دلالتها عليه - نظرة إنصاف ، بعيدة عن التأثير بقل وقال ، فإن الرأي يقوى بقوة دليله ، لا بكثرة القائلين به ، ولنتوجه إلى منزل القرآن وملهم الحق والخير أن يهدينا سواء السبيل .

ونقدم بين يدي ذلك يلحاز - معنى الآية في عرف القرآن ، ومعنى الافتراء ، ومتى نُسِبَ إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ؟ ولم يُسَبَّ إليه ؟

فأما الآية - فهي في اللغة العلامة ، أو الدليل والحجة ، وتطلق في حرف القرآن الكريم على كل ما يدل على صدق الرسول : من كتب سبوية ، ومظاهر كونية ، وخوارق يجرها الله على أيدي رسله ، وعذاب يصبه على المكذبين بهم . قالوا : والإنجيل والثر بور والقرآن - جملة وتفصيلاً - آيات ، وعصا موسى وإبراء عيسى الأكمه والأبرص وإحيائه الموتى - آيات بينات ، وإغراق المكذبين بنوح ، وإهلاك عاد بالريح ، وثمود بالصيحة ، وقوم لوط بالخاصب - آيات بينات ، وإرسال الطوفان والجراد والقمل والضفادع

والقدّم على المكذّبين بموسى - آيات مفصلات : (وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَتَبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ) (١) .

قد ينسى الناس آيات الله في كعبه ، فيملكون العمل بها ، فقد نسي اليهود خطأ ما ذكروا به من التوراة ، ونسي النصارى خطأ ما ذكروا به من الإنجيل (٢) واتباع المسلمون سنن من كان قبلهم ، فنسوا خطأ ما أنزل الله إليهم في القرآن .

وقد ينسى الناس ما وعظّمهم الله به من البأساء والضراء ، وما ألحقه بخلقهم من الهلاك ، فيذهب أثر ذلك من نفوسهم ، ويعودون إلى ضلالهم : (فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ كَثَبْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ وَحَقَّ إِذَا فُرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً فَإِذَا هُمْ مُبْلِسُونَ) (٣) .

وقد يستحق القوم العذاب أو يستعجلون به ، فيعاملهم الله بلطف ورحمة ويُفصح لهم مجال الرجوع إليه ، فيؤجل إزاله بهم : (وَرَبُّكَ الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ لَوْ يُؤْخِذُكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ لَخَلَّيْكُمْ بِهَا الْعَذَابَ بَلْ لَمْ يَجِدْ لَكُمْ يُجِدُوا مِنْ دُونِهِ مَوْجِلًا) (٤) ، (وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ وَلَوْلَا أَجَلٌ مُسَمًّى لَكُنْتُمْ مِنَ الْعَذَابِ وَلِيَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ) (٥) (وَإِذْ قَالُوا : اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَنْزِلْ عَلَيْنَا مِثْرًا مِنَ السَّمَاءِ أَوْ آتِنَا بِنَدَابٍ أَلَيْمٌ . وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ) (٦) .

وأما الافتراء - فعناء الاختلاف والكذب ، وقد اتهم به الرسول صلى الله عليه وسلم من أول يوم جهر فيه بدعوه ، وورد الافتراء في أربعة وأربعين موضعاً من الآيات المكية ، نسب إلى الرسول في نسخة منها (٧) ، كقوله تعالى : (وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يَقْرَأَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ نَحْنُ الَّذِي نُنَزِّلُ

(١) : الإسراء : ٥٩ ، اقرأ القرآن . (٢) : ١٢ ، ١٤ : المائدة .

(٣) : ٥٨ : البقرة .

(٤) : الإسراء : ٥٤ .

(٥) : ٣٢ ، ٣٣ : الأنعام .

(٦) : ٥٢ : التوبة .

(٧) : هذه المواضع هي : ٣٨ : يونس ، ١٢ : هود ، ١٠١ : فصل ، ٥ : الأنبياء ،

٥ : الفرقان ، ٢ : البقرة ، ٨ ، ٤٢ : سبأ ، ٨ : الأحقاف .

بِهِ وَتَفْصِيلُ الْكِتَابِ لَأَرْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ . أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأَنزِلُوا
بِعُورَةٍ مِثْلِهِ... (١) .

وورد في عشرة مواضع من الآيات المدنية ، لم ينسب إلى الرسول إلا في
موضع واحد منها ، وهو قوله تعالى : (أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا ، فَإِنْ
يَشَأْ اللَّهُ يُخَيِّمِ عَلَى قَلْبِكَ) (٢) ، قالوا إن هذه الآية مدنية مع ورودها في سورة
الشورى المكية .

وقد نسب الافتراء إلى الرسول - بغير مادة الافتراء - في آيات مكية
أخرى كقوله تعالى : (ثُمَّ أَذِبرَ وَاشْتَكَرَ . فَقَالَ : إِنَّ هَذَا إِلَّا بَعْرٌ يُؤْتَرُ .
إِنَّ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ) (٣) ، وقوله تعالى : (إِذَا تَنَلَّى عَلَيْهِ آيَاتُنَا قَالَ أَسَاطِيرُ
الْأَوَّلِينَ) (٤) وقوله تعالى : (أَمْ يَقُولُونَ نَقْلَهُ بَلْ لَا يُؤْمِنُونَ) (٥) .

وكل ماورد من هذه الآيات المكية - سواء أكان بمادة الافتراء أم
بغيرها - يدل على أن سبب اتهام الرسول بالافتراء - دعواه أن الله تعالى يوحى
إليه قرآنًا ينسخ به ما تقدم من كتب سماوية ، وليس هناك نص قرآنى مكى أو
مدنيّ يدل على أن الرسول اتهم بالافتراء لأنه رَفَعَ من القرآن آيةً ووضع مكانها
أخرى ، بل دلت النصوص على أنه لا تبديل لآيات الله ، كقوله تعالى :
(وَأَنزَلْنَا مَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مِنْ كِتَابٍ رَبِّكَ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ) (٦) ، وقوله سبحانه
(وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ صِدْقًا وَحَدًّا لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ) (٧) .

وعلى ضوء هذه المقدمات ينبغي أن نفهم ما استدلوا به على النسخ من الآيات .
فأما قوله تعالى : (وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ) - فلنضعها أولاً في موضعها مما
سبقها وما لحقها من الآيات ، قال تعالى : (فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ
مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ، إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَى دِينِهِمْ يَتَوَكَّلُونَ .
إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ . وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ
آيَةٍ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُرْسَلُ - قَالُوا : إِنَّمَا أَنْتَ مُفَوِّسٌ ، بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ .
قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُّوسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ لِيُثَبِّتَ الَّذِينَ آمَنُوا وَهُدًى وَبُشْرَى

(٢) : الشورى .

(١) : ٢٧ ، ٢٨ : يونس .

(٤) : ١٥ : ن . (٥) : الطور .

(٢) : ٢٢ - ٢٥ : البقرة .

(٧) : ١١٥ : الأنعام (مكية) .

(٦) : ٢٧ : الكهف (مكية) .

المسلمين . ولقد نعلم أنهم يقولون : إنما يعلمه بشر ، لسان الذين يُلحدون إليه أجمعين وهذا لسان جرير ميين (١) .

وبعد هذا نقول : إن المراد بالآية هنا الآية المتلوة ، ومعنى قوله تعالى : (بَدَلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ) - وضعنا القرآن محل ما سبقه من الكتب ، أى نسخناها به ، فهى فى نسخ كتاب بكتاب ، أو شريعة بشريعة ، ودليلنا على هذا :

١ - أن هذه الآيات مكية قطعاً (٢) ، وتدل آيتنا من بينها على تبديل رفع فعلاً . وترتب عليه اتهام بالافراء ، ولم يقع فى مكة مما ترتب عليه هذا الاتهام إلا ما ذكرنا من إحلال القرآن محل ما سبقه من الكتب ، ولا يمكن حمل الآية على نسخ آية من القرآن بآية أخرى منه ، لأن أول حادثة نسخ - باعتبار القائلين به - هى نسخ القبلة كما روى عن ابن عباس ، وقد وقعت بالمدينة . ومع هذا لم يكن النسخ فيها نسخاً لآية قرآنية ، وبهذا تبطل دعوى أن المتبادر من الآية هنا الآية القرآنية ، فهو وهم دعا إليه عدم التنبه إلى تاريخ نزول الآية . وتقدم الفكرة فى الذهن على دليلها .

٢ - التبديل فى آيتنا متعلق بآية ، لا بحكم آية ، ولم يثبت قط أن الله تعالى رفع آية من القرآن ووضع مكانها أخرى ، فذلك - فى اعتقادنا - عبث يتنزه الله عنه . وتقدير كلمة حكم - لجأ إليه القائلون بالنسخ فى القرآن من غير حاجة لَيُشِيرُوا الآية على نصرة مذهبهم ، ومعلوم أن المختص ماوجب

(١) ٩٨-١٠٣ : التفسير .

(٢) ثبت أن سورة النحل مكية بما أخرج أبو الشيخ عن الشعبي والقيسي عن معمر بن الحارث بن أبي عيسى عن أبيه عن أبيه عن جابر بن زيد ، والقيسي وابن السكيت عن ابن عباس وأبو جعفر النحاس عن معتنق ثلاث آيات من آخرها تزلزل بالمدينة منصرف الذى صلى الله عليه وسلم من أمه .

وقد من هؤلاء قتادة ، فله أخرج أبو بكر الأنباري عنه أنه مدعى للمدنيات ، وأخرج أبو الشيخ عنه أن أبا عبيد آية من أوها مكية وصارها مدنى ، وروى هذا عن جابر بن زيد مثلاً لقوله الأول ، وهو قول بالإجماع مردي ، لأنه يؤول على مدنى فى تفسير الهجرة فى قوله تعالى : (والذين هاجروا فى الله من بعد ما ظلموا لَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمُ الَّذِي كَانُوا ظَالِمِينَ) (التحل) ، فله هاجروا بالهجرة إلى المدينة ، وهى الهجرة إلى المدينة ، وما وجدناه المهاجرين من حنظل الدنيا هاجروا إلى المدينة وما تلاها من نصر وعلو شأن . وقد رد أيضاً ما ثبت من نزول قوله تعالى : (إن الله يأمر بالصفوة الصالحين) . بمكة ، فراجع سبب نزولها فى تفسير الضعير الرازى ، وراجع (ص ٩ - ١٥ - ١٦ ٢٥ : الإقناع للسيوطي) .

تقديره لصديق الكلام أو محته عقلا ، كقوله تعالى : (وَاسْأَلِ الْقُرْآنَ) .
وقوله صلى الله عليه وسلم : لا عمل إلا بنية ، وليس في آيتنا ما يقتضى هذا
التقدير ، بل هي مفهومة بكونه .

٣- الكلام قبل الآية وبمدها في القرآن ، وتفسير الآية الأولى به
ينظم به الكلام ، ويستقيم معه رد الله على القائلين بالافتراء بقوله : (قُلْ
نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ ...) .

٤- وقد اتفقت آيتنا مع آية أخرى في حكاية اتهام الرسول بالافتراء ،
وبيان سببه ، والتشريع على القائلين به بأنهم - حين يتهمون - يهرفون بما
لا يعرفون وتلك هي قوله تعالى : (وَإِذَا قِيلَ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا نَيَّابَاتٌ قَالُوا : مَا هَذَا
إِلَّا رَجُلٌ يُرِيدُ أَنْ يُفْسِدَكُمْ عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤَكُمْ ، وَقَالُوا : مَا هَذَا إِلَّا نَجْمٌ
مُفَرَّقٌ ، وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِمُحَمَّدٍ لَمَّا جَاءَهُمْ : إِنَّ هَذَا إِلَّا رَجُلٌ يُفْتَنُ
وَمَا آتَيْنَاهُمْ مِنْ كُتُبٍ يَلْتَمِسُونَهَا وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِنْ نَذِيرٍ (١) . فقوله
تعالى في هذه الآية : (وَإِذَا قِيلَ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا) - هي قوله تعالى في آيتنا -
(وَإِذَا بَلَغْنَا آيَةً يُكَانَ آيَةً) غير أنه أراد - في آياتنا - أن يشير إلى أن عمدا
ليس بدءا من الرسل ، وأن الكتاب الذى أنزل عليه ليس أول كتاب أنزل
على البشر ، فإما الآية مكان آية ، أو كتاب بدل كتاب ، فلا وجه إذن
لاتهام الرسول بالافتراء . وقوله تعالى في هذه الآية : (وَمَا آتَيْنَاهُمْ مِنْ كُتُبٍ
يَلْتَمِسُونَهَا ...) هو قوله تعالى في آيتنا : (بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ) ، فما
كان أجدرهم - وليس عندهم علم من الكتاب - أن يبتعدوا عن مثل هذا
الاتهام .

٥- كما اتفقت مع آية أخرى في الرد على المشركين بأن القرآن نزل
بالحق من عند العلم الخبير ، الذى أحاط بكل شيء علما ، وتلك هي قوله
تعالى : (وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا : إِنَّ هَذَا إِلَّا نَجْمٌ مُفَرَّقٌ وَمَا آتَيْنَاهُمْ مِنْ كُتُبٍ
يَلْتَمِسُونَهَا) . وقالوا : أساطير الأولين اكتتبها فهي تملى عليه بكرة
وأصيلا . قُلْ أَنزَلَهُ الَّذِي يَعْلَمُ السِّرَّ فِي السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ . إِنَّهُ كَانَ خَفُورًا
رَجِيًّا (٢) . وقوله تعالى في هذه الآية : (وَمَا آتَيْنَاهُمْ مِنْ كُتُبٍ يَلْتَمِسُونَهَا) .
فهي تملى
عليه بكرة وأصيلا) - هو قوله تعالى في آيتنا : (وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ :

إِنَّمَا يَعْلَمُهُ بَشَرٌ) . وقوله : (قُلْ أَتَزَلُّمُ الَّذِي يَعْلَمُ السِّرَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) -
هو قوله في آيتنا (قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُّسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ) .

أرأيت كيف أصبحت الآية مفهومة في بيئتها القرآنية ، وفي بيئتها
الزمنية ، وملامحة لما شاركها في المقصد من الآيات ، من غير تقدير متكلف ،
ولا توجيه متعسف ؟

فلنتقل بعد هذا إلى الآية الثانية ، وهي قوله تعالى : (مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ
أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا) .

وينبغي أن ننبه - قبل تفسير هذه الآية - إلى أمور :

١ - أن كلمة آية - نكرة في سياق الشرط ، فهي عامة ، وقد أكد هذا
العموم دخول « مِنْ » الجارة عليها ، والجار والمجرور بيان « مَا » الشرطية ،
وهي عامة ، ولا أدل على سعة مجال العموم من مثل هذا التعبير ،
ولا يصح قصر العام على بعض أفرادها أو أنواعه إلا بدليل .

٢ - إذا استطعنا أن نفهم الآية من غير تقدير كلمة « حكم » قبل
« آية » - فلا وجه لهذا التقدير ، كما تقدم في الآية السابقة .

٣ - يقول الله تعالى فيما يأتي به بدل الآية المنسوخة : (نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ
مِثْلَهَا) من غير إعادة باء الجذر في مثلها ، ولهذا مغزاه الذي يظهر في تفسيرنا
للآية .

ونقول بعد هذا : إن معنى الآية - ما تنسخ من آية ، أتى آية : من كتب
سابقة لنفيها ، أو خوارق ترك الاستدلال بها على صدق الرسول - ولا يدخل
في رفع هذا رفع الآية من القرآن ، لأنه لم يبدل دليل صحيح على وقوعه كما
قدمنا - أَوْ نُنْسِهَا النَّاسَ ، كما نُسُوا بعض ما أنزل إليهم من الكتب السابقة ،
وَنُسُوا ما وعظهم الله به من بأساء وضراء حلت بهم أو وقعت لغيرهم : أي
شيء يقع من هذا نأت بما هو خير منه أو هو مثله ، وهو القرآن الكريم :
آية محمد العظمى ، ومعجزته الكبرى ، فهو خير من كل ذلك ، وهو مثل
كل ذلك ، هو خير من الكتب السابقة ، ومن الخوارق الكونية - من جهة
ملائمته لمربة الإنسان الأخيرة في تطوره العقلي ، وهو مثلها باعتباره معجزة

كافية للدلالة على صدق الرسول ، ولو كان المراد أن البديل يأتي أحياناً خيراً مما نسخ ، وأحياناً أخرى مماثلًا له - قال : « أو يمثّلها » بإعادة بناء الجرم . ولكن النسخ في الحالة الثانية ترجيحاً من غير مرجع ومناقياً لحكمة الحكيم سبحانه ، فتكون الآية إذن شاملة لنسخ الشرائع والخوارق السابقة . لعدم الدليل على الخصوص ، والبديل هو القرآن الكريم دون سواه .

هذا على قراءة « نُنسَخُ » من أنسى غيره إن شاء إذا حمل على التبيان . أو هيأ له أميابه ، كقوله تعالى : (تَسُوا اللَّهَ فَنَسَّاهُمْ أَنْفُسَهُمْ)

فلما على قراءة « نُنسَخُ » من نَسَاهُ نشأ إذا أخروا - فإنه يتعلق بالآية الكونية التي تصييم بعذاب ، ولا شك أن إنزال آيات القرآن الكريم متتابعة عليهم وفتح مجال التفكير فيها والعودة إلى الله أمامهم - غير من تعجيل العقوبة للمكذّبين منهم .

فالقرآن الكريم باعتبار معجزة محمد صلى الله عليه وسلم غير من أية معجزة أخرى قولية أو كونية ، وغير من تعجيل العقوبة للمكذّبين ، وهو لا يعلل عن شيء منها في دلالة على صدق الرسول ، روى عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : « ما من الأنبياء من نبي إلا وقد أعطى من الآيات ما مثله آمن عليه البشر ، وإنما كان الذي أوتيته وحياً أوحاه الله لى ، فأرجو أن أكون أكثرهم تابعاً يوم القيامة » (متفق عليه) .

وبهذا تنتج الآية مع سابقها ولاحقها كل الانسجام ، فإن الكلام قبلها في القرآن المعجز ، ومحاولة الكافرين جميعهم صرف المسلمين عنه إلى المطالبة بمعجزات كونية - حسلاً من عند أنفسهم ، وبعدها في المعجزات الأخرى ، اقرأ قوله تعالى : (وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ . . . وَلَكِنْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا إِلَيْكَ بَكْرَتِ اللَّهِ وَكَتَابَ اللَّهِ وَرَأَاهُ ظُهُورُهُمْ . . . مَا يُؤَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ . . . مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ يُلْغَاهَا) . أى نأت بالقرآن الكريم ، فلماذا لم ترضوا به دليلاً على صدق محمد فاعلموا أن الله لم يقتصر عليه لمعجز عن سواه ، بل هو قادر على أن ينزل عليكم حجة من نوع آخر . بأن يجعل للمكذّبين منكم ما أجله من عذاب لا يمنهم منه سواه : (أَلَمْ نَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ . أَلَمْ نَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ

مُرَاقِبَةِ السَّجَّاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا نَعْمُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ . أَمْ تَرْتَدُّونَ
 أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَى مِنْ قَبْلَ) - معجزات كونية ، لا تمت
 إلى المستقبل البشري والفكر الإنساني بصفة ؟ وهل ينتظرون حينئذ (إِلَّا أَنْ
 تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ
 رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا) (١) .

أرأيت كيف فُهِمَتِ الْآيَةُ فِي يَشْنَاهَا الْقِرْآنِيَّةُ مِنْ غَيْرِ تَكْلُفٍ فِي تَقْدِيرِ أَوْ
 تَأْوِيلِ ؟ أَلَا نَسْتَطِيعُ بِبَدِّ هَذَا أَنْ نَقْتَبِسَ مَا قَالَهُ الْأُسْتَاذُ الْإِسْلَامُ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ عَبْدُهُ فِي
 تَفْسِيرِهِ وَنَحْسَبُ أَنْ تَفْسِيرَنَا أَوْلَى بِهِ وَإِنْ كَانَ مِنْ وَجْهِ - : « هَذَا هُوَ التَّفْسِيرُ
 الَّذِي تَصَلُّعُ بِهِ الْآيَاتُ ، وَيَلْتَمِثُ بَعْضُهَا مَعَ بَعْضٍ عَلَى وَجْهِ يَتَدَفَّقُ بِالْبَلَاغَةِ ،
 وَهُوَ الَّذِي يَتَقَبَّلُهُ الْعَقْلُ الْحُرُّ » ، وَيَسْتَحْلِيهِ الذُّوقُ « الطَّلِيقُ » ، إِذْ لَا يَخْتِاجُ
 إِلَى شَيْءٍ مِنَ التَّكْلُفِ فِي فَهْمِ نَظْمِهِ ، وَلَا فِي تَوْجِيهِ مَفْرَدَاتِهِ (٢) وَهُوَ الَّذِي
 نَبْتَغِيهِ بِعَمَّا لَا أَصْلَ لَهُ مِنَ الْأَتَاوِيلِ وَالرَّوَايَاتِ الضَّعِيفَةِ ، الَّتِي لَا تُؤَثِّرُ فِي النَّفْسِ
 إِلَّا الشُّبُهَ وَالشُّكُوكَ ، وَإِذَا كَانَ سَلْفُنَا الصَّالِحُ قَدْ نَجَّى مِنْ آثَارِهَا السَّيِّئَةِ بِقُوَّةِ إِيمَانِهِ
 وَشِدَّةِ تَمَسُّكِهِ بِدِينِهِ - فَمَا السُّذُى بِعَصَمِ أَبْنَاءِ هَذَا الْجَلِيلِ مِنْ ذَلِكَ وَقَدْ صَرَفْتُمُ
 عَنْ الدِّينِ صَوَارِفَ جَارِفَاتٍ ، وَمَكَّنَ لِلشُّكِّ مِنْ نَفْسِهِمْ دَعَايَا وَمَغْرِبَاتٍ ؟ .

وَنَتَقَبَّلُ بِبَدِّ هَذَا إِلَى الْآيَةِ الثَّالِثَةِ ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى : (يَحْمَدُوا اللَّهَ مَا يَشَاءُ
 وَيُذَيِّبُ وَيُعَذِّبُهُ أَمْ الْكِتَابُ) ، فَإِذَا قُرَأَتْ مَا قَبْلُهَا وَمَا بَعْدُهَا وَجَدْتَ الْحَدِيثَ
 فِيهِ عَنِ الْقُرْآنِ وَالْمُعْجَزَاتِ ، وَمَا يَتَوَعَّدُ اللَّهُ بِهِ الْمُكْذِبِينَ مِنَ الْعَذَابِ ، وَأَنْ شَيْئًا
 مِنْ ذَلِكَ لَيْسَ بِيَدِ أَحَدٍ مِنَ الرُّسُلِ حَتَّى يُفَرِّجَ عَلَيْهِمْ ، بَلْ هُوَ بِيَدِ اللَّهِ وَحْدَهُ ،
 الَّذِي يُنْزِلُ عَلَيْهِمُ الْكُتُبَ ، وَيُجَرِّى عَلَى أَيْدِيهِمُ الْمُعْجَزَاتِ ، وَيُنْزِلُ الْعَذَابَ
 عَلَى الْمُكْذِبِينَ بِهِمْ - كُلٌّ فِي أَجَلِهِ الْمَكْتُوبِ عِنْدَهُ كَمَا كُنْهَتْ كُلُّ أَحْدَاثِ
 الْكَوْنِ ، قَالَ تَعَالَى : (وَالَّذِينَ آمَنَّا لَهُمُ الْكِتَابُ بِفَرَحٍ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمِنْ
 الْأَحْزَابِ مَنْ يَنْكُرُ بَعْضَهُ . وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا وَلَكِنْ أُتْبِعَتْ أَهْوَاءَهُمْ
 بِبَدِّ مَا تَجَمَّعَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا وَاقٍ ، وَبَلَقَدْ أَنْزَلْنَا رَسُولًا مِنْ

قُلْكَ وَجَعَلْنَاهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَنْ يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ . لِكُلِّ أَجْلٍ كِتَابٌ رَجَعُوا إِلَى اللَّهِ مَا بَيَّنَّاهُ وَبَيَّنَّاهُ وَفِيهِ أَمُّ الْكِتَابِ ، وَإِنَّا نَرَىٰكَ بِبَعْضِ الْقُلُوبِ تَعْلَمُ أَوْ تَقْرَأُكَ فَهَذَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ (١) ..

وترى من هذا أن هذه الآية سبقت لتقرر - لأولئك الذين يريدون أن تنزل كلمات الله بأهوائهم ، ويقرحون على الرسل المعجزات - أن أمر الصرف في الكون والحياة ، وما يطرأ فيه من إيجاد وعدم ، وإحياء وإماتة وتغيير وتبديل - كل ذلك بيد الله سبحانه وتعالى ، في الآية عامة . فتعمل كل ما يجوز العقل أن تتعلق قلوبة الله وإرادته بمحوه وإثباته ، إذ لا دليل على الخصوص ، وبهذا العموم تكون الآية كالدليل لما ذكر في سياقها ، لأنه بعض ما يدخل في عمومها ، ولا دليل فيها - من قريب أو بعيد - على رفع آية من القرآن ووضع أخرى مكانها . ولو دل على هذا دليل أو ذكر في سياقها كما ذكر غيره لكان دخلا في عمومها ، وإلا فهل يدل قوله تعالى : « ويغفل الله ما يشاء » على أنه قد نسخ بعض آيات القرآن ؟

ففيه : يبين لك من كل ما قلنا أن الآية الأولى - آية النحل - خاصة بالآيات المتلوة ، لقول الله تعالى فيها : (وَاللَّهُ أَشَدُّ بِمَا يُنَزَّلُ) وقوله : (قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُّوسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ) ، والآية الثانية - آية البقرة - عامة في المعجزات قولية أو فعلية ، لما سبقها وما لحقها من الدلائل على ذلك ، والثالثة - آية الرعد - عامة في كل ما يجوز العقل تعلق قلوبة الله وإرادته بمحوه أو إثباته في الكون ، لما فيها من عموم لا دليل على تخصيصه . ولا دلالة في واحدة منها على نسخ شيء من آيات الكتاب الكريم .

وليس معنى هذا إبطال النسخ عامة ، فقد دل العقل على جوازه ، والنقل على وقوعه ، وحسبك دليلا على الشيء علمك بوجوده ، غير أنه لا يصح بحال أن يصرفنا حب الجدل والمراء والريضة في الانتصار للرأى - عن المعاني الأصلية العالية للآيات ، فنزلها من عليائها ، ونفسرها بما يوافق الهوى وإن كذبه الحس وأباه السياق ، ثم تتورط في رمي العلماء الأجلاء بما هم منه براء والله ولي التوفيق .

ما يقبل النسخ من الأحكام :

الأحكام بالإضافة إلى قبول النسخ وعلمه نوعان :

١- ما يقبل النسخ ، وهو الأحكام الجزئية التكليفية .

٢- ما لا يقبل ، ويشمل ما لا يقبل حُسنه أو قبحه السقوط : كالإيمان

بالله ، والكفر به ، والفضائل والذائل التي لا تخطف باختلاف الأحوال :

كالعصف بالإحسان والصدق وبر الوالدين وأضدادها (١) ، وذلك هو المراد

بقوله تعالى : (شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً والذي أوحينا إليك ..

الآية) والإنجيل بما كان أو يكون ، لأن نسخ الخبر تكذيب ، وأخبار الله تعالى

لا تحصل الكذب . والأحكام الجزئية التكليفية إذا نص على تأييدها بنص

خيرى كقوله صلى الله عليه وسلم : «الجهاد ماضى إلى يوم القيامة» أو إنشائى

كقوله تعالى : (وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا) .

وانتار بعضهم امتناع النسخ في المؤيد بنص خيرى ، دون المؤيد بنص

إنشائى كما اشترط بعضهم لإمتناع النسخ تأكيد التأييد .

والتعارض المتعاضى للنسخ لا يتأثر بذلك التفصيل ، ولا يتوقف على هذا الشرط .

النسخ والمسوخ من الأدلة :

لاخلاف بين العلماء في جواز نسخ الكتاب بالكتاب ، ونسخ السنة

المتواترة بمثلها ، وغير الآحاد بمثلها وبما هو أعلى منه من متواتر أو مشهور .

واختلف في جواز نسخ الكتاب بالسنة ، ونسخ السنة بالكتاب ، فأجازوه

الجمهور ، ومنعه الشافعى .

استدل الجمهور على الجواز بأن السنة من عند الله كالقرآن ، لقوله تعالى :

(وما ينطق عن الهوى) . ولا فرق بينهما إلا أن القرآن مُتَّبَعٌ بتلاوته ، بخلاف

السنة ، فلا مانع من نسخ أحدهما بالآخر ، بل وقع هذا فعلاً .

(١) حرم الله على اليهود ما ذكره في قوله تعالى : (ومن الذين طغوا حرمتنا كل ذي ظفر

ومن ظفر ولقمن حرمتنا عليهم شحوبهما إلا ما حملت ظهورهما أو الحوايا أو ما اختلط بطرف) ،

ولم يكن تحريم هذه الأشياء لذاتها أو لوصف لازم لها ، بل كان عقوبة لهم : (ذلك جزيتهم

بهم وإننا لصادقون) (١٤٦ : الأنعام) ، ولهذا نسخ هذا التحريم .

١ فقد نُسَخَ وجوب التوجه في الصلاة إلى بيت المقدس - وهو البيت
بالسنة - بقوله تعالى : (قُلْ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) .

ونسخ وجوب الوصية في قوله تعالى : (كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ
الْمَوْتُ أَنْ تَرَكَ خَيْرَ الْوَصِيَّةِ . . . الآية) بقوله صلى الله عليه وسلم : « لا وصية
لوارث » .

واستدل الشافعي على عدم نسخ الكتاب بالسنة بقوله تعالى : (قُلْ مَا يَكُونُ
لِي أَنْ أُنْكَرَ مِنْ قُلُقَاءٍ نَفْسِي) . وبالأيات الدالة على نسبة النسخ والتبديل إليه
تعالى ، كقوله سبحانه : (مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا) ،
وقوله تعالى : (وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُكْرَهُ - قَالُوا : إِنَّمَا
أَنْتَ مُفْتَرٍ) وقوله تعالى : (يُخَوِّذُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ) .

وبأن الباحث لا يكاد يجد بالاستقراء نصاً قرآنياً أبطلته السنة وحدها ، وإن
وجد منها ما يخص عام الكتاب ، أو يفيد مطلقه ، أو يبين مجمله .

وما استدلوأ به من نسخ آية الوصية بالحديث لا يسلم لهم ، فإن تمام
الحديث : لما نزلت آيات الفرائض قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الله
قد أعطى كل ذي حق حقه » ، فلا وصية لوارث ، فالناسخ هو آيات الفرائض .

واستدل الشافعي على عدم نسخ السنة بالكتاب بأن الرسول صلى الله عليه وسلم
لو من أمراً ، ثم نزل من الكتاب ما يعارضه - لسر رسول الله صلى الله عليه وسلم
سنة جديدة يوافق بها القرآن ، ويؤدى بها ما طلب منه من البيان ، وإلا افتتح
الباب لإهدار كل السنن الميئنة للقرآن بدعوى أنها منسوخة به (١) .

وما استدلوأ به من نسخ القليلة لا يستقيم لهم ، لأن النص القرآني قد اقترن
به من السنة العملية ما يدل على النسخ .

أما نسخ الإجماع بالإجماع فقد تقدم ما فيه (٢) وأما نسخه بالنص فلا يتأتى
لأنه لا إجماع في عهد الرسالة ، ولا خصوص بعده . وأما نسخ النص به فهو

(١) راجع ص ١٠٦ ، ١١٠ : الرسالة الشافعي .

(٢) راجع ص ١٢٤ ، ١٢٩ : من هذا الكتاب .

ممنوع عند الجمهور ، لأن النص إن كان قطعياً امتنع انعقاد الإجماع على خلافه ، وإن كان ظاهرياً لم يمتنع على خلافه إلا نيل ، فهذا الدليل هو النسخ .
والخلاصة أن الإجماع قد ينسخ مثله فقط ، ولا ينسخ نصاً قطعياً بحال .
وأما القياس فلا يكون تاماً ولا منسوخاً .

« فقيه » : اتفق الأصوليون على جواز نسخ النظم وحكمه معاً ، ولم يعم دليل صحيح على ذلك إلا في نسخ شريعة بشرية .

والجمهور على جواز نسخ الحكم مع بقاء النظم ، ونسخ النظم مع بقاء الحكم ، والأخير لا ينطبق عليه تعريف النسخ ، ولا يقوم عليه دليل ، فهو غير معقول ولا مقبول ، بل هو حيث يتنزه الشارع الحكيم عنه .

الترجيح (١)

إذا لم يثبت أن أحد الدليلين المتعارضين متأخر عن الآخر لم يَنبَأَتْ النسخ .
وكان على المجتهد أن يبحث عن مرجح لأحدهما على الآخر .

والترجيح جعل الشيء راجحاً ، أى زائداً فاضلاً . وهو عند الأصوليين من الحنفية - إظهار امتياز أحد الدليلين المتماثلين بوصف يجعله أولى بالاعتبار من الآخر ، ولا يكون إلا بين الأدلة الظنية في ثبوتها أو دلائلها كما تقدم .
والترجيح بين دليلين تقليين يكون باعتبار السند ، أو باعتبار المتن .

فالترجيح باعتبار السند - كتقديم رواية الضابط الورع على من هو أقل منه ، وتقديم رواية العدل الفقيه على رواية العدل غير الفقيه ، ومن هذا تقديم رواية أكابر الصحابة على رواية أصاغرهم ، كتقديم رواية من صرح بالسمع على رواية من لم يصرح به ، وتقديم رواية من عُيِّلَ أنه لا يروى إلا عن ثقة على غيره ، وتقديم الخبر الذي عُيِّلَ به راويه على الخبر الذي عمل راويه بخلافه ، وتقديم رواية الملم بالحادثة على غيره ، كتقديم خبر عائشة رضى الله عنها : أنه صلى الله عليه وسلم كان يصبح جنباً وهو صائم على رواية أبي هريرة : أنه صلى الله عليه وسلم قال : « من أصبح جنباً فلا صوم له » ، وتقديم رواية أبي رافع : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو حلال - على رواية ابن عباس : أنه تزوجها وهو محرم ، لأن أبا رافع كان السفير بينهما (٢) .

والترجيح باعتبار المتن . كترجيح ما هو أظهر في الدلالة أو أقوى على غيره ، ومنه تقديم الحقيقة على المجاز ، والصريح على الكناية ، والمحكم على المفسر والمفسر على النص ، والنص على الظاهر ، والخفي على المشكل (٣) ، وتقديم مدلول العبارة على مدلول الإشارة ، وهذا على مدلول الدلالة ، وهذا على مدلول الاقتضاء .

(١) راجع ص ٢٩٢ ج ٢ : للمصنف .

(٢) راجع باب الإحرام وما يتعلق به ج ٢ : سبل السلام .

(٣) كل من الحمل والتمشبه لا يمارض لسانه ، إلا إذا بين الحمل ، فإنه باينان يصير من أقسام الظاهر (٢٠٤ ج ٢ : سبل القنوت) .

نتيجه : اختلف العلماء في الترجيح بكثرة الأدلة ، وكثرة الرواة إذا
يبلغوا حد المتواتر .

ذهب أبو حنيفة وأبو يوسف إلى عدم صحة الترجيح بذلك . لأن الدليل
المعارض لأبيل آخر - بما روى كل دليل يوافق هذا الآخر ، فلا يكون
لتعدد الأدلة فضل في قوة المدلول ، فيسقط الكل .

وزيادة عدد الرواة - ما لم تبلغ حد الشهرة - لا تُخرج الخبر عن كونه
أحاديثاً فلا يكون لزيادة العدد فضل . كما أن شهادة اثنين تعارض شهادة اثنين
أو أكثر ، ولا فضل لزيادة العدد في وجوب الحكم .

وذهب جمهور الأصوليين إلى الترجيح بكثرة الأدلة ، وبكثرة عدد
الرواة . لأن كثرة الأدلة تقوى غلبة الظن . ولأن يخالف المكلف بعمله
دليلاً واحداً خير من أن يخالف دليلين أو أكثر .

ولأنَّ ازدياد عدد الرواة يترجح معه جانب الصواب والصدق ، وبقل
احتمال الخطأ والكذب ، ولهذا ارتفعت منزلة المتواتر عن خبر الأحاد ،
وجعلت الشهادة على الزنا يُحَطَّرُهُ أكثر عدداً من الشهادة على غيره .

والتنظير بالشهادة غير مسلم ، لأننا نرجح شهادة الأكثر على شهادة
الأقل ، وقد روى هذا عن مالك والشافعي رضي الله عنهما ، وإن سلم عدم
الترجيح هنا فلأنَّ الشارع جعل شهادة الإثنين حجة كاملة موجبة للحكم
بمقتضاها ، متى تمت علة الحكم لم تحتمل الزيادة ، بخلاف العدد في الرواية .

لعارض الأقيسة : إذا تعارض قياسان فالترجيح بينهما يكون بأمر كثيرة :

منها أن يكون الحكم في أصل أحدهما قطعياً ، وفي أصل الآخر ظاهرياً .

وأن تكون العلة في أحدهما متبصرة ، وفي الآخر مستنبطة .

وأن تكون إحدى العلتين أشد مناسبة للحكم من الأخرى .

وأن يكون تحقق إحدى العلتين في الفرع قطعياً ، وتحقق الأخرى ظاهرياً .

وأن تكون المصلحة المترتبة على أحدهما أهم من المصلحة المترتبة على

الآخر .

فإذا لم يجد المجهد ما يرجح به أحد القياسين عمل بما يطمئن إليه قلبه .

الجمع بين الدليلين

إذا لم يعرف المتقدم والمتأخر من الدليلين المتعارضين ، ولم يجد المجتهد سبيلاً إلى ترجيح أحدهما على الآخر — حاول الجمع والتوفيق بينهما ، ويكون ذلك بمحاولة العمل بكل منهما في موضع لا يعارض فيه الآخر .

فلذا كان الدليلان المتعارضان عامين — حُمِلَ كُلُّهُمَا على نوع من أنواع العام ، فلو قال من يجب طاعته : أعط الفقراء . وقال : لا تعط الفقراء ، ولم يعرف السابق من العبارتين — حمل الأول على الفقراء المتعفين ، والثاني على الفقراء الذين يسألون الناس إلحافاً .

وإذا كانا خاصين مطلقين — قُيِدَ كُلُّهُمَا بقيد يخالف الآخر ، كما إذا قال من يجب طاعته : أعط محمداً ، وقال : لا تعط محمداً ، ولم يعلم السابق منهما ، فإن الأول يحمل على حال الاستقامة . والثاني يحمل على حال الإعوجاج .

وإذا كان أحد الدليلين عاماً والآخر خاصاً — عمل بالعام فيما وراء الخاص كما إذا خصص به ، فلذا قال : لا تعط فقيراً . وقال أعط محمداً — ومحمد فقير — أعطى محمد دون غيره .

وقد تحتاج في مثل هذا إلى حمل الخاص — إذا لم يكن معيماً — على نوع من أنواع العام ، كما تفعل عند تعارض العامين . كما إذا قال : لا تعط فقيراً ، وقال : أعط فقيراً فلان الثاني — وهو خاص غير معين — يحمل على الفقير المتصنف ، والأول — وهو عام — يحمل على الفقير السائل . وهكذا . وفي كل من الجمع بين الأدلة ، وترجيح بعضها على بعض — مجال واسع لاجتهاد المجتهدين .

القسم الثاني

طرق الاستنباط

لقد علمنا أن قواعد هذا العلم نوعان :

١ - قواعد لغوية تؤخذ مما قرره علماء اللغة في طرق دلالتها وفهمها .
بعد استقراء خصائصها في متورها ومنظومها .

٢ - قواعد معنوية أو شرعية تؤخذ بالاستقراء من الطرق التي سلكها
الشارع في تقرير أحكامه ، ومن المقاصد التي دعى إليها بنشره .
ونشر في بيان هذين النوعين ، فنقول وبالله التوفيق .

القواعد اللغوية

هي القواعد التي استمدتها علماء الأصول مما قرره أئمة اللغة العربية في دلالة الألفاظ والأساليب على المعاني ، بعد استقراء ذلك فيما أثر عن العرب من مثثور ومنظوم .

وقد اعتاد الأصوليون أن يبدعوا كلامهم في هذا الموضوع بمسألة وضع اللغات للمعاني ، وهل كان ذلك باصطلاح بين المتكلمين باللغة ، أم بتوقيف ، أم كان بعضه باصطلاح وبعضه بتوقيف ؟ بكل قال بعض من العلماء ، وأورد كل فريق من الأدلة ما لا فائدة فيه (١) ، ولهذا ذهب الغزالي وجماعة إلى القول بالتوقف وعدم الجزم بشيء في هذا الموضوع ، لتعذر العلم بحقيقة الواقع فيه ، ولكون الكلام فيه حينئذ رَجَبًا بالظن فيما لا تدعو إليه حاجة اعتقاد ، ولا يرتبط به تعبد على ، فهو فضول لا داعي إليه .

والحق أن الذي يحذر به الاهتمام بهذا البحث هو من يُعنى بتاريخ اللغة وكيف نشأت . وأما الأصول فلأنما تعنيه معرفة الطرق التي تثبت بها اللغة ، أي التي يثبت بها أن لفظ كذا ، أو أسلوبه كذا - يدل في لغة العرب على معنى هو كذا .

ما تثبت به اللغة : تثبت اللغة بأحد أمور ثلاثة :

- ١ - النقل المتواتر ، وهو رواية الجمع الذي يؤمن تواطؤه على الكذب عن مثله ، ويدخل في هذا النوع من الرواية - الألفاظ والأساليب التي ذاعت واشتهرت - فعرها كل الناس ، واستعملوها في مخاطبتهم : كالسماء والماء والأرض والهواء ونحو ذلك . ويستقى الشافعي مثل هذا وعلم العامة .
- ٢ - أخبار الآحاد ، وهي رواية العدد الذي لا يبلغ حد التواتر ، ويدخل

(١) راجع ص ١٨٣ ج ١ : معجم الثبوت ، ١٤٣١٨ ج ١ : المصنف للغزالي .

في هذا النوع غريب الألفاظ الذي يعرفه بعض الناس دون بعض ، ويسميه الشافعي « علم الخاصة » .

٣- استنباط العقل مما ينقل إليه : كأن يستنبط من قوله تعالى : (إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ) ، أن الاسم المعروف بالجنسية عام : يناول كل مسمى به من أفراد ، بدليل وقوع الاستثناء منه وكأن يستنبط أن النكرة في سياق النفي تم — من قوله تعالى : (وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَتَرَأَ اللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ ، قُلْ مَنْ أَتَرَأَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ) .

ولا تثبت اللغة بالأدلة العقلية الصرفة ، لأنها تنقل نقلا عن أهلها ، فلا مجال للعقل في إثباتها ، غير أن العلماء اختلفوا في ثبوتها بالقياس .

١- وقال قوم : يجوز إثبات اللغة به ، فإذا وجدنا العرب يطلقون لفظ الخمر على ما اشد من عصير النخب ، ثم وجدنا في هذا المسمى معنى مناسباً لهذه التسمية وهو ستر العقل — صح لنا أن نطلق هذا اللفظ إطلاقاً حقيقياً على كل شراب يستر العقل ، ولو كان من تمر أو تفاح أو غيرهما . وإذا وجدنا العرب يطلقون لفظ السارق على من يأخذ مال غيره خفية من حرز ماله ، ثم وجدنا هذا المعنى في النباش — وهو من يأخذ أكفان الموتى خفية — صح أن نسميه سارقاً حقيقة بالقياس ، وهكذا .

٢- وقال قوم : لا يجوز إثبات اللغة بالقياس إلا فيما نجد العرب تقيس فيه . لأن المأثور عن العرب — إن دل على أن اللفظ قد وضع للمعنى الأصلي : كالخمر للمسكر من عصير النخب — كان وضعه للمسكر من غيره نقولاً عليم ، فلا يكون لغتهم ، وإن دل على أن اللفظ قد وضع لما يشبه الأصل والمقيس عليه — كان حقيقة فيما بالنقل عنهم لا بالقياس ، وإن دل على واحد منهما — كان محتملاً لكل منهما ، فيكون ادعاء أحد الأمرين نقولاً عليم من غير دليل (١) .

(١) راجع من ٢٢٢ ج : المصنف ، ١٨٥ ج : نظم التبوت ، ٧٨ ج : الإحكام للأمامي ، ١٢٢ : أصول الخمر .

على أننا قد وجدنا العرب تضع الاسم المعنى في محل خاص دون غيره مما يشترك معه في مناط التسمية ، كما سَمَّوْا الفرس أدهم لسواده ، وكَتَبُوا لحمرة . ولم يسموا الثوب الأسود أدهم ، ولا الأحمر كيتاً ، مع تحقق سبب التسمية فيهما . وكما سَمَّوْا الزجاجاة التي تَقَرُّ فيها المائعات قارورة . ولم يسموا الكنوز ولا الخروض بهذا الاسم مع تحقق سبب التسمية فيهما .

وأخذ المشتقات من أصولها بالقياس : كاشتقاق أسماء الفاعلين والمفعولين من المصادر — إنما كان بتوقيف عُرِفَ من أصحاب اللغة بالاستقراء لا بمحض القياس ، قال الفزائى : « فكل ما ليس على قياس التصريف الذى عرف منهم بالتوقيف — فلا سبيل إلى إثباته ووضعه بالقياس » .

معانى الألفاظ لغة وشرعاً (١)

الاسماء اللغوية :

تنقسم الاسماء اللغوية إلى قسمين : وضعية وعرفية .

١ — فالوضعية هى الألفاظ باعتبار المعانى التى وضعت لها ابتداءً .
ويدخل فيها الألفاظ التى يضعها المحرفون وأرباب الصناعات لأدواتهم .

٢ — والعرفية هى الألفاظ التى قَصَرَهَا العرف على بعض ما وُضعت له ابتداءً . أو أذاعها في معنى مجازى لها .

فن الأول : (وهو الألفاظ التى قصرها العرف على بعض ما وضعت له ابتداءً) — لفظ الدابة ، فقد وُضِعَ ابتداءً لكل ما يَدْبُ على وجه الأرض ، ثم خصه الاستعمال اللغوى بما يَدْبُ عليها من ذوات الأربع . ولفظ المتكلم . فإنه وضع ابتداءً لكل قائل أو متلفظ ، ثم خصه الاستعمال بالعالم بعلم الكلام . ولفظ الشقيه ، وضع في الأصل لفهام ، ثم خصه العرف بالعالم بمسائل الفقه . وهكذا .

ومن الثانى : (وهو الألفاظ التى أذاعها العرف في معنى مجازى لها)
لفظ الراوية ، وضع أولاً للمزادة التى يحمل فيها الماء — ويغلب أن تكون من

(١) راجع ص ١٣٢٣٦ : المصنوع ، ١٣٤٨ : الإحكام للامدنى .

الجلد - ثم ذاع في البعير الذي يحملها ، ولفظ الفائض والمَلَبَرَة ، وضع أولهما ابتداءً للمكان المظلم من الأرض ، ووضع الثاني للبناء يستتر به قاضي الحاجة ثم استعمل كل منهما في معناه المجازي ، وذاع فيحى أصبح سابقاً إلى الفهم .

الأسماء الشرعية :

وقد وجدنا الشارع يستعمل ألفاظاً عربية في معانٍ لم يعرفها العرب من قبل . فهل وضعها الشارع لهذه المعاني وضعاً مُتَّبِعاً لا علاقة له بمعانيها الأولى ، كما يضح المحققون الأسماء لأدواتهم .

أم هي لا تزال عنده مستعملة في معانيها الأولى من غير نقل ؟

أم نقلها بطريق التجوز إلى معانٍ تتصل بمعانيها الأولى ، وذاعت في المعاني الجديدة حتى أصبحت حقائق شرعية عرفية فيها ؟

(١) ذهب الخوارج والمعتزلة وطائفة من الفقهاء إلى أن الشارع يُجَرِّدُ الألفاظَ من معانيها اللغوية ، ويضعها وضعاً مبتدأً للمعاني الشرعية أو الدينية .

واستدلوا بهذا :

١ - بالنصوص الدالة على ذلك . ومنها قوله تعالى : (وما كان الله ليضيع إيمانكم) . وقوله صلى الله عليه وسلم : (سُبِّحْتُ عَنْ قَتْلِ الْمُصْلِينَ) ، وقوله : (الإيمان بَشْخٍ وسِعُونَ باباً أحلها شهادة أن لا إله إلا الله ، وأدناها إمطة الأذى عن الطريق) . فإن المراد بالإيمان في الآية الصلاة إلى بيت المقدس ، والمراد بالمصلين في الحديث الأول - المؤمنون ، وسميت الإمطة في الحديث الثاني إيماناً وبين الإيمان والصلاة والإمطة في وضع اللغة من الفرق ما لا يخفى .

٢ - بأن الشارع وضع من العبادات ما لم يكن معهوداً للعرب ، ولا بد لهذه العبادات والمعاني من ألفاظ تدل عليها ، ولا يخفى أن نقل هذه الألفاظ من اللغة العربية إلى هذه المعاني أقرب من نقلها إليها من لغات أخرى .

(ب) وذهب أبو بكر الباقلاني (١) إلى أن الشارع يستعمل الألفاظ العربية في

(١) هو القاضي أبو بكر الباقلاني المتوفى سنة ٥١٣ هـ وهو صاحب إجازة القرآن .

معانيها اللغوية ، ولا يتصرف فيها إلا بوضع شروط وقيد يتحقق بها المقصود الشرعي ، فالصلاة في اللغة الدعاء ، وهي كذلك في استعمال الشارع . غير أنه اشترط في إجزاء الدعاء أن يقرن بركوع وسجود على نحو خاص . والحج في اللغة القصد ، وهو كذلك في استعمال الشارع ، ولكنه اشترط فيه ليكون عبادة أن يكون إلى البيت الحرام ، وأن ينضم إليه وقوف وطواف . وهكذا .

وقد استدلل هكذا :

١- بأن الأسماء الشرعية - من ألفاظ القرآن الكريم ، وهو عربي بالنص ، لقوله تعالى : (إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا) ، وقوله : (بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ) ، ولا يكفي في تحقق هذا الوصف له أن تكون ألفاظه عربية . بل لابد أن تكون مستعملة فيما وضعها العربي له ، فإذا نقلت إلى معان لم يعرفها العربي لها - لم تكن عربية . فلا يكون القرآن الذي وردت فيه عربيا .

٢- أن الشارع لو نقل الألفاظ العربية إلى معان لا يعرفها العربي لهذه الألفاظ - لَعَرَفَ الأمة بهذا النقل ليفهموا مراده . ولا يُعْتَدُّ بالتعريف إلا بخبر متواتر . لعدم قيام الحجة بخبر الأحاد . وليس في الموضوع خبر متواتر ، فتبقى الألفاظ على معانيها اللغوية .

٣- وما احتج به الخوارج والمعتزلة لا دليل فيه :

١- فأما النصوص . فإن المراد بالإيمان في الآية التصديق بالصلاة والقبلة ، والتصديق بهما هو الباعث عليهما ، والمراد بالمصلين في الحديث الأول المصدقون بالصلاة ، وتسمية المصدقين بالصلاة مصلين - من باب المجاز . جرياً على عادة العرب في تسمية الشيء باسم ما يتعلق به نوعاً من التعلق . وحديث الإمامة غير آحاد لا تقوم به حجة ، وإن سلم فالإمامة أثر من آثار الإيمان . فتسمى إيماناً بطريق المجاز .

٢- وأما قولهم إن الشارع وضع عبادات لم تكن معهودة . . إلخ - فإن نقل بعض الألفاظ العربية إلى معان شرعية لا يقتضي قطع الصلة بين هذه

الألفاظ ومعانيها الأولى ، إذ لو كان ذلك لخرجت الألفاظ عن كونها عربية كما قلنا .

(ج) وذهب الغزالي والرازي (١) وجماة - إلى التوسط ، فأنكروا أن تكون الألفاظ الشرعية منقولة نقلاً كلياً عن معانيها اللغوية على نحو ما ذهب إليه المخوارج والمعتزلة ، وأن تكون باقية عليها من غير تصرف فيها إلا بوضع الشروط والقيود على نحو ما ذهب إليه أبو بكر الباقلاني .

وقالوا : إن الشارع تصرّف في الفاظ العربية كما تصرف العرف فيها ، فخصص بعض الأسماء بعض معانيها كالألفاظ الإيمان والحج والصوم ونحوها . كما صنع العرف في لفظ الدابة ، وأطلق بعض الألفاظ على مائة صلة بمناعها : كما أطلق لفظ محرمة على الخمر ، والمحرّم شرابها ، وعلى الأم ، والمحرّم الزوج بها ، وأطلق لفظ الصلاة على الركوع والسجود وما اقترن بهما مما له صلة بالدعاء ، ولفظ الزكاة على المقتدر الواجب إعطاؤه للفقير بسبب انشاء أي الزكاة ، كما تصرف العرف في لفظ الرواية والعاقل ونحوهما .

وعلى هذا يكون ما جعله القاضي أبو بكر قيوداً أو شروطاً شرعية للمعاني اللغوية - ليس شروطاً خارجة عن ماهية المعاني الشرعية ، بل هو أجزاء منها ، وهو الملائم لما جرت عليه الشريعة في تحديد الأركان والشروط . أما ما استدل به القاضي أبو بكر ومن تبعه فردود .

١ - فالتصرف الشرعي في الألفاظ اللغوية على هذا النحو الذي ذكرناه لا يخرج القرآن عن كونه عربياً ، لأن الألفاظ عربية ، ونقلها إلى المعاني الشرعية جرى على نحو ما جرى عليه عرف العرب في الألفاظ العربية .

٢ - وقولهم : إن هذا التصرف لو وقع من الشارع لزم تعريف الأمة به بخبر متواتر - لا يلزم إلا إذا توقف فهم الكلام عليه ، فأما إذا قلنا : المزداد بتكرار الألفاظ مع الترائن الدالة على المراد منها - فقد حصل القرض ، ولرفع التعجيل .

(١) هو نصر الدين محمد بن عمر الرازي المتوفى سنة ٥٠٦ هـ وهو صاحب المصنوع .

٧- ما أبيح للضرورة أو الحاجة يقدر بقدرها

ومعنى هذا أن الإباحة بسبب الضرورة أو الحاجة . لا يصح أن تتعدى القدر الذى يدفع تلك الضرورة أو الحاجة ، فلا يصح للمضطر أن يأكل من الميتة إلا بقدر ما يدفع عنه الضرر ، ولا يشرب من الخمر إلا بقدر ما يسبغ اللقمة ، ولا ينظر الطبيب من العورة إلا بالقدر الذى يمكنه من معرفة الداء ، ولا يصح لواضع الجبيرة أن يستر بها من العضو الصحيح إلا بقدر الاستسكاك ، ولا يؤخذ من الطعام فى دار الحرب إلا بقدر حاجة الجند . وهكذا .

٨- يرتكب أخف الضررين

ومعنى هذا أنه إذا لم يكن هناك بد من ارتكاب أحد أمرين ضارين - وجب ارتكاب أقلهما ضرراً ، ولهذا جاز التفريق بين المرأة وزوجها جبراً عنه إذا ضارها ، ولو ابتلعت دجاجة لولوة ، أو أدخل حيوان رأسه فى قدر وتعلر لإخراجه منه - قلعت مصلحة صاحب الأكثر قيمة على مصلحة صاحب الأقل قيمة ، وضمن قيمة الأقل للمالكه ، وإذا بنى أحد فى أرض غيره بغير إذنه - كانت الأرض ومابنى عليها ملكاً للمالك الأكثر قيمة منهما ، وعليه أن يعرض الآخر بقيمة ماله .

ويدخل فى هذه القاعدة ما قدمنا فى القاعدتين : الخامسة والسادسة .

٩- درء المفسدة مقدم على جلب المصلحة

وذلك لأن عناية الشارع بالمفاسد أشد من عنايته بالمأمورات ، لقوله صلى الله عليه وسلم : (إذا نهيتم عن شيء فاجتنبوه ، وإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم) ولهذا نهى عن الصلاة فى مسجد الضرار فى قوله تعالى : (والذين اغتفلوا مسجداً ضراراً وكفراً وتفريقاً بين المؤمنين وإرصاداً لمن حارب الله

التقسيم الأول

اللفظ باعتبار وضعه للمعنى

اللفظ إما أن يوضع لواحد منفرد ، فيسمى خاصاً .
أو يوضع لمتعدد بوضع واحد ، فيسمى عاماً إن كان مستغرقاً .
وجمعاً منكرأ إن كان غير مستغرق .
أو يوضع لمتعدد ، بوضع متعدد ، فيسمى مشتركاً .

الخاص

هو لفظ وضع للدلالة على واحد منفرد ، سواء أكان واحداً بالشخص كحمد ، أم بالتنوع كرجل وإنسان ، أم بالجنس كحيوان .
وسواء أوضع للنوات كهذه الأمثلة ، أم وضع للمعاني كالعالم والجهل .
وسواء أكان له أفراد في الخارج كالأمثلة السابقة : أم لم يكن كقصر وخمس .
وسواء أكانت الوحدة حقيقية كما مثل ، أم كانت اعتبارية كالألفاظ الموضوعية لكثير محصور ، وهى أسماء الأعداد ، والمنهى .

حكم الخاص :

إذا ورد لفظ خاص في نص شرعى ، فإنه يتناول مدلوله قطعاً : ما لم يدل دليل على صرفة عنه .

والمراد بالقطع معناه العام الذى يشمل القطع الحقيقى الخاص الذى لا احتمال معه ، والقطع الذى يكون معه احتمال لم ينشأ عن دليل : فلا يأتى قطعية الخاص في دلالته على معناه ، إلا أن يكون محتملاً لغير معناه احتمالاً لا يتأعن دليل .
فللفظ ثلاثة أيام في قوله تعالى : (فَصَيَّامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ) - لفظ خاص .
لا يمكن خمله على ما هو أقل أو أكثر من معناه ، فدلالته عليه قطعية .

ولفظ نار في قوله تعالى : (يَا نَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ) -
لفظ خاص معناه النار الحقيقية المعروفة ، ويحتمل أن يراد به غضب نمرود
كما قال بعض الملاحدة ، ولكنه احتمال لم يقم عليه دليل ، فتكون دلالة لفظ
النار على معناه الحقيقي قطعية .

ودلالة لفظ قَتَلَ على معناه في قولك : قتل القاضى المحرم - ليست قطعية ،
إذ يحتمل أن يراد به - حَكَمَ بالقتل - وهو احتمال ناشئ عن دليل ، هو أن
الشأن في القاضى أن يحكم ولا ينفذ .

وفي قوله تعالى : (لَا يُؤْخَذُكُمْ اللَّهُ بِالَّذِي فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ بِوَعْدِكُمْ بَمَا
عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تَطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ
أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ) - لفظ عشرة
مساكين ، ولفظ «أو» في الموضعين ، ولفظ ثلاثة أيام - كلها ألفاظ خاصة ،
لا دليل على صرفها عن معانيها ، فتكون حجة قطعية فيها وضعت له ، فيكون
الحائث غيراً في الكفارة ابتداء بين إطعام عشرة مساكين ، وكسوتهم ،
وتحرير ربة ، فإذا عجز عنها فعليه صيام ثلاثة أيام .

وفي قوله صلى الله عليه وسلم : (في كل أربعين شاة شاة) تقدير
لنصاب الغنم بأربعين شاة ، وتقدير للواجب فيه بشاة ، وكلاهما لفظ خاص
لا يحتمل الزيادة ولا النقص ، فيكون حجة قطعية فيها دل عليه .

وفي قوله صلى الله عليه وسلم : (من اشترى شاة فوجدتها مُحَفَّلَةً فهو بخير
النظرين إلى ثلاثة أيام : إن رضيها أمسكها ، وإن سخطها ردها وصاعاً من
تمر) - لفظ «صاعاً من تمر» خاص ، فهو حجة قطعية في معناه ، ولهذا
عمل به مالك والشافعي وأحمد ، أما أبو يوسف - في إحدى الروايتين عنه -
فقد أوله بشفق قيمة التمر أو اللبن ، لما قلنا في معارضة الخبر للقياس (١) ، فهو
عنده لفظ خاص صرف عن معناه بدليل .

وقد أورد الحنفية في هذا الباب مسائل خالفوا فيها غيرهم من الفقهاء ،

وسمى السماء سقفاً في قوله : (وجعلنا السماء سقفاً محفوظاً) ، والشمس سراجاً في قوله تعالى : (وجعل الشمس سراجاً) ، والسلك لحماً في قوله تعالى : (وهو الذي يضر البحر لتأكلوا منه لحماً طرياً) ، لأن ذكر هذه الأشياء في الكتاب الكريم لم يرد به إلزام الناس باستعمال هذه الألفاظ في تلك المعاني ، بل هو من باب التسمية للدلالة على المعاني المقصودة بهذه الأسماء .

وأما **العرف الفعلي** : ويشمل الإيجابي والسلبي - فهو نوعان :

١ - عرف فاسد ، وهو ما أحل حراماً أو حرم حلالاً ، كاعتقادهم التعامل بالربا ، أو شرب الخمر جهاراً ، أو كشف العورات ، أو عدم إقامة الشاكر الدينية في الحفلات ، أو ماشبه ذلك ، وهذا ما يجب إلغاؤه وعدم الاعتراف به ، وإلا زالت الشريعة ، وحدثت معالمها بمرور الزمان .

٢ - عرف صحيح ، وهو ما لا يحل حراماً ولا يحرم حلالاً : كاعتقادهم الإهداء إلى الروس قبل الزفاف ، وجعلهم المهر قسمين : حالاً ومؤجلاً ، ونحو ذلك . وهذا النوع تجب حراعاته في الإفتاء والقضاء ، لأن المقصود من التشريع إصلاح حال الناس ، وإقامة العدل بينهم في يسر وسهولة ، فإذا جرى الإفتاء أو القضاء على غير ما ألفوه - فانت المصلحة ، وقعوا في ضيق وحرَج .

وقد بنت الشريعة كثيرًا من الأحكام على العرف . ومن ذلك وجوب الدية على العاقلة ، وبناء الإرث والولاية في الزواج على ما عرف من العصبية ، واعتبار الكفافة في الزواج ، وتحكيم العرف في مقدم الصداق ومؤخره عند اختلاف الزوجين .

وكذلك بنى الأئمة كثيرًا من الأحكام على العرف .

فالإمام مالك بن كثيرًا من أحكامه على عرف أهل المدينة .

والإمام الشافعي بنى كثيرًا من أحكام مذهبه الجديد على عرف أهل مصر ، وترك منها ما بناه على عرف أهل العراق والحجاز من قبل .

وقد أبى يوسف رحمه الله إلى أن الحكم الشرعي الذي يثبت بالنص بناء على عرف الناس - يتأثر بتغير هذا العرف ، كوجوب المحاكمة كيلاً في بيع

سبحانه : (الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ قَائِمَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيعٍ بِإِحْسَانٍ) ، ثم أتبع هذا بما يرتبط به ارتباطاً وثيقاً ، وهو حكم أخذ البذل على الطلاق فقال : (وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا بِنَاصٍ شَيْئاً إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ. فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ . تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَكُوهَا . وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ) ، ومعناه : لا يحل لكم في الطلقة الأولى ولا في الطلقة الثانية أن تأخذوا . . . إلخ وهذا يدل على أن الخلع طلاق وإن كان بمال . وهو مذهب عامة الصحابة وأكثر الفقهاء (١) .

ثم عطف سبحانه حكم الطلقة الثالثة على هذا البيان بالقاء - وهي لفظ خاص دال على التعقيب - فقال سبحانه : (وَأَنْ طَلَّقَهَا فَلَا يَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَيْثُ تَكَرَّرَ زَوْجاً غَيْرُهُ) ، وهذا يدل على جواز وقوع الطلاق عقب الخلع ، أى في عدته وخالف الشافعي الحنفية في الموضوعين ، فجعل الخلع فسخاً لا طلاقاً ، (وهو مذهب القديم ، وقول ابن عمر وابن عباس ، وإحدى الروابطين عن عثمان رضي الله عنهم) ، ومنع وقوع الطلاق في عدته . ووجه ذلك عنده أن ذكر الخلع في الآية اعترض لا بيان . وأن القاء عَطَلَتْ الطلقة الثالثة على ما قيل هذا الاعتراض . لا على الخلع ، فتكون الآية دليلاً على أن الخلع ليس طلاقاً . ولا يكون فيها دليل على أن الطلاق عقب الخلع يقع .

ورد الحنفية قول الشافعي هذا بأنه يترتب على الأخذ به إهمال معنى الخاص وهو القاء ، وإفساد التركيب بالفصل بين المتعاقبين .

ونحن نوافق الحنفية على أن ذكر الخلع بيان لا اعتراض . فيكون الخلع طلاقاً لا فسخاً (٢) . ولكننا لا نقرهم على جواز وقوع الطلاق في عدة الخلع استدلالاً بالقاء . لأنها للتعقيب الذكري . فبعد أن بين الله تعالى الطلاق الذي يُعَقَّبُ الرجعة ، وجواز أخذ البذل فيه - عَقَّبَ على ذلك كله ببيان حكم الطلقة الثالثة ، ولهذا كان الكلام بعد القاء - عند جميع الفقهاء - بياناً لحكم الطلقة الثالثة وإن وقعت بعد الطلقة الثانية أو بعد الخلع بسنتين .

(١) راجع ص ١٣٩٠ : كشف الأسرار .

(٢) راجع ص ٥٧ من كتابنا «الفرقة بين الزوجين» نسلم أن المعتدة لا يقع ما بها طلاق ، وص ٨٢ - ٩١ منه ، نسلم أن الخلع طلاق لا يسع .

الأمر

تعريفه :

هو لفظ يُطْلَبُ به الأعلى ممن هو أدنى منه فعلا غير كف . وهو صورة من صور الخالص .

صيفه :

يكون بصيغة « افعل » أو « لتفعل » أو ما يجرى مجراها : كما يجعل الخبرية المستعملة في الإنشاء كقوله تعالى : « وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ » ، وقوله تعالى : (وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ) (١) .

ما وضعت له صيغة الأمر :

وردت هذه الصيغة في لسان العرب مستعملة في الطلب على وجوه عدة (٢) :
منها الإيحاء ، كقوله تعالى : (أَقِمْوا الصَّلَاةَ) .
والندب ، كقوله تعالى : (فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا) .
والتأديب ، كقوله صلى الله عليه وسلم : (كل مما يليك) .

(١) ٢٢٣ ، ٢٢٨ ، البقرة ، وله استعمال القرآن الكريم في طلب الفعل عدة أماليه :
فعل الأمر أو المضارع المقرون بلام الأمر : (حافظوا على الصلوات) ، (ثم ليقتضوا تفهيم)
والتعريض بمادة الأمر : (إن الله يأمرك) ، ومادة الفرض : (لا علينا يا قومينا عليم) ومادة
الكتابة : (كتب عليكم القتال) ، وحصل الفعل المطلوب على المطلوب منه : (والمطلقات
يتربصن) ، والإخبار بأنه عليه : (وقد علم الناس حج البيت) ، وجعله جزءا للشرط : (فإن
أحصرتُمْ لَأُستعْرَضَ من الهدى) ، ووصفه بأنه غير أو بر : (قل إصلاح لهم خير) ، (ولكن
أبهر من آمن) ، وقرنه بوعده (من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له أضعافا كثيرة) .

(٢) جملها في التوضيح ستة عشر وجهاً (ص ١٥٢ ج ١) .

- والإرشاد ، كقوله تعالى : (وَأَسْأَلُوكَ إِذَا تَبَايَعْتُمْ) (١) .
 والإباحة ، كقوله تعالى : (وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا) .
 والتهديد ، كقوله تعالى : (اَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ) .
 والتعجيز : كقوله تعالى : (فَأَنذَرْتُكُمْ مِثْلَهُ) .
 ولهذا اختلفت العلماء فيها وضعت له :

١ - وقيل : إنها مشترك لفظي بين جميع المعاني التي استعملت فيها ،
 فيتوقف فهم المراد منها على القرائن ، وهذا مذهب التوقف الذي نقل عن
 ابن سريج من أصحاب الشافعي .

٢ - وقيل : إنها مشترك لفظي بين الإيجاب والتنب والإباحة .

٣ - وقيل : إنها مشترك معنوي بين هذه الثلاثة ، والمعنى المشترك بينها
 هو الإذن في الفعل ، وهو ماذهب إليه المرتضى من الشيعة .

٤ - وقيل : إنها مشترك لفظي بين الإيجاب والتنب فقط .

٥ - وقيل : إنها مشترك معنوي بينهما ، والمعنى المشترك طلب الفعل .
 ٦ - وقيل غير ذلك .

والمبادر من صيغة الأمر مُجْحَانٌ جانب الفعل على جانب الترك ، ولما
 كان الكلام في صيغة موجهة من الخالق إلى المخلوق - كان هذا قرينة دالة على
 وجوب الامتنال ، بحيث يثاب المكلف على الفعل ويعاقب على الترك ، ولهذا
 قال جمهور العلماء : إنها للوجوب ، ولا تدل على غيره إلا بقرينة ،
 ويؤيد هذا :

١ - أن الله تعالى أمر الملائكة بالسجود لآدم بقوله سبحانه : (اسْجُدُوا
 لِآدَمَ) ، ثم لام إبليس على عدم امتثال الأمر ، وَكَذَّبَهُ مِنْ دَارِ كَرَامَتِهِ :
 (قَالَ مَا مَنَّكَ أَنْ تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ) .

٢ - أنه تعالى ذَمَّ قوماً وتوعدهم لعدم امتثالهم أمره في قوله تعالى : (وَإِذَا

(١) التنب والتأديب والإرشاد - معان متقاربة ، وتمتاز بأن التنب توجيه إلى ما يبرح
 به لو اب الأعمدة ، والتأديب توجيه إلى ما يهذب الأخلاق ويصلح العادات ، والإرشاد توجيه إلى
 ماله مصلحة دنيوية .

تَبَلَّ لَهْمٌ اِذْ كُنَّا لَا يَرْتَكِبُونَ ، وَبَلَّ يَكْتَسِبُ الْمُكْتَسِبِينَ) ، وقوله : (اخْرِجْ مِنْهَا مَذْحُجًا مَذْحُورًا) .

٣ - أنه تعالى تَوَعَّدَ بِالْمَذَابِ من يخالف أمره أو أمر رسوله في نحو قوله : (وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَلَّزْ لُجَّةً نَّارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ) .

٤ - أنه تعالى حذر من مخالفة أمر الرسول ، وتوعد عليها بقوله سبحانه : (فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ) :
هنا إلى أن أكثر ما ورد من الأوامر قد اقترن بما يدل على المراد منه .
فاقترنت أوامر الوجوب بالوعد على الفعل والوعيد على الترك .

واقترنت أوامر التنبه والإرشاد والإباحة بتناول ما هو خلق للعباد .
ومصلحة لهم من غير وعيد على الترك ، ولو جعل الأمر حينئذ للوجوب
لصارت حقوق العباد حقاً لله تعالى وانقلبت المصلحة مضرة .

الأمر بعد الحظر :

اختلف العلماء في مدلول الأمر بعد الحظر . فقليل : إنه للوجوب كغيره من
الأوامر ، لصوم الأدلة الدالة على ذلك ، فلا أثر لوروده بعد الحظر في مدلوله .
والمشهور في كتب الأصول أنه للإباحة ، كما في قوله تعالى : (وَإِذَا
حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا) بعد قوله تعالى : (عَزِيزٌ مُجِيبٌ الْقَسِيدِ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ) ، وكقوله
تعالى : (فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ) بعد قوله
تعالى : (إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ) ،
وكقوله صلى الله عليه وسلم : (كنت نبيكم عن ادخار لحوم الأضاحي من
أجل الدابة التي دفت ، فكلوها وادخروا) .

وأرجح من هذا ما ذهب إليه بعضهم من التفصيل حيث قال :

إذا كان الحظر الذي سبق الأمر قد وقع لعل طارئة - كان الأمر بعده
لرفع ذلك الحظر بارتفاع علته ، ولإعادة الحكم الذي سلك قبل الحظر :
من إباحة ، كما في الأمثلة الثلاثة السابقة ، أو وجوب كما في قوله صلى الله
عليه وسلم لمخاض : (دعى الصلاة أيام أقرائك ، فإذا أذبرت الحيضة فاضلي
عنك الدم وصلي) ، فقد أمرها بالصلاة بعد أن حظرها في أيام الحيض ، فكان

الأمر لرفع الخطر الطارئ، والعود إلى الحكم السابق للصلاة ، وهو الوجوب .
 وإذا وقع الخطر لغير علة معروفة - كان ناهضاً للحكم السابق ، فيكون
 الأمر بعده للإذن بالفعل من غير إيجاب أو ندب ، أى للإباحة ، كما في
 قوله صلى الله عليه وسلم : « كُتِبَ نَيْبَتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ ، أَلَا فُزِرُوهَا » .

الأمر والفور :

صفة الأمر موضوعة لمجرد طلب الفعل ، فلا دلالة لها على فور :
 ولا على تراخ ، وإنما يُفهمُ هذا من القرائن ، ولهذا لو قلت : افعل هذا
 الآن ، أو : افعل هذا غداً - لم تكن متناقضاً في الحالتين ، ولو كان الأمر
 مقتضياً للفور لكان لفظ الآن في الأول لغواً ، وكان لفظ غداً في الثاني نقضاً لمعناه .

وقد اتفقوا على أن الأمر إذا كان مقيداً بوقت يفوت الأداء بفواته .
 كالأمر بالصلوات الخمس - كان دالاً على وجوب أداء الفعل في وقته كما سيأتي
 في الواجب المؤقت . أما إذا لم يكن مقيداً بوقت : كالأمر بالكفارات ،
 وقضاء ما فات من الصوم - فالصحيح أنه يجوز تأخير المطلوب على وجه لا يفوت به .
 والأولى المسارعة إلى الامتثال بمجرد التمكن ، عملاً بعموم الأدلة الداعية
 إلى اغتنام فرصة الخير . كقوله تعالى (وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ
 وَجَنَّةٍ) (١) ، وقوله تعالى : (فَاسْتَقْبُوا الْخَيْرَاتِ) (٢) .

الأمر وتكرار المأمور به (٣) :

لا دلالة لصيغة الأمر على أن المطلوب إيقاع الفعل مرة أو أكثر ، ولما
 كان أقل ما يتحقق به امتثال الأمر إيقاع الفعل مرة - كان هذا لازماً من
 لوازم معناه ، لا جزءاً منه ، أما التكرار فلا يفهم من الأمر إلا بقرينة .

وقال بعض العلماء : إن الأمر يوجب التكرار إذا كان مرتبطاً بشرط ،
 كقوله تعالى : (وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا) ، أو متوطناً بشيئ وصف .

(٢) ٤٨ : السابعة .

(١) ١٣٣ : آل عمران .

(٣) راجع ص ١٢٧-١٣ : أصول البرزوى .

كقوله تعالى : (أَمِ الصَّلَاةُ لِلدُّلُوكِ الشَّمْسِ) ، وقوله تعالى : (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ) .

واعتبر الجمهور وجوب التكرار هنا ناشئاً من ربط الحكم بسبب متكرر ، إذ هو قرينة على وجوب التكرار ، لا من مجرد التعليق بالشرط أو التقييد بالوصف ، ولهذا لا يجب التكرار في مثل قولك لخادمك : إن مررت بالسوق فاشتر الخبز ، وقولك لامرأتك : إن دخلت النار فطلي نفسك .

وقوله تعالى : (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا) - رَبطُ للأمر بوصف هو سبب للحكم ، وهو يوجب تكرار الأمور به بتكرار سببه ، غير أن تكرار القطع بالسرقة الثالثة يتعلل - في رأى الحنفية - لقوات المحل (١) فإن المراد بالأيدى عندهم الأيمان ، أخذاً من قراءة ابن مسعود : (فَاقْطَعُوا أَيْمَانَهُمَا) (٢) ؛ ومتى قطعت اليمنى في السرقة الأولى فأت محل القطع عند السرقة الثالثة .

(١) أما قطع الرجل اليسرى عند السرقة الثانية فقد ثبت بالسنة .

(٢) وقد حمل المطلق في قراءة الجمهور على الملبس في قراءة ابن مسعود لاتحاد الموضوع والحكم ، ودعيل الإطلاق والتقييد على الحكم دون السبب ككثرة الإيمان فيما يأتي .

النهى (١)

تعريفه :

هو لفظ يطلب به الأعلى كف من هو أدنى منه عن فعل ما .

وهو صورة من صور الخالص .

صيغة :

يكون بصيغة : « لا تفعل » وما جرى مجراها كالجمل الخبرية المستعملة في النهي ، كقوله تعالى : (وَبِئْسَ لِلظَّالِمِينَ) ، وقوله تعالى : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْثَلُهُمْ وَبَنَاتُهُمْ) وقوله تعالى : (وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا) الآية (٢) .

ما وضعت له صيغة النهي :

وردت هذه الصيغة في لسان العرب مستعملة في طلب الكف على وجوه

عدة (٣) :

منها التحريم ، كقوله تعالى : (وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمَنَ) .
والكراهة ، كقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْرِمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ) ، وقوله صلى الله عليه وسلم : (لَا تُصَلُّوا فِي مَبَارِكِ الْإِبِلِ) .
والإرشاد ، كقوله تعالى : (لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ) .

(١) راجع ص ١٥٦ ١٥٧ : أصول البزدوى .

(٢) استعمل القرآن الكريم في النهي عن الفعل عدة أساليب : المصارع المبسوط بلا النافية ، (وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِاتِيٍّ هِيَ أَحْسَنُ) ، والأمر الدال على الترك : (وَذَرُوا طَاهِرَ الْإِيمِ وَبَاطِنَهُ) ، والتصريح بمادة النهي : (وَهَبْنِي مِنَ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبِغْيِ) ، ومادة التحريم (عَمَلٌ إِذَا حُرِّمَ بِهِ الْفَوَاحِشُ) ، ونحو الحيل : (لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرْفُلُوا بِالنِّسَاءِ كَرَاهًا) ، ونحو الفعل : (فَلَا تَعْدُوا إِلَّا عَمَلَ الْبَاطِلِينَ) ، ووصفه بأنه شر : (وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَفْهَمُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ حَيْرَانٌ لَهُمْ هُوَ شَرٌّ لَكُمْ) ، وجعله مبيهاً للإثم : (لَنْ يَدُلَّهُ بَعْدَ مَا صَحَّ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُدْلُونَهُ) ، وقرنه بوجوب (وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَتَّقُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَنُفْسُهُمْ بِطَلَابِ الْيَمِّ) .

(٣) جعلها الأمدى في الإحكام سبعة (ص ٢٧٥ ٢٧٦) .

والتأديب ، كقوله تعالى : (وَلَا تَكُنْ مِّنْ تَسْكِرٍ) .

ولهذا اختلف العلماء فيما وضعت له ، كما اختلفوا في صيغة الأمر .

فقبل إنها حقيقة في الكراهة

وقبل هي حقيقة فيهما على سبيل الاشتراك اللفظي أو المعنوي كما سبق .

وجمهور العلماء على أنها للتحريم . ولا تستعمل في غيره إلا بقرينة .

ولا خلاف هنا في أن النهي يقتضي الفور والتكرار ، لأن الامتنال لا يتحقق إلا بترك النهي عنه في جميع الأوقات .

أثر النهي في النهي عنه :

النهي عنه نوعان : فعل ، وقول :

أما الفعل : فقد ينهى عنه الشارع لقيح في ذاته . وهو الأصل في النهي عن الأفعال كالزنا والغضب .

وقد ينهى عنه لقيح في وصفه : كالسجود للشمس (١) ، وصوم يوم العيد ، إذ لم ينه عن السجود لأنه عبود . بل لأنه وقع تعظيماً لغير الله ، ولم ينه عن الصوم لأنه صوم ، بل لوقوعه في يوم العيد . ولهذا لا يكون كل منهما منياً عنه إذا خلا من هذا الوصف .

وقد ينهى عنه لأمر خارج عنه متصل به : كالوطء في الحيض ، وغسل النجاسة بماء مقصوب ، والذبح بسكين مقصوبة . والصلاة في الأرض المنصوبة ، والسفر لقطع الطريق ، ونحو ذلك .

وأما القول : فالمراد به الألفاظ التي جعلها الشارع أسباباً لأحكام تنهى عليها وهي عقود التصرفات الشرعية : من بيع ، وإجارة ، وزواج ، وغيرهما . وقد ينهى عنه الشارع تحليل في أركانه : كعدم صلاحية العاقد للتعرف في تصرفات الجنون ، وعدم قابلية المحل للماجل العقد وسيلة إليه في الواقع : كبيع

(١) مثلاً بالسجود للشمس المنهى عنه لقيح في جزء من أجزائه ، ومثلنا به لما رأينا أظهر ، ولا أثر لهذا الخلاف في الحكم .

الحر والميتة ، والمضامين والملاقيح . وحَبْلُ الحَبْلَةِ (١) وعدم قابليته له في الشرع كبيع الخمر بين المسلمين وتزوج المحارم مع العلم بالحرمية . وقد بُنِيَ عنه لوصف فيه : كعقد الربا ، والبيع بالخمر بين المسلمين . والطلاق المقترن بعدد عند من يمنعه .

وقد بُنِيَ عنه لأمر خارج عنه متصل به : كالبيع وقت النداء لصلاة الجمعة والطلاق في الحيض .

فالمُنْهَى عنه لذاته : من الأفعال ، والمنْهَى عنه لتحليل في أركانه من الأقوال . إذا أتى به المكلف بقع باطلاً ، فلا يترتب عليه ما يترتب على نظيره المشروع من الآثار المحمودة ، والمنافع المقصودة .

فالزنا لا يترتب عليه ما يترتب على نظيره المشروع من ثبوت نسب ، وحرمة مصاهرة (٢) وغيرهما ، بل يأثم فاعله ويستحق العقوبة الزاجرة . والغَضْبُ لا يترتب عليه ثبوتُ الملك للغائب ، بل يجب عليه رد المغصوب قائماً ، وتعويض مالكة إذا اعتدى عليه بالإتلاف (٣) .

ولا ينعقد البيع من المجنون ، ولا بيع الحر والميتة والمضامين والملاقيح ، وحَبْلُ الحَبْلَةِ والخمر بين المسلمين ، فلا يستفاد بذلك ملك ، كما لا ينعقد الزواج بالمحارم ، فلا يثبت به نسب ولا مصاهرة ولا توارث .

والدليل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : (مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ) ، والمنْهَى عنه ليس مأموراً به قطعاً ، فهو على غير أمر الشارع ، فيكبر في مردوداً ، أى باطلاً لاحكام له ، وقد كان الصحابة يستغلون على بطلان

(١) المضامين جمع مضنون ، وهو ما في صلب الفعل من الماء ، والملاقيح جمع ملقوحة أو ملقوح ، وهو الجنين في بطن أمه . وحبل الحبلية - بفتح الحاء - ما سئلته الأنثى أن لا تزال في بطن أمها . وقد كانوا في الجاهلية يبيعون النسل قبل أن يولد في صورة من هذه الصور ، فهو عنه في الإسلام .

(٢) الحنفية يثبتون حرمة المصاهرة بالزنا ، ويقولون : إنه يهله ذلك - لا باحتراز زنا - بل باحترازه ولأنه سب لفرقة الذي هو سب الشريعة ، فأقيم مقامه كما أقيم السفر مقام المشقة في الرخص ، ولم في ذلك كلام فلسفي غير مفهوم ، واجبه إن شئت في ص ٢١١ ج ١ : التوضيح ، و ٢٣٦٥ فتح القدير .

(٣) راجع كلام الحنفية في إفادة النصب الملك أحياناً .

العقود بنى الشارع عنها من غير نكير من أحد منهم ، كما استدل ابن عمر على بطلان نكاح المشركات بقوله تعالى : (وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ) .
والنهي عنه لوصفه : من الأفعال والأقوال - يقع باطلا عند الشافعية وبعض الشيعة وبعض أهل الظاهر .
فالسجود لغير الله وصوم يوم العيد - لا يثاب فاعلهما ، بل يأنم ، ولاهراً بهما ذمته من واجب عليه .
وعقد الربا ، والبيع بالخمر بين المسلمين ، والبيع بشرط يخالف مقتضى العقد - كلها عقود باطلة : لا ترتب عليها أحكام نظائرها المشروعة .
ومن هذا الباب - عند بعض الشيعة وبعض أهل الظاهر - الطلاق في الحيض والطلاق المقرن بعدد .

والدليل على ذلك عندهم احتجاج السلف على بطلان عقد الربا بقوله تعالى : (وَأَحْلَ آلهَ الْبَيْعِ وَحَرَّمَ الرِّبَا) ، وقوله تعالى : (وَذَرُّوا مَا بَيْنَ رِيبَا) ، وقوله صلى الله عليه وسلم : (لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ . . . الحديث) (١) ونحو ذلك .

وعند الحنفية - يقع الفعل والقول فاسداً لا باطلا . قالوا : لأن النهي عنه لوصفه يقتضى مشروعته بأصله ، فيقع مقيداً لحكمه ، ويبقى الإثم ما بقى سبب النهي ، فيطالب العاقد في التصرفات القولية بإزالة سبب النهي ، أو الفسخ إذا كان التصرف قابلاً له ، وعلى هذا يطالب في عقد الربا بالفسخ أو بإلغاء ما في العقد من ربا ، ويطلب في البيع بالخمر بالفسخ أو بالاتفاق على ثمن غيره مشروع .
أما الطلاق في الحيض فقد قالوا : إنه لا يمكن إزالة سبب النهي منه ، وهذا واضح ، وقالوا : إنه لا يقبل الفسخ لأنه يمين (٢) ، وبنا على هذا مطالبة المطلق بما في وسعه وهو المراجعة .

(١) راجع ص ٢٧٩ ج ٢ : الإحكام للأمامي .

(٢) يمد الأصوليون الطلاق في الخمر من النهي عنه لوصفه ، ويطلق الشيعة والظاهرية حكم هذا النوع عليه تطبيقاً صحيحاً فيكون بطلانه ، أما الحنفية والشافعية ليستثنونه من حكمه ، ويسقطونه بالنهي عنه أمر خارج عنه ، فيسكون بنقضه (ص ١٦٩ ج ١ : الإحكام للأمامي) ، وساق رأينا في هذا .

والطلاق المقرن بعدد يوقعونه بعدده . ولعلمهم لا يدخلونه في النسي .
أو يدخلونه فيه . ويقولون : إنه يمين . ولا يمكن فيه إلا هذا .
ولما كان المقصود من العبادات التقرب إلى الله تعالى - كان الفساد فيها
كالباطل . فلا يثاب المكلف بصوم يوم العيد . ولا تبرأ به ذمته من صوم
واجب آخر (١) .

والمنهي عنه لأمر خارج عنه : سواء أكان فعلاً أم قولاً - يقع صحيحاً .
وتترتب عليه آثاره مع الإثم باتفاق . قالوا : لأن جهة المشروعية فيه تخالف
جهة النسي . ولا تَلَزِمُ بينهما . فَتَرْتَبُ الآثار على الفعل أو القول باعتبار وقوعه
كاملاً على الوجه المشروع فيه بحسب حقيقته . والإثم لازم له بسبب ما صاحبه
من أمور خارجة عن تلك الحقيقة .

فتعتبر الزوجة بالوطء في الحيض مدخولاً بها حقيقة . وَيَحِلُّ لِمَنْ طَلَقَهَا
قَبْلُ ثَلَاثًا وَإِنْ كَانَ الْوَاطِئُ آنَفًا . وَغَسَلَ النِّجَاسَ بِالماء المَغْصُوبِ يُرِيْلُهَا
مع الإثم . والذبح بسكين مغصوبة تُذَكِّيْ بِه الذَّبِيْحَةُ مع الإثم . وتصح
الصلاة في الأرض المغصوبة . وتبرأ بها النمة مع الإثم (٢) . والطلاق في
الحيض يقع مع الإثم والبيع وقت النداء يفيد آثاره مع الإثم . وهكذا .

وقد استثنى الحنابلة والزيدية والظاهرية ومالك في إحدى روايتين عنه
ما سَمِعَ عنه من العبادات لأمر خارج عنه . فقالوا : إنه يقع باطلاً ، لأن العبادة
لا يسد فيها من نية التقرب إلى الله تعالى . ولا يصح التقرب إليه بما هو
معصية أو لا يَسْتُ مَعْصِيَةً . وعلى هذا لا تصح الصلاة في الأرض المغصوبة ،
لأنها معصية من حيث إنها مُنَكَّرٌ في ملك الغير من غير رضاء .

وعن مالك وأحمد بن حنبل - في رواية عنه - أن المنهي عنه من الأقوال في
هذا الباب يقع فاسداً . وعليه لا يصح الطلاق في الحيض . ولا البيع وقت
النداء .

(١) مع مساواة الفساد الباطل في عدم برائة النية في العبادات - وثب الحنفية على القول
بالفساد دون البطلان هنا صحة التفرع عن لال : أنه على صوم غد ، فكان غده يوم عيد . وظله ما إذا
قالت المرأة : أنه على صوم غد ، فأصبحت حائضاً . فالصوم لازم في الصورتين ، ويجب أدائه في وقت
صالح له . أما لو قال رجل : أنه على صوم يوم العيد - فلا يصح التفرع رواية الحسن عن أبي حنيفة ،
ومثله ما لو قالت المرأة : أنه على أن أصوم يوم صيفي (ص ٢١٦ ٢١٧ : التوضيح) .

(٢) راجع ص ١٦٢ ج : الإحكام للأمامي .

قال الآمدي - وهو بصدد الكلام في النسي عن التصرفات القولية (١) - :
« ولا تعرف خلافاً في أن مانئى عنه لغيره لا يقصد كالبيع وقت النداء يوم
الجمعة ، إلا ما نقل عن مالك وأحمد بن حنبل في إحدى الروايتين عنه » :
فروع : المسافر لقطع الطريق - وإن كان آثماً بسفره - يستفيد ما يفيد
السفر من الرخص عند كل من الحنفية والمالكية : من الإفطار في رمضان ،
والمسح على الخف ثلاثة أيام : وقصر الصلاة - خلافاً للشافعية والحنابلة ، فقد
قالوا : لا يصح - في باب العبادات - أن تكون المعصية وسيلة إلى النعمة (٢) .
تثنيه : خلاصة ما أطمئن إليه في هذا الباب :

أن مانئى عنه لذاته - إذا وقع من المكلف - فلا كان أو قولاً - وقع
باطلاً فلا يترتب عليه ما يترتب على نظيره المشروع ، وقد يترتب عليه حكم
شرعى زاجر .

وما نهي عنه لوصفه - إن كان عبادة وقع باطلاً . كالسجود لغير الله ،
وصوم يوم العيد ، وإلا كان فاسداً ، ويرتفع فسادُه بإزالة سبب النهي أو
إلغائه إن أمكن كعقد الربا ، والبيع بالخمر بين المسلمين ، والطلاق المقرن بعدد .
وإذا اعتبرنا الطلاق في الحيض من هذا الباب - كما قيل - فإن إلغاء
سبب النهي عنه معتل ، فيكون باطلاً .

وما نهي عنه لأمر خارج عنه - يقع صحيحاً ، وترتب عليه آثاره مع
الإثم كالوطء في الحيض ، وإزالة النجاسة بماء مفسوب ، والتذكية بسكين
مقصوبة والبيع وقت النداء ، إلا أن يكون عبادة فلا تصح ، كالصلاة في
الأرض المخصوبة ، أو يكون منوطاً لرخصة في عبادة فلا تستفاد به هذه
الرخصة ، كالسفر لقطع الطريق .

والطلاق في الحيض من هذا الباب ، غير أننا نرى خطأه ، لأنه حل
لعقده الزواج التي يجزئ الشارع بقاءها ، ولذا كان أبغض الحلال إليه ،
فلم يشره إلا للحاجة الملحة ، وجعله ملكاً للزوج وحده بقيد خاصية تضيقاً
لداثرة وقبحه ، فإذا استعمله على غير الوجه المشروع فقد استعمل ما لا يملك ،
فيكون باطلاً .

(١) راجع ص ٢٧٦ ج ٢ : الإحكام للآمدي .

(٢) في الحديث الشريف : وإن الله لا ينال فضل بمعصية (ص ٩٤ : الرسالة للشافعي) .

إطلاق الخاص وتقييده

الإطلاق والتقييد : مما يعرض لخاص ، أمراً أو نهياً ، أو غيرهما .
فالمطلق : لفظ خاص لم يقيد بقيد لفظي يقلل شيعه . كقولك :
حيوان . وطائر . ومصرى ، وتلميذ ، وكتاب ، فإنها ألفاظ وضع كل
منها للدلالة على فرد واحد شائع في جنسه .

والتقييد : لفظ خاص قيد بقيد لفظي يقلل شيعه ، كقولك : حيوان عاقل ،
وطائر أبيض . ومصرى مسلم ، وتلميذ عراقي . وكتاب أدب ، فقد قيد
الخاص هنا بقيد لفظي يقلل شيعه ، ويقصره على بعض أنواعه .

والجمع المنكر - على القول بعدم دخوله في العام - يلحقه الإطلاق
والتقييد كالخاص . كقولك : تلاميذ . ومصريون ، وكتب ، فإنها جموع
منكرة وضع كل منها للدلالة على أفراد شائعة ، فإذا قلت : تلاميذ مجتهدون ،
ومصريون مسلمون . وكتب تاريخ - فقد قيدت اللفظ بما يقلل شيعه ،
ويقصره على بعض أنواعه . وعلى القول بدخوله في العام يسمى ما يلحقه من
ذلك قصراً أو تخصيصاً كما سيأتي في الصام .

حكم المطلق والتقييد :

يعمل بالتقييد حيثما ورد مقيداً . ويعمل بالمطلق حيثما ورد مطلقاً ما لم يدل
دليل على تقييده . ومن ذلك قوله تعالى : (وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِناً خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ
مُؤْمِنَةٌ) . فقد قيد القتل بكونه خطأ . فوجب الكفارة فيه دون غيره ،
وقيدت الرقبة بالمؤمنة . فلا تجزئ الكافرة .

وقوله تعالى بعد بيان أنصباء الورثة : (مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَا أَوْ ذِينَ) -
وردت الوصية فيه مطلقة . ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي سعداً عن
الوصية بأكثر من الثلث . فدل هذا على تقييدها بعدم الزيادة عليه .

وقوله تعالى : (وَالَّذِينَ يَظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ
مِنْ قَبْلِ أَنْ يَبَاسَ . ذَلِكَمْ نَوْعُكَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ . فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَعَسَاءٌ)

شَهْرَيْنِ مُتَابَعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَبَاسًا . قَدْ كَمْ يَشْتَطِعُ فَاِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا) - ذكرت الرقبة فيه مطلقة ، فتجزىء المؤمنة والكافرة على السواء ، وقيد الشهران بالتتابع ، فلا يجزىء الصيام المفرق . وقد جعلت الآية كفارة العود في الظهار واحداً من ثلاثة أمور خاصة : «تحرير رقبة» ، «صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَابَعَيْنِ» ، «إِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا» ، وَقَيَّدَتِ التَّحْرِيرَ بِصِيَامِ الشَّهْرَيْنِ بِكُونهما قبل التماس ، فوجب مراعاة هذا القيد عند التكفير بواحد منهما ، ولم تقيد الإطعام بذلك . فصح أن يكون بعد التماس ، إلا أن يدل دليل على تقييده .

وقد استدل الشافعية على تقييده بالقياس على أخويه . وبما روى أن رجلاً ظاهر من امرأته ، ثم واقمها قبل أن يُكْفَّرَ ، وأخبر النبي صلى الله عليه وسلم فقال له (ما حملك على ما صنعت ؟) . قال : رأيت بياض ساقها في القمر . قال : (فاعتزِلْها حتى تُكْفَّرَ) (١) . من غير تقييد للكفارة بخصلها .

أما الحنفية فيوجبون تقديم الإطعام على المس . قياساً على أخويه ، وعملًا بالحدِيث كما قال الشافعية ، ثم يعود بعضهم فيقول : إن تقديم العتق والصيام شرط لحل الوطء ، وتقديم الإطعام - مع كونه مطلوباً - ليس شرطاً له ، عملاً بالإطلاق والتقييد في الآية ، وبهذا يظهر لهم وجه ما روى عن أبي حنيفة : أن المظاهر إذا مس في أثناء الصيام يستأنف . وإذا مس في أثناء الإطعام لا يستأنف (٢) .

حمل المطلق على المقيد (٣) :

قد يرد اللفظ مطلقاً في نص شرعي ، ويرد بعينه مقيداً في نص شرعي آخر ، فهل يُعْمَلُ بكل منهما على حاله ؟ أم يقيد المطلق بالمقيد الذي ورد في المقيد ؟ قال جمهور الحنفية : قد يتحد الموضوع والحكم في التصيين . وقد يختلفان . وقد يختلف أحدهما فقط . فإذا اتحد الموضوع والحكم ، ودخل الإطلاق

(١) ص ١٢٢ ٢٣ : للذهب .

(٢) ص ٢٢٤ ٢٣ : فتح القدير ، ١٤ ج ٩ : تفسير الألويسي .

(٣) راجع ص ١٤ ١٥ : التوضيح ، ٢٨٧ ج ٢ : كشف الأملار .

والتقييد على الحكم لا على سببه - وجب حمل المطلق على المقيد ، دفعاً للتعارض ، وإلا لم يحمل عليه إلا بدليل .

وقال جمهور الشافعية : متى اتحد الحكم الذى دخل الإطلاق والتقييد عليه أو على سببه - وجب حمل المطلق على المقيد ، وإلا لم يحمل عليه إلا بدليل . وإليك أمثلة توضح ذلك .

١ - اتحاد الموضوع والحكم ، ودخول الإطلاق والتقييد على الحكم :
روى عن سعد بن أبي وقاص أن رجلاً قال للنبي صلى الله عليه وسلم : إنى أفطرت فى رمضان ، فقال له (أعتق رقبة ، أو صم شهرين ، أو أطعم ستين مسكيناً) وروى عن أبى هريرة أنه صلى الله عليه وسلم قال - فى حديث الأعرابي الذى واقع امرأته فى رمضان - : (فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟) .

فالموضوع فى الحديثين واحد ، وهو حادثة الإفطار فى رمضان بسبب ما ، والحكم فيهما واحد ، وهو وجوب صيام شهرين ، والإطلاق فى الأول ، والتقييد بالتتابع فى الثانى - داخلان على الحكم وهو وجوب صيام الشهرين ، لا على السبب الذى هو انتهاك حرمة شهر رمضان بتعمد الإفطار فيه .

فالحنفية يقولون : إن مطالبة المكلف بصيام شهرين ولو غير متتابعين مُعَارَضٌ لمطالبته بصيام شهرين متتابعين ، إذ الأول يقتضى إجزاء الشهرين غير المتتابعين ، والثانى يقتضى عدم إجزائهما ، فيجب - توفيقاً بين النصين ، ودفعاً لما بينهما من تعارض - أن يحمل المطلق على المقيد ، أى يُقَصَّرَ على أحد نوعيه من غير حاجة إلى دليل خارجى لهذا الحمل (١) .

والشافعية يوافقون الحنفية على وجوب حمل المطلق على المقيد فى هذا الباب ، غير أنهم يحملون الحديث الأول على الإفطار بالوقاع كالثانى ، وبهذا يتحد الموضوع اتحاداً تاماً ، وتكون الكفارة واجبة على من أفطر بالوقاع ، دون من أفطر عامداً بطعام أو شراب (٢) .

(١) راجع ص ٧١ - ٧٢ : الفتاوى مع الفتح .

(٢) راجع ص ٢٢١ - ٢٢٤ : كلف الأسرار .

ومن هذا الباب قوله تعالى في كفارة اليمين : (فَنَ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ) ، وفي قراءة ابن مسعود : (فَنَ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مَتَابَعَاتٍ) . فقد اتحد الموضوع والحكم ، ودخل الإطلاق والتقييد على الحكم لا على سببه ، فيحمل المطلق على المقيّد ، ويشترط التابع في الصيام عند الحنفية ، لأن قراءة ابن مسعود عندهم مشهورة ، تصلح مقيدة لمطلق الكتاب ، ومخصصة لعامه ، والشافعية لا يمتثلون بغير المتواتر من القراءات ، فلا يحملون المطلق هنا على المقيّد . ومنه أيضاً ما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال : (لا نكاح إلا بشهود) . وأنه قال : (لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل) ، وقد حمل الشافعية المطلق على المقيّد هنا ، فاشتراط العدالة في شاهدي عقد الزواج ، أما الحنفية فعملوا بالمطلق من غير تقييد ، وبهذا خالفوا قاعدتهم من غير وجه صحيح (١) .

وإنما حُمِلَ المطلق على المقيّد دون العكس لأن المطلق ساكت عن القيد لا يثبت ولا ينفيه ، فيكون صادقا بالمطلق وبالمقيّد ، والمقيّد ناطق بالقيد ومعتد به ، فيكون صادقا بالمقيّد دون المطلق ، وبهذا يكون حمل المطلق على المقيّد إلفاء لبعض المطلق فقط ، وحمل المقيّد على المطلق إلفاء للمقيّد كله ، ولا شك في أن التوفيق بين نصين متعارضين يحمل أحدهما على بعض ما يحتمله ويصدق به - أولى من التوفيق بينهما بإلفاء أحدهما كله وإبطال دلالة .

ويعتبر المقيّد بياناً للمطلق ، لا نسخاً له ، لأنه لم يثبت أن نصاً شرعياً ورد مطلقاً وعمل الناس به حيناً على إطلاقه ، ثم ورد نص يقتضي تقييده ، ولو ثبت هذا لكان الثاني ناسخاً للأول نسخاً جزئياً (٢) .

٢ - اتحاد الموضوع والحكم ودخول الإطلاق والتقييد على السبب :

قال صلى الله عليه وسلم : (في خمس من الإبل زكاة) ، وروى أنه قال : (في خمس من الإبل السائمة زكاة) ، فقد اتحد الموضوع وهو زكاة الإبل ، والحكم وهو الوجوب ، ودخل الإطلاق والتقييد على السبب الذي هو مناط الحكم ، وهو العدد الخاص من الإبل .

(١) راجع ص ١٨٥ ٢٣ : المستصحب ، ٢٣ ٢٥١ : فتح القدير .

(٢) راجع تراجم النسخ من المستصحب في باب النسخ ، وقد سبق ص ٢١٣ وما بعدها .

وقال تعالى : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِزْيِرِ . .) وقال سبحانه (قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أَوْحَى إِلَى غَيْرِي إِلَّا عَلَى طَائِعٍ يَقَطَعُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مُسْفُوحًا أَوْ لَحْمُ خِزْيِرٍ . . .) فقد اتحد الموضوع وهو تناول الدم ، والحكم وهو الحرمة ، ودخل الإطلاق والتقييد على مناط الحكم وهو الدم .

وعن ابن عمر رضى الله عنهما - أن النبي صلى الله عليه وسلم - فرض زكاة الفطر صاعاً من تمر ، أو صاعاً من شعير ، على كل عبد أو حر ، صغير أو كبير ، وفي رواية أخرى عنه : « على كل حر أو عبد ، ذكر أو أنثى ، من المسلمين » . فقد اتحد الموضوع وهو زكاة الفطر ، والحكم وهو وجوب صاع من تمر أو صاع من شعير ، ودخل الإطلاق والتقييد على السبب الذى هو مناط وجوب الزكاة ، وهو إنسان يملك المكلف ويلى أمره .

وقد مضى الشافعية على قاعدتهم ، فحملوا المطلق على المقيد فى كل ذلك ، فلا تجب الزكاة عندهم فى الإبل إلا فى السائمة ، ولا يحرم من الدم إلا المسفوح . ولا تجب زكاة الفطر إلا على من يَمُوتُ المكلف من المسلمين (١) .

أما الحنفية فقد حملوا المطلق على المقيد فى المثال الأول لقوله صلى الله عليه وسلم : (ليس فى العوامل والحوامل والعلوفة صدقة) ، وفى المثال الثانى لأن تعلق الحرمة بما فى اللحم والعروق من الدم فيه حرج شديد ، والحرج مرفوع عن هذه الأمة .

أما فى المثال الثالث فقد ذهب جمهورهم إلى عدم الحمل ، وأوجبوا على المكلف زكاة من يموت من مسلمين وغير مسلمين ، قالوا : لأنه لا تنافى بين الأسباب ، فإن الأمر الواحد يضع أن يكون سبباً لعدة أسباب ، وهذا فى باب الطاعة والامتثال أحوط . وذهب بعضهم مذهب الشافعية اكفاء باتحاد الموضوع والحكم وتعادداً ، النصيب فى القوة .

٣- اتحاد الموضوع ، واختلاف الحكم :

قال تعالى في التطهر بالوضوء : (فَاعْبُدُوا وَجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ) وفي التطهر بالتيمم : (فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ) .

فقد اتحد الموضوع وهو التطهر أو رفع الحدث استعداداً للصلاة .
واختلف الحكم ، فهو في الأول غسل الأيدي : وفي الثاني مسحها ، وتقيده غسل الأيدي بكونه إلى المرافق ، وأطلق مسحها .

وقد اتفقوا على أن المطلق لا يحل على التقيده في هذا الباب إلا بدليل ، خلافاً لتغر قليل من الشافعية ، ذهب إلى ما يخالف قاعدتهم .

وظاهر الرواية عند الحنفية حمل المطلق على التقيده في هذا المثال : ووجوب مسح اليدين إلى المرفقين عند التيمم ، لما روى أبو أمامة وابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم قال : (التيمم ضربتان ، ضربة للوجه ، وضربة لليدين إلى المرفقين) ، وهو مذهب جمهور الشافعية (١) .

أما المالكية والحنابلة فقد أبقوا المطلق هنا على إطلاقه ، وأوجبوا المسح في التيمم إلى الكوعين فقط ، لعدم صحة الحديث عندهم ، حتى قال الإمام أحمد : من قال إن التيمم إلى المرفقين - فلأنما هو شيء زاده من عنده (٢) .

ومن هذا الباب ما قدمنا في كفارة الظهار من تقييد الحاصلتين : الأولى والثانية بكونهما قبل التماس دون الحصلة الثالثة . وقد بينا ما فيه .

٤- اختلاف الموضوع واتحاد الحكم :

قال تعالى في كفارة القتل خطأ : (وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِناً خطأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ) . وقال في كفارة الظهار : (فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَبَاسَ) .
فالموضوع في الأول القتل خطأ ، وفي الثاني الرجوع في الظهار ، والحكم هو تحرير الرقبة فيهما . وقد قيدت الرقبة بالإيمان في النص الأول دون الثاني .

(١) ص ٣١٩ : المذهب ، ٨٩ ج ١ : فتح القدير . وتفسير الألوسي آية النساء .

(٢) ص ٧٠ ج ١ : زاد المعاد ، ٣١١ ج ١ : مسلم الشبوت ، ١٨٥ ج ٢ : المستصحب .

٥ - اختلاف الموضوع والحكم جميعاً :

قال تعالى في كفارة القتل خطأ : (فَنَزَّلْنَا مُدْرِكَاتِهِ فَمَسًّا ثُمَّ يُؤَدِّي كَفَّارَتَهُ لَهَا) ، وقال في كفارة اليمين : (فَنَزَّلْنَا مُدْرِكَاتِهِ فَمَسًّا ثُمَّ يُؤَدِّي كَفَّارَتَهُ لَهَا) ، فالموضوع في الأول القتل الخطأ ، وفي الثاني كفارة اليمين ، أو كفارة التمتع في الحج . والحكم في الأول صيام شهرين ، وفي الثاني صيام ثلاثة أيام ، وقد قيد صيام الشهرين في الأول بالتتابع ، ولم يقيد صيام ثلاثة الأيام في الثاني بذلك .

وواضح أنه ليس بين المطلق والمقيد في هذا النوع أية صلة تقتضي الربط بينهما ، ولهذا لا خلاف في عدم الحمل هنا ، قالوا : إلا إذا كان المعنى الإجمالي للنصين يقتضي التقييد ، كما إذا قال ذو السلطان لنوابه : لا تعتقوا رقبة كافرة ثم قال لواحد منهم : أعتق عني رقبة - فإن حاصل معنى النصين ، مع ملاحظة أن الأول عام مخصوص والثاني خاص مطلق - يقتضي تقييد رقبة في الثاني بتقييد وصفها في الأول فكأنه قال له : أعتق عني رقبة مؤمنة . وفي هذا تقييد المطلق بقيد فهم من العام المخصوص ، فهو من باب تقييد المطلق بدليل ، لا من باب حمل المطلق على المقيد .

وبخلاصة ما يظهر لي في هذا الموضوع : أن المطلق يحمل على المقيد إذا اتحد الموضوع والحكم جميعاً ، سواء أَدَخَلَ الإطلاق والتقييد على الحكم أم على سببه ، وإذا اختلف الموضوع أو الحكم - لم يحمل المطلق على المقيد إلا بدليل .

العام

هو لفظ وضع للدلالة على أفراد غير محصورين على سبيل الشمول والاستفراق . ولا فرق بين أن تكون دلالة على ذلك بلفظه ومعناه : بأن كان بصيغة الجمع : كالمسلمين والمسلمات ، والرجال والنساء ، أو بمعناه فقط : كالرهط ، والقوم (١) ، والجن ، والإنس ، ومن ، وما (٢) .

والمراد بعدم الحصر ألا تكرر في اللفظ دلالة عليه وإن كان في الواقع محصوراً : كالسموات .

فيخرج الخاص ، لأنه وضع للدلالة على فرد واحد أو أفراد محصورين . ويخرج المشترك ، لأنه لم يوضع ليدل على معانيه المختلفة على سبيل الشمول . بل وضع لكل منها بوضع خاص (٣) .
ألفاظ العموم وما وضعت له :

الألفاظ الموضوعية لإفادة العموم كثيرة : منها :
١ - المعروف بالإضافة أو بال الجنسية من الجمع وأسمائها ، كالذى في

(١) القوم اسم لجماعة الرجال خاصة ، والرهط اسم لما دونه المشرة من الرجال ليس لغيرهم امرأة .

(٢) ماهو عام بمعناه فقيط قد يكون متناولاً لمجموع الأفراد من حيث هو مجموع بصرف النظر عن آحاده : كالرهط والقوم ، وقد يكون متناولاً لكل فرد من الأفراد مجتمعاً مع غيره أو متفرداً : كن في قوله صل الله عليه وسلم : (من دخل دار أبي سفيان فهو آمن) ، وقد يكون متناولاً لكل فرد على شرط أن يتفرد : كن في قوله : من جاهد أولاً فله مكافأة ، والعموم هنا بدل ، وهو مجال الاشتباه بين العام والخاص ، فإن التكررة في سياق الإثبات كتكرار : رأيت رجلاً ، وهات دواة وللمأ - لفظ خاص ، والمراد بها واحد غير معين من أفراد هذا النوع ، ولا فرق بينها وبين ماهو عام عموماً بدلياً إلا من حيث الوضع الأصل ، فالتكررة في سياق الإثبات موضوعة الواحد . وإن كان شاملاً ، واللفظ العام عموماً بدلياً موضوع للشمول ، ويطرأ له معنى الوحدة من عارض ككلمة (أولاً) في المثال السابق (راجع ص ١٧٢ ١٥ : من تهذيب القلوبي للقرافي ، ص ٤٩ ج ١ : التوضيح) .

(٣) هذا بالإضافة إلى معانيه المختلفة ، فأما بالإضافة إلى معنى واحد منها فإنه يصبح أن يكون عاماً أو خاصاً . فلفظ العموم بالإضافة إلى الباصرة والجارية مشترك ، وبالإضافة إلى معنى واحد منهما عام يشمل جميع أفرادهم . ولفظ عين بالإضافة إلى معانيه المختلفة مشترك ، وبالإضافة إلى

معنى واحد منها خاص . ولفظ عين بالإضافة إلى معانيه مشترك ، وإلى معنى واحد منها جمع مشترك .

قوله تعالى : (يُوَصِّحُكُمْ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ) ، وقوله تعالى : (يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ) وقوله تعالى : (إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ . . .) ، وقوله تعالى : (لَارْجَالُ نَصِيبٍ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ . . .) :

٢ - المفرد المعروف بألجنسية ، كالذي في قوله تعالى : (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) ، وقوله صلى الله عليه وسلم : (مطل الغنى ظلم) . فإذا كانت أُل لتعريف الماهية كقولك : « الإنسان حيوان ناطق » ، أو للمهد الذهني كقولك : « أكلت الخبز » وشربت الماء - لم يكن المعروف بها عاماً .

٣ - أسماء الشرط : كن ، وما ، وأي ، وأين ، كقوله تعالى : (قُلْ شَهِدَ بَيْنَكُمْ الشَّهْرُ فَلْيُسْمِعْهُ) . وقوله تعالى : (وَمَا تَنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُؤْتِ إِلَهُكُمْ) . وقوله تعالى : (أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ الْأَسْمَاءَ الْحُسْنَى) ، وقوله تعالى : (أَيُّهَا تَحَوَّنَا يُدْرِكُكُمْ الْمَوْتُ) .

٤ - أسماء الاستفهام : كن ، وماذا ، وحي ، وأين ، كقوله تعالى : (مَنْ فَعَلَ هَذَا بِآلِهَتِنَا ؟) . وقوله تعالى : (مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا ؟) . وقوله تعالى : (مَنَى نَفْسُ اللَّهِ ؟) . وقوله : (أَيُّ مَا كُنْتُمْ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ ؟) .

٥ - الأسماء الموصولة ، كقوله تعالى : (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَرَوْنَ بَعْضَهُمْ) . وقوله تعالى : (وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا رَزَاكُمْ) .

٦ - النكرة في سياق النفي أو النفي أو الشرط ، كقوله تعالى : (قَالُوا مَا أَتَى اللَّهُ النَّاسَ بِشَيْءٍ) . وقوله صلى الله عليه وسلم : (لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ) . وقوله تعالى : (وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا) . وقوله تعالى : (لَا يَسْتَحْيِهِ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ) . وقوله تعالى : (لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ) وقوله تعالى : (إِنَّ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ فَبَيِّنُوا) . وقوله تعالى : (وَإِنْ بَرَأَ آيَةٌ تَعْرِضُوا) .

٧ - النكرة الموصوفة بوصف عام . كقوله تعالى : (وَلَقَدْ مَوْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ) . وقوله تعالى : (قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا سُوءٌ) . فإذا كان الوصف خاصاً لم تكن عامة ، كقولك : « كافى » تلميذاً تقدم على من عداه .

٨ - ما أضيف إليه كل وجميع لفظاً أو معنى ، كقوله تعالى : (كل نفس بما كسبت رهينة) ، (قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ) ، (وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَادِرُونَ) ،

(أَمْ يَقُولُونَ كُنْ جَمِيعٌ مُنْتَبِرًا) . وكقولك : يكافأ كل ناجح بعشرين ديناراً . وقولك : يكافأ جميع الناجحين بألف دينار . غير أن العموم فيما دخلت عليه كل-إفرادى : يتعلق الحكم فيه بكل فرد . بقطع النظر عن غيره . وفيما دخلت عليه جميع - اجتماعى : يتعلق الحكم فيه بالمجموع (١) .

وقد اختلف العلماء فيما وضعت له صيغ العموم :

ف قيل : إنها وضعت للاستفراق مالم يدل دليل على التجوز بها عن وضعها . وقيل : إنها موضوعة لأقل الجمع .

وقيل : إنها مشتركة بين الاستفراق وأقل الجمع وما بينهما . غير أن دخول أقل الجمع فيها ضرورى لصديق الكلام (٢) .

والأول رأى الجمهور . وهو أرجحها . والدليل عليه :

١ - أن المتبادر من صيغ العموم هو الشمول . ولذلك لا يُعْتَرَضُ على من أطاق الأمر العام متناولاً كل ما يصلح له . ويُلام من خصه ببعض أفرادها من غير دليل من الأمر . فلو قال سيد لعبد : كُلْ مِنْ دَخْلِ دَارِي فَأَعْطَاهُ دَرهماً ، فأعطى كل داخل من غير تفرقة بين قريب وبعيد ، وطويل وقصير . لم يكن للسيد أن يقول له : لم أعطيت البعيد أو القصير . وإذا أعطى القريب دون البعيد أو الطويل دون القصير - كان للسيد أن يلومه . ولا يُقْبَلُ منه أن أن يعتذر بقوله : لقد فهمت أنك تريد هذا دون هذا . والتبادر دليل الوضع الحقيق .

٢ - ما جرى عليه الكتاب الكريم في مثل قوله تعالى : (وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ قُلْ مَنْ أَنزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ

(١) وضحوا هذا بما روى عن محمد بن السبر الكبير من الأمثلة ، وملخصه أن القائل إذا لال مجتهد : من دخل هذا الحصن أولاً لله ألف دينار ، فدخل واحد - استحق الألف ، وإن دخله جماعة لم يستحق أحد منهم شيئاً ، وإذا لالهم : كل من دخل هذا الحصن أولاً لله ألف دينار . فدخله واحد - استحق الألف ، وإن دخله جماعة استحق كل منهم ألفاً . وإذا لالهم : جميع من دخل هذا الحصن أولاً لله ألف دينار ، فدخله واحد - استحق الألف ، وإن دخله جماعة استحقوا ألفاً تقسم بينهم (راجع ص ٨ - ١٠ ج ٢ : أصول البرزوى ، وص ٦٠ ج ١ : التوضيح) .

(٢) الرأى خاطئهم في أقل الجمع وأدلة كل فريق في ص ٥٠ ج ١ : التوضيح

مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ) ، فلولا العموم والشمول ، في كلمتي « بشر » ،
و « شيء » - ما صلح أن يكون إنزال الكتاب على موسى رحمة عليهم ،
وتقضى لكلامهم .

٣- ما أجمع عليه الصحابة وعلماء اللغة من إجراء ألفاظ الكتاب والسنة
على عمومها حتى يقوم دليل على الخصوص ، فطلبوا الدليل على الخصوص لا
على العموم ، ولذلك استدلوا على إرث فاطمة رضى الله عنها بقوله تعالى :
(يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ . .) حتى قَفَلَ إليهم أبو بكر قوله صلى الله عليه
وسلم : (نحن معاشر الأنبياء لا نورث) ، وكذلك فهموا مثل قوله تعالى :
(وَذُرُوا مَا بَيْنَ يَدَيْ مِنَ الزَّيَا) وقوله تعالى : (لَا تَقْتُلُوا الصَّيِّدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ) ، وقوله
صلى الله عليه وسلم (لَا يَقْتُلُ وَالِدُ بَوْلَدِهِ) ، وقوله : (لا وصية لوارث) .

خطاب القرآن للرسول :

إذا ورد في الكتاب الكريم خطاب الرسول - فهل يتناول الأمة معه ؟

١- إذا اشتمل الخطاب على ما يدل على أنه خاص به صلى الله عليه وسلم -
كان خاصاً به ، كقوله تعالى : (وَأَمْرًا مُّؤَمَّنَةً إِنَّ وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ
النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَّكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ) ، وقوله تعالى : (وَبَرَزَ
أَلَيْلٍ فَهَبَّجْدَ بِهِ نَاقِلَةً لَّكَ) .

٢- وإن اشتمل على ما يدل على تناوله للأمة - كانت داخلة فيه قطعاً ،
كقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ) ، وقوله تعالى
(فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاهَا لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي
أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا) .

٣- وإذا خلا من الأمرين - فإنه يتناول الأمة شرعاً ، وإن لم يتناولها
لفظاً ، لأن الله تعالى أرسل رسوله لهداية خلقه ، ولا يكون ذلك إلا باقتدائهم
به ، ولهذا أمرهم بطاعته ، ومن هذا قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّبِعِ اللَّهَ وَلَا تُطِيعِ
الْكَاذِبِينَ وَالْمُنَافِقِينَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا) .

عموم إجابة الرسول وعصومه (١) :

قد يُسأل الرسول صلى الله عليه وسلم سؤالاً ، فيجيب بجواب غير مستقل عن السؤال : كنتم ، أو : لا ، وحينئذ يعتبر الجواب عاماً أو خاصاً تبعاً لعموم السؤال أو خصوصه ، وقد يجيب بجواب مستقل عن السؤال . فتكون الدبرة في الاستنباط بعموم لفظ الجواب أو خصوصه دون لفظ السؤال .

فمن الأول أن يسأل سائل فيقول : أنتوضأ بماء البحر ؟ فيجيب : نعم ، فإن الحكم يكون عاماً تبعاً للسؤال . ولو سأل فقال : أنتوضأ بماء البحر ؟ فأجيب : نعم - كان الحكم خاصاً كذلك ، وعموم هذا للمكلفين إنما يكون بدليل خارج عن هذا اللفظ ، وهو ماثبت شرعاً من تساوى الناس ، وعموم الشريعة .

ومن الثاني ما روى أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : إنا نركب البحر ، ونحمل معنا القليل من الماء ، فإن توضأنا عطينا ، أنتوضأ بماء البحر ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : « هو الطهور ماؤه ، الحل ميتته » ، فالجواب كلام مستقل عام ، في الوضوء والغسل ، للسائل وغيره ، مملووراً وغير مملوور ، وإن كان السؤال خاصاً بالوضوء عند الحاجة إلى الماء العذب .

ومثل هذا أن يتكلم الرسول صلى الله عليه وسلم في حادثة من غير سؤال : كالذي روى أن مولاة ليمونة تصدق عليها بشاة ، فانت ، فر عليها الرسول صلى الله عليه وسلم ، فقال : (هلا أخذتم إهابها ، فلبثتموه ، فانتعتم به ؟) ، فقالوا إنها ميتة . فقال : (إنما حرم لحمها - وفي رواية - إنما إهاب فبيع فقد طهر) فالحكم عام . لعموم الحديث ، وإن كان في حادثة خاصة .

ويقاس على كل هذا ما ورد في الكتاب الكريم من سؤال وجواب ، لما أثر عن الصحابة ومن بعدهم ، من التنك بالمعمومات وإن كانت واردة في سؤال خاص ، أو حادثة خاصة ، وهو المراد بقول العلماء : « الدبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب » .

إطلاق الخاص على ما هو عام :

قد يطلق الخاص على العام الذي يتناول من الأفراد أقل من عام آخر أعم منه ، ويسمى حينئذ خاصاً إضافياً ، كالذي في قوله صلى الله عليه وسلم : (ليس فيما دين خمسة أوسق صدقة) ، فإنه عام فيما دون خمسة الأوسق ، وقوله صلى الله عليه وسلم : (فيما سقت السماء العشر) ، فإنه عام في كل ما سقت السماء ، قليلاً كان أو كثيراً ، وأفراد العام الأول بعض أفراد العام الثاني ، فيكون الأول خاصاً بالإضافة إلى الثاني .

وقوله صلى الله عليه وسلم : (من كان له إمام فقرأه الإمام له قراءة) ، فإنه عام في المصلين المقتدين دون المنفردين ، وقوله صلى الله عليه وسلم : (لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب) ، أى لا صلاة من أى مصل ، فهو عام في المصلين مقتدين ومنفردين ، وأفراد العام الأول بعض أفراد العام الثاني ، فيكون الأول خاصاً بالإضافة إلى الثاني .

وقوله تعالى : (يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ) ، فالذين آمنوا عام ، والذين أوتوا العلم عام ولكنه يتناول من الأفراد أقل من الأول ، لأن المراد به من أوتي العلم من المؤمنين . ويقول العلماء في مثل هذا : إنه من ذكر الخاص بعد العام ، يعنون الخاص الإضافي لا الحقيقي ، أما ذكر الخاص الحقيقي بعد العام فكقوله تعالى : (مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ . . .) .

واعلم أن دلالة الخاص الإضافي على أفرادها أقوى من دلالة العام الأعم عليها ، لأنها تدخل في الأول تحسداً ، وفي الثاني ضمناً (١) ، فقوله تعالى فيما يحرم أكله من الحيوان : (وَمَا أُهِلَّ بِهِ) (٢) - عام في كل ما ذكر عليه اسم غير الله ، وقوله تعالى : (وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ) (٣) - عام فيما ذبح أهل الكتاب ، سواء أذكروا اسم الله تعالى عليه ، أم ذكروا اسم

(١) وأصح ص ١٣٤٩ : كلف الأسرار .

(٢) ٣ : المسألة . (٣) ٥ : المسألة .

غيره ، أم لم يذكروا لحداً ، فأفراد العام الأول بعض أفراد العام الثاني فهو خاص بالإضافة إليه ، ودلالته على أفراد أقوى من دلالة الثاني عليها ، ولهذا كان مخصوصاً له عند مالك والشافعي وأبي حنيفة وأصحابه (١) .

وقد يكون بين عامين - عموم وخصوص إضافي من وجه كالذي في قوله تعالى : (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً) مع ما في قوله تعالى (وَأُولَئِكَ الْأَحْيَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ) ، فإن العام في الأول يشمل المتوفى عنها الحامل وغير الحامل ، والعام في الثاني يشمل الحامل المتوفى عنها وغير المتوفى عنها . فيفرد الأول بالمتوفى عنها غير الحامل ، ويكون أهم من الثاني ، والثاني أخص منه من هذا الوجه ، ويفرد الثاني بالحامل غير المتوفى عنها ، فيكون أهم من الأول ، والأول أخص منه من هذا الوجه ، فيكون كل منهما أهم من الآخر وأخص منه خصوصاً إضافياً من وجه ، ويجمعان في الحامل المتوفى عنها فيعارضان .

وقد روى عن علي وابن عباس رضي الله عنهم أنها تعتد بأبعد الأجلين ، عملاً بما يؤخذ من دلالة العبارة في النصين ، إذ لا تعارض فيه .

وجعل ابن مسعود الآية الثانية نائمة للأولى في حق المتوفى عنها الحامل ، فأوجب انتهاء عدتها بوضع الحمل ولو بعد لحظة من الوفاة : قال : من شاء باهتة ، إن سورة النساء القصوى (يعنى الطلاق) نزلت بعد سورة النساء الطويل (يعنى البقرة) ، ولعله لاحظ تعارضهما باعتبار ماقدان عليه من جواز الزوج بعد انتهاء العدة ، وعلى هذا جمهور الصحابة والفقهاء ، وقد رجحه بما روى عن سبيعة الأسلمية : أنها ولدت بعد وفاة زوجها بلبال - أو ثلاث وعشرين ، أو خمسة وعشرين - فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال لها : (قَدْ حَلَلْتَ فَأَنْكِحِي مَنْ شِئْتِ) (٢) .

(١) راجع ص ٩٠ ، ٩١ ج ٢ : تفسير الصخر الرازي .

(٢) راجع ص ٢٦٤ ج ٤ : زاد المعاد ، ٢٧٥ ج ٣ : فتح القدير ، وقرأ ما قلناه من هاتين الآيتين في كلاهما على التسع في بعض .

حجية العام :

ذهب جمهور الأصوليين إلى أن دلالة العام على جميع أفرادها ظنية ، لأن أكثر ماورد من ألفاظ العموم أريد به بعض أفرادها ، حتى شاع بين العلماء : « ما من عام إلا يخص » ، إلى هذه القضية أيضاً خصصت بمثل قوله تعالى : (**وَأَنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ**) ، وهذا يورث شبهة في شمول العام لكل أفرادها ، فتكون دلالة عليها ظنية ، ولهذا يجب على المجهد - إذا عرض له لفظ عام - أن يطيل البحث والتحري ، حتى لا يقوته التخصيص مع وجود المخصص .

وذهب جمهور الحنفية إلى أن دلالة العام على كل أفرادها قطعية ، ما لم يدل دليل على خروج بعضها منه ، لأنه موضوع للدلالة على أفرادها على سبيل الشمول والاستثراء ، واحتمال خروج بعض أفرادها منه من غير دليل - كاحتمال الخاص غير معناه احتمالاً لم ينشأ عن دليل - لا يؤيده ، والإصاحات الثقة باللفظ . وإذا دل دليل على خروج بعض أفرادها منه - كان حجة ظنية في الباقي عند جمهور الأصوليين ، لأن دلالة على جميع أفرادها - ما دامت ظنية - لا يؤثر فيها خروج شيء من أفرادها ، معيئاً كان الخارج أو غير معين . أما عند الحنفية في المسألة تفصيل يقتضي بيان ما يكون به قصر العام على بعض أفرادها ، فإن من أنواع القاصر ما لا يؤثر في حجية العام ، فتبقى دلالة على الباقي قطعية ، ومنها ما يؤثر فيها ، فيجعل دلالة على الباقي ظنية . وإليك البيان . .

قصر العام على بعض أفرادها :

يقصر العام على بعض أفرادها بواحد من أربعة :

الأول : الكلام غير المستقل ، أي غير التام بنفسه ، وهو خمسة :

١ - الاستثناء المتصل ، كقوله تعالى : (**مَنْ كَفَرَ بِلِقَاءِ رَبِّهِ بِعَدْلٍ إِعْمَارِهِ إِلَّا مِنْ أَثَرِهِ . . .**) ، وقوله تعالى : (**فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي**) ، وَمَنْ لَمْ يَحْمِمْهُ فَلَا يَمِمْ إِلَّا مَنْ أَغْرَقَ هَرْوَلَةً عَلَيْهِ .

٢ - بدل البعض من الكل ، كقوله تعالى : (**وَقَدْ عَلَى النَّاسِ رَيْحٌ قَتِيلٌ مِّنْ اسْتِطَاعَ إِلَى سَيْلٍ**) .

٣- الصفة ، كقوله تعالى : (وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكَحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْتَنَاتِ فَإِنَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَيَانِكُمُ الْمُؤْتَنَاتِ) ، وقوله تعالى : (لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ) .

٤- الشرط ، كقوله تعالى : (فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُم بِالْمَكْرُوفِ) ، وقوله تعالى : (لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا) ، أى إذا ما تركوا ما نهى الله عنه .

٥- الغاية ، كقوله تعالى : (وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا) .

الثاني : الكلام المستقل المتصل ، كقوله تعالى : (لَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهَرُ فَلَيْصَنَّهُ ، وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) ، فقد دل قوله تعالى : (لَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهَرُ فَلَيْصَنَّهُ) ، على وجوب صيام رمضان على كل من شهد الحلال ، ثم اتصل به كلام مستقل يخرج المريض والمسافر من عموم «مَنْ شَهِدَ» ، ويبيح لكل منهما أن يفطر في رمضان ويقضى بعده .

الثالث : الكلام المستقل المنفصل ، كقوله تعالى : (كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ) . فقد أوجب الوصية للوالدين والأقربين وارثين أو غير وارثين ، فلما نزلت آيات الموارث قال صلى الله عليه وسلم : (إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ ، فَلَا وَصِيَّةَ لِلْوَارِثِ) ، فأخرج من الوالدين والأقربين من كان وارثاً .

وقوله تعالى : (وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِسُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْسَةً . . .) ، فهذه الذين عام في الرامين متزوجين وغير متزوجين ، و«المحصنات» ، أى العفيفات - عام في غير المتزوجات وفي المتزوجات بالرامين أو بغيرهم .

ثم قذف هلال بن أمية امرأته عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال له : (البينة أو حد في ظهرك) ، فقال : يا رسول الله ، إذا رأى أحدنا على امرأته رجلاً - ينطلق يلتمس البينة ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : (البينة وإلا حد في ظهرك) فنزل قوله تعالى : (وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ . . . إلخ) . وبهذا خرج زعم الزوج امرأته

من الحكم السابق (١).

الرابع : ما ليس بكلام (٢) . وهو خمسة :

١ - العقل . كقوله تعالى : (الله خالق كل شيء) . فإن العقل يخرج منه ذاته وصفاته . وكقوله سبحانه : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا) وما أشبهه . فإن العقل يخرج منه من لا يصلح الخطاب من غير المكلفين .

٢ - الخس . أي الإهلاك بالحواس . كقوله تعالى في حكاية ما قال الهلعد عن ملكة سبا : (وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ) . فإن الذي يلزمه الناس وبخه العقلاء أنها لم تعط شيئاً مما كان في يد سليمان من الأشياء . وقوله تعالى في ريح عاد : (فَتَنَزَّلَتْ كُلُّ شَيْءٍ بَأْتَرٍ رِجْأً) . فإن العالم ينص بأنها لم تنمر السماء والأرض والماء . وما لم تنمر به من الأشياء . كما قال تعالى : (مَا تَلَوُّ مِنْ شَيْءٍ أَنْتَ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلَهُ كَآزِمٍ) (٣) .

٣ - العادة والعرف (٤) . وإنما يختص النص العلم بالعرف إذا كان عرفاً عاماً وقائماً عند ورود النص .

ومن هذا أن الله تعالى قال في الزرع والنمر : (وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ) . فقتل الرسول صلى الله عليه وسلم الحق الواجب بقوله : (فيما سقت الأنهار والميادين العشر ، وفيما يسق بالتشجيع نصف العشر) ، وفلاك عام في كل ما يخرج الأرض من زرع ، وما يؤتى الشجر من نمر . ولكن العرف العام جرى بأن

(١) لا بعد للشك في هذا الكلام من القصر بضمحل ، لأن الآية الثانية وردت عند الحاجة إلى بيان الأول ، فكانت في حكم المصطفى ، وسأنا بيان هذا في باب النسخ فيما يأتي .

(٢) راجع ص ٥٣ . ١٢ : المائدة فيقال ، وأما كلاماً حينئذ هذا المخرج في ص ١٥٣ ، ٣١٥٤ : المواقف الشاطي ، ولا بد أن دلالة الإنطاد والأساليب على المعاني مربية لا عقلية ، كما في قوله تعالى : (ما يملككم من أحد العطين) ، فإن معناه العقل من السجدة المفاضة ، ومعناه العرق نقيهاً ساقاً ، وقوم الجفرة من الخطين هذه سواهم ، وهو القول عليه في أهم النصوص الشرعية ،

(٣) قوله تعالى : (من فيه أنت عليه) - عام خصوص بالوصف ، وهو بعد هذا خصوص بما نص من بلاد الأرض والجبال والأنهار التي مرت عليها ، لأنها لم تنمرها .

(٤) راجع ص ١٥ ٥٣ : أين عابدين .

بأكل صاحب الزرع أو الثمر. منه وَيُطْعِم عياله ومن ينزل به من الناس قبل إخراج الزكاة . فيكون هذا العرف مخصصاً لذلك العموم .

ومنه حديث : « نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيع الإنسان ما ليس عنده » . فإنه عام في كل ما ليس عند البائع . وقد ورد عليه تخصيصان : أحدهما بالنص . وهو ترخيصه صلى الله عليه وسلم في السلم ؛ وثانيهما بالعرف العام . وهو الامتناع الذي تعارفه الناس من تقديم حاجتهم إليه .

ومنه ما روى عن ابن عباس وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الناس شركاء في ثلاثة ، في الماء والكلاؤ والنار » . والماء عام يشمل الْمُخْرَزَ وغيره ، ولكنه مُقَيَّر على الماء غير الْمُخْرَز بما كان معروفاً لدى الكافة ؛ أن الماء الْمُخْرَز ملك لمن أحرزه .

فإذا كان العرف عاماً طارئاً بعد النص — لم يكن مخصصاً له .

وإذا كان خاصاً لم يصلح للتخصيص ؛ وإن كان له أثره في كلام الناس في البيعة التي تُعَوِّف فيها ، كمن حلف لا يأكل رأساً في بيعة تُعَوِّف فيها إطلاق لفظ الرأس على بعض مسمياته ؛ فإنه ينصرف إلى ما تعوِّف إطلاق الرأس عليه ؛ كرأس الضأن مثلاً دون غيره من نحو رأس العصفور والدجاج .

٢ - نقص المعنى في بعض الأفراد ، كما لو قال امرؤ : كل مملوك لي حر ، فإنه لا يدخل فيه المكاتب ، لنقصان الملك فيه . لأنه مملوك رِقَبَةً لا يداً ، ولهذا كان أحق بكسبه .

٣ - زيادة المعنى في بعض الأفراد ، كما لو حلف لا يأكل فاكهة ولم ينو فاكهة معينة ، فإنه لا يبحث بأكل الرطب والعب والرمان عند أبي حنيفة ، لا في هذه الأنواع من التفلى ، وهو معنى زائد على التفكه . أى التلذذ والتشم ، وهذا غير ظاهر ، لأن ما فيها من التفلى لا يمنع ما فيها من التفكه الكامل .

تخصيص العلام :

كل مذكركناه من أدوات قصر العام على بعض أفرادها - يعتبر مبنياً أو مخصصاً له عند جمهور الأصوليين (١) ، لأن المراد بالتخصيص عندهم بيان أن المراد بالعام بعض أفرادها ، لا فرق بين أن يكون البيان متصلاً بالمبين أو منفصلاً عنه ، ما دام لم يتأخر عن وقت الحاجة إليه ، فإذا تأخر كان ناعماً ، ولا يكون حينئذ إلا كلاماً مستقلاً .

ودلالة العام على الباقي من أفرادها بعد التخصيص أو النسخ ظنية عندهم ، لأن إخراج شيء من أفراد الظني لا يؤثر في حجتيه . سواء أكان الخارج منها متعيناً أم غير متعين .

أما الخفية فقد ذهبوا إلى أن العام يكون حجة قطعية في الباقي إذا أخرج القاصر من أفرادها قسراً معيناً ، ويكون حجة ظنية في الباقي إذا أخرج منها قسراً غير معين ، وهذا النوع الأخير هو ما يسمى تخصيصاً عندهم . وإنما يكون القاصر مؤثراً في حجة العام بإخراجه قسراً غير معين منه - كان كلاماً مستقلاً متصلاً ، لأن الأصل في النصوص المستقلة أن تكون قسماً قابلاً للتعليل ، فإذا انفصلت بالعام كان كل فرد من الباقي بعد التخصيص محتملاً لأن يكون خارجاً ابتداءً بالقياس على ما أخرج ، وبهذا لا يكون العام قطعي الدلالة عليه .

فلما القصر بكلام مستقل منفصل فإنه نسخ ، لا تخصيص ، ولا أثر له في حجة العام ، تنطبق دلالته على الباقي بعده قطعية ، وقوله للتعليل باعتباره كلاماً مستقلاً مخرج ، لا يرتب على تعليله من تقديم القياس على النص إذا أخرج به شيء مما يبي من أفراد العام (٢) .

(١) راجع ص ١٤٨ : رسالة القائل .

(٢) يفرق الخفية بين الفصل والمقطع من الكلام المستقل ، فيجملون الأول مخصصاً ومبنيّاً ويطلق ناعماً ، لأن الخارج إذا أراد بالعام من أجل الأمر بعض أفرادها قرنه بما يدل على مراده من التخصيص حتى لا يقع التخصيص الذي ينتزه الخارج الحكم عنه ، فإذا ورد العام من غير تخصيص فمبين دل هذا على أن الخارج يريد جميع أفراد ابتداء ، فإذا جاء بعد ذلك نص يخرج من ١٠ أم بعض ما كان داخلياً فيه كان ناعماً لا مخصصاً ، فالخارج من العام بالتخصيص لم يدخل فيه ابتداء ، والخارج منه بالنسخ دخل فيه ابتداء ثم أخرج ، وإذا كان النص المخرج في الأول قابلاً للتعليل دون النص المخرج في الثاني (راجع ص ٢٠٧ : كشف الأسرار ، ص ٤٥٤ : ١٠ : التلويح على التوضيح) . وراجع مثلاً في مخصص الخارج إذا كان يقول المعنى (ص ٢٠٩ : من هذا الكتاب) .

والقصر بكلام غير مستقل لا يسمى تخصيصاً ، لأنه لا أثر له في حجية العام ، فتبقى دلالاته على الباقي بعده قطعية .

أما القصر بالعقل فقد ألحقه بعضهم بالكلام غير المستقل ، وقال : إنه في الواقع استثناء حذف اعتياداً على تأكيد إدراك العقل له ، فما اقتضى العقل خروجه فهو خارج ، وما عداه باقٍ ودلالة العام عليه قطعية ، كدلالته على الباقي بعد الاستثناء ، ولولا هذا لكانت كل النصوص التي أُخرج العقل منها غير المكلفين أدلةً ظنية .

والواقع أن كلا من الاستثناء والعقل قد يكون الخارج به من العام معلوماً . فينبغي العام حجةً قطعية في الباقي ، وقد يكون مجهولاً فتكون دلالة العام على الباقي ظنية . مثال الأول - وهو ما كان الخارج بهما فيه معلوماً - قوله تعالى : (مَنْ كَفَرَ يَأْلَفُ مِنْ بَعْدِ لِقَائِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ . . .) ، وقول القائل : « نسائي طوائق إلا فلانة » ، وقوله تعالى : (وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ) ، بعد إخراج فاقدى الأهلية منه بالعقل .

وبمثال الثاني قوله تعالى : (فَتَرْبُوهُمْ إِلَّا لَقِيْلًا مِنْهُمْ) ، وقول القائل : « نسائي طوائق إلا بعضهن » ، وقولك : الرجال في الدار ، فإن العموم فيه مقصور بالعقل على ما تنسح له الدار منهم ، ومن في الدار ومن ليس فيها كلامها غير معلوم .

وأما الحس والعادة والنقص والزيادة - فقد استظهر سعد الدين التفتازاني إلحاقها ، بالكلام المستقل المتصل ، فيكون العام حجةً ظنية في الباقي بعد التخصيص بها ، قال : « لا اختلاف العادات ، وخفاء الزيادة والنقصان ، وعدم اطلاع الحس على تفاصيل الأشياء » ، ثم حاد فقال : اللهم إلا أن يكون القدر المخصوص بها قطعياً ، وبهذا يقال فيها ما قلناه في الاستثناء والعقل .

ولكنه قال بعد هذا : « واختار أن العام بعد التخصيص دليل فيه للشبهة معلوماً كان المخصص أو مجهولاً » . وهو كلام لا يستقيم مع ما سبق بيانه في الاستثناء والعقل وأخبراته ، اللهم إلا أن يأخذ بما ذهب إليه الجمهور من أن دلالة العام على كل أفرادها قبل التخصيص ظنية .

وخلاصة رأي الحنفية - أن التخصيص هو القصر الذي يؤثر في حجية العام ، ويجعل دلالاته على الباقي ظنية ، وهو لا يكون إلا بالمستقل المتصل من كلام أو غيره . . .

فأما القصر بالمثقل المنفصل فهو نسخ . لا تخصيص . وأما القصر بكلام غير مثقل فلا يسي نسخاً ولا تخصيصاً . وفي الاستثناء والفضل والنعوت نظر كما رأيت .

وينبغي على اختلاف الحنفية والجمهور في معنى حجية العام ما يأتي (١) :

(١) أن العام قبل أن يلحقه تخصيص لا يجوز إخراج شيء منه بلليل ظني من قياس أو غير آحاد عند الحنفية . لأنه قطعي الدلالة على جميع أفرادها عندهم . فلا يعارضه ما هو أضعف منه .

ونظيره الخاص والنص (٢) في قوة دلالة كليهما ، وكلاهما يقدم على الخبر عند التعارض باتفاق .

فلذا خصص العام - ولا يكون التخصيص إلا مستقلاً متصلاً عندهم كما بينا - أصبح حجة ظنية في الباقي ، وجاز تخصيصه بهذه بالقياس أو غير الآحاد أما عند الشافعية والجمهور الطماء فيجوز تخصيص العام ابتداءً بما هو ظني لأن دلالة على جميع أفراد - قبل التخصيص وبعبارة - ظنية .

١ - قوله تعالى : (وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آيئاً) (٣) - عام فيمن دخل البيت مطعماً كان أو عاصياً ، وفي الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : (الحرم لا يؤخذ عاصياً ولا قاراً يذم) (٤) ، فعل مذهب الحنفية لا يخص عموم الآية بهذا الخبر ، وعلى مذهب الشافعية والجمهور يخص به .

٢ - قوله تعالى : (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْثَالَهُمْ لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ) (٥) - عام في كل ذبيحة لم يذكر عليها اسم الله تعالى ، وفي الخبر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (المسلم يبيع على اسم الله سمى أو لم يسم) (٦) ، فعل مذهب الحنفية لا يخص عموم الآية بهذا الخبر ، فلا يحل الأكل من ذبيحة من ترك

(١) راجع ص ٣٩٩ : كنف الأسرار .

(٢) تقدم الكلام من الخاص ، وسأني الكلام من النص في ظفر الله لا .

(٣) ٩٧ : آل عمران .

(٤) كان عبد الله بن حنبل بن أسد الذي صلى الله عليه وسلم معهم جرائم ارتكبوها ، ولما شرع الرسول في الطواف بالبيت يوم الفتح زجه ابن حنبل أنه أتى بسوط وعلق بأشوا الكعبة مصغراً فقال صلى الله عليه وسلم : (التلوه) ، فإن الكعبة لا تلهى عاصياً ، ولا تمنع من التمسك واجب .

(٥) ١٢١ : الأنعام .

(٦) هكذا أورده صاحب منصب الرواية لأحاديت المحدثين (ص ١٨٧ ٤٦) ، وأورده =

التسمية إلا إذا تركها ناسياً (١) . وعلى مذهب الشافعية والجمهور يُخصَّص به عومها ، فيباح الأكل من ذبيحة المسلم وإن ترك التسمية عمداً .

٣- وقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ) (٢)

عام في كل من يقدم على صلاة ، ويدل على وجوب الوضوء لكل صلاة ، وقد ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بالوضوء الواحد صلاتين وصلوات ، وبه قصر العام في الآية على من قام إلى الصلاة ولم يكن مترعاً (٣) .

٤- وقوله تعالى في هذه الآية : (وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ) - عام في المتوضئين ، يوجب عليهم جميعاً غسل أرجلهم . وقد ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين بدل غسل الرجلين ، فكان وجوب غسل الرجلين مفصلاً على غير لابس الخفين .

(ب) أن الخاص المخاض العام - إذا كان مقترناً به كان مخصصاً له (٤) . وإذا كان متأخراً عنه كان ناسخاً لبعضه باتفاق .

وإذا كان متقدماً عليه - كان العام ناسخاً له عند الحنفية . لتساويهما في قطعية الدلالة ، وخصوصاً به عند غيرهم . لأن العام ظني الدلالة لا يقوى على نسخ الخاص قطعي الدلالة .

ولا خلاف في جواز تخصيص العام من الكتاب أو السنة بالخاص من الكتاب أو السنة المتواترة أو المشهورة .

= القوطي في ص ٧٦ ، ٧٧ : من تفسيره بلفظ : « اسم الله على قلب كل مؤمن متى أو لم يسم » ، وقال إنه ضعيف ، وأورده أبو داود في المراسيل بلفظ : « ذبيحة المسلم حلل ذكر اسم الله لو لم يذكر » . (١) وذهب مالك وابن سيرين وطائفة من المتكلمين إلى تحريم كل ذبيحة لم يذكر اسم الله عليها ولو كان الذابح ناسياً (ص ١٤١ ، ١٤٢ ج : ٤ : تفسير الفهر الرازي) .

(٢) : المائدة .

(٣) ص ٢٧ ، ٢٨ ج : ١ : الأم القلتل .

والحنفية يوافقون على تخصيص العام في هذا الموضوع وق الذي يليه ، لأن الحديث فيها مشهور ، والمشهور صالح لتخصيص عام الكتاب كما تقدم في الهامسة .

(٤) ومنه ما ذكرنا في الخاص الإضافي من قوله تعالى : (وما أهل لغير الله به) ، مع قوله سبحانه : (وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم) (٣ - ٥ : المائدة) .

الجمع المنكر

هو لفظ يتناول كثيراً من الأفراد ، ولا يستغرق جميع ما يصلح له ، كرجال في قوله تعالى : (يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ) ، ومقاعد في قوله تعالى : (وَأَنَا كُنَّا نَعْبُدُهُمْ أَفْئِدَةً مَّقَاعِدَ لُتُمُعِ) .

ولا وجه للقول باستغراقه جميع ما يصلح له ، لأن قول القائل : قام رجال - لا يفهم منه بحال أن كل الرجال قاموا .

وقد قيل بدخوله في العام بناء على تفسير العام بما يتناول كثيراً من الأفراد ، مستغرقاً أو غير مستغرق .

والصحيح أنه ليس عامّاً ، لعدم استغراقه جميع ما يصلح له ، وليس خاصّاً ، لتناوله كثيراً غير محصور من الأفراد ، فيكون واسطة بين العام والخاص ، ويكون حجة قطعية في أقل الجمع دون ما فوقه .

وقد يقع في سياق النفي فيكون عاماً ، كقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَلَسْتُمْ عَلَىٰ أَهْلِهَا) (١) .

المشترك

المشترك لفظ وُضِعَ لمعنى ، ثم وضع لغيره . واحداً أو أكثر : كلفظ القرء ، وضع للحيض ، وللظهر . والمولى . نسيده . وللعبد . والصريم : اللَّيْلُ ، والصبح ، والعين : للذهب ، وللشمس ، وللعين الباصرة ، ولعين المساء الجارية . والنهل : للرى ، وللعطش . وبان . بمعنى انفصل ، وظهر ، وبعُد . ويبعد أن يكون الواضع واحداً ، لأن من وضع أمما لمسمى لا يقبل أن يضعه لغيره ، ذرءاً للاشتباه .

أسباب الاشتراك :

أهم أسباب الاشتراك في اللغة :

- ١- أن يوضع اللفظ في قبيلة لمعنى ، ويوضع في قبيلة أخرى لمعنى آخر ، ثم ينقل إلينا مستعملاً في المعنيين من غير نص على اختلاف الواضع .
- ٢- أن ينقل اللفظ من معناه الأصل إلى معنى اصطلاحى ، فيكون حقيقة لغوية في الأول ، وعرفية في الثانى ، وبهذا يكون مشتركاً بينهما .
- ٣- أن يكون اللفظ حقيقة في معنى ، ثم يشتهر استعماله في معنى مجازى ، وينسى التجوز بطول الزمان ، فينقل اللفظ إلينا على أنه حقيقة في المعنيين .
- ٤- أن يكون بين المعنيين معنى يجمعهما ، فتطلق الكلمة على كل منهما لهذا المعنى الجامع ، ثم يقفل الناس عنه ، فيَعْلَمُونَ الكلمة مشتركاً بين المعنيين ، ويسمى هذا : المشترك المنزوى : كلفظ المولى للسيد وللعبد ، فإن معناه في الأصل الناصر ، ولفظ أحرَمَ للدخول في الأشهر الحرم ، أو في أرض الحرم ، أو لبس ملابس الإحرام ، فإن معناه : تلبس بحالة يحرم عليه بسببها شيء كان حلالاً له ، ولفظ قرء ، فإن معناه في الأصل - كل

وقت اعتيد فيه أمر خاص ، ولهذا يقولون : لفتى قرء ، أى لها وقت اعتيد ظهورها فيه ، ولأربا قرء ، أى وقت اعتيد نزول المطر معها فيه ، والمرأة قرء ، أى وقت اعتيد حيضها أو طهرها فيه ، وبالفظة عن هذا المعنى الجامع يعمد اللفظ مشتركاً .

حكم المشترك :

اعلم أن الاشتراك خلاف الأصل . فإذا احتمل اللفظ الاشتراك وعلمه فالثاني أرجح . وإذا تحقق الاشتراك فإن قامت قرينة على المعنى المراد فيها ، وإلا فقد اختلف العلماء .

قال الحنفية وبعض الشافعية : لا يستعمل المشترك في كل معانيه في إطلاق واحد ، لأنه وضع لكل معنى من معانيه بوضع خاص ، فلا يراد منه المجموع حقيقة ، لأنه لم يوضع له ، ولو كان موضوعاً له لكان عامّاً لا مشتركاً ولا مجازاً لما يلزمه من الجمع بين الحقيقة والمجاز في إطلاق واحد ، وسيأتى وجه بطلانه .

فإذا وقع المشترك في الكلام البليغ فلا بد أن يقع معه من القرائن اللفظية أو الحالية ما يدل على المراد منه ، وإلا كان استعماله تخيلاً بالإبانة ، لأن الكلام حينئذ يكون مهملًا ، لجهل بمعناه .

وعلى المجتهد - إذا خفيت القرينة - أن يتوقف ، ويلتمسها بالبحث والتأمل ، وقد يحدّثها في فعل من أفعال الرسول صلى الله عليه وسلم ، كما في لفظ الأيدى في حد السرقة ، فإنه مشترك بين الأيمان والشكائيل ، وقد بين فعل الرسول صلى الله عليه وسلم أن المراد به الأيمان ، وقد يكون اللفظ مشتركاً بين معنى لغوي وآخر شرعي ، فوروده في نص شرعي قرينة على إرادة المعنى الشرعي ، كلفظ الصوم في قوله صلى الله عليه وسلم : (من نسي وهو صائم فأكل أو شرب - فليتم صومه) ، فإنه مشترك بين المعنى اللغوي وهو مطلق الإمساك ، والمعنى الشرعي وهو إمساك يقع عن العبادة المطلوبة ، وبهتيم المعنى الثاني لورود الكلمة في نص شرعي ، وبهذا لا يجب على من شرب أو أكل ناسياً أن يعيد الصوم (١) .

(١) راجع ص ٢٤٦٢ : فتح القدير .

وقال جمهور الشافعية: وأبو بكر الباقلاني وبعض المعتزلة، إذا لم تقم قرينة على المراد بالمشارك وجب حمله على كل معانيه متى أمكن الجمع بينها (١).

والدليل على صحة ذلك وقوفه في لسان الشرع . . منه قوله تعالى : (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ) فإن السجود مشترك بين وضع الجبهة أو لوجهه على الأرض ، والخضوع لسنن الله الكونية في الخلق ، وكلاهما مراد ، إذ لا يصح الاختصار على الأول ، لأنه لا يتأتى من غير العاقل . ولا على الثاني لأنه لا يلائم قوله تعالى : (وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ) ، فإن الناس جميعاً يخضعون بالمعنى الثاني ، لا الكثير منهم فقط .

ومنه قوله تعالى : (إِنْ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ) ، فإن الصلاة من الله الرحمة . ومن الملائكة الدعاء والاستغفار ، وكلاهما مراد حتماً .

وقوله تعالى : (غَيْرَ يُحِلُّ الْفَيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ) (٢) ، فإنه نهي عن الصيد لمن دخل الحرم أو ليس ملابس الإحرام .

وقوله تعالى : (كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ لَا يَرْقُبُوا فِيكُمْ إِلَّا وِثْمَةً) ، فإن معنى الإث في اللغة : القرابة ، والمهد والحلف ، واسم من أسماء الله تعالى . وكلها مرادة في الآية الكريمة .

وقوله تعالى : (وَاذْكُرْ مَا بَيْنَكَ فِي ثِيَابِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ) (٣) ، فالذكر يحتمل ذكر القلب اتعاضاً وشكراً . ويحتمل ذكر اللسان إخباراً وتبليغاً . وكلاهما مطلوب .

وقد رد الحنفية هذه الأدلة : بأن المراد بالسجود في الآية الأولى الخضوع لسنن الله تعالى وتصرفه في الكون ، وقوله : (وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ) - فاعل لفعل عذوبت لله بربه (رَسَجُدُ) بمعنى يضع جبهته على الأرض . أو هو مبتدأ خبره

(١) احتار بعض العلماء القول بظاهر النفي دون الإثبات ، وإليه مال صاحب الهداية في باب الوصية .

(٢) ١ : للمائدة ، وحرم بضمين جميع حرام للذكر والأنثى ، من أحرم إذا دخل أرض الحرم أو الأكبر الحرم أو ليس ملابس الإحرام .

(٣) ٢ : الأحزاب ، وراجع ص ١٨٤ ج ١ : تفسير القرطبي .

(طلب) ، مفهوماً عاجله ، أو غيره (حتى عليه العذاب) وما بينهما معطوف على كثير المباعدة في الكثرة ، أو (كثير) مبتدأ ، و (من الناس) خبر . أى هناك كثير من يستعملون الانصاف بالإنسانية لظهورهم به . ومع هذه الاحتمالات المستقيمة المعاني - لانهض الآية دليلاً لهم .

والمراد بالصلاة في الآية الثانية - طلب الخير للرسول : أو الرغبة في إيصال الخير إليه ، فكان الله تعالى يطلب من ذاته إيصال الخير للرسول ، والملائكة يطلبون ذلك منه تعالى ، فلا اشترك بالمعنى المتنازع فيه .

والآية الثالثة لم تنصل في أنواع الإحرام الثلاثة ، بل انصرفت على نوعين منها بطليل من السنة ، فطيت بما نحن فيه .

والمعاني المذكورة للإل في الآية الرابعة - معان متلازمة في سياق الآية ، فيصلح أى واحد منها لتفسيرها به ، فطيت بما نحن فيه .

والذكر بالقلب وباللسان مطلوبان من المؤمن بما لا يخصى من الأدلة . قال أستاذنا المرحوم الشيخ محمد الحضري : والذي يظهر أن ذلك موقوف على القرينة ، فإن قللت قرينة على إرادة جميع المعاني فلا مانع مطلقاً ، كالأمثلة التي أوردها الشافعية في أدلتهم .

وقد أورد مثلاً لذلك قوله تعالى : (وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يَقْضِي بَيْنَكُمْ بَيْنَ الرِّجَالِ وَمَا يُقَالُ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي بَيْنِ النِّسَاءِ الْمَلَالَى لَا تَتَوَدَّعْنَ مَا حُجِبَ لَكُمْ وَتَرَاهُنَّ أَنْ تَكْفُرْنَ) ، فإن قوله تعالى : (وَتَرَاهُنَّ أَنْ تَكْفُرْنَ) - مشترك بين الرغبة في النكاح والرغبة عنه ، وقد انضمت القرينة القطعية الدالة على أحدهما ، وهي تعلية الفعل بـي أو عن ، وانضمت القرينة الحالية من فعل الحرب حين نزول الوحي . فإذا بالأولياء كانوا يستولون على أموال من في حوزتهم من البنات ، ويعرضون على الانتفاع بها مع الرغبة في الزواج بين إذا كن جميلات ، والرغبة عن الزواج بين إذا كن ذميات ، وكلا الأمرين ملموم منى عنه ، ولانكأى بينهما ، فيكون كل منهما مراداً عن العبارة .

وقد يقال في هذا المثال : إن الفعل « تَرَاهُنَّ » من قبيل انحصار المطلق لا المشترك ، واختلاف حرف الفعلية فيه كاختلاف المفعول في الفعل المتعدي وما دام الفعل غير مفيد بشئ - من ذلك فإنه يبقى على إطلاقه .

القسم الثاني

اللفظ باعتباره اسماء في المعنى

ينقسم اللفظ باعتبار اسمائه في المعنى قسمين : حقيقة ومجاز .
وكل منهما صريح وكتابة .

الحقيقة والمجاز (١)

لا يوصف اللفظ بأنه حقيقة أو مجاز إلا بعد الاستعمال .

فإذا استعمل في المعنى الذي وضع له في اصطلاح المتخاطبين - فهو حقيقة لغوية : كاستعمال الإنسان في الحيوان الناطق ، أو شرعية : كاستعمال الصلاة في الأقوال والأفعال المعروفة ، أو عرفية عرفاً عاماً : كاستعمال الدابة في فوات الأربع : أو عرفية عرفاً خاصاً : كاستعمال الرفع والنصب والجبر في معانيها المعروفة عند النحاة ، واستعمال الجوهر والعرض ونحوهما في معانيها المعروفة عند المتكلمين .

وإذا استعمل في غير ما وُضِعَ له في اصطلاح المتخاطبين لعلاقة وغريبة - فهو مجاز : نفوي : كاستعمال الإنسان في الناطق ، أو شرعي : كاستعمال الصلاة في الدعاء ، أو عرفي عاماً : كاستعمال الدابة في كل ما يذهب على وجه الأرض .

وتُعرف حقيقة معنى اللفظ بالسباع من أهل اللغة على نحو ما سبق .

وإذا كان اللفظ معتمداً للحقيقة والمجاز حمل على الحقيقة ، لأنها الأصل والمجاز عارض ، فلو وقف شخص ماله على حفاظ القرآن لم يدخل فيهم من كان حافظاً ونسب ، لأنه لا يسمى حافظاً إلا مجازاً باعتبار ما كان ، ولو

وقف على أولاده لم يدخل وَلَدٌ وَلَدِهِ في الأصح لأن إطلاق الولد على ولد الولد مجاز ، ولو حلف لا يضرب خادمه قَوْلُكَ مَنْ ضربه - فإن كان ممن يضرب بنفسه كلمة الناس لم يحنث ، وإن كان ممن لا يضرب إلا بنائبه كالأمير والقاضي حث (١) .

حكم الحقيقة والمجاز :

الحقيقة والمجاز سواء في إفادة الأحكام ، فثبت بالحقيقة المعنى الذى وضع له اللفظ : عاما كان أو خاصا ، أمرا أو نهيًا . وثبت بالمجاز المعنى الذى استعير له اللفظ .

قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا) - أمر بحقيقة الركوع والسجود ، وكل منهما خاص ، والموجه إليه الأمر هم الذين آمنوا : وهو عام . وقوله تعالى : (وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ إِلَّا بِالْحَقِّ) - نهي عن حقيقة القتل وهو خاص ، والموجه إليه النهي جميع المخاطبين : وهو عام .

وقوله تعالى : (أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ) - سمعناه المجازى أحدث حدثا أصغر ، وهو المقصود ، وقوله تعالى : (لِيَأْتِيَنَّكَ آيَاتِي أَقْصَرُ كَرًّا) - سمعناه المجازى أعصر عتبا ، وهو المراد .

مهوم المجاز :

ذهب الشافعية إلى أن اللفظ يكون مجازا إذا تعلل حمله على الحقيقة ، فتكون دلالة اللفظ على معناه المجازى دلالة ضرورية ، وهى تقدر بقدرها ، فيتناول لفظ المجاز أقل ما يصح به الكلام ، ولا يكون له عموم . ومن هذا قوله صلى الله عليه وسلم : (لَا تَبِعُوا الصَّاعَ بِالصَّاعِينَ) ، فإن لفظ الصاع فيه - مجاز إلى الكميات إذ تعنى التخليل : لا تتبعوا ملء صاع بملء صاعين ، فيتناول منها أقل ما يصح به الكلام وهو المعلومات فقط ، للاتفاق على أنها منهى عنها بقوله صلى الله عليه وسلم : (لا تتبعوا الطعام بالطعام إلا سواء بهواء) . وذهب الحنفية إلى أن المجاز ليس من باب الضرورات ، بل هو طريق من

(١) راجع ص ٤٥ : الأنباء ونظائر السوطى ، ص ٣٥ : الإنباء ونظائر لابن نجيم .

مُتَرَق أداء المعنى كالحقيقة ، ولأنه يكون أبلغ منها . ولهذا شاع في الكلام البليغ ، واستلزامه الكتاب التكريم (١) ، وعموم اللفظ أو خصوصه يستلزم من دلائل لا يدخل الحقيقة ولا المجاز فيها كما سبق . فإذا كان المجاز بلفظ عام كان صائغاً .

وانصاع في الحديث السابق - مع كونه مجازاً - مفرد معروف بالإنشئة ، فيكون عامّاً متناولاً لكل مكمل من المعلومات وغيرها (٢) .

الجمع بين الحقيقة والمجاز :

لا خلاف بين العلماء في جواز استعمال اللفظ في معنى مجازي يكون المعنى الحقيقي داخل فيه : كاستعمال كلمة الأم مجازاً في الأصل الذي يشمل الأم والجدلة ، واستعمال كلمة البنت مجازاً في الفرع الموثب الذي يشمل البنت الصلبية وبنات البنات وبنات الأبناء ، واستعمال الدابة عرفاً فيما يندب على وجه الأرض ، فإنها في الوضع المعرف لذات الأربع ، فإذا استعملت من باب المجاز المعرف فيما يندب على الأرض مطلقاً كانت مستعملة في معنى عام يدخل فيه معناها الوضعي المعرف .

وكاستعمال وضع القدم في الدخول في مثل قولك : لا أضع قدمي في بيت فلان ، فإن المراد به عدم الدخول ركباً أو ماشياً : متعللاً أو حافياً . والمعنى الحقيقي وضع القدم في البيت مع دخول سائر البدن أو عدم دخوله . وقد يطلق على هذا الشمول : وعموم المجاز .

وإنما الخلاف في استعمال اللفظ في معنیه الحقيقي والمجازي معاً في إطلاق واحد ، واعتبار كل منهما متعلقاً للحكم من غير أن يكون هناك معنى عام يشملهما . كأن يقول : قتل الأسد . وتريد التسع باعتبار موضوعاً له ، والرجل الشجاع باعتباراً شيئاً به .

(١) ومن ذلك قوله تعالى : (فاصدع بما تؤمر) ، (واحضض لها جناح اللد من الرحمة) .

(ولعل يا أرض ابلعي مالك ويا مياه ابلعي) ، (جنات تجري من تحتها الأنهار) .

(٢) راجع ص ٤٠ - ٤٢ : كلف الأسرار .

فذهب الشافعي وأكثر أصحابه وعامة أهل الحديث وبعض المتكلمين إلى جواز ذلك ، لعدم المانع منه ، ولجواز استثناء أحد المعنيين بعد استعمال القطف فيما ، كما في قوله تعالى : (أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ) فإنه لا مانع يمنع من إرادة لمس باليد وبالوطء ، ويصح استثناء أحدهما كأن تقول : « أو لأمستم النساء إلا أن يكون لمس باليد » (١) ، وإذا كان المعنيان متضادين لم يصح ذلك : كأن يراد بالأمر الزوجب والتدب ، أو الإباحة والتهديد .

وزعم الحنفية وجاعة من أصحاب الشافعية وجمهور المتكلمين إلى امتناع ذلك ، لعدم وروده في اللغة ، إذ لم ير مطلقاً استعمال لفظ الإنسان في الألف والسين ، أو لفظ الأرض في مجموع الأرض والنساء ، أو لفظ الخمار في الحيوان المعروف والإنسان البليد ، ولأن استعمال اللفظ في حقيقته يقتضي عدم القرينة الصارفة عنها ، واستعماله في مجازه يوجبها ، وهما متنافيان .

ففي قوله صلى الله عليه وسلم (من شرب الخمر فاجلوه) : المعنى الحقيقي الخمر - وهو ما شئت من ماء العنب - مراد بالإجماع ، فلا يراد به المعنى المجازي ، ولهذا لا يحد من شرب غير الخمر من المسكرات إلا بدليل آخر : من سق أو إجماع ، وفي قوله تعالى : (أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ) - المعنى المجازي ، وهو الوطء - مراد بالإجماع ، ويرشحه التعبير بصيغة المخاطلة ، فلا يراد المعنى الحقيقي ، وهو لمس باليد .

ولا يصح جعل المثاليين من باب عموم المجاز : بأن يراد بالخمر ما تنظم العقل ، وبالملاسة مطلق لمس باليد أو بالوطء ، لعدم القرينة ، وهكذا قالوا ، وفي بعضه نظر .

وقد اترض على مذهب الحنفية بأن من حلف لا يدخل بيت فلان يمتنع بدخول مسكنه مملوكاً له أو مستأجراً أو مستعاراً ، ونجبة المسكن إليه حقيقة في المملوك مجاز في غيره ، ومن حلف لا يضع قدمه في بيت فلان يمتنع بدخول

(١) في هذا المثال أمر بجمع بين التوهم ، وهو حلق الملاسة ، إلا أن يكون في سياق الآية قرينة تدل على إرادة الوطء ، فليبحث .

مسكنه حافياً أو متنعلاً أو راكباً ، وَضَعُ القدم حَقِيقَةً فِي الْأَوَّلِ مجازاً في الآخرين .

وأجيب بأن هذا من باب عموم المجاز ، فإن من حلف لا يدخل بيت فلان - يريد بيته سكناً ، وهو يشمل ما كان مملوكاً أو غير مملوك ، ومن حلف لا يضع قدمه في بيت فلان - يريد عدم دخوله ، وهو يشمل الدخول على أى وجهه .

والأظهر في المثالين عندى أنهما من باب الخاص المطلق ، وهو يبنى على إطلاقه حتى يدل دليل على تقييده كما تقدم .

الصريح والكناية (١)

كل من الحقيقة والمجاز إما صريح ، وإما كناية .

فالصريح - ما لم يستتر المراد منه - لكثرة استعماله فيه ، حقيقة كان .
كقول العاقلة : بعث ، واشتريت ، وزوجت ، وأجرت ، أو مجازاً كقولك :
أكلت من هذه الشجرة ، أى من ثمرتها .

والكناية - ما استتر المراد منه ، حقيقة كان : كما إذا أردت ألا يعرف
الحاضرون من تحدثت عنه أو فيه ، قلت لمطاطبك : لقد لقيتني صاحبك ،
فكلمته في المسألة التي ترققها ، أو مجازاً : كقول الرجل لزوجته : اعتنني
مريداً الطلاق ، فإنه كناية من حيث إن اعتنى أمر بالعد والحساب ، والمراد
به هنا عداً أيام العدة ، ومجاز من حيث إن المراد به الطلاق الذي هو سبب العدة .

حكم الصريح والكناية :

حكم الصريح تعلق الحكم بمعناه من غير نظر إلى إرادة المتكلم ، أو عدم
إرادته ، حقيقة كان أو مجازاً ، لأنه الأصل في الكلام ، أما الكناية فليما فيها من
التعبير عن مرتبة الصريح - لا يجب العمل بها إلا بالنية أو دلالة الحال .

ومن أجل هذا لا يجب الحدود إلا بصريح اللفظ ، إقراراً كان الموجب
لحد أو دياً بالزنا ، فن قال لغيره : أنا لست زانياً ، تعريضا به - لا يحد بهذا
التعريض ، لاحتمال لإرادة المعنى الظاهر دون ما وراءه ، ومن قال لقاذف
المرأة - أنت صادق - لا يحد ، لاحتمال وصفه بالصدق فيما رماها به ، واحتمال
وصفه بالزنا بالصدق في جميع أقواله ، وأن مثله لا يليق به أن يقول ما قال .

التقسيم الثالث

اللفظ باعتبار مرتبته في الدلالة على المعنى

تمهيد

دلالة الألفاظ على المعاني :

المقصود من دلالة اللفظ على المعنى -- أن يكون اللفظ بحيث يلزم من العلم به العلم بمعناه عند العالم بوضعه .

وينبغي أن نلاحظ في هذا الباب والذي يليه أموراً :

الأول : أن المناطقة يقسمون دلالة اللفظ على المعنى ثلاثة أقسام :

١ - دلالة المطابقة ، وهي أن يدل اللفظ على تمام المعنى الذي وضع له ، كدلالة لفظ إنسان على الحيوان الناطق ، ودلالة لفظ بيت على سقف وجدران ، ودلالة لفظ البيع على الإيجاب والقبول .

٢ - دلالة التضمن ، وهي دلالة اللفظ على جزء المعنى الذي وضع له ، كدلالة لفظ إنسان على ناطق ، ودلالة لفظ بيت على سقف ، ودلالة لفظ البيع على أحد ركنيه .

٣ - دلالة الالتزام ، وهي دلالة اللفظ على لازم ذهني لا ينفك عن معناه ، كدلالة لفظ إنسان على قبول العلم ، ودلالة لفظ شمس على الضوء ، ودلالة لفظ البيع على انتقال ملك المبيع من البائع إلى المشتري .

ولا يلزم من دلالة المطابقة دلالة التضمن ولا دلالة الالتزام ، لجواز ألا يكون للمعنى المطابق أجزاء ولا لوازم ، ويلزم من دلالة التضمن أو دلالة الالتزام - دلالة المطابقة ، لأن الجزء لا يبد له من كل ، واللازم لا يبد له من ملزوم (١) .

(١) راجع ص ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ : كشف الأسرار ، ١٩ ج ٢ : منط الفجوة ، ١٢٤١

١٥ : التوضيح .

الثاني : أنه إذا قيل لك : إن محمداً في منزله ، وأردت أن تنفي ذلك - فقد تقول : إنه ليس في منزله ، وقد تقول : إنه في المسجد ، فكل من العبارتين تدل على المعنى الذي سقت له الكلام ، ولكن الثانية تدل مع هذا على معنى آخر ليس هو المقصود الأول بسوق الكلام ، وهو أنه في المسجد .

وكذلك إذا قلت : جاعني محمد حين زارني بكر ، فقد دلت هذه العبارة على معنى محمد ، وهو المقصود الأول بسوق الكلام ، ودلت أيضاً على زيارة بكر ، وليس هو المقصود الأول بسوقه .

وترى من هذا المعنى الذي سبق له الكلام - قد يكون معنى مطابقاً ، كما في المثال الأول ، أو تضمنياً ، كما في المثال الثالث ، أو التزامياً ، كما في المثال الثاني .

وكون محمد في المسجد في المثال الثاني ، وزيارة بكر في المثال الثالث وإن لم يقصدا بالسوق أصالة - مقصودان تبعاً ، لأن النص صريح في الدلالة عليهما .

الثالث : أن اللفظ قد يدل على المعنى دلالة قطعية لا احتمال فيها ، وقد يدل عليه دلالة ظنية فيها احتمال ، فيكون قابلاً للتفسير أو التأويل (١) .

والتفسير عند الأصوليين : بيان المراد من اللفظ بدليل قطعي ، كبيان كيفية الصلاة ومقادير الزكاة المأمور بهما في قوله تعالى : (أَلِمُوا الْكَلَامَ وَأَتُوا الزَّكَاةَ) بالأحاديث المتواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم .

والتأويل عندهم : بيان المراد من اللفظ بدليل ظني : من قياس أو خبر آحاد ، كتأويل القرء في قوله تعالى : (وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ) - بالطهر أو بالخيف ، بالأدلة الدالة على ذلك .

الرابع : أن الأحكام الشرعية نوعان : أحكام كان من الجائز نسخها في عصر التنزيل ، وهي الأحكام الجزئية التكليفية ، وأحكام لا تقبل النسخ ،

(١) يراد باحتمال اللفظ التفسير والتأويل - احتمال الخطأ والتعبد ، واحتمال العلم بالتعبد . واحتمال المشترك لأحدهما أو كليهما ، واحتمال الحقيقة المجاز . فإذا حصل اللفظ على بعض ما يحمله من ذلك بدليل قطعي فذلك تفسير ، واللفظ مفسر ، وإذا حصل عليه بدليل ظني فهو تأويل ، واللفظ مؤول .

وتشمل الإختبار بما كان أو يكون : وما يتعلق بذات الله تعالى وصفاته .
أو بالفضائل التي لا تختلف باختلاف الأحوال : كالعدل ، والإحسان ، وبر
الوالدين ، والمقاسد الشرعية الكلية والأحكام الجزئية التكليفية إذا نص على
تأييدها : كقوله تعالى : (وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا) ، وقوله صلى الله عليه
وسلم : (الجهاد عاصي نيام القيسامة) .

وبعد فقد قسم الأصوليون النفا بحسب خفاء معناه وظهوره قسمين :
خفى الدلالة ، وظاهرها ، وقد أكرنا أن نعرض مراتبها بترتيب تصاعدي
في الظهور ، مبتدئين بأخفى الحق ، ومنتهين بأظهر الظاهر ، لأننا وجدناه أيسر
على طالب العلم فهماً ومحصيلاً .

(أ) خفى الدلالة (١) :

هو ما استتر معناه لذاته أو لأمر آخر ، فتوقف فهم المراد منه على غيره ،
وقد يتصلر فهمه ، أو يزول خفاؤه بالرجوع إلى من تكلم به ، أو بالبحث
والتأمل .

وهو باعتبار مرتبته في خفاء دلالاته على معناه — أربعة أقسام :

١ — المتشابه : وهو ما خفيت دلالاته على معناه لذاته ، وتعللت معرفته .
لأن الشارع استأثر بعلمه ، ولم يُمِّمْ قرينة تدل عليه ، كالتصوص التي تؤهم
مشابهة الله تعالى لخلقته : من نسبة الوجه أو اليد أو النزول أو الجلوس إليه
سبحانه ، ومثل فواتح السور عند بعض المفسرين ، ولا شيء من هذا النوع
في النصوص التشريعية .

ولعلماء الكلام فيه رأيان .

الأول : ماجرى عليه السلف من اعتقاد نزاهة الله تعالى عن كل ما لا يليق
به مع الإيمان بما ورد من التشابه ، وتفويض أمر تأويله إليه تعالى ، وبهذا
كان التشابه أخفى مراتب الخفاء .

الثاني : ماجرى عليه الخلف من تأويل التشابه بما يوافق اللغة ، ويلام
تَنَزُّه الله تعالى عما لا يليق به ، كتفسير الوجه بالذات ، واليد بالقوة أو النعمة .

(١) راجع ص ١٤٤ : كشف الأسرار ، ص ١٩٧ : مسلم الحديث ، ١٤٤ -

والاستواء بالاستيلاء على وجه التمكن . وهكذا .

٢ - الجمل : وهو ما خفيت دلالة على معناه لذاته . ولا سبيل إلى إزالة خفاؤه إلا ببيان من صدر منه . كما إذا قال لك من له أصدقاؤه كثيرون : زارني صديق - من غير أن يقيم قرينة تبين مراده . فإنه لا سبيل إلى معرفة من زاره من أصدقائه إلا ببيان منه .

ومن هنا قلاب كل الألفاظ المشتركة التي يتعذر تعيين المراد منها بالاجتهاد . والألفاظ التي قلها الشارع من معانيها اللغوية إلى معان اصطلاحية شرعية ، كالصلاة ، والزكاة ، والصيام ، والحج ، والربا ، أو التي كانت معانيها عامة فاستعملها الشارع في معان خاصة ، كالكفاية ، والطارق . وقهارة ، فإن المراد الشرعي من كل ذلك لا يعلم إلا عن الشارع .

فلذا بين الشارع الجمل بياناً وانياً قاطعاً كما بين الصلاة والزكاة والحج ونحوها - التحق بالفتوى الآتي في أحكام الظاهر . وأخذ حكمه .

وإذا لم يكن البيان وانياً قاطعاً التحق بالمشكل الآتي . وانفتح باب الاجتهاد لبيانه ، كلفظ الربا ، فإنه في الأصل تجمل (١) . وقد بينه الرسول صلى الله عليه وسلم بقوله : (القرب بالمع ، والقنصة بالقنصة ، والقرض بالقرض ، والتعير بالتعير ، والمليح بالمليح ، والقر بالقر ، ولا يمل . سواء بسواء . يدا بيد ، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد) . وجلبا انفتح باب الاجتهاد لبيانه ، واختلف الفقهاء فيه بناء على اختلافهم في حلق الحكم أو مثله .

قال أبو حنيفة : لفظاً والمشاط مجوع أمرين : التحساد الجفسي ، والتعشير بكميل أو وزن .

وقال مالك : القلة أحد أمرين : التقديرة ، أو الاكتيات والاعتبار .

وقال الشافعي : القلة أحد أمرين : التقديرية ، والمطورية .

(١) قال الربا في هذه الآية : ثم أتى المصنف رحمه الله تعالى (من حيث معناه ومعناه - قيل إنه جمل يصحح لفظة من المصنف ، وأن القنصة ، قيل إن من باب الظاهر الآتي ، فإنه معناه كان مبركاً في الجملة ، وأن له قيد . أما من حيث صوره أو ألفاظه - فإنه يشمل كل صورة أو ألفاظ مطروحة في المصنف ، فكون مثلاً به المصنف (راجع ملخص ٢ في ص ٢٧٢ : من هذا الكتاب) .

ونقل كل منهم الحكم إلى حيث تتحقق العلة عنهم (١).

٣- المشكل : وهو ما خفيت دلالة على معناه لذلك . ويمكن لقراءة خفائه بالبحث والتأمل ، كأن يكون اللفظ مشتركاً بين عدة معانٍ حقيقة أو مجازية ، ويمكن تعيين أحدها بالبحث ، كلفظ القُرء في قوله تعالى : (وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ) فإنه موضوع في اللغة الطهر ، والحيض ، فهل تنقضي عدة المطلقة بثلاث حيض ، أم بثلاثة أطهار ؟

ذهب الحنفية إلى تفسير القرء بالحيض ، وإليه رجع أحمد ، لأن العدة شرعت لتعرف براءة الرحم ، والحيض هو المعروف لها . ولحديث : « طلاق الأمة ثنتان ، وعدتها حيضتان » ، فإنه تصريح بأن العدة بالحيض لا بالطهر . وذهب الشافعية إلى تفسيره بالطهر ، لقوله تعالى : (فَطَلَّوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ) ، أو في وقت عدَّتِهِنَّ ، كقوله تعالى : (وَنَفَخَ الْوُزْنِ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ) ، أي في يوم القيامة ، والطلاق المشروع ما كان في طهر ، وهو لا يكون في العدة إلا إذا كان الطهر الذي وقع فيه الطلاق منها (٢).

وإزالة الخفاء في هذا النوع مجال للجهد كما رأيت .

٤- الخفي : وهو ما كان - في ذاته - ظاهر الدلالة على معناه ، ولكن عرض له شيء من الخفاء بسبب غير لفظه ، كأن يكون لبعض أفراد اسم خاص ، أو وصف يميزه عن غيره ، فيوقع ذلك شبهة في دخول هذا البعض في عموم معنى اللفظ ، ويتوقف زوال الشبهة على شيء آخر . فمعارض له الخفاء في بعض أفرادها بسبب اختصاص هذا البعض باسم

(١) الأموال الربوية هي الأموال الضرورية لحياة الإنسان كالخبز ، ومن مصلحة الناس تداولها وعدم حبسها في أيدي المحتكرين بلعنه منها ، وإذا أبيع بيعها بأشغالها مع حصول المنافع من كل منفعة - افتتح الباب لبيعها حكراً عند أربابها من الزرايع والتجار ، وتعلم على فهم الحصول على شيء منها ، فإذا شرط في تبادلها المماثلة الثابتة والتفاضل - تصرف التجار والزرايع من هذا التصرف الذي لا لائنة فيوصلون إلى بيعها بغير جنسها ، فيستطيع أن يحصل على الخبز من ليس عنده قمح ، وهكذا سائر الربويات من النقد والمطعمات التي تدر ، وهذا ما جعل العلة التي ذكرها مالك أو الشافعي أقرب إلى القول .

(٢) راجع ص ١٩١ من كتابنا « الفرة بين الزوجين » .

خاص - لفظ السارق في قوله صلى : (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاعْلَمُوا أَنَّيُنَازِلُ) لأنه موضح لمن يأخذ مال غيره خفية من حرز مثله ، ودلالته على هذا المعنى ظاهرة ، وقد يكون من أفساده من يَنْقُلُ الأيقاظ من الناس ويختلس أموالهم ، ومن يأخذ أكفان الموتى من القبور ، وقد سمي الأول ظرّاراً ونشلاً ، وصي الثاني دنابلاً ، فأورث هذه التسمية شبهة في صدق لفظ السارق عليها ، واحتج في معرفة ذلك إلى شيء من البحث والتأمل .

وقد بحث العلماء في هذا ، فوجدوا أن الظّرّار سمي بهذا الاسم الخاص لزيادة معناه من معنى السارق ، إذ السارق يسارق الأعين الثابتة ، وهذا يسارق الأعين المتحركة ، فهو سارق وزيادة ، ولهذا اتفقوا على تطبيق حكم السارق عليه .

ووجدوا أن النباش سمي بهذا الاسم الخاص لنقص معناه من معنى السارق ، لأنه يأخذ مالا غير مرغوب فيه ، ولا يملك لأحد ، ولا يحفظ في حرز مثله ، فلا يعد سارقاً ، ولا تقطع يده ، بل يكرّر بما يردعه (١) .

وما عرض له الخفاء في بعض أفراد سبب وصف يميز هذا البعض عن غيره - لفظ القاتل في قوله صلى الله عليه وسلم : (لا يرث القاتل شيئاً) ، فإن دلالته على القاتل عمداً ظاهرة ، أما دلالته على القاتل خطأ فبها شيء من الخفاء منشؤه الخطأ ، فإن الحرمان من الإرث عقوبة ، فهل يستحقها الخطيء كما يستحقها المتعمد ؟

ذهب الحنفية إلى أن الخطيء كالمتعمد ، لأنه قصر في حالة تستدعي المبالغة في الحيلة والتحذر ، ولو ورثناه لافتتح للمجرمين باب يغفلون منه إلى استعمال

(١) هذا رأى القرطبي وأهل مالوك في النباش ، وهو مروى عن ابن عباس والجمهور والأوزاعي ومالك والزهري . ذهب أبو يوسف والأئمة الثلاثة إلى عدم عقوبة ، بل منعه من ابن مسعود ومالك والحسن وابن ثور ، لأنه يدرك الليل ليلاً ، ويقتل الأيمن : ويقتل الأيسر في وقت لا يخطر له فيه ولا ماله عليه ، فيكون كن سرقة في وقت بروز الناس إلى محل البيع وحلولهم منهم ، ويكون المأخوذ غير مرغوب فيه لا يمنع تقويمه وحريمه ، ويكون الميت لا يملكه لا يباقي وجوب إيقاله مسجوراً بكتله ، والحرز في كل شيء بحسبه ، ولا حرز الكفن إلا القبر (راجع ص ٢٢٤ ج ١ : فتح القدير وص ١٦٠ ج ٢ : شرح القرطبي) .

لحدث الأفياء من مورثهم بقتلهم وادعاء الخلفاء فيه .

ودهب المالكية إلى عدم دخول القاتل خطأ في الحديث ، لأنه لم يقصد القتل ، ونفى ثبت بالدليل القاطع أنه مخطئ . — لم يكن من الإتيان حرمانه الإرث .

ومن هذا أيضاً دلالة لفظ السارق على البائع الذي أخذ من المشتري نقوداً على أن يأخذ منها ثمن السلعة ويرد إليه الباقي ، ثم احتج ، فإن فيها شيئاً من الخفاء بسبب وصف يميزه عن السارق ، وهو أخذه المال من المشتري بعلمه ورضاه ، وتسمية هذا خائناً أظهر عندى ، لأنه لو تمزج على ما زاد عن حقه ، فخر به (١) .

ويلحق بهذا النوع من الخفى ما كان ظاهر الدلالة على معناه ولكن عرض له الخفاء بسبب معارضة لنص آخر ، ويمكن التوفيق بينهما بالبحث والتأمل ، كقوله تعالى : (مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنْ لَدُنْ اللَّهِ) ، وما أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ (مع قوله تعالى : (قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ) ، وكقوله تعالى : (وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نَنْزِلَ فِي بَلَدٍ فَأَرْسَلْنَا رَحْمَةً لِنُذَكِّرَ بِهِ نَسُوا اللَّهَ فَنَسَوْنَهُمْ) مع قوله تعالى : (قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ) .

وهكذا كل لفظ دل على معناه دلالة ظاهرة ، ولكنه خفى تناوله لبعض أفراد ، لاختصاصها بأسماء خاصة ، أو بصفات تمتاز بها عن سائر الأفراد ، أو خفى معناه بسبب معارضة لنص آخر .

ولذلك الخفاء في هذا النوع مجال لاجتهاد العلماء كالنوع السابق .

(ب) ظاهر الدلالة :

هو ما دل على معناه بصيغته من غير توقف على أمر خارجي .

وهو باعتبار مرتبة في ظهور دلالته على معناه — أربعة أقسام :

١ - الظاهر : وهو اللفظ باعتبار دلالته على معنى متبادر منه وليس مقصوداً أصلياً بسوق الكلام ، مع احتماله للتضخيم والتأويل ، وقبوله للتسخيف في عهد الرسالة ، كقوله تعالى : (وَأَخْلَى اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الزُّبْنَ) باعتبار دلالته

(١) راجع حديث صبيب في قاعدة « الأمور بمقاصدها » فيما يأتي .

على حل البيع وحرمة الربا ، فإنه مسوق للفرقة بين البيع والربا ، ردًا على من « قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا » فدلالته على حل البيع وحرمة الربا دلالة على غير المقصود الأول بالسوق ، وكل من البيع والربا لفظ عام يحتمل التخصيص ، وحل أحدهما وحرمة الآخر من الأحكام الجزئية التي كان من الجائز نسخها في عهد الرسالة .

وقوله تعالى : (وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَقْسُطُوا فِي الْبَيْتِ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتًى وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ) باعتبار دلالته على حل ما طاب من النساء ، فإنه مسوق لقصر عدد نساء الرجل على أربع دفعًا لضرر التعدد عنهن ، فدلالته على إباحة ما طاب من النساء ليست هي المقصود الأول من سوقه ، ولفظ « ما » فيه عام يحتمل التخصيص .

وقوله تعالى : (وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ) باعتبار دلالته على إباحة ما فوق الأربع من النساء ، وعلى إباحة الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها ، فإنه مسوق لإباحة ما عدا المحرمات المذكورات ، ودلالته على إباحة ما فوق الأربع ، أو إباحة الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها - دلالة على معنى غير مقصود بالسوق (١) ، والحل فيه خاص مطلق يحتمل التقييد ببعض الأحوال دون بعض .

وحكم الظاهر : وجوب العمل بمعناه كما هو حتى يقوم دليل على تفسيره أو تأويله أو نسخه .

فإذا كان مطلقاً بقي على إطلاقه حتى يدل دليل على تقييده . كما قيد الحل في قوله تعالى : (وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ) ، بعدم الزيادة على أربع بقوله تعالى : (مَتًى وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ) ، وبعدم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها بالحديث المشهور .

وإذا كان عاماً بقي على عمومته حتى يدل دليل على تخصيصه ، كما خصص عموم البيع في قوله تعالى : (وَأَحِلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ) بنهي الرسول صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر ، وعن بيع الإنسان ما ليس عنده . وبيع الثمر قبل أن يَبْلُغَ

(١) هكذا قالوا ، والذي يظهر أن الآية ليس فيها دلالة على حل أو حرمة تصالح بزواج ما فوق الأربع ، أو بالجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها ، بل ذلك من المسكوت عنه الذي يرجع فيه إلّا الأصل وهو الإباحة حتى يدل دليل على الحرمة .

١٤ - العبرة في العقود للمقاصد والمعاني

لا للألفاظ والمباني

ومعنى هذه القاعدة أن العبرة في تحديد معاني العقود ، وحلها وحرمانها ، وصحتها وفسادها - بالمقاصد والنيات ، لا بمجرد الألفاظ ، فلا يصح التمسك بظاهر اللفظ إذا ثبت أن القصد والنية خلافه (١) .

وتوضيحاً لذلك نقول :

١ - قد تصدر العبارة من المرء من غير قصد إلى النطق بها ، فينتفى القصد إلى معناها حتماً ، كمباراة التأم والمغنى عليه والمجنون والسكران .

٢ - وقد تصدر منه مع القصد إلى النطق بها دون القصد إلى معناها ، إما لأنه يجهل المعنى كمباراة الصبي غير المميز ومن لقن كلاماً بلغه لا يفهمها ، أو لأنه يعلمه ولكن قامت قرينة على أنه لا يريده ، كن يملى عبارة على كاتب ، أو يقرأها في كتاب .

٣ - وقد تصدر منه مع القصد إلى التلفظ بها ، والملم بمعناها ، والتظاهر بالقصد إليه ، كمباراة المازل والمكره .

٤ - وقد تصدر منه مع القصد إلى التلفظ بها والملم بمعناها والقصد إليه .
فالأما الحالتان الأولى والثانية : فالمباراة فيهما مهملة : لا يمتد بها في إنشاء العقود ، تلخوها من القصد إلى المعنى ، وعدم التعبير بها عن رغبة أو إرادة للتكلم .

غير أنهم اختلفوا في عبارة من سكر بمحرم ، فبهم من لا يمتد بها ، وهو مذهب الحنابلة ، والمشهور عند المالكية ، وقول عند الشافعية ، ومنهم من يمتد بها عقوبة له وزجر آ ، وهو مذهب الحنفية وقول عند الشافعية .

وأما الحالة الرابعة : فلا خلاف بين العلماء في الاعتداد بالعبارة فيها ،

(١) راجع ص ١٠١ ٣٣ : إتمام الوقفين ، ص ٣٢٩ ، أحكام المعاملات الفرجية
الاعتداد على الخلف .

وتحقق الالتزام ، وترتب الأحكام عليها ، لأنها أكل حالات الدلالة على القصد والرغبة في إنشاء العقود .

ونعمل عبارة العاقد حينئذ على معناها الحقيقي ما لم يتم قرينة على صرفها عنه إلى معناها المجازي ، فلو قال شخص لآخر : وهبت لك هذا الكتاب بعشرين قرشاً مثلاً ، صح وكان بيعاً لاهية ، ولو قال شخص لذاته : أنا كفيل بما على فلان من دين بشرط براءة ذمته منه ، فقبل - صح وكان حوالة لا كفالة ، وكذلك تكون الحوالة بشرط عدم براءة الأصيل كفالة ، ومكسداً . وقد اشترط بعضهم لصحة حمل العبارة على معناها المجازي عدم التناقض بين المعنيين ولهذا أجاز المجتعية عقد الزواج بالفاظ التملك والبيع والهبة والصدقة ، دون ألفاظ الإباحة والإحلال والإعارة والإيداع والرهن والإجارة والوصية وبني بعضهم على هذا بطلان البيع إذا صرح فيه بنى الثمن ، وبطلان الإجارة إذا صرح فيها بنى الأجرة ، والظاهر عندي أنه لا مانع من اعتبار الأول هبة متى تم بالقبض ، والثانية عارية متى تمت بتسليم العين للاتضاع . وأما الحالة الثالثة : وهي حالة المازل والمكره - فهي موضع نظر ومجال خلاف .

فأما المازل : فهو من يقصد التلطف بالعبارة عاماً بمعناها ، ولكنه لا يريد أن يرتب عليها آثارها لهوياً ولعباً ، وقد اختلف في عبارته :
١ - فذهب الشافعي في أحد قوليه وأحمد وبعض المالكية - إلى بطلانها ، لأنها لا تعبر عن رغبة في التزام ، ولا إرادة لعقد .

٢ - وذهب الشافعي في قوله الآخر إلى صحتها وترتب آثارها عليها في كل العقود ، لأن المازل أتى بالسبب عاماً أنه سبب شرعي لمسيبه ، وترتيب المسببات على أسبابها من وضع الشارع ، لا المكلف ، وليس للمكلف أن يمنع ما رتب الشارع على الأسباب من مسببات ، وبهذا تستقر المعاملات ، ويطمئن الناس إلى ما يقع بينهم من تعامل .

٣ - وذهب الحنابلة وجمهور المالكية إلى أنها صحيحة نافذة في العقود الخمسة : النكاح ، والطلاق ، والرجعة ، واليمين ، والتناق - باطله فيها عداها ، لقوله صلى الله عليه وسلم : (ثلاث جلدن جد ، وهزلن جد : النكاح ،

والطلاق والرجعة) ، وفى رواية (البين) بدل الرجعة (١) ، وفى رواية أخرى (العتاق) لأن فى هذه العقود حقاً لله تعالى توجب تزويجها عن العتق والفزل ، إذ لا يلىق بالبعد أن يزل مع مخالفته .

٤ - وذهب الحنفية إلى أنها صحيحة نافذة فى العقود الخمسة لما قدمنا ، وصحيحة ينقصها الرضا بآثار العقد فيها عداها ، فتكون موقوفة على إجازة صاحبها بعد زوال الهزل ، فإن أجازها نفذت ، وإلا بطلت .

وأما المكروه : فهو من يضطر إلى التلطف بالعبارة دفماً للأذى عن نفسه ، وقد اختلفت فى عبارته .

١ - فذهب جمهور الفقهاء إلى عدم الاعتداد بها فى العقود كلها ، لأنها لا تعبر عن إرادة صحيحة أو قصد إلى معنى .

٢ - وذهب الحنفية إلى أنها كمباراة المازل ، صحيحة نافذة فى العقود الخمسة ، وموقوفة على إجازته بعد زوال الإكراه فيها عداها .

وسائل المقاصد الشرعية

المقاصد الشرعية : من جلب المصلحة ودفع المفسدة - يتوصل إليها بامتنال أو امر الشارع ، واجتناب نواهيهِ .

والمأمور به لا يتوصل إلا بتحصيل أسبابه ، وهذا يقتضى أن تكون الأسباب فى قوة المطالبة بها تابعة لسيئاتها .

وكذلك الممنوع عنه : له وسائل تقضى إليه ، ولا يعقل أن تمنع المحرمات وتباح الوسائل المؤدية إليها ، وهذا يقتضى أن تكون الوسائل فى قوة المنع منها تابعة لما توصل إليه .

ومن هنا نشأت قاعدتان أصوليتان : الأولى أن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ، والثانية سد اللرائع .

(١) راجع ص ٦٩ : من كتابنا « الفرة بين الزوجين » .

١- ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب (١)

يتوقف وجوب الواجب على أسباب وشروط : كتوقف وجوب الصلاة على دلوک الشمس ، وعلى بلوغ المكلف وعقله ، وتوقف وجوب الزكاة على بلوغ النصاب وحولان الحول .

ولا خلاف في أن المكلف لا يطالب بتحصيل هذا النوع من الشروط والأسباب ، بل يترتب الوجوب عليها بعد تحققها ، سواء أكانت مقدورة للمكلف أم غير مقدورة له .

ويتوقف وجود الواجب بعد وجوبه على أسباب عادية أو شرعية مقدورة للمكلف : كالعلم المتوقف على النظر الصحيح ، وتحرير الرقية المتوقف على التلطف بالإحتاق ، أو على شروط عقلية أو عادية أو شرعية كذلك : كامتنال الأمر بالصدق المتوقف على ترك الكذب ، وتحقق غسل الوجه المتوقف على غسل جزء من الرأس ، وصحة الصلاة المتوقفة على الوضوء (٢) .

فأما الأسباب : فلا شك في أنها هي المطلوبة للشارع حين يأمر بالمسيبات ، لأن الأسباب هي التي تدخل في قدرة المكلف ، أما المسيبات فهي من الشارع ، فلا وجه للخلاف هنا في أن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ، أي أن ما لا يتحقق وجود الواجب إلا به فهو واجب .

وأما الشروط : فإن كانت شرعية فإنها لم تكن كذلك إلا بدليل شرعي ، كالوضوء للصلاة ، فإن وجوبه إنما كان بقوله تعالى : (فاغسلوا وجوهكم ..) ، لا بقوله تعالى : (أقيموا الصلاة) ، ولا حاجة إذن إلى تطبيق هذه القاعدة عليها .

(١) راجع ص ١٦٧ : المصنعي ، ص ٩٥ : مسلم القنوت ، ص ١٥٧ : الأحكام للأئمة ، ص ٥٥ : أصول الفخرى .

(٢) ما ليس مقدوراً للمكلف من ذلك - كحضور الإمام الجمعة ، وبلوغ العدد للوضوء - ، لأن ذلك ليس مقدوراً لأحد المكلفين .

وإن كانت عقلية أو عادية فلأنها تكون واجبة بإيجاب ما يتوقف وجوده عليها ، لإجماع الأمة على وجوب القيام بما أمر به الشارع ، وما دام القيام به لا يتحقق إلا بتمصيل هذه الشروط فلأنها تكون واجبة بالبداهة ، فترك الكذب واجب بقوله تعالى : (وكونوا مع الصادقين) ، والنظر واجب بقوله تعالى : (فاعلم أنه لا إله إلا الله) ، وسفر البعيد عن مكة إليها للحج واجب بوجوب الحج ، والانتقال إلى مواضع المناسك واجب بالأمر بها . . . وهكذا .

والخلاصة أن ما يتوقف وجود الواجب عليه من الأسباب والشروط العقلية والعادية - يكون واجباً بالدليل الذي دل على وجوب الواجب من غير حاجة إلى دليل آخر .

٢ - سد الذرائع (١)

الذريعة ما كان من قول أو فعل - وسيلة وطريقاً مؤدياً إلى شيء آخر . والمقصود بسد الذرائع منع ما يجوز من ذلك إذا كان موصلاً إلى ما لا يجوز . وهو أصل من أصول الشريعة : حكمه مالك في أكثر أبواب الفقه ، وتوسع المالكية في تطبيقه من بعده حتى نسب إليهم ، والحق أن غيرهم لا يخالفهم في أصل القاعدة وإن خالفهم في تطبيقها على بعض القروع ، قال القرافي : ولم ينفرد مالك بالقول بسد الذرائع ، بل كل أحد يقول به ، ولا خصوصية للمالكية إلا من حيث زيادتهم فيها ، فإن من الذرائع ما هو معتبر بالإجماع : كالمنع من حفر الآبار في طريق المسلمين ، وإلقاء السم في طعامهم ، وسب الأصنام عند من يعلم من حاله أنه يسب الله - ومنها ما هو ملغى إجماعاً : كزراعة العنب ، فلأنها لا تمنع خشية الحمر وإن كانت وسيلة إلى المحرم ، ومنها ما هو مختلف فيه : كبيع الأجال (٢) .

ويمكن تقسيم الذريعة - كما فعل ابن القيم - أربعة أقسام :

(١) راجع ص ٥٧ ج ٢ : تفسير القرطبي ، ص ٢١٧ : إرشاد الفحول ، ص ٢٤١ - ٢٥٢ ج ٢ ، ص ١٢٢ ج ٤ : المواقفات ، ص ١١٩ - ١٢٦ ج ٣ : إعلام الموقعين .

(٢) راجع كتاب الأجسال ص ١١٧ ج ٩ : للنفقة .

١ - ذريعة تفضي إلى المفسدة بطبيعتها : كالزنا المفضي إلى اختلاط الأنساب ، وضياع النسل ، وشرب المسكر المفضي إلى غياب العقل .
ولا خلاف في أن هذا النوع محظور على وجه الكراهة أو الحرمة بحسب مقدار المفسدة فيه .

٢ - ذريعة مباحة بحسب أصلها ، ولم يقصد بها المكلف غير ما وضعت له ، وقد تفضي إلى مفسدة ، ولكن المصلحة فيها أرجح : كالتنظر إلى الخطوبة ، وكلمة الحق عند الحاكم الجائر .

وهذا النوع مباح أو مستحب أو واجب بحسب مقدار المصلحة فيه ، فهو خارج عن موضوع سد البرائع ، لأن احتمال المفسدة فيه مرجوح ، والاحتمال المرجوح لا يعتد به في الشريعة . ولهذا شرع القضاء بالشهادة في السلماء والفروج والأموال مع احتمال الكذب والغلط ، وأبيح التقصير في السفر مع احتمال عدم المشقة كالملك المترف ، وقبل خير الواحد العدل مع احتمال الخطأ . . . وهكذا .

٣ - ذريعة مباحة بحسب أصلها ، ولم يقصد بها المكلف غير ما وضعت له ، ولكنها تفضي إلى مفسدة راجحة غالباً : كثرة المتوفى عنها زوجها ، وسب المشركين أو آلهتهم بخضرة من يقابل هذا بالمثل ، فيسب الله علناً بغير علم وهذا النوع موضع خلاف ، وقد رجح ابن القيم المنع منه ، وأورد من وجوه ذلك تسعة وتسعين مثلاً تدل على الاعتداد بسد الذريعة في الشريعة .

والذي يظهر لي أن سد الذريعة في هذا النوع لا يكون موضع خلاف إلا حين يختلف النظر في أيهما أرجح : المصلحة أم المفسدة ، أو حين يكون احتمال المصلحة معادلاً لاحتمال المفسدة ، فمن يراعى أن الأصل في الأشياء الإباحة . لا يمنع الذريعة عند تساوى الاحتمالين ، ومن يرى أن أدلة المنع وردت في جزئيات قد يستوى فيها احتمال المصلحة والمفسدة - بمنعها ، ويؤيده قول الرسول صلى الله عليه وسلم : (دع ما يريك إلى ما لا يريك) ، وقوله : (من حام حول الحمى أوشك أن يقع فيه) .

والأصل في سد الذرائع جملة - الكتاب والسنّة :

أما الكتاب فنه قوله تعالى : ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا

الله عدواً بغير علم) ، فقد نبى سبحانه المؤمنين عن سبب المشركين أو آلهتهم ، إذ كان ذلك ذريعة إلى سبهم الله تعالى .

ومن قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا بَرَأَعْنَا وَقُولُوا إِنَّا نَعْلَمُ أَنَّهُمْ كَاذِبُونَ) ، فقد نبى سبحانه المؤمنين أن يقولوا للرسول : (زاعنا) ، لأن اليهود جعلوا ذلك ذريعة إلى شتمه صلى الله عليه وسلم : بصرفه عن معناه إلى معنى له في لغتهم : « اسمع لا سمعت » .

وأما السنة : فمنها قوله صلى الله عليه وسلم : (إن من أكبر الكبائر أن يلعن الرجل ولديه) ، قالوا : يا رسول الله ، وكيف يلعن الرجل ولديه ؟ قال : (يسب أبا الرجل فيسب أباه ، ويسب أمه فيسب أمه) .

ومنها نبيه صلى الله عليه وسلم عن الإقدام على الشبهات غفلة الوقوع في المحرمات إذ قال : (الحلال بين والحرام بين ، وبينهما أمور مشبهات لا يعلمهن كثير من الناس ، فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ، ومن وقع في الشبهات كراع يرعى حول الحمى يوشك أن يقع فيه) .

ومنها نبيه صلى الله عليه وسلم عن بناء المساجد على القبور ، وعن الصلاة إليها مخافة تقديس من فيها وعبادتهم من دون الله .

ومنها أنه صلى الله عليه وسلم كان يكف عن قتل المنافقين ، حتى لا يستغل الكفار ذلك في صرف الناس عنه بقولهم : (إن محمداً يقتل أصحابه) .

وبهذا الأصل حرمت الخلوة بالأجنبية ، وحرم سفرها مع غير محرم ، وحرم القليل من المسكر ، ومنع القتال من لربث المقتول . . . وهكذا .

٤ - ذريعة مباحة بحسب الأصل ، ولكن المكلف قصد بها التوصل إلى مفسدة ، كهبة المال على رأس الحول فراراً من الزكاة ، وعقد النكاح للتحليل ، وبيع العينة (١) .

(١) بيع العينة هو أن يبيعه إنسان سلعة بشرين مثلاً إلى أجل ، ثم يشتريها منك بشرة حالة . قال القرطبي : « وصحبت عينة لحصول التقد لصاحب العينة ، وذلك لأن العين هو المال الحاضر ، وللمشتري إنما يشتريها لبيعها بين حاضر يصل إليه من فوره » اهـ .
فالباع والشراء حالاً ويؤجل سببها ، ولكن مآل البيع والشراء في هذه الصورة أنك انقضت =

وهذا النوع هو (باب الحيل) ، وهو أولى من سابقه بالمنع ، لتوجه المكلف به إلى الفسدة ، ولكنهم اختلفوا فيه أيضاً ، وخصه ابن القيم بمزيد من البحث فلخصه فيما يأتي (١) :

الحيل

هي جمع حيلة : فعلة من حال يحول ، إذا تحول ، وهي في الأصل - تصرف يتحول به فاعله من حال إلى حال ، ثم غلب استعمالها في الطرق الخفية التي يتوصل بها المرء إلى غرضه ، بحيث لا يدرك الناس مقصده إلا بشيء من الذكاء والفتنة .

والمراد بالحيل الممنوعة - التصرفات المشروعة في ذاتها إذا أتى بها ليطل حكماً شرعياً : كمن يهب ماله قليل حولان الحول لمن يتق برده إليه ، فراراً من وجوب الزكاة عليه .

وقد اختلف العلماء في حكم هذه الحيل :

فقال قوم بإباحتها ، واستدلوا بهذا :

١ - بأن الله تعالى علم يوسف عليه السلام حيلة يأخذ بها أخاه ، قال تعالى : (فلما جهزهم بجهازهم جعل السقاية في رحل أخيه - الآيات إلى قوله تعالى : - كذلك كدنا ليوسف ، ما كان ليأخذ أخاه في دين الملك إلا أن يشاء الله) (٢) .

٢ - بأن الله تعالى علم نبيه أيوب عليه السلام حيلة يتحلل بها من بينه بغير حنث ، فقد حلف لبضرين امرأته مائة ضربة ، ثم عز عليه أن يفعل هذا بمن

من كيان عشرة تردوا إليه بعد الأجل عشرين ، وهو ربا ، ولهذا منه المالكية إذا كان مقصوداً أو كثر وتوجه بين الناس ، لأن كثرة وتوجه بينهم قد دل عليهم في الاحتيال به للتعامل بالربا . والثاني مع قوله بعد القرائع لا يمنع هذا البيع إلا إذا ظهر أن المتبايعين يقصدان به الربا . راجع ص ٢٦٥ - ٢٧٧ ج ٢ : إعلام الموقعين - نجد كلاماً حسناً في الربا .

(١) راجع ص ١٣٦ - ٣٧٦ ج ٣ : إعلام الموقعين ، ص ٢٢٦ ، ٢٦٤ - ٢٧١ ج ٢ ، ١١٤ ج ٤ : اللواتيات .

(٢) ٧٠ - ٧٦ : يوسف .

أُسْمِدَ إِلَيْهِ فِي عَشْرَتِهَا ، وَتَنَظَّفَتِ لَهُ فِي خَدَمَتِهَا ، فَطَلَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يَخْرُجَ بِهَا نَصَبِيَّةً وَاحِدَةً بِمَقْصُودِهِ دَانَةَ يَهُودَ ، قَالَ تَعَالَى : (وَخُذْ بِيَدِكَ ضِعْفًا) فَاضْرِبْ بِهِ ، وَلَا تَحْشَشْ (١) ، وَقَدْ حَكَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَزُفَرٍ وَالشَّافِعِي أَنَّ مِنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ بَرَّ فِي عَيْنِهِ .

٣- وَقَدْ وَرَدَ فِي السُّنَّةِ مَا يُؤَيِّدُ هَذَا ، رَوَى أَنَّ وَلِيدَةً مِنْ بَنِي سَاعِدَةَ حَمَلَتْ مِنْ زَنَاءٍ ، فَضِلَّ لَهَا : مِنْ حَمْلِكِ ؟ قَالَتْ : مِنْ فُلَانٍ الْمُقْعَدِ . فَسُئِلَ هَذَا فَقَالَ : صَدَقْتَ . فَرَفَعَ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : خَلُّوا عَنَّكَوَلَا (٢) فِيهِ مِائَةُ شِمْرَاخٍ ، فَاضْرِبُوهُ بِهِ ضَرْبَةً وَاحِدَةً ، فَفَعَلُوا . وَرَوَى أَنَّ رَجُلًا أَصَابَ فَاحِشَةً وَهُوَ مَرِيضٌ عَلَى شَفَا مَوْتٍ ، فَأُخْبِرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَا صَنَعَ ، فَأَمَرَ بِقَتْلِهِ مِائَةَ شِمْرَاخٍ ، فَضْرَبَ بِهِ ضَرْبَةً وَاحِدَةً ، وَفِي رِوَايَةٍ أَنَّهُ أَتَى بِشَيْخٍ ، قَدْ ظَهَرَتْ عُرُوقُهُ . . . إلخ .

٤- بَأَنَّ الْحَيْلَ لَيْسَتْ إِلَّا مَخَارِجٌ لِلنَّاسِ مِنْ ضَيْقٍ وَقَعُوا فِيهِ ، وَقَدْ قَالِ تَعَالَى : (وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا) ، قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ : أَيْ مَخْرَجًا مِمَّا ضَاقَ عَلَى النَّاسِ .

٥- بَأَنَّ الْمُقُودَ الشَّرْعِيَّةَ مَا هِيَ إِلَّا حَيْلٌ يَتَوَسَّلُ بِهَا إِلَى آثَارِهَا وَمَقَاصِدِهَا ، فَعَقْدُ الْبَيْعِ حَيْلٌ لِنَقْلِ الْمَالِكِ ، وَعَقْدُ الزَّوَاجِ حَيْلٌ لِلتَّمَتُّعِ بِالْمَرْأَةِ مِنْ غَيْرِ حَدٍّ ، وَالرَّهْنُ حَيْلٌ لِحَصُولِ صَاحِبِ الدِّينِ عَلَى حَقِّهِ مِنْ مَالِ الرَّاهِنِ إِذَا أَفْلَسَ ، وَهَكَذَا فَكَيْفَ يُقَالُ بِمَنْعِ الْحَيْلِ ؟

وَقَالَ جَمْعُهُورُ الْعُلَمَاءِ بِمَحْرَمَتِهَا ، وَاسْتَدْلُوا هَذَا :

١- بِمَا وَرَدَ فِي الْكِتَابِ الْكَرِيمِ مِنَ الْأَدَلَةِ الدَّالَّةِ عَلَى وَجُوبِ سَدِّ الذَّرَائِعِ فِي عَرْمَةِ النَّاسِ ، بِأَنَّكَ الْبُخْلُ ، إِلَى خَيْرٍ مَا شَرَعْتَ لَهُ . وَقَدْ مَرَّ بَيَانُهُ .

٢- بِمَا وَرَدَ فِي السُّنَّةِ دَالًّا عَلَى ذَلِكَ ، وَمِنْهُ النَّهْيُ عَنِ الْإِحْتِيَالِ لِإِسْقَاطِ

(١) : ٤٤ : سُورَةُ ص . وَالضَّمُّ هُوَ - مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - عُسْكَالُ التَّحْلِ ، وَعَنِ الصَّمَاكِ :

حَزْمَةُ مِنَ الْحَشِيشِ مُخْتَلِفَةٌ ، وَقِيلَ : حَزْمَتَيْنِ حَشِيشٍ أَوْ وَحْدَانًا أَوْ لُغْبَانًا (رَاجِعِ لِتَقْدِيرِ الْأَلُوسِ) .

(٢) : الْعُسْكَالُ بِهَمْزٍ عَلَى يَاءٍ - وَكَفَرْتَانِ - الْمَلِكُ أَوْ الشِّمْرَاخُ (الْقَلَسُونِ) .

الزكاة أو تقليلها فيما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : (لا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة) (١) .

ومنه انتهى عن بيع العينة الذي هو حيلة للتعامل بالربا فيما روى عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (إذا ضمن الناس بالدينار والدرهم ، وتبايعوا بالعينة ، وتركوا الجهاد ، واتبعوا أذناب البقر - أدخل الله عليهم ذللاً لا ينزعه عنهم حتى يتوبوا ويزاجعوا دينهم) (٢) ٣ - بالعقول ، وذلك أن الله تعالى أوجب الواجبات ، وحرم المحرمات ، تحقيقاً لمصالح العباد في المعاش والمعاد ، فشرعته تعالى غذاء لقلوبهم ، ودواء لأمرائهم ، وهي إنما توصل إلى هذا بحقيقتها لا بصورتها ، والاحتياط لتحليل ما حرم الله ، وإسقاط ما فرض ، وتمطيل ما شرع - إزهاق لروح الشريعة ، وتقض لحكمة المشرع ، ويوشك أن يكون كفراً بالله ، لأن المحتال يعامل الله بحيلة معاملة الطفل الجاهل ، والله تعالى مطلع على القلوب ، عالم بخفايا الضمائر ، وإذا كان العاقل من بني الإنسان لا يليق به أن يقم بناء ليقضه ، أو يضع شريعة ليلبسها - فإن المنزه عن كل نقص ، والمتصف بكل كمال - لا يليق به أن يرسل رسلاً عبثاً ، أو يكلف عباده لمواً ولعباً .

٤ - وقد أثر الإفتاء بجرمة الحيل عن كثير من الصحابة من غير تكثير ولا معارض ، ومن ذلك إفتاؤهم بجرمة المحلل ، وحرمة الهدية من المقترض ، وغير ذلك ، ونسبة إباحة الحيل إلى أبي حنيفة مردودة ، فإن أبا حنيفة لا يميز تصرفاً يقصد به إبطال حكم شرعي بحال ، وإنما يميزه إذا خلا من هذا القصد ، فن يهب ماله قليل حولان الحول هبة جدية لا يقصد بها التفرار من الزكاة فتصرفه جائز وإن ترتب عليه سقوط الزكاة ، أما من يهبه بقصد التفرار من الزكاة فلا يجوز تصرفه ، لا عند أبي حنيفة ولا عند غيره .

• وما استدلل به المحرزون للحيل مردود .

(١) راجع ص ١٨٣ ، ١٨٧ ج ٤ : نيل الأوطار .

(٢) اتبعوا أذناب البقر : انطعموا بالزراعة ، أى معرضين عن الجهاد (ص ٣١٨ ج ٥ : نيل الأوطار) .

١ - أما مسألة يوسف عليه السلام فليس فيها إبطال لشرع الله ، ولا استباحة محرم ، بل لم يقصد يوسف بما فعل إلا أن يضم أخاه إليه ، تمهيداً لجمع شمل أسرته ، وإيواء أبويه إليه ، وهو عمل مشروع نافع لهم جميعاً .

وقول بعضهم : إن يوسف قد روع أخاه إذ أظهره في صورة المتهم بالمرقة - مردود بأن ما وقع لم يكن إلا باتفاقه مع أخيه ، بدليل قوله تعالى : (ولما دخلوا على يوسف آوى إليه أخاه قال إني أنا أخوك فلا تبتئس بما كانوا يعملون) .

هذا إلى أن تحمل المشقة الهينة لتحصيل خير عظيم معهود في كل الشرائع ، ومقبول عند كل العقول .

٢ - ومسألة أيوب عليه السلام لم ترد مورد العموم ، فهي خصوصية له ، وإلى هذا ذهب مالك رضي الله عنه ، ويؤيده قوله تعالى : (إنا وجدناه صابراً نعم العبد إنه أواب) وليس مما يخاف العقول أن يكافئ الله عبداً صابراً أواباً من رسله بالتيسير في أمره ، والتخفيف عن زوجته .

على أن هذا تشريع لغيرنا ، وفي الاعتداد به في شرعنا من الخلاف ما هو معروف ، وإلى هذا أن كفارة اليمين لم تكن مشروعة في شريعة أيوب عليه السلام ، حتى يقال إنه احتال للفرار منها ، فتخفيف الله عنه ورحمته بمعامله من ذلك كتخفيفه عنا في كفارة اليمين ، حيث شرعها مختلفة باختلاف قدر الناس

٣ - وما ورد في السنة مشابهاً لهذا - ليس من باب الاحتياط لإسقاط التكاليف ، بل من باب الحرص عليها ، وإحلال ما هو أخف منها وأيسر - محل ما يشق أو يتعذر ، ولهذا كان وارداً فيمن تدعو حاله إلى التخفيف عنه : من مقعد أو مريض على شفا موت ، أو شيخ قد ظهرت عروقه - أي لا يطق أحد المعروف ، ولعلها روايات مختلفة لحادثة واحدة .

ومثال هذا في الشريعة كثير ، ومنه التخفيف عن نذر الصدقة بجميع ماله بإجزاء الصدقة بالثلث مراعاة لحاله ، ومنه أن الوصية بكل المال تنفذ في الثلث فقط مراعاة لمصلحة الوارث ، ومنه إفتاء ابن عباس وغيره من نذر أن يذبح ابنه

بلمنعة شاة ، وإتناؤهم المريض الميتوس منه والشيخ الكبير الذى لا يستطيع
العصام بالفطر والإطعام ، وغير ذلك .

٤ - وقولهم : إن الحيل ليست إلا مخارج للناس من الضيق - نسألهم عن
مرادهم منه : أيريدون إخراج الناس من مشقة التكليف ؟ فهذا عين الفساد ،
وخدم الشريعة الذى نأباه ، أم يريدون إخراجهم من مشقة فوق مشقة التكليف
المعتادة ؟ فهذا قد تكفل الشارع بإخراج المكلفين منه بما شرع لهم من أحكام
التقص ، والجهل ، والمريض ، والسفر ، والنسيان ، والإكراه ، وعموم
البولى (١) . ونظام الرد على هذا فى الوجه الآتى :

٥ - وقولهم : إن العقود الشرعية ما هى إلا حيل يتوصل بها إلى آثارها
ومقاصدها - مردود ، فإن العقود الشرعية ما هى إلا وسائل إلى جلب المنافع
ودفع المضار ، ونحن لا نقول ببطلان الحيلة إذا كانت وسيلة إلى منفعة
مشروعة ، بل نقول ببطلان الحيل التى يتوصل بها إلى استباحة المحرمات ،
ولإبطال التكاليف .

وبيان ذلك أن الحيل بمعناها العام أنواع :

١ - الأسباب الشرعية التى وضعها الشارع لأغراض خاصة إذا استخدمت
فيا شرعت من أجله : كمقد البيع لنقل الملك وإباحة الانتفاع ، وعقد الزواج
لإباحة الاستمتاع ، ونحو ذلك ، وهذا النوع خارج فى الحقيقة عن دائرة
الحيل ، لما علمت من دلالة الحيلة على نوع من المهارة والحلق فى التوصل
إلى الأغراض بما غنى عن الأسباب .

٢ - التصرفات المشروعة فى ذاتها إذا استخدمت فيها وضعت لأجله
بما لا يفتن الناس إليه ، أو قصد بها الوصول إلى غير ما وضعت له مما هو
حلال أو مطلوب شرعاً : كدفع الأذى ورفع الظلم ، وهذا النوع مباح ،
بل ممدوح يعد العلم به فطنة وكياساً ، والجهل به خوراً وضعفاً كما قال تعالى :
(إلا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون
سبيلاً) (٢) ، والمؤمن يستعين بالله من العجز والكسل ، فالعجز عدم القدرة

(١) راجع لافق : «المرج مرفوع» والمشتغل بالتبصر» (ص ٣٤٣ ، ٣٤٤ : ليل القلم) .

(٢) ٩٨ : النساء .

على الحيلة النافعة المشروعة ، والكسل انصراف الإرادة عن تحقيقها .

ومن هذا النوع من الحيل ما صنع نعم بن مسعود لمزينة الكفار يوم الخندق .

ومنه ما روى الإمام أحمد : أن رجلاً شكاً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن جاره يؤذيه ، فأمره أن يطرح متاعه في الطريق ، فجعل الناس يسألون عن شأن هذا المتاع المطروح ، فيقال لهم : إن صاحبه قد ضاع ذرعاً بجاره الذي يؤذيه ، فيسبون الجار ويلعنونه ، فجاء الجار إلى صاحبه وقال : رد متاعك إلى مكانه ، فوالله لا أؤذيك بعد هذا أبداً .

ومنه ما روى عن أبي حنيفة رحمة الله أن رجلاً أتاه بالليل فقال : أدركني قبل الفجر وإلا طلقت امرأتى . قال : وما ذلك ؟ قال : إن امرأتى تركت القيلة كلابى ، فقلت لها : إن طلع الفجر ولم تكلمينى فأنت طالق ثلاثاً ، وقد توسلت إليها بكل أمر أن تكلمنى ، فلم تفعل ، فقال أبو حنيفة : اذهب فمر المؤذن أن ينزل فيؤذن قبل الفجر ، فلعها إذا سمعت أن تكلمك ، واذهب إليها فتأشدها أن تكلمك قبل أن يؤذن ، ففعل الرجل ، وجعل يتأشدها ، وأذن المؤذن ، فقالت : طلع الفجر ، وتخلصت منك ، فقال : بل كلمتى قبل الفجر وتخلصت من اليمين (١) .

٣ - التصرفات المشروعة في ذاتها إذا قصد بها الوصول إلى محرم . وهذا النوع هو موضوع النزاع في الحقيقة ، وقد رأيت رجحان الأدلة على حرمة ، ومنه هبة المال قبيل حلول الحول فراراً من الزكاة ، وبيع العينة الذى يتوصل به إلى الربا ، وعقد الزواج الذى يقصد به تحليل المطلقة ثلاثاً لمن طلقها (٢) .

٤ - التصرفات المحرمة في ذاتها إذا قصد بها الوصول إلى محرم ، وهذا النوع لا شبهة ولا خلاف في حرمة ، ومنه الاحتيال لقسح نكاح المرأة بردها ،

(١) أورد ابن القيم من أمثلة الحيل المباحة أكثر من مائة مثال ، فارجع إليها إن شئت في ص ٢٥٤ - ٢٧٦ من إعلام الموقعين .

(٢) ذكر ابن القيم هذا النوع أمثلة كثيرة راجعاً إن شئت في ص ٢٢٤ - ٢٤٨ من : من إعلام الموقعين .

أو بتسكينها ابن زوجها من نفسها ، أو بإنكارها أنها أذنت لوليها في تزويجها .
ومنه الاحتيال للتخلص من المحلل بالقدح في صحة النكاح بفسق الولي أو
الشهود ، والاحتيال لحرمان المرأة الإرث بإقرار الزوج المريض أنه كان قد
طلقها ثلاثاً وهو صحيح ، وما إلى ذلك .

٥ - التصرفات المحرمة إذا قصد بها الوصول إلى حق : كالاستشهاد
بشاهدى زور على من أنكر ديناً وجب عليه ، أو طلاقاً وقع منه ، أو على
أن المرأة كانت ناشزة في وقت ادعت كذباً أنها لم تأخذ نفقته فيها ، أو على
موت مورث مات ولا علم لهما بموته . وكان يكون لك على رجل دين ، وله
عندك ودیعة ، فيجحد الدين ، فتجحد أنت الودیعة لتحمله على الإقرار بالدين
وهذا النوع جائز عند من يميز مسألة الظفر (١) ويأثم فاعله على الوسيلة
دون الغاية ، وفي مثله ورد قوله صلى الله عليه وسلم : (أد الأمانة إلى من
أتمسك ، ولا تخن من خنائك) .

(١) مسألة الظفر هي : هل لصاحب الحق المتأخر من استيفائه إذا ظهر بمال غيره أن
يأخذ منه قدر حقه من غير إله ؟ (راجع ص ٤٠٩ ج ١ : فتح الباري ، ٣٠٢٢ : إعلام
المؤلفين) .

حقوق الله وحقوق العباد (١)

ما شرعه الله تعالى من التكاليف لا يغلو من مصالح تعود إلى الفرد ، أو إلى الجماعة . ومصصلحة الفرد - في الكثير - مصصلحة للجماعة ، ومصصلحة الجماعة لا تختار من مصالحة الفرد ، لأن الفرد جزء من الجماعة .

والتكاليف باعتبار ما فيها من مصالحة الفرد حق للفرد ، وباعتبار ما فيها من مصالحة للجماعة حق لله تعالى ، وهذا من فضائل الإسلام التي رفع بها قيمة حقوق الأئمة إلى مرتبة تحمل المكلف على العناية بها ، والحرص على أدائها سرا وجهرا لأن الذي يطالبه بها هو الله رب العالمين ، الذي لا تخفى عليه خافية في الأرض ولا في السماء .

وقد جرى العلم تقسيم التكليف في هذا الباب أربعة أقسام :

الأول : ما هو حق خالص لله تعالى ، وينحصر بالاستقراء في ثلاثة أنواع :

١ - العبادات : والمادة هي التقرب إلى الله تعالى بامتثال أمره واجتناب نهيهِ وشكره على النعمة ، وهي إصلاح القلب ضروري لإصلاح الجماعة وسائرهم ، ولهذا عهد العلماء من حقوق الله الخالصة ، التي لا سبيل للعبد إلى إهمالها ، أو التقصير في أدائها ، وأخرجوها من دائرة التصرفات المعقولة التي يجري فيها القياس ، وهي نوعان :

عبادة محضة تشمل الصلاة والصيام والحج وما يتصل بها .

وعبادة فيها معنى المؤنة ، أي الضريبة التي تؤدي للمحافظة على ما تؤدي عنه ، وهي صدقة الفطر ، ولهذا أوجبها جمهور الفقهاء على المكلف من نفسه . وعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في المال ناهي الأهلية وفاقدها من الصغار والمجانين اعتباراً بمعنى المؤنة ، ورجح محمد وزفر فيها جانب العبادة ، فلم يوجباها إلا في أموال المكلفين .

(١) راجع ص ١٥١ ج ٢ : التوضيح ، ٢٢١ ، ٢٦٢ ج ٢ ، ١٤٢ ج ٢ : المؤلفات .

أما زكاة المال فهي - عند الحنفية - عبادة محضة لا تجب إلا في مال المكلفين ، وعند الأئمة الثلاثة عبادة فيها معنى المؤونة ، فتجب في أموال المكلفين وغيرهم .

ويدخل في هذا الباب امتثال ما أمر الله تعالى به ، واجتناب ما نهى عنه ، لأن التحليل والتحرير له سبحانه دون غيره ، فليس للمكلف أن يحمل ما حرم ، أو يحرّم ما أحل ، سواء أكان ذلك في العبادات كالطهارة ، أم في المعاملات كالعامل بالربا ، أم في العادات كالزواج والمأكل والمشرب ، أم في غير ذلك . وقد يتوقف وجوب العادة - وهي حق خالص لله تعالى - على شروط هي حقوق للعباد ، كتوقف وجوب الحج على الاستطاعة البدنية ، وتوقف وجوب الصدقة على الفضل من المال ، فمن الناس من يرجع جانب حقه ، فلا ينهض لأداء حق الله إلا إذا استوفى حقه كاملاً ، ومنهم من تدفعه قوة إيمانه ، ورجه فيما عند الله - إلى التفاضل عن بعض حقه ، لأنه ليس بشيء في جانب حق الله ، فلا ينهض عن الطاعة وعمل الخير إلا لمعجز حاصل ، أو موت محقق ، وهي منزلة المؤمنين الصادقين .

٢ - الضرائب المالية : وتشمل ما يفرض من الوظائف على الأراضى ، عشرية كانت أم بحراجية (١) ، والخمس الذي يؤخذ من الغنمة وما يستخرج من كنوز الأرض ومعادنها ، وما أفاء الله على المؤمنين من أعضائهم من غير قتال .

وتصرف ضريبة الأرض العشرية في مصارف الزكاة المذكورة في قوله

(١) الأرض العشرية هي التي أسلم أهلها طوعاً ، أو قسراً للمسلمين مدة ، وكنت بين القبايل ، أو لثمة أهل طرية بالنسبة لأرض العرب ، أو لإجماع الصحابة لأرض البصرة (راجع ص ٥٧ ٢٣ : الحديث) .

والخراجية منعت مدة أو صلحاً وأثر أهلها عليها ، أو كنت بين كفار آخرين . وأول من وضع الخراج في الإسلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه حينما استول على سواد العراق ، وأراد القبايل أن يقسم بينهم أربعة أخماس على قانون الفئام : رأى عمر أن في تقسيم الأرض وتقليتها للمسلمين إضراراً بالمصلحة العامة للمسلمين ، إذ يكون الواجب فيها حينئذ للمعسر ، ويصرف في مصارف الزكاة ، فأبطلها في يد أهلها بأجر يسمى الخراج ، يأخذ منه ليتطهّر في المصالح العامة ، فكانت وقت الأرض هذه المصالح أو أنها كما يقول الناس اليوم وإن تجاوزت التقسيم في أيامنا هذا للمنى (راجع ص ٣٤ : أصول الفقه القصرى) .

المو : - ، أو فحوى الخطاب ، أو لحنه ، وإذا كان مخالفاً بمعنى مفهوم المخالفة .
أو دليل الخطاب -

(ب) ما كان المعنى فيه غير مقصود للمتكلم ، ولكنه لازم لمعنى النص كدلالة قوله صلى الله عليه وسلم في نقصان دين المرأة : « تمكث إحداهن شَطْرَ دهرها لا تصوم ولا تنصلي » - على أكثر مدة الحيض وأقل مدة الطهر ، ودلالة قوله تعالى : (وَحَمَلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا) ، مع قوله تعالى : (وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ) - على أن أقل مدة الحمل ستة أشهر ، وهي دلالة الإشارة (١) .

تنبيه : دلالة المنطوق مقدمة على ماعداها ، ودلالة الاقتضاء مقدمة على دلالة التنبيه والإيماء ، وهذه مقدمة على دلالة المفهوم ، والدال بطريق المطابقة مقدم على الدال بطريق الالتزام ، ويمكن القول بتقديم مفهوم الموافقة أو تأخيرها عن مفهوم المخالفة (٢) .

مفهوم المخالفة :

هو ثبوت نقيض حكم المنطوق به للمسكوت عنه ، ويسمى « دليل الخطاب » ، وهو أنواع :

١ - مفهوم اللقب - والمقصود باللقب الاسم الذي حُيِّرَ به عن الذات ، علماً كان أو وصفاً أو اسم جنس ، ومفهومه هو انتفاء الحكم المتعلق به عن غيره وثبوت نقيضه له .

كقوله تعالى : (إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَيِّهِ يَأْتِنِي . . . الآية) ، فإن تعلّق هذا القول بيوسف وحده يفهم منه عدم تعلّقه بغيره .

وقوله صلى الله عليه وسلم : (لَيْسَ الْوَاجِدُ - أَيْ مَطْلُ الْغَنَى - ظُلْمٌ يُحِلُّ

(١) يحوى الشافية بين لازم النص ولازم الملعب ، فيجسّون كلا منهما غير مقصود المتكلم باختيار أن الله تعالى يخاطب الناس بما ألفوا في كلامهم . وقد يؤيدهم في هذا قوله تعالى : (فَأَرْسَلْنَا إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ) ، أي أرسلناه إلى عدد تقدروا أنه مائة ألف أو أكثر ، ولو كان الخطاب باختيار اليهود في علم الله تعالى لذكر الجند الحقيقيين من غير تردد ، ومثل هذا قوله تعالى : (لَكَانَ لَابِئْسَ الْأَوْدُنِ) ، وقوله سبحانه : (وما أمر الساعة إلا كلمح البصر أو هو أقرب) راجع ٢٥ في ص ٢٧٢ : هنا .

(٢) راجع ص ٣٤١ - ٣٤٤ ج ٤ : الإحكام للأمام .

(٣) راجع ص ٩٩ ج ٣ : الإحكام للأمام ، ١٤١ ج ١ : الطويع على التوضيح .

عرضه وعقوبته) - يدل على أن غير الواجد لا يعمل إلى منه عرضه ولا عقوبته .

وقوله صلى الله عليه وسلم : (الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة . والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح - مثلاً بمثل . سواء بسواء ، يبدأ بيد) ، فإن تعلق الحكم بهذه الأصناف الستة يفهم منه أن الربا لا يجري في غيرها .

ويكاد العلماء يُجمِعُونَ على عدم الاحتجاج بهذا النوع من المفهوم . لأن ذكر اللقب إنما يكون لتعيين من يُسندُ إليه الحكم ، ولا يستفاد منه شيء وراء هذا إلا بدليل ، فإذا قلت : قام على - لم يكن في هذا القول دليل على أن كل من عدا على لم يقم ، كما أنك إذا قلت : محمد رسول الله - لم يدل هذا على أن من عداه ليس برسول .

ولو كان اللَّقب مفهوم لامتنع تحليل الحكم المتعلق به ، ولم يصح القيام عليه ، ولم يَقُلْ بهذا أحد من أهل القياس .

وقد يعترف بعض العلماء بمفهوم اللقب إذا كان وصفاً ، لما فيه من الإيماء إلى علة الحكم ، والحكم ينتفي بانتفاء علته .

٢ - مفهوم المحصر ، وهو انتفاء المحصور عن غير ما حصر فيه ، وثبوت تقيضه له ، كقوله صلى الله عليه وسلم : (إنما الولاء لمن أعتق) ، وقوله : (إنما الربا في التسيئة) ، وقوله : (إنما الشفعة فيما لم يقسم) ، فإن هذه العبارات تدل على ثبوت حكم للمنطوق ، وعلى نفي هذا الحكم عما عداه .

والمعقول في هذا النوع ما رجحه الكمال بن الهمام : أن إثبات الحكم للمنطوق ونفيه عن المسكوت عنه - كلاهما مستفاد من المنطوق ، لأن أدوات المحصر موضوعة للإثبات والنفي معاً .

٣ - مفهوم الصفة ، وهو ثبوت تقيض الحكم المقيد بصفة لمن انتفت عنه هذه الصفة ، كما في قوله تعالى : (وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحِ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمَا مَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ نِكَاحِ الْمُؤْمِنَاتِ) ، فإن وصف الفتيات المحلات بالمؤمنات يفهم منه حرمة الكافرات .

٤ - مفهوم الشرط ، وهو ثبوت تقيض الحكم المقيد بشرط عند عدم

هذا للشرط ، كالمثال السابق ، فإنَّ حَلَّ الأُمَّةِ المؤمَّنة مفيد بشرط العجز عن الحرية ، فإذا اتفق العجز كانت الأمة محرمة .

وقوله تعالى : (وَإِنْ كُنْ أُولَآئِ حَمَلٍ فَأَنْقِضُوا عَنْهِنَّ حَتَّى يَضْمَنَّ حَمَلُهُنَّ) فإنه يفهم منه عدم وجوب النفقة للممتدة غير الحامل .

٥ - مفهوم الغاية ، وهو انتفاء الحكم المقيد بغاية ، ولو بتوقيضه بعد هذه الغاية ، كقوله تعالى : (وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ) ، فإنه يدل على حرمة الأكل والشرب بعد هذه الغاية . وقوله تعالى : (فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَدَلٍ حَتَّى تَضَعُ زَوْجاً غَيْرَهُ) ، فإنه يدل على حل المطلقة ثلاثاً لزوجها الأول إذا تزوجت بزواج آخر ثم طلقت منه .

٦ - مفهوم العدد ، وهو انتفاء الحكم المقيد بعدد عما قل أو كثر عن هذا العدد ، كقوله تعالى : (فَأَتَابِلُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً) ، فإنه يدل على وجوب التزام هذا العدد في الحد ، وعدم الزيادة أو النقص عنه .
ومثله قوله تعالى : (فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَرْطَعَامَ يَتَيْنِ وَيَسْكِيناً) .
وقوله تعالى : (فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَمَيْمًا ثَلَاثًا أَيْامًا) .

الاحتجاج بالمفهوم :

أشرنا في التورعين الأول والثاني من أنواع المفهوم - إلى الراجع من أقوال العلماء فيها . أما الأنواع الأربعة الأخرى - فإن ظهرت لقيود فائدة غير العمل بمفهومه - سقط المفهوم باتفاق .

كأن يكون القيد لطلق التوكيد ، كقولك : « أمس الدابر لا يعود » .
أو لتوكيد العموم كقوله تعالى : (وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ) ، وقوله تعالى : (وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ) .
أو لتقوية الامتنان كقوله تعالى : (وَهُوَ الَّذِي يَخْرِجُ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ حَلًا طَرِيًّا وَتُسَخِّرُونَ لَهَا مِنْهُ جُلُودًا تَلْبَسُونَهَا) .

أو للمدح أو الذم كقولك : « أعوذ بالله رب العالمين من الشيطان الرجيم » .
أو لالتصاق على الامتنان كقوله صلى الله عليه وسلم : « لا يحل لامرأة مسلمة أن تحب فوق ثلاثة أيام إلا على زوجها أربعة أشهر وعشراً » .

أو لإفادة الكثرة المطلقة كقوله تعالى : (إِنْ تَسْتَفِزُّ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ) .

أو تشديداً بحالة واقعة كقوله تعالى : (لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً) .
أو جرياً على عادة غالبية كقوله تعالى : (وَرَبَّائِكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ) .
أو جواباً عن سؤال خاص كأن يكون قوله صلى الله عليه وسلم : (في سائمة الغنم زكاة) - جواباً لمن سأل عن زكاة الغنم السائمة .

وإن لم تظهر القيد فائدة فقد اختلف العلماء في العمل بمفهومه الذي بيناه .
فذهب بعضهم - ومنهم الشافعية والمالكية - إلى الاعتداد به ، واعتباره مدلولاً للقيد ، واستدلوا لهذا :

١ - بأن تقييد الشارع للحكم بقيد من القيود السابقة لا بد له من فائدة ،
فلذا لم نجد له فائدة إلا أن تُثَبِّت للمسكوت عنه نقيض حكم المنطوق به
وجب القول بذلك ، وإلا استوى المنطوق به والمسكوت عنه ، وضاعت حكمة
القيد فكان لغواً ، وهو ما يجب تنزيه الشارع الحكيم عنه ، ففى قوله تعالى :
(ومن قتله منكم متعمداً فَجَزَاءٌ مِّمَّا قُتِلَ مِنْ النَّفْسِ) - لو استوى العمد
والخطأ لكان ذكر العمد خالياً من كل فائدة ، فيكون لغواً ، ومثله قوله صلى
الله عليه وسلم : (في سائمة الغنم زكاة) ، إذا لم يكن جواباً للسؤال عن سائمة الغنم .
٢ - باعتداد السابقين من الصحابة والأئمة به ، وهم ممن يُحْتَجُّ بفهمه في
اللغة ، ومن ذلك ما روى أن يَمْلَى بن أُمَيَّةَ قال لعمر : ما بالناس نقصر الصلاة
وقد أمنا وقد قال تعالى : (فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ) ؟
فقال له عمر : لقد عجبت مما عجبت منه . فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن ذلك ، فقال : (هي صدقة تصدق الله بها عليكم ، فاقبلوا صدقته) .

فلم ينكر عمر على يَمْلَى ما فهمه من التقييد بالشرط ، بل عجب مثله لعدم
ثبوت نقيض حكم المنطوق للمسكوت عنه ، وفى جواب الرسول عن سؤال
عمر إقرار لفهمهما .

ومنه استدلال ابن عباس بقوله : (إِنْ أَمَرُوا هَٰذَاكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ
فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ) - على أن الأخت لا تراث مع البنت شيئاً ، برضاها

أَبِي حَنِيفَةَ يَقُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (لَيْتَ الْوَاجِدَ ظَلَمَ : يُجِلُّ حُرْضَهُ وَعَقُوبَتَهُ)
عَلَى أَنَّ غَيْرَ الْوَاجِدِ لَا يُجِلُّ الْمَطْلَ مِنْهُ فَذَلِكَ .

وذهب بعض الأصوليين - ومنهم أكثر الخنفية - إلى عدم الاعتداد
بالمفهوم ، وقالوا : إن المسكوت عنه يبق على الأصل فيه حتى يقوم الدليل
على خلافه ، واستدلوا لهذا :

١- بأن طرق دلالة اللفظ على المعنى محصورة في الأنواع الأربعة
السابقة ، ونُفِذَ حكم المنطوق عن المسكوت عنه لَا يُفْهَمُ بِأَيِّ طَرِيقٍ مِنْ هَذِهِ
الطُّرُقِ ، فَلَا يَكُونُ مَدْلُولًا لِقَطْعٍ ، وَلَوْ جُعِلَ مَدْلُولًا لَهُ لَكَانَ هَذَا إِمَّا مِنْ طَرِيقِ
العقل ، وَلَا جَمَالَ لَهُ فِي دَلَالَةِ الْأَلْفَاظِ عَلَى الْمَعْنَى ، لِأَنَّ طَرِيقَهَا الْوَضْعُ كَمَا
سَبَقَ ، وَإِمَّا مِنْ طَرِيقِ النُّقْلِ بِالتَّوَاتُرِ ، وَهُوَ غَيْرُ حَاصِلٍ ، إِذْ لَوْ كَانَ لِذَوِّ
بَيْنِ النَّاسِ ، وَلَمْ يَكُنْ مَوْضِعَ تَرَاخٍ ، وَإِمَّا مِنْ طَرِيقِ النُّقْلِ بِإِخْتِبَارِ الْأَحَادِ ،
وَهِيَ لَا تَقْبَلُ إِلَّا الظَّنَّ ، فَلَا يُسْتَدُّ بِهَا فِي إِثْبَاتِ لَفْظٍ يَنْزِلُ عَلَى حَكْمِهَا كَلَامُ اللَّهِ
وَسُوءُ رِسَالِهِ .

٢- ولو كان مفهوم مخالفة مدلول اللفظ لم تكن دلالة اللفظ عليه
موقوفة على عدم تحقق فائدة أخرى كما قالوا ، لأن اللفظ يدل على معناه
ما لم يتم قرينة على صرفه عنه إلى غيره ، لأنه يدل عليه حين تتعلم دلالة
على غيره ، لما قالوه قلب للأوضاع المحقولة .

٣- ولو كان المفهوم مدلول اللفظ ما احتج إلى النص عليه بعده كما في
قوله تعالى : (وَلَا تَقْرُبُوا مَنْ حَتَّى يَظْهَرَ لَكُمْ تَحْلُسَ قُلُوبُكُمْ مِنْ حَيْثُ
أَمَرَكُمُ اللَّهُ) ، وقوله تعالى : (وَرَبَّائِكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ رِيسَائِكُمُ اللَّائِي
دَخَلْتُمْ بَيْنَ يَدَيْكُمْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بَيْنَ يَدَيْكُمْ جَنَاحَ عَلَيْكُمْ) .

٤- ولو كان المفهوم مدلول اللفظ لوجب العمل به كلما أمكن ذلك ،
ولكننا وجدنا الشارع يعمل إعماله مع إمكان العمل به ، كما في قوله تعالى :
(وَرَبَّائِكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ) ، وقوله تعالى : (وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ
مِنْ أَصْلَابِكُمْ) ، وقوله تعالى : (فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ)

إن عظم أن يفتنكم الذين كفروا (١) .

٥ - وقرول المعتدين بالمفهوم : إنه لا بد من فائدة للقيد ، وإلا كان لنزول مسلم ، غير أن الفائدة عندنا هي السكوت عما خلا من القيد : ليؤخذ حكمه من دليل آخر ، أو يكون على الإباحة الأصلية ، فنحن إذن لا نلغى القيد . ولا نجعل للمسكوت عنه حكم المنطوق به كما قيل ، وبهذا تبطل دعوى الخلو من الفائدة .

٦ - وما روى من عجب يَغْلَى وعمر رضى الله عنهما - لم ينشأ من اعتدادهما بالمفهوم ، بل مما وقر في نفوسهما : من الرجوع في المسكوت عنه إلى الأصل فيه ، وهو - في موضوع الصلاة - الإتمام بدليله الخاص ، وإنما نشأت شبهة الخصم في هذا المثال من اتحاد الحكم المأخوذ من المفهوم والحكم الذي سيرجع إليه باعتباره أصلاً في هذه المسألة .

• وكذلك ما رُوي من استدلال ابن عباس واحتجاج أبي عبيد - ليس عملاً بالمفهوم ، بل هو إبقاء للمسكوت عنه على الأصل فيه ، فإن استحقاق الإرث ، واستحلال الفرس أو العقوبة - لا يكون شيء منه إلا بدليل ، فإنه لم يدل عليه دليل يقي على أصله ، وهو هنا المنع .

• على أن ما رُوي من هذا القبيل أخبارٌ آحاد لا تقيد اليقين ، وغايته أن يكون مذهباً لمن روى عنه ، والكلام في مذهب الصحابي معروف .

(١) قال : أن القيد في المثالين الأول والثاني يمثلان بهما معنى على حالة خاصة ، وفي المثال الثالث جاء تفكيك الفرجة في حالة الخوف ، فإن أصحاب رسول الله صل الله عليه وسلم كانوا يعدون هذه الحالة مدعاة إلى الإقبال على العبادة ، لأنها خير بدو الأجل ، فهكون الأمثلة الثلاثة جارية من موضوع النزاع . غير أن جواب الرسول صل الله عليه وسلم في المثال الثالث لا يسمو على هذا التحويل .

قواعدتان (١)

١ - «إعمال الكلام أولى من إهماله»

الأصل في الكلام أن يدل على معنى يريد المتكلم إعلام السامع به ، وتُغْلَوُ
الكلام من هذا الغناء له ، ومخالفة للأصل فيه ، فإذا احتمل الكلام أن يكون
ذا معنى مقصود وأن يكون لغواً - كان حمله على ما هو الأصل فيه أولى ،
وبهذا تقررت هذه القاعدة المشهورة : «إعمال الكلام أولى من إهماله» ، كما
لو قال رجل : وقفت هذه الحديقة على أولادى ، وليس له إلا أولاد أولاد -
فإن كلامه يحمل على أولاد أولاده صواباً له من الإعمال والإلغاء .

٢ - «التأسيس أولى من التوكيد»

والأصل في الكلام المتنازع أن يكون تعبيراً عن معانٍ متغايرة ، وإعادة المعنى في
عبارة ثانية قصداً إلى توكيد الأولى أمر طارئ على الأصل ، فإذا احتمل
الكلام أن يكون ذا معنى جديد وأن يكون توكيداً للكلام سبقه - كان حمله
على الأول أولى ، إلا أن يدل دليل على حمله على الثانى . ومن هنا كانت
القاعدة : «التأسيس أولى من التوكيد» .

ومن ذلك أن بعض العلماء قال في قوله تعالى : (أَلَّا تَرَوْا وَابِرَةً وَرَزَ
أُخْرَى . وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى) - إن اللام في (للإنسان) بمعنى على
كالتى في قوله تعالى : (ولهم اللعنة) ، ويكون معنى الآية : ليس على الإنسان
من الآثام إلا إثم ما عمل ، فتكون توكيداً لسابقتها ، ورد هذا التأويل بأنه يجعل
الآية كلاماً معاداً ، وإبقاء اللام على معناها الظاهر يجعلها مفيدة معنى جديداً ،
وهو أنه : ليس للإنسان من الثواب إلا ثواب ما عمل ، والتأسيس خير من
التوكيد .

ومنه ما لو قال رجل لأمرأته : أنت طالق طالق طالق - فقد قالوا : إنها
تطلق ثلاثاً ، وإذا ادعى أنه أراد التوكيد صدق ديانة لأقضاء ، وفيه بحث .

بيان الضرورة (١)

كما تفهم انما هي وتدخل في الأحكام من الألفاظ والعبارات - تؤخذ أحياناً من السكوتية معونة القرائن . وقد سمي الحنفية هذا النوع من الدلالة بـ بيان الضرورة ، وقسموه أربعة أقسام :

١ - أن يلزم من التثنية بحكم ما - معرفة حكم آخر ، كالذي في قوله تعالى : (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ) ، فقد نص على أن الأم تأخذ ثلث التركة عند انحصار الإرث في الأبوين ، فدل على أن الأب يأخذ الباقي من غير نص على ذلك .

٢ - أن يسكت من عليه البيان على أمر لو كان يريد خلافه لبينه ، كسكوته صلى الله عليه وسلم على عدم الأذان والإقامة لصلاة العيد ، وعلى عدم إخراج الزكاة من المحضرات والمبايع وقد كانت تزور حول المدينة ، وعلى من أكل الضب على مالهته .

ومن هذا النوع سكوت البكر عند استئذانها في الزواج ، فإنه بعد رضى به ، وسكوت المدعى عليه حين يطالب بحلف اليمين ، فإنه بعد نكولاً .

٣ - السكوت الذي يعتبر كالدلالة منعا للتغريب ، أو دفعاً للأذى عن الغير ، كسكوت الولي حين يرى مؤلفه المحجور عليه بيع فلا يباه . فإن هذا يعتبر إذناً له في التصرف ، لأنه لو لم يعتبر كذلك لكان تغريباً بمن يعامل هذا المحجور عليه ، وسكوت السيد حين يرى عبده يتلف ما لا لغيره ، فإنه يجعله ضامناً لما أُلِف .

ومن هذا الباب سكوت الشفيع عن المطالبة بالشفعة ، فإنه يعتبر تنازلاً عنها دفعاً للضرر عن المشتري .

٤ - عدم التلطف بما تُعَوِّف حَلْفَه من الكلام اختصاراً ، كما في قولك : مائة ودرهم ، أى مائة درهم ودرهم ، وقولك : ألف ونصف قنطار ، أى ألف قنطار ونصف قنطار .

(١) راجع ١٤٧ ج ٣ : كشف الاسرار ، ٣٩ ج ٢ : التلويح على التوضيح .

«لَا يَنْسَبُ إِلَى سَاكِتٍ قَوْلٌ»

فلذا لم يكن هناك لفظ يؤخذ منه المعنى بطريق من طرق الدلالة السابقة ،
ولا طريقة تجعل السكوت في حكم الكلام كما بينا هنا — لم تكن هناك دلالة
على معنى ينسب إلى شخص ما ، ومن هنا كانت هذه القاعدة : «لَا يَنْسَبُ
إِلَى سَاكِتٍ قَوْلٌ» ، قال السيوطي : هذه عبارة الشافعي رضي الله عنه .
وما تفرع عليها ما لو سكّت شخص حين أتلف له آخر مالا أو حضوا ،
فإن التلّف يكون ضامنا ولو كان السكوت مع القدرة على الدفع .
ولو سكّت الثيب عند استدائها في الزواج لم يكن سكوتها رضى به .

القواعد الشرعية

يراد بالقواعد الشرعية - النظم التي سار عليها الشارع في تشريعها .
والمقاصد التي رعى إليها بتكاليفه .

وقد عرفت - في كل باب من أبواب الأدلة - بعض ما يتعلق به من هذه القواعد .

فعلت مثلاً أن القرآن هو المصدر الأول للأحكام الشرعية ، وأن السنة هي المصدر الثاني ، وأن ما نُصَّ عليه في أحدهما لا يقال فيه بالرأى ، فلا رأى مع النص ، وما لا نص فيه يعرف حكمه بالاجتهاد من أفراد المجتهدين ، أو من مجموعهم ، وأن اجتهاد الجماعة مقدم على اجتهاد الأفراد .

وعلمت أيضاً أن مرجع الاجتهاد القياس أو رعاية مصالح الخلق المشروعة وأن كليهما يرجع إلى المقايسة بوجه عام ، فالمقايسة على الشواهد الخاصة هي هي القياس المطلق ، وعلى الشواهد العامة هي قياس المصلحة أو المصلحة بالمصالح المرسطة .

فالمتصوّر العام من التشريع هو مصالح الخلق ، وهذا يتطلب البحث عن الأغراض التي قصد إليها الشارع بأوامره ونواهيه ، ليمتحن المجتهد بمعرفة هذه الأغراض على استنباط الأحكام لما يعرض له من أفعال لم ينص على حكمها .

تجهيد

وقد اختلف المتكلمون في أفعال الله تعالى وأحكامه : هل يصح أن تعمل بالأغراض والمقاصد ؟

فذهب الأشاعرة إلى إنكار ذلك واحتجوا له :

١ - بقوله تعالى : (لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ) ، فقد نفي سبحانه من نفسه أن يكون مسئولاً عن أفعاله وأحكامه ، ولو كانت أفعاله وأحكامه محقة بالمقاصد والغايات لكان للبعد أن يسأل فيقول : لم فعل كذا ولم يفعل كذا ؟ ولم أمر بكذا ونهى عن كذا ؟ فيكون سبحانه وتعالى مسئولاً ، وذلك مخالفة للأية الكريمة .

٢- أن أفعاله سبحانه لو كانت معللة بالأغراض لكان المرجح لوقوع النافع منها هو علمه سبحانه بنفعه ، وعلمه قديم لازم لذاته ، فيكون الفعل النافع واجباً عليه لأمر لازم له غير ذاته ، فلا يكون مختاراً ، وقد ثبت أنه تعالى مختار في أفعاله وأحكامه .

٣- أن كل من فعل فعلاً لعلته - بتحقيق له من الكمال بوقوع تلك العلة ما لم يكن له من قبل ، فيكون ناقصاً بذاته كاملاً بغيره ، والله تعالى موزع من النقص لذاته .

ولهذا يجب تأويل ما ورد من الآيات دالاً على التعليل ، بحمله على المجاز ، أو جعل أداة التعليل فيه للعاقبة .
وذهب الماتريدية والحنابلة والمعتزلة إلى أن أفعاله تعالى وأحكامه معللة بالحكم والغايات ، واستدلوا لهذا :

١- بالنصوص الدالة على تعليل أفعاله وأحكامه ، وهي من الكثرة في الكتاب والسنة بحيث يتعذر إحصاؤها ، فلا يجوز تأويل أى نص منها من غير دليل يوجب تأويله .

٢- بأن أفعاله تعالى لو كانت غير معللة لكانت لهواً وعبثاً ، وهو سبحانه منزّه عن اللهو والعبث ، قال تعالى : (وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَإِغْوٍ ، لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهْواً لَآتَخَذْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا . إِنْ كُنَّا قَاعِلِينَ) .

٣- أيما قوله تعالى : (لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ) - فقناه أنه ليس هناك قوة أعلى من قوته تحاسبه على عمله ، فتشبهه على الخير ، وتعاقبه على الشر ، كما يحاسب الإنسان ويجازى ، فإن جميع القوى في الكون مستمدة من قوته تعالى ، وبهذا تكون هذه الجملة ملائمة لقوله تعالى بعدها : (وَهُمْ يُسْأَلُونَ) إذ معناه : وهم يحاسبون .

٤- وقولهم إن تعليل أفعاله تعالى وأحكامه يتنافى اختياره - مردود بأن معنى الاختيار أن يصدر الفعل من فاعله بقدرته ، بناء على علمه هو وإرادته ، لا بناء على علم غيره وإرادته ، ولا بناء على قانون طبيعي لا دخل له فيه ، والله تعالى يفعل بقدرته بناء على علمه وإرادته ما يلائم كماله من الأفعال التي لا تخلو من حكمة ، فلزوم الحكمة في أفعاله ناشيء من كماله . فلا يكون متافياً لاختياره .

• - وقولهم إن من فعل فعلا لعله لا يد أن يقع له من الكمال بتحقيق العلة
ما لم يكن له من قبل - غير مسلم ، لأن المقاصد المطلوبة بأفعاله تعالى وأحكامه
لا تتراد لتكميل ذاته ، فإنه تعالى مستغن بذاته عن كل ما عداه ، وإنما تتراد
لتكميل المكلفين ، ورعايته سبحانه لتلك مع استغناؤه عن كل ما سواه ضرب
من الكرم ، ومظهر من مظاهر الحكمة البالغة والرحمة بالعباد .

٦ - هذا إلى أن إبطال الحكم والغايات التي شرعت من أجلها الأحكام
إبطال للشرع ، ولا يصح للقائل به أن يشتغل بالفقه ، لتعذر الحكم في غير
المنصوص عليه من غير مراعاة المصالح ، وهي قضية يعترف بها العلماء في
جميع الأقطار والمال والأموال .

قال الإمام الشاطبي رحمه الله : « والمعتمد إنما هو أنا استقرنا من الشريعة
أنها وضعت لمصالح العباد استقراء لا يتنازع فيه الرازي ولا غيره ، فإن الله تعالى
يقول في بعثه الرسل - وهو الأصل - : (رَسُولًا مَّبْتُرِينَ وَمُبْتَلِينَ لِنَلَّكَ يَكُونَ
لِنَانِسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ) ، (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ) ، وقال
في أصل الخلقة : (وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ
عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا) - (وما خلقت الجن والإنس إلا
ليعبدون) ، (الذي خلق الموت والحياة لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا) .

وأما التعليل لتفاصيل الأحكام في الكتاب والسنة فأكثر من أن نحصى ،
كقوله تعالى في الوضوء : (ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد
ليطهركم وليتم نعمته عليكم) ، وفي الصيام : (كتب عليكم الصيام كما كتب
على الذين من قبلكم لعلكم تتقون) ، وفي الصلاة : (إن الصلاة تنهى عن
الفحشاء والمنكر) ، وفي القبلة (فولوا وجوهكم شطره لئلا يكون للناس
عليكم حجة) . وفي الجهاد : (أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا) ، وفي
النكاح : (لكم في النكاح حياة يا أولي الألباب) ، وفي التقرير على
التوحيد : (ألست بربكم ؟ قالوا بلى شهدنا أن تقولوا يوم القيامة إنا كنا
عن هذا غافلين) .

والمقصود التنبيه : وإذا دل الاستقراء على هذا ، وكان في مثل هذه
القضية مفيداً للعلم - فنحن نقطع بأن الأمر مستغن في جميع تفاصيل الشريعة (١) .

مقاصد الشريعة

المقاصد التي يراد حفظها بالشرائع لاتعدو ثلاثة أنواع :

١ - المقاصد الضرورية : وهي التي تتوقف عليها حياة الناس الدينية أو الدنيوية ، بحيث لو فقدت اختلت الحياة في الدنيا ، وفات النعيم وحل العقاب في الآخرة . وتنحصر في المحافظة على خمسة أمور : الدين ، والنفس ، والعقل ، والنسل ، والمال .

وكل شريعة لإصلاح الخلق لاتهمل المحافظة على هذه الضروريات بحال .

وتتجه التكاليف في المحافظة على هذه الضروريات وجهتين :

الأولى : إقامة هذه الضروريات بتحقيق أركانها ، وتثبيت قواعدها .

والثانية : درء التحلل الواقع أو المتوقع فيها .

فأصول العبادات : من الإيمان ، والنطق بالشهادتين ، والصلاة ، والصيام ، والحج ، وما إلى ذلك - شرعت لإقامة الدين .

والعادات : من تناول المأكول والمشرب والملبس والمسكن - شرعت لإقامة النفس والعقل .

والسعي في طلب الرزق ، والمعاملات بين الناس سواء أكانت متعلقة بالأبضاع أم بالأعيان أم بالمنافع - شرعت لإقامة النسل والمال ، وإقامة النفس والعقل بواسطة العادات .

والعقوبات شرعت لدرء التحلل الواقع أو المتوقع في جميع ذلك .

فشرع الجهاد وعقوبة الردة ، وعقوبة المبتدع الداعي إلى بدعته - لدرء الضرر عن الدين .

وشرع القصاص والديات لدرء الضرر عن النفس

وشرع حد الشرب لدرء الضرر عن العقل .

وشرع حد الزنا لدفع الضرر عن النسل .

وشرع تضمين قيم الأموال ، وقطع اليد - لدرء الضرر عن المال وهكذا .

٢ - للمعاشاة الخفيفة : وهي التي يحتاج إليها الناس لرفع المشقة ودفع المخرج عنهم ، وإذا فقدت لا تختل بنفدها حياتهم كما يقع في النوع الأول ، بل يصيبهم من فقدها حرج ومشقة لا يبلغان مبلغ الفساد المتوقع في فقد الضروريات . ومثال ذلك في العبادات - الرخص الخفيفة عند زيادة المشقة بالمرض أو السفر . وفي العادات - إباحة الصيد ، وإباحة التمتع بما حل من لذة المأكول والمشرب والملبس والمسكن والمركب ، ونحو ذلك .

وفي المعاملات - إباحة السلم ، والاستصناع ، والمزاولة ، والمساواة : ونحوها ، وإباحة الطلاق دفعاً لضرر الزوجية الفاسدة .

وفي العقوبات - تضمين الصناع ، وضرب البديعة على العاقلة ، والقسامة . ودور الحدود بالشبهات ، ونحو ذلك .

٣ - المقاصد التحسينية : وهي ما لا يدخل في النوعين السابقين بل يرجع إلى اجتذاب ما تأنفه العقول الراجحات ، وإلى الأخذ بمحاسن العادات ، وما تقتضيه المروءات ، ويجمع ذلك قسم مكارم الأخلاق ، ورعاية أحسن المناهج في العادات والمعاملات .

ومثال ذلك في العبادات - وجوب التطهر من النجاسات الحسية والمعنوية ، وسر العورات ، وأخذ الزينة عند كل مسجد ، والتقرب بتواضع الخيرات من الصدقات والقربات .

وفي العادات - الأخذ بآداب الأكل والشرب ، وتجنب الإسراف ، وترك المأكول والمشرب النجسة والخبيثة ، ونحو ذلك .

وفي المعاملات - الامتناع عن بيع النجاسات وفضل الماموالكلأ ، ونحو ذلك .

وفي العقوبات - منع قتل الحر بالعبد ، ومنع الخلة والغدر ، ومنع قتل النساء والأطفال والرهبان في الجهاد ، وما أشبه ذلك .

ودليل انحصار مصالح الخلق في هذه الأنواع الثلاثة - استقراء مصالح الناس وتبيين رجوع كل مصلحة منها إلى نوع من هذه الأنواع ، وقد يتردد الباحث في إلحاق شيء منها بأحد الأنواع ، ولكنه لا يتردد في عدم خروجه منها بحال :

الشرعية كلها ، ومن أخل بها فقد أخل بماعداها حتماً أما من أخل بشيء من الحاجيات أو التحسينات فإنه يوشك أن يخل بالضروريات ، لأنه كالراعى حول الحمى ، يوشك أن يقع فيه ، ولهذا كانت المحافظة على الحاجيات والتحسينات نوعاً من المحافظة على الضروريات ، فمن اجتراً على ترك القرائض كان على ترك ما سواها أجراً ، ومن حافظ على التوافل كل على ما سواها أحفظ ، ومن ترك التوافل انفتح أمامه باب الترك لما هو أهم .

قاعدة (١) :

الأصل مقدم على ما هو مكمل له بالبداعة ، فلا ينبغي أن يعنى بالمكمل إلى الحد الذى يطل به الأصل ، وعلى هذا لا يعتد بأمر تحسينى إلى الحد الذى يطل أمراً حاجياً أو ضرورياً ، ولا يعتد بحاجى إلى الحد الذى يطل ضرورياً . فالصلاة ضرورية لحفظ الدين ، واستقبال القبلة مكمل ، فلا يصح أن تسقط الصلاة للعجز عن استقبال القبلة .

وتناول المطعومات ضرورى لحفظ النفس ، واجتناب النجاسات تحسينى مكمل ، فإذا لم يجد المرء ما يقتات به أبيح له أكل الميتة .

والعلاج من الأمراض ضرورى لحفظ النفس ، وسر العورات تحسينى ، فلا يصح أن يكون اعتبار الثانى مانعاً من الأول ، ولهذا يباح كشف العورة عند الحاجة إلى العلاج . . . وهكذا .

وكذلك لا يعتد بأمر ضرورى إلى الحد الذى يطل ضرورياً آخر ، ما لم يكن الآن أهم من الثانى ، ولهذا وجب الجهاد - وفيه إتلاف بعض النفوس - لأن فيه محافظة على الضروريات الأخرى ، وأبيح شرب الخمر عند الإكراه عليه بإتلاف نفس أو عضو ، وعند العطش الشديد ، لأن حفظ النفس مقدم

على حفظ العقل ، وأبىح إتلاف مال الغير إذا أكره عليه كذلك ، لأن حفظ النفس مقدم على حفظ المال . . وهكذا .

توجه المكلف إلى المقاصد الشرعية (١)

يتحقق المقصود الشرعى من التكليف بامتنال المكلف وأوامر الشارع واجتناب نواهيه ، سواء أنوى عند الامتنال الوصول إلى تلك المقاصد أم لم ينو ، ولهذا كان عمله صحيحاً في الحالتين ، ولكن ليس له أن يتوجه بالتكاليف إلى غير ما شرعت له بحال .

فمن أدى الصلاة المفروضة ليحصل له ما شرعت لأجله ، من تهذيب النفس وإبعادها عن الفواحش في الدنيا ، ونيل الثواب في الآخرة - فعمله صحيح موصل إلى الغرض المقصود شرعاً ، وكذلك من صلى لأن الله أمره بالصلاة ، بصرف النظر عما يترتب على الصلاة من المنافع ، كالمرضى يثق بالطبيب ويتماطى ما وصف له من دواء ، دون أن يعرف سر تركيبه وآثار عناصره المختلفة ، فإنه يرجى شفاؤه .

أما من صلى ليعذب الناس ، ويحملهم على الاعتراف بصلاحه وتقواه مثلاً - فصلاته مردودة عليه ، وغير موصلة إلى المقصود الشرعى منها ، كالمرضى يستعمل الدواء في غير ما وصف له ، فلأن مرضه لا يزول ، وقد يصاب بمرض آخر .

ذلك لأن التكاليف إنما وضعت للبرء من الفساد وجلب المصالح ، فإذا قصد المكلف منها غير ذلك كان بقصده متناقضاً لغرض الشارع : بهمل ما اعتبره الشارع ويعتبر ما أهمله ، ويعد حسناً ما عده الشارع قبيحاً ، وقبيحاً ما عده الشارع حسناً ، وبهذا يدخل في حكم قوله تعالى : (وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُفْلِهِ جَهَنَّمَ)

وَسَاءَتْ مَصِيرًا (١) ، ويكون من المستهزئين بآيات الله إذ قال سبحانه للمنافقين حين فصلوا بإظهار الإسلام ما لم يقصده : (أَيْبَاهُ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كَذَبُوا تَسْتَهْزِئُونَ) (٢) ، وقال تعالى بعد أحكام شرعها : (وَلَا تَسْخَرُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُواً) (٣) ، أى لا تفصلوا بها غير ما شرعت لأجله .

وقد اعترض على هذا الأصل بأن من الأفعال ما يقصد به المكلف غير ما شرع له ، ومع هذا يعتد به ، وتنبئ عليه مصالح شرعية ، ومن هذا زواج المازل وطلاقه ومراجعتها وزوجه - عند من يعتد بعبارة فيها - فإنه لا يقصد بشيء من ذلك ما قصده الشارع منه ، ومع هذا يعتد به ، ويترتب عليه ما يترتب على قول الجاد . ومنه أيضاً الأفعال التي يجب الإكراه عليها شرعاً : كالصلاة ، ورد الأموال المقتضية ، وإعطاء المبيع بالشفعة ، فإن الفاعل لا يقصد بشيء من ذلك امتثالاً لأمر الشارع ، بل يريد دفع الأذى عن نفسه ، ومع هذا يعتد بفعله ، وتترتب عليه آثاره .

والجواب أن للأحكام الشرعية جهتين : جهة تعلقها بالحل والحرمه ونحوهما مما هو مناط الثواب والعقاب في الآخرة وجهة تعلقها بالآثار الدنيوية المترتبة على الأقوال أو الأفعال . والمصالح المترتبة على الجهة الأولى أخروية ، والمترتبة على الجهة الثانية دنيوية .

فأما المصالح الأخروية فلا يتوصل إليها بمناقضة الشارع بحال .

وأما المصالح الدنيوية فقد تحصل بمجرد وقوع القول أو الفعل ، بصرف النظر عن غرض الفاعل أو الفاعل ، وقد ثبت هذا بدليل شرعى في فروع قليلة تعد استثناء من القاعدة العامة ، أو تعد من باب الأسباب التي ناط الشارع بها الأحكام ، وربط بها المصالح من غير نظر إلى قصد المكلف .

فالصلاة مع الإكراه لا تترتب عليها المصلحة الأخروية المقصودة من الصلاة ، فلا يثبت فاعلها ، ولا تسقط مطالبتها بها فيما بينه وبين ربه ، ولكن

(٢) ٦٥ : تحريرة .

(١) ١١٥ : التمسك .

(٣) ٢٢١ : البقرة .

يعتد بها في الأحكام الدنيوية ، وتسقط مطالبة الحاكم بها ، لما يترتب على ذلك من مصالح دنيوية لا يستهان بها ، ومنها فتح باب التوبة والاستقامة على الجادة ، وسد باب المعصية ، والخروج على النظام ، والجرأة على ارتكاب الجرائم .
ورد الأموال المقتضية بالإكراه تتعلق به مصلحة دنيوية ، هي رجوع الخبيث إلى أربابها ، وأمن الناس على ثمرات جهودهم ، وإن كان الفاضل لا يثاب بهذا الرد إلا إذا اقترن بالتوبة والرجوع إلى الله . . . وهكذا .

اختلاط المصالح بالمقاسد (١)

لقد بنى أمر هذه الحياة على اختلاط المصالح بالمقاسد ، والملاذات بالآلام ، فاقضت إرادة العليم الحكيم ألا يقع في الوجود فعل متمحض للنفع واللذة ، ولا فعل خالص للضرر والأذى ، بل يقترن بالثاني — أو يسبقه أو يلحقه — مافيه نفع أو لذة ، وإذا حاولت فصل إحدى الجهتين عن الأخرى عجزت كل العجز .

ودليل ذلك التجربة التامة من جميع الخلق ، فإن أحداً من الناس لا يجد في الحياة منفعة تنال أو لذة تحصل إلا بتعب وعناء ، ولا مفسدة تقع إلا ومعها شيء من النفع أو اللذة ، فالأكل والشرب نافعان ، ولكنك لا تحصل عليهما إلا بحرق الجبين ، ومثلهما اللباس والسكنى ، والركوب والزواج وغيرها .
والخمر مع إضرارها بالعقل فيها بعض النفع واللذة ، ومثلها الزنا وغيره من المقاسد .

لهذا كانت الدنيا دار ابتلاء ، قال تعالى : (وَتَبْلُوهُمْ بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً) ، وقال : (لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ مَعَالاً) ، ولهذا أيضاً كان المراد بالمصالح ما غلب نفعه ، وبالمقاسد ما غلب ضرره : والأول مطلوب ، والثاني مهروب منه .
وينبئ أمر الشارع بالفعل أو نهي عنه على ما غلب فيه من مصلحة أو مفسدة ، فالمضرة المغلوبة في الأول ، والمصلحة المرجوحة في الثاني — كلتاهما غير مقصودة للشارع .

ولو كان الشارع يقصد إلى الجهتين معاً لكان كل فعل مأموراً به من جهة ما فيه من مصلحة ، ومنهبا عنه من جهة ما فيه من مضرة ، والجهتان متلازمتان ، فيجتمع التقيضان : الأمر والسوى في الفعل الواحد ، وذلك محال .
فالإيمان بالله مأمور به لما فيه من المنافع الدنيوية والأخروية ، أما ما فيه من تقييد النفوس المطلقة ، وقهرها تحت سلطان التكليف ، وقطعها عن نيل أغراضها - فليس مقصوداً للشارع .

والكفر منهى عنه لما فيه من المضار الدنيوية والأخروية ، أما ما فيه من إطلاق النفوس ، وخروجها عن دائرة القهر التكليفي ، ونيلها ما تريد من الشهوات - فهو غير مقصود للشارع .

وهكذا كل التكاليف ، فالشارع كالطبيب يكلف المريض شرب الدواء المر البشع لما فيه من الشفاء والراحة ، لا لمرارته وبشاعته ، ويقطع العضو المتآكل ليدفع الضرر عن سائر الجسم ، لا ليفقده جزءاً من أجزائه .

التقصد إلى المشقة :

ومادام الشارع لا يقصد إلى ما في الأفعال من المشاق - فليس للمكلف أن يجعلها غرضاً من أغراضه ويستزيد منها طمعاً في زيادة الثواب ، فمن كان له طريقان إلى المسجد مثلاً لا ينبغي أن يذهب إليه من أبعدهما رغبة في زيادة الأجر ، وللعمرة أن يختار من أعمال الخير ما يعظم الثواب عليه لعظم مشقته : كأن يختار القتال في الصف على إعباد الطعام لمجئد .

فلن قيل : إن مقدار الثواب تابع لمقدار المشقة ، وقد ورد الاعتناء بالمشقة في قوله تعالى : (ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا يَمُوتُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يُطْعَمُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ) ، وفي السنة ازدياد الثواب بكثرة الخطأ إلى المساجد ، وأن أعظمهم أجراً أبعدهم داراً ، وعن جابر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بلغه أن بني سلمة يريدون أن يبيعوا بيوتهم وينقلوا إلى قرب المسجد ، فسألهم ، فقالوا : نعم يا رسول الله ، قد أردنا ذلك . فقال : (يؤي .

سلمة ، دياركم تكتب آثاركم دياركم تكتب آثاركم) ، زاد البخارى : «وكره أن ترمى المدينة من قبل ذلك ، لئلا تخلو ناصحتهم من حراستها » .

فالجواب : أن الثواب على المشقة فيما ذكر ليس دليلاً على جواز القصد إليها ، فإن الثواب عليها إنما يكون باعتبار لزومها للأعمال التي يتوجه قصد المكلف إليها ، ولذلك يثيب الله تعالى على احتمال المشقات غير المقصودة ، أخذاً من قوله صلى الله عليه وسلم : (ما يصيب المؤمن من وصب ولا نصب ولا هم ولا حزن ، حتى الشوكة يشاكها إلا كفر الله بها من سيئاته) .

وازدیاد الثواب بكثرة الخطأ إلى المساجد إنما يكون إذا تعينت هذه الخطأ سبيلاً للوصول إلى المسجد ، ولم يحدثها المكلف من غير حاجة إليها ، وعلى هذا النحر يفهم حديث جابر ، فإن بقاء بنى سلمة لم يقصد به كثرة الخطأ ، بل قصد به حراسة المدينة من تلك الجهة كما في زيادة البخارى ، وبهذا تصبح كثرة الخطأ لازمة للعمل ، وليست مقصودة لذاتها .

ويؤيد هذا ما روى فيمن نذر أن يصوم قائماً في الشمس : أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يتم صومه ، ونهاه عن القيام في الشمس ، وقال : (هلك المتطعون) . قال مالك : أمره أن يتم ما كان لله طاعة ، ونهاه عما كان لله معصية ، فإن الله تعالى لم يجعل تعذيب النفوس سبيلاً للتقرب إليه ونيل ما عنده .

ويؤيد هذا أيضاً ما روى من رده صلى الله عليه وسلم على أولئك النفر الذين هم بعضهم بالمواظبة على قيام الليل ، وبعضهم بصيام الدهر ، وبعضهم باعتزال النساء فقال لهم صلى الله عليه وسلم : (أنتم الذين قلتم كلنا وكلنا ؟ أما والله إنى لأعشاكم لله ، وأتقاكم له ، لكنى أصوم وأفطر ، وأصل وأرقد ، وأتزوج النساء ، فمن رغب عن سنتي فليس مني) .

قال (إني لأسمع بكاء الصبي فأتجور في صلاتي) . وقيل لابن مسعود إنك لتقل الصرم . فقال : إنه يشغلني عن قراءة القرآن ، وهي أحب إلى منه . وروى البخاري عن أبي جحيفة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى ببر سلمان وأبي الدرداء ، فزار سلمان أبا الدرداء ، فرأى زوجه أم الدرداء متبذلة ، فقال لها : ما شأنك ؟ قالت أخوك أبو الدرداء ليس له حاجة في الدنيا ، ثم جاء أبو الدرداء ، وقدم الطعام ، فقال أبو الدرداء لسلمان : كل ، فإني صائم . فقال سلمان : ما أنا بآكل حتى تأكل . فأكل . فلما كان الليل ذهب أبو الدرداء يقوم ، فقال له سلمان : نم . فنام ، ثم ذهب ليقوم . فقال له : نم فنام ، فلما كان من آخر الليل قال سلمان : قم الآن . فصليا ، ثم قال له سلمان : إن لربك عليك حقا ، ولنفسك عليك حقا ، ولأهلك عليك حقا ، فأعط كل ذي حق حقه ، ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم ، فذكر له ذلك ، فقال صلى الله عليه وسلم : (صدق سلمان) .

٢ - أن تحميل النفس من التكاليف ما يشق يبغضها إليها . ويؤدي بها إلى الانقطاع عن التكاليف جملة . ومن أجل هذا جعل الله الشريعة سهلة صالحة محبة إلى قلوب المؤمنين ، قال تعالى : (وَاعْلَمُوا أَن فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَنَنِمُّ وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ) ، وقال صلى الله عليه وسلم : (عليكم من الأعمال بما تطيقون ، فإن الله لا يمل حتى تملوا) ، وقال صلى الله عليه وسلم : (إن هذا الدين متين ، فأوغلوا فيه برفق ، ولا تبغضوا إلى أنفسكم عبادة الله ، فإن المنبت لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى) .

٢ - المشقة تجلب التيسير

ومعنى هذا أن مشقة العمل إذا كانت فوق ما يحتمل الناس في مجاري العادات - كان ذلك مدعاة إلى التخفيف عنهم . والأصل في هذا قوله تعالى : (يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ) ، وقوله تعالى : (وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمُ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ) .

وقد علم بالاستقراء أن أسباب التخفيف سبعة :

١ - التقص . وبسببه رفع التكليف بحسن الصغير والمجنون ، ورفعت الجمعة والجماعة والجهاد عن النساء .

٢ - الجهل ، وبسببه يرد الخياع بالمعيب ، ويفسخ عقد الزواج .

٣ - المرض ، وبه أبيح التيمم ، والصلاة من قعود ، والفطر في رمضان ، ونظر الطبيب إلى عورة المريض .

٤ - السفر ، وبسببه أبيح قصر الصلاة وجمعها ، والفطر في رمضان ، وإطالة مدة المسح على الخفين ، وترك الجمعة والجماعة .

٥ - النسيان ، وبه لا يؤخذ المرء بالمعصية ، ولا يفطر الصائم بالأكل والشرب .

٦ - الإكراه . وبه أبيح التلفظ بكلمة الكفر ، وأكل الميتة ، وشرب الخمر ، وإتلاف مال الغير .

٧ - عزم البلوى ، وبسببه يعفى عما يصيب المرء من طين الشوارع ورشاش النجاسات ، والغبن اليسير في المعاضات .

٣ - الضرر يزال

وهي قاعدة مشهورة في الشريعة ، ومعلومة من قواعدها الهامة ، لقوله صلى الله عليه وسلم : (لا ضرر ولا ضرار) ، وهو تنهى عن الإضرار بالناس ابتداء ، وعن مضاررتهم بسبب ما وقع منهم من ضرر .

وقد بنى عليها كثير من الأحكام الشرعية : كالحجج على فاقدة الأهلية وناقضها ، وثبوت حق الشفعة ، وأنواع الخيار ، وضمان المتلفات ، وفسخ النكاح بالعيوب أو الإحصار ، والقسمة بين الشريكين . ونصب الأئمة والقضاة ، ونحو ذلك .

٤- الضرر لا يزال بالضرر

ومعنى هذا ألا يدفع المرء الضرر عن نفسه بالإضرار بغيره . فليس للمضطر مثلاً أن يأكل طعام مضطر آخر ، ولا يجبر السيد على تزويج عبده أو أمته ، لأن في دفع الضرر عنهما إضراراً به .
ومما بنوه على هذه القاعدة أن أحد الشريكين إذا أراد أن يدفع عن نفسه ضرر تلف العقار المشترك - فليس له أن يرغم شريكه على المساهمة في نفقة العمارة ، بل ينفق عليها من ماله ، ثم يحبس العين حتى يستوفى ما أنفقه إن كان الإنفاق ياذن القاضي ، وحتى يستوفى قيمة ما أنفق إن كان الإنفاق بغير إذنه .

٥- الضرورات تبيح استيفاءات

ومعنى هذه القاعدة أن المحظور قد يباح دفعاً للضرر ، ولهذا أبيع التلطف بكسرة الكسرة عند الإكراه عليه . وأبيع أكل الميتة عند الحمصة ، وشرب السم لإساعة اللقمة عند الغصة ، وقتل المعتدى إذا لم يكن منه بد للدفاع عن النفس . وأخذ مال الممتنع عن أداء دينه بغير إذنه وقضاء لما عليه من دين .
ومعكسها .

٦- الحاجة تنزل منزلة الضرورة

ومعنى هذا أن المحظور كما يباح دفعاً للضرر - يباح دفعاً للحاجة ، ولهذا أبيع بعض العقود - كالجحالة والاستصناع - مع جهالة المقود عليه ، وأبيع دخول الحمام مع جهالة مدة المكث ومقدار ما يستهلك من ماء ، وكذلك أبيع بعض العقود مع عدم المقود عليه كالسلم والإجارة ، وأبيحت الحوالة مع أنها بيع دين بدين ، ومعكسها .

٧- ما أبيع للضرورة أو حاجة بقدر بقدرها

ومعنى هذا أن الإباحة بسبب الضرورة أو الحاجة ، لا يصح أن تتعدى القدر الذى يدفع تلك الضرورة أو الحاجة ، فلا يصح للمضطر أن يأكل من الميتة إلا بقدر ما يدفع عنه الضرر ، ولا يشرب من الخمر إلا بقدر ما يسبغ اللقمة ، ولا ينظر الطيب من المورة إلا بالقدر الذى يمكنه من معرفة الداء ، ولا يصح لواضع الجيرة أن يستر بها من العضو الصحيح إلا بقدر الأمتساک ، ولا يؤخذ من الطعام فى دار الحرب إلا بقدر حاجة الجند ، وهكذا .

٨- يرتكب أعف الضررين

ومعنى هذا أنه إذا لم يكن هناك بد من ارتكاب أحد أمرين ضارين - وجب ارتكاب أقلهما ضرراً ، ولهذا جاز التفريق بين المرأة وزوجها نجراً عنه إذا ضارها ، ولو ابتلعت دجاجة لؤلؤة ، أو أدخل حيوان رأسه فى قدر وتعلم إخراجها منه - قلعت مصلحة صاحب الأكثر قيمة على مصلحة صاحب الأقل قيمة ، وضمن قيمة الأقل لمالكه ، وإذا بنى أحد فى أرض غيره بغير إذنه - كانت الأرض ومابنى عليها ملكاً لمالك الأكثر قيمة منهما ، وعليه أن يعرض الآخر بقيمة ماله .

ويدخل فى هذه القاعدة ما قلنا فى القاعدتين : الخامسة والسادسة .

٩ - دواء القسلة مقدم على جلب المصلحة

وذلك لأن عناية الشارع بالمبنيات أشد من عنايته بالمأمورات ، لقوله صلى الله عليه وسلم : (إذا نيتكم عن شيء فاجتنبوه ، وإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم) ولها نهي عن الصلاة فى مسجد الضرار فى قوله تعالى : (والذين انحلوا مسلحاً ضراراً وكفرراً وتفريقاً بين المؤمنين وإرصاداً لمن حارب الله

ورسوله من قبل وليحلفن إن أردنا إلا الحسنى والله يشهد إنهم لكاذبون . لا تقم فيه أبداً . . الآية(١) ، وجاز ترك الواجب أو تأجيله في السفر دفعاً للمشقة فكانت قصر الصلاة ، والجمع بين الصلاتين ، والفطر في رمضان .

ويدخل في هذه القاعدة ما إذا تعارض دليلان : أحدهما يقتضي الإباحة ، والثاني يقتضي التحريم ، فإن الثاني يقدم ، لأن ترك المباح أولى من ارتكاب المحرم ، ولأن ترجيح دليل الإباحة يقتضي تكرار النسخ ، إذ يكون دليل الإباحة ناسخاً لدليل الحرمة ، ويكون هنا ناسخاً للإباحة الأصلية ، أما ترجيح دليل لحرمة فلا يرتب عليه هذا ، لأنه سيعتبر ناسخاً لدليل الإباحة الذي جاء مطابقاً للإباحة الأصلية .

ولهذا قال على رضى الله عنه حين سئل عن الجمع بين أختين وطناً بمك الميمن : « أحلتها آية ، وحرمتها آية ، فالتحريم أحب إلينا » ، فكانه رأى الأخذ بالتحريم أحوط ، ويعنى بالآية الأولى قوله تعالى : (فواحدة أو ما ملكت أيمانكم) وبالآية الثانية قوله تعالى : (وأن تجمعوا بين الأختين) (٢) .

ومن ذلك ما ورد في قربان الحائض من قوله صلى الله عليه وسلم : (لا لك من الحائض ما فوق الإزار) ، وقوله : (اصنعوا كل شيء إلا النكاح) ، فقد قدم العمل بالأول ، لأن مجال التحريم فيه أوسع .

ومن ذلك أيضاً ما لو اشبه في امرأة : أهي امرأته أم هي أجنبية منه ، فإنه لا يحل له قربانها .

١٠ - يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام

ومعنى هذا أن نفع الجماعة مقدم على نفع الفرد ، ولهذا شره : العقوبات والحدود - وإن آلت بعض الناس - ليأمن سائرهم على أنفسهم وأموالهم وأعراضهم ، ووجب نقض الحائط المملوك إذا مال إلى الطريق - وإن تضرر

(١) ١٠٧ ، ١٠٨ : الفتوة .

(٢) وقد روى عن عثمان رضى الله عنه أنه رجع الحل هنا على الحرمة (راجع ص ٣٠٢ ج ١ كشف الأستار) .

مالكه - منعاً للضرر عن الكافة ، وجاز رى الأعداء المترسين ببعض جندنا بالمقنوفات الفاتلة منعاً للإضرار بالأمة كلها ، وجاز الحجر على الطبيب الجاهل والفنى الماجن والمكاريى المفلس ، وجاز بيع طعام المحتكر جبراً عنه ، وجاز التسمير عند تجاوز التجارة الحد المعقول فى الربح ، وجاز منع الحداد أن ينشئ حانوته بين تجار المواد القابلة للاشتعال ، ونحو ذلك (١) .

١١ - العادة محكمة (٢)

العادة ماتعارفه الناس ، فأصبح مألوفاً لهم ، سائفاً فى مجرى حياتهم . سواء أكان قولاً جرى عرفهم على استعماله فى معنى خاص بهم ، كإطلاقهم لفظ الولد على الذكر دون الأنثى ، ولفظ الدابة على القرس أو على الحمار دون سواء ، وإطلاقهم لفظ اللحم على ما سوى السمك ، ولفظ الرأس فى الطعام على رأس الضأن دون غيره ، ونحو ذلك .

أم كان فعلاً كالبيع بالتعاطى فى السلع التى كثر تداولها وتحدد سعرها . وتطلق العادة على ما اعتاده كل إنسان فى خاصة نفسه ، وعلى ما اعتاده الجماعة ، وهو ما يسمى العرف ، فالعرف عادة الجماعة وهو أخص من العادة . وتحكيم عادة الناس وعرفهم فى معاملاتهم يدخل فى باب رعاية مصالحهم ، وعدم إيقاعهم فى الضيق والحرج .

فأما عرفهم اللغوى : فلأنهم يعاملون به وإن خالف عرف القرآن الكريم . فلو حلف امرؤ لا يأكل رأساً لم يحنث إلا بأكل رأس الضأن متى جرى عرف الناس الذين يعيش بينهم بذلك .

ولو حلف : لا يجلس على بساط فجلس على الأرض ، أو حلف : لا يجلس تحت سقف فجلس تحت السماء ، أو لا يستقيء بسراج فاستضاء بالشمس ، أو لا يأكل لحماً فأكل سمكاً - لم يحنث فى شيء من ذلك وإن سمي الله الأرض بساطاً فى قوله تعالى : (والله جعل لكم الأرض بساطاً) ،

(١) راجع ص ١١٦ ١١٧ : للمصنف .

(٢) راجع ص ١٩٧ ٢٠٠ : للوفقات ، ٢٠١ ٢٠٢ : إعلام اللوطين ، ٢٠٣ : الإلهام

والتطائر لا ينجم .

وسمى السماء سقفاً في قوله : (وجعلنا السماء سقفاً محفوظاً) ، والشمس سراجاً في قوله تعالى : (وجعل الشمس سراجاً) ، والسماك لحماً في قوله تعالى : (وهو الذي يخرج البحر لتأكلوا منه لحماً طرياً) ، لأن ذكر هذه الأسماء في الكتاب الكريم لم يرد به إلزام الناس باستعمال هذه الألفاظ في تلك المعاني ، بل هو من باب التسمية للدلالة على المعاني المقصودة بهذه الأسماء .

وأما **العرف الفعلي** : ويشمل الإيجابي والسلبي - فهو نوعان :

١ - عرف فاسد ، وهو ما أحل حراماً أو حرم حلالاً ، كاعتقادهم التعامل بالربا ، أو شرب الخمر جهاراً ، أو كشف العورات ، أو عدم إقامة الشعائر الدينية في الحفلات ، أو ما شبه ذلك ، وهذا ما يجب إلغاؤه وعدم الاعتراف به ، وإلا زالت الشريعة ، ودرست معاملها بمرور الزمان .

٢ - عرف صحيح ، وهو ما لا يحل حراماً ولا يحرم حلالاً : كاعتقادهم الإهداء إلى العروس قبل الزفاف ، وجعلهم المهر قسمين : حالاً ومؤجلاً ، ونحو ذلك . وهذا النوع يجب مراعاته في الإفتاء والقضاء ، لأن المقصود من التشريع إصلاح حال الناس ، وإقامة العدل بينهم في سر وسهولة ، فإذا جرى الإفتاء أو القضاء على غير ما ألفوه - فانت المصلحة ، ووقعوا في ضيق وحرَج . وقد بنت الشريعة كثيراً من الأحكام على العرف . ومن ذلك وجوب الدية على العاقلة ، وبناء الإرث والولاية في الزواج على ما عرف من العصية ، واعتبار الكفاءة في الزواج ، وتحكيم العرف في مقدم الصداق ومؤخره عند اختلاف الزوجين .

وكذلك بنى الأئمة كثيراً من الأحكام على العرف .

فالإمام مالك بنى كثيراً من أحكامه على عرف أهل المدينة .

والإمام الشافعي بنى كثيراً من أحكام مذهبه الجديد على عرف أهل

مصر ، وترك منها ما بناه على عرف أهل العراق والحجاز من قبل .

وذهب أبو يوسف رحمه الله إلى أن الحكم الشرعي الذي يثبت بالنص بناء على عرف الناس - يتأثر بتغير هذا العرف ، كوجوب المأثلة كيلاً في بيع

القمع بالتسيع ، فإنه بنى على ما معروف من تقدير القمع بالكيل ، فإذا
 معروف تقديره بالوزن كان الواجب هو المماثلة في الوزن (١) .
 ومبعث الخلاف في كثير من المسائل عند الخفية اختلاف العرف .
 ومن عباراتهم المأثورة : « المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً » .
 تنبيه : الأحكام الثبوتية على العرف تتغير بتغيره زماناً ومكاناً (٢) ،
 ولا يخرج عن دائرة المباحات ، لأنها لا تحمل حراماً ، ولا يحرم حلالاً .

١٢ - الأمور بمقاصدها

ومعنى هذه القاعدة أن الفعل يعد خيراً أو شراً ، ويحل أو يحرم - بحسب
 نية فاعله ، لا بحسب ما يترتب عليه من نفع أو ضرر ، فن قصد إنقاذ إنسان ،
 فغصب سبباً إلى سبع يطارده - ففعله خير سواء أصاب الغرض أم أخطأ
 فأصاب الإنسان (٣) ، ومن صوب السهم إلى إنسان معصوم ليقتله ، فأخطأه
 وأصاب سبباً كان يطارده - ففعله شر ، ويأثم ، ولو كانت عاقبته نفعاً .
 والأصل في هذه القاعدة قوله صلى الله عليه وسلم : (إنما الأعمال بالنيات ،
 وإنما لكل امرئ ما نوى) ، وحديث أبي ذر رضى الله عنه : (من أتى فراشه
 وهو ينوى أن يقوم يصلي من الليل ، فغلبته عينه حتى يصبح كتب له ما نواه) ،
 وحديث صهيب رضى الله عنه : (إذا رجل تزوج امرأة ، فنوى ألا يعطيها
 من صداقها شيئاً - مات يوم يموت وهو زان ، وإذا رجل اشترى من رجل
 بيعاً ، فنوى ألا يعطيه من ثمنه شيئاً - مات يوم يموت وهو خائن) .

(١) راجع ص ٢٨٢ ، ٢٨٣ هـ : فتح القدير .

(٢) قال الشافعي في العادات المتغيرة : « والمتبدلة : منها ما يكون متبدلاً في العادة من حسن
 إلى لئيم وبالعكس ، مثل كشف الرأس ، فإنه يختلف بحسب البقاع في الواقع ، فهو لغوى
 المرويات لبيع في البلاد الشرقية ، وغير لئيم في البلاد الغربية ، فالحكم الشرعي يختلف باختلاف
 ذلك ، فيكون عند أهل المشرق لادساً في الصدقة ، وعند أهل المغرب غير قاصح » (١٩٨ هـ : المواقات) .
 (٣) ويلاحظ أن الخطأ هنا - وإن أسقط القصاص عن الخطي - لا يعفيه من جزاء يجمعه
 على الخطيئة ويحرم الجواب ، حتى لا تهدر الدماء ، وتضيع الأموال ، ولذا وجبت البدنة والكفارة
 في القتل الخطأ ، ووجب الضمان في إتلاف المال خطأ .

وقد اتفق على هذه القاعدة كثير من الأحكام ، ومن ذلك أن ذبح الحيوان للأكل حلال . وذبحه لغير الله حرام ، واعتصار العنب للتخمير حرام ، والتخليل حلال . ومن بلغه خبر سار وهو في الصلاة ، فقال : الحمد لله - إن قصد بذلك الرد على من أخبره بطلت صلاته ، وإن قاله اتفاقاً من غير ذلك القصد لم تبطل ، ومثله من أخبره بموت إنسان فقال : إنا لله وإنا إليه راجعون . ومن انقطع عن أخيه فارق ثلاث - إن قصد بذلك هجره وقطيعة حرم ، وإن فعله اتفاقاً من غير هذا القصد لم يحرم ، ولو أمسك عن الطعام مدة الصيام من غير نيته لم يكن صائماً ولو دار حول الكعبة يبحث عن شيء فقد منه لم يكن طائفاً ، ويبيع السلاح لمن يعرف أنه سيقتل به معصوماً حرام ، ويبيعه لغيره حلال ، بل يعد قرابة يثاب عليها إذا كان لمن يجاهد في سبيل الله ، وهكذا .

١٣ - لا لواب إلا بالنية

وما دامت الأفعال لا تعد خيراً أو شراً إلا بنية فاعلمها - فإنه لا يثاب على العمل إلا إذا نوي به الخير ، ولا خلاف في هذا بين العلماء .

أما صحة العمل - فقد تكون النية شرطاً فيها باتفاق : كالصلاة ، والتميم ، وقد تكون موضع خلاف كالنية في الوضوء ، فإن المالكية والشافعية يعدونها قرصاً ، والحنابلة يعدونها شرط صحة ، والحنفية يعدونها سنة مؤكدة : إن أتى بها كان وضوؤه عبادة مثاباً عليها ، وإن لم يأت بها لم يشب عليه ، وإن صحت به صلاته ، لتحقق الطهارة المطلوبة لها ، ولأنه يتنظر في الوسائل ما لا يتنظر في المقاصد .

ولا صحة لما ذاع بين الناس من قولهم : « يثاب المرء رغم أنفه » إلا إذا حصلته على ثواب المكارة والمشاق التي يتفر منها المرء بطمسه ، ولكنه يضطر إلى تحملها حين تكون لازمة لفعل من أفعال الخير ، كمن يضطر إلى النزول في الماء في البرد القارس لأخذ غريق ، وقد قلنا أن المكلف ليس له أن يقصد إلى المشقة ويستزيد منها طمعاً في زيادة الثواب ، ولكنه يثاب على المشاق اللازمة للأفعال من غير قصد .

١٤ - العبرة في العقود المقاصد والمعاني

لا للألفاظ والمباني

ومعنى هذه القاعدة أن العبرة في تحديد معنى العقود ، وحلها وحرمتها ، وصحتها وفسادها - بالمقاصد والنيات ، لا بمجرد الألفاظ ، فلا يصح التمسك بظاهر اللفظ إذا ثبت أن القصد والنية خلافه (١) .
وتوضيحاً لذلك نقول :

١ - قد تصدر العبارة من المرء من غير قصد إلى النطق بها ، فينتفى القصد إلى معناها حتماً ، كعبارة التائم والمغنى عليه والمجنون والسكران .

٢ - وقد تصدر منه مع القصد إلى التعلق بها دون القصد إلى معناها ، إما لأنه يجهل المعنى كعبارة الصبي غير المميز ومن لقن كلاماً بلغة لا يفهمها ، أو لأنه يعلمه ولكن قامت قرينة على أنه لا يريد به ، كن يعل عبارة على كاتب ، أو يقرؤها في كتاب .

٣ - وقد تصدر منه مع القصد إلى التلفظ بها ، والعلم بمعناها ، والتظاهر بالقصد إليه ، كعبارة المازل والمكروه .

٤ - وقد تصدر منه مع القصد إلى التلفظ بها والعلم بمعناها والقصد إليه .
فأما الحالتان الأولى والثانية : فالعبارة فيهما مهمة : لا يعتد بها في إنشاء العقود ، فتلوهما من القصد إلى المعنى ، وعدم التعبير بها عن رغبة أو إرادة للتكلم .

غير أنهم اختلفوا في عبارة من سكر بمحرم ، فهم من لا يعتد بها ، وهو مذهب الحنابلة ، والمشهور عند المالكية ، وتحول عند الشافعية ، ومنهم من يعتد بها عقوبة له وزجراً ، وهو مذهب الحنفية وقول عند الشافعية .

وأما الحالة الرابعة : فلا خلاف بين العلماء في الاعتداد بالعبارة فيها ،

(١) راجع ص ١٠١ ج : إتمام التوفيق ، ص ٢٢٩ ، أحكام المعاملات للبرهية للأستاذ علي الخليل .

وتتحقق الالتزام ، وترتب الأحكام عليها ، لأنها أكل حالات الدلالة على
القصد والرغبة في إنشاء العقود .

وتحمل عبارة العاقد حينئذ على معناها الحقيقي ما لم تتم قرينة على صرفها
عنه إلى معناها المجازي ، فلو قال شخص لآخر : وهبت لك هذا الكتاب
بعشرين قرشاً مثلاً ، صح وكان يعبأ لاهبة ، ولو قال شخص لداين : أنا كفيل
بما على فلان من دين يشرط براءة ذمته منه ، فقبل - صح وكان حوالة
لا كفالة ، وكذلك تكون الحوالة بشرط عدم براءة الأصيل كفالة ، وهكذا .
وقد اشترط بعضهم لصحة حمل العبارة على معناها المجازي عدم التناقض
بين المعنيين ولهذا أجاز الحنفية عقد الزواج بالفاظ التمليك والبيع والهبة
والصدقة ، دون ألفاظ الإباحة والإحلال والإعارة والإيداع والرهن والإجارة والوصية
وبين بعضهم على هذا بطلان البيع إذا صرح فيه بنى الثمن ، وبطلان الإجارة
إذا صرح فيها بنى الأجرة ، والظاهر عندي أنه لا مانع من اعتبار الأول هبة
مضى تم بالتقبض ، والثانية عارية متى تمت بتسليم العين للانتفاع .
وأما الحالة الثالثة : وهي حالة المازل والمكره - فهي موضع نظر ومجال
خلاف .

فأما المازل : فهو من يقصد التلطف بالعبارة عالمياً بمعناها ، ولكنه لا يريد
أن يترتب عليها آثارها لمواً ولعباً ، وقد اختلفت في عبارته :
١ - فذهب الشافعي في أحد قوليه وأحمد وبعض المالكية - إلى بطلانها ،
لأنها لا تعبر عن رغبة في التزام ، ولا إرادة لعقد .

٢ - وذهب الشافعي في قوله الآخر إلى صحتها وترتب آثارها عليها في كل
العقود ، لأن المازل أتى بالسبب عالمياً أنه سبب شرعى لمسيبه ، وترتيب
المسببات على أسبابها من وضع الشارع ، لا المكلف ، وليس للمكلف أن
يمنع ما رتب الشارع على الأسباب من مسببات ، وبهذا تستقر المعاملات ،
ويطمئن الناس إلى ما يقع بينهم من تعامل .

٣ - وذهب الحنابلة وجمهور المالكية إلى أنها صحيحة نافذة في العقود
الخمس : النكاح ، والطلاق ، والرجعة ، وإيجين ، والعناق - باطلة فيها عداها ،
لقوله صلى الله عليه وسلم : (ثلاث جملهن جد ، وهزلن جد : النكاح ،

والطلاق والرجعة) ، وفي رواية (البين) بدل الرجعة (١) ، وفي رواية أخرى (التان) لأن في هذه العقود حقوقاً لله تعالى توجب تنزيهاها عن العبث والمزل ، إذ لا يليق بالعبء أن يهزل مع مخالفته .

٤ - وذهب الحنفية إلى أنها صحيحة نافذة في العقود الخمسة لما قلنا ، وصحيحة ينقصها الرضا بآثار العقد فيها عداها ، فتكون موقوفة على إجازة صاحبها بعد زوال المزل ، فإن أجازها نفذت ، وإلا بطلت .

وأما المكروه : فهو من يضطر إلى التلفظ بالعبارة دفعا للأذى عن نفسه ، وقد اختلف في عبارته .

١ - فذهب جمهور الفقهاء إلى عدم الاعتداد بها في العقود كلها ، لأنها لا تعبر عن إرادة صحيحة أو قصد إلى معنى .

٢ - وذهب الحنفية إلى أنها كعبارة المازل ، صحيحة نافذة في العقود الخمسة ، وموقوفة على إجازته بعد زوال الإكراه فيها عداها .

وسائل المقاصد الشرعية

المقاصد الشرعية : من جلب المصلحة ودفع المفسدة - يتوصل إليها بامتنال أوامر الشارع ، واجتناب نواهيه .

والمأمور به لا يتوصل إلا بتحصيل أسبابه ، وهذا يقتضى أن تكون الأسباب في قوة المطالبة بها تابعة لمسياتها .

وكذلك المأمور عنه : له وسائل تفضي إليه ، ولا يفعل أن تمنع المحرمات وتباح الوسائل المؤدية إليها ، وهذا يقتضى أن تكون الوسائل في قوة المنع منها تابعة لما توصل إليه .

ومن هنا نشأت قاعدتان أصوليتان : الأولى أن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ، والثانية سد الدرائع .

(١) راجع ص ٦٩ : من كتابناه الفرقة بين الزوجين .

١ - ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب (١)

يعتقد وجوب الواجب على أسباب وشروط : كتوقف وجوب الصلاة على دلوك الشمس ، وعلى بلوغ المكلف وعقله ، وتوقف وجوب الزكاة على بلوغ النصاب وحولان الحول .

ولا خلاف في أن المكلف لا يطالب بتحصيل هذا النوع من الشروط والأسباب ، بل يترتب الوجوب عليها بعد تحققها ، سواء أكانت مقفورة للمكلف أم غير مقفورة له .

ويتوقف وجود الواجب بعد وجوبه على أسباب عادية أو شرعية مقفورة للمكلف : كالعلم المتوقف على النظر الصحيح ، وتحرير الرقبة المتوقف على التلطف بالإعتاق ، أو على شروط عقلية أو عادية أو شرعية كذلك : كامتثال الأمر بالمصدق المتوقف على ترك الكذب ، وتحقيق غسل الوجه المتوقف على غسل جزء من الرأس ، وصحة الصلاة المتوقفة على الوضوء (٢) .

فأما الأسباب : فلا شك في أنها هي المطلوبة للشارع حين يأمر بالمسيئات ، لأن الأسباب هي التي تدخل في قدرة المكلف ، أما المسيئات فهي من الشارع ، فلا وجه لتلافي هنا في أن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ، أي أن ما لا يتحقق وجود الواجب إلا به فهو واجب .

وأما الشروط : فإن كانت شرعية فإنها لم تكن كذلك إلا بدليل شرعي ، كالوضوء للصلاة ، فإن وجوبه إنما كان بقوله تعالى : (فاعسلوا بوجوهكم ..) ، لا بقوله تعالى : (أقيموا الصلاة) ، ولا حاجة إذن إلى تطبيق هذه القاعدة عليها .

(١) راجع ص ١٣٧١ : المصنف ، ص ٩٥ : مسلم النبو ، ص ١٥٧ : الإحكام للأئمة ، ص ٥٥ : أصول الفقه .

(٢) ما ليس مقدوراً المكلف من ذلك - كحضور الإمام الجمعة ، وبلوغ العدد الذي أصبح به ، فإن ذلك ليس مقدوراً لإعداد المكلفين .

وإن كانت عقلية أو عادية فلأنها تكون واجبة بإيجاب ما يتوقف وجوده عليها ، لإجماع الأمة على وجوب القيام بما أمر به الشارع ، وما دام القيام به لا يتحقق إلا بتحصيل هذه الشروط فلأنها تكون واجبة بالبداهة ، فترك الكلب واجب بقوله تعالى : (وكونوا مع الصادقين) ، والنظر واجب بقوله تعالى : (فاعلم أنه لا إله إلا الله) ، وسفر البعيد عن مكة إليها للحج واجب بوجوب الحج ، والانتقال إلى مواضع المتاسك واجب بالأمر بها . . . وهكذا .

والخلاصة أن ما يتوقف وجود الواجب عليه من الأسباب والشروط العقلية والعادية - يكون واجباً بالدليل الذي دل على وجوب الواجب من غير حاجة إلى دليل آخر .

٢ - سد الذرائع (١)

الذريعة ما كان من قول أو فعل - وسيلة وطريقاً مؤدياً إلى شيء آخر . والمقصود بسد الذرائع منع ما يجوز من ذلك إذا كان موصلاً إلى ما لا يجوز . وهو أصل من أصول الشريعة : حكمه مالك في أكثر أبواب الفقه ، وتوسع المالكية في تطبيقه من بعده حتى نسب إليهم ، والحق أن غيرهم لا يخالفهم في أصل القاعدة وإن خالفهم في تطبيقها على بعض الفروع ، قال القرافي : «لم ينفرد مالك بالقول بسد الذرائع ، بل كل أحد يقول به ، ولا خصوصية للمالكية إلا من حيث زيادتهم فيها ، فإن من الذرائع ما هو معتبر بالإجماع : كالمنع من حفر الآبار في طريق المسلمين ، وإلقاء السم في طعامهم ، وسب الأصنام عند من يعلم من حاله أنه يسب الله » ومنها ما هو ملغى إجماعاً : كزراعة العنب ، فلأنها لا تمنع خشية الحمر وإن كانت وسيلة إلى المحرم ، ومنها ما هو مختلف فيه : كبيع الأجال» (٢) .

ويمكن تنسيق الذريعة - كما فعل ابن القيم - أربعة أقسام :

(١) راجع ص ٥٧ ج ٢ : تفسير القرطبي ، ص ٢١٧ : إرشاد الفحول ، ص ٢٤١ - ٢٥٣ ج ٢ ، ص ١٢٢ ج ٤ : المؤلفات ، ص ١١٩ - ١٣٦ ج ٣ : إعلام الموقعين .

(٢) راجع كتاب الأجسال ص ١١٧ ج ٩ : المنونة .

١- ذريعة تفضى إلى المفسدة بطبيعتها : كالتزنا المفضى إلى اختلاط الأنساب ، وضياح النسل ، وشرب المسكر المفضى إلى غياب العقل .
ولا خلاف في أن هذا النوع محظور على وجه الكراهة أو الحرمة بحسب مقدار المفسدة فيه .

٢- ذريعة مباحة بحسب أصلها ، ولم يقصد بها المكلف غير ما وضعت له ، وقد تفضى إلى مفسدة ، ولكن المصلحة فيها أرجح : كالنظر إلى الخطوبة ، وكلمة الحق عند الحاكم الجائر .

وهذا النوع مباح أو مستحب أو واجب بحسب مقدار المصلحة فيه ، فهو خارج عن موضوع سد البرائع ، لأن احتمال المفسدة فيه مرجوح ، والاحتمال المرجوح لا يعتد به في الشريعة . ولهذا شرع القضاء بالشهادة في الدماء والتروج والأموال مع احتمال الكذب والغلط ، وأبيح القصر في السفر مع احتمال عدم المشقة . كالملك المترف ، وقبل خبر الواحد العدل مع احتمال الخطأ . . . وهكذا .

٣- ذريعة مباحة بحسب أصلها ، ولم يقصد بها المكلف غير ما وضعت له ، ولكنها تفضى إلى مفسدة راجحة غالباً : كتزني المتوفى عنها زوجها ، وسب المشركين أو آلهتهم بخضرة من يقابل هذا بالمثل ، فيسب الله عدواً بغير علم وهذا النوع موضع خلاف ، وقد رجح ابن القيم المنع منه ، وأورد من وجوه ذلك تسعة وتسعين مثلاً تدل على الاعتداد بسد الذريعة في الشريعة .

والذى يظهر لى أن سد الذريعة في هذا النوع لا يكون موضع خلاف إلا حين يختلف النظر في أيهما أرجح : المصلحة أم المفسدة ، أو حين يكون احتمال المصلحة معادلاً لاحتمال المفسدة ، فن يراعى أن الأصل في الأشياء الإباحة . لا يمنع الذريعة عند تساوى الاحتمالين ، ومن يرى أن أدلة المنع وردت في جزئيات قد يستوى فيها احتمال المصلحة والمفسدة - بمنعها ، وبويده قول الرسول صلى الله عليه وسلم : (دع ما يريبك إلى ما لا يريبك) ، وقوله : (من حام حول الحمى أوشك أن يقع فيه) .

والأصل في سد الذرائع جملة - الكتاب والسنة :

أما الكتاب فنه قوله تعالى : ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا

الله عدواً بغير علم) ، فقد نسي سبحانه المؤمنين عن سبب المشركين أو آلهتهم ،
إذ كان ذلك ذريعة إلى سبهم الله تعالى .

ومن قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعُنَا وَقُولُوا انظُرْنَا
وَاسْمِعُوا) ، فقد نسي سبحانه المؤمنين أن يقولوا للرسول : (راعنا) ، لأن
اليهود جعلوا ذلك ذريعة إلى شتمه صلى الله عليه وسلم : بصرفه عن معناه إلى
معنى له في لغتهم : « اسمع لاسمعت » .

وأما السنة : فمنها قوله صلى الله عليه وسلم : (إن من أكبر الكبائر أن
يلعن الرجل ولديه) ، قالوا : يا رسول الله ، وكيف يلعن الرجل عوالديه ؟
قال : (يسب أباه الرجل فيسب أباه ، ويسب أمه فيسب أمه) .

ومنها نسيه صلى الله عليه وسلم عن الإقدام على الشبهات مخافة الوقوع في
المحرمات إذ قال : (الحلال بين والحرام بين ، وبينهما أمور مشبهات لا يعلمهن
كثير من الناس ، فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ، ومن وقع
في الشبهات كراخ يرمى حول الحمى يوشك أن يقع فيه) .

ومنها نسيه صلى الله عليه وسلم عن بناء المساجد على القبور ، وعن الصلاة
إليها مخافة تقديس من فيها وعبادتهم من دون الله .

ومنها أنه صلى الله عليه وسلم كان يكف عن قتل المنافقين ، حتى لا يستغل
الكفار ذلك في صرف الناس عنه بقولهم : (إن محمداً يقتل أصحابه) .

وبهذا الأصل حرمت الخلو بالآجنبية ، وحرم سفرها مع غير محرم ،
وحرم القليل من المسكر ، ومنع القتال من إرث المقتول . . . وهكذا .

٤ - ذريعة مباحة بحسب الأصل ، ولكن المكلف قصد بها التوصل إلى
مفسدة ، كهيبة المال على رأس الحول فراواً من الزكاة ، وعقد النكاح
للتحليل ، وبيع العينة (١) .

(١) بيع العينة هو أن يبيعك إنسان سلعة بشرين مثلاً إلى أجل ، ثم يشتريها منك بشرة
حالة . قال القرطبي : « وسميت عينة لحصول الثقة لصاحب العينة ، وذلك لأن العين هو المال
الحاضر ، والمشتري إنما يشتريها لبيعها بين حاضر يصل إليه من ثوره » اهـ .
فالباع والثراء حالا ويؤجل سباح ، ولكن مآل البيع والثراء في هذه الصورة أنك انقضت =

وهذا النوع هو (باب الحيل) ، وهو أولى من سابقه بالمنع ، لتوجه المكلف به إلى المفسدة ، ولكنهم اختلفوا فيه أيضاً ، وخصه ابن القيم بمزيد من البحث نلخصه فيما يأتي (١) :

الحيل

هي جمع حيلة : فعلة من حال يحول ، إذا تحول ، وهي في الأصل - تصرف يتحول به فاعله من حال إلى حال ، ثم غلب استعمالها في الطرق الخفية التي يتوصل بها المرء إلى غرضه ، بحيث لا يدرك الناس مقصده إلا بشيء من اللدكاء والقطنة .

والمراد بالحيل الممنوعة - التصرفات المشروعة في ذاتها إذا أتى بها ليبتل حكماً شرعياً : كن يهب ماله قبيل حولان الحول لمن يثق برده إليه ، فرأوا من وجوب الزكاة عليه .

وقد اختلف العلماء في حكم هذه الحيل :

فقال قوم بإباحتها ، واستدلوا بهذا :

١ - بأن الله تعالى علم يوسف عليه السلام حيلة يأخذ بها أخاه ، قال تعالى : (فلما جهزهم بجهازهم جعل السقاية في رحل أخيه - الآيات إلى قوله تعالى - : كذلك كدنا ليوسف ، ما كان ليأخذ أخاه في دين الملك إلا أن يشاء الله) (٢) .

٢ - بأن الله تعالى علم نبيه أيوب عليه السلام حيلة يتحلل بها من بينه وبينه حنث ، فقد حلف ليضربن امرأته مائة ضربة ، ثم عز عليه أن يفعل هذا بمن

= من البائع عشرة تروها إليه بعد الأجل عشرين ، وهو ربا ، ولذا منه للملكية إذا كان مقصوداً أو كثر وقوعه بين الناس ، لأن كثرة وقوعه بينهم تدل على غشهم في الاحتال به فصالح بالربا . والثاني مع قوله بعد النواع لا يمنع هذا البيع إلا إذا ظهر أن المتبايعين يقصدان به الربا . راجع ص ٢٦٥ - ٢٧٧ ج ٢ : إعلام الموقعين - نجد كلاماً حسناً في الربا .

(١) راجع ص ١٣٦ - ٣٧٦ ج ٣ : إعلام الموقعين ، ص ٢٣٦ ، ٢٦٤ ، ٢٧١ ج ٢ ، ١١٤ ج ٤ : للوفقات .

(٢) ٧٠ - ٧٦ : يوسف .

أُحسنت إليه في عشرتها ، وأخلصت له في خدمتها ، فعلمه الله تعالى أن يضربها ضربة واحدة بضغث فيه مائة عود، قال تعالى : (وخذ بيدك ضغثاً فاضرب به ولا تحت(١)) ، وقد حكى عن أبي حنيفة وزفر والشافعي أن من فعل ذلك فقد بر في يمينه .

٣- وقد ورد في السنة ما يؤيد هذا ، روى أن وليدة من بنى ساعدة حملت من زنا ، فقيل لها : ممن حملك ؟ قالت : من فلان المقعد . فقتل هذا فقال : صدقت . فرفع ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : خنوا عثكولا(٢) فيه مائة شراخ ، فاضربوه به ضربة واحدة ، ففعلوا . وروى أن رجلاً أصاب فاحشة وهو مريض على شفا موت ، فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بما صنع ، فأمر بقتل مائة شراخ ، فضرب به ضربة واحدة ، وفي رواية أنه أتى بشيخ ، قد ظهرت عروقه . . . إلخ .

٤- بأن الحيل ليست إلا مخارج للناس من ضيق وقعوا فيه ، وقد قال تعالى : (ومن يتق الله يجعل له مخرجاً) ، قال غير واحد من المفسرين : أي مخرجاً مما ضاق على الناس .

٥- بأن العقود الشرعية ما هي إلا حيل يتوسل بها إلى آثارها ومقاصدها ، فعقد البيع حيلة لنقل الملك ، وعقد الزواج حيلة للتمتع بالمرأة من غير حد ، والرهن حيلة لحصول صاحب الدين على حقه من مال الراهن إذا أفلس ، وهكذا فكيف يقال بمنع الحيل ؟

وقال جمهور العلماء بحرمتها ، واستدلوا لهذا :

١- بما ورد في الكتاب الكريم من الأدلة الدالة على وجوب سد اللرائع وحرمة التوجه بالتكالييف إلى غير ما شرعت له . وقد مر بيانه .

٢- بما ورد في السنة دالاً على ذلك ، ومنه التهي عن الاحتيال لإسقاط

(١) : ٤٤ : سورة ص . والحدث هو - من ابن عباس - عثكال النخل ، وعن الصمك : حزمة من الحبش مختلفة ، وقيل : حزين حشيش أو ريسان أو لحيان (راجع تفسير الألوسي) .
(٢) : العثكول بضم العين - وكثر طاس - الملك أو الشراخ (القلمون) .

الزكاة أو تقليلها فيما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : (لا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة) (١) .

ومنه انتهى عن بيع العينة الذي هو حيلة للتعامل بالربا فيما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (إذا ضمن الناس بالدينار والدرهم ، وتبايعوا بالعينة ، وتركوا الجهاد ، واتبعوا أذناب البقر - أدخل الله عليهم ذللاً لا ينزعهم حتى يتوبوا ويراجعوا دينهم) (٢) .

٣ - بالعقول ، وذلك أن الله تعالى أوجب الواجبات ، وحرم المحرمات ، تحقيقاً لمصالح العباد في المعاش والمعاد ، فشرعته تعالى غذاء لقلوبهم ، ودواء لأعراضهم ، وهي إنما توصل إلى هذا بتحقيقها لا بصورتها ، والاحتياط لتحليل ما حرم الله ، وإسقاط ما فرض ، وتعطيل ما شرع - إزهاق لروح الشريعة ، ونقض لحكمة المشرع ، ويوشك أن يكون كفراً بالله ، لأن المحتال يعامل الله بحيلته معاملة الطفل الجاهل ، والله تعالى مطلع على القلوب ، عالم بخبايا الضمائر ، وإذا كان العاقل من بني الإنسان لا يليق به أن يقيم بناء لينقضه ، أو يضع شرعية ليهدمها - فإن المنزه عن كل نقص ، والمتصف بكل كمال - لا يليق به أن يرسل رسلاً عبثاً ، أو يكلف عباده لهواً ولعباً .

٤ - وقد أثر الإفتاء بجرمة الخيل عن كثير من الصحابة من غير تكبير ولا معارض ، ومن ذلك إفتاؤهم بجرمة المحلل ، وحرمة الهدية من المقترض ، وغير ذلك ، ونسبة إباحة الخيل إلى أبي حنيفة مزودة ، فإن أبا حنيفة لا يميز تصرفاً يقصد به إبطال حكم شرعي بحال ، وإنما يجيزه إذا خلا من هذا القصد ، فمن يهب ماله قبيل حلول الحول هبة جدية لا يقصد بها التبرار من الزكاة فتصرفه جائز وإن ترتب عليه سقوط الزكاة ، أما من يهبه بقصد التبرار من الزكاة فلا يجوز تصرفه ، لا عند أبي حنيفة ولا عند غيره .

• - وما استدلل به المجوزون للخيل مردود .

(١) راجع ص ١٨٣ ، ١٨٧ ج ٤ : نيل الأوطار .

(٢) اتهموا أذناب البقر : اغفلوا بالزراعة ، يعني معرضين عن الجهاد (ص ٣١٨ ج ٥ : نيل الأوطار) .

١ - أما مسألة يوسف عليه السلام فليس فيها إبطال لشرع الله ، ولا استباحة لحرم - بل لم يقصد يوسف بما فعل إلا أن يضم أخاه إليه ، تمهيداً لجمع شمل أسرته ، وليؤاء أبويه إليه ، وهو عمل مشروع نافع لهم جميعاً .

وقول بعضهم : إن يوسف قد روع أخاه إذ أظهره في صورة المتهم بالسرقة - مردود بأن ما وقع لم يكن إلا باتفاقه مع أخيه ، بدليل قوله تعالى : (ولما دخلوا على يوسف آوى إليه أخاه قال إني أنا أخوك فلا تبتس بما كانوا يعملون) .

هذا إلى أن تحمل المشقة الهينة لتحصيل خير عظيم معهود في كل الشرائع ، ومقبول عند كل العقول .

٢ - ومسألة أيوب عليه السلام لم ترد مورد العموم ، فهي خصوصية له ، وإلى هذا ذهب مالك رضي الله عنه ، ويؤيده قوله تعالى : (إنا وجدناه صابراً نعم العبد إنه أواب) وليس مما يخفى العقول أن يكافئ الله عبداً صابراً أواباً من رسله بالتيسير في أمره ، والتخفيف عن زوجه .

على أن هذا تشريع لغيرنا ، وفي الاعتداد به في شرعنا من الخلاف ما هو معروف ، وإلى هذا أن كفارة اليمين لم تكن مشروعة في شريعة أيوب عليه السلام ، حتى يقال إنه احتال للفرار منها ، فتخفيف الله عنه ورحمته بما علمه من ذلك كتخفيفه عنا في كفارة اليمين ، حيث شرعها مختلفة باختلاف قدر الناس

٣ - وما ورد في السنة مشابهاً لهذا - ليس من باب الاحتيال لإسقاط التكليف ، بل من باب الحرص عليها ، وإحلال ما هو أخف منها وأيسر - محل ما يشق أو يتعذر ، ولهذا كان وارداً فيمن تدعو حاله إلى التخفيف عنه : من مقعد أو مريض على شفا موت ، أو شيخ قد ظهرت عروقه ، أي لا يطيق الحد المعروف ، ولعلها روايات مختلفة لحادثة واحدة .

ومثال هذا في الشريعة كثير ، ومنه التخفيف عن نذر الصدقة بجميع ماله بإجزاء الصدقة بالثلث مراعاة لحاله ، ومنه أن الوصية بكل المال تنفذ في الثلث فقط مراعاة لمصلحة الوارث ، ومنه إفتاء ابن عباس وغيره من نذر أن يذبح ابنه

بلمنح شاة ، وإتلاؤهم المريض الميئوس منه والشيخ الكبير الذى لا يستطيع
الصيام بالفطر والإطعام ، وغير ذلك .

٤ - وقولهم : إن الحيل ليست إلا مخارج للناس من الضيق - نسألهم من
مرادهم منه : أيريدون إخراج الناس من مشقة التكليف ؟ فهذا عين القساد ،
وخدم الشريعة الذى نأباه ، أم يريدون إخراجهم من مشقة فوق مشقة التكليف
المعتادة ؟ فهذا قد تكفل الشارع بإخراج المكلفين منه بما شرع لهم من أحكام
التقص ، والجهل ، والمرض ، والسفر ، والتسيان ، والإكراه ، وعموم
البلوى (١) . وتام الرد على هذا فى الوجه الآتى :

٥ - وقولهم : إن العقود الشرعية ما هى إلا حيل يتوصل بها إلى آثارها
ومقاصدها - مردود ، فإن العقود الشرعية ما هى إلا وسائل إلى جلب المنافع
ودفع المضار ، ونحن لا نقول ببطالان الحيلة إذا كانت وسيلة إلى منفعة
مشروعة ، بل نقول ببطالان الحيل التى يتوصل بها إلى استباحة المحرمات ،
وإبطال التكليف .

وبيان ذلك أن الحيل بمقتضاها - العام أنواع :

١ - الأسباب الشرعية التى وضعها الشارع لأغراض خاصة إذا استخدمت
فما شرعت من أجله : كعقد البيع لتقل الملك وإباحة الانتفاع ، وعقد الزواج
لإباحة الاستمتاع ، ونحو ذلك ، وهذا النوع خارج فى الحقيقة عن دائرة
الحيل ، لما علمت من دلالة الحيلة على نوع من المهارة والحلق فى التوصل
إلى الأغراض بما خفى من الأسباب .

٢ - التصرفات المشروعة فى ذاتها إذا استخدمت فيها وضعت لأجله
بما لا يظن الناس إليه ، أو قصد بها الوصول إلى غير ما وضعت له مما هو
حلال أو مظلوم شرعاً : كدفع الأذى ورفع الظلم ، وهذا النوع مباح ،
بل محمود بعد العلم به فطانة وكياساً ، والجهل به خوراً وضعفاً كما قال تعالى :
(إلا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون
سبيلاً) (٢) ، والمؤمن يستعيز بالله من العجز والكسل ، فالعجز عدم القدرة

(١) راجع لأحد : والمرج مرجع ، والمفتقيل التيسير (ص ٢٤٢ ، ٢٤٤ : لياقتم) .

(٢) ٩٨ : النساء .

على الحيلة النافعة المشروعة ، والكسل انصراف الإرادة عن تحقيقها .

ومن هذا النوع من الحيل ما صنع نعيم بن مسعود لحزيمة الكفار يوم الخندق .

ومنه ما روى الإمام أحمد : أن رجلاً شكاً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن جاره يؤذيه ، فأمره أن يطرح متاعه في الطريق ، فجعل الناس يسألون عن شأن هذا المتاع المطروح ، فيقال لهم : إن صاحبه قد ضاق ذرعاً بجاره الذي يؤذيه ، فيسيرون الجار ويلعنونه ، فجاء الجار إلى صاحبه وقال : رد متاعك إلى مكانه ، فوالله لا أؤذيك بعد هذا أبدياً .

ومنه ما روى عن أبي حنيفة رحمه الله أن رجلاً أتاه بالليل فقال : أدركني قبل الفجر وإلا طلقت امرأتى . قال : وما ذلك ؟ قال : إن امرأتى تركت اليلة كلامي ، فقلت لها : إن طلع الفجر ولم تكلميني فأنت طالق ثلاثاً ، وقد توسلت إليها بكل أمر أن تكلمني ، فلم تفعل ، فقال أبو حنيفة : اذهب أمر المؤذن أن ينزل فيؤذن قبل الفجر ، فلما إذا سمعت أن تكلمك ، واذهب إليها فتناشدها أن تكلمك قبل أن يؤذن ، ففعل الرجل ، وجعل يناشدها ، وأذن المؤذن ، فقالت : طلع الفجر ، وتخلصت منك ، فقال : بل كلسني قبل الفجر وتخلصت من اليمين (١) .

٣ - التصرفات المشروعة في ذاتها إذا قصد بها الوصول إلى محرم . وهذا النوع هو موضوع النزاع في الحقيقة ، وقد رأيت رجحان الأدلة على حرمة ، ومنه حبة المال قليل حولان الحول فراراً من الزكاة ، وبيع العينة التي يتوصل به إلى الربا ، وعقد الزواج الذي يقصد به تحليل المطلقة ثلاثاً لمن طلقها (٢) .

٤ - التصرفات المحرمة في ذاتها إذا قصد بها الوصول إلى محرم ، وهذا النوع لا شبهة ولا خلاف في حرمة ، ومنه الاحتيال لغسغ نكاح المرأة برذنها ،

(١) أورد ابن القيم من أسطة الحيل المباحة أكثر من حالة مثلك ، فارجع إليها إن كنت في ص ٢٥٤ - ٢٧٩ ج ٣ : من إلهام المؤمنين .

(٢) ذكر ابن القيم لهذا النوع أسطة كثيرة وراجعها إن كنت في ص ٢٢٤ - ٢٤٨ ج ٣ : من إلهام المؤمنين .

أو بتمكنها ابن زوجها من نفسها ، أو بإنكارها أنها أذنت لوليها في تزويجها .
ومنه الاحتيال للتخلص من المحلل بالقدح في صحة النكاح بفسق الولي أو
الشهود ، والاحتيال لحرمان المرأة الإرث بإقرار الزوج المريض أنه كان قد
طلقها ثلاثاً وهو صحيح ، وما إلى ذلك .

٥ - التصرفات المحرمة إذا قصد بها الوصول إلى حق : كالاستشهاد
بشاهد زور على من أنكر ديناً وجب عليه ، أو طلاقاً وقع منه ، أو على
أن المرأة كانت ناشزة في وقت ادعت كذباً أنها لم تأخذ نفقتها فيه ، أو على
موت مورث مات ولا علم لهما بموته . وكأن يكون لك على رجل دين ، وله
عندك ودیعة ، فيجحد الدين ، فتجحد أنت الودیعة لتحمله على الإقرار بالدين
وهذا النوع جائز عند من يميز مسألة الظفر (١) ويأثم فاعله على الوسيلة
دون الغاية ، وفي مثله ورد قوله صلى الله عليه وسلم : (أد الأمانة إلى من
اتمتك ، ولا تخن من خانتك) .

(١) مسألة الظفر هي : هل لصاحب الحق المأجور من استيفائه إذا ظفر بمال غيره أن
يأخذ منه قدر حقه من غير إله ؟ (راجع ص ٤٠٩ ج . : فتح الباري ، ٢٢٢ : إعلام
المؤتمنين) .

حقوق الله وحقوق العباد (١)

ما شرعه الله تعالى من التكاليف لا يخلو من مصالح تعود إلى الفرد ، أو إلى الجماعة ، ومصلة الفرد - في الكثير - مصلحة للجماعة ، ومصلة الجماعة لا تخلو من مصلحة للفرد ، لأن الفرد جزء من الجماعة .

والتكاليف باعتبار ما فيها من مصلحة الفرد حق للفرد ، وباعتبار ما فيها من مصلحة للجماعة حق لله تعالى ، وهذا من فضائل الإسلام التي رفع بها قيمة حقوق الجماعة إلى مرتبة تحمل المكلف على العناية بها ، والحرص على أدائها سرا وجهراً لأن الذي يطالبه بها هو الله رب العالمين ، الذي لا تخفى عليه خافية في الأرض ولا في السماء

وقد جرى العلم بـ تقسيم التكليف في هذا الباب أربعة أقسام :

الأول : ما هو حق خالص لله تعالى ، وينحصر بالاستقراء في ثلاثة أنواع :

١ - العبادات : والعبادة هي التقرب إلى الله تعالى بامتثال أمره واجتناب نهيهِ وشكره على النعمة ، وهي إصلاح للعبد ضروري لإصلاح الجماعة وكاملها ، ولهذا عدها العلماء من حقوق الله الخالصة ، التي لا سبيل للعبد إلى إهمالها ، أو التقصير في أدائها ، وأخرجوها من دائرة التصرفات المعقولة التي يجري فيها القياس ، وهي نوعان :

عبادة محضة تشمل الصلاة والصيام والحج وما يتصل بها .

وعبادة فيها معنى المرونة ، أي الضريبة التي تؤدي للمحافظة على ما تؤدى عنه ، وهي صدقة الفطر ، ولهذا أوجبها جمهور الفقهاء على المكلف عن نفسه ومن يعزى ، وأوجبوا في مال ناقص الأهلية وفانقدها من الضغار والمجانين اعتباراً لمعنى المرونة ، ورجع محمد وزفر فيها جانب العبادة ، فلم يوجبها إلا في أموال المكلفين .

(١) راجع ص ١٥١ ج ٢ ، التوضيح ، ٢٢١ ، ٢٦٢ ج ٢ ، ١٤٢ ج ٢ : للروايات .

أما زكاة المال فهي - عند الحنفية - عبادة محضة لا تجب إلا في مال المكلفين ، وعند الأئمة الثلاثة عبادة فيها معنى المؤونة ، فتجب في أموال المكلفين وغيرهم .

ويدخل في هذا الباب امتثال ما أمر الله تعالى به ، واجتناب ما نهى عنه ، لأن التحليل والتحرير له سبحانه دون غيره ، فليس للمكلف أن يحل ما حرم ، أو يحرم ما أحل ، سواء أكان ذلك في العبادات كالطهارة ، أم في المعاملات كالتعامل بالربا ، أم في العادات كالزواج والمأكل والمشرب ، أم في غير ذلك . وقد يتوقف وجوب العبادة - وهي حق خالص لله تعالى - على شروط هي حقوق للعباد ، كتوقف وجوب الحج على الاستطاعة البدنية ، وتوقف وجوب الصدقة على الفضل من المال ، فمن الناس من يرجع جانب حقه ، فلا ينهض لأداء حق الله إلا إذا استوفى حقه كاملاً ، ومنهم من تدفعه قوة إيمانه ، وروحيته فيما عند الله - إلى التناضح عن بعض حقه ، لأنه ليس بشيء في جانب حق الله ، فلا ينهض عن الطاعة وعمل الخير إلا لعجز حاصل ، أو موت محقق ، وهي منزلة المؤمنين الصادقين .

٢ - **الغرائب المالية :** وتشمل ما يفرض من الوظائف على الأراضي ، عشرية كانت أم خراجية (١) ، والخمس الذي يؤخذ من الغنيمة وما يستخرج من كنوز الأرض ومعادنها ، وما أناء الله على المؤمنين من أعتابهم من غير تحصيل .

وتصرف غريبة الأرض العشرية في مصارف الزكاة المذكورة في قوله

(١) الأرض العشرية هي التي أُمِر أهلها طوعاً ، أو فسخاً للملوك عوداً ، وكست بين كنانين ، أو بُعِثت أمتاً عشيرة بالناس كأرض العرب ، أو لإيجاع الصحابة كأرض البصرة (راجع ص ٥٧ ، ٢٣ : القيد المسح) .

والخراجية ما صحت عوداً أو فسخاً وأُمِر أهلها عليها ، أو كست بين كفار آخرين . وأقول من وضع الخراج في الإسلام مرده إلى الله عنه حينما استولى على مواد العراق ، وأراد القائلون أن يقسم بينهم أربعة أخماسه على قانون الفاتح : رأى عمر أن في تقسيم الأرض وتخليتها للعالمين إضراراً بالمصلحة العامة للسلمين ، إذ يكون الواجب فيها حينئذ العسر ، ويصرف في مصارف الزكاة ، فأبطلها في يد أهلها بأجر يسمى الخراج ، يأخذونه منهم ليتلافى في المصالح العامة ، فكانت وقت الأرض هذه المصالح أو أنها كما يقول الناس اليوم وإن تجاوزت تلك في أمتنا هذا المصالح (راجع ص ٣٤ ، أصول فقه القسري) .

تعالى : (إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ . . الآية) ، وما عداها يصرف في مصالح الدولة العامة المذكورة في قوله تعالى : (وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لَهُ حُكْمًا وَنَسْأَلُ اللَّهَ بِرَسُولِهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا إِنَّهُمْ قُلُوبُ الْحَمَاسِ أَلَمْ نَقُلْ لَهُمْ أَنْ يَخْشَوْا اللَّهَ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ) ، وقوله تعالى : (مَا آفَاةَ اللَّهِ عَلَى سُوءِهِمْ مِنْ أَحَدٍ قُلُوبُهُمْ فَلَهُمْ نَصْرُ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّادِقِينَ) .

ومن هذا نرى أن الضرائب كلها تجب لتصرف في مصالح الأمة العامة ، والتقتصر في جبايتها ، أو إساعة التصرف فيها - يعرض الأمة كلها لخطر عظيم ، ولهذا كان حقاً خالصاً لله تعالى .

٣- المطبوعات : غير حدى القذف والتقصص - وتشمل ما يسميه العلماء عقوبة كاملة ، وهو حد الزنا ، وحد السرقة ، وحد البغاة الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً ، وما يعدونه عقوبة قاصرة ، وهو حرمان القتال إرث المقتول ، وما يعدونه عقوبة فيها معنى العبادة ، وهو الكفارات .

الثاني : ما اجتمع فيه الحقان وحق الله أرجح ، وهو حد القذف ، فإنه باعتبار منعه من التعادى والقتال بين الناس - مصلحة للحياة ، فيكون حقاً لله تعالى ، وباعتبار فيه العار عن المهنات المقلوبات - مصلحة فردية ، فيكون حقاً لمن تعود منهته إليه ، والجهة الأولى أظهر ، فيكون حق الله أرجح . ويرى الشافعي أن حق العبد هنا أرجح ، فلا يحذف القاذف إلا بطلب من المقلوب (١) .

ومن هذا الباب حق الحياة للأفراد ، وحق المحافظة على عقولهم وحرية التصرف في أموالهم ، فإن حق العبد فيها واضح ، ولكن حق الله تعالى فيها أرجح ، ولهذا لا يجوز للمكلف أن يقتل نفسه ، أو يمكن غيره من قتله ، ولا يجوز أن يشرب الخمر - ولا أن يمس - التصرف في ماله ، لما في ذلك من إهدار حق الله تعالى ، فقد نسي سبحانه عن قتل النفس في قوله : (وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ) ، وعن شرب الخمر في قوله : (إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ

وَالْأَزْلَامُ رَجَسٌ مِنْ قَوْلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ) ، ونهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن قيل وقال ، وكثرة السؤال ، وإضاعة المال ، وشرع الحجر على السفهاء المبالسين .

الثالث : ما اجتمع فيه الحقان ، وحق المكلف أرجح ، وهو القصاص من القاتل المتعمد ، فإنه باعتبار ما فيه من المحافظة على حياة الناس وتأمينهم على أنفسهم - يحقق مصلحة للجماعة ، فيكون حقاً لله تعالى ، وباعتبار ما فيه من إطفاء نار الغضب وشفاء ما في الصدور من الرغبة في الانتقام والعنوان - يحقق مصلحة فردية ، فيكون حقاً لمن تعود منفعة إليه ، والجهة الثانية أظهر ، فيكون حق العبد أرجح ، ولهذا لا يقتصر من القاتل إلا بطلب ولي المقتول ، وله أن يتنازل عن حقه ، ويعفو عن القاتل .

ففيه :

القذف أكثر وقوعاً بين الناس من القتل ، وحد القذف أهون من القصاص ، والمناسب للعقوبة الهينة على الجريمة الشائعة - عدم التسامح في التنفيذ ، وللعقوبة الشديدة على الجريمة النادرة - عدم التشدد في التنفيذ ، فلهذا كان حد القذف من الحقوق التي رجع فيها جانب حق الله ، وكان القصاص من الحقوق التي رجع فيها جانب حق العبد ، بل حث الشارع على العفو . ولا يقال : إن التسامح في تنفيذ العقوبة هنا يفتح باب الجريمة ، لأن القاتل لا يقدم على جرمته معتمداً على عفو من هو أشد الناس حرصاً على الانتقام منه .

هكذا يقول الحنفية ، ولكننا نرجح ما ذهب إليه الشافعي : أن حق العبد في حد القذف أرجح ، فلا يجد القاذف إلا بطلب من المقتول ، فإن عفا فقبول عفو في هذا أول من قبول عفو في جريمة القتل العمد .

الرابع : ما هو حق خالص للعبد ، ويشمل كل حقوق الأفراد المالية أو المتعلقة بالمال ، كآثان الميعات ، وأجر المنافع ، وضمان المتلفات ، وحق الشفعة ، وحق حبس المبيع لاستيفاء ثمنه ، وحبس العين المرهونة لاستيفاء الدين المرهونة به .

تففيه :

ما كان حفا خالصاً منه ، أو كان حقه فيه راجحاً - هو ما يسميه رجال القانون بالنظام العام ، ويفوض أمر استيفائه إلى الإمام ، وليس لأحد أن يتنازل عنه ، أو يتهاون في إقامته ، وما غلب فيه حق العبد أو كان خالصاً له . هو ما يسمونه بالنظام الخاص ، ويفوض أمر استيفائه إلى صاحبه ، وله أن يتنازل عنه .

ومع موافقة رجال القانون للشرية في المبدأ يختلفون في تطبيقه على الفروع : فحد الزنا في الإسلام حتى خالص لله ، أو هو من النظام العام ، أى أنه ليس لأحد أن يتنازل عنه ، أو يتهاون في إقامته ، أما في القانون للزوج أن يمنع رفع الدعوى على امرأته الزانية ، وله أن يوقف إجراءات الدعوى إذا رفعت ، وأن يمنع تنفيذ الحكم إذا حكم عليها .

والقصاص من القاتل المتعمد في الإسلام حتى الولي فيه أرجح ، فله أن يعفو ويمنع العقوبة ، أما في القانون فهو من النظام العام : حتى رفع الدعوى فيه لنيابة العامة ، وليس للولي أن يعفو أو يوقف إجراءات الدعوى .

ومن هذا نرى أن الشريعة الإسلامية تعنى بحفظ الأنساب وشرف الأسر ، عنايتها بحفظ الأنفس أو أشد ، والقانون يحرص على حياة الأنفس ولكنه لا يهتم بحفظ الأنساب ، ولا بما يتعلق بشرف الأسر .

القسم الثالث

الأحكام

يبينا في القسم الأول من هذا الكتاب أدلة التشريع الإسلامي ، أو المصادر الأولى لأحكامه .

وبينا في القسم الثاني القواعد التي تستنبط بها الأحكام من تلك الأدلة .
ونتكلم في القسم الثالث عن الأحكام المستنبطة ، فنقول وبالله التوفيق.

الأحكام

فدعنا أن الحكم الشرعي إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه بطريق الشرع .

وقلنا : إن الفقهاء يطلقونه على المحكوم به في القضايا الشرعية .

أما الأصوليون فقد عرفوا الحكم بأنه : خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين اقتضاء أو تخييراً أو وضعاً . والخطاب هو - في الحقيقة - دليل الحكم ، وإنما يسمى حكماً لتضمنه إياه .

والمراد من الخطاب : ما يشمل الكتاب الكريم وما دل الكتاب على اعتباره : من سنة أو قياس أو رعاية مصلحة .

والمراد بالاقضاء : طلب الفعل أو الترك على سبيل الإلزام أو الترجيح .

فطلب الفعل على سبيل الإلزام إيجاب ، والثابت به الوجوب ، كقوله تعالى : (أَقِيمُوا الصَّلَاةَ) ، فإنه يتضمن وجوب الصلاة .

وطلبه على سبيل الترجيح من غير إلزام تحبيب ، والثابت به الاستحباب كقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ) . فإنه يتضمن استحباب كتابة الدين .

وطلب الترك على سبيل الإلزام تحريم ، والثابت به الحرمة ، كقوله تعالى : (وَلَا تَقْرَبُوا الزَّوْجَا) ، فإنه يتضمن حرمة الزنا .

وطلبه على سبيل الترجيح من غير إلزام تكريه ، والثابت به الكراهة ، كقوله تعالى : (لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ) ، فإنه يتضمن كراهة السؤال عما يتوقع في الإجابة عنه إساءة .

والمراد بالتخيير : التسمية بين جانبي الفعل والترك من غير ترجيح لأحدهما والثابت به الإباحة ، كقوله تعالى : (وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ) ، فإنه يتضمن إباحة الأكل والشرب للصائم إلى الغاية المذكورة .

والمراد بالوضع : جعل شيء سبباً لآخر ، أو شرطاً له ، أو مانعاً منه :
 فالأول كقوله تعالى : (وَالْيَتَامَىٰ وَالسَّارِقَ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا) ، فإنه
 يتضمن جعل السرقة سبباً لقطع اليد ، وقوله تعالى : (يُؤْصِيكُمْ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمُ
 لِلذَّكَرِ مِثْلُ النِّثَاءِ) ، فإنه يتضمن جعل قرابة البنوة
 سبباً للإرث .

والثاني كقوله صلى الله عليه وسلم : « لا نكاح إلا بشاهدين » ، فإنه يتضمن
 جعل الشهادة شرطاً لصحة الزواج ، وقوله تعالى : (وَفَرَعَ عَلَى النَّاسِ جِجَعُ الْبَيْتِ
 مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) ، فإنه يقتضى أن الاستطاعة شرط لوجوب الحج .
 والثالث كقوله صلى الله عليه وسلم : « لا يرث القاتل شيئاً » ، فإنه يتضمن
 أن القتل يمنع القاتل من إرث المقتول ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « رفع
 القلم عن ثلاثة : عن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يحتلم ، وعن
 المجنون حتى يعقل » ، فإنه يتضمن أن الجنون مانع من التكليف وحصة التصرف :

الحكم الشرعى :

ينقسم الحكم الشرعى قسمين :

- ١- تكليى ، وهو ما يقتضى طلب الفعل أو الترك أو التخيير بينهما .
- ٢- وضعى ، وهو ما يقتضى جعل شيء سبباً لآخر أو شرطاً له
 أو مانعاً منه .

الفرق بينهما :

ويوضح من الأمثلة السابقة أن بينهما فرقاً من جهتين :

- ١- أن الحكم التكليى يقصد به التكليف بالفعل أو الترك أو التخيير
 بينهما ، أما الحكم الوضعى فلا تكليف فيه ولا تخيير ، بل هو ربط شرعى
 بين أمرين : سبب ومسبب ، أو شرط ومشروط ، أو مانع وممنوع منه .
- ٢- أن المطلوب فى الحكم التكليى أمر مقدور للمكلف : كالصلاة
 وكتابة الدين ، وغيرهما . أما السبب والشرط والممانع - فقد يكون كل منها فعلاً
 مقدوراً للمكلف : كالسرقة ، والشهادة ، والقتل - فى الأمثلة السابقة . وقد
 يكون أمراً غير مقدور له : كالقرابة ، والاستطاعة ، والجنون .

الأحكام الوضعية البشرية :

جرت عادة الأمم عامة - والأمم الإسلامية في عصورنا الحديثة خاصة - على تنظيم أمور الناس بقوانين يضعها رجال القانون في الأمة ، ويلزم الناس باتباعها .

وهذه القوانين - كالقوانين الشرعية - تشتمل على أحكام تكليفية وأحكام وضعية بالمعنى الذى ذكرناه قريباً ، ولكنها تختلف عن القوانين الشرعية في أنها لا تنص بأمور الآخرة كما تنص القوانين الشرعية .

فالتشريع الوضعى البشرى لا يرى إلا إلى المصالح الدنيوية . أما التشريع الإلهى فإنه يرى إلى تحقيق مصالح الإنسان في الدنيا والآخرة ، ولهذا كان لكل فعل من أفعال المكلف في التشريع الإلهى حكمان : أحدهما يتعلق بالدنيا ، والآخر يتعلق بالآخرة .

فمقد البيع مثلاً له حكم دنيوى هو نقل الملكية في البديلين ، وله حكم آخروى من إباحة أو حرمة أو كراهة مثلاً ، وهو تابع لما قصد به من الأغراض المشروعة أو غير المشروعة .

وعقد الزواج حكمه الدنيوى إباحة استمتاع كل من الزوجين بالآخر وما يتبع ذلك من حقوق دنيوية ، وحكمه الآخروى الاستحباب ، أو الوجوب ، أو الكراهة ، أو الحرمة - على ما هو معروف في الفقه .

ولهذا يتكلم الفقهاء في العقود عن أحكامها الآخروية ، وهى الأوصاف الشرعية التى يتعلق بها الثواب أو العقاب في الآخرة ، وعن أحكامها الدنيوية ، وهى الآثار المترتبة عليها في الدنيا .

وهذا المعنى لا يتصر على الأحكام الثابتة بالنص - كما قد يتوهم - بل يشمل ما ثبت النص وما ثبت بالاجتهاد ، متى كان الاجتهاد في ظل القواعد الشرعية العامة .

أركان الحكم الشرعى :

يقتضى الحكم كما علمت محكوماً به ، وهو الوصف الشرعى : من وجوب ، وحرمة ، زمنية ، وشرطية ، وغيرها ، ومحكوماً عليه ، وهو فعل المكلف أو ما يتعلق به ، وهذان هما ركنتا الحكم الشرعى .

غير أن الحكم الشرعى يوجهه الشارع إلى المكلفين ، ليصلحوا بالقيام به وبناء أعمالهم عليه - أمر دنياهم وأخرهم ، فن هو الشارع ؟ ومن هو المكلف ؟ ..

هذان موضوعان يتصلان بالركنين اتصالاً وثيقاً . ولهذا كان موضوع الحديث عند الكلام عن الحكم الشرعى أربعة أمور :

١ - الحاكم ، وهو المشرع الذى تصدر منه الأحكام .

٢ - المحكوم به ، وهو تلك الأوصاف الشرعية .

٣ - المحكوم عليه ، وهو أفعال المكلف أو ما يتصل بها .

٤ - المكلف ، وهو من توجه إليه هذه الأحكام ، ويطالب بتنفيذها .

وقد يطلق الحكم على الأوصاف الشرعية كما قال الفقهاء ، وحينئذ يسمى فعل المكلف محكوماً به أو فيه ، والمكلف محكوماً عليه . وسنجرى فى كلامنا على الأول .

المتشاككة

لن الحكم ؟ هذه مسألة فلسفية اختطف العلماء فيها من عصور الفلسفة الأولى ، وكانت تلبس في كل عصر لبوسه . ففي محاورات أفلاطون محاورة في : هل الآلهة يرضون عن الفعل لأنه صالح ، أم أنه يكون صالحاً لأنه يرضى الآلهة ؟ وهذا المعنى هو الذي صاغه علماء المسلمين في الصورة الآتية : هل يأمر الله بالفعل أو ينهى عنه لأن فيه حسناً أو قبحاً يقتضى الأمر به أو النهي عنه ؟ أم أن الفعل ليس فيه لذاته حسن ولا قبح ، وإنما يستفيد صفته من أمر الله تعالى به أو نهيته عنه ؟ .

ولا خلاف بين المسلمين في أن الله تعالى يحكم على عباده ، فيأمرهم وينهاهم ، وأن العباد يجب عليهم أن يطيعوه ، وأنهم يثابون بالطاعة ويعاقبون بالمعصية ، وإنما الخلاف بينهم في : هل يمكن أن يكون هناك حكم شرعي يترتب عليه ثواب أو عقاب من غير تكليف إلهي بالوحي ؟ .

(١) قال المعتزلة :

١ - أن الفعل قد يوصف قبل الوحي بأنه حسن أو قبيح ، لأنه صفة كمال أو صفة نقص ، أو لأنه نافع أو ضار (١) ، ولهذا تعد الكذب والجهل والعجز من النقائص التي لا تليق بذات الله تعالى وإن لم يغيرنا الوحي بذلك ، ونحكم على كثير من الأفعال بأنها نافعة أو ضارة من غير توقف على الوحي . ولا يمكن أن يقال : إن الوحي يجعل الكمال نقصاً أو النقص كمالاً ، أو يجعل

(١) قال بعض المعتزلة : إن الحسن والقبح في الأفعال ذاتان ، فالصدق حسن لأنه صدق ، والكذب قبيح لأنه كذب . وقال بعضهم : إن الحسن والقبح فيها لصفات لازمة لها ، فالصدق حسن لأنه إرشاد وهداية إلى الحق ، والكذب قبيح لأنه تضليل وإبعاد عنه ، وقال بعضهم : إن الحسن والقبح فيها لاجتماعات تختلف باختلاف الأزمان والأحوال والأشخاص . لما كان في أكثر أزمانه وأحواله نافعاً لا كبر عدد من يصل إليهم أثره فهو حسن ، وما كان على العكس من ذلك فهو قبيح . وهو خلاف لا أثر له في موضوع النزاع .

النافع ضاراً أو الضار نافعاً ، ولو كانت الأفعال قبل الوحي مجردة عما لها من حسن أو قبح لتساوى الظلم والتعزيب إلى الله في نظر العقل ، وكان تمريم أحدهما وإيجاب الثاني ترجيحاً من غير مرجح ، ومجرد ابتلاء لا خير فيه ، وبذلك يتضح معنى الحكمة في حقة تعالى ، كيف وهو سبحانه عليم حكيم ، يقول لرسوله الكريم (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ) ... ؟

٢ - والله تعالى إنما يأمر بالفعل أو ينهى عنه لما فيه من حسن أو قبح ، فإنه سبحانه لا يكلف الناس إلا ما فيه صلاح أمرهم في الدنيا والآخرة . ولو كلفهم غير ذلك لكان نقصاً لا يليق به سبحانه ، واستقراء أحكام الشريعة يؤيد هذا ، ومن ذلك قوله تعالى في الصلاة : (وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ كُنْهِى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ) ، وقوله تعالى في الصيام (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) ، وقوله تعالى في الحج : (لِيَشْكُرُوا مَنَافِعَ مَا رَبَّنَا لَهُمْ وَيَذْكُرُوا أَنَّهُمْ أَهْلُ عِلِّيَّاتٍ) ، وقوله تعالى في القصاص : (وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) .

٣ - والعقل قد يستقل بإدراك ما في الفعل من حسن أو قبح من غير حاجة إلى نظر : كإدراكه حسن الصدق النافع ، وقبح الكذب الضار . وقد يدركه بعد نظر : كحسن الصدق الضار ، وقبح الكذب النافع . وقد يعجز عن إدراكه ، فيكشف له الشارع بالأمر أو النهي ما خفى عليه : كحسن الصلاة والحج على الوجوه الشرعية المعروفة ، وحسن صوم آخر يوم من رمضان مع قبح صوم أول يوم من شوال .

٤ - فما أدرك العقل حسنه أو قبحه من الأفعال ينظر أو من غير نظر - يكون مطالباً به ، وإن لم يرد به وحى ، ويلحقه بسببه المدح أو الذم في الدنيا ، والثواب أو العقاب في الآخرة .

(ب) وسائل الماتريديّة :

١ - إنا نسلم للمعتزلة ما أوردوا من مقدمات : فالأفعال توصف بالحسن لله القبيح قبل ورود الشرع بذلك ، والشارع يراعى في أحكامه مصالح العباد ،

والفعل قد يستعمل بإدراك ما في الفعل من حسن أو قبح .

٢- ولعلنا سلم غم النتيجة التي استنبطوها من هذه المقدمات ، فإن الناس يختلفون في مداركهم ، وكثيراً ما يخطئون ، فلا يتكون من مداركهم العقلية أحكام عامة يكلفها الناس ، ويثابون أو يعاقبون بها ، وإذا صح أن ياحقهم المدح والذم في الدنيا ، بسبب ما تدركه عقولهم من حسن أو قبح - فإنه لا دليل على أن الثواب والعقاب في الآخرة يلحقهم بذلك .

فلا ثواب ولا عقاب إلا بما ورد به الشرع ، ولذلك يقول تعالى : (وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى تَبَيَّنَ رَسُولٌ) ، وتفسير الرسول في الآية بما يشمل العقل - بحمل لفظ ما لا يحتمل ، وصرف له من معناه الشائع المتبادر من غير قرينة .

(ج) وقال الأشاعرة :

١- ولو كان للأفعال صفات حسن أو قبح للأنبا أو لصفات لازمة لها - لم تفارقها في حال من الأحوال ، ونحن نرى ما يعد حسناً كالصدق قد يكون قبيحاً ، كما إذا ترب عليه هلاك جمع من الناس من غير حق . وكذلك ما يعد قبيحاً كالكذب قد يكون حسناً إذا ترب عليه نجاة رسول ممن يقصد قتله مثلاً . وإذا كان الحسن أو القبح لاعتبارات تختلف باختلاف الأزمان والأحوال والأشخاص - لم يكن وصفاً ثابتاً ، فلا يصلح أساساً لأمر أو نهي .

٢- وأحكام الوحي إذن ليست مبنية على صفات حسن أو قبح في الأفعال ، بل لو كان ذلك واقعاً لم يكن الله تعالى مختاراً في أماله ، وقد ثبت أنه تعالى فاعل مختار .

٣- فما أمر الله تعالى به كان حسناً : بمدح فاعله وثواب ، وما نهى عنه كان قبيحاً : بلم فاعله وعقاب ، ولا تكليف إذن قبل ورود الشرع . فالأشاعرة يوافقون الماتريدية في النتيجة وإن خالفوهم في المقدمات .

وقد رد قولهم : إن ما يعد حسناً قد يكون قبيحاً . إلخ - بأن حسن الفعل أو قبحه لذاته لا ينافي الحكم عليه بنقيض ذلك لأمر آخر : كالصلاة تحسن للأنبا ، وتصح لما تقرر به من رياء ، إذا اقترنت بشيء منه .

ورد قولهم : إن بناء الروح أحكامه على ما في الفعل من حسن أو قبح ،
 ينفي الاختيار - بأن مطابقة أحكام الحكيم للصحة ناشئة من كماله وتنزهه
 عن النقص ، لا من ملجىء خارجي ، فلا تنافي الاختيار ، كما في قوله تعالى :
 (كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ) .

وقد انبنى على هذا الاختلاف - اختلافهم فيمن نشأ في ذروة جبل أو
 منفرداً في غابة ، فقال المعتزلة : إنه مكلف بما يهديه إليه عقله ، وبهذا
 التكليف بمدح أو يذم ، ويثاب أو يعاقب ، وقال الماتريدية والأشاعرة :
 إنه غير مكلف ، وإذا جاز أن يترتب على إدراكه مدح أو ذم في الدنيا -
 فلا يترتب عليه ثواب ولا عقاب في الآخرة ، لعدم الروح .

الحكم التكليفي

أولاً - في الحكم التكليفي

المحكوم به في الحكم التكليفي هو تلك الأوصاف التي يثبتها الشارع لأفعال المكلفين . وهي عند الجمهور خمسة : الوجوب ، والاستحباب ، والحرم ، والكراهة ، والإباحة :

١ - فالوجوب - هو تحمُّ الفعل على المكلف على نحو يشعر بالعقوبة على تركه ، ويكون ذلك بما يدل على الإلزام بمادته كقوله تعالى : (كَتَبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامَ) ، وقوله تعالى : (سُوْرَةُ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا) ، أي أوجبنا العمل بما فيها ، وقوله تعالى : (وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تُعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ) ، أي أوجب عليكم عبادته وحده . أو بعبارة ، وذلك صيغ الأمر عند إطلاقها على نحو ما مر في الكلام على الأمر . كقوله تعالى : (وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ) ، وقوله تعالى : (وَابْتَغُوا الْيُسْرَىٰ) ، أو بالتوحد على الترك - ومن هذا أكثر الواجبات كقوله : (يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَآمِنُوا بِهِ يَغْفِرَ لَكُم مِّنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُجِزَّكُمْ مِّنْ عَذَابِ اللَّهِ . وَمَنْ لَا يَجِبْ دَاعِيَ اللَّهِ فَلَيْسَ بِمُعْجِزٍ فِي الْأَرْضِ وَلَيْسَ لَهُ مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءُ أُولَٰئِكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ) ، وقوله تعالى : (وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا) .

والخفية - مع إطلاقهم الواجب بهذا المعنى العام كثيراً - يقسمونه أيضاً قسماً من : أحدهما ما ثبت بدليل قطعي الثبوت والدلالة ، وهو القرض ، والثاني ما ثبت بدليل ظني الثبوت أو الدلالة ، وهو الواجب ، ويسمى فرضاً علمياً .

وقد اعترض عليهم بأن الوجوب متى ثبت من طريق معتد به - لم يكن هناك معنى للتفرقة ، وإلا كان للفعل الواحد حكمان مختلفان ، إذ يكون واجباً علينا لما في الدليل من احتمال ، وفرضاً على الصحاح لأنه يقطع بصحة ما روى .

والتفريق بين القرض والواجب في الحج ليس من هذا الباب ، بل لأن

الشارع جعل من أعمال الحج ما يَفُوتُ الحج بتركه ، ومنها ما يجبر تركه بدم ، فكان الأول ركناً ، والثاني دونه بحكم الشرع ، ولا يلزمه ما يلزم الأول من الخلف ، ولهذا كان متفقاً عليه .

(أ) وينقسم الواجب باعتبار تعيين المطلوب وعدم تعيينه قسمين :

١- واجب معين ، وهو ما طلبه الشارع بعينه من غير تغيير بين أفراد مختلفة : كالصلاة والصيام والزكاة والحج ونحوهما ، وهذا لا تبرأ اللمة منه إلا بفعله بعينه .

٢- واجب غير ، وهو ما طلب المكلف فيه برأى من عدة أمور مختلفة : ككفارة اليمين في قوله تعالى : (فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ) ، فإن الحائث غير ابتداء بين هذه الأمور الثلاثة ، وتبرأ فتمته بأى واحد منها .

(ب) وينقسم الواجب باعتبار تقديره وعدم تقديره قسمين :

١- واجب محدد ، وهو ما عين له الشارع قدراً محدداً لا تبرأ ذمة المكلف إلا بأدائه : كالمطلوبات الخمس والزكاة والدين المالية . وهذا النوع يجب في اللمة ، ونصح المطالبة به قضاء متى كان له مطالب من جهة العباد .

٢- واجب غير محدد ، وهو ما لم يبين له الشارع قدراً محدداً : كالإنفاق في سبيل الله ، والتعاون على البر ، وإطعام الجائع ، وإغاثة الملهوف ، ونحو ذلك مما يختلف باختلاف الحاجة . وهذا لا يجب في اللمة ، ولا يصح التقاضى به .

(ج) وينقسم الواجب باعتبار المكلف بأدائه قسمين :

١- واجب عيني ، وهو ما يطالب بأدائه كل المكلفين ، وإذا فعله بعضهم لم يسقط الطلب عن الآخرين ، كالصلاة .

٢- واجب كفائي ، وهو ما يطالب بأدائه مجموع المكلفين ، وإذا فعله واحد منهم سقط الطلب عن الباقيين ، وإذا لم يفعله أحد أئمتنا جميعاً : كالذى يجب للموتى من غسل وتكفين وصلاة ودفن ، وما يجب لخير الجماعة من الأمر

بالعرف والنهي عن المنكر ، وإنقاذ الفريق ، وإطفاء الحريق ، والقضاء والإفتاء ، وأداء الشهادة ، وأنواع الصناعات .

والواجب الكفائي ينقلب عينياً إذا كان المطالب به واحداً . فإذا لم يكن في البلد إلا طبيب واحد كان إسعاف المريض واجباً عينياً عليه ، وإذا حضر استغاثة الفريق سباح واحد تعين عليه إنقاذه ، وهكذا .

(٥) وينقسم الواجب باعتبار وقت أدائه قسمين :

١ - واجب مطلق ، وهو ما لم يعين الشارع لأدائه وقتاً : كالكفارات ونذر صرم في وقت غير معين ، وتبرأ الذمة في هذا بالأداء في أي وقت .

٢ - واجب موقت ، وهو ما عين الشارع لأدائه وقتاً محدوداً : كالصلوات الخمس ، وصوم رمضان ، والحج .

والوقت المعين ثلاثة أنواع :

١ - موسّع ، وهو ما يَسَعُّ مع الواجب غيره من جنسه : كأوقات الصلوات فوقت الظهر مثلاً موسّع ، لأنه يسع الظهر ويسع معها غيرها من جنسها .

٢ - مضيقٌ . وهو ما لا يَسَعُّ مع الواجب غيره من جنسه : كرمضان للصحيح المقيم . فإنه لا يسع من الصيام إلا المفروض فيه .

٣ - ذو شقين : كوقت الحج - وهو الأشهرُ المعلومات - فإنه موسّع باعتبار أنه يَسَعُّ من أعمال الحج غيرها من جنسها ، ومُضَيِّقٌ باعتبار أن المكلف لا يجوز له أن يحج في العام إلا مرة .

وقد فرعوا على هذا التقسيم أن الفعل في الوقت الموسع لا يقع عن الواجب إلا بالنية المعيّنة له ، فلا يقع عنه بغير نية ، ولا بنية لا تعينه .

وفي الوقت المضيق يقع الفعل عن الواجب بمطلق النية ، سواء أعينت الواجب أم عينت غيره ، أم لم تعين (١) .

(١) هذا ما ذهب إليه الحنفية في رمضان وغيره من الفريض والمساكن ، أما في حقها فصوم رمضان ليس معيناً ، فهو صاماً فيه لم يقع عنه إلا بنية معينة . واشترط الجمهور النية المعينة مطلقاً ، واختاره الكمال بن الأهمام من الحنفية ، لأن تفريع النية من الواجب لا ينبغي أن يكون بغير الإرادة والاحتيار .
أمسوله : لا بد من الإجابة .

وفي ذى الشين يقع الفعل عن الواجب بنية مطلقة أو معينة له . فإذا كانت معينة لغيره لم يقع عنه .

تفسيه : إذا قام المكلف بأداء الواجب الموقت في وقته صحيحاً كاملاً سمى فعله «أداء» . وإذا فعله صحيحاً غير كامل ، ثم أعاده كاملاً في الوقت سمى فعله الثاني «إعادة» ، كمن صلى منفرداً ، ثم أقيمت الجماعة فأعاد معها ، أو صلى بغيره ، ثم وجد الماء في الوقت فأعاد بوضوء . وإذا لم يؤدّه في الوقت ثم أداه بعده سمى «قضاء» .

ومن قاته الواجب في الوقت وجب عليه القضاء بعد الوقت . ودليل وجوب القضاء هو دليل وجوب الأداء عند الحقيقة ، لأن اللعنة بغير شغل بال الواجب الموقت لزم تفريغها بالأداء ، فإن لم يتيسر فبالقضاء .

والجمهور على أن القضاء يجب بدليل آخر ، لأن من ترك الواجب الموقت في وقته تعمّر عليه أدأؤه كما طلب منه بعد ذلك ، فلزمه الإثم ، إلا إذا قام الدليل على وجوب القضاء ، فتبرأ به اللعنة من الواجب ، ويبقى الإثم التأخير إذا كان يغير عمر .

وقد قام الدليل على وجوب إعادة ما فات من الصلوات بعذر في قوله صلى الله عليه وسلم : « من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها » .

أما ما ترك عمداً فوجوب قضائه بالإجماع ، ويرى ابن حزم أنه لا يجب ، لعدم الدليل ، لكنهم قالوا : إنه شد بعد انعقاد الإجماع ، وفيه ما تعلم .

وحكم الواجب : الثواب على الفعل . والعقاب على الترك ، فلا بد من الإتيان به ، ثم إن كان ثابتاً بدليل قطعي الثبوت والدلالة كان منكراً كافراً ، وتاركه متأولاً فاسقاً (١) .

٢ - والاستعجاب - أو التنب - هو ترجيح جانب الفعل على جانب الترك من غير إلزام . ويكون هذا بكل طلب لا إلزام فيه : كصيغة الطلب إذا اقترنت بما يصرفها عن الوجوب كقوله تعالى : (وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الْكِتَابَ

رَبَّمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوا لَهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا . فكاتبه السيد عبده مسجحة لا واجبة ، لأن الأمر بها مقيد بما يجعلها موكولة إلى تقدير المالك ورأيه . إلى ما هو مقرر في الشريعة من أن المالك حر التصرف في ملكه . وكذلك يكون الاستحباب بفعل الرسول شيئاً من القرب من غير مواظبة عليه وحكم المستحب - الإنابة على الفعل . فالإتيان به خيرٌ من تركه .

ثم هو ثلاثة أقسام :

١ - ما يكون فعله مكراً للواجبات الدينية كالأذان والجماعة ، وما واطب عليه الرسول صلى الله عليه وسلم ولم يتركه إلا نادراً ليدل على عدم تحمته ؛ كالمقصصة في الوضوء ، وقراءة شيء من القرآن بعد الفاتحة في الصلاة ، وهذا يسمى السنة المؤكدة ، أو سنة الملهى ، وتاركه يستحق اللوم والعتاب ، وإذا كان من الشعائر كالأذان ، واتفق أهل قرية على تركه - قوتلوا .

٢ - ما كان من القربات وفعله الرسول أحياناً وتركه أحياناً : كالصدقة على الفقراء ، وصيام يوم الإثنين مثلاً ، وصلاة ركعتين غير الفرض والسنة المؤكدة ، ويسمى هذا السنة الزائدة أو النافلة ، وتاركها لا يلام ، ولا يعاتب .

٣ - ما كان من شئون الرسول العادية ، التي تقع منه بمقتضى إنسانيته : كالأكل والشرب والمشي والنوم ، فالإقتداء به صلى الله عليه وسلم في هذا من الأمور الكفائية ، ويسمى مستحباً وأدباً وفضيلة ، لما يدل عليه من حب الرسول وفرط التعلق به ، وتاركه لا يلام ولا يعاتب ، لأنه ليس أصلاً من أصول التشريع كما سبق .

من مسائل هذا الباب - الخلاف في إتمام ما شرع فيه من النفل :

قال الشافعي : من شرع في نفل ولم يتمه لم يجب عليه قضاءه ، لأن الفعل ليس واجب الأداء ، فلا يكون واجب القضاء .

وقال الحنفية : إن عدم وجوب الأداء قبل الشروع في الفعل لا يستلزم عدم وجوب الإتمام بعد الشروع فيه ، وقد قام الدليل على وجوب إتمام ما شرع المرء فيه من الأعمال الصالحة بقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا

الله وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ) . ومتى كان الإنعام واجباً كان التقضاء لازماً عند علمه وإن كان الشروع غير آ فيه .

٣- والحرمه : هى تحم ترك الفعل على نحو يشعر بالمعقوبه على الفعل . ويكون ذلك بما يدل على التحريم بمادته ، كقوله تعالى : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُنْهَائُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ) ، وقوله تعالى : (وَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ يَكْتُمَنَّ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَنْفُسِهِمْ إِنْ كُنَّ يُؤَيِّرُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ) . وبصيغ النهى عن الفعل أو عن قربانه ، كقوله تعالى : (تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأَعْدُو لَيْسَ لَهُ الظَّالِمُونَ) ، وقوله تعالى : (وَلَا تَقْرُبُوا الزُّنَى إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا) وبالأمر باجتنابه كقوله تعالى : (فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ) ، وبالتوعيد على الفعل ولا بكاد يخلو منا محرم - كقوله تعالى : (إِنْ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنْهَا يَأْكُلُونَ فِي بُلُوفِهِمْ نَارًا وَيَصْهَلُونَ سَعِيرًا) .

وتخفية هنا ما لم فى الوجوب من تقسيمه قسمين ، فما ثبتت حرمة بدليل قطعى الثبوت والدلالة يسمى « حراماً » . وما ثبتت حرمة بدليل ظنى الثبوت أو ظنى الدلالة يسمى « مكروهاً تحريماً » .

ولا خلاف بينهم وبين غيرهم فى أن كلا منهما يثاب المرء على تركه . ويعاقب على فعله ، وأن الأول يكفر جاحده دون الثانى .

وتتقسم المحرمه قسمين :

١- حرمة ذاتية ، وهى ما حكم به الشارع على الفعل ابتداءً ، لما يترتب عليه من الفساد والمفسار : كحرمة الزنا ، وتزوج المحارم ، والسرقه ، وشرب الخمر ، وأكل الميتة ، ونحو ذلك .

وهذا النوع من المحرمات لا يصلح سبباً شرعياً لترتب أحكام عليه ، بل يكون باطلاً ، فلا يثبت بالزنا ولا بتزوج المحارم مع العلم بالحرمة نسب ، ولا يستفاد بالسرقه ملك ، وهكذا .

٢- حرمة عارضة ، وتكون فيها ثبت له حكم غير المحرمه ، ثم عرض له

ما يقتضى تحريمه : كالصلاة فى أرض مفضوبة ، والبيع الذى يحبه تدليس ، والزواج بالمطلقة ثلاثاً لإحلالها لزوجها الأول .

وهذا النوع يصلح سبباً شرعياً ترتب عليه أحكام شرعية ، وقد بناوا على هذا صحة الصلاة فى الأرض المفضوبة ، وصحة البيع مع التدليس ، وصحة زواج التحليل ، ووقوع الطلاق البدعى ، قالوا : لأن التحريم لعارض لا يختل به السبب ما دامت أركانه وشروطه قائمة .

وقد مر الكلام فى هذا الموضوع مفصلاً فى باب النهى .

٤ - والكراهة - والمراد بها الكراهة التنزيية ، المقابلة للتنب - هى ترجيح جانب الترك على جانب الفعل من غير إلزام . وتكون بما يدل على طلب الترك من غير تحميم ، سواء أكان ذلك بلفظ الكراهة كقوله صلى الله عليه وسلم : (إن الله تعالى يكره لكم قيل وقال ، وكثرة السؤال ، وإضاعة المال) أم بمثل ما قال صلى الله عليه وسلم حين وفد عليه قوم فقالوا : إن فلاناً يصوم النهار ، ويقوم الليل ، ويكثر الذكر . فقال : « أياكم يكن طعامه وشرا به » قالوا كلنا . قال : (كلكم خير منه) ، فإنه يدل على كراهة الانقطاع : للعبادة والاعتماد فى العيش على عطايا المحسنين . أم بالنهى مع قرينة تصرفه عن الحرمة كقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنَ أَشْيَاءٍ إِن بُدِّئَ لَكُمْ نَسْوُهُمْ) ، فإنه اقترن بقوله تعالى : (وَإِن تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْآنُ بُدِّئَ لَكُمْ عَفَا اللَّهُ عَنْهَا وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ) ، وله صلة بقوله تعالى : (فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ) . ومثله ما ورد فى السنة من النهى عن الصلاة فى الحمام أو على قارعة الطريق .

وكل ما دل الدليل على أنه منسوب فتركه مكروه . وكما تتفاوت درجة التنب تتفاوت درجة الكراهة ، ويعرف حكم المكروه من حكم المنسوب .

٥ - والإباحة - هى تساوى الفعل والترك ، وعدم ترجيح أحدهما على الآخر ، ويكون ذلك بالنص على نفي الحرج أو الجناح أو الإثم كقوله تعالى : (لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ . .) الآية ، وقوله تعالى : (ولا جناح عليكم فيها عريضته من خطبة النساء) وقوله تعالى : (فَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ بَايَعَ وَلَا عَادَ فَلَا إِمَّ عَلَيْهِ) ، أو التعمير بالحل ، كقوله تعالى : (أَحَلَّتْ لَكُمْ بَنَاتُ الْأُنثَى) .

أو بالأمر مع قرينة تدل على أنه للإباحة ، كقوله تعالى : (وَإِذَا سَأَلَكَ فَاسْأَلُوا) ، وقوله تعالى : (فَلَمَّا قُضِيََتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ) ، وقوله تعالى : (وَكُلُوا وَاشْرَبُوا) .

وقد تكون الإباحة باستصحاب الأصل فيما لا دليل عليه كما سبق في الاستصحاب .

والمكلف في الإباحة غير بين أن يفعل وأن يترك ، ولا ثواب ولا عقاب ولا عتاب على واحد منهما ، إلا أن يقصد بفعل المباح الاستعانة على الواجبات والسنة ، فإنه يثاب عليه (١) .

تنبيه : تبين لك أن المحكوم به في الحكم التكليفي عند الجمهور خمسة : الوجوب ، والتدب ، والحرمة ، والكراهة ، والإباحة ، وعند الحنفية سبعة : القرضية ، والوجوب ، والتدب ، والحرمة ، والكراهة التحريمية ، والكراهة التنزيية ، والإباحة (٢) .

وقد يُحكّم على الفعل بعدة أحكام منها باعتبارات مختلفة ، كالزواج ، فإنه سنة مؤكدة عند اعتدال الطبيعة البشرية مع القدرة على المطالب المالية ، والثقة بين العدة في معاملة المرأة ، وواجب عند خشية الوقوع في الزنا ، وقرصن عند تحقق الوقوع فيه ، ومكروهة تحريماً عند خوف الجور ، وحرام عند الثقة من تحققه ، وكالوصية ، فإنها تابعة لحكم الموصى به ، فالوصية بالواجبات واجبة ، وبالمستحبات مستحبة ، وبالمحرمات محرمة ، وبالمكروهات مكروهة ، وبالمباحات مباحة .

(١) راجع ص ١٣٥ ج ٣ : المؤلفات .

(٢) أبواب الأحوال من الصلوة يمدون المحكوم به ثلاثة فقط ، لأنهم يقسمون الانضمام لسين : طلب الفعل وطلب الترك ، من غير تفرقة بين الواجب والتدب ، ولا بين المحرم والمكروه لأن مخالفة الأمر أو النهي كمالا كانا - خروج عن الأمر والنهي ، وسوء أدب شرعاً وحرافاً ، فلا ينبغي أن يكون من العهد لربه في ذلك ، ولأن المقصود من الاستئصال التقرب ، وهو يكون بفعل كل مأمور به ، وترك كل منهي عنه ، ولأن ترك المستحبات خطوة إلى ترك الواجبات ، ولعل المكروهات تهدد بفعل المحرمات . ومن حام حول الحمى أوشك أن يقع فيه . وله فروع على هذا وجوب التوبة من كل مخالفة (ص ١٤٨ ج ٣ : المؤلفات) .

ثانياً - في الحكم الوضعي

المحكوم به في الحكم الوضعي - كونه شيء ميبأً لآخر ، أو شرطاً له .
أو مانعاً منه .

١ - أما السبب - فقد قلنا - عند الكلام عن العلة في القياس - أنه وصف ظاهر ، منضبط ، مناسب أو غير مناسب ، يُرتَّبُ الشارع عليه حكماً : يتحقق بتحقيقه ، ويتحقق عند علمه ، وقدّمنا قريباً أنه ينقسم قسمين : مقصور للمكلف وغير مقصور له . وهو ينقسم أيضاً قسمين آخرين : « .

١ - سبب يترتب عليه حكم شرعي أخروي : كملك النصيب الذي هو سبب لوجوب الزكاة ، والسفر الذي هو سبب لإباحة الفطر في رمضان ، وكلامهما مقصور للمكلف ، وكندخول وقت الصلاة الذي هو سبب وجوبها ، والاضطرار الذي هو سبب لإباحة تناول المحرم ، وكلامهما غير مقصور للمكلف .

٢ - سبب يترتب عليه حكم شرعي دنيوي : كالعقود ٥ فلأنها أسباب لما يترتب عليها من الآثار ، وكإتلاف مال الغير ، فإنه سبب لوجوب الفدية . وكلامهما مقصور للمكلف ، وكالتقريب ، فلأنها سبب للإرث ، والصغر ، فإنه سبب لثبوت الولاية ، وكلامهما غير مقصور للمكلف .

واعلم أن الشارع لم يضع الأسباب إلا لتكون موصلة إلى مبيئاتها ، ولو لم يكن ذلك لانقطعت العلاقة بينهما ، فلا تكون أسباباً ومبيئات .

وينبئ على هذا أن السبب إذا كان مقصوراً للمكلف ، ففعله مع استيفاء شرائطه وانتفاء موانعه - ترتب عليه مسببه وإن لم يقصده المكلف (١) ، لأن ترتيب السبب على السبب من وضع الشارع لا من وضع المكلف ، ولا يملك

(١) من استيفاء الشروط أن يتلفد المكلف بالسبب مع العلم بالمعنى والمقصود إليه ، فإذا كان جاهلاً بالمعنى ، أو قصد باللفظ غير المعنى المتبادر منه ، بقرينة أو دليل يدل على قصد - لم ترتب مبيئات المعنى الظاهر عليه ، مما يقوله صلى الله عليه وسلم : (إنما الأعمال بالنيات) ،
وراسع في القواعد السابقة : والمبرة في المقصود لمقاصد والمجان ، لا للألفاظ والمباني : ٣١٥

المكلف أن يمنع ما ليس من وضعه ، فمن قام بعقد بيع أو زواج أو طلاق زوجته أو أعتق عبده - ترتب على تصرفه ما رتب الشارع عليه وإن لم يقصد هو هذا الترتيب . بل لو قصد عدم ترتب الحكم على سببه كان عابثاً ، كالذى يضع البذر في الأرض ويقصد عدم الإنبات . أو يَصْرُبُ سهماً إلى إنسان ويقصد ألا يصيبه (١) .

٢- وأما الشرط - فهو ما جعله الشارع مكملاً لأمر شرعى لا يتحقق إلا بوجوده : كالطهارة ، جعلها الله تعالى مكملاً للصلاة فيما يقصد منها من تعظيم الله تعالى ، فإن الوقوف بين يديه تعالى مع الطهارة أكمل في معنى الاحترام والتعظيم ، وبهذا الوضع لا تتحقق الصلاة الشرعية إلا بها . . . وكل ما شرط الشارع له شروطاً فإنه لا يتحقق إلا إذا تحققت هذه الشروط كما أنه لا يتحقق بدون تحقيق أركانه ، فالشرط والركن - بالإضافة إلى ما تعلق به - يشتركان في أن كلاهما يلزم من علمه عدم ما تعلق به ، ولا يلزم من وجوده وجود ما تعلق به ولا علمه ، ويفترقان في أن الركن جزء من الحقيقة الشرعية : كالركوع في الصلاة ، والشرط أمر خارج عنها : كالطهارة للصلاة .

والشرط نوعان : مكمل لسبب ، ومكمل لمسبب .

فالأول كمرور الحول ، فإنه شرط مكمل للملكية النصاب التي هي سبب لوجوب الزكاة ، والشهادة على عقد الزواج ، فإنها شرط مكمل للعقد الذي هو سبب لما يترتب عليه من الأحكام ، والاعتماد والعدوان ، فإنهما شرطان للقتل الذي هو سبب للقصاص .

والثاني كالطهارة ، فإنها شرط مكمل للصلاة التي تجب بدخول وقتها ، والتمييز ، فإنه شرط لصحة التصرف في الملك التي هي أثر لسبب من أسبابه . وكوت المورث وحياة الوارث ، فإنهما شرطان للإرث المبني على قيام الزوجية أو القرابة .

التعليق على الشرط : ما تقدم من الشروط التي وضعها الشارع لتكثير أسباب أو مسيئات شرعية - هو ما يسمى الشرط الشرعي ، أو الحقيقي . وقد يضع الناس في معاملاتهم شروطاً ، ويعملون تحقيق عقودهم موقفاً عليها . وهذا النوع من الشروط يسمى الشرط الجعلي . - وربط تحقق العقد به أو بجملة موقفاً عليه يسمى « تعليقاً على الشرط » : كأن يعلق الرجل طلاق امرأته على دخولها الدار بقوله : إن دخلت الدار فأنت طالق . أو يعلق البيع على رضا أبيه بقوله : إن رضى أبي فقد بعثك كذا .

والعقود والتصرفات بالإضافة إلى هذا النوع من الشروط ثلاثة أقسام :

١ - عقود تقبل التعليق بأي شرط جملي ، وهي العقود غير اللازمة التي لا ضرر في تعليقها على أمر مستقبل ، كمعقود الوصية ، والإبضاء ، والوكالة ، وكالإسقاطات : من طلاق ، وعتاق ، وتنازل ، عن حق الشفعة بعد ثبوته . ونحو ذلك ، وكالاتزامات التي يُخْلَفُ بها : من حج ، وصدقة ، ونحوها . كقولك : إن شئ الله مريضى فعلى حج ، أو فعل أن أنصدق بكذا .

٢ - عقود تقبل التعليق على الشرط الملازم من ذلك ، وهو كل شرط يكون تحققه من أسباب وجود العقد شرعاً أو عرفاً ، كمعقود الكفالة والجمالة ، والإذن لأصبي في التجارة ، كقولك : إذا لم يدفع فلان ما عليه فأنت كفيل به ، وقولك : إذا قبل فلان فقد أحلتك عليه ، وقولك : إذا بلغت اثني عشرة سنة فقد أذنت لك في التجارة .

وإنما صح العقد مع التعليق في هاتين الحالتين لأنه - ضرر ولا تفريط في شيء من ذلك .

٣ - عقود لا تصح مع التعليق على الشروط الجمالية ، وهي عقود المعاوضات : كالبيع ، والإجارة ، والمزارعة ، والزواج : لأن الشارع وضع هذه العقود لتفيد آثارها بالرضا البات ، والاختيار القاطع الذي لا تردد فيه في الحال ، وإذا عُلقَّت على أمر مستقبل كانت من باب المقامرة التي يمنع المالك من التصرف في ملكه ، وإذا أبيع له التصرف كان ذلك نقضاً للقول بصحتها .

ومنها عقود التبرعات : كالحبة ، والقرض ، والوقف . قالوا : لأن في صحة تعليقها تحريراً بالمتبرع له ، وحمله على ترقب ما قد يُحرّمه بعد انتظاره .

وخالف في هذا مالك رضى الله عنه ، فأباح تعليق التبرعات على الشرط الجلي لعدم لزومها .

هنا هو المشهور من أقوال الحنفية ، وهو مجال لاختلاف النظر .
 وضعب الإمامان : ابن تيمية وابن القيم إلى إباحة ما لم يرد بمنعه دليل شرعي من ذلك . وهو أقرب إلى الصواب ، وأولى بالاعتبار .

الاقتران بالشرط : قد يشترط بعض الناس على بعض في العقود شروطاً يرون في تحقيقها مصلحة لهم ، من غير أن يجعلوا تحقيق العقد موقوفاً على تحققها ، كأن يقول امرأة لرجل : تزوجتك على ألا تخرجني من القاهرة ، فهذا من باب اقتران العقد بالشرط ، لا التعليق على الشرط ، وليس مانعاً فيه (١) .

٣- ولما المانع : فهو ما جعله الشارع حائلاً دون تحقق السبب أو الحكم فيلزم من وجوده عدم السبب أو الحكم ، ولا يلزمه من عدمه وجود أحدهما ولا عدمه .

فالمانع من تحقق السبب - كالدّين على من ملك نصيباً من أموال الزكاة ، فإنه مانع من تحقق ملك النصاب ، وهو سبب وجوب الزكاة ، لأنه يجعل ملك النصاب صورياً لا حقيقياً ، فإن مقابل الدين من المال غير مملوك في الحقيقة ، وككون المبيع إنساناً حراً ، فإنه مانع من تحقق البيع الذي هو سبب الملك .
 والمانع من تحقق الحكم كاختلاف الدّين ، فإنه مانع من التوارث وإن كان سبب الإرث وهو الزوجية أو القرابة متحققاً ، وككون القتال عمداً وعتواناً أباً للمقتول ، فإنه مانع من القصاص وإن كان سببه قائماً .

(١) حكم هذا النوع أن الشرط إن كان مؤكداً للمنعى العقد ، أو ملائماً لغرض الشارع ، أو جرى به العرف - كان صحيحاً معذاً به ، وإلا كان باطلاً ، وفي العقد صحيحاً عند الحنفية .
 وإن إلغاء الشرط يجعل العقد منقوذاً بالتأثير فيفسد حكمه . ويمكن أن يقال إنه غير صحيح ، لأن المانع لم يمرض بالسبب إلا مقترناً بالشرط ، فإذا لمّا الشرط وجب إلغاء السبب معه .

ويرى الحنابلة أنه لا يبطال من هذه الشروط إلا ما دل على بطلانه ، فلما ما دل دليل على إبطاله أو سكت عنه فإنه صحيح معذ به ، ولصاحب المصلحة فيه حق فسخ العقد إذا لم يتحقق الشرط (راجع ما كتبناه من ذلك في ص ٤٣ - ٤٧ : من كتابنا : الزواج في الشريعة الإسلامية) .

العزيمة والرخصة (١) :

بما يلحق بالأحكام الوضعية -العزيمة والرخصة ، لأن مرجع العزيمة إلى جعل الحالة العادية للناس سبباً لاستمرار الأحكام الأصلية العامة ، ومرجع الرخصة في الكثير إلى جعل الأحوال الطارئة سبباً للتخفيف عن العباد .

والعزيمة هي ما شرع ابتداء على وجه العموم ، أى شرع ليكون قانوناً عاماً لكل المكلفين في الأحوال العامة : كالصلوات بمقاديرها الأصلية والحج وصوم رمضان وسائر شعائر الإسلام .

والرخصة ما شرع من الأحكام للتخفيف عن العباد في أحوال خاصة . وتطلق بعدة إطلاقات :

١ - استباحة فعل المحرم عند الضرورة : كاستباحة التلفظ بكلمة الكفر مع اطمئنان القلب بالإيمان عند الإكراه على ذلك ، أخذاً من قوله تعالى : (مَنْ كَفَرَ بِاللّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ - إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ - وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَيْدًا - فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ) . وكاستباحة أكل الميتة أو شرب الخمر عند الضرورة ، أخذاً من قوله تعالى : (إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَيْزِرِ وَمَا آهِلُ الْغَيْبِ إِلَيْهِ ، فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرُ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ) ، وكذلك من أكرهه على الفطر في رمضان ، أو على إتلاف مال بغير حق - فإنه يباح له فعل ما أكرهه عليه اتقاء ضرر أكبر يصيبه .

٢ - استباحة ترك الواجب إذا شق فعله : كاستباحة الفطر في رمضان للمسافر والمريض ، أخذاً من قوله تعالى : (وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعَلَهُ مِنْ أَيَّامِ الْفَرَصِ) ، واستباحة قصر الصلاة من قوله تعالى : (وَإِذَا قَرَأْتَ فِي الْأَرْضِ فَلْيَسْ عَلَىكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تُقْصِرُوا مِنَ الصَّلَاةِ) (٢) ، وكذلك استباحة الصلاة من قعود إذا تعذر القيام أخذاً من السنة .

وهذان النوعان هما اللذان ينطبق عليهما التعريف السابق للرخصة .

(١) راجع ص ٢٠٩ ج ١ : المواسقات .

(٢) الخطبة يرون أن قصر الصلاة في السفر عزيمة لا رخصة أخذاً من حديث عائشة رضي الله عنها : « فرعت الصلاة وكنت وكنت فزهدت صلاة الحضر ، وأثرت صلاة السفر » .

٣- وقد يراد من الرخصة ما شرع من العقود استثناء من قواعدها العامة
مخرج عن الناس : كعقد السلم والاستصناع ، فكل منهما شرع للحاجة
إليه على خلاف القياس ، لأنه يبيع معلوم ، ويبيع المعلوم غير صحيح ، ولذلك
جاء في الحديث : « نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الإنسان ما ليس
عنده ، ورخصه في السلم » .

٤- وقد يراد من الرخصة ما رفع الله تعالى عن هذه الأمة من التكاليف
الشاقة التي كانت في الشرائع السابقة : كتطهير الثوب بقطع موضع النجاسة
منه ، والتوبة بقتل النفس ، وبطلان الصلاة في غير المسجد ، ونحو ذلك
كما أشير إليه في قوله تعالى : (رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ
مِنْ قَبْلِنَا) .

حكم الرخصة :

حكما الإباحة عند تحقق ما يقتضيها ، فالمكلف غير العمل بها والعمل
بالعزيمة ، والدليل على هذا :

١- ما اشتملت عليه النصوص الدالة على الرخص من عبارات تدل
بأصل وضعها على الإباحة ، ولا تفرقة تصرفها عن هذا المعنى : كنهي الحرج
أو الإثم أو الجناح .

٢- أن المقصود من شرع الرخص التخفيف ، ولو كانت لازمة
كالأصل من غير تحيير - لم يكن هناك تخفيف ، فتكون عزائم لا رخصاً .

تنبيه : إذا تعينت الرخصة لدفع التلف ، أو لإحياء النفس - كانت
واجبة : كالمضطر يشرف على الهلاك إذا لم يأكل الميتة ، فإنه يجب عليه
الأكل منها بناء على الحكم المأخوذ من قوله تعالى : (وَلَا تَقْفُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى
الْهَلَاكِ) ، وقوله تعالى : (وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ) ، وحينئذ تكون عزيمة
لا رخصة .

وقد استثنى من هذا - التلطف بكلمة الكفر عند الإكراه عليه ، فلم يقتل
أحد بوجوبه مطلقاً ، لأن إحياء النفس هنا يقابله موقف عظيم من مواقف

السمو والعظمة والإباء، والتسك ببالحق مهما اشتدت الفتنة وعظم البلاء ،
فلذلك ترك المكلف غيراً بين الأمرين .

أما الكلام فيها هو أولى بالعمل من العزيمة والرخصة - فلكل منها
مرجحات ، ندع الكلام فيها إلى المطولات .

الصحة والبطلان (١) :

ومما يلحق بالأحكام الرضعية أيضاً - الحكم بالصحة أو البطلان ، فإن
مرجهه إلى جعل استيفاء الشروط الشرعية سبباً لصحة ما شرطت له ، وعَدَم
استيفائها سبباً لبطلانه .

فإذا قام المكلف بعمل مطلوب كالصلاة ، أو بشرط كالطهارة ،
أو بسبب كالعقود والتصرفات من زواج وطلاق ونحوهما ، وَوَقَّ ذلك أركانه
وشروطه - حكم الشارع بصحته ، وإذا قصه شيئاً منها حكم ببطلانه .

ومعنى الصحة في الأسباب ترتب آثارها عليها .

ومعناها في الشروط صلاحيتها لأن يبنى عليها ما شرطت له .

ومعناها في الأعمال وقوعها عن المطلوب وبراءة الذمة منها .

والجمهور على أن الصحة لا يقابلها إلا البطلان في كل ما ذكرنا .

والخفية على خلاف هذا في العقود والتصرفات ، إذ جعلوها ثلاثة أنواع :

١ - عقود أو تصرفات استوفت كل شروطها ، فتكون صحيحة ترتب
عليها كل آثارها .

٢ - عقود أو تصرفات وقع الخلل في أركانها ، فتكون باطلة لا ترتب
عليها أي أثر من آثار الصحة : كبيع الحر ، وتزوج المحارم مع العلم بالحرمه ،
وطلاق الصغير امرأته - ونحو ذلك .

٣ - عقود أو تصرفات وقع الخلل في شيء من أوصافها ، لا في أركانها ،
كالبيع إلى أجل غير معلوم ، والزواج بغير شهود ، ونحو ذلك . وهذه تكون
عقوداً أو تصرفات فاسدة : ترتب عليها بعض الأحكام دون بعض :

ففي البيع الفساد مثلاً يطالب المكلف برفع سبب الفساد ، فإذا زال في المجلس انقلب العقد صحيحاً ، وترتب عليه آثار الصحة ، وإلا لم ترتب عليه آثاره إلا بالتقايض مع تعلل الرد .

وفي الزواج الفساد يطالب الزوجان بإلغاء العقد ، وإذا وقع بعده دخول وجب التفريق بينهما ، وكان للمرأة المهر وعليها العدة ، ويثبت نسب ولدها منه ، وهسكنا .

ووجه التفرقة بين العبادات وغيرها عند الحنفية - أن المقصود في العبادات التمسك ، وهو إنما يكون بالطاعة والامتثال ، فإذا وقعت المخالفة فانت المقصود ، ولا وجه حينئذ للتفرقة بين باطل وفساد ، فلا تبرأ الذمة بصلاة فاسدة ، كما لا تبرأ بصلاة باطلة .

أما المعاملات فالمقصود الأول فيها مصالح العباد الدنيوية ، قلنفسح المجال إلى تحقيقها ما أمكن ، ولا تقول بإلغائها إلغاء تاماً إلا إذا وصل الحلل إلى أركانها لانتهاء حقائقها الشرعية حينئذ .

وقد مر بك شيء من هذا في بابي التهي والحرمه ، وما يترتب عليهما من آثار :

الحكم على التكليف

المحكوم عليه في الحكم التكليفي هو فعل المكلف ، وقد يسمى محكوماً به أو فيه كما سبق (١) ، وهو الذي يوصف بالوجوب أو الحرمة أو غيرهما ، ويكون عزيمة أو رخصة ، وصحيحاً أو باطلاً .

والمحكوم عليه في الحكم الوضعي قد يكون فعلاً للمكلف ، وقد يكون أمراً لا تدخل له فيه : جملة الشارع سبباً لحكم على فعل المكلف كالسفر ودخول الوقت ، أو شرطاً مكلاً لفعله كالطهارة ومرور الحول ، أو مانعاً من وقوعه أو الاعتداد به : كالقتل المانع من الإرث ، والحرية المانعة من صحة بيع الحر .

فالأحكام كلها تتوجه إلى فعل المكلف ابتداءً أو انتهاءً .
والأفعال الإنسانية لا تصلح كلها لتكون محكوماً عليها في الحكم الشرعي ، بل هي أنواع (٢) :

النوع الأول : ماخرج عن طاقة الإنسان ، سواء أكان ذلك لاستحاطته عقلاً : كالجمع بين التقيضين ، أو عادة وعرفاً : كرفع الجبل ، وتفكير فاقد العقل ، وكتابة فاقد اليدين ، ومشى فاقد الرجلين ، ونحو ذلك .

وهذا النوع لا يقع التكليف به ، لأن التكليف إنما توجه إلى الإنسان ، ليخلص بالقيام بها أمر دنياه وآخرته ، فإذا خرجت عن حدود طاقته - تعلم القيام بها ، فلا يشر التكليف بها ثمرته المقصودة .

ومن هذا النوع مايطيع عليه الإنسان من شهوة الطعام والشراب وغيرهما ، فإنه لا يطالب بإزالة مايلبغ عليه من ذلك ، كما لا يطالب بتحصين مايقع من خلقته ، وإنما يطالب بكبح جماح نفسه ، وحملها على الاعتدال في طلب الحلال .

(١) في ص ٣٧٨ : من هذا الكتاب .

(٢) راجع ص ٧٢ ٧٣ : للوفقات .

وإذا وُجِدَ - بادی الرأي - تكلیفٌ من الشارع بشيء من هذا النوع فرجعه إلى الحقيقة إلى التكلیف بالسوابق أو الواحق ، كقوله تعالى : (وَلَا تَحْمِلُونَهُ إِلَّا وَاثْمَ مُسْلِمِينَ) ، فإنه - في بادی الرأي - تكلیف الخطاطين عدم الموت عند عدم الإسلام ، وهو تكلیف ما لا يطاق ؛ لأن دفع الموت عند عدم الإيمان ليس في مقدور الإنسان ، فينصرف التكلیف إلى وجوب الإسلام في كل وقت حتى لا يقع الموت إلا والإسلام قائم ، فيكون النهي متوجهاً في الحقيقة إلى ما هو سبب لتحقيق النهي عنه في الآية . ومثل هذا ما ورد في السنة من قوله صلى الله عليه وسلم : (لَا تَمُتْ وَأَنْتَ ظَالِمٌ) .

وقوله صلى الله عليه وسلم : (كن عبد الله المحقول ، ولا تكن عبد الله القاتل) ظاهر الجملة الأولى منه تكلیف مخاطب أن يقتله غيره ، وتكلیف المرء عملاً يقع عليه من غيره تكلیف ما لا يطاق ، فليس مراداً من الكلام ، وإنما المراد إذا وقع قتال بين المؤمنين فَالْأَن تَكُونَ مَظْلُومًا لِأَخِيكَ خَيْرٌ من أن تكون ظالماً له ، فالكلام مبالغة في النهي عن الظلم ، وحث على إزالة أسباب الفقرة .

وقوله صلى الله عليه وسلم : (تحابوا) ، و (لا تبأغضوا) - ليس في الحقيقة أمراً بنفس الحب ، ونهياً عن نفس البغض ، لأن كلا منهما من الأعمال القلبية التي لا سلطان للمرء عليها ، بل يتوجه الأمر بالأول والنهي عن الثاني إلى الأسباب السابقة أو المسيبات اللاحقة ، وهكذا .

النوع الثاني : ما كان في حدود الطاقة البشرية ، لكن فيه من العناية ما يتجاوز المهود في الأعمال العادية : بأن كانت المواظبة عليه تؤدي إلى الانقطاع عنه أو عن بعضه ، أو إلى وقوع خلل في صاحبه : في نفسه أو ماله ، أو حال من أحواله ، وهذا كسابقه : لا يقع التكليف به ، والدليل على ذلك :

١ - ما ورد في الكتاب الكريم من مثل قوله تعالى : (يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ) ، وقوله تعالى : (لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا) ، وقوله تعالى : (يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا) ، وقوله تعالى : (مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُظْهِرَ)

يُعْتَمِدَ عَلَيْهِمْ) . وقوله تعالى : (وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ) . ونحو ذلك .

٢ - ما ورد في السنة من مثل قوله صلى الله عليه وسلم : (بُعِثْتُ بِالْحَنِيفَةِ السَّمِیَّةِ) ، وقوله : « إن الدين يسر » ، ولن يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا غَلَبَهُ ، فسددوا وقاربوا » ، ومن أنه صلى الله عليه وسلم : « مَا خَبَّرَ بَيْنَ أَمْرَيْنِ إِلَّا اخْتَارَ أَيْسَرَهُمَا مَا لَمْ يَكُنْ إِتْمَامًا » .

٣ - ما شرع من الرخص : من قصر الصلاة وجمعها ، والقطر في رمضان عند السفر أو المرض ، وتناول المحرمات عند الضرورة ، فإنه يدل على أن الشارع لا يقصد إلى الإعنتات ، بل يرفع الحرج عند وقوعه .

النوع الثالث : ما لا يخرج عن طاقة المكلفين ووسعهم ، وليس فيه من العناء خروج عن المجهود في الأعمال العادية ، وإن نُقِلَ على النفس فإعتباره تكليفاً . فإن أيسر الأعمال إذا وقع التكليف به أحس المكلف بعبء لم يكن قبل التكليف يحس به ، وهو شعور فطري لا يمكن رفعه ، وبه سمي التكليف تكليفاً ، وهو لا يسمى في العادة مشقة ، كما لا يسمى الشَّغْيُ إلى المعاش بالجُزْف والصناعات مشقة . بل يوصف المتخلى عنه والمقصر فيه بالكل والضعف .

هذا النوع من الأعمال هو مجال التكليف الشرعي ، وهو الذي يكون محكوماً عليه في الأحكام الشرعية .

وليس للمكلف أن يُدْخَلَ على نفسه فيه من المشقة ما يرفعه إلى درجة النوع الثاني ، وهذا معنى قولهم : «الحرج في الشريعة مرفوع» .

فإذا طرأ له ما يجعله منه - كان هذا باعثاً على التخفيف المستمد من الرخص الشرعية . وهو معنى قولهم : «المشقة تجلب التيسير» .

وقد تقدم ذلك .

المكلف

التكليف طلب ما فيه كلفه ومشقة ، والمكلف من يتوجه إليه هذا الطلب ، وقد علمت مدى المشقة التي يجوز وقوعها في التكليف .

والقصد من التكليف أمران :

١ - إصلاح حال الإنسان في الدنيا والآخرة ، وهو ما تجل في كثير من آيات الكتاب الكريم والسنة النبوية كما سبق .^٢

٢ - قطع العسر ، ودفع الحجة ، قال تعالى : (رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِيَلْزَمَ النَّاسُ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بِمَا أُنْزِلَ) (١) ، وقال تعالى : (وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ مُفَصِّلٌ فَاتَّقُوا اللَّهَ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ . أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أُنْزِلَ الْكِتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ . أَوْ تَقُولُوا لَوْ أَنَّا أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْكِتَابُ لَكُنَّا أَهْدَى مِنْهُمْ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ) (٢) :

وإنما يعقل التكليف ، ويتحقق به هذان الغرضان - إذا اجتمع فيمن يتوجه إليه شرطان : أن يكون قادراً على فهم أدلة التكليف ، وأن يكون أهلاً له .

فأما القدرة على فهم أدلة التكليف - فنقتضي أمرين :

١ - أن يكون المكلف عاقلاً ، لأن العقل أداة الفهم والتفكير . وبزواله ينتفي أعظم مقوم للإنسانية ، ويكون التكليف كتكليف البهائم : لا يصلح به أمر ، ولا تندفع به حجة ، ولما كان العقل وصفاً باطنياً ، يحصل للإنسان بالتدريج - كان لابد من وضع حد منضبط يكون مناهياً لاستكثاله ، ولهذا كان شرط التكليف بلوغ المكلف من غير خلل في عقله .

فلا يكلف المجنون ولا الصبي ولا التام ولا السكران ، لأنهم حين تلبسهم

(١) ١٦٥ : النساء .

(٢) ١٥٥-١٥٧ : الأنعام .

بهذه الأوصاف لا يفهمون دليل التكليف ، فلا يعقل توجيه الخطاب إليهم .
ولهذا قال صلى الله عليه وسلم : (رفع القلم عن ثلاثة : عن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يحتم ، وعن المجنون حتى يعقل) .

وقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ) - ليس تكليفاً للسكارى ، بل هو تكليف للعلاء ألا يضعوا أنفسهم في حالة قد تؤدي بهم إلى الدخول في الصلاة وهم سكارى ، فهر من باب ما بعد في الظاهر تكليف ما لا يطاق ، ويتوجه التكليف فيه إلى الأسباب ، ولهذا فهم المكلفون منه النسي عن السكر الذي يشغل وقت الصلاة ، وامتنعوا عنه إلا بعد صلاة العشاء حيث يمتد الوقت ، فلا يصبحون إلا وقد أفاقوا وكان هذا تشريعاً مؤقتاً حكماً لتمهيد إلى تحريم الخمر تحريماً تاماً .

ووجوب الزكاة والنفقة والضيان في مال الصبي والمجنون - ليس تكليفاً موجهاً إلى كل منهما ، بل هو من باب التجهات المتطعة بالأموال ، والتي تلزم للمصلحة العامة أو لدفع الضرر عن الناس ، فهي شبيهة بتكاليف الحفظ والصيانة أو الضرائب التي تقررها الدولة على العقار أو المنقول ، بصرف النظر عن صفة مالكة ، وبطالباً بأدائها من له الولاية على تلك الأموال .

٢ - أن يكون المكلف عارفاً بالمرية لغة النصوص الدينية الإسلامية .
فن يجملها من الناس لا يتوجه إليه تكليف .

ولما كان الإسلام دين العالم الإنساني كله ، لقوله تعالى : (تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا) ، وقوله تعالى : (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ) ، وقوله صلى الله عليه وسلم : (وكان النبي يبعث إلى قومه رسالة ، ويبعث إلى الناس عامة) - كان لابد من نشره في أقطار الأرض ، وذلك يكون بأحد أمرين :

١ - أن يعلم الناس في العالم لغة القرآن إلى الحد الذي يُمكنهم من فهم النصوص الدينية ، وحينئذ يتعرفون الأحكام الإسلامية من نصوصها الأولى .
وذلك متعلماً ، فإن التفكير في الأديان ، ومحاولة معرفتها بعلم لغتها الخاصة -

ليس مما نتجه إليه أذهان الدهماء ، ولا يكون عادة إلا من أفئاذ من العلماء -
فليس من الوسائل العملية الموصلة إلى المقصود .

٢ - أن يتعلم جماعات من المسلمين لغات الأمم الأخرى إلى الحد الذي
يتمكنهم من نشر مبادئ الإسلام بين تلك الأمم بما يستطيعون : من خطابة ،
وكتابة وترجمة للأصول الدينية . وهذا هو الطريق العادي الميسور إلى نشر
المبادئ ، ولذلك نجد الأمم المتحضرة تعنى بنشر حضارتها . وبالإعلان
عن نتائجها - بما تنشره بين الأمم - لا بلغتها هي - بل بلغات تلك الأمم .

وقد جرى الإسلام على هذا الأصل القطري ، فلم يدع أهله يجلسون في
عقر دورهم ينتظرون من يطلب منهم معرفة دينهم ، بل كلفهم هم نشره ،
فقال تعالى : (وَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ
عَنِ الْمُنْكَرِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) ، وكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم
بشواته إلى قيسر وكسرى والنجاشي وغيرهم من الملوك والأمراء ، وقال
في حجة الوداع : (ألا هل بلغت ؟ اللهم فاشهد . فليبلغ الشاهد منكم الغائب ،
فأوب مبلغ أوعى من سامع) .

وإذا كان أداء هذا الواجب يتوقف على تعلم اللغات الأجنبية - كان
تعلمها واجباً ، من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ، ولعل تأزر
الدول العربية مما يعين على أدائه ، فلها تستطيع أن تفعل مجتمعة ما لا تستطيع
فعله منفردة .

أهلية التكليف :

وأما أهلية التكليف - فالمراد بها صلاحية الإنسان لوجوب الحقوق
المشروعة له أو عليه ، ولتعيلور الأفعال منه على وجه يعتد به شرعاً ، وقد
تسموها قسمين : أهلية وجوب ، وأهلية أداء .

فأما أهلية الوجوب : فهي صلاحية الإنسان لوجوب الحقوق المشروعة له
عليه ، وهي قسمان : ناقصة وكاملة .

١ - فأهلية الوجوب الناقصة - صلاحية الإنسان لوجوب الحقوق له
نقط ، ومع ثابتة للجنين في بطن أمه ، وبها كان أهلاً لاستحقاق الإرث
والوصية وخلة الوقت الذي هو من مستحقه .

٢ - وأهلية الزوجب الكاملة - هي صلاحيته لوجوب الحقوق المشروعة له وعليه . وهي تثبت للإنسان من ولادته إلى موته ، فيرث ويورث ، ونجب له النفقة كما يجب في ماله . وهكذا .

وأما أهلية الأداء : فهي صلاحية الإنسان لأن تصدر منه أفعال يعتد بها شرعاً ، وهي قسمان أيضاً : ناقصة وكاملة .

١ - فالناقصة - هي صلاحيته لصدور بعض الأفعال دون بعض . أو لصدور أفعال يتوقف الاعتداد بها على رأى من هو أكل منه عقلاً . وأطر بوجوه النفع والضرر : كحال الصبي المميز في العقود المالية .

٢ - والكاملة - صلاحيته لصدور الأفعال منه ، مع الاعتداد بها شرعاً ، وعدم توقفها على رأى غيره ، وهي الثابتة للبالغ الرشيد . وهي مناط التكاليف الشرعية ، وتوجه الخطاب من الشارع .

ونرى من هذا أن الإنسان - باعتبار الأهلية - يمر بأربعة أدوار :

أهلية وجوب ناقصة			أهلية وجوب كاملة	
١	٢	٣	٤	
حمل	ولادة	تمييز	بلوغ	موت
أهلية أداء ناقصة			أهلية أداء كاملة	

الدور الأول : دور الجنين في بطن أمه ، وقد نظر الشارع إلى أن الجنين كقطعة من أمه ، ووجوده مرتبطاً بوجودها ، ولكنه يوشك أن يتفصل عنها ، ويستقل بوجوده ، فأثبت له أهلية وجوب ناقصة : لم يجعله صالحاً للوجوب عليه لاتصاله ، وجعله صالحاً للوجوب له لقرب انفصاله واستقلاله ، وبهذا أثبت له ما ينفعه ولا يضره ، رحمة به ، وحرصاً على نفعه ، بشرط أن يولد حياً ، على ما هو مبين في موضعه من كتب الفقه .

الدور الثاني : دور الصبا من الولادة إلى سن التمييز ، وهي سبع سنين ، وفيه تثبت للصبي أهلية الوجوب الكاملة . فيرث ، ويورث ، ونجب له

وعليه ، وتتمتع الزكاة والضمان بماله (١) ولا تثبت له أهلية الأداء . لقصور عقله عن فهم الخطاب . فلا يكالب بأداء شيء بنفسه ، بل يطالب وأية بتحصيل ماله وأداء ما عليه ، ولا يؤخذ بشيء من أقواله ، فلا تصح تصرفاته القولية بماله ، ولا يؤخذ بشيء من أفعاله مواخذة بدنية ، ويضمن ما ألتف إذا لم يكن الإنفاق بتسليط من المالك ولا يمنع الميراث بقتل مورثه .

الدور الثالث : دور التمييز من السابعة إلى البلوغ ، وللإنسان في هذا الدور عقل قاصر . ولهذا كان له أهلية وجوب كاملة كغير المميز . وأهلية أداء ناقصة ، فلا يطالب بأداء شيء بنفسه إلا على سبيل التأديب والتهديب : ولا يؤخذ بأقواله ولا بأفعاله مواخذة بدنية ، وما يقع منه من التصرفات إما متعلق بالمال ، وإما متعلق بالعقيدة والعبادة .

فأما تصرفاته المالية - فالضارة ضرراً محضاً باطلة . والنافعة نفعاً محضاً صحيحة نافذة ، والدائرة بين النفع والضرر موقوفة على إجازة الولي .

وأما متعلق بالعقيدة والعبادة - فإنه يصح وترتب عليه آثاره . فإذا كان كافراً فأسلم صح إسلامه ، وثبت به التوارث بينه وبين أقاربه المسلمين . وامتنع بينه وبين أقاربه الكافرين ، وفرق بينه وبين زوجه إذا كانت مشركة . وكذلك إذا كان مسلماً فارتد عند الطرفين .

وأن أبو يوسف أن يرتب على رده آثارها حتى يبلغ ويتبين أمره ، لأنه ممنوع من التصرفات الضارة ضرراً محضاً ، والردة أشنع منها ، لأن ضررها يشمل شئون الدنيا والآخرة .

وسوى الشافعي بين إسلام الصبي ورده ، فلم يعتد بهما ولم يرتب عليهما شيئاً من الآثار ، لأن الصبي عنده تابع لأبيه في الكفر والإيمان حتى يبلغ .
الدور الرابع : دور البلوغ مع الرشد ، وفيه تثبت للإنسان الأهلية الكاملة

(١) زكاة الفطر عبادة لها مؤونة ، فتجب في مال الصغير عند الفطرين ، ترجيحاً لجانب المؤونة ولاجب عند محد وزفر ، ترجيحاً لجانب العبادة ، أما زكاة المال فلا تجب عند الخطية جميعاً إلا على البالغ الكامل ، لأنها عبادة ، وعند الأئمة الثلاثة تجب في مال الصغير والمجنون ، لأنها مؤونة مالية من وجه ، والنهاية فيها جائزة . (راجع ص ٣٦٧ ، ٣٦٨ : من هذا الكتاب) .

بنوعها ، فيتوجه إليه الخطاب بجميع التكاليف الشرعية . وتصح التزاماته الشرعية ، ويبتد بأعماله . فترتب عليها آثارها .
غير أنه قد يعرض له ما يؤثر في أهليته ، ويعرف ذلك من الكلام في عوارض الأهلية عامة :

عوارض الأهلية :

هى أوصاف غير لازمة لمعنى الإنسانية ، تقوم بالإنسان قتلته كل أهليته أو بعضها ، أو تغير بعض أحكامها .

وهى نوعان : سبوية ومكتسبة :

فالسبوية : هى الأوصاف التى تلتحق المرء بدون اختياره ، وهى :

١ - الصغر : ويثبت لصاحبه فى دوريه أهلية الوجوب الكاملة . وتثبت له معها فى الدور الثانى أهلية الأداء الناقصة على نحو ما بينا .

٢ - الجنون : وهو ذهاب العقل مع اضطراب وهيجان ، وبه تلتفى أهلية الأداء ، وتبقى أهلية الوجوب الكاملة ، فيكون المجنون كالصبي غير المميز ، وإذا كان الجنون منقطعاً كان لصاحبه عند الإفاقة حكم العاقل .

٣ - العته : وهو نقص العقل من غير هيجان واضطراب ، ومراتب الإدراك فى المعتوه متفاوتة ، فيكون كالصبي المميز أو غير المميز ، ويأخذ حكم من يماثله منهما .

٤ ، ٥ - النوم والإشقاء : وكلاهما عارض مؤقت ، يمنع الاختيار وفهم الخطاب ، فلا يؤخذ كل من التائم والمعنى عليه بعبارة ، ولا يسقط عنه أصل الوجوب ، بل يتأخر وجوب الأداء إلى وقت الانتباه .

٦ - النسيان : وهو عدم تذكر الشيء وقت الحاجة إليه ، وهو لا ينافى أهلية الوجوب ولا أهلية الأداء ، ولا يعد عذراً فنياً يتعلق بحقوق العباد

أما فى حقوق الله تعالى فإنه يمنع الإنم والمقوبة الأخروية ، لأن مناطها التقصد وهو معدوم ، ولهذا علمنا الله تعالى أن نقول فى دعائنا : (رَبَّنَا

لَا تَوَاصِلُونَا إِنَّ نَبِيَّنَا أَوْ أَخَطَانَا) ، وقال صلى الله عليه وسلم : (وَضَع عَنْ أَمْرِ الْخَطَا وَالنِّيَانِ) .

ويعتبر النسيان عذراً قاطعاً في الدنيا إذا كان الطليعة داعية إلى الفعل الذي فعله ناسياً ، وكانت الحال التي وقع فيها غير مذكورة بتركه : كأكل الصائم ناسياً ، فإن الأكل مما تدعو إليه الطبيعة ، وحالة الصيام أمر سلبى لا يذكّر بوجود ترك الأكل ، فيعفى الأكل ، ولا يفسد صومه . ومثل هذا ترك النايح التسمية عبد الديع نسياناً ، أما الأكل في الصلاة فلا عذر فيه ، لأن حال الصلاة مذكورة بالترك ، وإن كان الأكل مما تدعو إليه الطبيعة .

٧ - المرض : وهو لا ينافى أهلية الوجوب ولا أهلية الأداء ، ولا صحة العبارة في التصرفات ، ولكنه من أسباب التخفيف إذا خرجت التكاليف بسببه عن حد الطاقة ، فإنه (لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْساً إِلَّا وُسْعَهَا) .

وإذا كان المرض مرض موت - وهو الذي يغلب فيه الهلاك . ثم يقع الموت فيه ولو بسبب آخر - كانت تصرفات المريض المالية مقيدة بما لا يضر الدائنين ولا الورثة ، وجن الدائنين يتعلق بقيمة التركة كلها ، أما حق الورثة فيتعلق بثلّي الباقي منها بعد وفاة الديون .

٨ ، ٩ - الخيض والنفاس : وكلاهما لا ينافى أهلية الوجوب . ولا أهلية الأداء ، غير أن الشارع جعلهما مسقطين لوجوب أداء الصوم ، فأوجب قضاءه بعد الطهر منهما من غير إثم ، وجعل الخيض مسقطاً لوجوب الصلاة لتكرره ، والنفاس مسقطاً لوجوب أدائها فقط ، لعدم تكرره .

١٠ - الموت : وهو عجز ليس فيه شائبة قدرة . ولذلك كان منافياً لكل أنواع الأهلية ، ومسقطاً لجميع التكاليف الشرعية ، ويبقى على المرء إثم ما قصر فيه ، وأمره في ذلك مفوض إلى الله تعالى .

وما عليه من الحقوق المالية إن كان لله تعالى سقط بالموت إلا إذا أوصى به ، فإنه يأخذ حكم الوصية ، وإن كان للعباد فإن كان متعلقاً بالأعيان بقي متعلقاً بها حتى يأخذ صاحب الحق حقه ، وإن كان متعلقاً بالذمة انتقل تعلقه إلى مالية التركة ، لسقوط الذمة بالموت .

والعراشي المكتسبة : هي الأوصاف التي تلحق المرء بكسبه ، وهي :
١ - السفه : وهو غيَّةٌ تميل بصاحبها نحو هواه ، وتحمله على إتفاق
المال فيما لا يعمده عقلاء الملة مصلحة وحكمة .

وهو لا يتناقى الأهلية بنوعها ، لأن السفيه كامل العقل وإن كان مغلوباً
بهواه ، فتوجه إليه كل التكاليف ، ويؤخذ بأفعاله .

وإنما يبين أثر السفه في الناحية المالية فقط ، فلا يسلم إليه ماله حتى
يؤشَّد ، وتصرفاته القولية كتصرفات الصبي المميز : الضارة ضرراً محضاً
باطلة ، والنافعة نفعاً محضاً صحيحة نافذة ، والدائرة بين النفع والضرر موقوفة
على إجازة وليه .

٢ - السكر : وهو غيبة العقل إلى حد اختلاط الكلام وغلبة الهذيان
بسبب الخمر ونحوها ، وهو لا يتناقى الأهلية بنوعها .
غير أن العلماء اختلفوا في الاعتداد بأقوال السكران :

فرأى فريق منهم عدم الاعتداد بها ، لأنه لا يمي ما يقول ولا يقصده
لزوال عقله ، ورأى فريق آخر - ومنه أكثر الحنفية - أنه إن سكر بمباح
كان أكره أو اضطر فهو معلور لا تصح تصرفاته ، وإن سكر بمحرم غتاراً
نفذت عليه كل تصرفاته عقوبة له وزجر (١) .

أما أفعاله فإن كانت موجبة لضمأن مالى - كان مؤاخذاً بها كما يؤخذ
التائم والمغمى عليه ، وإن كانت موجبة لعقوبة بدنية كالخلد والقصاص -
فإن كان السكر بمباح فلا عقوبة ، وإلا كان مؤاخذاً بها عقوبة له وتأديباً .

٣ - السفر : وهو لا يتناقى أهلية الوجوب ولا أهلية الأداء ، ولكنه مظنةٌ
المشقة للنسابة إلى التخفيف ، ولهذا جعله الشارع منوطاً لإباحة قصر الصلاة
الرباعية ، وإباحة الفطر في رمضان مع وجوب الأداء بعده .

٤ - الخطأ : وهو وقوع القبل على خلاف لإرادة من وقع منه : كمن
يريد التلفظ بكلام فيسبق لسانه إلى غيره ، وهو كالنسيان لا يتناقى الأهلية ،
ولا يمدُّ علراً في حقوق العباد ، وإن عد علراً في حقوق الله ، لأنه تعالى
لا يؤخذ على الخطأ كما لا يؤخذ على النسيان .

(١) راجع لأبواب العبرة في العقود المنقولة ، (ص ٣٥٢ : من هذا الكتاب) .

٥- الهزل : ضد اجد ، وهو أن ينطق المرء بكلام راضياً مخفياً .
فاهماً معناه ، ولكنه لا يريد حقيقته ولا مجازة لهواً ولعباً ، وهو لا يتنافى بالأهلية .
بل يدل على عدم الرضا بالآثار المترتبة على الكلام .
وقد قسم العلماء ما يقترن بالهزل ثلاثة أقسام :

- ١- الاعتقادات : والهزل فيها إذا كان بما يوجب الردة - كان الهزل مستخفاً بالدين ، وبهذا يعتبر مرتدّاً ، وتطبق عليه أحكام الردة .
- ٢- الأخبار : والهزل يبطل لها ، لأنه كذب ، فن أقر بزواج ، أو طلاق أو بيع ، أو إجارة - هازلاً - كان كاذباً ، فكان إقراره لغواً .
- ٣- الإنشاعات : وقد قسمها الفقهاء قسمين : ما يؤثر فيه الهزل وما لا يؤثر ، أخذنا من الحديث : (ثلاث جدهن جد ، وهزلن جد ، النكاح والطلاق والرجعة) .

رأى الفقهاء أن التصرفات التي نص هذا الحديث (١) على عدم تأثيرها بالهزل - لا تتأثر أيضاً بخيار الشرط ، ووجدوا بين الهزل وخيار الشرط شيئاً من جهة أن كلاهما يدل على عدم الرضا باتصال الحكم بسببه في الحال ، فعملوا أن هناك من الأحكام ما لا يقبل الانفصال عن سببه فلا يدخله خيار الشرط ، ولا يؤثر فيه الهزل ، كالتصرفات المذكورة في الحديث ، وكذلك الصلح عن دم العمد (٢) ، وأن منها ما يقبل الانفصال عن سببه ، فيدخله خيار الشرط ، ويؤثر فيه الهزل : كالبيع والإجارة والمزارة والمساقاة والرهن والكنالة والحوالة .

والفرق بين النوعين أن الأول يتعلق به حقوق ^{محمدة} يتوَعَّلَى ، فلا ينبغي أن

(١) في بعض روايات هذا الحديث يدل الرجعة : « التالق » ، وفي بعضها : « البين » .
وقد أخذ جمهور الفقهاء به وإن كانت درجته في الصفة من جهة السند دون غيره من الأحاديث
المتصلة بالسند ، وفي بعض روايته مقال (ص ٢٠٧ ج ٧ : نيل الأوطار ، ص ٩٩ ، ٧٠ :
من كتابنا « الفرة بين الزوجين ») .

(٢) في نيل الأوطار (ص ٢١٩ ج ٧) أن طلاق الفازل لا يقع عند أحمد ومالك ، وقد قال
بعض أصحاب مالك : إذا قام الدليل على الهزل لم يلزم الهازل زواج ولا طلاق ولا حق . إلخ .
عما يدخل في النوع الأول الذي لا يقبل الانفصال عن سببه . وأوضح مثل هذا في مصرنا أن يقوم بمثل
وعتلة في المسرح بمثل عقد زواج بينهما ، أو يقوم زوجان بمثل حادثة طلاق ، لأن أسداً
لا يستطيع أن يقبل القول بانقضاء الزواج أو وقوع الطلاق في هاتين الحالتين .

يكون موضعاً لزل ، لأن العبد لا يلحق به أن يزل مع خاتمه . أما الثاني فتعلق به حقوق العباد ، وقد يزل بعض الناس مع بعض ، فينتق الرضا الذي جملة الشارع مناطاً لتبادل المنافع فيما بينهم (١) .

٦ - الجهل : ضد العلم ، وهو قسيان : بسيط وهو ألا يعلم الإنسان ما من شأنه أن يعلمه ، ومركب وهو أن يعتقد خلاف الواقع .

ولا أثر للجهل في الأهلية ، غير أن منه ما يعثر به المرء ، ومنه ما لا يعثر به : ١ - فالجهل الذي لا يعثر به صاحبه هو الجهل بما قام عليه الدليل الظاهر البين ، بحيث يعد الجهل به جمعوداً أو مكابرة : كالجهل بخلق الكون . وبعث الرسل ، وعدم ارتفاع المخلوق إلى مرتبة الخالق .

٢ - والجهل الذي يعد عذراً هو الجهل في موضع الشبهة ، أو بحيث يتحقق الأمر لعدم ظهور دليله ، ومنه ما إذا عَزَلَ الموكل وكيله ، فتصرف غير عالم بالزل ، أو يبعث دار فلم يطلبها جارها بالشفعة لعدم علمه بالبيع . أو زوج غيره الأب والجد موليه الصغير فلم يمتن نفسه عند البلوغ بوجهه بالزواج ، فكل أولئك يعدرون بمجهلهم ، ولا يعاملون معاملة العالم فيما وقع منهم .

وإذا أسلم إنسان في دار الحرب ، ولم يتمكن من الهجرة إليها ، فلم يَقُمْ بما يوجبه الإسلام عليه لعدم معرفته - كان معلوماً ، لعدم انتشار أحكام الإسلام في دار الحرب . وكذلك إذا ارتكب في أول دخوله دارنا أمراً محظوراً في الإسلام ، ولكنه مباح في الدار التي خرج منها .

أما الذي إذا أسلم فارتكب ما يحرم في الإسلام ولا يحرم في ديانته - فإنه يؤخذ به ، ولا يكون جهله عذراً له ، لأنه مقيم في دار الإسلام ، وأحكام الإسلام فيها ذاتمة ، والسييل إلى معرفتها ميسرة .

وهكذا كل مقيم في دار الإسلام : لا يعد جهله بأحكامه عذراً له .

وعلى هذا سار التشريع الوضعي ، فاعتبر الناس عالمين بالقانون بمجرد تيسير اطلاعهم عليه بنشره في الصحيفة الرسمية ، ولو لا هذا لافتتح للناس باب الاعتذار بالجهل عن كل إخلال بحق ، أو انحراف عن الصراط المستقيم .

٧ - الإكراه : وهو إجبار الإنسان غيره على قول أو فعل لا يرضاه . ولو خلى ونفسه لم يفعله ، ولا يكون معتداً به إلا إذا كان المكره قادراً على تنفيذ ما هدد به . وغلب على ظن المكره أنه سينفذه .

ثم هو نوعان : ملجئ - وهو التهديد بإتلاف نفس أو عضو ، وغير ملجئ ، وهو التهديد بما لا إتلاف فيه : كحبس وضرب لا يؤدي إلى تلف . وغيرهما مما يمكن الصبر عليه عادة .

والإكراه بنوعيه لا ينافي الأهلية . غير أن الملجئ منه ينتفى معه الرضا ، ويشهد الاختيار ، وغير الملجئ ينتفى معه الرضا . ولا يفسد الاختيار (١) .

وتنقسم التصرفات من حيث تأثيرها بالإكراه قسمين :

١ - تصرفات قلبية ، وهذه لا فرق في تأثيرها بالإكراه بين كونه ملجئاً أو غير ملجئ ، فإذا كان التصرف إقراراً بطل بالإكراه كما يبطل بالهزل ، لأن الإقرار إنما يعتبر حجة باعتبار ترجيح جانب الصدق فيه ، ولا يكون كذلك إلا إذا كان من رضا .

وإذا كان إنشاءً فإن كان من التصرفات التي لا تقبل القسح وتصح مع الهزل - كالزواج والطلاق - كان تصرفاً صحيحاً ، فهو لا يتأثر بالإكراه كما لا يتأثر بالهزل . وإن كان من التصرفات التي تقبل القسح ولا تصح مع الهزل : كالبيع والإجارة - كان تصرفاً فاسداً .

٢ - تصرفات فعلية ، وهذه إذا وقعت بناء على إكراه غير ملجئ كانت تبعاً على الفاعل . لا على من أكرهه .

وإذا وقعت بناء على إكراه ملجئ فإن كانت مما يحل فعله عند الضرورة أو

(١) الفرق بين الراسي والفتان عند الحنفية - أن الأول يقصد إلى القول أو الفعل مع الرغبة فيه والارتياح إليه ، لأنه يشيع حاجته في نفسه ، أما الثاني فهو يقصد إلى القول أو الفعل برغبة والارتياح أو بغیرها ، فالذي يجبر على أحد أمرين كليهما شر ، يفعل أحدهما ضرراً ، بعد اختياراً ولكنه غير راسي . فكل راسي مختار ، ولا عكس . وعند الشافعية : الرضا والاختيار متلازمان ، فلا يكون اختيار من غير رضا . فالحزك وانقطاع والإكراه لا يحقق الرضا وإن تحقق الاختيار عند الحنفية ، ولا يحقق الرضا ولا الاختيار عند الشافعية .

يتحتم : كشرب الخمر ، وأكل الميتة أو لحم الخنزير ، أو كانت مما يحل عند الضرورة والأخذ فيه بالعزيمة أفضل : ككل فعل فيه استخفاف بالدين - كان لَمَكْرَه أن يتناولها أو يُقدم عليها من غير إثم ، وقد ألحقوا بهذا النوع الإكراه على إفساد صوم رمضان للمقيم ، أو على ترك صلاة مكتوبة : أو على إتلاف مال لغيره ، وتجب قيمة المثلّف على المَكْرَه لا على الفاعل .

وإن كانت مما لا يحل بحال : كقتل النفس المعصومة ، فإن الفاعل يأثم بالذم ، ويعتبر المَكْرَه هو القاتل - على رأى الطرفين المقتضى به ، لأن الفاعل كالآلة في يده ، فهو الذى يقتص منه إذا كان القاتل عمداً وعدواناً ، وتجب الدية على عاقلته إذا كان خطأ ، ويُحرّم ميراث المقتول إذا كان من ورثته ، وقد ألحقوا بهذا النوع الزنا بالإكراه ، فإنه لا يحل بحال ، فيأثم فاعله ، ولكنه لا يحدّ للشبهة .

عموم التكليف^(١)

تكاليف الشريعة الإسلامية عامة شاملة لكل المكلفين : لا يتوجه الخطاب بها إلى بعض الناس دون بعض ، ولا يستثنى منها عظيم ولا حقير .
والدليل على هذا أمور :

١ - النصوص الكثيرة ، كقوله تعالى : (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا) ، وقوله تعالى : (قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا)
وقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ) ، وقوله صلى الله عليه وسلم : (وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة ، وبعث إلى الناس عامة) .

ولو كان بعض الناس خارجاً عن دائرة التكليف في حكم من أحكام الشريعة لكان الرسول غير مرسل إليه بهذا الحكم ، فلا تكون رسالته عامة ، وهذا نقض للنصوص المذكورة .

٢ - أن الشريعة موضوعة لمصالح العباد جميعاً ، ولا تكون كذلك إلا إذا كانت عامة ، فلو صح لبعض الأفراد أن يخرج من عمومها لم تكن حقيقة لمصالحه ، فلا تكون موضوعة لمصالح الكافة .

٣ - إجماع المسلمين في كل المصنوع على عمومها إجماعاً لا يحرز مسلم على إنكاره ، وبهذا كانوا يعملون أفعال الرسول صلى الله عليه وسلم حجة فيما يماثلها من الأفعال في كل المصنوع ، ويقيسون أعمال اللاحقين على أعمال السابقين .

وليس المراد بعموم الشريعة أن يتساوى آحاد الناس في التكليف من كل وجه ، فَيَطْلُبُ كل منهم بالإمامة والتعليم والقضاء والفتيا وغيرها ، بل معناه أن كل من تحقق فيه شروط التكليف يتحمل من أعبائه مثل ما يتحمل نظيره ، وكل من انتفى عنه شرط من شروط التكليف يسقط عنه من التكليف مثل ما يسقط عن نظيره .

ولا ينافي هذا العموم خروج الصبيان والمجانين ونحوهم من دائرة التكليف .
 لأنه مبني على حكم العقل بعدم إمكان تكليفهم .

وكذلك لا ينافيه ما صدر من المشرع نفسه من التخصيص . فإنه لم يقع
 إلا في حوادث جزئية دعت إليها ضرورة الإنشاء والتدرج في التكليف قبل
 تمام الشريعة واستقرارها ، وانتهت كلها بانتهاء التشريع الأول ، ومن ذلك
 ما قام الدليل على أنه خاص بالرسول صلى الله عليه وسلم ، كالذي في قوله
 تعالى : (وَامْرَأَةٌ مَوْئِدٌ إِذْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّارِ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا
 خَالِصَةً لِّكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ) ومنه ما خص الرسول به بعض أصحابه :
 كاختصاصه خزعة بإجزائه شهادته عن شهادة رجلين ، واختصاصه
 أبا بردة بن نيار بإجزاء التضحية بالعناق الجلدة (١) .

وبهذه القاعدة الكلية يُردُّ على من زعم أن لبعض الصوفية امتيازاً خاصاً
 يفهم من بعض التكليف ، ويبيح لهم ما لا يباح لغيرهم : كلباحه الخمر
 استجلاباً للنشاط في العبادة لا للتلهي ، وسقوط الصلاة ونحوها . لارتفاعهم
 عن رتبة العامة المنهكين في الشهوات ، وبلوغهم من سمو النفس والإتصال
 بالله ما لم يبلغه غيرهم ، فهذه دعاوى باطلة لا تصدر إلا من زنديق يُرَوِّج
 للفسق . ويدعو إلى الخروج على الدين ، ويستبيح أن يرفع منزلة الصوفى
 فوق منزلة الرسول ، فقد ظن أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم أنهم أحوج
 منه إلى العبادة ، فرد عليهم بأن معرفة الله تعالى تستدعى كثرة العبادة لا رفع
 التكليف إذ قال : (أما والله إني لأعلمكم بالله ، وأشدكم له خشية) وكان
 صلى الله عليه وسلم يصلى حتى تتورم أوتنتفخ قدماه . فيقال له ، فيقول :
 (أفلا أكون عبداً شكوراً ؟) .

(١) راجع ما ذكرناه عن شهادة خزعة في شروط العلة من باب القياس ١٥١ ، والعناق
 كسحاب : الأثني من أولاد النحر ، والجلدة بلفظات الصغيرة .

النياذة في أداء التكليف

الأحكام الشرعية ضربان :

الأول : ما يتعلق بالأمور العادية الجارية بين الناس لتنظيم أعمالهم الدنيوية وتوجيهها إلى إقامة العدل بينهم . ودفع الظلم عنهم : من عقود المعاملات والتصرفات المالية على اختلاف أنواعها .

وهذا النوع يصح أن يقوم بعض الناس فيه مقام بعض . لأن جلب المصلحة ودفع المضرّة كما يتحقق بعمل الأصيل يتحقق بعمل النائب أو الوكيل . اللهم إلا إذا كانت حكمة المشروعية لا تتعدى صاحب الشأن عادة أو شرعاً : كالأكل والشرب . واللبس . والمسكن . والزواج وما يتبعه من الأحكام والمعقوبات البدنية . ونحو ذلك .

الثاني : ما يتعلق بالعبادات . وهذا لا تصح النياذة فيه . فلا يقوم فيه أحد عن أحد . ولا يفنى فيه عن المكلف غيره .

والدليل على هذا أمور :

١ - النصوص الكثيرة : كقوله تعالى : (وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى) (وَمَنْ تَزَكَّى فَإِنَّمَا يَتَزَكَّى لِنَفْسِهِ) ، (وَلَا تَرْوُ وَرْرَهُ وَارْزُقْهُ مِمَّا رَزَقْنَاهُ وَإِنَّهُ يُغْفِرُ) ، (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَرَبُّكُمْ شَيْئًا) ، (فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ فَلَا أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا بَتَسَاءُلُونَ) . (يَوْمَ لَا تَمَلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ) ، وقوله صلى الله عليه وسلم : (يا معشر قريش . اشربوا أنفُسكم . لا أعني عنكم من الله شيئاً . يا فاطمة بنت محمد ، سلبني ما شئت من مالي . لا أعني عنك من الله شيئاً) . وغير هذا كثير .

ذلك أن الناس في الجاهلية ضلوا في تقدير تبعه الأعمال الأخروية . فزعموا

أن بعضهم يصح أن يتحمل الوزر عن بعض : (وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ) ، وظنوا أن أصنامهم مستشفع لهم وتنجيم من العذاب يوم الجزاء : (وَيَقُولُونَ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ مَا لَا يَصُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ) ، فنزلت هذه الآيات المحكمات ردا لباطلهم ، ولإرشاداً إلى سواء السبيل ، وتقريراً لأصل ديني عام لا يقبل التفض ، ولا يحتمل التأويل .

٢ - أن المقصود من العبادات تهذيب نفوس المتعبدين بالترجى إلى الله والخضوع إليه ، والانقياد لأحكامه ، حتى يعتاد المرء مراقبة الله ويسعى في مرضاته ، والنيابة في العبادات تقوّت هذا الغرض ، إذ يكون العابد الخاضع المقاد المراقب لله هو النائب دين الأصل ، فإن الأوصاف إنما تقوم حقيقة بمن تلبّسوا ولا يشتق وصف لذات على الحقيقة إلا إذا كان معناه قائماً بها .

٣ - أن النيابة لو صحّت في العبادات البدنية ، وتحققت بها المصالح المقصودة لصحت أيضاً في الأعمال القلبية : كالإيمان ، والشكر ، والرضا ، والتوكل والخوف ، والرجاء ، وما أشبه ذلك ، ولصحّت كذلك في العباديات من الأكل والشرب ونحوهما ، والحدود والقصاص وغيرهما ، وذلك باطل بالبداهة

قد يقال : إن هذه القاعدة متقوضة بالأدلة الكثيرة الدالة على أن المرء قد يثاب بعمل غيره ، ومن ذلك :

١ - ما روى مسلم وأصحاب السنن عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية ، أو علم ينتفع به ، أو ولد صالح يدعو له) .

٢ - ما روى الشيخان وأحمد عن عائشة رضي الله عنها أن رجلاً قال للنبي صلى الله عليه وسلم : إن أبى أقتلته نفسها (ماتت فجأة) ، وأزواجه لو تكلمت تصدقت ، فهل لها أجر إن أنا تصدقت عنها ؟ قال : نعم .

٣ - ما روى الشيخان وأحمد وأصحاب السنن عن ابن عباس أن امرأة من خثعم قالت : يا رسول الله ، إن أبى أدرسته فريضة الحج شيخاً لا يستطيع أن يستوى على ظهر بعيره ، قال : « فحجى عنه » .

٤- ما روى البخارى عنه أن امرأة من جهة قالت للنبي صلى الله عليه وسلم : إن أمة نلت أن تحج ، فلم تحج حتى ماتت ، أفأحج عنها ؟ قال : نعم ، حجى عنها ، أريت لو كان على أمك دين أكنت قاضيته ؟ أقصروا الله فاته أحق بالوفاء .

٥- ما روى البخارى ومسلم وغيرهما عن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (من مات وعليه صيام صام عنه وليه) .

٦- ما عُلِمَ من الدين بالضرورة : من وجوب الصلاة على الميت ، وهى دعاء له ، وقد قال صلى الله عليه وسلم : (إذا صليتم على الميت فأخلصوا له الدعاء) ، وكان إذا فرغ من الميت وقف عليه ، فقال : (استغفروا لأخيكم ، وسلوا له التثبيت فإنه الآن يسأل) . وَكَانَ يُعَلِّمُهُمْ إِذَا خَرَجُوا إِلَى الْقُبُورِ أَنْ يَقُولَ قَائِلُهُمْ : « السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَآخِرِينَ . نَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمْ الْعَافِيَةَ » .

٧- ما وَرَدَ في فضل الدعاء للأخ بظهر الغيب ، من غير تفصيل بين حى وميت ، فقد روى عن أم الدرداء أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول : (دعوة المسلم لأخيه بظهر الغيب مستجابة) . ومدح الله المؤمنين اللاحقين بدعائهم لإخوانهم السابقين في قوله تعالى : (وَالَّذِينَ سَبَقُوا مِنْهُمْ بِتِلْكَ الْكَلِمَاتِ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ) .

والجواب عن ذلك :

١- أما الثواب في الأحاديث الأربعة الأولى - فقد عاد إلى غير الفاعل باعتباره متسبباً في الفعل . فإن الولد قطعة من أبويه ، وصلاحه ومعرفته بحقوق ربه وأبويه - أثر من آثار عنايتهما بربيته وتربيته ، ولا دلالة في الأحاديث على أن من صحت النيابة عنه كان من المقصرين في أداء التكليف الشرعية ، بل فيها إشارة إلى صلاحه ، ووقوع أضرار حالتيه وبين ما يجب من أداء الواجب أو التزود من عمل الخير .

ولا تنافي بين ما في هذه الأحاديث وقوله تعالى : (وَلَا تَزُولُ دُعَائُكَ) عَنْ وَلَدِكَ شَيْئاً) . لأن ما في هذه الآية خاص بأصل الإيمان والتكاليف

للأزمة التي يواجهها المرء على تركها أو التصير فيها ، دون التنازل وما فات
بعائ (١) .

٢ - وأما حديث عائشة : « من مات وعليه صيام صام عنه وليه » -
فمضمون فيه بإذنها بخلافه ، إذ سئلت عن امرأة ماتت وعليها صوم فقالت :
« يُطعمُ عنها » ، والراجع أن هذا كان في صوم لزمها أيام مرضها ، فأتت
قبل أن تتمكن من قضاؤه .

وعن عائشة أنها قالت : (لا تصوموا عن موتاكم ، وأطعموا عنهم) .
ويحتمل أن يكون هذا كسابقه ، كما يحتمل أن يكون من باب تقرير قاعدة
الفرق بين الواجبات الشخصية والواجبات المالية : أى إذا كان الواجب على
موتاكم صياماً فلا تصوموا عنهم ، وإذا كان الواجب عليهم إطعاماً فأطعموا عنهم .
وإذا قيل : إن المعتبر من رواية الراوى وفوائده - الأول دون الثانى -
قلنا : هذا مسلم إذا لم يكن فى المسألة إلا الرواية والفتوى . فأما إذا كان هناك
أصل كلى قطعى يوافق الفتوى - فإن عدول الراوى حينئذ عن روايته دليل
على رجوعه إلى حكم الأصل ، وعدم اطمئنائه إلى مخالفته .

وإذا كانت صحة حديث عائشة رضى الله عنها تحمّلنا على قبوله - فإن
رجوعها إلى حكم الأصل يدعونا إلى تأويل الولى فيه بالولد ، وتقييد الصيام
بأنه وجب بتدرج فى مرض الموت ، فكان تركه بعذر ، وبهذا تتفق النصوص ،
ويكون هذا الحديث كالأحاديث الأربعة السابقة .

٣ - وأما بعد ذلك : من صلاة على الميت ، ودعاء للإخوان - فإنه
عبادة يثاب عليها فاعلها ، وتعرض الميت أو الأخ للانتفاع بصلاة إخوانه
عليه أو دعائهم له - من باب مكافأته على الانخراط فى زمرة المؤمنين
ومواخاتة لهم ، فهو راجع إلى عمله فى الجملة ، ولهذا نهى الله تعالى رسوله
أن يستغفر للمنافقين أو يصل على موتاهم ، فقال تعالى : (إِنَّ تَسْتَغْفِرَ لَهُمْ
سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ) ؛ وقال تعالى : (وَلَا تَصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ
مَكَاتٍ أَبَدًا) .

وصل الله تبارك وتعالى على رسوله الأمين ، وصحابته الطيبين الطاهرين ،
ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ، والحمد لله رب العالمين .

الشرعة الإسلامية شريعة إنسانية كاملة

صاحبة للبشر في كل زمان وفي كل مكان

في السنة العاشرة من الهجرة حج رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة الوداع ، وبينما هو قائم يدعو ربه يوم عرفة ، والمسلمون حوله ، يؤمنون على دعائه ، ويدعون معه في كثرة وعزة - نزل عليه قوله تعالى : (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ، وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي ، وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا) أي اليوم - وقد قضيتكم على مظاهر الشرك ، وبلغت ما أنتم فيه من كثرة وعزة ، واجتمعتم في مناسك الحج ليس معكم مشرك بالله - الآن ينس الذين كفروا من الوقوف في سبيل دعوتكم إلى الله ، ومن إلحاق الأذى بكم ، فلا تخشوهم واخشون ، وفي هذا اليوم الذي بلغتم فيه ما بلغتم (أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ) أي أكملت لكم ما أردت أن أشركه لكم من أحكام الحلال والحرام ، وأثرت لكم الطريق إلى جميع ما محتاجون إليه من أمر دينكم ، فلا زيادة في شيء من ذلك بعد اليوم .

وما ينبغي أن نلاحظه في هذا المقام - أن كلمة الدين في عرف القرآن الكريم تشمل ما يدخل في باب العقيدة ، وما يدخل في باب العمل : العمل الذي يؤديه المرء تقرباً إلى الله كالصلاة والزكاة ، والعمل الذي يقوم به مع غيره تحقيقاً للمصالح الدنيوية المختلفة ، كالبيع والرهون ، والشركات وغيرها من التصرفات وأعمال السلوك الخلق مع النفس ومع الناس .

والفرقة المعهودة الآن بين ما يعد ديناً ، وما يعد خلقاً ، وما يعد شريعة - وإن حسنت لتنظيم العلوم والبحوث ، وبيان أحكامها وخصائصها - لا تخرج شيئاً من هذه الأنواع من دائرة الدين ، ولا تلزم الناس بامتثال أوامر الله تعالى في ناحية دون أخرى . قال تعالى : (إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ) ، وقال سبحانه : (شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ) ، فالدين عند الله هو الإسلام بكل ما اشتمل عليه من أحكام ، والدين الذي أوحاه الله إلى محمد صلى الله عليه وسلم ووصى به النبيين من قبل - شرع من عند

رُفِعَتْ ، وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ . وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ) .
وقال سبحانه : (هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا
وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ) .

هذا المطلق - الذي كرمه الله وفضله على كثير من خلقه - مستمد بفطرته
لخير والشر ، وفي طبيعته البشرية حب النفس والميل مع الهوى ، وقد يودى
به هذا إلى طغيان المادية الذي يقطع الروابط الإنسانية اللازمة للحياة الكريمة ،
فلا يستقيم أمره إلا بوازع ذاتي يقوم على قاعدة من الإيمان بوجود خالق
الكون ومدير أمره ، والإيمان بأنه - كما أحكم نظام الكون - كمل نقص
الإنسان ويعرضه للانحراف عن الصراط المستقيم ، بإرسال الرسل وإتزال
الشرائع ، ولهذا اهتمت الشريعة الإسلامية بوضع الأساس الصحيح في هذه
التاحية ، فعرفت الناس بخالق الكون ومدير أمره ، ودعته إلى التقرب إليه
بإخلاص التية له . وأداء أعمال تصلح من نفوسهم ، وتقوى روابط الألفة
والهبة بينهم .

الإيمان بالله :

فأفقه واحد لا شريك له ، هو وحده الخالق للعالم ، وهو وحده المدبر
لأمره ، وهو وحده المستحق للعبادة ، وبهذه العقيدة تساوى الناس أمام
الحق سبحانه ، وبعادوا عما يندس القلوب والعقول ، من عبادة الأشخاص
أو الكواكب أو الأحياء ، أو غير ذلك من مخلوقات الله ، مما ينزل بمستوى
الإنسانية إلى الحضيض .

الإيمان بالآخرة :

وكل نفس بشرية ستحاسب أمام الله يوم القيامة على ما قدمت من خير
أو شر فتجزى بالإحسان إحساناً ، وبالسوء سوءاً ، جزاء لا ظلم فيه ولا
عجاجة ، فليس الإنسان إلا ما سعى ، وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ، وَإِذَا نُفِخَ
فِي الصُّورِ فَلَا أَنْتَابَ لِيَسْأَلُ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَسْتَأْذِنُ . يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ
إِلَّا مَنْ آتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ .

وهذه العقيدة من أهم البواعث على ترك الفواحش والمنكرات ، والبعد
عن الظلم والبنى ، والإقبال على العمل الصالح وبذل الخير ومعاملة الناس بالحسنى .

الصلاة :

وعلى المسلم أن يؤدي لله صلاة ، تجدد خضوعه له تعالى خمس مرات في أيوم واليلة ، فتطهر قلبه ، وترتكى نفسه ، وتوجهه إلى التزام حدود الله ، (وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ) ، (إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفَرٌ) . إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا ، وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا . إِلَّا الْمُسْلِمِينَ . الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ) .

الصيام :

وعليه أن يصوم رمضان تربية لصفات الصبر وضبط النفس والقناعة وقوة الإرادة ، وتنمية لشعور الرحمة والعطف والبر : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) .

الزكاة :

وعلى الغنى أن يؤدي من ماله زكاة تطهر نفسه من رذيلة البخل ، وتعوده البر والإحسان ، وتفرج كربة المكروبين ، وتسد حاجة المحتاجين ، وتذهب ما في قلوب الفقراء من ضغن على الأغنياء ، فتحل المحبة والصفاء محل الحسام والعداء ، (وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ نَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ) ، (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ) ، (وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ حَفَيفًا أَمْتًا ، وَالزَّيْتُونَ وَالزُّمَانُ مِثْلَ النُّجُومِ ، ثُمَّ إِذَا أثمرَ أَثْمَرُوا وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا ، إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ) .

الحج :

وعلى القادر من المسلمين أن يحج مرة في عمره : يتحمل متاعب السفر وينفق المال في سبيل الخير ابتغاء رضوان الله دون سواه ، ويتجرد مع الحاج من ملابسهم العادية ، ليشر الجميع بالأخوة والمساواة ، وأن التفاضل بين الناس بقوى الله ، لا بحسب ونسب ، ولا بجاه ومنصب ، وتباً للمسلمين

من أنظار الأرض فرصة للتعارف وتبادل الرأى فيما يقوى الروابط بينهم ، ويوحد كلمتهم . ويرفع شأنهم ، قال تعالى : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا . وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ) ، (وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ ، لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا الْقُدْرَةَ الَّتِي فِي يَدَيْهِمْ وَلِيَكُونَ أَتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي هُوَ الْغَنِيُّ الْغَنِيُّ) .

صلاة وصيام وزكاة وحج :

هى كل ما أوجب الله من العبادات فى الإسلام . وقد جاء أعرابى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأله عما جاء به ، فيبين له أصل الإيمان وهذه العبادات ، فقال الأعرابى : هل على غير ما ؟ قال لا إلا أن تطوع ، فولى وهو يقول : والله لا أزيد عليها ولا أنقص . فقال صلى الله عليه وسلم : (أفلح إن صدق) ، ففى هذا القدر المحدود من العبادات ما يكفى لتهديب النفس ، وتوثيق الصلة بين المرء وربّه ، وبناء الروابط بين الناس على أساس من المحبة والعدل والرحمة ، فمن زاد فهو خير له ، وأكرم الناس عند الله أتقاهم .

ومن كمال الإسلام فى هذه الناحية أنه اكتفى بهذه العبادات المحدودة ، ولم يصل إلى مطالبة الناس بالرهبانية التى تخرج بالإنسان عن فطرته ، وتحرم عليه ما تستدعيه طبيعته البشرية ، بل جعل السعى فى طلب الرزق ، والإنفاق على المرأة والأولاد والوالدين — من الأعمال التى تستحق المثوبة عند الله ، فهو دين يقوم على الرفاه بمطالب الروح والجسد معاً ، وكما يعنى بالمصالح الروحية أو الأخروية ، يعنى بالمصالح الدنيوية ، (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا) .

ومدار العبادات كلها فى الإسلام على إخلاص النية لله تعالى فى الباطن ، واتباع ما ثبت بالكتاب والسنة فى الظاهر ، فليس لأحد فيها رأى شخصى ، وليس لأحد فيها رياسة على أحد ، وأوامر الله ورسوله موجهة إلى كل فرد بعينه ، فلا علم لأحد فى العمل برأى غيره أو الخضوع لسلطانه ، قال رسول

الله صلى الله عليه وسلم لمن جاء يسأله عن البر والإثم : (البر ما أطعنا لله إليه الناس واطمأن إليه القلب . والإثم ما حاك في صدرك وكرهت أن يطلع عليه الناس . استفت فليك وإن أفنك الناس وأفنوك وأفنوك) ، وفي هذا اعتداد الإسلام بمعاني الإنسانية في كل فرد من بني الإنسان .

الرفيق :

وما يُعَدُّ مكملاً لهذا المعنى ما جاء به الإسلام من إصلاح في شأن الرفيق . فقد جاء الإسلام والرق شائع بين الأمم ، ومنشور في كل مكان ، والتعامل به بين الأعداء وخاصة في أثناء الحروب وعقبها أمر دؤن مقرر ، حتى كُيِّدَ الرفيق من رؤوس الأموال التي لها أثر كبير في الحياة الاقتصادية في كل بلد ، فلم يكن من الحكمة إبطاله دفعة واحدة ، ولهذا عمد الإسلام إلى خطة تخفف متاعه . وسلك طريقاً تؤدي إلى محوه بالتدريج .

فخفف متاعه حين أمر بالإحسان إلى الرفيق واعتباره أخاً لسيده . قال صلى الله عليه وسلم : (إخوانكم خولكم ، ملككم الله إياهم ، ولو شاء للملكهم إياكم . فمن كان تحت يده شيء من هؤلاء فليطعمه مما يأكل . وليلبسه مما يلبس . ولا تكلفوهم ما يغلبهم ، فإن كلفتموهم فأعينوهم) .
وعمل نحو الرق بسد مصادره وأبوابه ، وفتح أبواب الحرية .

فأما سد مصادره فقد كانت أسبابه كثيرة ترجع في الغالب إلى الفاقة والحاجة ، وتطلب القوى على الضعيف ، حتى كان من المباح في بعض البلاد أن يبيع الفقير نفسه أو بعض أولاده إلى من يكفيه مؤنة العيش من الأغنياء ، فسد الإسلام كل هذه الأبواب ، ولم يستبق إلا باباً واحداً ، دعت إلى إبقائه ضرورة المعاملة بالمثل ، وذلك الباب هو الأسر في حرب مشروعة قامت للدفاع عن النفس ، وحماية الدعوة إلى الحق .

ولما كان من المتوقع أن ينشأ هذا السبب من قريب كما انتضت الأسباب الأخرى -- لم يرد في الكتاب أمر بالرق ، وكل ما ورد في حكم أسرى الحرب تغيير الإمام بين أمرين اثنين : إطلاق سراح الأسرى عفواً من غير مقابل ، أو إطلاقهم بقاء . قال تعالى : (فَلَوْأَ لَقِيمُوا الَّذِينَ كَفَرُوا فَصَبَّ الرَّعَابُ

حَتَّى إِذَا اُنْخَسَمُوهُمْ فَفِشُوا الْوَقَاقِ، فَإِنَّمَا مَتَا بَعْدُ وَإِنَّمَا فِدَاءٌ حَتَّى تَفْصَحَ الْحَرْبُ
أَوْزَارَهَا ، لم يقل : وإما استرقاقاً ، لأنه لا يعترف ببقائه ، بل بعده ضرورة
اجتماعية واقعية مألها الزوال .

وأما فتح أبواب الحرية - فيما شرع من أسباب كثيرة تؤدى إلى حرية
الرقيق ، ومن ذلك أنه جعل له سهماً من الصدقات التي تجمع من المسلمين ،
وجعل عتق الرقبة من أعظم ما يتقرب به المرء إلى ربه ، كما جعله كفارة لكثير
من الذنوب بضييق المقام عن شرحها ، فالإنسان في الإسلام حر كامل الحرية ،
لا يقبذ إلا الله ، ولا يخضع لسواي ، وله قلب أو ضمير حتى ينير له الطريق
إلى الخير .

هذا موجز أو صورة مصغرة لما جاء به الإسلام لإصلاح النفوس البشرية .
وإعداد الفرد ليكون عضواً صالحاً في الجماعة الإنسانية .

ومن لم ير في هذا كمالاً للإنسانية ، فليدلتنا على ما ينبغي أن يكون لها
فيه من كمال .

إصلاح الأسرة :

أما ما جاء به لإصلاح العلاقات بين الناس وبنائها على أسس من الحق
والعدل والفضيلة - فأول ما ينبغي ذكره منه ما جاء به لإصلاح الأسرة التي
تعد حيويتها أساساً لنظام الحياة الاجتماعية في الأمة ، فإذا صلحت الأسرة صلحت
الأمة ، وإذا فسدت ومن بناء الأمة وانحطت منزلتها .

رغب الإسلام في الزواج ، وأمر الله على العباد بما جعل بين الأزواج
منهم من مودة ورحمة . قال تعالى : (وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ
بَنَاتِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ) ، وقال سبحانه : (وَمِنْ
آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً) ،
وقال عز وجل : (وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ
أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً) .

وأهل الزوج ببعض النساء دون بعض ، مراعاة لمصالح ترجع في الكثير
إلى فتح الباب لإنشاء علاقات لم تكن ، أو توثيق علاقات ضعيفة ، أو إلى
الإبقاء على روابط وثيقة تعرضها للعلاقة الزوجية وما فيها من تبادل الحقوق
والواجبات إلى الضعف والقطيعة .

ولما حرم الزنا وعاقب عليه - أباح تعدد الأزواج لمصالح يضيق المقام عن بيانها ، وشرط هذه الإباحة اطمئنان النفس إلى القدرة على العدل . وأوجب المعاشرة بالمعروف . والعدل في القسم .

وعلى الإجمال لم يترك الإسلام المرأة كما كانت من قبل مجرد متاع للرجل وأداة مسخرة له ، بل جعلها مثله : شخصية نافعة . وعضواً عاملاً ، وراعياً مسئولاً (كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته ، الرجل راع في بيته ومسئول عن رعيته ، والمرأة راعية في بيت زوجها ومسئولة عن رعيته) . (وَكُلُّكُمْ رَاعٍ لِّلَّذِي عَلَيْهِ يَلْتَمِزُ الْمَعْرُوفُ وَلِلرِّجَالِ عَلَى نِسَائِهِمْ دَرَجَةٌ) ، فلكل منهما حقوق ، وعليه واجبات .

وقد قسمت الواجبات في الأسرة تقسماً يلائم الفطرة ، فالرجل بفطرته أقوى بدنًا ، وأكثر تحملًا للمتاعب ، وأبعد عن التأثير بالعاطفة ، فكان عليه ما يشق من الأعمال ، عليه السعي لطلب الرزق ، وعليه الدفاع الخاص عن الأسرة ، والعام عن الدولة . والمرأة أضعف بدنًا وأقوى عاطفة ، فعليها تدبير شئون البيت وواجبات الأمومة الرحيمة من رضاع وحضانة ، وواجبها هو أبعاد الواجبين أثرًا في تربية الجيل وفي تكوين الأمة .

وإذا كانت الحياة صراعاً ونضالاً - فالرجال فيها أشبه بالجنود في ساحة القتال ، والنساء أشبه بالمتخصصين في صنع السلاح والدخيرة وتدريب الجنود . وإذا تمرد هؤلاء المتخصصون على وظيفتهم الأولى . وأبوا إلا ترك المصانع والوقوف في صفوف المقاتلين لمخالدة الأعداء - فعلى الجيش كله وعلى الأمة معه الفناء .

أما الدرجة التي جعلها الله للرجال على النساء فهي درجة القوامة التي وردت في قوله تعالى : (الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْعَمُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ) ، أو هي بعبارة أخرى درجة الرياسة لهذه الجماعة الصغيرة ، وكل جماعة إنسانية - وإن قل أفرادها - لا تنظم إلا برئيس يرجع إليه لحل مشكلاتها وحمايتها ، فهي درجة تجعل تبعات الرجل أقل . وواجباته أكثر .

وقد كان من حرص الإسلام على صيانة المرأة وحفظه لكرامتها ما أوجب عليها عند الخروج : من الاحتشام وإنهاء المفاتن ، حيث قال تعالى : (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّلْأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ . فَلَهُنَّ

أَدْنَىٰ أَنْ يَعْرِفَ فَلَا بَيِّنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ، (وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَتَّقُضْنَ مِنْ أَصْغَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ ، وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا . وَلْيَضْحَكُنَّ يَخْفِهْنَ عَلَىٰ جُيُوشٍ . . . الآية) .

واحطاً لما قد يقع بين الزوجين من فساد العلاقة إلى حد تسوء معه العشرة ويتعلم الوفاق ، ولا يبدى في علاجه إلا الفراق - أباح الإسلام الطلاق ، لأن ما يتوقع في بقاء الزوجية حينئذ من الشر أكثر مما يرجى منه من الخير وقد جعل الإسلام الطلاق بيد الرجل ، لأنه في الكثير أقوى علي كظم غيظه ، وضبط أعصابه ، وأبعد عن التأثير بالمواقف العارضة ، وأحرص على بقاء الزوجية ، لما يتحمل من تبعاتها ، ويعانى من آثار قطعها ، فلم يجعل الطلاق بيده لأنه أقدر على إيقاعه ، بل لأنه أقدر على عدم إيقاعه ، فإذا أساء العشرة وقصر في حقوق امرأته - كابن لها أن تفتدى نفسها منه بمثل ما أعطاهما من مهر ، أو ترفع أمرها إلى القاضي ليتصف لها ، ويقرر ما يراه خيراً لها . وقد حذر الرسول كلا من الرجل والمرأة من سوء استعمال ما منحه من ذلك فقال صلى الله عليه وسلم : (أبغض الحلال إلى الله الطلاق) ، وقال : (أيما امرأة اختلعت من زوجها من غير ما بأس به لم ترح راحة الجنة) .

ومن الضمانات التي وضعها الله لتقليل الطلاق - أنه شكك الرجل في وجدانه إذا شعر بشيء من الكراهية لامرأته . قال تعالى : (وَعَايِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَمَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُنَّ شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا) . وحث على الصلح إذا ظهرت بوادر الخلاف بينهما . فقال سبحانه : (وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْنَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ) .

وأمر بالتحكم عند خوف الشقاق فقال : (وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنَ الْأُمِّمَةِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا . إِنْ بَرَّيَسَا إِصْلَاحًا يَوْفِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا) . ونهى الزوج عن الإضرار بالمرأة عند مفارقتها فقال : (وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيُنْفِقْنَ أَجَلَهُنَّ فَامْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ . وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِنَعْتَدُ لَكُمْ ذَلِكَ فَعَدَّ ظَلَمٌ نَفْسَهُ) .

والزواج في الإسلام لا يقطع الصلة بين الرجل وأهله . ولا بين المرأة

وأهلها ، ولا بينهما وبين أقاربهما ، فالزوج لا يترك أباه وأمه ويهمل شأنهما ويتصق بامرأته كما قيل ، بل تبقى تلك الصلات بما تقتضيه من تبادل المودة والاحترام ، والتعاون على تيسير سبل الحياة ، قال تعالى : (وَنَقِصْ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا . إِنَّمَا يُلَفِّقَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَمًّا وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا . وَخَفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذِّلَّةِ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا . رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِي نُفُوسِكُمْ إِن تَكُونُوا صَالِحِينَ فَإِنَّهُ كَانَ لِلْأَوَّابِينَ غَفُورًا . وَآبَتْ ذَا الْقُرْبَىٰ حَكْمُهُ وَالْمُسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تَبْلُغْ بِتَذِيرٍ . إِنَّ الْمُبْتَلِينَ كَانَُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ خَفُورًا . وَإِنَّمَا تَغْرِصَنَّهُمْ عَنْهُمْ ابْتِغَاءَ رَحْمَةٍ مِنْ رَبِّكَ تَرْجُوهَا قَبْلَ لَهْمَ قَوْلًا مُنْسُورًا) .

و من لم ير فيها وضعه الإسلام من نظم للأسرة كالا للإنسانية - فليدأنا على ما ينبغي أن يكون لها فيه من كمال .

معاملات الناس :

وقد عنيت الشريعة بمعاملات الناس بعضهم مع بعض ، ووضعت من القواعد العامة لذلك ما يجعل هذه المعاملات مبنية على الرضا ، وبعيدة عن الغش والتدليس ، وميسرة لحاجات الناس .

١ - فأباح الله تعالى الانجار ، وتبادل الأموال والمنافع بالتراضي ، في قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ بِيَعَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ) . وقال تعالى : (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِيَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ) .

٢ - وأمر تعالى بالوفاء بالعقود والالتزامات المشروعة ، وأداء الأمانات إلى أهلها والحقوق إلى أربابها ، وإقامة العدل بين الناس كافة في قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ) ، وقوله سبحانه : (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ) ، وقوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ) .

٣ - ونهى سبحانه عن التعامل بالربا في قوله : (وَأَحْلَ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ

الرَّبَّاءِ) ، وقوله سبحانه : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَكُّوا مَا بُعِثَ مِنَ الرَّبِّ إِنَّكُمْ تَكُونُونَ مَوْعِنِينَ . فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِمَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْذَنُوا فَسَكُنتُمْ فَرَحُكُمْ أَمَّا إِلَهُكُمْ فَلَا تُغْلِبُونَ وَلَا تَغْلِبُونَ . وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ، وَأَنْ تَصَلِّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ) .

والمقصود من تحريم الربا ألا تكون حياة طائفة من الأغنياء عبثاً على الفقراء ، يستغلون ما ينزل بهم من حاجة وضيق ، فيقرضونهم المال ويأخذون منهم زيادة من غير مقابل ، فيبعدون بذلك عن التراحم الذي أراده الله تعالى للمسلمين وحتمهم عليه .

٤ - وأرشد الله المؤمنين إلى كتابة الوثائق بما بينهم من ديون ، قطعاً للشك ، ومنعاً لفرع ، فقال تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ) .

٥ - وبناء على مبدأ رفع الفسق والخرج عن الناس - أباحت الشريعة عند الضرورة ما هو ممنوع في الحياة العادية ، أخذاً من قوله تعالى : (مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ - إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ - وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صُلْحاً - فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ) ، وقوله سبحانه : (إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالتَّمَ وَنَحْلَهُمْ الْحَبْزِيزَ وَمَا أَهَلَ بِهِ لغيرِ اللَّهِ ، فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ . إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ) .

معاملة أهل الذمة :

ولم يفرض الإسلام أن يعيش المسلمون في عزلة عن غيرهم ، فلا يكون بينهم من يخالفهم في الدين ، فوضع من الأحكام ما يكفل لأهل الذمة الأمن والسلام ، ودفع الظلم والعدوان ، وجعل لهم ما لنا وعليهم ما علينا ، قال تعالى : (لَا يَأْخُذُ اللَّهُ بِالدِّينِ لَمْ يَقُولُوا فِي الدِّينِ وَلَمْ يَغْرِبْ لَكُمْ مِنْ دِينِكُمْ أَنَّ تَبَرُّوهُمْ وَنَفْسُكُمْ إِلَيْهِمْ ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ) ، وقال سبحانه : (وَلَا يَجْرِمُكُمْ شَتَانُ قَدَمٍ عَلَى الْأُخْرَى . أَقْبِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى) ، وقال صلى الله عليه وسلم (من ظلم معاهداً أو انتقصه ، أو كلفه فوق طاقته ، أو أخذ منه بغير طيب نفس - فأنا حجيجه يوم القيامة) وقال : (من أذى ذمياً فأنا خصمه يوم القيامة) .

وفوق هذا أباح لنا أن نصاهرهم بالزوج منهم . فقال سبحانه : (وَلَا تَقْرَبُوا الَّذِينَ يَخْلُقُونَ إِلَٰهَكُمْ غَيْرَ اللَّهِ وَلَٰكِنَّكُمْ قَوْمٌ تَارِكُونَ) ، وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ .

العقوبات الزاجرة :

ولما كانت الأمة لا تنتفع بقوانينها ، ولا تتوجه مطمئنة إلى ما فيه سعادتها ورفاهيتها إلا في ظل الأمن والسلام - عُنى الإسلام بوضع العقوبات الرادعة لمن يستبيح إيذاء الناس في أنفسهم أو أموالهم أو أعراضهم ، ولكنه اقتصر في هذا الباب على وضع العقوبات للجرائم الكبيرة التي لها أسوأ الأثر في بناء المجتمع الفاضل ، والتي لا يختلف سوء أثرها باختلاف الأمم أو الزمان ، وترك الجرائم الصغيرة لولى الأمر ؛ ليضع من العقوبات ما يراه زاجراً عنها في بيئته وزمانه بعد أن يستشير أولى الراى في الأمة .
ولوضع هذه العقوبات أصول ومعايير يجب أن نرعى .

فلا يجوز أن يؤخذ امرؤ بجريمة غيره . قال تعالى : (وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى) .
ويجب أن تكون العقوبة مناسبة للجريمة : (وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا) .
وعفو صاحب الحق عن أساء إليه أكرم عند الله : (فَنَنْصُلْ قَوْمَهُمْ عَلَىٰ آلِهِمْ) .

والجرائم التي قدرت عقوباتها خمس فقط .

١ - القتل : وقد فرقت الشريعة بين القتل عمداً والقتل خطأ ..
فقوبة القتل عمداً - القصاص : (وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) . وقد فتح الله لإولى الدم هنا باب العفو فتباح لباب التسامح ورحمة من الله بعباده : (فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْهُ بِالْغُرُوبِ وَأَدَاءُ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنْ اعْتَدَىٰ بِدُونِ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ) .

وعقوبة القتل الخطأ - الدية والكفارة : (وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا) .

٢ - قطع الطريق وإحالة السبل : وقد عد الله ذلك محاربة له ولرسوله ، وبين الجزاء عليه في قوله سبحانه : (إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ

وَيَسْتَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ جَنْبِ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَخُوا مِنَ الْأَرْضِ : ذَلِكَ لَهُمْ عِزٌّ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ .

٣ - السرقة : وقد بين الله جزاءها في قوله تعالى : (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ ، وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ . فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ) .

وقد اختلف العلماء في توبة السارق : هل تعفيه من إقامة الحد ؟ فذهب ابن تيمية رحمه الله تعالى إلى أن الإمام مخير فيه بين إقامة الحد والعفو ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقام الحد على ماعز والغامدية ، حين أقر كل منهما وأبى إلا أن يظهر بالمعوبة ، وعفا عن رجل أقر بعد وقال له : (اذهب فقد غفر الله لك) .

٤ - الزنا : وقد بين الله تعالى جزاءه في قوله سبحانه : (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِئْتَةً جُلَّةُ الْخُلْدِ ، وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَلَيَشْهَدَ عِدَاهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ) .

والآية عامة تشمل كل من زنا محصناً كان أو غير محصن - أى متزوجاً أو غير متزوج - وقد ورد في السنة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجم الزاني المحصن ، فذهب جمهور العلماء إلى أن ما ورد في السنة يخص ما ورد في الآية . وذهب الخوارج إلى أن ما ورد في الآية ناسخ لما ورد في السنة ، فلا رجم عندهم بعد نزول الآية ، وجاء في صحيح مسلم أن أبا إسحاق الشيباني سأل عبد الله بن أبي أوفى : هل رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : نعم . قال : بعد ما نزلت سورة النور أم قبلها ؟ قال : لا أدري .

٥ - الخلف : أى السب ، والمراد به نسبة جريمة الزنا إلى عفيف أو عفيفة ، وقد بين الله جزاءه في قوله تعالى : (وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَدْبَعَةٍ شَهَادَةٍ فَاجْلِبُوا عَنْنَائِمْ يُجْلَدُوا وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ، وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ . إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ) .

وقد استثنى القرآن الكريم من حكم هذه الآية ما إذا قذف الزوج امرأته بالزنا ، ولم يكن معه من يشهد بصلته ، فجعل لذلك حكماً خاصاً يلامم العلاقة التي بين الزوجين ، وهو نظام العمان .

أما الخمر فقد حرم الله تعالى شربها في القرآن الكريم ولم يضع لشاربها حداً ، وثبت في السنة أن الشارب ضرب في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالأبدى وبالنعال ، وبأطراف الثياب ، كما ثبت أنه ضرب بالجريدة نحو أربعين في عهده صلى الله عليه وسلم وفي عهد أبي بكر من بعده .

ولما كان عهد عمر رضي الله عنه - كتب إليه خالد بن الوليد أن الناس قد استهانوا بعقوبة الخمر ، وانهمكوا ، في شربها ، فاستشار عمر الصحابة : فحطلوها ثمانين ، وورد في السنة أن الشارب إذا عاد الرابعة أو الخامسة يقتل . وهذا يؤيد ما ذهب إليه كثير من العلماء : أن عقوبة الخمر من باب التعزير : الذي يركل أمره إلى الإمام ، وليست من الحدود المقررة ، ويدل على أن الإمام يجب أن يقدر العقوبة مناسبة للجريمة ، وزاجرة عن الإقدام عليها من غير إسراف أو تسامح ، قال تعالى : (وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا) ، وقال : (قُلْ أَغْتَنِي عَلَيْكُمْ فَاسْتَغْنُوا عَلَيْهِ مِثْلُ مَا أَغْتَنِي عَلَيْكُمْ) .

وينبغي أن نشير هنا إلى ما يثيره بعض المحترضين على العقوبات في الإسلام من قسوة العقوبة على أثرنا بالرجم ، وعلى السرقة بقطع اليد ، وعدم ملازمة هاتين العقوبتين لروح العصر .

ونقول لهؤلاء : إن تقدير العقوبة تابع لقيمة الجريمة في نظر من قدر العقوبة ، والإسلام يعتبر الزنا من المزوجين ، ويعتبر العلوان على أموال الناس في الخفاء - من أشنع الجرائم وأصوبها أثراً في حياة المجتمع الصالح الذي يهدف إلى تكوينه .

ويجب أن نلاحظ أن الإسلام حين قدر العقوبات على الجرائم أرادها عقوبات قانونية تخيف أكثر مما أرادها عقوبات واقعية ، ولهذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ادعوا الحدود بالشبهات ما استطعتم) ، وطبق هو هذه القاعدة ، وطبقها أصحابه من بعده في أوسع مجال ، فقد كان صلى الله عليه وسلم إذا جاءه معترف بجريمة تستحق الحد - حاول أن يصرفه عن اعترافه ، فيقول لمن أقر بالزنا مثلاً : لعلك لمست ، لعلك قبلت . . . إلخ . وجاءه رجل فقال : يا رسول الله ، إني أصبت حداً ، فأقاه عليّ . فأعرض عنه ولم يسأله عن الحد الذي أصابه ، فأعاد الرجل مقالته ، فأعرض عنه ، حتى أتيت الصلاة ،

فلما انقضت أعاد الرجل مقالته ، فقال صلى الله عليه وسلم : هل توضحأت حين أقبلت ؟ قال : نعم . قال : هل صليت معنا ؟ قال : نعم . قال : اذهب فقد غفر الله لك .

ولهذا رأى ابن تيمية رحمه الله أن الإمام بخير في من جاءه تائباً ، بين العفو وإقامة الحد ، تبعاً لما يتوسمه من صدق التوبة .

وفي عهد عمر بن الخطاب سرق غلمان لحاطب بن أبي بلتعة ناقةً لرجل من مزينة ، وأكلوها ، واعترفوا بفعلهم أمام عمر رضى الله عنه ، فأمر بقطع أيديهم ، ثم عاد فردهم ، وقال لعبد الرحمن بن حاطب : أما والله إنكم لتستعملونهم وتجيئونهم حتى إن أحدهم لو أكل ما حرم الله لكان له حلالاً ، فلن أقطع أيديهم ، وإن لم أفعل فلا أغرمك غرامة توجعك : ادفع للمزني ضعف قيمة الناقة ، وكانت قيمتها أربع مائة ، فدفع إليه ثمان مائة .

هذا إلى أن الزنا لا يثبت موجباً للحد إلا باعتراف الجاني اعترافاً لا تردد فيه ولا رجوع عنه ، أو شهادة أربعة من الرجال المدلول ، وكلا الأمرين بعيد المثال . والسرقة لا تقطع فيها اليد إلا بشروط تجعل القطع في غاية الندرة ، فلا بد فيها من اعتراف السارق أو شهادة رجلين عدلين ومن الشبه التي تسقط الحد أن يدعى السارق أن المسروق ملكه .

ومنى وجدت الشبهة المسقط للحد - انفتح الباب لولى الأمر ليقدر العقوبة الزاجرة الملائمة للجريمة ، وباب التزير من أوسع أبواب الفقه الإسلامى .

والى هنا ينتهى الكلام في عناية الإسلام بالفرد ، ثم بالمرأة والأسرة ، ثم بعلاقة الناس بعضهم ببعض ، وما يقع بينهم من معاملات ، وما يقر الأمن والنظام من عقوبات .

ومن لم ير فيها وضعه الإسلام من نظم في هذه التواحي كمالاً للإنسانية - فليدنا على ما ينبى أن يكون فيها من كمال .

علاقة الحاكم بالمحكوم :

ولم يحمل الإسلام علاقة الأمة بحكامها ، فجعل لكل منها حقوقاً وعليه واجبات ، وأول ما يجب على الحاكم للأمة مشاورة أهل الرأى فيها ، وهى

قضية لم يُسَلِّمْ منها رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أنه مؤيد بالوحي . قال تعالى : (زَيْفًا رَحْمَةً مِنْ اللَّهِ يُنْثَى هُمْ ، وَلَوْ كُنْتَ قَطًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَأَنْقَضُوا مِنْ خِزْيِكَ ، فَاعْفُ عَنْهُمْ وَشَتِّمْهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ) .

ومدح الله المؤمنين بعملهم الأمر شورى بينهم في ضمن مدحهم بإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة ، فقال تعالى : (وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ) ، وهذا يقتضى ألا يكون الحاكم مستبدًا مفتصبًا للسلطة ، فإن مآل ذلك — في الكثير — الانهيار والدمار .

ومن أهم واجباته العدل بين الناس من غير تأثر بالهوى ، قال تعالى : (إِنَّ اللَّهَ بِأَمْرِكُمْ أَنَّ تُوَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَعْدِلُوا بِالْعَدْلِ) ، وقال تعالى : (فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَى أَنْ تَعْدِلُوا) ، وقال تعالى : (وَلَا يَجِزْ مِمَّنْ شَتَّانَ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا . اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى) .

وعلى الأمة — في مقابل هذه الحقوق التي لها على الحاكم — أن تطيعه ، قال تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ) . وقد احتاطت الشريعة لما قد يقع من الحاكم من طغيان ونجاسات وحدود الله ، فقيدت الطاعة بأن تكون في غير معصية الله تعالى ، وألقت على كاهل الأمة عبء رده إلى الحق والصواب ، قال صلى الله عليه وسلم : (السمع والطاعة حق ما لم يؤمر بمعصية ، فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة) . وقال صلى الله عليه وسلم : (لَتَأْمُرُنَّ بِالْعُرُوفِ وَلَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ، وَلَتَأْخُذَنَّ عَلَى يَدِ الظَّالِمِ ، وَلَتَأْتِرُنَّ عَلَى الْحَقِّ أَطْرًا — أو لتقصرنه على الحق قصراً — أو ليضربن الله بقلوب بعضكم على بعض .) ، وقال صلى الله عليه وسلم : (إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيروه — أو شك الله أن يعصمهم بعباقبه) .

وعلى هذه الخطة سار خلفاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكان كل منهم يقول : « أطيعوني ما أطعت الله ، فإذا عصيت فلا طاعة لي عليكم » . فهل ترون نظاماً يحقق الحرية والكرامة والإنسانية للفرد والجماعة أكل وأعدل من هذا النظام ؟

علاقة المسلمين بالأمم الأخرى :

وقد عني الإسلام بعلاقة الأمة بغيرها من الأمم :

فأمر المسلمين أن يكونوا أوفياء بما عاهدوا عليه الأمم الأخرى ، قوية كانت أو ضعيفة ، فلا يجوز لهم أن يتخلوا من ضعف الأمم سبباً إلى النكث بهمودهم ، قال تعالى : (وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلَهُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ كَيْفِيًّا . إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ . وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِي نَقَضَتْ غَزَاهُمْ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا تَتَخَلَّفُونَ عَنْكُمْ دُخَلًا يَنْتَكِمُونَ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ مِنْ أَرَبٍ مِنْ أُمَّةٍ . إِنَّمَا يَنْتَوَكُّمُ اللَّهُ بِهِ ، وَلَيُبَيِّنَ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَفُونَ) .

ولما كان التنافس والتنازع في وسائل المعيشة من المال والجاء وبسطة السلطان غريزة في بني الإنسان ، ولا يعلو الحق ويستمر النظام إلا بقوة توافره - أمر الله المؤمنين بأن يكونوا دائماً مستعدين للدفاع عن أنفسهم ، وجعل إتفاق المال في هذه السبيل من أعظم القربات عند الله ، فقال سبحانه : (وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ . وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَغْلُمُونَ) .

وإذا بدرت من المعاهدين لنا بواذر خيانة وغدر - فلا يصح أن ندأهم بالقتال إلا بعد أن نعلمهم بنذ ما بيننا وبينهم من عهد ، قال تعالى : (وَإِمَامًا مُخَافًا مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةٌ فَأَنْذِرِ إِلَيْهِمْ عَلَى السَّوَاءِ . إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ) .

وقد أمر الله المؤمنين بقتال المعتدين الظالمين دون غيرهم ، فقال تعالى : (وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا ؟ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ) وقال سبحانه : « أَذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ . الَّذِينَ أَخْرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بَغْيًا حَتَّى إِذَا أَنْ يَقُولُوا رَبَّنَا اللَّهُ » .

وإذا مال الأعداء في الحرب إلى السلام ، ورغبوا في حقن الدماء - وجب علينا أن نجيبهم إلى ما طلبوا ، لأن الحرب في الإسلام وسيلة لا غاية . قال تعالى : (وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ، إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ

الْعَلِيمُ) ، فليس الغرض من القتال إذن إلا الدفاع عن النفس . ورفع الظلم ، وإقرار الأمن والسلام ، وتمكين المؤمنين بالله من عبادة ربهم في أمن وسلام . مسلمين كانوا أو غير مسلمين . قال تعالى : (وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفُتَّتْ صَوَامِعُ وَيْنٍ وَصَلَوَاتُ مَسَاجِدُ يُذَكَّرُ فِيهَا انْتُمْ اللَّهُ كَثِيرًا) . وهذا أكبر إصلاح يمكن أن تكون عليه الحرب بين بنى الإنسان .

وإلى هنا نكون قد وضعنا صورة مصغرة لكمال الشريعة الإسلامية ، واشتغالها على ما فيه المصلحة في جميع النواحي ، للفرد وللأسرة ، وللبعض الناس مع بعض ، ولحاكين مع المحكومين ، وللأمة مع غيرها من الأمم .

ومن استقرأ أحكام الشريعة وجدها قد اشتملت على كل مصالح الناس سواء منها ما كان ضرورياً للحياة ، كالحفاظة على النفس والأولاد والعقول والأموال والمعتقدات ، وما كان محتاجاً إليه لتيسير سبل الحياة وتخفيف متاعها ، وما كان كمالياً يرجع إلى محاسن العادات ، وجميل الصفات ، فهي شريعة كاملة ، كلها عدل ورحمة ورفق بالناس ، وهذا هو سبب صلاحيتها لبني الإنسان في كل زمان وفي كل مكان .

مصادر الأحكام في الشريعة :

ومن أكبر أسباب صلاحية الشريعة الإسلامية - لكل زمان وكل مكان - أن نصوصها قد اقتضت على الأحكام التي لا تتغير بتغير الزمان والمكان ، وتركت ما وراء ذلك لأولى الأمر في الأمة ، يجتهدون فيه رأيهم ، ويطبقون عليه ما يتناسب من القواعد المقتضية من النصوص ، ولهذا كانت مصادر الأحكام في الشريعة ثلاثة :

أولها - كتاب الله :

الذي أنزله الله على محمد صلى الله عليه وسلم ، وتعبد الناس بتلاوته ، وأمرهم باتباعه ، وإليه ترجع كل المصادر الأخرى ، لأنه الأمر باتباعها . والمرشد إلى أصولها ، قال تعالى : (كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ) وقال سبحانه : (وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ) ، وقال عز من قائل : (وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ) .

لأنها : سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم :

وهي ماصح من أقواله وأفعاله ، وما أقره من قول أو فعل لغيره ، وإنما كانت السنة أصلاً للتشريع لأن الله تعالى أنزل كتابه على رسوله وأمره بتبليغه للناس وبيانه ، أمره بتبليغه في قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ . وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ) ، وأمره ببيانه في قوله : (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ) ، وبهذا لا يعد العمل بكتاب الله تعالى طاعة لله إلا إذا كان مطابقاً لبيان رسول الله ، هذا إلى أن الله تعالى أمر بطاعة الرسول طاعة مطلقة في قوله تعالى : (وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ ، وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا) وقوله : (مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ) ، وقوله : (وَمَا كَانَ لِلْمُؤْمِنِينَ وَلَا الْمُؤْمِنَاتِ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ خِيَرَةٌ مِنْ أَمْرِهِمْ ، وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا) .

لأنها - الاجتهاد :

وهو يدل الجهد العقلي في استنباط الأحكام لما يستجد من الحوادث التي لم نجد نصاً عليها في الكتاب والسنة ، فالكتاب والسنة يتضمنان التوجيهات الإلهية والنبوية التي يسير أولو الرأي على ضوءها في الاجتهاد ، فيطبقون عموماتها ، ويقيسون ما استجد من الأحداث على جزئياتها ، ويضعون من الأحكام ما يحقق للأمة مصالحها التي جاءت الشريعة لتحقيقها .

قال تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ) .

وقال سبحانه : (وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ ، وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَ الَّذِينَ يُسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ) .

هذه هي الأصول التي تستمد منها الأحكام في الشريعة الإسلامية ، وهي مرتبة على نحو ما ذكرنا : الكتاب ، فالسنة ، فالاجتهاد على ضوءها .

ويؤيد هذا ما رَوَى معاذ بن جبل رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بعثه إلى اليمن قال له : (كيف تصنع إن عرض لك قضاء ؟)

قال : أنقض بيا في كتاب الله ، قال : (فإن لم يكن في كتاب الله ؟) قال : فيسئ رسول الله . تذر : (فإن لم يكن في سنة رسول الله ؟) قال : أجتهد رأيي ولا آثر . قال معاذ : فنضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم صدرى ثم قال : (الحمد لله الذي وفق رسولاً رسول الله لما يرضى الله ورسوله) .

وما زوى سعيد بن المسيب عن علي رضي الله عنهما أنه قال : قلت : يا رسول الله ، الأمر ينزل بنا لم ينزل فيه قرآن ، ولم تمض فيه منك سنة ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : (اجمعوا له العالمين من المؤمنين ، فاجعلوه شورى بينكم ، ولا تقضوا فيه برأى واحد) .

ومن هذين الحديثين نرى أن الاجتهاد نوعان :

١ - اجتهاد فردي في الأمور التي يكتفى لمعرفة حكمها اجتهاد الفرد ، كالذي قاله معاذ .

٢ - واجتهاد العالمين من المؤمنين ، فيها يعرض للأمة من الأحداث العامة التي تحتاج إلى تبادل الرأي ، كالذي قيل لعل رضي الله عنه .

وقد مضى الخلفاء الراشدون بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم على هذه الخطة ، وثبتت أركانها الخليفةتان من بعده ، فكان أبو بكر رضي الله عنه إذا ورد عليه حكم نظر في كتاب الله ، فإن وجد فيه ما يقضي به قضى به ، وإن لم يجد في كتاب الله نظر في سنة رسول الله ، فإن وجد فيها ما يقضي به قضى به . وإن أعياه أرى يجد في سنة رسول الله جمع رؤساء الناس فاستشارهم ، فإذا اجتمع رأيهم على شيء قضى به .

وكان عمر رضي الله عنه يفعل ذلك ، ويكتب به إلى قضاته في الأقاليم : كتب إلى أبي موسى الأشعري قاضيه بالبصرة : « اللهم الفهم فيما تلجج في صديقك بما ليس في كتاب ولا سنة ، اعرف الأشباه والأمثال وقس الأمور عند ذلك وقال لشريع حينما ولاه قضاء الكوفة : (انظر ما يتبين لك في كتاب الله فلا تسأل عنه أحداً ، وما لم يتبين لك في كتاب الله فاتبع فيه سنة رسول الله . وما لم يتبين لك في السنة فاجتهد فيه رأيك ، واستشر أهل العلم والصلاح . هذه هي خطة الإسلام في الحكم على الأمور : عمل بما في كتاب الله ، ثم بما في سنة رسول الله ، ثم الاجتهاد في تطبيق قواعد الشريعة العامة والعمل

بروحها لتحقيق مقاصدها ، اجتهاداً فردياً إذا كان كافياً ، وجاعياً إذا دعت الداعية إليه .

ونرى من هذا أن أمر التشريع في الأمة الإسلامية لا يترك لمسئد يوجهه حيث يشاء ، ولا لعامة الناس ليتكلم فيه كل من هب ودب على غير هدى من الله ورسوله .

وكان السلف رضوان الله عليهم يعلمون أن الشريعة لم توضع — ولا ينبغي أن توضع — إلا لمصلحة الخلق ، لما ورد في ذلك من الآيات والأحاديث .
فالله تعالى يقول : (مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَيُؤَيِّمَ بَقِيَّتَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُشْكُرُونَ) .

ويقول : (يُرِيدُ اللَّهُ لِيُخَفِّرَ عَنْكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدَ بِكُمْ الْعُسْرَ) .
ويقول (وَأَتَقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ) .
ويقول (لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُفْسِقْ فَمَا آتَاهُ اللَّهُ لَا يَكْفِلُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا) .

ويقول : (وَفَ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَى سَبِيلِهِ) .
ويقول : (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ) .
والرسول صلى الله عليه وسلم يقول : (الدين يسر ، ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه) .

ويقول : (يَسِّرُوا وَلَا تَعْسِرُوا) ، ويقول : « لا ضرر ولا ضرار » .
ولهذا كان الخلفاء ومن بعدهم من العلماء يرجعون في اجتهادهم إلى قاعدتين هامتين :

أولاهما : قياس الشيء على شبيهه ، فإذا عرضت لهم حادثة وقع مثالا في عهد الرسول وحكم عليها الكتاب أو السنة — حكموا في حداثتهم بمثل ما حكم به في الحادثة الأولى ، ومن هذا قول عمر لأبي موسى الأشعري رضي الله عنهما « أعراف الأشياء والأمثال ، وقس الأمور عند ذلك » .

وثانيتهما : رعاية مصالح الخلق ، وتقرير ما فيه الخير لهم إذا لم يكن لحادثة نظير سابق .

ولم يكونوا في اجتهادهم جامدين ولا متزمتين . بل كان الإخلاص رائدهم ، والتواضع ديدنهم ، حتى إن الواحد منهم ليقول - إذا رأى في مسألة رأياً : ... أقول هذا برأى - أى باجتهادى - فإن يكن صواباً فمن الله ، وإن يكن خطأ فنى ومن الشيطان ، وأستغفر الله .

وبهذه المرونة في الاجتهاد تقررت قاعدة اختلاف الأحكام الاجتهادية باختلاف البيئة والظروف ، وهي نتيجة لازمة لسعة البلاد الإسلامية واختلاف حواشيها ومشكلاتها .

ولهذا وجدنا عمر رضى الله عنه يجتهد فيما يعرض له من الأيور ، ويستشير من حوله في المدينة ، ثم يأمر قضاته في الأقاليم أن يفعلوا مثله ، فيجتهدوا فيما يعرض لهم ، ويستشيروا من عندهم من ذوى العلم والرأى .

كما وجدنا عياض بن عبد الله قاضى مصر يكتب إلى عمر بن عبد العزيز يسأله في مسألة ، فيرد عليه عمر بقوله : « إنه لم يلبثنى في هذا شيء ، وقد جعلته لك ، فاقض فيه برأيك » . ومعنى هذا أن المسألة إذا كانت محل اجتهاد فأولى الناس بالاجتهاد فيها هو العارف ببيئتها والخبير بظروفها .

ومن أمثلة هذا الاختلاف - أن عمر بن عبد العزيز حينما كان والياً على المدينة كان يحكم للمدعى بدعواه إذا جاءه بشاهد واحد وحلف اليمين ، فيجعل يمين المدعى قائمة مقام الشاهد الثانى ، فلما ولي الخلافة وأقام في عاصمة الدولة بالشام - لم يحكم إلا بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين ، فمثل في ذلك فقال : « لقد وجدنا أهل الشام على غير ما عليه أهل المدينة » .

ولما كتب مالك رضى الله عنه الموطأ ، وأراد أبو جعفر المنصور أن يحمل الناس في الأقطار المختلفة على العمل بما فيه - أبى مالك ، قال : (لا تفعل يا أمير المؤمنين ، فقد سبقت إلى الناس أقاويل ، وصحوا أحاديث ، وأخذ كل قوم بما سبق إليهم ، فدع الناس وما اختار ، فمن كل بلد لأنفسهم) ، فعدل المنصور عن رأيه .

فشرعة تهدف إلى تحقيق مصالح الخلق بأنواعها المختلفة ، وتقتصر نصوصها النصيبية على الأحكام التى لا تتغير بتغير الزمان والمكان ، وتقتصر

باب الاجتهاد - بل توجه فيما لا نص فيه ، على أن يجري في ظل قواعد عادة
تقر الحق والعدل بين جميع الناس ، وتعترف باختلاف الأحكام الجزئية
باختلاف الميئات مراعاة لاختلاف أعراف الناس وأساليب حياتهم - ثمة
جمعت كل هذه الميزات - لابد أن تكون صالحة لكل زمان وكل مكان .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والحمد لله رب العالمين .

٥١٣٧١	١٤ من ربيع الثاني	} وكان الفراغ من تأليفه بتوفيق الله تعالى في ليلة السبت
١٩٥٢ م	١٢ من يناير	
٥١٣٧٩	١٠ من ربيع الثاني	} ثم كان الفراغ من مراجعته ، وتنقيحه ، وتكليه ببعض زيادات نافعة في ليلة الإثنين
١٩٥٩ م	١٢ من أكتوبر	
٥١٣٨٣	٨ من جمادى الأولى	} ثم كان الفراغ من مراجعته للمرة الثالثة ، وتنقيحه ، وتكليه ببعض زيادات وتطبيقات نافعة في يوم الخميس
١٩٦٣ م	٢٦ من سبتمبر	
٥١٣٩٠	١٠ من المحرم	} ثم كان الفراغ من مراجعته للمرة الرابعة ، وتنقيحه ، وتكليه ببعض زيادات نافعة وتطبيقات في يوم الأربعاء
١٩٧٠ م	١٨ من مارس	
٥١٣٩٥	٦ من ذي الحجة	} ثم كان الفراغ من إعدادة للطبعة الخامسة في
١٩٧٥ م	٨ من ديسمبر	
١٠٤٢ هـ	١ رمضان	} ثم كان الفراغ من إعدادة للطبعة السادسة في
١٩٨٢ م	٢٢ يولييه	

